٢٩٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون والاستعانة الحمد لله الذي شرح صدور ارباب الاذهان لايضاح
الكلم ببديع البيان، ونور قلوب اصحاب التحقيق والتبيان، لتنوير مباني الحكم باقوى البرهان، اطيب
مشام قلوب العالمين بنسيم توحيده، واعذب تسبيح صدح على غصون افنان العالمين تسبيح تحميده، فبحكمته
دبر امور عباده على طبق مقتضى الحال، وتلاعى وهن احصاء الائمة لسان التفصيل والاجمال، والصلوة والسلام
الاتمان الاكملان على سيد المرسلين من سلالة عدنان، المبعوث بكتاب معجز ببلاغة مصاقع خطباء قحطان محمد سيد
الاخيار قاطبة، ومظهر الحق من الطاف رحمن لولاجنابه حبيب الله ما برزت ثمار الكون سلسبيل حنت بامكان، عليه السلام
الله حامي وابل ورخت ريح شوق عذبة البيان، وعلى آله واصحابه رماة حدقة الفصاحة والبيان، وحماة
طريق الهداية والتبيان، الذين هم بدور معالم الدين وشموس عوالم الايمان، ما حضلت حدود رياض الحزن
بالتهتان، اعلموا معاشر طلاب اليقين، سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين، اما اقضى مطابع كالانتزاع الانسان،
علما اطبق ابناء كل زمان لعدا التحلي باصناف العلوم وانواع العرفان، والاحاطة بما فيها من النكت بالاتقان، فانها
اشرف ما يستشرفه همم الامم، وارفع ما يرفعه الامم على القمم، وان فن البلاغة من بينها محتوى على اسباب النجاح ومنطو
على قواعد الفلاح، اذ غاية الفوز بالسعادة العظمى التصديق بما جاء كلام الله، ونهاية الوصول الى
الدولة الكبرى من الاذعان بنبوة رسول الله، وقد صنف فيه كتب تزاحم لطائفها الارواح، ولا كالشرح
المشهور لتلخيص المفتاح، فانه كتاب اعترف بسمو منزلته الحاسدون، واذعن لعلو مرتبته المعاندون، وكيف
لا وقد انطوى على زبدة نتائج انظار المتقدمين، واحتوى على خلاصة ابكار افكار المتاخرين، وهو
كالشمس لايخفى قدره لكل مكان، ولذا سار بذكره الركبان، وللدور من قال، وخير المقال ما قل ولفت
من علم وما جمع احتمل المطول من ضبط وايجاز، لواوعي فصيات السبق صاحبه كفى به آية ولت بالحجاز، وانى
حدتني الشغف بالعروج الى اقصى مدارج الفضائل على ارتضاع اخلاف تحقيقات الاواخر والاوائل،
كنت تحرك الهمة الى استقصاء فوائد، قلق الريبة الى ان اوفي كيلي من فرائد، فانها الى استطاع طلع بدايع
رعونه، لفق الغليل الماء صداء، مشوقا الى استكشاف كنه وقايع كنونه، شوق العليل الى العافية
والشفاء، متفوقا لاستثبات حقايقه اناء ويق الجدود، متخطيا غدر كل وقايقه كل قد من الجد معدود، حاميا
حماه من خطرها، الا اذا فترت من حاديه بترطيبها، فوقفت عنه وسمه، وعرفت ما يتلقف الملقي من بينه، قد كنت
قدما علقت على بعض ابحاث الفصاحة والبلاغة نموذجا مما هو مستفاد من الافواه، والتقطه من كلام الاوائل والاواخر
بانامل الفاتر، وسميته للناظر الناظر، فافاض منصفوا الحق اناء الاستحباب، وقالوا ان هذا شيئ عجاب، ودعوا
ما كتبته على الراس والعين، ورأوا اتمامه على قرة العين، لكن لم اجد نفسي تدعه حركة نشيطة، بل جرته مستنشطة

نحول هذا الكتاب بل بيع والشرا
الى نوبة الحاج احمد بن الحاج محمد الزراق بخير شرا

للعجز شانه، او قصور في بيانه، كيف واليراع انا ابرء عذره، ومقتضب حلل وحره، بل تا اراك عليه طباع
اباء الرتاة من الميل الى الدعة والعناد، وظلوع البقي بنهج والفساد، ولان هذا العلم قد نضب ماؤه،
وانتقض رواؤه، واتخذ ظهريا، فصار طلبه شيئا فريا، لم يبق من اوطانه الا موسم يكلم من اتاه او قاه، الا
مكانة الآخر يسلم بعض ابن الذي عدمنا من سادة عزوا واين او كبل الاقوام، عفت الديار وزال العهد
اهلها، فكانها وكانهم احلام، وكما كدرت المدافعة مرة بعد اخرى، كاشتغالي بامور واخرى تنازعهم
الالتماس والسؤال، ولم يبق للمطل والمدافعة متسع ومجال، فاجبتهم الى سؤلهم وتابع الخطب بتقفي
الاجام، واخذت في تحرير يسنح له ويروع القلب بمنع الاقدام، ولا بدع من الازكياء متهيئة، ولاني الاصحاب بتهيئ
ويرد، مترفقا ما جمعت في قالب الحسن والكمال موجها مقاصد الكتاب التوجيه الذي هو المسح الحلال،
في عالم القيل والقال، مستمدا من روحانية الاسلاف الكرام، بكونهم قضوا ايامهم دار السلام جنبنا
من الدوامع، مستقيا من شعشعة اقاريع بكالبحر يسقيه السحاب وهاله فضل عليه
لانه من مائه، وظني ان لا يعد هذا اعيبا بين الانام، فانه ليس اول قارورة تشرفت الاسلام،
ولا اعتزام في مثل هذا العلم والمراد تحرير ما يتعبد به الصلاح لا الفساد،
على ان خلو الزمان عن هذه الشعائر شعشعة المهرة الاعلام، هو الذي حرك
على هذا المرام، وسيجد الطالبون فيه والسائرون شبيه ما اودعته
من فرائد الفوائد، وعهدت فيه من معاقد العوائد،
وان كان فوعيب مؤدب فلتبات بحيث مثله
اوليت بفضله في جهله، قال الفضل
بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو
الفضل العظيم والمامول
من الاولياء المتحلين بحلى الاتقياء

المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف اذا عثر واعلي بي وزلت فيه القدم لوطني فيه العلم ان يستحضروا
ان لكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة، وان من صنف فقد استهدف، وهي الذي ترتضي سجاياه كلها ما
كفى المرء نبلا ان تعد معايبه، على انا نقول ان الكمال عطفة تغطيت عنهم، وان يجنوا عني بفهم مباحثه والسؤل
من جنابه ذي الجلال، الفياض للابتغاء النوال ان ينفع به المحصلين، ويجعله ذخرا يوم الدين انه ولي الحسنات
ومنبع الخيرات وحسبي ونعم الوكيل

ابدى ١١٦٤ هـ

وقف لعصر محمد صلاح الدين ابي الله العصمة الاكتاب
على ملحقاته
المدرس

الموت شربة كل اناس شاربه والجنازة فرس كل اناس راكبه
والقبر باب كل اناس داخله والكفن ثوب كل اناس لابسه

قال النووي رحمة الله عليه هذا زمان السكوت وح ١١١١ ١١١١ ح ف
ولزوم البيوت والرضى بالقوت الى ان تموت
ضرباج العابدين. باسفيط باكبيك

لا افتخار بالمال والنسب انما الافتخار بالعلم والادب

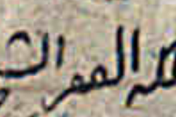

وقف عليه الشيخ الحاج حسن الواعظ
عفا الله عنه تملوه بخزانة الكتبية

الهي كم ركبت على الخطايا فهب لي توبة قبل المنايا ندمت هذا فارجوا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الهم ما حقايق المعاني ودقايق البيان والاقرب ان المراد بالالهام هنا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلق الاحتياج اراده معناه العرفي اعني القاء الخيرة في القلب بلا استفاضة فكرية منه الى التكلف وحقايق المعاني مسايل الفن الاول نحل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي يذكر اما حملا على ما هو موضوع له او على ما يتبادر من اطلاقه وعند الموضح ومسايل المباني في جواهر مضايقه الحقايق اما غير ان حقيقة العلم على ما سالته وعند الموضح والبناء على جواز نبذ العلم المعاني بحسب الازمان وتعدد وحقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسايل او الم يستنبط بعد في ظاهر ان العالم بجميع ما سواه علم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسايل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد وحقيقته باعتبار الى ان تصفح ظهر وبدقايق البيان المسايل التي من دون الشيء اذا صار دقيقا اي غامضا واصله الدقة ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يجعل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ما سبق في مفتتح الفن الاول من ان ابواب البيان زيادة اعتبار لسنخ المعاني لانه منزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منها قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكر التتميم الآخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد ببناءه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على ان بعض البيان قد يتعرض له البديع فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليها حقا وايثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب او لان وجه حسن الكلام المذكور فيها قد تتحسن بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه زيادة اعتبار بنسبة المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حقايق او مفتتح والبيان ما به يظهر تلك الصور اعني المنطق المرتب حملا او التصور فان البيان في الاصل مصدر بان اذا ظهر ولهذا فسروه معاني اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به تبيين كالطابع لما يطبع فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضتها من الله تعالى والهام دقايق البيان الى افاضته للطالبين فتأمل

وخصصنا بدقايق الابواب وروابع الاحوال الاصل في لفظ المخصوص ما يتزع منه ان يستعمل بعد دخال الباء المقصور عليه على ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اي اله وعلى غيره لكن شاع في الاستعمال او خالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد هنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وبهذا اندفع ما قيل تقييد معنى التمييز والافراد اولى جعلا التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظة استوجبه الكلام ليرد به الا المعنى الواحد واما صورة التشخيص

فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر او بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كالباء او الجار والمجرور نحو بسم الله اي ابتدائي او اقرأ بسم الله فيكون مجازا او كناية بحسب ما اذا كان المعنى الآخر مذكورا او محذوفا حالا او قرينة بعكس ما قلنا واذا كان المعنى الآخر مذكورا او محذوفا فهل يكون من باب الاضمار او التضمين فيه كلام مذكور في محله ثم ان المذكور بعد حذف المضاف المذكور بعد حذف المضاف اليه كما في قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية فهل يكون من باب الاضمار او التضمين فيه كلام مذكور في محله ثم ان المذكور بعد حذف المضاف اليه كما في قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية فهل يكون من باب الاضمار او التضمين فيه كلام مذكور في محله

رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكيم على الاشياء على ما هي عليه والاتقان على الامر والاول على الصواب والثاني للسببية والنظام في الاصل ما ينتظم به اللؤلؤ والمراد به ما ينتظم به امور العالم والتوفيق على الموافقة بقال طابت نفسه وفق عياله اي لها الذي قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشان والحاضر من الزمان واللام فيه نفعي فتدبر ان الاضافة ان جاز العالم او عوض عنها الضمير الراجع الى العالم او الى الزمان والجملة اعني اتقن بحكمته اما استيناف جوابا عن سوال نشا من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما سباتي ان شاء الله تعالى ترك العطف على الاول لكونها كالمتصل بما قبلها تفصيلا فصل الجواب عن السوال وهي ان كمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضاء المغايرة المغايرة ما الربط لكن قد مر في هذا الوجه ما سيذكر مرة اخرى احواله استطرادا

الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف بالحرف هذا ويجوز ان يجعل الجمل المذكورة على بدل واحد بترك العطف ليلا يشعر بالنسبة المخلة بالمقصود اعني كون كل منها امرا مستقلا مقصودا عليه بالاستقلال واورد عليه برافة فرق الانام في طرفي الانعام والانصاف لا يراد الادخال بقال اورده فورد اي ادخل فدخل وفي القاموس كالورود الاشراف على الماء سواء دخل اولم يدخل والرافة الرحمة كذا في الصحاح والرافة اشد الرحمة واجتماع الرافة

به فان الاستثناء البياني لابد ان يكون جوابا عن سوال عن العلة كما سبق فوجب العطف والوصل وبهذا تبين
ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استئنافا جوابا عن سوال عن حال
الشياطين وبعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستئناف البياني بناء على ان سائل السوال
لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون استئناف غير سديد والتحرير بتهذيب الكلام وقد يطلق على ابداء المعنى بالكناية
كما ان التقدير بيانه بالعبارة وحقائقه الفرق اصوله وقواعده والقبيل والقال استعمال بمعنى القول وفي الحديث نهى
الرسول عن قيل وقال وعن اقتراء انتهاء فعلان استعمال الاسماء وشركاء على ما كانا عليه من البناء ومعنى الحديث
نهى عن قول فيقال كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلام وصيغه وروايته حول القيل والقال تقلبهم الاقوال المختلفة من غير
اسناد الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحات لاهل هذا الفن وستعرف معناها والفرق بينهما والريقة على ما في
المفتاح للشريف وغيره هيل فيه عدة نعوى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الريقة
الواحد من الريق وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق واما الحبل المذكور على الريق
على وزن الرفق ثم ربقة التقليد كلبي بن الماء او مكنبة وتخييل بان يشبه التقليد بشخص له ربقة يشد بها بهيمة يسرح
اي يرعى والتعبير السرح عنها بالاسامة الاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح وسامت الماشية تسوم
سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها للرعي ثم قد يجيء السرح منعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض
جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وريا في التحقيق كلبي
الماء وذكر السرخسي وشيخ اومكنبة وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهو السواد والاعظم للعين قيل وناسا والسواد
الماء الاحداق رمزا الى انهم على تقدير فوجه عن قيد التقليد متنعمون على ظواهر الاشياء ولا يبلغون وروى المتعقل للتحقيق
فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع وقابل السعقلة ضابريه آب عنه
لا يخفى ان حال الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير
فوجه واشتغالهم بالتدبر والفكر يطلعون الحقائق على يقين كانهم بقايا بنوها بايديهم ولا يبعد ان يكون قيد اذ دخل
في الذم مما ذكر ولكنها تقابل قنابل والغشاوة بالكسر كما في القاموس وغيره العين والجمع الغطاء وبفتح العين الهملة من العت بالضم
وعدوا في العين بمعنى الابصار بالكسر ومنه الغشي والاول اصح رواية ورزانة والتعصب من العصبة بمعنى الحماة
وعشاق التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصائر جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الراس شبههما
بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حاجب فاشبه لها الغشاوة والانطباع الانتقاش والبصيرة الاصل ما
يختبر الرجل فانقل اطلق على محله وهو القلب بكل بضاعتهم رياء لما قبله والبضاعة طائفة من مال يشترى للتجارة
واللجاجة التمادي في الخصومة وقبح بالكسر تلجلجا وجاجا والعناد المكابرة في العمى وعنادا وعاند معاندة

الاستئناف البياني
تحرير الزمخشري
التحرير
الفرق بين القيل والقال

متعلق بالانتباه لتضمينه معنى الاستهاني واللباب جمع اللب وهو خلاصة كل شيء وصفي اي كزنوج والاظهر
ان الحر او بالنار تراكيب التنزيل حاشا ول خواصها ومزاياها لا المعاني الوضعية فتفطن كما ينبغي وهي ذة الاصل بنا يا
من رسم الشيء وكرتها بهذا التعليم بالنظر الى طاب العباب بالفم معظم الماء وعبابا بالجيم وسطه وسباب
التنزيل انواعه كالجامع والمفسر والنقض والنظام والخفي والمشكل والمحكل والمتشابه وغيرها وبحار الانوار
الكبير الماء والصفاء بالمد خلاف الكدر والحد المستقاء من تقديم النظر في ذة التنزيه اضافي بالقياس الى
الاسباب العلوم لا يدرك الواصف الحصري ليت اعتذارعن الاقتصاص مدة الفن عليه بهذا القدر الدال على التحقيق
اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة المدح والخصائص جمع خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وعلا وماوف
مصدريه وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما يجب لا يكون خاصا فتفعلا في ما بفعل ولا يقول اعي بحسبي
غلط يشهد به تتبع معاني والكتاب المجيد او موصولة بتقدير به والاتقدير به والاول لان ما المصدرية وقد تحذف
غير الاخفش والابكر لا يجوز ان يعود الضمير واما يجوز صاحب الكشاف في مصدرية ملة قوله تعالى واتبع الذين
ظلموا اما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور الباء كما زعمه ابن مشام واعترض به عليه بل جنى عليه ما زعمه المفهوم
متظلموا وفي المصباحية مثل قوله تعالى خرج على وجه مؤنث والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والاكف
وصفا للاشياء والمعنى ان الواصف البالغ لا بد ان يكون مترفعا عن كل وصف الخ اي ان وصف الخ
وصفه الجزء النهاية لم لا يخفى ما في هذه الزيادة من المحسنات البديعية من التجنيس والتطباق والايهام وقد
انه قد وقع قبل هو معطوف على قوله فانه كشاف وقع الاستبعاد مضمون الجملة الثانية الخ ووقوع هذا النفي في ابدي
الجماعة من مضمون الجملة الاولى وهو اتصافهم بما ذكر من الفضل والشرف كذلك قد لا تقام انشاء خلقا
اخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل للسبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة
وذكر الايدي تخييل على انهم يصل الى قلوبهم والاسارى جمع اسير كالنظارى جمع نظير والاسارى جمع الاسارى وهو القد
سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير وماسور والجمع
اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بتدره مع استيعاب بكل لظاهر المناسبة والتعليل للاقتحام
جاز مع ثبات وطبق بفتح الفاء وكسره من افعال المقاربة والتعاطي التناول اخ الاخذ باليد ونحو مناسب
لقوله ايدي جماعة وفيه تاكيد لما مر من التوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة
والصواب من القول والعمل الى متفصل لحديث سراد التقليد ولهذا لم يات بالفاء لان موضع التفصيل
بعد الاجمال كما في قوله تعالى وناجى نوح ربه فقال الاية يحمومون اي يدورون وتركه العطف للزانا
خبر بعد خبر للمتفقا او صفة لجماعة او تاكيد للسبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير ان يشق عليهم جانب

وجل اتبع احفظه والصناع الحرفة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والارشاد خلاف الغي وبهمات اي
اذا كان حالهم ما ذكر بعد تبهم وهو اسم فعل مجوز ذا آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين بستعمل مكررا
ومفردا وجعلهما قوله فمهمات العيش وامله وبهمات خل بالعيش جواب اما وما قبل صاحب المفصل عن الشيخ
من عدم استعماله الا مكررا منقوض بما نقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو في ذا الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو والمرء
في الاصل الانسان بالهاجب فلا يجئ حتى وصفه بالدقة والانسان في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال خانتني رجلاي اذا
قصدت فصدر سمي به الماء الذي هو واحد الاحور تسمية للمفعول به بالمصدر ركونه مما يطلب كما ان تسميته بالاكل
فانه مما يؤمر به والتنطق التنهد واللمحة الابصار نظر خفيف من غير امعان والمراد بها هنا النكتة اللطيفة وخفاء
مكانها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ابتدأ وعطف الواو وقوله او التنطق ليفيد عدم الشق فاذكر في قوله بعد
ولا تطع منهم آثما او كفورا والمعنى بعد ما قضيت شروعي بسبب تصنيف في الغني والتقال من الحالات المتعلقة بالنفاد
الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجد بالجد لكمال العناية بشأنها والوطر الحاجة وقضاء استيفاء واجلت
من الاجالة وهي الارادة واستودعته ووبعته اذا استحفظته اياها والقعلة جمع القدح بالكسر ومعالسهم قبل ان يراش
ويركب عليه نصله وانما علم السهام مناسب لما سلف من فضايل الغني لاشعاره بان انعام هذا الفن او تحمل على ان
التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به او شبهه بذي سهام فاشتبها له ولها الاجالة كنايته وتخييلا وترشيحا بقي
والبهمة اسم لفحل القطيعان فاوصل الاعتداد بجزم والفتح للقافيه وهي في الاصل من ثمن الشيء اتم تماما اذا قصد ثم في الدار استعمل
متعلق بها والمدابر جمع المدبرة وهي المذهب والمسلك شبه الحال بالجبل الشاهق ولهذا اورد والارتقاء والبرط
النجاز عن الحد والشغف من شغفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما
فقيل هذا يدل على ان العبارة الشغف بسكون الغين لان المصدر من هذا الباب بالفعل بالسكون والمفعول بحكم الاستواء لكن
المشهور فتح العين في المراوحة بمناقش الحرص والترحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وهو زيادة في الاصل ممكنة معروفة
على جيحون فيها مدن كثيرة كسكات وخيوق وفخرها والجرجانية منسوبة الى جرجان بلد بناها قتيبة لما ابتكيخ كانت في الاوايل
مقر السلطنة وهي الان قد اشتهرت الآن فوائم في خراسان ايضا وجرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضافة
الجرجانية اما فعارتم لنيابة التوضيح ورفع الاشتباه والحظ النزل من الحظ وهو الانتفاع والرحال جمع الرحل وهو مسكن
الرجل مما يستصحب من الاثاث والاجنى ما في الترحل والرحال من صفة شبه الاشتقاق والجمع موضع الاقامة بالفتح بالمكان
اي اقام به والبعابع جمع
بانيه وهي الداهية والحاسة
الحفظ والطوارق البعابع الحادثة الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خصها الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث
بالليل والنجز منها فيا صعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والى ثاء مصدر بمعنى الحادثة وليس بثبت الحدث بفتح الليل

والنهار

والنهار كما بتوهم ولذا يقال طوارق الحدثان ثم قد يطلق عليها فشمرت معطوف على مقدر اي نزلت بها فشمرت يقال
شمر ازاره اي رفع واخذا لاجتهاد في الامور يقال منه حنظ الامور يحذو وحذى بكسر العين وضمها واحذ حذوه وساق
الحد مكنية وتخييلية وشمر شد شيء وقبل اراد بالحد نفسه على تطرف جعل عدل والا افتقر متعلق بشمرت بتضمينه معنى اليل
اي شمر شمرا عن ساق الجد مايلا افتقارا او حلت شمرا عن ساق الجد الا افتقر وتعلقه بالجد جايز ايضا بتضمين اليل
والافتقار الاكتساب والدخائر جمع دخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العدم بيانية والاختلاف الاطباع
والاناسي جمع انسان كالمعيش معالنسان الذي يرى في سواده واصل انا سي قلبت النون ياء على خلاف قياس صرفه
بذلت والنطر النصف وجمع اشطر وقوله عليه السلام الحايض تنعد شطر عبادتها على تسمية البعض شطرا لان مدار
ذا راجع الى شان المذكور في الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قبل اراد بالشيخ نام الديني الترمذي و
الشقاوة وبهاء الدين الحدائي والحوب الجمع والقصب جمع القصبة والمضمار الميدان وكانت عادة العرب
ان يجري الفرسان اي يفرز فاقصية في آخر الميدان ممن اخذ يعلو فرسه بعد سابقا وكان له الفضل والنقل استعمال
كناية عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع الحاذق وسعد الماهرة صنعته وكثير النصب على الظرف ومالك
معنى الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة جزره او على المصدر اي يجالج حيتانا كثيرا او مجالج كثيرة
يجالج مفاعلة بمعنى الفعل كسافرت من خلي يجلي خليا اذا اخذ به وانتزعه كان اطلاع على مقابل المخنص مع حبس
الماء الشره بضم فسكون بقدر على امساك نفسه وبقي على معناه الظاهر اي بنازع كان ما دون حركه وما عاناه من شدايد
الرحال بتنقلها الراموز خابية قلبي امرأ اي نازعني منه فكر فصلى بمذبح الوجيه اي اناشره فاعل يجالج وقلبي مفعوله
وقد يقرأ الخابية بالنحر والاضطرابية في قلبي فاعل يجالج واناشره ظرف بتقدير في او بالعكس اذ يجوز حذف
في الظرف الجلي زيا او يكون احد ما مفعولا يجالج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا والمنسوب بصفة الكتاب
او صفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع ايمة ايضا وكرعة القاموس ونظيره معان فعلى هذا ان ما كرعي
الجهتري والقاطع ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما تحمل لا ضرورة اليه وكثير اما يجمع على ايمة والاصل
ايممة على وزن افعلة والعوق ما يعتمد عليه والعدق بضم العاف وكسره من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره
التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين معجمة اتم وقد تكسر الميم قال الكرخي
سميت بدمشاق بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام بن اسحاق الخليل صلى الله عليه
وكان حبشيا وبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم والبابا
جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والقرآن والمغفرة التغطية والستر وغفرانه تمنى ان يصدر العبد
من حق العذاب فكانه تمنى عفاه حفظ له عنه والنواويس جمع فرعون وهي اخبثه وقيل الفراعنة في الاصل

هو البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان وسمي
الجنان والعرب تسمي النخيل جنة قيل المراد بالاصول الدلايل على ان الاصل يغني عما يبتنى عليه اغنى والقواعد
المائل والسقوف ظاهرها وباطنها والعابد جمع عابد وهي المنقعة مخففا قال الجوهري هو اجود اي
جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمنه معنى الاشتمال والانطواء معطوف على طوى يقال طواه بطويه
طيا فانطوى وتعديته كتعديه الاحتواء المنصوبات بعد قوله لحقتم اما اوصاف متوالية او احوال متداخلة
او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي ما يوقع في الخيال يعني به الامارات والسحاب الاخذ او كل ما تعلق ووقع في القلب
فتوسم والبيت للدطواط اولكنابك صدا لدي بكلي حديقة جملة الاطراف بالطف وابهم والدوحة جمع بوصفها كما
وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع
على دُرر ودُرات وكما يعود في معطوف عليها كما في قوله تعالى والعرق المنع وفكاكان اما ان اشرح والتعطيل
التفريغ والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تتعهد به شيأ اي تعرف والمراد
بها العلماء والمدارس والكتب والمصادر جمع المصدر من الصدر بمعنى من وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر
والمعارو المعلون والمتعلون ومراسم اثنى عما لها ثار معفى اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من آثار
الدار انمحت اي اشرفت وقرت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت
كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاسيطاران اخاذا الوطن والحول صفة الشهرة تلتف على التنوع اذا انكسر والانذار سوالحاء
والتاسف اظهار الحزن والاركباء جمع الذكي من الزكاء وهو من الفواد وهكذا يذهب الزمان بيدان ما ذكره
من انعكاس اصحاب الفضل والفضلاء ليس مختصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر على مر الدهور والاعصار
والمحاكاة يقال درس يدرس درسا ودرسته البرء يتعدى ولا يتعدى وقد اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان وهو
بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة وهو اما من الاعتبار والمعنى ظاهر كمن انظاهر ان ليس من عبارة
الكتاب بل هو الحاق قصد به معاقفة الاثر ويؤيد ان المذكور بعيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني
اسد يرثي اخاه مطلعها ابعدت من بلد مكن الغزا فجاوزت حبك انتهى بكا الندب وبعد لوكان يبقى من الردى
احد بقي كما اصابكما الجدد برحكما الله من اخي ثقة ليس له صفو ولا كدر فكذا يذهب الزمان وبقي
العلم فيه وبدرسي الاثر فالظاهر ان الشارع قصد التعميم لكن غاربت لو استدراكي متى بقي لاشعار بعدم الاقدام
على الشرح واثر وعليه اذ مناسبي لما سبق من تقطل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغنى عنه بالبيان
والتوعر التعسر والنكر والرغبة الارادة المقارنة للميل فهما من رغبة الماء بالكسر وارتغبارا وه لا من رغت عن
كذا الظاهر ولم ترده وزهدت فيه وكان تعديته بعن لملاحظة معنى الاستغناء وامتداد اعتناقهم تطاولها ومنه يعني

كمال

كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه تخييل من تشبيه الهيئة والنحو بعض الجنة والجمل جمع جملوهي الاشجار
الذي هو فقد التفصيل وسميت بها لان اغصانها وثمارها اشتباط بعضها ببعض لا بتفصيل والوقال
مجملة وتفصيلا لكان اشبه بقوله وخصيله فهو مواعلى البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق نهاه اسبابا
الشر والابتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والستار الذي يكتم واراد ما لا يجوز والاسرار اتباع المنظوة تنبيه
يقع على الحرمان والخرائد جمع خريدة وهي الجيدة من النساء وقوله الا ان سحاب العذار والذوابة خص
المتكلمة الاستتار والتركيب لاحتمال الموجبية مثل قول الشم فيما بعد عن وجه الاعي زاستار وسبي بمعنى اسار وقرن
استيناف وجمع العقل المسند الى ضمير البعض لوقوعه موقع جمع العاقل كما قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر والخال
من قال والخال والحالة واحد احوال الناس وهي حالة طائفة الطوائف جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها
ههنا بمعنى المذهب والوقال لطرقه حتى يكون جمع طريق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكن الاظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد
بطريقها التي فيما عبارات الموصل للعلماء وسلوكها احاطتها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر ان يقول
واضلوا الا انه قصد مواقعة البعض مرقوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن
سواء السبيل فحلت استئناف جواب لما والاثناء جمع ثنى وانثناء تضاعيفه وثنى الجبل والوادي منعطفه ومنه
يقول الله تدر بهذا ثنى كتبه اي طيه والغرض جمع غرضه وهي النوبة وعاد ما الجزع مصدر بمعنى وجزع الماء شاذا
شربه شيأ فشيأ وكذا التنفس واشباهه مما جاء من باب التفعل للعمل ان يدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى
بغير فكل منها التدريج فالمصادر النجوع فتر وخمود خشع والجة بدان ماند والقصص جمع قصة وهي بمعنى
اغة كل شيء يتفوقه الحلق والانحدار والانحطاط والدخول والسهم الارق وهو ضد الذوم ومعارز السهم مواضع
اي بسهام الطالبة نها يتفوقه بالقصوه وفيه الماء بالفتح عظمه وبالضم الانكار كلجين الماء والالتقاط اخذ الشيء
من الارض وفرايد الدر بناجر الشبيهة بالدر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو امر مي والنظرة المشهد ورادي
للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان فيما يليه والرجوع عنها الى المطالب وملاحظة المعقول الواقعة
في ضمن ملكة الحكم والاضافة في مطارح الانظار لامية والبدل للاعطار والجد بالفتح والغة الاجتهاد وعن
الفراء الجد بالفتح الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والمارسة المزاولة والاستمرار
يقول لقد شاهدت مخطوطك بالفتح والشاهي البلوغ الى النهاية وجزء منها جزء معناه اعني البلوغ جاز ان يكون خاصا
او الكلام من باب التعريض بحر المخ لزيادة التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني واصغيت اليه باذني واشاراتها والتعنيف
التقطة الصفحات والغاية مدى الشيء والطاقة الوسع والجمع غاني والطاقة الوسع جمعت عطف على اختلست وقع لاستيعاب وجمع
مثل هذا الشرح الجباع والمراد بالبيان اي الفراغ عن اختلاس الفرص وبجمع التفصيل ويجوز ان يكون التراخي بانتظ

الجملة
التوضيح
الوجيزة
الاخبار
الاقتضاء
التفصيل

النسال جمع نبل ج

والنبل وهي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد تجمع على انبال والنابل عاملها والنسال صانعها
وانما قال أولا رماة وثانيا طعنوا ايماء الى ان الاولى بالجارحة وثانيها بالظلم لتفاوتهما لكن المصاب صفيف هذا القتال وهو
اختيارا واذا اصابتني ابدان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام حاسر لافاضة الدين وليباس الواقي والا
فالمحاربة فيه اكد كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهو حديدة السهم والسيف والسكين والرمح وذكر ان الرمي
المذكور والغارد السقاف وقطع الامر عظمه والعشائر جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف
اليه اي عشائري واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميم المعروف الذي يجعل في عنق الصبي
لبلا يأكل وختانها ذكر الديار كناية عن قاطنها او وقت الشباب فيها لان الاول تقضيها لآخر واصلا أول على افعل
محذوف الواسط فقلبت الهمزة واوا وادغم يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمع على اوايل وقالوا في اصله
وول على قلب العين والاول نكرة وانما جمع على اوائل لاستثقالهم الواوين بينهما الفاصل وجملة
اول ارض معطوف على دبار وجلدي مفعول حش قدم للوزن تنازعا فاعله وعكسه بابا به الوقوف على ان الظلم ان
المصراع تضمين لما انشد ابو نصر الاسدي وهو احد بلاد الله جاء بين صارت الا فتعلمن ان شر كما بلا
تسلط علي غالبي واول ارض حش جلدي تنازعا ورعاية فوكر ما قبل حوفاله وكل وان كان من قبيل النزام
ما لا يلزم الا انه لا نزاع في حسنها والقاعد من الصنايع البديعية فنرا بها مرفوع لا غير فحش التراب جلف كتاب على
تدلس بناكل فلقد جرده موضع التعليل لما سبق واللام لتوطئة القسم وجرد السيف انتضاه والاناة كالاناة
جمع اهل بمعنى الاهل زادوا الباء فيها على خلاف القياس فكانها جمع ابلاه كذا في المفصل والعدو ان الظلم
والاياده الابطاء كم يدع اي يترك من وديع يدع ودعا وماظ ظ الاداء من ذال الوبء اما نوا ما ضبا
محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه السلام اقصح العرب وقد روى عنه ابن عباس رضي الله عنهما عليه السلام قال لينتهين
اقوام عن ودعهم الجماعات او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياه وقال الشاعر لست شوى عن لعبرة عالذي
غالها الحب حتى ودعه وعن عوق ومجاهد رضي الله عنهما قرءا وعكر بالتخفيف الاساس الدجنة ظلمة الليل
سوداء ايلها وبالت وبرت مراشها فيها وفي الدجنة آثار النوم وسود وا لوام او وا لحبيبة والفترة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم كوماة الدراج فالمتثلم اي امن منازل
الحبيبة المكتئبة باج اوفى دمنة لا تكلم سائلا بذي الموضعين كتابة لم يعرف تلك الدجنة بقيا الخط او من
اثارها وحذف التاء من تكلم كحالها اما كراهيتهم تلوين الوقف والعرب الطائفة بلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية
والتانيث يجبى جمع يجيف كتمر في جمع مريض والمحف بالجيم بمعنى المهزول والاعجف المهزول وجمع عاف عافر قياسي كالاف
افعل فعلاء لا يجمع على فعال وكتم بنوه على حماة والعرب تبني التي حاضت كما قالوا عدقا نبا على صدية

ان فعولا او كاف جمع فاعل لا يدخل الهاء وحتى اشتراط الهاء التخزن على الاقرب لكن يلحق فرع يخفى واول من تكلم
بشمس المقتبس شفاعة بارای قوما في خصب اسلوة شش كان لم يكن به تقضي اذا البيت الحرم وبن الحارث الجرهمي
قال نحن بنا بعد ما فنى مع عشيرة من ملكه سرفها الله لما ابى كما اشار اليها قوله وكنا ولاة البيت من بعد ابيت
نطوف بذلك البيت والامر ظاهر فاخرجنا منها الملك بقدرة كذلك بالاشارة يجرى المقادير بلى نحن كنا اهلها فاقتا
محروف الليالي والجدود والعواثر والجول بفتح الجيم وجبل مكة حضيضها مغيرتها والصفا خروف ومضى البيت
كما لم يكن بكا اجواد الجول منتهية لما الصفا ما يقشوه ولم يتحدث بالليل لهو مخدث وكان من عاداتهم العرب السمر الى
الحديث بالليل ولذا قضى الامر بالذكر والنهار الى ضد الوصل يقال نجره نجرا ونجرانا من باب نصر وسبحت في
نسخ الشوبد سبحي سبحا من باب نصر وضرب والغناكب جمع المنكوث حذفت التاء كما هو القاعدة في جمع الكاسي على فعالل
كما يقال في جمع الغزوق قزاوق على رای وقوله سجحت على صيغة المبني للفاعل لان الغنكبوت ناسج او للمفعول كما قال
التابع في اوفق بما حشا النسيم والمنسوجة عليه الغناكب ودخل بتقدير المضاف اي بيوت الغناكب والحلل على المجاز
في نسج الغناكب على الشبه كناية عن الهجورية جعل ما مسنورا اي ذا ستر كما يقال سيل مفعم اي دافع فعجوزا اي براذا
مبالغة في جاب او يجب زود مستور بغيره او جاب بمعنى ان بغير تكلف بتبصر للخيبة والسكن الكابة وتبدي للالم
للحم واختار في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان ان اياه الحان الاولى مغطوفة والثاني مشكوك فيوم
الجلة معطوف على رحلة او على طرحت ونع للتراني والاجا الاضطرار فرط الكلال كثر ان تمة والبال القلب وشغله
كناية عن سوء الحال واللفظ الرحى رفيع اي مكان مرفوع الما حضنا اي مكان منخفض حطمتني وفي الكلام ايماء الى ان
انتقاله من ارض الما ارض اضطراب تم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض اخت من اختنا جمل
فاستناخ اي ابركها فبرك فاتعطل اما محذوف او متروك مراوبه بجرو الاقامة والمحروسة المحفوظة وبهراء بفتح
النار مدينة مشهورة بخراسان حماها اي حفظها والافان جمع افنة وهي الداهية عبني على لفظ المفرد والمثنى وهي
في نسخ جديدة كالجملة النهي حمى به للمدح لا لايضاح المتبوع ان لم يشترط عطفا بيانيا التعريف كما يفهم من كلام الرضي
في قوله تعالى من حار صديد وقوله تعالى كفاء طعام مسكين بدل اعرابا ان اشترط فيه وكذا عند البعض كما نص عليه ابن
هشام وضعف قول الزمخشري في الآيتين واخواتها ليس بشيء صرح به الشمني والطيب خلافا لخبثه كريع صفة
مشبهة من كرع الرجل بالفتح من الكرم وهو نقيض اللوم ووصفا لقام به مجازا اي كريع اهله كما في الكتاب الجلي او
من كرع الارض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة تجيء ابدا من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يجعل للازما بالنقل
المانع بالفم كالاكل مضغ ورجع والحاسي جمع حسي على خلاف القياس كانه جمع حسي والبمن ابركة سطعت الى رفعت
حمدنا الخارج بابها فهم ودخل سكن اليها ولم يلتفت جرحها والنيران جمع نار كقدور وقدر واصله نورا لان النار

واوبة بدليل تصغيرها على نويرة والعوائر سلوك طريق لا يوصل الى المقصد وجه الشبه الاهلاك
ظل اي عمار والظل عروق والملك بالفتح الملك وقيل السلطنة وتعلق الاستيلاء مع ضبط ويكنى من الشرف بشجرة الملك
بشجرة واثبت لها الظل ورشح للظل الامتداد تكنية ترخيلا وترشيحا للتواء الراية والشريعة الطريق الاظهار والمراد بها هنا
الطريق المخصوصة المشروعة بها النبي عليها الصلوة والسلام وبالقرای بالفتية اما حال عن لواء او متعلق بمعقود اي
مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمع عبد ان واعواد والعود ايضا الذي
يضرب به ويقال له العطر والذي يضرب به والعطف اصل الساق والذوابا بالضم المنظر الحسن وآض اي عاد وهنا ايضا
ونظم على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنيي جائز
الارادة كفن اكل اظهر كالاخفى والشتات المتفرق ووصل من الوصل لا الوصول والبتات القطع وارتبعوا
بالعين المهملة اقاموا في ربيعهم اي منتهى ربيعهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا الربيع وبروى ارتفعوا بتاء بين
مثناتين من فوق اي اكلوا اماناً واصل من قولهم رتفت الكلاء اي اكلته ماشية قال النابغة يحملني ذبيانيا مرئيا وبروى
كذا الغريكوى غيره وبمور اتع وبروى ان العبارة منه التنخ المزوفطع المقوارتبعوا بالغين المعجمة من ابتغى فلان
الجلد اذا تركها ترعى الماء كيف شاءت والبيانا من جمع بمن والدولة اسم لما يتداول اي يعاد الكرة مرة لهذا ومرة
والسلطان قال للامن السلاطة وهي القهر والرقاب جمع رقبة وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع عارف وعرفان
وارفت وقد يطلق الرفيق على المملوك وتقه والام جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل حسن من الخوان
امة الحاكي قدر تفسيره والماحي المزيل ولا يخفى ما فيه من حسن القلب والتهكم بمعنى استقيم والباسط من البسط
وهو التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمع اخمص وممهد بضم ميمين والاساس اصل البناء والجور الميل
عن الحق والوالي الحاكم من باب ضرب والولاية بالكسر كما نبه عليه وبالفتح مصدره والافاق جمع افق بالضم والسكون
وهو الناحية والنصب الاقامة والسراوق واحد السراوقات وهي الخ تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو
سراوق وامتثل امره اقتفاه وعمل على مثاله ونقق القرآن والسنة ساذل ظاهر لفظها على الاحكام وقد يطلق
على نقل النظم فاضافوه على الاول لانه وعاء الثاني بيانيه والطوية الضمير والكلم مشتق منها لكلم وهو التاثير سمي
لانه يقوة النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وحزنا وانقباضا ان كان خبيثا قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد
اقوى كما قيل وجاءت السنان لما لسان ولا بدان حاجز للبلاء وفيه لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونها
وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلم هنا الكلام التام الذي يفيد فائدة او القرآن كلاما على المتعارف حتى
عدم الفرق بين الكلم والكلام مرة به الشيخ شرح الطيب واعلم انه تنتفضا حكاما والرسول هو الذي ارسل اليه
كتابا او حكما لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتابا ونزل عليه جبرائيل عليه السلام وامره بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد

القدر المشترك بينهما وهو ارسل من عندالله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورود له
عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون
الاكتفاء بارسل لان الانبياء تابعون لهم متكفلون ببشارتهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتعديد تعالى لهم خليفة خبر
مبتدا محذوف اى هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره فعلة بمعنى فاعل من الاجوف اى قام مقامه وسد مسد خلفه بالضم خلافة
والخليفي بتشديد اللام حبا لتفرده بها انفسا كما يتوهم من كلام القاموس ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والنساء للنقل من الوصفية
الى الاسمية او للمبالغة بتنزيله منزلة الموصوف تونثا اى نفس خليفة والمعنى واذكر لقومك اذ جعلني خليفة السلطان الاعظم ونجعلها جاريا على الاصل
خلائف كبرية وكرايع وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيل بالتاء لا يجمع على
فعلاء مكذا ذكره بعض النحاة والسطوة المرة من سطا به بسطو اذا قهره بالبطش والجمع سطوات وابتناء المرة على الجمع لبيان
بان السطوة الواحدة منه كافية في تمكن الافاق وانسداد ملك الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد
بالحق خلاف الباطل والله تعالى وتقدس وهو منصوب بنزع الخافض اى قدرني على اسمه وهو مناداه للاتهام او مرفوع بتقدير هو
واسم كان مستتر راجع اليه ومناداه خبره والكذب الغائبة وآية تأنيث اى والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى
طريق سكناى ذهب كان غاية سلوكها اظهار الحق والاعلاء كلمة الله والالفة وسلكا للاشياع والذرى بالفتح كل ما
استترت به جبال او اكمة ظل فلان في ذراه اى في كنفه وستره والرواية العاطفون كسر اللام لافية كما ذكره الجلبي
لموقع المصدر اى حوما نا مثل ما ترى فان قلت لا يحق شبيه حوما نا العالمين هول ذرى الخليفة بروق الجبي
معتر كالسعد الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا بد ان يكون بل يكفي ان يتضافر عليه
ذكره في الغرض فالمعنى مثل حوما نا مثل حوما نا العالمين هول ذرى الخليفة بروق الجبي
بناء منه الدوية كانه قيل كحوما نا رباب بهجتها وملاكبيرا والجبي جمع الجابي كالجاج بالفتح والجبي والجباية اللغة القصد
في العرف قصد حكة للشكل معتركا اى غروحا مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم وحال من مفعوله
ان كان بمعنى الابصار فظاهر العبارة ان يقول معتركين او معتركين لاسناده الى ضمير الجبي فالوجه ان يقدر الوصف
اى قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من ضمير بنا للدلالة
بعض الابصار او مصدرا اى تعترك اعتراكا يجيء اى ما ذكر والنبع البرع الطيبة يقال منه نبعت الريح كضرب نبعا
ونبعانا بالتحريك هبت وبنبع رضي طلبين الحلي وفسر هنا راجع الى الخليفي لانه مذكر في المعنى والمراد باحياء
الزمان اعطاء نضارة بافاضة الخير اما الاهلة وكم خبرية منتصبة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره بهلك
والكافية الاصل المستقبل في الوجه بوجهه ليس دون ترسي والمراد به العارض والنطي نار والباء بسببه ومتعلقة
بهلك ومن تخطط اى عدم رضاه مستقرة موضع الصفة للنطي اللفظ متعلق بها والالفة بهلك كما سلكن والشهدر

ان يهلك من باب ضرب كتب وكل صاحبي كشف في تفسير قوله تعالى وبهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن وابن هلك الثمار بالكسر
بفتح الام مبنيا للفاعل ثم قال وفي لغة اهل باب تعب وذكر في باب أفعل انه قرأ فيهل بالكسر الا القدمي الفاسقون بفتح التاء
وكسر اللام وفتحها يهلك ويهلك والعار من اعار العصفور من الزرع والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح
وفي الكشاف الصاعقة رعد يسقط معها شقة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته والاولى هنا المناسب هنا والسماك اسم
لكوكبين احدهما من منازل الغفر وسبع سماك الاعزل والآخر لبعض من منازل وسبع سماك الرامح والفرق متعلق بسمك
اى ارتفع وقد يجيء بمعنى رفع في قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول والاستفعال هنا للمبالغة
او للفاعل بان يكون لواء الرفع منصوبا على المفعولية وصاعدا نشد اى وجد الطريق المستقيم والنهى كالجد والتجارة في الامر والجلادة في محل الجرصفة للمضاف قريد العين اى فات قرة والقرة بالفم بالهاء وبدونها
البرود جمع تقول منه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما ورجل قريد العين وقد قرت عينه بتر وبتر بالفتح
والكسر قيل ويكون بمعنى لما صح عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا فالماء عندهم في البرودة وفيه ان
اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة
الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنها للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير قوله تعالى
وقرى عينا وقيل معناه قحارت عينه ذات قرار اى مستورة لا تنقلب بالنظر الى الجانب رجاء من تحبه وبقية شعاعه
كالبيني والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد يسمى كقرب والبسم كالمجلس الثغر واقبل تقبيلا دبر والآثار
الدولة والغرو الظرف ومتعلق تمسكا اى متشبثا والضمير علاء راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة في المجد
والشرف وارجاعه الى الذرى تفكيك لتعيين رجوع الضمير المعطوف عليه فاجيب الى الخليفة وقيل ليس
من العلو لاستلزام المكان بل من العلاء وهو الشرف قال الحطيئة يمدح عمر بن الخطاب رضي الله عنه خصين حصن بن حذيفة بن بدر ابي عامر فارس
بناء ابنه مالكا الذي قتل وباع بنيه في غارة ولبيد لزجاج الفلاء بالكسر اى الكثير وقد علق الشرق بالمسك
والمضارع من الكل يعلى كانه من الاول يعلك لكن النعاس واتباع الماضي على بالكسر لكان عاما في الداخل
او على لغة من يفعل في يفعل بالفتح كعرش يعرش صار اوكان وحال ان كان بمعنى دخل في
الصباح وربما فتحوا ريث ظرفا لقد وما مصدرية اى ساعة فتحهم و في الغرب امهلته ربما
فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما كقوله لا يصعب الامر الا ريث تنهكه قوة الكلام ابهام لطيف
يجوز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك والملك متقل من الاهلة وهي
الرسالة واصله مالكا على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملاكا ثم سكنت الهمزة
لكثرة الاستعمال وردت تاء الجمع صح الملكة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فابرا والجمع ايا به

الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي والحق ايداوه فصل الالف مع الكل الباب والجيم انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد
الجمانة فصل الكاف من باب النفاء اى الميم منها اصلية وتوكيدي تفعل تمسكن على توهم تقبل تمكنون وموظام والجاهد
الذي ينذل الجهد الدنيا نائب الاصل من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله
دنو والاخرية تقدم انها العاجلة كما انتهى ما قيل قلبت الفا حيث لا انتفاء اى كنبي وتوكيد الجر بها حذفت
الواو للتخفيف اى كنبي قاتل والغياث اسم من اغاثه إغاثة واصله غواثة نقلت الصادر الاغاثة قلبا وحاسنى قلب
ربيدى وكرت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب دالك النعظيم اى فهم والاقطاب جمع قطب وهو الناحية
والجانب والحسرة من اثر قنا الغم اضافت وتهالا اثر قال الرجل دخل في شروق الغم والاغصان جمع غصن وكذا العقدة
والغصة بكسر الغين وفتح البلع والورق من النبح ما فوجنه اوراق والغابة القصد فذا الكلام مكنيه وتخييل وترشيح
وشبيها الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في المخصص لابن سيده في الصحاح والشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط
من جص او طلاط والبنيان الحايط اثر ما اشرف عقيب ما قريبة الصادر الانهدام وبيان بندن والامطار افتعال
من المطر يقال مطرت السماء مزيابه نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر في الهبي والسحاب والسحب
جمع السحابة والاسبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة
بكسره والمراد ان نعمه مقيمة فوق اقاب الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقراة الاية كناية عن اظهار زوال
الخوف والحزن بتفخيم كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور قال الفاضل قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لعله تعالى ليس شيء الا وهو يذهبهما به ويمكن ان يقال المنفي قصدان بعضهما
والقصد حاصلة فالى وسمت على البناء للمفعول اى عرف ذاسمه وهي العلامة وهو لطف العام
واللطف الفعل الرفيق به وقيل قوله تعالى لطيف بعباده اى يرزق اليهم بايصال التوافق برفق والقبض الاخذ
مثل حال المبسوط من غير اى يريد بزيد والباعث وبه يتم عن الحد فحظوظا اى وافرا حظ ونصيب من الرزق فتدوكها اى تلوى
اتصالا بها وتركز والعضال الداء الذي لا دواء له والكف فعيلة بمعنى المرفق والكف بضم الفاء وكسرها وسكونها
وعقد كنصر وعضد وعقد ككتف وعنق وكر بها صاحب القاموس وبه من عطفي اى حركل بعض جانبي كان في تبعيضية
وعن كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقال بهذا العطف كناية عن ان الفعل لان الفاعل اذا اتاه شيء
يحنو نحو جانبيه والاول انسب بما عطف عليه والجاذ والهدى الارشاد والدلالة بذكر ويؤنث وقد يهداه الله
الدين يهديه بالضم ويهدي وهدى وهداية بكسرها فتهدى واهتدى وبداء سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول
هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد يهدي في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه معدى بنفسه كما بهدينا الصراط المستقيم
وباللام كقوله الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى كقوله هداني ربي الى صراط مستقيم والحق الذي ذكره الشارح والمحشي

بين المعدى بنفسه والمعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الازاحة الى المقصد والايصال وهذا بسداد الطريق
خاصة كقوله تعالى ليهدينهم سبلنا ومعنى ان الرسالة وارادة الطريق فيستدعي النبي عليه السلام مثل ان يهدي الطريق
مستقيم والى القراى مثل ان يهدي القرآن يهدي للتي هي اقوم مع انه لا باس على كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن
ابراهيم عليه السلام يا ابت انى قد جاءنى من العلم ما لم يأتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن هارون يا قوم انما فتنتم به
اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والجامع الحذف والايصال بما لا يقبل سبحان
علم للتسبيح مصدر سبح بمعنى نزه نقل تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نوهته
عنه او من السبح بمعنى الفراغ عن الشغل كما قيل جعلت عام عاما وقصد ان يكون للتنزيه اللفظ براسم مخصوص
به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه بحيث لا يقطع عن اضافة اللفظ المعظم وقد يستعمل
سبحان عند التعجب والتقريب ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد مأتيه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعد
من هذا عن ان يتعلق به سوء استعمل عند كل تعجب من شيء فخارج عن قصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة يعكس كما شهد به موارد
الاستعمال وانتصابه واما بفعل مضمر متروك اظهاره اسبح الله سبحان ثم نزل مترلة الفعل فسد مسده وقد
عدا التنزيه البليغ من جميع القبايح الى بعضها اليه اعداق وعدوه هنا قليل معترضة للكونه بتقدير الفعل لا محل
له من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لكنه التنزيه عما خاص به النار وهو اما بالباب الثامن والسبعون الوسط وكان
بكسر الباء وتشديد الراء جمع سبحلة بفتح السين ومعناه الدلو اذا كان فيه ماء البتة والاستثناء من بتي الامر بانهوض اى القيام
له كما ينبغي والرجل جمع راجل ومعناه الفارس والجبل الوسان اسم الدابة كالبغل والفرس ومواسم جمع لا واحد له مثل
حالة استعانة لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان به من اسعاله بجنده من الخيالة والرجالة على اعدايه
مطلق الاستعانة وذكر اشارة الى ان رجوعه واكونه اشارة الى المطرة الاولى اى بايابه اسباغ كالاغاثة على المنصف والعاثر
المتكسر من عثر يعثر نصر والسنوة الظهور بالجد الداي الذي ما جعت بغيب رجوعي واضافتي اليه ما وكرته مثلث
الجد الكثير المنصوب بجاء بتضمينه معنى البروز حد فوقا وملوصفة كاشفة كثرة الاثار الكثير المالي المدفون ومن ما من
جواهر الزايدة بيانية وبستوفي مثل هذا البقاء زائدة للتاكيد كما قوله تعالى بكم بري او لا يجوز ان يستفاد الجلالة اى ناشيا
من احد والظرف مستقر متعلق بالكون التام الذي لا يحتاج الى تقييد ومعنى كثرا والمشحون المملو والخنة
ما انخفت به الرجل من الارض والنطف بالجيم تحف وحفرة ارض تربة وقناني وسكونا عن نقل الرجل والعلية فعيلة
من العلو وهو الارتفاع والقنة مصدر من خد فيه بالفتح والكسر وجاء على الكتب بجوز والسنة باب الدار وجمعها
سدد والسنة فعيلة من السنا بالمد وهو الرفعة والعلي والملاذ واحد وهو الملاذ وحصن حصين بين الحصانة
والمانع النبي للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق والاني خليل من اخلى بالفتح وهو الصداقة والخلص جمع

ان المتكلم ليس مصدرا للاخبار والاعلام لان الحي طيب به مولاه تعالى وفيه وضع اللفظ موضع المصدر ومعنى الحمد بهذا المعنى
مقصود بالملفوظ به انشاء تعظيم تعالى بوصفه بالجميل وايا ما كان هذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء
كصيغ العقود لا ينافيه لان الصيغ المذكورة اخبار ابتداء اللغة تنقلت بالشرع للانشاء لمصلحة الاحكام وبيان
النقل امتثال ما فيه بلا فروق واعتنى مستقل جدا ولي الحق بني ما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاوط
شعبة ضيقة والثاني بيانيه على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله لاجله اعني الشكر الغرفي فان الشكر
بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان للاظهار فقط مع بعض منه ويحتمل العكس والنفي
شيء معتبر عليه بعض شكر نعمائه او وجوب تنفيس وجوب التعوي لكن الاتيب بهذا وجوب النوض لتعريف الشكر
العرفي كالاتي ويحتمل ان يكون من بيانية ما اولي بيان لسي والثاني للجنس والمراد بالشكر اللغوي والمقصود
على التقديرين المحاذي بسبب من الشكر كما هو حقه بعض طلبه فلو المراد في الشكر وفيه رمز الى ان
الحامد تلقى حق شيء من الشكر وانما يقدر على ان يشكره حق شكره ولي هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان
مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فالمراد
حصر الثناء الكامل واجيب بانه بيان للدافع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر ومقابلة قوله فيما سواه كان وكرر باللسان لقوة
لدفع احتمال التجوز في الخلق الثناء على ما بلسان مجازا وبهذا اعني ذكر لفظ بدفع احتمال التجوز فمن الذي فعل هو المنع
في اصطلاح الاصول بيان التقرير فلا يرد ان عرف اللفظ الحنفية للاشباه والدليل والحق ان قصاص الثناء
غير محرور به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
باللفظ مطلق الثناء وكرة الجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون مجملا على الاشتراك اللفظي
فان قلت كيف يخص الحمد اللغوي باللسان وقد قال بعض افاضل ان من يتلى الآيات بجوارحه واكثر الاشياء الساكنة له قلت ما
ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن اللغات من ارباب اللغات بحيث مثل ما ذكر عندهم على الجاز على الجميل لم يتحقق
لبداهة الثناء على دون الحمد عليه والا لم يكن ذكر الحمد قبله الا زيادة الخير كما لا يخفى فتدبر ولعل سعد تعالى بالنعمة وترك هذا قيد
قصدا للتعظيم ايضا ذكر من حالة الثناء فان قلب اذا التي احد طاهر على ما قيد مع ما فيها من الاجمال وقتل الفرس غير حق
التعظيم في الظاهر ان حمد ولذا يذم الحامد لان حمد ما يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون
جميلا في الواقع او المثنى والظاهر ان الحامد الصوت المذكور يعتقد كونه جميلا وصيوره بصورة فان قلت انه غير
يوجب كون المحمود عليه اختياريا وانتم المحمود به على الاشهر ووجهوا اختياره على المدح بانه شعر بالاختيار الذي
مواطاة الفظي في اصول الدين دون المدح والفرق فولهم حدحت اللؤلؤ على صفاتها والتعريف المذكور خال عن التقييد
بمطرد قلنا اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الوصف بمقدار الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون
في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان عرف اللفظ الحنفية للاشباه والدليل والحق ان قصاص الثناء

باسمك اللهم وبحمدك فانا نبدأ على اوجه تقدير الانعال الخاصة وفيه انه مبني على تعلق الجار بالافعال
الظاهرة وهو غير المتبادر فتامل بعد وتحمل ان يكون الظرف المذكور لغوا نسيه الانشاء الحمد فتقطع تاخره
عن التسمية استعمال باء الخ والحق واما اخر عن ذكر الجلي وتلويح الى ان تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الانشاء
به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتحميد حقيقة لان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة
باخر كما لا يخفى او حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن التاديب لانه يقتضي ان يجعل اسم الله تعالى آلة والآلة لا تكون
مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد على ما يقتضي وقوع الحمد عن الكتاب وهو مناف للوقوع بل لان الابتداء اعم من
يعبر ممتد من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في المقصود والجملة الاولى تحمل على الحقيقي والثانية على الاضافي
ابتداء بالكتاب لا الاجماع العارضين على تقديم التسمية واجيب بانا نمنع الاجماع على ان التسمية جزء التجويد الا انهم
لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لانعال له الحامد عرفي ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين الحديثين وصح
الى التلفيق ولان المناسب لمقام التعظيم البدء بالحمد وحصره عليه تعالى قوله اوادبعد ما مدح الى تعليل
الافتتاح بهما بعمل موصل الحمد شبه اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر
فتدبر لما ان المتعلق له الافتتاح واورد عليه انه اذا احتيج الشكر فحصل في الحمد ولو نوعا آخر الكيف فكيف
يعلل الافتتاح به بل ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت شيء للشيء به اجيب عن الاول
بان الغرض الاصلي الافتتاح بالحمد بهذا الوجه ربط الفعل الذي هو الثناء وجعله المزيد الذي هو التاليف وما
حاصلان بالاداء المذكور فهو مخصوص بالحمد فتدبر ولهذا قال حتى شكر نعمائه مع تقدم الحمد على الحمد
تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان الغرض الاصلي الربط والجلب كان تقديم الحمد على الجملة
الذي هو التاليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور باعتبار الماضي الكنه على انه يجيء ان الاطراد
والانعكاس غير لازمين في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقتضي فيه حصول بقية الطرفين وقد يجاب
بان تعليل الافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد بخصوصه وبروده الغرق الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد
المقدم وبان تعليل بحمد الله لا الافتتاح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فما بقي بلا علة وجعل العلة للتقييد
بالباء الذوقي وبان الكرة وان حصل بمجرد الحمد لكن اوادخله لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كونه التقديم على
تاليف الكتاب حتى شكر النعماء مستبعد فتح يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلها لا لاجل كونه حقا شكر
على ان معنى الحق ههنا خلق في ما شكر ناكر حتى شكر كما سندكر
الآن وعن الكتاب بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى يحمد الحمد كما ان قولنا القابل لله واصفي
بالتوحيد وبان القبل المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل بمعناه مجازا او الظاهر ان

المتكلم

استغنا بناء الحد وارد قوله مزيدا بما تمام به لان الابتمام العارض للحد بعبوته المقام اولا بارعاية من الابتمام
الثابت للاسم الفايد على ابتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته كذلك
كذا وهذا يشكل بقوله بعد قليل الحد رب السموات الخ وقوله بعد هذا الحد في السموات والارض وقوله بعد
في سورة التغابن وله الحد الخ غير ذلك حيث قدم اسم الله على الجار في بين الايات مع ان المقام مقام الحمد والجواب
منع ان المقام اذ الاى المذكور مقام الحمد بل مقام بيان الاستحقاق فقط واختصاصه بالحمد كما اشير اليه الكشاف
وبهذا يندفع التوقف الذي للايجي قوله على ان صاحب الكشاف اشار الخ وقوع ما يوهم خلاف ذلك
فوات التخصيص المقصود في هذا المقام وبوين تقريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الجار
في قوله له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص فاذكر مما اقتضاه المقام لتقديم الحمد معارض بقوات الحظ الطيفة
وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منع مع تقريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لذلك لا مانع من التقديم مع وجود المقتضي الى قلت فاوجه ما ذكر في سورة التغابن قلت عبارته هناك لتقديم الحمد
وتعريف الكتبة في اختيار التخصيص اي حاصل التقديم قال قلت لا وجه للاعتبار التخصيص فيما نحن فيه كما يجيء
من ان الحمد في طب الجنة الخ غير ذلك حاكما منتشبا باصحاب وخطاء والحق طب هناك ما ذكر هنا كما ذكر ثمة
قلت الوجوب المذكور في النشر الاضلاء دون الحقيقي او التقرير فيما نحن فيه حقيقي وقوله وعابا ونظيره لباك بعيد
قوله اي في طب الجنة الخ غير ذلك الحد وهذا الخ ارجع الضمير الى ما ذكر هو المناسب للكلام والعلامة حيث قال اجرا
صفات الربوبية والانعام بلا بل النعم ووفاتها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه حقيق
في قدرته تعالى الحمد الله وليل على ان من يمن صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله وبهذا يظهر
يظهر ان ليس مقصود الكشاف بناء على ان مناط الاعتراف كما ذهب اليه الكثير من شراحه اختصاص جميع
الافراد فلا فرق بينهما في انهما بناء على حسب لفظ فاعل خلق الافعال وكل منهما يقبل تاويلا يندفع به ذلك كما
كما ذكر الفاضل الخ فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان مناط
اختصاص الافراد ذكر الفاعل في ذاته ومناط اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد
لكن لهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الآخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل كشاف
الناس الذين يعتد باختيارهم الجنس وفي الاستغراق بما ذكر خلو التعريف الجنس المذكور عن الكشاف على الوجه الذهني
الذي هو في فروعه كما هو الظاهر المشبه به اعني الواركة اراد بها الفراك وما ذكر من ابطال التعليل الباطل
اعا يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل بالاستغراق
قد يراد به الوجود الذهني فاختصاص فروعها ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد ولا معنى لثبوت فرد ما لقد

يقال على ما يفيد الوصف والمراد منها هو الاول وهو مستعمل استعمال النفي واستعمال الاثبات ولذا يجوز تاكيده وتذكيره
وخص بالذكر تعيين الذات مع صفاته العلى الوجوب الذاتي الذي يشعر فاليه مطلق الوجوب لاختصاصه
والاظهر ان يقال صفاته لانه معرف لكل كمال ومتبعد عن كل نقصان وذكر الاستحقاق جمع الى احد الدال على ان
كل كمال وكل نوال الخ بانه تعليلية كما يفيده كرم وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والى احد جمع محمد بكسر الميم حصر بعض الحمد
ولذا لم يقل المراد على تحقق الاستحقاق فيه اي يكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته تعالى تعلق
الحمد عليه بتبعية ما هو استحقاق الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بان لا استحقاق الكلام
بالاستحقاق الذاتي اذا لم يعتد في قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على مشتقة منه فلو علم ان سلم وكذا فانما
هو اذا لم يقرن بيان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا انما يتم بالنسبة حيث
لا يقال الحمد للمنعم لانه ان تعليق امر باسم يدل على مشتقة منه قوله وذكر وصف الانعام مجرد اعليه يعد فاوة الاستحقاق
الزلة لا يقره والا يغير على ان لفظ الله علما وان كان منصفة بجميع صفاته الكمال واشتهر اتصافه بتلك الذات بها
الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على مشتقة جميع الصفات
وقوله بل انما تعرض اعراب عن المقدر كما ذكرنا سيلا تاتي هذا الا بها لا يفيد الاختصاص فلذا عدل الامر
تعرض بعض الانعام فقال لسبب الامر كذلك بل انما تعرض له ومنها بحث آخر ومعنى الاستحقاق الذاتي انه لو اتصاف
الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيها الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر وجاب
بان ذلك كما تفريع بانه اذا كان الواجب لذاته مستحقا للحمد والشكر بسبب المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن ان يجاب بان
الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر
الانعام تعرى بالاستحقاق الوصفي ايما ولا يخفى ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق بهذا وقد ينال المراد
بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته
لان المعبودية وصف مقتضي ذاته كوجوده وكرمه وتعلق الحمد بالفواضل انما يقتضي ان لا يستحق المعبود
لذاته او يجب ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يتعظم على فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيدا اهتمام به سيلا
لتقديم المسند اليه انكار تجدد لما اسم فتستدعيه تارة وتجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا كل ذلك تسعى
لكنه ولا حاجة لنا عتبار انه مؤخر في الاصل وتقدم فسواء اعتبر الحمد مقدرا في الاصل بان يكون التقدير احد انتم
حمدا او مقدما بان يكون احمد حمدا لله تعالى يستقيم بيان النكتة فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هو للزال عن موقعه
للبقاء والحمد قار فيه لانه جنسا ام ارد به باقتضاء المقام حامد المصطلح فيه هذا النفي او الاهتمام يستقيم
الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل ما ذا ان هذا المقام الذي هو مقتضى لا يتقيد بشيء

والنفي في عرفه فيستلزم ثبوت جميع الافراد واشرفها ان المعهود الذهني نكرة في المثبت ومعرفة في النفي فيكون في المثبت كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الجواب ان صاحب الكشاف لم يمنع كون الاستغراق في الكلام مثبتا كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فلظهور كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به الشارح في شرحه الكشاف يدل ايضا عليه ولانه صرح في المفصل فيما بين اللام للتعريف والتعريف للعهد والجنس واما المنع الثاني فلانه معلوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس غلطوا اما ذكره الجواب المنع الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في الجمع الخ على ما المراد بالتعريف الآتي في المتن لا على ما هو المعنى الوضعي ولقائله ان يقول كما ان المفرد المعرف باللام بحسب الوضع يفيد الاستغراق بالنسبة الى الافراد وبحسب الاستعمال يفيد الاستغراق بالنسبة الى الخصوصيات الفردية فكذلك الجمع المعرف باللام بحسب الوضع يفيد الاستغراق بالنسبة الى الجموع وبحسب الاستعمال يفيد الاستغراق بالنسبة الى الخصوصيات الجمعية وهذا هو المراد بالتعريف الآتي في المتن ردوه بان العهد وغيره وسيجيء تحقيق الفاصل الحق ان المعنى الذي ذكر من وقوع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف عليه ما ذكره وان كان مخالفا لما ذكره التفتازاني والفاضل الحشي في حاشيتهما لكنه هو المتعين كما يدل عليه مراد المقام لما بجرد مؤدى اللام وانما قلنا ذلك لانه لو حمل على ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لزم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد من مثله لان نفي كون الاستغراق مدلولا للام بحسب الوضع ضروري لمذهب الاعزل البعيد كل البعد عن مذاق الاصوليين لا ارادة الاستغراق ولا امكانه وضع لفظ لمعنى لا ينتفي لا ارادة ذلك المعنى منه كل متعارف واذا ثبت الاستغراق بالقرينة الذي لوكن كثير من الناس سوق لبيان كون الحمد محمودا لاجله المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه المذكورة منتفية ايضا اذ لم يتأت ايضا لذكر لبيان سابق الكلام ولا حمله على ان التعريف للاشارة الى الحقيقة على الوجه الاول بناء على اشعار ما يكون اللام للاستغراقية في الجمع عند الزمخشري مع بطلانه وعلم يرد قال الوجه الثالث بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الرابع بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الخامس بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السادس بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السابع بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثامن بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه التاسع بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه العاشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الحادي عشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثاني عشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثالث عشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الرابع عشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الخامس عشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السادس عشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السابع عشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثامن عشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه التاسع عشر بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه العشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الحادي والعشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثاني والعشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثالث والعشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الرابع والعشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الخامس والعشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السادس والعشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السابع والعشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثامن والعشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه التاسع والعشرين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الحادي والثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثاني والثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثالث والثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الرابع والثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الخامس والثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السادس والثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السابع والثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثامن والثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه التاسع والثلاثين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الحادي والاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثاني والاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثالث والاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الرابع والاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الخامس والاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السادس والاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه السابع والاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الثامن والاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه التاسع والاربعين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر وكذا الوجه الخمسين بناء على ما مر ورد عليه ايضا مما مر

المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة ظاهرة على ارادة الاستغراق فما الذي يعرض الانضمام الاستغراق وكذلك شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلنا وعاكون قرينة الاستغراق كذلك على تقدير تسليم ان المراد من القرينة المدعى كونها كذلك هو القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء الآتي كذلك قرينة موجبة ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كذلك على تقدير تسليم ان المراد من القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء الآتي كذلك قرينة موجبة في الفرق ظاهر واما ثانيا فلان تقريره بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره على مجرد الجنس من حيث هو او يجوز ان يكون وكذلك الاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحالة فانها اختصاص الحد دون ان يقتضي اختصاص الحمد بنفي ما يخالفه وكل من حمد الله تعالى والذي يدل على تغيير القاضي حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس الاتي في مذهب الاعزل الى غلاف الاستغراق فانه يخالفه وذلك لان اختصاص الحد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام التعريف على ما هو المختار وهو الاختصاص لا الثبوت كما عرفت واثبات الجنس المذكور للغير هو الاتي في ثبوته للغير هو عند المثبت وذلك قال السكاكي وقد يكون الخبر عن النسبة والمراد وتخصيصه بعمرو نحو زيد جاد وعمرو ذهب وهذا الخلاف في اثبات جميع الافراد والمذكور فانه يفيد ثبوت شيء منها للغير المذكور عند المثبت هذا كلام وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوت لا التفتازاني وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله تعالى بعد الدلالة على اختصاص الحمد اياه بحسب الثبوت فلا ينافي الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوت او الانتساء كما قاله مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوت مبني على التأويل ولا ضرورة تدعونا مع ان اظهار مذهبه واراءة التصلف فيه مناسب لا وابل كتابه الا يرى انه صدر ما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم غيره الى النزل لوجوه ذكرها الفاضل الحشي في شرح حاشيته اعلم ان العدول للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الآن التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتقديرهم به للدلالة الاسمية جملة فعلية كقولهم لله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي اما ان قدر باسم الفاعل فلدلالة بعض القرائن عليه ان الظرف يكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد هنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول عن الاسمية الى جملة فعلية ان يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول الذي يدعي ان ان تقدير اسم الفاعل وعدم كونه للحدوث ويكفي للعدول الظرف فيجعل فيه الفاعل بعض الثبوت ايضا وقد يقال ان ربط الظرف بالفعل اقوى من ربطه باسم الفاعل فيكون العدول عن الفعل الى الظرف دليلا على ارادة الثبوت لا التجدد اواخر الباب الثالث ان زيدا في الدار يحتمل الثبوت والنفي وبحسب تقدير حاصل او حصل ومقدر المرجع فيما ذكرته هنا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة على لسان نبيه ما فيه دلالة ان تعالى الحمد الله بتجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالتجدد على استغراق الازمنة بصيغة المقام على ان فيه اتعاب النفس وفي الشروع لانها اذا اعتادت الشيء الفت ولا يخفى ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان الفاعلية اختيارية

لا طالب بيعه

بقي هنا بحثان الاول ان الدليل المرقوم عن صاحب الكشاف الذي نقلناه آنفا يقتضي بقبوله ان اللام المنتقض اجالا المخلص عنه صورة العدد الخارجي مع انه من معاني اللام عند كما يرجع به المفصل او نقول اللام لابد لها الا على استغراق وهو تنكس الحنيفة او الزرد المنشر فاذا لا يكون في محمد حارجي الا بمعنى بناء على وضع الجموع بازاء المعهود ولا تقول فلا يخفى بالدليل المذكور وهو عدم كون اللام للجنس بل يشترض ان يعترض بعدم الوضع للجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت هكذا المقدمة المطوية في التفصيل الذي اشرنا اليها هناك لكن المفهوم من كلامهم ان الحنيفة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان العرف بالام اذا لم يكن حقيقة من الماهية معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة مرجحا لوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق والعدد الذهني فظاهر منه انه اراد في الطبيعة المأخوذة وان لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة مرجحا لوجود في مقام الجد اما الا لا يكون هذا المقام مقام الحمل على الجنس لاجل هذا او لا يكون فرد اختيار يحمل الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان يترجح بعدم الاحتياج الا الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة مرجحا لوجود نظرا الى الاكثر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر لما ان الشيوع على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الجد لا الهزل وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد فقوله على ما ان الظاهر انه ظرف مستقر خبر لبعد جزء ليظهر تحقق الاستغراق فيما الذي متعلق بالجد فصل بينه وبين عامله بالخبر لبعد ما بين الحاصل والمتعلق والذا الحاقدم من الوصفي كما قيل فتدبر قوله فتد تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب في شرح ما مر المقصود ولعل التوطئة والتمهيد واما ارتكاب ما لا يجوز كما في الوجه الاخير فان الرفع والنصب على المدح لطيفتين في انفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم بالعلم علما مدحا وعلمنا وجه آخر الاول ان تنزل الفعل الغير المتعدي منزلة المصدر عطفا على الموصول ووصل لان الفعل يدل على الحدوث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد هذين الثاني ان يكون ما بمعنى تغيير اللغز المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العائد الى الموصول كما ذكر تعسف اما الاول فلقلة ندرته وايضا الاصل الحقيقة فلم يتعذر الابصار الى اني واما الثاني فلعدم جواز حذف اللغز المبهم لمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوى اشتمال من ممكن بالفم مكانا اخذ مكانا بيده اي الجد على صفة المنع اشد تمكن في القلب فيحمل عليه توفيقا واما الجد على نفس الوضع فعلى سبيل التجوز بناء على انها اشد تمكنا في الصفة قوله لتصور العباد عن الاخاطة وللاشعار باختصاص بني دون بني تجوزا عن الدين على واحد بكشف مفعول ما الانعام وتقديرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التوفي للبعض فالوجه الاول مما لعله ناظر الى الاول والثاني الى الثالث ان قصور العباد

حوبدا بالمجيء ومعه كتاب مشتمل على الحكم وبهذا مبنى على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش
فيه بان عدد الرسل مذيد على عدد الكتب فتامل قوله ولفظا وقوله اما ولا نتفاء انه ليس من عند نفسه فقط
واما دلالة على انه من عند ربه فمما حفظا فان ابتناء الحكم لا يصلح الا من الله فكان قوله وتركه الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح
الا منه مستغنى عنها للعلم الا ان يجعل توضيحا لسابقه قوله اشارة الى المعجزة المشار اليها القرآن والا للمعجز والشان
اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدق عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام
من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام والقول بالمجاز غير النواي ههنا غير خليق
بشهم كيف وما يأتي من الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما بعدها وتشهم الفولية فالامر اظهر قوله ففصل الخطاب البيان
من الكلام البين كما قاله الخفاجي الخطاب المفصول راجع الى ان اضافة الصفة الى الموصوف من اضافة الصفة
من نحو طيب ولا يلبس عليها بعد لانه وعي فيه جميع ما لابد منه الافهام فالتبيين ههنا بمعنى العلم والفهم ولهذا على
تقدير كونه بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وقد مر في المتشابهات مالا
يتبين بها من نحو طيبا ولا يلبس عليه واجيب بان المراد ما هو المراد وبقوله ولكل الكتب الا ترى ان الكتب الا ترى ان الكتب
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه ان خطابه حالص عابد جبا لا يلبس وصعوبة فهم المراد تحاجل النقاض
ايكل والكلال قوله وبقي فاعل قبل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التميز او التمييز ووصف الخطاب به على
طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قولنا ما اقبال
وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا ابقي على معناه الحقيقي كان مضافا للمعمول الذي هو له فلا حاجة الى جعل تلك
النسبة مجازا عقليا وما سيتفق هو ايضا نسبة المصدر الى ما تقدمه مما هو له لا فيما اضيف اليه الا ترى انك
قلت انجاز عدل السلطان ولم تره بالعدل العامل بل ابقيته على معناه كان منسوبا اليه ما هو له نسبة حقيقية
ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل الى مرجوحة الا ترى الى قولنا انجاز سلطاني عدل فان اعتبار
التجوز في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة غير اتباع الفصل على حقيقته على ان الاتيان بكلمة
تجوزا اصلا ليس بمتعين قوله اصل اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الابتداء بها ابدلت الهمزة الفا ثم
قلب الهاء ابتداء الفا لم يجز وضعا فحذفت بقي الفا عليه وما قبل همزة فتابع قوله بدليل اهيل وجه استدلاله
البصرية ان التصغير ترد الاشياء الى اصولها والتصغير ال الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره
على الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاصها استعمال بالشريف فيجوز قصد تحقيره من لم خطر او
تقليله على الخطر فيه تاتيا في التصغير بالاضافة الى الاخطار العظيم ولما القول بان تصغير مكون ان
يكون للتعظيم فلا يصح اختصاصه بالاشراف فقد يناقش فيه بان تصغير التعظم فرع تصغير التحقير كما هو

كون الابتداء عنايا للمقصود وسلوك التحقيق سبب لتفوق الابتداء الكتب سبع بالجمع المبني على الكاف السببية
ثم ابراهيم اما باعتبار ان القصد المشروع فيها يتعلق بالبيان بالجمع المراد هنا وعما المنطق المعروف عند القوم
او باعتبار ان شارك البيان المذكور تحت اسم الاسم كما سيجيء وان اختلفا بالبيان في الجمع وبهذا المقدار يكفي في الغرض
الاستدلال واعلم ان عطف الخاص على العام مشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكونه ذكر الافراد بوان
العطف فانه مشعر على جلالة شان المعطوف اما الاول فلما ذكر الشارح او اسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص
بعد العام اما ان يكون تنبيها على فضله وخريته اذا كان الذكر بطريق العطف دون الوصف والابدال لانه كونه
افرادا في الخاص بعد العام مشعرا بجلالة باعتبار انه يوحي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الحيث يقع
عن الدخول تحت العام قوله كما اشير اليه قوله ثم خلق الانسان علم البيان حيث خصه بالذكر من بين سائر النوع
الواصل الى الانسان بعد خلقه ايضا كذلك ما اوابل السور المشتملة على ذكر القلم والنوع وقرنه بتعليم القرآن وخلق
الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه حصول ما به يتم الفضل
قوله مفعول ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا ولا حاجة الى ذلك او ليس على ما فعال القلوب حتى لا يجوز
الاقتصار على احدهما فتقديره ليس كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله لا علم لنا الا علمتنا ولو كان من افعال القلوب
القلوب بالكان مفعولا الاول على ما هو الحق اذ هي من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار وقع على كلا
المفعولين وان علم مثل متعد لواحد لازم ومتى بالبيان متعلق به وما بعد بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى
عنه ثم ان التعرض بان علم وان كان التعلم لا يتعلق الا بغير المعلوم منصوص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل المنور العلم
ولله المنة ولرسوله ولا يدفع توهم ان المراد بالتعلم تذكير ما شيء يجوز ان كان سبق مثله وعن الشارح ان المراد علم
يكن يعلم باجتهاد ونا وقوانا قوله خير من نطق افاد اختيار خير من نطق ما
صاير الصفات المانعة له عليه السلام لمناسب ما ذكر في الحذر من التعرض لنفي البيان واختيار النطق على القول بانها
يجاب الى ان يقال انه علم حتى من البعض وعلوا ما لا قول لك وما يتطق عن الهوى قوله للشارع الحقيق
للتعاني اشارة الى ان ترتيب ما ذكر المسبب البيان وايضا لما كان عليه السلام واسطة وصول نعم الله
البيان مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له كالدعاء الله قوله على ما قرر فالك
اما ذا ان علمنا مضى آنفا وقدر في شرح الدباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء
عليهم السلام ومن في معناه الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي عليه السلام انسان المبعوث الى الخلق
عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانبياء عن الله واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم

بذكر الصفات المادحة له وضمن الصلوٰة والآل كان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوٰة كما في الخلاصة
موضوع اسم هو المبتدا يريد به مهما والدليل على اسمية عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى
لنا شاة بحلبها وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى ورجح ابو علي والسهيلي وابن
يعيش انها تامة وقال ايضا وليلهم مع جوابه مذكورة في كتب النحو واعلم ان ظاهر ما ذكرناه من كون مهما اسما وواقعا
موقع المبتداء وفعل الشرط هي الجملة الاولى لكن كل من احوال متعلقات الفعل نحو تخفيف قوله واما تجدن يدي بتباع الآية حيث قال
ان اصل اما مهما يكن من شيء مهما يكن من شيء فزيد فاضرب الذي هو الشرط اعني يكن محذوف وابقي حرف الشرط
الفاء وهو زيد فاضرب الزمت الفاء لازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء اما كلي لا يحذف عن جوابها الا
في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم فنحو غالبا قيد لنفي الملازمة لان للشرط واما كان لزومها اما
كليا وان كان للشرط اكثر بالدليل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الجرد فانه لا يحتاج الى دليل فهذا لزوم
الكلي واما تخلف فرعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم حزتها على الاصل وقد يقال لزومها لاما ايضا اكثري قوله لزومها
لصوق الاسم اللازم للمبتداء اي لزوم صوق بالالزام اي الزموها لصوق الاسم اولوا بني على ظاهر لزوم اي لا يخلو
اللام من حيث قضاء لان لزوم صفة للصوق والقضاء من مقتضيات حقيقة اي ومنه صفة الفاضل
فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل ومن جملة الشرط لحذف هذا المشهور الفاء قول اللازم مجرور صفة الاسم
ولزوم الاسم للمبتداء لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان و بلام هذا التوجيه قوله وابقاء له لئلا يلزم
قال اللازم للمبتداء لما كان في نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لشيء ايضا وكذا علم ان يكون المعنى
حرفية اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنها وانما لا يدل كذلك لا يترك كلها وقد يروى عوضا عنها
صفة للصوق ولصوق الاسم اي متعلقا فاعلا ومفعولا الذي ذكر وثانيها لصوق منهوم الاسم فاريد بالصوق المعنى الوقوعي
وبغيره المستفاد من اللازم المعنى الاتصالي طرقا لاختلاف واعترض على الزموا لصوق الاسم انما يفعل ذلك فاما ان كان من
فروع وركاكة واجاب ان في رد الحواشي باب التقدير فاما المستوفي فالاسم لا صوق بها تقدير وانما الفاضل الرضي فلم
يلتزمه بل قال ان اللازم الفاء جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما او لا قول ظاهر في بعضها او الاظهر ان يقول
بعضها او كما قال ابن مالك لانها مختصة بالمافي فيجاب الاضافة الى الجملة قول يليه فعل ماض اي قلت فاني وكذا الفعل في نحو اللهم
اقول لعبيد الله كما سقاونا فاسقونا ولا تخن بدا وعبد شمس وهاشم قلت سقاونا فاعل فعل محذوف يفسره ما بعده سقط
والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقول ثم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت
لعبيد الله وشمت قول والوجه ما تقدم وهو ان ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اخذ معناه بمعنى الاسم كان مواقبا اسما
فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن حروف على مدعي الاسمية كونها لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم

قوله حقق استعماله الاشراق ومن له غلبة يريد ان فيه تخصيصين الاول نوعيا للملابسة بين اللفظ والمعنى وانما كان الما
حرفا لانه لا كونه من الفعي الحق تطرق الما الكلي سبب لها الما الالف الذي هو حرف خفيف نقص فوق ما تكتب الخصص
الك جبرا لهذا النقص قوله اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وارد عليه انه مرجع على ما ذكره الكشاف بان اطهار
جمع طاهر صفة طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال بابت كما نص عليه الجوهري حتى قيل
ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحيح واصحاب جمع صحب بالكسر كخشب صاحب كثمر واثمار واما المثل المشهور اغير
اجناؤنا وابناؤها اي الذين جنفا على هذا الزمان هم الذين بنوها فقد قال الجوهري ما لفظ ان المثل حسنا فانا
الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر كصحب الميت لا انه جمع صحيح فلا
مخالفة بين كلامه قوله وصحابته الاعتبار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على الصحابي حتى
الانام عليه وعليهم السلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم ولهذا
نسب الصحابة اليها خلاف الاصحاب ثم الخلاف عند جمهور اهل الحديث الصحابي كل مسلم راى الرسول صلى الله عليه وسلم وان قل
وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل ورآه الرسول والاصح اي اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية كما ذكروا العرفي يحتاج الى ما عدا الرؤية
اصحاب الجنة واصحاب النار تعرف بنجد وبهذا قيل كان اهل الردة عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعة
عشر الفا كلهم اهل بعاية عليه وعليهم السلام قوله جمع خير بالتشديد اي صورة او تذبيرا باب يكون جمع خير مخفف
خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وسواحر ان عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث كونه مخففا خير مني وافعل مني لا ينصرف فيه لكونه مشبها لفظا ومعنى لافعل التجب غير المنصرف فيهما
تقرير النحو قوله واصله مهما يكن من شيء مهما مبتدا، ومعناه ما يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وهو
فعل الشرط وهو او الجواب وهو او محذوف على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وقاعله ضمير ما يعود اليها
ومن شيء بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لا ان من زائدة وشيء فاعل يكن للبقاء والمبتدا بلا عائد اذ
التقدير مهما لا استقنا نكلف لابصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء اسم ومن زائدة لان الشرط
غير موجب عند اهل على والاول سواء وجه ولهذا ماله اليه اشار ثم ان ما وكن من اي العمل اما مهما يكن فهو مبني
على ان يكون مراد سيبويه بقوله احاز بد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال
بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير ان ما يفيد لزوم ما بعد فانها لما قبلها لانه كان
في الاصل كذلك بل الاصل ان يكون في الدنيا شيء فزيد منطلق في الشرط وزيد تسامحا واوغرت النفوذ اليهم وفتحت ثغرة
عرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الدقي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء الثناء على الرسول

بذكر الصفات

24

افعل التفضيل

الزيادة المطلقة

نعم

لهذين العلمين اصلا او انتفاء او اعلم من زيد او البلد يتحقق باشتراك العلم فيه عن اصله ولا يجوز بحردا كشف عن معنى التفضيل
لمكان الاقتران بمن وعيان الثاني دون الاول يمكن كما في عبارات المفتاح والجواب عن الاول ان الثاني المحقق نحو شهر حتى
الكشاف عند الكلام على قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متى شئن ولكن ذكرى لعلم يتوفون عنا ان البيدا ذا كان
مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية بتقييد المعطوف به لا يجوز بنا الاستعمال بخلافه ولا يتهيأ هنا الكلام سواء والشيخ
ايضا فرسته القول بذلك ودلائل الاجمالي في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد بقوله تعالى الآن خفف الله عنكم
انا نجيب ضعفا بملاحظة تعلق العلم ودون لفظه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا احدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد
يقصد به مجاوزة صاحبه ومباعدته عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد اشتراكهما في اصل الفعل بل
بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى الكمال قصدا الى تمايزه عنه في اصل مع المبالغة في اتصافه بحيث
يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده له كمالا فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهذا المعنى الاوضح
في الافاعيل الموصوفة تعالى او تبارك كما في حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الي مما يدعونني اليه
اي مما يدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان وهذا
اكثر تباعدا عن الكشف عن كل فرد من افراد ما فيه الكمال فانه لا يمكن ان يقصد بالنسبة الى الخارجين ومعاذ الله ان يكشف
من العلمين وقوله لا يمكن جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن
وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان حقه ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقاعدة علم البلاغة ان يدرك وجه
الاعجاز بكمال حقيقته كما هو حق العلم الالهي فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم وتكملة واسرار
ما وقوف منها وما لم يدون سواء كانت تكملا الاحاطة بطريق الكسب او لا فلا بد حينئذ من بلاغة القرآن تختص علما بهذا النبي
الا تختص علم الله تعالى فانه شامل بالقياس الى المحيط بقواعد النبي. لا ارباب السليقة فانها تنقرض قوله فلا بد حينئذ
من قاصرة قوله الا تختص علم الله تعالى شامل بالقياس الى المحيط بقواعد النبي. لا ارباب السليقة فانها تنقرض قوله فلا بد حينئذ
من قاصرة قوله الا تختص علم الله تعالى شامل بالقياس الى المحيط بقواعد النبي. لا ارباب السليقة فانها تنقرض قوله فلا بد حينئذ
المقدر مجموع ما ذكر من الامرين ومعاذ كما ان الكشف الثابت لهذا العلم اي الوجه بدرجة كما بالسليقة فتنوين يكفي اما على ان
لواحد منا البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته بمهارته في علم البلاغة او بسليقته وتجعل الجواب نفي الامكان العام
مطلق والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة هي ايضا او لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية هم فوق القواعد
المتعارفة المدونة في هذا العلم اجمالا وتفصيلا وتنا بسليقتهم في موارد الكلام وانهم بعلو ابن الاصطلاحات
وتنا فصيلها كما صرح به الفاضل الخبيصي شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب اللغة واصحاب السليقة الصافية
مطبقون على ان الجاني ابلغ من الخفيف وما في تدريسه قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا الى بطلان
هذا العلم اي اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا بد حينئذ من بلاغة

القرآن وحصر احقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هذا مر عنه فيما سبق عند التعريف التعرض لاحوال ارباب السليقة
قلت وكذلك تقدير ان يجعل متعلق السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون يلقى ملهما بخلاف ما هو اذا
اعتبر الخواص الاداة كما اشار اليه المفتاح يبقى ان بعد فالخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا بد خل كنه
بلاغة القرآن الى آخره محل تأمل قوله وتشبيه وجه الاتي ان الاستعانة مالكية عند المحشي
في النفس فيكتفي اركان التشبيه وهو المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعانة التخييلية
انما يثبت المشبه به وبه يدل على حالها التشبيه المضمر في النفس والابهام اي بذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
وبراد البعيد كما في الوجه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطريق المراد به هنا على التوجيه
الاول والترشيح اي بذكر شيء يلائم المشبه به اذا كان في الكلام تشبيه او استعارة او المجاز
الحقيقي اذا كان فيه مجاز مرسل كما في قولهم اسرعت حلوقها بي اطو حتى بدا في الحلو حتى ترشيح للبد وهو مجاز
عن النعمة قيل ذكر الاستعارة الوجه اشارة الى ان المراد بالوجه هو هذا القبيل لان المراد بالوجه هو العضو المخصوص فانه
للاعي مجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عندهم وفيه تأمل فان الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما
يكون في التخييلية لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي عندنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله
وقد جرينا هذا على اصطلاح القوم وما شرع عما خالفه من الالجاء فيجيء في البيان ان شاء الله تعالى قوله
والقرآن فعلان بمعنى المفعول يقال قرأت الشيء قرآنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا تلوته ثم الظاهر من كلام بعضنا
ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول المقروء ثم نقل الى الجمع المتلو اعني الكلام المنزل على النبي ويمكن ان يكون
نقل حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي هو ان يضع الشخص الذي لفظ آلة
على الوجه الذي يعينه ويكفي في تعيينه الوضع الاعلامي الكلام المنزل على النبي كما هو مذهب كثير من المحققين وقيل المراد بقولنا هنا
القرآن حتى يجيء ان يذيد وبقولنا المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف للشريف قوله وشواذ القراءة
وهو جمع الشاذ والاحاديث الاربعة قوله ونظم تأليف كلماته اذ النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تأليف
الكلام والجمل مختلفة العلماء متباينة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها
على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل
المعنى وقد يطلق على جعل الحروف وقد يستعمل بعض الفقهاء على حسب ما يقتضيه العقل في الصلاة ليكون ملكا بحسب
اي على قدر وعدوه وكلا حسب اذا كان مجرورا بالجر قالبين فيما مفتوحة والالف ساكنة وربما يكسر فيه ضرورة
الشعر على الوجه الاول قوله فلذا اختار النظم على اللفظ اي لكونه جانبي اللفظ والمعنى ولحظ في النظم وفي الاعجاز
ايضا وقد يقال انما اختار عليه احترازا عن سوء الادب اذ المعنى الاصلي للفظ موالاة والاسقاط وتأبيد الشوليين حيث

اصلا للنظم حتى يوجد فيها ولكن بل متنوع عليه كيفما النظم للنظم قوله ولان فيها سعان لطيفة واشان لما الكلمة فالدرر غير
يحتمل الاستعارة ان تكون مكنية بان تشبه الكلمة بالدرر وبثبت النظم خيلا وان تكون مصرحة بان يشبه ترتيب
الكلمة النظم بترتيب الدررة السلك وبطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها
للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا تقييديا او مأخذ الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة باوعاء ان المشبه على
المشبه بحيث ان يكون وصفا ماوحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشاره الى بيانا لوجه
اللطافة لا اشارة الى قائلين زائدة كانه الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كانه الاول قوله تتمثل
الله بفتحتين اه يقال تقمد السيف اى جعله في غمده اى غلافه وحاصل المعنى ستره الله تعالى وحفظه عن المكاره كما
يحفظ السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة بيانا لما قال فلنا النسخ الثالث ليس بكتاب بل بعض منه وان كان
من الكتب المشهورة بيانا لما لم يكن ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل انما اعتبر اعتبر في جملة ما اضيف هو اليه
وهو عبارة عن النسخ الثالث فكيف الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المضاف به شدك اليه
قوله الكتاب الاولى اه الممكنات الكتب الستة الالهيات وغيرها قوله تميز من اعظم لان المشهورة وان كان
فيه دلالة على ان نفع النسخ الثالث اشهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون نفعه المقصود
وعوان الاعظمية باعتبار النفع كجواز ان يكون باعتبار آخر قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا
على التمييز والجهة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد منها وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سيلة قوله
وكل مسئلة مراتبا كوضع لما قبل مكان الترتيب وضع كل شيء مرتبة واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما
يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن بمعنى ان يكون النسخ الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الرفع ظاهر من كلا
ثم اشتمال النسخ الثالث على الحسن والتطويل كما سيقرره لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسئلة موقعها الا
بها ويكون مع ذلك مشتملا على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالنسبة الى الكتب اخر قوله فعليك يكتب الشيخ
عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء وكلمة عليك به كان بمعنى استمسك
لان الباء من صيغ المفعول تقوية للعمل كما قاله الرضي فكون كتب الشيخ مصداقا لما وكن سواء كان هذا المقال
قولا وان شيئا ان عرف صدق هذا المقال اشار الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر لا كونه
الفصل الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل نبين الشيء بنقيض كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لتعرف به ما لا
ترتيب في كتب الشيخ حتى شبهها بعقد انقطع فتناثرت لآليه قوله لعدم تذهيب الكلام قد يطلق التوبيخ على بيان المعنى
بالكناية كما ان التقدير بيانه بالعبارة وليس له معنى كثير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول تذهيب الكلام
تنقيحه وتطهيره من العيب والزوائد فكيف يوصف به النسخ الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد

والجواب

والجواب ان هذا بالنسبة الى باقي الكتب المشهورة قوله مستلزم لمحذوف تقديره وفي تقريره حتى الثاني العاطفة
التي لم تقريره زيادة تمكينية في الغلبة لان التي اذا تاتي بعد تطلع النفس اليه بكيف او في فيها قوله حكوا
بان مع الفعل قال فلنا اشتهر المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية قلت لان ان حرف
مصدري اعرق وكل من ما وان الاخفش قيب لان ان يقتضي عائدا اليه وغير مختفي بالفعل بخلاف ان المصدرية
فانها تختص بالفعل الذي يقع المصدر عليه والعمل وان كان مما اصلا عليه والاشتقاق قوله وهو موصول الحرف
اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية وحرفي وهو ما اول مع ما يليه في الحال
بمصدر كاني وما المصدرية ثبتي واختلف في الوقوع كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها انشائية وزيفا قال
الفاضل الرضي والاصح على جواز وذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل فتقدم المصدر
والمصدر لا طلب فيه وهذا الموصول لما اشتمل على العايد بل لا بد منه ان يعود اليه ضمير كما سبق لم يكن الصلة
صيغة للوصول وعدم امكان جعل جزء الكلام الا بما يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب
معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزء لا يبقى اجزاء الصلة
فيجوز تقدم بعضها جزءا كان على الا اذا اوى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز
اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب ناصبا لما يقتضي المصدر وهو لا يجيء
ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول فلو تقدم الصلة على الموصول لزم التقدم على المتقدم على البين متقدم على ما هو البين قوله وكما تقدم
جزء من البين المرتب لا جزاء عليه قبل فيه بحث لان الجزء متقدم في المفروض على البين المرتب الاجزاء بل انما تقدم
بعضها لاجزاء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يقال على ما قيل وانت خبير بانه اذا تقدم في الكل جزء اللفظ الذي جزء
بعضا لتلك من اجزاء على بقية الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدمه فلزم تقدم كل الجزء الذي تقدم على آخر على ذلك الكل
التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وهنا كذلك كما لا يخفى ونظيره الدور المحال لتقدم الشيء على نفسه
فتوصيفها الكل بالمرتب الاجزاء بناء للمعاني واشارة الى ما مر من ان الترتيب بتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر لا كونه
الضمير الى الجزء ايضا واذا كان ظرفا او شبهه واجرا او بالظرف فيها امع الزمان والمكان وشبههما اجاز
والمجرور لانه متعلق بجاء الفعل ومعناه اصطباحه الظرف الى الظرف والحقيقة جار ومجرور لكونه
بعضا ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف
على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على الجميع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الخاص على العام قوله
فلما بلغ معه النسبي ولا بأس بضم بعضها الى بعض وجه الاسدلال بالآية الثانية ان المقصود بالذم اظهار شدة بلادة

والزلة لا مطلق اخذ الرجحة وهذا المقصد وانما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافعة عندها عليها وانما وجه الاستدلال
بالاية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي تاما اي يكون جوابا للسؤال كان لما قال فلما بلغ
الغلام الحليم اعني اسمعيل الحد الذي قدر فيه السعي قبل مع من قال له مع ابيه كما ذكر الجمهور وفيه اي وكر
الجواب قبل وكر جنس المقول لما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكر صاحب الفرايد اي بلغ
السعي كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعد اذ المراد انه بلغ حد ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه كما في قوله
بنهاية السعي لا انه بلغ سعيا صاحبا اياه اي سعي ابيه على تقدير المضاف فيه معه كما لا يخفى على الزوكن بالبلغ
والمعنى ورد عليه ان القايل من اين الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو في المتوقع عند عدم القرينة الحقيقة
فلا يرد عليه لان زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة عن الحالية عن فاعل بلغ اذ لا قايل بعدم قرينة
معية كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا للبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي
معا والفعل يأبى للراد من السعي الشي وعدو الجبل المقصود اليه بالمشي فلا ضرورة اللغوية تكلف لابصار اليه ولا الاستدلال
على تعدي مصدر المعدى المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان مرجع جواز التقديم على ما ذكر تاول
المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تغفل قوله والتقدير عوض عن الكلام
تكلف فيه بحث ومعنى تقدير الفعل في الاية المذكورة بأبى بغلام بلغ ان يسعى معه السعي وان كان مكلفا لكن تقدير الكلام
المصدر المقدم على ان يكون المذكور مغيرا له من فنون البلاغة كما ان سعيدة المصالح مع ابيه في جداله المعروف
سنة او مقتضاه وفي الحذف مع التغيير حلاف نحو وكل اذ يجوز ان يكون معمولا لاذكر لغوا معمولا للبلغ بأبى بما ويجمع
على ما ذكره في المغني للتبيب بخروجه على ان يكون مراد في عند بلا ملاحظة المعنى المتعلق في المدخول حتى فلا ان يتعلق
مع السلطان اي يتغنى عنك وما يريد واني اتغنى صادر من السلطان ايضا اقرء لابيه وفوكل المحذور الذي ذكر
في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مغارقة حتى اقول وجوده الا اوان حتا سعى بحيث
كان متكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه ابراجعة الصدر اي لا يتقدم معموله مطلقا
عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاتساعه وهو ان التوسع فيه مع ان المراد جوز تقدم صلة ان المصدر عليه مطلقا فاذا
قصد نكتة مقتضيه تقديم معموله الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى الطف المعنى بعد
ان كان لما اريكبوه وجه صحيح في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا متعلقا بالمصدر قائما رأينا نكتة
تقتضي تقديم معموله عليه جعلناه معمولا والا حملنا على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف
ان يجعل الظرف متعلقا بالمذكور في تقديره جعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع قوله وليس كل ما اول الوضع
مما يتعالى من التقدير ضروري لان المصدر ما اول بأن مع الفعل واذا كانت معربا لا يجوز تقديم ما هو معمول عند

الجمهور بكذا ما موه حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول بشيء حكم حكمه كما بين الآمدي ان المؤول به ههنا وهو ان مع
الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون الماؤل بشيء حكم حكمه كما بين فيما تؤول به
لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجل ان حقه ان لا يعمل لنقصانه مشابهة الفعل عن مشابهة اسم الفاعل فظاهر
كما تقرر في النحو ولم يعلم ان الظرف مما يكفيه رابحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كمدلول اسم الاشارة نحو
تعالى فاذا نقرء الناقور ذلك يومئذ يوم عسير وغيره ذلك وارا وبالظرف عندنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه
حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن
خصوصهما وانما يتوسع لشبه الظرف الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رابحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي
المعمول بواسطة الحرف فلو لذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه
الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف على معنى حرف التي فيه عند البعض كما في قوله
تعالى وما كانت بغيا ربك بجنون اي انتفى نعمة ربك عنك الجنون وبدلوا بالضم كفعل الاتساع وما الحرب الا ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجع اي ما جدتني عنها كما مر في قول من قول مع ان الظرف مما يكفيه رابحة من الفعل عمل تاويل المصدر
العامل في الظرف بأن مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل وتمانعت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل
فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب
الاول لان حاصله منع لنوع التاويل وحاصل الاول تسليم فلم عكس قلت لان التاويل هو المشهور فلذا كان اقدم تسليما
وقد يجعل قوله مع ان الظرف اشارة الى وجه تقديم معمولية الظرف على المصدرية اذا كانت معربا وليس بشيء فان ما
تعلق بما يكفيه رابحة من الفعل لا يمتنع تقديم ما هو حيز ان عليها ليس بمتناع الضعف العامل حتى يصار الى الجواب الاول
كتقدم رابحة الفعل بل عصاه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق عما ان الموجود في الصورة المذكورة
نفس الفعل لا رابحته قوله ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها واما ان يكون ما لم يتسع فيها مقام فاعل اتسع بتضمين
معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها
قوله وهو الزايد المستغنى عنه في الصياغ مسامحا وقد ذكر في الباب انه من ان المشهور ان الزيادة لا قابلية تحت
يكون الزايد متعينا كما في قوله فاورثني بخله صداع الراس والقلق فان الراس زايد في الصداع معنى عنه والتظليل
ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا تابعا ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله والفي قولها كذبا ومينا فان
الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما على التنزيل زايد تنصيرا بالزايد ليس بمناسب ظاهرا على ما سياتي التنبيه الا ان يقال
الزيادة فيما سياتي بعض الزايد كما يشعر به تمثيل ثم للتنزيل بالنثر بالنسبة الى قوله ولا فضل فيها للشجاع عند والنسخ كما هو
الظاهر وان كان في عبارة الشارح بناء على بعض نسخ عنه قوله بسبب الفرق بينها وبين باب الاطناب الذي هو الزيادة للتعهد والمراد

الذوق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الآن وما ذكر هنا فيما لا ينفيد الذوق بحسب المفهوم
لا الصدق فانه المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل بما ذكر هنا اخفى من الحشو اذ قد عبر في الاول كون الزيادة
على اصل المراد دون ان ذلك الكلام لاجل محل حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام لاجل خصوصه لا فيما
ضيه باي المراد وبالزيادة الحشو ايضا معا لزيادة على اصل المراد او هو معتبر في الفن فتامل قوله يتوعر اي بضعف وتقصير
التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان الحد ساغ التعقيد معنى لبنى للمفعول قوله قابلا للاختصار لما فيه من التطويل
منتقرا الى الايضاح والتجريد اخترنا الاول لفظ القابل فوق الكافي لفظ الاختصار بالمعنى الاعم من الاحتراز عن الاول
والاحتراز عن الثاني والاول كما مر والثاني كما سياتي تقريبا والمثال ما ذكر ان قلت ويمكن ان
الحشو على التطويل لكونه ايجاز في مقام يباين مقتضى ظاهر الحال كما مر في الفصل الثالث وعكس ناظر بالمعنى الذي اشرنا اليه ما ذكر الاختصار
لان مؤداه مختصرة وتلخيصه وقد ناظر التعقيد على ناظر الحشو بعامة للنسج قوله الفن مختصرا اما اختيار الفن على اختصر
مع ان مؤداه اختصاره اشعارا بان ليس حق نظره اختصار مصنف اسكاكي بل ما يليق بحسب ما يقتضي منه قوله
ينقضي جعل الفصل الثالث شرطا في القواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والتقفي باعتباره ايضا ان المراد بمقتضى ما يقتضي
الثالث من القواعد تقفي جمع ما فيه منها قلت وعدم تقفي الباحث المذكور منها على الحد والاستدلال على الوضع
والتواضع وضع المطلعين على القرائن لان بين الباحثين احق لعلي المعاني والبيان كما ينبه عليه كلام السكاكي عند ذكره
بين المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته الخ او باحكم التقييد من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يبدو على الكل
وجوها وعددا وبالانطباق الاشتمالي في قوله على جزئياته حذف مضاف ومعاحكام ومضاف اليه وهو موضوع وقوله
ليستفاد احكامها يتفرع عند المضاف المحذوف واللام فيها للام الملك في التعريف فقيه كلية تشتمل على احكام جزئياته توضيحا
استخراج تلك الاحكام منها بالتعريف بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمنوع موضوعها على احد من جزئياته
وتلك الاحكام المستخرجة بسمى تطبيقا وفرعا وتلك القضية بسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكر ان قلت ويمكن ان
يجعل الانطباق بمعنى الصدق فيشمل الكلي حذف بل فيه فجزئي ينطبق على جزئياته ان استخدام للاذهان راجعا الى الحكم بمعنى المحكوم عليه
لا بمعنى القضية وان كان المراد بالنظر هنا الا ان قوله الخ فانه ينطبق على ان زيدا قائم بدل على التوجيه الاول ولا بعد ان
لا يركب الكلام حذف ولا استخدام اصلا باه بشبه الوضع الخ على التنازع في الجزئيات الكلية اذ ربما اختلف الاصوليون في
الجزئيات حتى كليتها فيطلق عليها الجزئيات مضافة الى الحكم الى المراد بها القضية استعارة تصريحية فالمراد بها حكمها الخ فيها
وبالانطباق الاشتمالي قوله كقيد لنا لحكم القضية الى المنكر لحكمها ليس قال الشارح المحقق ذكر الحكم بعد ذكر القيد للتاكيد
بمعنى التاكيد غريبة مولى واعترض عليه بان عنوان المطلب هكذا وكذا واكثر بمعنى وبقال هذا غريبة ومولى
والكلام ان قوله بمعنى غريبة مولى ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لا تتم بيان لغة التوكيد والغريبة عليه ان صاحب المعاني

لم يذكر لفظة التوكيد في هذا الموضع واقول ذكر في المطول ان الوكادة بمعنى التوكيد ليس بثبت وبهذا قرنته على ان مراد
صاحب المعاني ما ذكر كما لا يخفى قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائم الا ان كلمة القول تشتمل على الحكم ان زيدا قائم او بعدم
مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر فانه قلما الكلام مع المنكر الملقى اليه الى كان مجردا عن ان
فالصغرى ممنوعة وان كان مؤكدا يمنع من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت اختار الثاني ومنع لزوم
تحصيل الحاصل بناء على ان معنى الكبرى وكلما القي الى المنكر يجيء بان يجعل مؤكدا اي مشتملا على التاكيد حين الالقاء
فلا يفيد وجه تطوق التاكيد الملقى حتى يعني خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل فتامل قوله فهي اخص
من الاصل تقريبا على ما فهم من نوعها الشواهد وهو جيد بيانه ما مر من التنزل وكلام البلغاء تقل عن الثاني انه قال
الاخصية بالنظر الى انه يلزم ان الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الاصل واما كون الاصل للايضاح والشواهد
للايضاح فامر خارج عرضي فقد يوجد ما بالعكس فربما يكون الاصل مبنيا بريدان الاخصية تحققا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا
يصلح مثالا بالعكس كلي لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به واما قال حقه ان يغير فربما يكون الاصل مبنيا ان اريد شرط
كل منهما ان لا يقصد الغرض المقصود من الآخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلي فالصدق ايضا كذلك لكن يكون الجزئي الذي
قصد به الايضاح والاثبات مقاوا واسطة واما بشرط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي ومعه العموم من وجه الا ان يراد
متعلق ما يذكر لكن الصلوح لان يذكر لو يكون الشواهد اخفى ايضا وقد مر ان قال ربما لكن تكلما لا اراده بعين بقوله
واما كون الاصل للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج نعم ان اراد انه خارج عن موضوع الاصل والشواهد
فلا دخل لهذا الاخصية نعم ممنوع وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا بفيد عدم دخوله الاخصية لان هذين المفهومين
ايضا متغايران بالعرض على ما ذكرها الا يرى انه لو قيل الماشي الفاضل اخص من الماشي اذ قد عبر في الاول قيد زايد بل يتوجه
ان ذلك القيد خارج مما صدق عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر قوله من الالو وهو التقصير جواز ان يكون كلام
المصنف على معناه الحقيقي اعني الفقر من غير اعتبار المنفي مضي المنع كما في المعدى الى المفعولين حتى يصار الى الحذف
المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا لفعل مقدر اي لم آل اجتهد او اجتهادا
جهدا اقتضى منهما عدم التقصير في الاجتهاد وعلى ان يكون تنازعهما تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلق بالاول بحذف
الجار اي الى اقتضى جهدي تحقيقه ويكون ان يكون تميزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا في
المعنى الى بقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم حوا باه الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور
بعينه بل ما يلائمه في الاشتمال على الفائدة المعدى كما اشار اليه السكاكي قوله مبني على طاعة فرحا ظرف الفوز او مثل
ما حق فيه قوله حق وفوزا الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجير او الفعل المذكور لما فيه من بقصر انما يلائم في الاشتمال
للتفجير الذي بمعناه الالو لا النفي الالو هو مقتضى نكرة الفائدة المهتدة بهذا ويجوز ان يقضي الالو معنى الترك فيكون جهدا

28

لا يجدى نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى فك القيد الزايد كما نقل ان الشيخ ابا البقاء وجه العطف على المسند اليه ووجه
الابعد فقال ان توجيه النفي والاثبات الى القيد الزايد وحكمه اما مفوض الى المتكلم غير ذاهل او ما بالفعل
المثبت فيتعين توجيه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واما اول فحمل على ارجوع القيد الا
لاقتضاء سدا والمعنى وذلك لان اللزوم الذي ذكر ان التابع بالنظر الى المتبادر التابع والا فالنفي قد يكون راجعا الى
القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة وقد ينسب جعا الى الفعل فقط
من غير اعتبار لنفي القيدا واثباته كقوله تعالى ولم يقربوا وعاصوا وهم يعلمون اي لم يقربوا وعاصوا مع علمهم بان الاحرار
متحقق كليتهم مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فتظهر كلية ما قررته ان القيدا فاما لم يكن قيدا للنفي يشمل حالتي
علمه وهذا معنى ما ذكر التابع في شرح الكشاف قوله وافاد دخول على كلام فيه تقييد لم يدخل العبارة من ان الشيخ مشعور بان توجه
النفي الى القيد قبل اعتبار القيدا وان لم النفي والاقتضاء كلية يدل الفاعل نفع لو اعتبر النفي والم القيد لكان الامر بالعكس
قوله واي يقع لم خصوصا بالجملة ان يكون الظرف اعني لو خبر المبتدا محذوفا اي يقع هذا كما ذكر الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يقع راجع الى الحكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد
خاصا به وكجعل العكس وجوز ان يكون على الاول خصوصا قوله مثلا اقابل لم بانها الفتح اجمعون كما في نفسا للاجتماع
اظاهر ان الشيخ اجمعين على الحالية من الضمير بمعنى مجتمعين او لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ الخ لبنا كان ما كيدا
لم فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيقرره ان شاء الله تعالى وتوابيد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل
وهو ما ذكر حال ايظا ايضا فايل رجوع النفي الى القيدا والمنفي الحاصل من نقل المقصد حاصل من نقل المقيد والا لكان قولهم
ما سبب لا ناكيدا قلا تفاوت وستعرف المؤدى سوا رجع النفي الى القيد او الى المقيد فتدبر قوله لعدا فرط الم الا ظهر
التجاوز عن الحد ويقابله التفريط وفي المثل الجاهلي اما مفوطا او مفرطا قوله وتلوى ثانيا وتعويضا ثانيا فوكد التابع
في البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض هو ان يذكر شيا يدل به على شي لم يذكر كما يقول الجاني الما لم يحسن
عليك لكنا ما اتاك لكلا اعرض بدل على المقصود وسمي التلويح لانه يلوح به ما يريد من ذكر التلويح في ان التعريض
تتفرع منه التلويح حيث قال قبيلا لا لاختصار منتقرا الى الاضمار والتعريض كما اشار اليه ان شاء الله تعالى قوله الا وكما
المذكور في القواعد وغيرها اول القولين والشواهد والاصل بالمذكور ليصح الاستثنا اليما يذكر مع افراده وتذكيره
قوله والتابع اليما ما ابا عبيد حسن روجا الاحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة الخفض به وشاع الرجوع
الى الخفض قوله وسميته تخصيص المنفي لانه تخصيص اعم الخ اي لانه منفي للتخصيص قال بعض العلما يجوز ان يكون
التقييم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسا ل الله لا غيري لان ما التي لا تصلح ان يلتفت اليه غيري فضلا عن
ان يسا ل للتفويض فيكون اذا واستحقار لمخلوقه ويجوز ان يكون التقرير اضافيا اي انا اسا ل لا معارفي والاحتراز عن

منصوبا على المفعولية له اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقا ان لم ا ل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية
بمعنى جاهدا واقام بجعل ان ريح عبارة اللغ عاجز الوجه بنا على ان تعديته الى المفعول بتضمين معنى المنع او غاية
الشيوع فكانه ريح الى المجاز المشهور قوله وحذف ثمنا المفعول الاسبب ان يفعل وشركا يستطيع عليه او لا لباب الثاني
ان شاء الله تعالى المفعول الاول هو اما كاف الخطاب اي لا امنعكا او الامر العام اي لا امنع احدا مثلا قوله او لغفيفه اي
المخفر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل قوله اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفعا انه
خبر مبتدا محذوف ونصبا على المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول اي بل اضافة المصدر اواضافة
الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الى اواراد والحق ترتيبا السكاكي لا مضيفا
الى الفاعل او مضافا اليه لم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول كما تقرر في كتب النحو من ان الاول اكثر
واولى قوله تقريبا حفعول له لما تضمنه معنى ما ابالغ ذكر فعليين اعني رتبته ولم ابالغ ذكر منصوبين اعني تقريبا وطبا
وجعل كلها مفعولا له للفعل لكن كما هو الظاهر لكونه بمعنى واحدا ذا المراد بتقريبه تقريبا لتقاطيه تسهيل فاد السبار
من عبارته وكذا المراد بالكل فلا وجه لجعلها مفعولا للجوع الفعليين على نشر اللف كما لا يخفى قوله ولم ابالغ الفعل المنفي
الا قوله بل الامر آخر فيل العبارة اذ ما هلة افاد الفعل المنفي ابالغ ومعلوم يقول ما ذكر بل المقول الجوع كما قرر
في شرحه للفتاح فالظاهر ان يقال ولعلم يقول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على ما شيتم لم يضرب ولا يضرب فعلا
منفيا فلا ما هلة بالنظر اليه واما على النسبة الى المعنى المنوي ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولعلم يقول الخ خفي
اذ قد ذكر ان ريح في شرح المفتاح وغيره لكن من كتب الشريفة ان القيد قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا
الكلام عليه مع عدم التاويل بالمكتب كما قالوا استحى اعتزانا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما
ينتصب فاذا كان فعلا فالفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فينتفي عنه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول لم يجبان
يكون واحدا فلو لم ابالنفي المنفي بلم بالمكتب كرمت او نعبت او ما يودي مودا ما كان معنى الكلام انتفاء
المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فتبين اعتبار كونه فيها للمبالغة
اولا لم دخول النفي عليها ويلزم الهذور الذكر وهذا الجواب بعم ما على التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا
وقد اشار الريح في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه بالام الى التاويل جارية كل مقام توجه القيد فيه الى النفي
فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال بعض ما في النفي لا يكون حاصلا الا ان يقيد بشي لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موجودا
بتبين بهذا القيد وقد مر بيان ريح في الاستعارة التبعية باب الحروف لا يصح للموصوف به بل جميع اية النحو والبيان
مر حملها على ان مجرد ذكر النفي منصبا لا يعم المفعول له ولا الظرف عند جمهور النحاة الا اذا قال ما اقوم الا يوم الجمعة لبني
بشارة الباب الثالث من المغني فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع بعض المعترضين على الشارح
حيث قال ما ذكره الشارح من ان المفعول له اذا كان فعلا منفيا بلم او لا لم كان
لا يجدى

الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلان اختصاص الفعل بزمان دون زمان مما يتعين بالقرائن
ومع تحققه ونرجح على المتباين الا يتكلف واما الثاني فلانه ليس كذلك اذ من يعتقد بشركة حمار فيه وحكم له بهذا السؤال
حتى يتأتى الحاجة الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وكذا ايضا فانه لو ... ولا للتنوع قيل عليه يجب ان يكون التقديم للقصد
التنوعي اشارة الى ان على رجاء الاجابة من الله سبحانه اذ من يرجو ان يثمر عمله والا يخيب سعيه فلذا يجتهد بالتمني وسعي
ما فيه من الايجاز والاشارة الى ان لا يعتمد على ما بالقوة وصف مؤثر بل يسأل الله الاستعانة فعلا فكأنه قصد جعل الواو والحال للغرض
من جعل الواو والحال ان يكون الجملة قيدا لجميع الافعال التي قبله وما عطف عليه فلم يكن غاية بالاسمية ولو اتى بالفعلية
لكان العطف ظاهرا وان اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف وتقرر المناسبة بين المعطوف
عليه واعترض عليه بان ما جعل الواو والحال جعل الجملة حالية في كل حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي
ان يقال اساء الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف اقرب فلا يجعل الغرض المذكور والا كذلك قوله مع العطف
كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يخفى ما ... من
مقتضى التخصيص والتنوع انتفاء جزء حسن للتنفيع مطلقا لجواز ان يكون المراد بياء موصوفة بالحسن ... الجزء دون وصفيته الجزئية كما قيل في الفرق بين انا هند بشربه وبشرب الدواء قلت قوله الحاصل ان الانشاء المدلول
لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فاتى دفع الاعتراض اقول ليس الكلام في بيان حال المتكلم بل في بيان احوال الجملة التي
والشيمة والسؤال قوله حال من ماء ينتفع قيل اي من الجزع والتقدير اسأل الله الاستفاع به كائنا من فضله
قال لا يتبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسأل وليس فيه تقديم ما فيه حق ان العصر تقدم عليه قوله اي يحسبني وكذا يريد
اي الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بياضه او آخر شرح الديباجة المراد من قوله حسبي اما الكفاية في جميع المهام حتى
في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفيه استظام الجمل كما ذكره العلامة اياك نستعين اي الا حسبي الله
ياه الاستعانة بتوفيقي الله تعالى او اداء العبادة ليلائم الكلام قوله فعلى هذا كان الانسب بالتعليل الذي يتضمنه
الاستيناف المؤكد بان كما في قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء المعلل الذي هو سؤال النفع منه تعالى
قوله كما هو رأي صاحب المفتاح وغيره اي كما ذهب الى ان الجمع الى التقابل في قولك ما وكن المشهور من ان المقصود بها مبتدأ
والاثاني خبر له مقدم عليه او خبر مبتدأ محذوف قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان وقع باعتبار ما قبل لكنه في الحقيقة
من عطف الانشاء على الاخبار بتقدير الكلام على ما اشار اليه القريضة او البحث الاستعانة من ثمرة المفتاح ان يقال
ثم عطف الجملة على المفرد وان ضيا عتبار كذا الاصح منا والمتبع اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار كما
الحقيقة نحو مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالواو لكن لكن ليس
بخبري بل هما للاستدراك لكنهما وافعان موقع الخبر والخبر مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر هو المذكور كما

كما يقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا لا يتكاسل عن واما يكون عن غناه لعلمي بخله الا انه بخيل وفي هذا ما فيه تجاهل
اعتراضي لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يقدر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبار به والانشائية وفيه
نظر لتقرر ان الشيء مباحث الفصل بالواو الثم والسكاكي لا يأبى ما ذكر بل هو وجه وجيه حسن اعتبره صاحب الكشاف فلذا قال
كما قال فليتأمل او لعل وجه تعليل الاقول بقوله وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ونحوه مما يتكرر فيه ويقدر ان معطوف عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض
الشريف بان قوله وبشر الذين آمنوا وان وقع عقيب الخبر لكن ليس في مثل هذا التركيب ملتبسا كيف وقد شاع في فرائد الكلام في عند الكلام على قول
المفتاح بالبناء قرو ولا تكذيب بان ربنا الجواز عطف الاخبار على الانشاء ما تقتضيه المقام فان مباحث الفصل والوصل تابعة لمباحث
عطف القصة على القصة وتركها ونقضا اقول احوال المسند اليه جواز ليست زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على الجملة
الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلق وانما مقصوده الاعتراض على المصنف وبهذا التوجيه اندفع ما اورد هنا الشكل
من ان قوله هذا التركيب مطلق غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال تعالى وما وهم جميع وبليس المقصود هنا
وقد اجاب الفاضل المحشي قول ان يكن الخ بانه ذكر جائز الجملة الثانية للحالية او الواو قال وكذا كل جملة قاطعة
على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان جعل الواو للحالية لامن حكى ان قالوا حسبنا فقالوا نعم الوكيل
وليس هذا الجواز مختصا بالجملة الحالية بعد القول اذ لا يخفى ان نحو زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه
قبيل وما اجوده وفيه نظر اما اولا فلجواز ان تقدر العطف وفعل بترتيب ذكر هنا العطف عليه اي قالوا حسبنا
الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فيه وجوه بترتيب الاضمار بين الظاهر بين كيف كان
ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار النوع الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر كيف لم تقطعية بهذا القدر كما
محل تأمل وبقال بهذا الجنح الزامية والمعصوفية بانكيتان تأمل والخطابة قوله وكذا كل منوجه اليه ولا يكون للشيخ
اي يصير الى التقدير بي المذكور بين او بقال ما جوزت التقدير بين الآية فيجوز ان كلا المقام مثلا ولا وجه للاعتراض عليه وانما
فلان مذهبه ما كان وجوب تقدير القول الانشائية العاقبة خبرا لم يكن عطف ما اجوده واما انسقه من عطف
على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نفي حسبي من عطف الجملة التي لا محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد
الذي متعلقه جملة انشائية والكلام فيما اذا كان مراده بقيد عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية بهذا توجيه
التركيب الذي استصعبه ان يرجع فتأمل وروى على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من الحكي وما نقل عنه من انه لا مجال
للعطف الا بتأويل بعيد لا يلتفت اليه ومعاذ الله بقال تقديره وقلنا نعم الوكيل مع لجواز العطف على الجزء المدغم يعني حسبنا
وفيه نظر لان التكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظ قلنا بل كونه قولا ان في تقدير الجزء مدغوما واقعا قبل عطف
الجملة المذكورة محل حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا لا يقتضي التقدير بعض النظر عن كلا مثلهم الاحتمال الوجود
فتدبر هذا التركيب من حمل الواو والمذكور على الاعتراض واو غاء ان قوله وهو حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على ما ولا

المعطوف عليه لتعذر نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله وهي جملة حالية ربما تمنى بالواو لجواز عطف الانشاء على الخبر
الثاني بأن هذا قد كفانا الخ وغيره مؤنتها واذ ليس هو فكيف فاين زايين فبالحري اه لا تستقل بنفسها وقد تستقل عن
الرابع ان هذا كخبثت لدفع العطف وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يمنع من عبارات الثاني نوع
التركيب والله اعلم بالصواب قوله على ما اشار اليه ما قيل اه قوله تعالى وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف
جملة فالق الاصباح لاه بتقدير هو فالق الاصباح قوله او اي الترويح المقصود من النحو اه او اي الجنس والجمع آونة
كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود معقود الكتاب ولهذا اوعلى المقدمة فيه اخراجها عن معقود العنوان
قوله الثاني المقدمة اخرجه التتبع لكون معقوده عدميا وقدمنا البيان لبساطته بالنسبة الى السابق الاول الخ
على افراد قوله عن الخطاء في ادية المراد ولم يذكر قيد لحصل الاحتراز عن التقييد العمدي اعتمادا على العقل او على
الشبهة اولان ذكر الخطاء لكيفية التأدية لا فيها قوله نحو ما يعرف به وجه التخيير لاسلوب تنبيها على فاين البديع
قوله وعليه يمنع ظاهر بندفع بالاستغراق تقدير المنع الخلو والا فهو ما يعرف به وجه التخيير لم لا يجوز ان يكون شيئا
آخر وتقرير الدفع انا نتبعنا مقصود الكتاب ولم نجد مغير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الثاني جوز بعض
مصنفاتنا كون الاستقراء مثل هذا المدفوع محولا على معناه الاصطلاحي وموائبات حكم كلي لبعض جزئياته ورده
الشريف بأن الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التتبع تحصيل الاقسام لا معرفة
احكامها الى المقسم اذ لا يعقل وكذا الابعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل
نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تتعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم في الاقسام
وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى القسم لاتباع الابعد
حصول الاقسام كذلك حصره فيما قوله والحق اي الحق انها من الفن الثالث وفي كلام الشارح اشارة الى ذلك
بعد ذكر المحسنات هذا ما يتيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكر في البديع
بعض المصنفين منها ما يتعلق ايهامه اما لعدم دخوله في البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما
لعدم جدواه بالكلية واخلاله ما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا باس
بذكره لاشتماله على فايدة مع عدم دخوله فيما سبق ومن ثم اي فعدم دخوله فيما سبق فصلين ختمنا بهما الكتاب بهذا كلامه
ولا يخفى ان فيه نظرا على وضعه في الفن الثالث لثلاثة جعل ما ذكره الخاتمة داخلا في الفن المتعلق بالبلاغة
وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين فصلين ختمنا بهما الكتاب
احماله وليس مراجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية ومن البديع قوله صار كل منهما معدودا من فروعه لا يخفى ان
الشيء الاول مثلا لا يكون من اشتات العلم العلاء والا للغى الحمل في الفنون كلها بل الى ما يكثر به عن الخطاء

تأدية المراد منها وعما كان في الحمل معتبرا في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما صونا للفنون
الثلثة على نسق واحد ولو بالذكر التعيين في الاول المقرب بالعهد كما فعله صاحب المفتاح ولكان اخر عن جميع الكلام
على كفاية الاذى والثلثة العهد والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال
بناء على كفاية الذكر التقدير كفى العهد الذي ربما لا يخفى هذا اخر ما قدره اما اصحاب المتون والعلوم الثلثة
فهم ان معنا اجمالا بقرينة المقام في بيان ما يتعلق بالبلاغة اما بالعرض كما في بيان ما يتوقف عليه من العلوم الثلثة
او غيره او التقييد الذكري في بيان ما اختصار لا بد منه في التقدير والترتيب الابعد ما قال شيخنا في شرح وجه الحصر ما كان من
المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب فانا والمقدمة وكل بقوله الفن الاول على المعاني فعلم بهذا التقرير ما في كلام من
طرفي الجملة حصل وانا المجهول الانتساب كالمذكور بعدا خوكل فان قلت فالمقدمة لا تسمى فنا قلت الفن الثالث اذا الانتساب هناك معلوم
بلا شبهة قلت ممنوعة والسند بعد العهد قوله في بيان ما يتعلق الفصاحة اخر الى اخر المقدمة الكتاب هي الالفاظ
كما صرح به شارح المفتاح قوله والحصار على البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الدال عليه زيادة احتصاص بالبلاغة
وقوله وما يتصل بهن معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وزيد اشارة الى ان المراد بيان النسبة بين
المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة حالا وغيرها قوله اخوذ من مقدمة الجيش ان منقولا عنها او مستعارة ويمكن
ان يكون تحقيقا منقولا من قدم والتاء فيه تحويل من الوجهين وفيها مالك احتمالات وظاهر كلام الشارح
الثاني فانه قال المقدمة الجماعة الخ متقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد اشير لاقل كل شيء قبيل
مقدمة الكتاب وفي الدار خلف وبيتو كلام المغرب بالثاث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدم الكتاب
بالكسر وكلام الثاني محمول على احد الامرين الاولين فتأمل المقدمة قد يجعل من قدم المتعدي لا من قدم الطائفة
لا شتماله على سبب التقديم كما انها تقدم نفسها الى الناظر وتقدم غيرها عليها ما من يبوذها قوله ما يتوقف عليه
مسائله اي شروعا كما هو بينة المختصر والا ليطل طرده بالحياوي قوله كمعرفة حل وغاية وحوضوعها المراد من المعرفة
مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فتكون في اكثر اقوال التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى
التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوا مقدمة العلم بالتفسير المذكور وقد كثر جعل من
الامور الشرع الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة اليه وفي التوقف عليها واما على ما رايته فليس مقدمة العلم الا التصور
بوجه ما والتصديق بطابق وليهذا طعن الشريف فيه بلزوم عامه بعضه وعدم الاخبار عما توجه قوله في مقدمة الكتاب
وكذا الى تكلف علم بطلوع الشاقص بين كلامه كما وهم البعض واما ما ذكره من ان الابتداء عند الا مقدمة
الكتاب فانما هو بنظر الى توضيح المقدمة كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة الا مقدمة العلم

واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة متقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه الشروع فيجوز تأخرها
قال فلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن حوقفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع قال اهل المقدمة مشتملة على اياس غاية العلم
الثلثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بما له قابن مخصوصة يترتب عليه واما الاعتقاد وبامور غاية
وغاية هذا الدفع فلا كاهرة به المحشي الصفوي ان قلت فما الفرق الذي احتاجوا اليه المحقق عن الاشكالين
قلت اما الاشكال فدفعه ظاهر واما التوقف فالفعل بالمراد الشروع بالبصيرة او مجرد التكلف عازم وكيف لا والشروع
بالبصيرة مما لا كلام يحصل بازيد مما ذكرة اوائل الكتب وما ينقض منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور المذكورة
انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد بتوقف البصيرة عليها توقف البصيرة عليها في حق كل احد
المراد توقف جنس حدوث البصيرة ولا شك ان الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل
بالواحد حاصل بالاثنين قلنا سان يقتضي الاثنان ذلك الواحد فلا ضرر لحصول الموقوف عليه والا فلا يحصل الموقوف حاصل والملازمة
اشكال الظرفية فلعله اما بما ذكر من الوجوه او اشتراط مغايرة بعضها مع بعض والمنع ان هذه مجرد دعوى
وستنبط منها او اراد به بعض ما ذكر او التعريف قوله لان ما بين ذكر الا الاطناب بامر او من الاطناب بمعناه اللغوي اعني
التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل قوله لا يذهب عنه قبيل ما ذكر الا المرة الاولى قوله تبين عن الابانة والظهور
العطف تفسيري لهذه العبارة اشعار بان مدار تركيبها الفصاحة على الظهور وما يكون معنا ما نفس الظهور ففيه تردد
لان المفهوم من الصحاح عدم الجزم وكذا حيث قال قطع البح بالفتح فصاحة جاوز لغته هي لا يجمع وافصح البحر اذا كثر
بالجزيرة وافصح الثاغ اذا انقطع ابانها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا فسد فيه اللبأ عنه وافصح الصبح اذا بدا
ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا اخرجه منه تم كلامه وقد اشار ح وافصح به اي قرره بدليل كان المعنى
اللغوي اربعة وهي والظهور والتقرير الاول اشار اليه الخوكما يصرح به حيث فسر الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واتى
اللازم له تابعا واما الفاضل المحشي بهذا المعنى فموضع ثبات اي المعنى اللغوي الامر العدمي على نظر وكلام الشارح شرح المتن
يشعر بان معناه الامر العدمي حيث قال هو تغير الفصاحة هو في قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من الكنة فجاد وتكلم
واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهب لبأه قوله بوصف بها المفرد وذكره المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل
الكلام وفيه تامل لان المتبادر من باب البلاغة ايصاف الاقران فقط وعدم اتصاف المركب التعبيدي بالبلاغة محل تردد
ثم ان الفاضل المحشي قوى الاول في جانب المفرد بلزوم الاحتياج الى تعريف فصاحة المفرد والمصنف اكتفى بدونها فاختار
الثاني في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يشاول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كما مر وقد
سمع بها فلا احتياج المذكور بان يمكن ان يقال لا نسلم ان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات
بل كل منهما بمنزلة حروف المباني عند المحقق اذ لا يقصد به في هذا الوضع معنى اصلا قوله وفصل فصيح في النظم

عن جميع ما يتوقف عليه الشروع مطلقا قوله لطائفة من كلامه قال صاحب الكشاف في اوايل سورة النور الطائفة
الفرقة التي يمكن ان تكون جماعة واقلها الثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها بالجماعة الحافة حول الشيء وذكر في اوائل
سورة البراءة ان الطائفة اسم لجماعة يطوف بالشيء ويحيط به واقلها اثنان او ثلثة وعن مجاهد الواحد فما فوقه
وبهذا فسر ابن عباس قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة كانه اسم لبعضهم من الشيء واحدا كان او اكثر وقيل
لانه مفرد انفصل عليه علامة الجماعة اعني التاء فرضوعي المعنى فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وبهذا المعنى التاء مع
الاب جالاراوة منها والمراد من اطلاق اللفظ على ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة وهي كما امر بثلثة
كما في بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اي دعاوي امور ثلثة او باطلاق احد اسماء الملفوظ على المعنى بتوسط الكلام العلاقة
بينهما ان مطلب الغرض يشاكل في وقوع اشكال التعلق فقط لا الظرفية ايضا وما وكى كما في شرحه او باطلاق
اسم المعنى على اللفظ اعني اطلق الامور المذكورة واراد وروايتها والظرفية على الكل ما سبق من اشارته اليها وتصريحه
باشرة المفتتح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لا ارتباط له
بها اي باعيانها اذ المقدمة بهذا المعنى لا ارتباط لها بالمقصد قلت لا نسلم ذلك بل الارتباط حاصل بينهما على تقدير
تلك الطائفة في قوله والشروع به اي باعيانها ومصداق ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لطائفة
طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نفى هناك ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق الافادة والاستفادة
لما كانت هي الالفاظ لم يبق الا ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة ثم اطلاق المقدمة المذكورة لا يجب ان اصطلاحا
جديدا بعد توقف ما قصده من جميع الاشكال على وضع اوايل الكتب عبارة لكن ولا الى النقل عنه من كلامهم كما لا يخفى
اطلاق اللفظ مثلا على جزء من الكتاب باعتبار ما هو جزء منه عليه من نقل الكتابين والله اعلم والنقل بان
تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب باعتبار ما هو مقدمة العلم حق يكفي من قبيل تسمية الدال باسم المدلول
لكما ينبغي بانه قال مولانا عصام الملة والدين الموقف الاولى المقدمات واكثر ما ذكر فيه تاليفا لا يتوقف عليها الشروع
بل هي اشتى المسائل قاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلان يجوز اطلاق مقدمة الكتاب على ما هو اولى
تحقيقا ما تلوناه عليك يتقشع اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة
من مسايل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة لكنا قد بطلان اللازم ثم قوله ولعدم فرق البعض قوله ان قلت
فما حصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصود
فما لم يتقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع به اي بعباراتها لا يصدق عليها التعريف ومقدمة العلم ما صدق عليه ذلك
المحال حد اول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت نعم كما سيجيء التنبيه من قول الشارح وسمي الخ
ثم وجه اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر واما اندفاع الاشكال الثاني بالفرق بين الصناعة والمكتوب الانفاق كما اشار اليه سابقا

واما

ماخوذة من القصد لان المتكلم يقصد تجويدها وتهذيبها والتكلف في تطلبه من الوجهين او من القصد وهو الشيء الذي يقتصد اي يتكسر اذا اخذ من قصب يسمى به كما يستعار السهل للكلام الجزل الفصيح والفك للمرئي منه والماء للوضوء وقيل الفصل من اقتصدت الكلام اي اقتطعته قوله كاتب بفتح الكاف اي بقاله العرف لانتفاء النثر والشعر للنظم قوله بسيط كله بليغ قيل عليه الدليل لا يطابق المدعى لانه من عدم وصف الكل عدم وصف المركب التقييدي وفيه نظر قيل باب المراد بالكلام ما يقابل الكلام مجازا بقرينة السياق فيتناول التركيبات التقييدية قوله واعلم انما كانت الفصاحة اوفق لرفع الاعتراض الذي ذكر بعده وجه لان الابتدائية التي بني عليها الشارح اي بالشارح بالتغير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكر بعده وكون الشارح في مقام الدست اي مقام المراوغة بالقوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها اقرارا او نحو كيت فلا يكون قرينة على ان المعنى ولا ضعف التأليف قوله وقد علموا ان الالفاظ اي قبل مجاورتها اي بقطع النظر عن قوله وقد علموا وعلم الحكم ايضا لان علمهم لا يكون لا بجزم الحكم والاعتياد والوكد لدخول النون الخفيفة الجائز قوله وفي نسخة تغيير الفصاحة بالخلوص لان تغير الخلوص لازم غير محمود لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا تغير الفصاحة بعدمي الخلوص وان صح ان الفصيح يتغير بعدم الخلوص وان استعارة الجلوة لقصد المبالغة واوعاء كونها نفس الخلوص ورد التشريف بان هذا الوجه ينتفي عند صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على المشهور والمدعى المذكور لا ينتفيا بانا نختار التعريفات وبان احد العدميات على الوجوديات كلا فوكل ايا من لا سواء ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص وان سلم بالمنع القوي واجيب عن الاول بان كتبا لا وباء مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالمنع كذا في المفتاح والمعترض ايضا من المنتقين على جوازه وهي كتابا بمراوات وهي نفي الحمل المتعدي ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التغيير وبان ليس شيء اذا تغير بالوجود الموجود والعدمي العدم لانا جعلنا السلب جزء من معدوم ولا شك ان العدم لا يقع جزءا على الموجود لانتفاء الحمل الاتحادي فيما ذكر من المثال مناقشة لانا انما نريد بالاسواد عدم السواد فقد حمل العدمي على العدمي لا الوجودي فرقوا لدفع للعدم وانما نريد به معنى غير فقد ليس بعدمي قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة بما دل فيه سلامة وجزالة وما يؤدي معناه لا جرم انه ليست فيه نفيعة كبت وكيت وان كان ذلك لازما للاول وبرد على الاولين ان المجاز اذا تغير تكبدت التعريفات اعتقادا على ظهور سالقرينة كما صرح به الشارح والمتبادر من عبارة المصنف المذكور من شرحي المفتاح والا لم يفهم من قيد على خلافه وتركه اذ لم يشتهر ان الفصاحة ما فاقت بنى على ذلك وتسامح التغيير بالخلوص كيف والمدعى انما هو الخلوص وبان على المصنف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بالمقصد من التعريف وعن الثاني ان قوله وان صح ان الفصيح معناه ان لفظه بالحمل على

على ما ذكر

علما ما ذكر لا يخفى وعلى الثالث ان لا خفاء في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختار نا توقف الحمل كون المتغايرين متحدين وانا بعض ان ما صدق عليه مفاهيم واحد وجواز صدق المتغايرات العدمية على الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما له تعليل للتغيير قوله تسهيلا للامر تعليل للشارح وقيل العلة الاولى للشارح والثانية تعليل لها اعطفا للتعليل الاول والمعنى ان الشارح انما بنى التغيير بالازم سهيلا للامر ولكن ان تعلل العلة الاولى بالشارح والثانية للمتن للشارح وجه التسهيل بان التغير بالازم المذكور امر معروف الخلوص عن الغرابة يحصل بطائفة باب من ابواب المعاني وغيره ومعرفة الخلوص عن ضعف التأليف يحصل بطائفة من قليل الصرف واما معرفة كثرة الدور بالعرب العرباء فتحتاج الى التتبع تراكيبا حا والاكثار فلتنشر جدا ولا يخفى ان الاشتقاق قوله لما كان ثبت ان اللغة راجعة الى اللغة المراد من اللغة العرف او قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر والمتام يتعرض لمرجع الستار فلا دخل له فيما قصد لكونه المزدوج والكلام واحدا وعلى الاخير قوله كانهما حقيقتان مختلفتان يحمل التشبيه بان يكون الاخوة الحقيقة جزءا وما هي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ملخصا او يبقى السلامة على المعنى المذكور كما اشار اليه شرح المفتاح ويحمل ان يكون رد قوله فتدبر لتفرع جميع الحقايق المختلفة لا بناء على ما ذكره الشارح من جميع الحقايق المختلفة متغايرة فكذا ما هو فرع حكمها اولان الكلام في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام ومكملة الفصاحة بافادتها البلاغة بتسببها او لتظافر الالفاظ المختلفة ترددا حكمه ويحمل ان يكون جوابا بعد ما وان كان متشترا كالغطا مبنيا على الظاهر واعلم انه يتعذر جمع الحقايق المختلفة بتعريف واحد على تعذر سان يعرف ما يعرف ما تمام حقيقة كل من مختلفي الحقايق المتغايرة حتى لا ان متعذر تعريفه بجميع يتعذر في حتى مختلفات الحقيقة لجميع باندراج الانواع تحت تعريف الجنس فتأمل قوله وقد لا يجيء الاعتراض قيل فيه نظر لان الاعتراض على ما فهم فتتعلق كل واحد منهما بمفهوم صفة او بملاحظة فورد لم اجد الا لاعي هذا القيل وبهذا الاعتراض اورده خطيب الحي على المفتاح حال حيوته والجواب للفهم نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا الناس يقسمون الفصاحة والبلاغة اقول المختلف لم اجد فيما يلقى منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الوصف للكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ومقتضى من العبارة كما ذكر ان تعريف اقسامهما بقيد الوجه لم يكن مفهوما من تعريف بطريق الاشارة ايضا واذا كان التقييد المذكور ما خوذا فيما ذكر من تعريفاتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة توجيه المقصر اما جواب المفهم فان اراد من ان من المفهوم فلنا نستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الشارح في تعريفها وبلغت المفهم لا تصلح لتعريفها ولا تشير الى الفرق بين كون الوصف والموصوف اصلا فانها واستفادة الفرق من اعتبار انها المذكورة في صدر التوضيح فلا اشكال فالفصاحة الكائنة في المفرد اشارة الى ان الطرق اختلفت في المفرد وستعرف صفة للفصاحة واما بيان المتعلق تكرر مع

اخذ الفصاحة
العرف اللغة
الحقايق

بتعريفه وشرح الفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود النهني في حكم النكرة لان التعريف وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال
لا يساعد بخلاف المعهود النهني فان تقدير المعرفة ناشئ من القام كما يظهر من كلام الفاضل الخبيصي لامن دلالة اللفظ
شهاب في مباحث الحد عن ان اسم الفاعل المتعدي مثلا بعني الثبوت والاتي فيه هو في تعريفه بالاسم الموصول فلا يرد حد
الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في
المفرد وطرفي القضية متعلق بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معنى مطلق بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا يرد
كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ذوق الفاضل الخبيصي فيجوز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول
والكون كما جوز عمل البناء في قوله تعالى وبيل اماك بناء الحجم اذ سور والمحراب والحديث في قوله تعالى وبيل اماك
حديث فصيقا بابهم المكرمين اذ وخلوا عليه فنبه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان
مجرد الاتصاف به ولو في نقل الامر بكيفية الحمل والاتجاز لحال زيد ورجل في الظروف وان كان اتصافه منه بالتباس
نسبة الى محله وموصوفه فكما النسبة اما بدلالة اللفظ بنقلها وبحالها واما باعتبار نقل الامر فقط وكذا الكلام ممنوع كما
عليه والاولى مع كما في الاطول المذكورة حيث نسب البناء الى الخبيص والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن النقض
حاصل عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ والا بالى بمثل الاضافة فلا وجه لتخصيص الاعتراض الاول بالاخير فتدبر
قوله ومن لغة القياس الخ وفي لغة القياس الصرف ان كان المراد ذكر اياها الى ان منشأ القياس الصرفي اعتبار
اللغة قوله حتى لو وجدت الكلمة الخ اشارة الى ان المعنى على السبب الكلي للاعم وقوع الاجتماع الكلي ولهذا انتقل عن الشاهد
انه للاعم من قوله والبواقي وفي لغة القياس لكان احسن قوله يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وفتح القاف
الحمل وهو مصدر وبسكينه اسم الحاصل بالمصدر والاول هو المراد هنا قوله بخلاف الرخو بكسر الراء وفتحها الريح والسجع وكسرها
نبت اسود وفي كلمة العلماء اختار الرواية تركها بعين العين بفتح العينين المهملتين بينهما لام وبالباء الموحدة وقيل انها
الخضخاض بمعجمتين مفتوحتين بينهما ضاد معجمة وعينين مهملتين قوله جمع قدمة التخطيص الذي في القبضة من الشعر وبقال للشعر الذي
تقع على وجه المرأة من مقدم رأسها غدرت لانها غدرت اي تركت قطاف قوله والغير عايدا الى النوع في ابيات السابق ونحو
قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وقد يروى غدائرها فالغير راجع الى الجنية
في الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسوجة فرع وكذا فاحم وسوالشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير
الاصول كذا في التلخيص من اث النبات يأث اثاثة اي كثر والقنو كباسة النخلة ومنها بمنزلة العنقود
في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ
وهو ما عليه البسر من عيدان القنو يقال تعثكل القنو اذا كثرت شماريخه قوله الى العلى جمع علياء بضم العين
والمد تأنيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقص بكسر العين وسكون القاف كرغيف ورغفة به الفتى

وقد يروى بدل العقاص الحذاري وهو جمع مذرى وهو خشب ذات اطراف يذرى بها الطعام ويسمى المذرة والمراد
بهذه البيت الخطاف والتعبير بالمذاري مبالغة لا يخفى قوله وهي الخصلة المجموعة من شعر الضفيرة بالفم لتضفر من شعور اي اسكن
البلاغة ومجاز اللغة ان العقيصة خصلة يأخذ المرأة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى بقي المتوارد منها ثم ترسلها
بسكون العين وفتحها لغة الشعر كالشعر والجدائل كذا في التلخيص قوله يعني ان ذوابه مشدودة على الرأس بخيوط
فان قلت من اين يفهم الجلد من مسترادفيه خصوصا اذا قرئ بصيغة الفعول ويفهم الباقي من العقاص لان العقيصة
شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوائب كذا في الجمل وقول الشارح المجموعة وفي المجتمعة
بشعر يأذن وبالجملة العقاص على تفسير الشارح بعد ان شدت لا يفيد ان مراد الشارح ان شعورها
بنفسها الى الاذقان لا الى اربعة كما توهم قوله والغرض بيان كثرة الشعور ولهذا جمع العقاص مع كثرتها كما في تعقيب شتى
ومرسل واحد من جملة كثرتها قوله وذهب بعضهم الخ قول الزمخشري في المفصل الحروف المهموسة هي حروف ستشحثك خصفة والمجهورة ما عداها وبجعها ظل قوي بفتى اذا غزا جند مطيع واشتد
حروف احدك قطبت والرخو ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا وبين الحروف تسع الحروف المعتدلة بين الرخوة
والشديدة واختار صاحب الكشاف ان المجهورة هو الحروف المجموعة في قولنا قد كل انجح ونطايب فانشراغ فيه
والتاء ووجه الضبط مذكور في اول شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو لان الراء المهملة
يعني لو كان مناط الثقل ما ذكر لكان مسترفي ايضا ثقيلا مع انك تعترف بعدم ثقله ولو منع علم الشاعر
من مسترفات لكان ما ذكر من التابع ابطالا لامر زايد بهذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكازروني انا لا يوجد
الثقل في مسترف لان الراء المهملة وان كان من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة ازالت
الثقل الحاصل من توسط التابع بين ما ذكر وهذا وقد اجيب عن النظر بانه مر او هذا القائل ان الثقل ناشئ من
اجتماع التابع مع الثاء والراء بعض ان مناط الثقل هو اجتماع بعض الحروف المخصوصة والحاكم بذلك الذوق
يرشد اليه قوله ولو قال مسترفي لزال ذكر الثقل لانتفاء بعض الحروف المذكورة ببيان انواعها لغة الزوق
ع كما لا يخفى على الزوق السليم وانما المتفاوت منه ما ذكر التابع الحقق قوله ومن البعيدة ما عطف فلا فاضافة البعيد
الى الغير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام المضاف منه من قبيل العطف على محمولي عامل واحد الا ان
الطريقة السابقة مكملة قوله كل مابت زيد الخ المبيت في السوق ثم الاتي قوله ومن البعيد عطف على قوله على الجزء
المخرج وقوله عاملين فلا فرق على قوله وبغير متناقر ومثله سايغ شايع قوله كملح اي اسرع في السير قوله لا يوجب انتفاء
الكل بكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط
النسخ الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للشرح الخ وتعسفة نظرا ان رجع كتبي ان يجعل كلام المفيد

ليس بتام لانه مبنى على ان فصاحة الكلمة لا ترجع فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال لو سلم ان الكلام يجب تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة بعدم فصاحة كلمة منها قوله غير ظاهرة المنع تقول الوحشية كما سيجيء بل الراجح وغير معهود لا ولهذا انت ظاهرة قوله ولا ما يؤدي الاستعمال اعاد التي استفادت من غير كذا قوله يعاب المنصوب على المدح ولا الضاليين عليها على ان التي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو عدم ظهور المعنى وعدم مناسبته الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلل من مكان اليعاوى بالنظر الى المولدين قوله على ذي جنة الجنة المجنون كقوله تعالى به جنة والجنة الجن ايضا كما قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة هنا وفي بعض الروايات ذي حية قيل وهو المحفوظ وفي نسخ العصا بمعنى الكفن اجتمع على اجتماعا على من لدغته الحية قوله حية بوزن فرحة الصلى ومالح الشتي بالهمز بهمي اي تأذى وجع غيره سعدي ولا يستعدى فالظرف على الاول اما للذم والباء للتصوير بها او لبعضية او مستقر حال من فاعل ما جعت وعلى الثاني للمفعول اي الكامل او بهمي اي المرة كقوله حتفي على بتقدير اعني المسبب بالسبب قوله فوت عليها الذم بالطعنة وتعلق عليه بتضمين معنى الاجتماع قوله فاقلت من الاقلات وهو الجروح بالحجارة ومقل وحاصر حاجر عطف على واضحة البيتان بالغ وهو ازمان ابدت واضحة حتفي الخ تبرأ فاعل والبراء الجرب قيل ازمان اسم امرأة والفلي بتاء بعد جانبي الثابا والرباعيات والاغر الابيض والبريح اللمعان والطراف العتبي والابرح بالحاء المهملة بالخبل وموضع البلى وحشوا مني باطن والمقلة ياض العين مع سعادها وقد يستعمل في الحدقة قوله حتفي سطوا الخ اي تقرر مرتي وهذا التقرر موافق لما في الصحاح واعتبره الاسنوي في تقرير الترجيح الاستفهام السابق وبما يؤيد ذلك بما قاله حسان بن ثابت في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيتون في المشتى ملاء بطونهم الخ حاصله ان التشبيه بالنون المنقوطة اي المكتوبة اما يحسن باعتبار الاستفواس وانت خبير بان هذا التأييد انما يتم اذا جعل كشق النون صفة كاشفة لا معينة لانه ولا صفة للحبر بالجملة قوله فان التشبيه بشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستفواس مسلما لكن اعتبار هذا المعنى الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتبار هذا الامر كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريحي او كالسراج وبيان لحاصل المعنى وتطبيق الكلام عليه على ما وقع التعارف عليه من ان يقال فعل قدري بالنسبة الى الشيء اذا اصله كذا ثم ان نسبة السراج والسريحي منسوبا الى السريج او البراجي بالمشابهة فوجه التخيير بهذا ووجه البعد ما فيه من الحوج والنسبة الى غير المشبه فاحش منها بعيد وقد يجيء على ان فعل قد يجيء بمعنى مفروض فاعله كما صله كذا حتى اي صار كالمحسوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله كذا بغير تاء المرارة اي صارت على ذا وبمعنى صيرورة فاعله اصله كورق الشجر اي صار فرارا وورق كفرح على الوجه الاول بمعنى الصائم مثل البريء او البراجي وعلى الثاني احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث

وعلى التابع الخ راجع الخ

الاستفواس والتقوطيس والصابي والنون

الجن والجنة

مفعل

ايضا على ما ذكر بتقدير المضاف فلا يلزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام فان قلت قولهم الرقاوصف لجزئها يؤيد النسخة الاولى وان اتبع حل كلام المؤيد على ما يناسبه ذكرته اذ ليس ذكلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام واما على النسخة الاولى حيث اراد بها كما نفسي الكلمة وبالكل فصاحة الكلام افاد الكلام انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجيء المزيد بالكل تلك الفصاحة بسبب التركيب قلت مشغولة او وصف لجزئها ان ما ذكر من التأييد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست كذلك لان المؤيد ادعاه وبنى عليه التأييد فتامل قوله لانه تم ان وقوع مفرد غير هذا الكلام الوحيد واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس رومي والمشكاة هندية مع وقوعها في مثل الكلمات في القرآن فمع جواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولما يخل هذا النوع عن ضعف لما هو المتقل على فحول الصحابة والتابعين بوقوعها البحر فيه واتفق النحاة على وجود الجيم في ابراهيم ونوح باذر الى السبيع واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير الوحشي عن العربية مع والم ان معنى قولهم لكنا انزلناه قرآنا عربيا عناية الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه تدبر حيث لم يسموا باعتبار كونها قرآنا واطلاق القرآن على بعضه شايع ثم نزل وسلم ان معنى الآية عربية المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى انه كذلك باعتبار اكثر الاجزاء فلم يجز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه ولما كان هذا مظنة ان يقال فلم توصف الكلام بالفصاحة حقيقة يذكر الاعتبار ايضا وفهم باقي الفرق ظاهر ان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام وفي بعضها عسرة ولما استشعر ان يقال انما تشترط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى التركيب التام او التركيب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدة من افراد الكلام جمعا بانهم خاصوا بالسور مثلا غير ثابت قال وعلى تقدير تسليمه فبهذا الاخير الكلام وسقط الاحتياج الى ما ذكر في السورة عن الفصاحة شيئا ما على كلمة غير فصيحة بانها بطلان ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشتمل السورة تمامها بل القرآن فقد يجيء المنع الاخير واما اشتراطهم لما قدم فغير ثابت ثم لئن سلم فلعل الشيء اجاب به سبيل التنزل قوله بعيد ولا شبهة الجهل او البلادة ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به وان يقدر على ابدال الفصيح لنحو الكاف ولم يعلم او علم وقدر عليها ابدال الفصيح لكنهم يورده لنحو الجملة الاولى والسنة الثانية الخ وعدم تنزيل الجهل على التقديرين واعتراض عليه التوءدة باختيار الثالث ومنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لكونه دالا على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غيره لما انطلع عليه قال وعرفت على الشارح فاسخسى وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول عليه السلام والاتى انما هو بالبلاغة المشروط بالفصاحة ووجوده غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعين بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب

ليس

فيتفاد من هذا الكلام ان استعاره الوحشي لكل الالفاظ لملاحظه تلك الحيثيه فيتم المقصود العبارة الخ
الخ اذا اينما استعيرت والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بتي فتدبر وقوله والمعنى المستفاد مما نقله الشارح
ليس الاعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فكيف يصح جعله جزء لمفهوم الوحشية والبديهي لزوم عدم
الظهور لعدم الانس لان اعتبار اللزوم غير صحيح لانه يستلزم اعتبار الازم فيه والجواب ان تعريف الوحشية بعدم الانس فيجوز
ذكر اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيما ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من ملاحظة موضوع آخر فتدبر
المعترض قوله والوحشي قسمان الى هذا ايضا يدل على ان الوحشية تطلق على غير ما ذكر المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن
قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشمل على ما تركب يستنكر الطبع عنه لم يكن اشتمال الغريب الحسن عليه موجبا لعدم
المغايرة الا ان يقال تداخل القسمين وان تعاب استعمال ايضا على الوجه الثاني قوله ومعنى يكون الخ يكون غريب
الاستعمال اما على حذف المضاف اي وتوان يكون او قوله اي يكون المؤول بالمصدر والمصدر بمعنى الفاعل اي
الكاين كما صرح به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد تقدم ان مثل هذا التركيب من الفاعل قد يؤتى
فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره
الشارح وهو غريب ظاهر المعنى وما عانوس الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين
يخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اتم منها ولذا قال والوحشي قسمان
وما يقل وهو قسمان فليتدبر ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وبهذا المعنى اتم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا
ما نوس الاستعمال مطلقا سواء كانت بالنظر الى الاوابد الخاص او بالنظر الينا وسواء تم ما ذكر ان ريح ان المعنى
الذي ذكره وحكم بانه يخل بالفصاحة مطلقا معناه يكون غير ظاهر المعنى واما نوس الاستعمال بالنظر الى الاوابد الخلص
لان المعتبر حال المتكلم فيما ينبغي والدليل على عدم قصد هذا المعنى ما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس
بوحشي عندهم فهذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل الى حد قسمان احدهما ما ذكره بالتفصيل
الذي نقله الشارح من الغموض وعدم الفصيح والمعنى العام الذي ذكر الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله
والوحشي قسمان الحصر فتدبر قوله مثل غرثت الغرثى تغلبي الخ يدين والرجلين وربما وصفه الاسد وكذلك
الثواب بضم الثاء قال سيبويه الثوب والالف بتعاورن الاسرة معنى كوثرت وشراب وتسمح ارتفع وقطر
يوما اشتد قال ابو عبيد المقطر المبرد واقطرت العرب اذا عطفت ذنبها وجعلت تضربها وهي ذات القطاني
سنها النتر قبل القفر راجع الى الاخص المذكور لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الغير فلا يرد ان تعالى فاعل
الا يكون غريبا القرآن والحديث حسن ذات الشعر اطلع الليل اي اظلم جنحت اي غربت ونكبت قوله وقولنا غير ظاهر
المعنى ولا ما نوس الاستعمال تفسير للوحشية شروع في المقصود ومرور قوله وان ابعد بالوحشية وما ذكر سابقا

الفصاحة ذا بر اي فهو مختص بالنجر الخ ويرد على الوجه الثاني ان ينبغي ان يكون الغرابة جزء لجاعل صيغة اسم
الفاعل الآتي بها على هذا الوجه اللهم لا ان يقال انها لا تنفك عنها اسم المفعول وهذا قريب من سترجع الام ووجه
الاشارة الى المعنى ان المتولي كالسراوة البربر ووجه الترك والفرق ظاهر قوله فانهم يجعل اسم مفعول منه
حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مرجاما مفعولا من مرج الدم وجه لئلا يكون مما اصابه الجرح وجه عدم
حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعتبروا في استعمال مرجا بمعنى مريح الاصل كونه مولدا كما مر في
البرابر فلم يعتبروا لانهم انما يعتبرون في اللغات الاصلية لا الموادات فقوله لاحتمال انهم لم يعتبروا قوله او يقال بكون
بناء مولدا وجه واحد والكاف موقع التعليل للاول وربما انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتبروا
وحاصل الجواب الثاني انه على فرض الاعتبار لا يبعد اي مرجا الدم وجه لا يبعد ان يكون من الغرابة الخمسة اعني
ما يخفى الا مع الجرح الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالبرابرة فلا يفيد جعل مرجا منه عدم كونه مما اصابه
الجرح الوجه البعيد وقوله واما صاحب المحاكمات الخ يكذب ان يقع الكلام قوله لا يقال الغرابة
حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة فجواز ان يوجد للعام ظاهر المعنى وما تركب يستنكر الطبع
عنه فتعريف الغرابة بالاخفى وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانا انت عند قوله فالغريب يجوز ان
يكون عذبا لكون الغريب عبارة عن الكلام الغير الظاهر المعنى الخ راجع الى الغرابة في تفسيره وقوله الغريب بالمعنى المشهور
قوله وفي نحو في قوم للتوطئة او حذف المضاف اي لجنس قوم ووجه وكون عقيق اي الغرابة بغير الوحشية لانه
قد يكون للنظر الى المفرد غريبا ولا يكون بالنظر الى قرينة كذلك والمراد بالوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى
كل من لم ذوق السليم قوله بل الوحشية فيه زائدة للتاكيد لما سبق من عدم حسن التغيير المذكور وقوله
للفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد للفصاحة المقرر معتبر فيها سلبا زائدا على الغرابة التي ليس
عليها ولا دخيلا فيها بحسن تغييره بل غايته انه يلزم من سلبها سلب وليس الكراهة بنبغي ان يزاد في تعريف فصاحة
المفرد وقيد آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون
ذكر واجبا ويتكلف في الجواب بانه مبني على الاعراض عن الخصوص واوعاء المبالغة او بان مراد المعترض انه تكلف
بهذا القيد غير داخل في التعريف واللائق والاعتبار والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا يرد ذكر ان يترتب
حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكر انما يلزم لو لم يكن التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكر الخلوص
المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه قوله لان نقول او حاصل الجواب اختيار الشق الاول وقوله وبالوحشية
بدل ما ذكر المعترض وابطال لما وعى عدم كونه مخلا بالفصاحة والتفاوت بين قولنا وبين المعترض انا نعني الغرابة
قوله واستعيرت للالفاظ الخ لم يقل استعيرا لانها التعلق بالموصوف وما لا حكم مشوبا بالعينة كما تقرر عند هم فتدبر

من هذا

كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشة فما فايدة توسيطها في البين قلت فايدتها التنبيه على ان الغرابة والوحشة ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران انما تحصل عند الانس بالاستعمال قوله واعلم ان حكمها اعلم حكم المفردات وهذا القيد لادراج نحو مسلموى بنك الادغام في التغيير المخالف اذ لو لم يرد هذا القيد يلزم ان يكون مسلموه فصيحا اذ ليس على خلافا لقانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظه ولا جناح في لعدم فصاحته كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل للقانون المذكور احذف المضاف اي كقانون وجوب الاعلال في نحو قام وسوان الواو اذا تحركت وانفتح ماقبلها قلبت الفا في غير نحو عور وعور من العور بفتحتين وسوء في احدى العينين والاخوان الظفر والاقتدار وفي الصحاح نحو وغلبه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب واشباههما وسوقياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اي شديد الجعودة ورجل قطط الشعر وقط الشعر يقط من باب ضرب وشره قوله تعالى شرر كالقصر فكل الادغام فيها لانه يخل بالفصاحة والضابط ان يقال متى لم يفض الادغام الى ما كانت العرب تكره فك الادغام فيه فالقياس الادغام والا فلا كما في نحو دابة وشابة فكذلك وشر روا شباهها نحو غير مخل بها بالفصاحة وان كانت لحن والشذوذ عن الوضع كما يأتي فكذلك والا فهي مخلة كما اجلل ومثله قوله وآل وماء يعني ان اصلها اهل وماه بدليل تصغيرهما على اهيل ومياه قلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله وما اشبه فوكل من الشواذ قبل كون هذا الاصل من الشواذ لانه مخالف للقياس بالنظر الى القياس اذ بناء الاعتبار فلا بناء جعلها حينئذ في تحت القانون المتأخر فتدبر قوله بل الى لفظها لا يكون ما مصدرية وبدا او قعه تفسير للخالفة قوله الحمد لله العلي الاجلل اليت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول وقد يروى غير ذلك قوله والقياس الاجلل او توجيهه ان عدم الادغام لا يكون ان يكون لفرق الشعر واجيب بان افصح ما جاءت به الجواز وسواء بناء انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على ألسنة العرب العرباء لان من عدم جواز ما ارتكبه ذاء الأبرى ان يستعمل البتة لا يجوز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل جائز بناء الشعر كما ذكر سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب الخلقي يبنى شئون من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال تكاكأ وامثاله قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه عما ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال وسواء كلام ذكر المصنف بعينه في الايضاح وذكره فيه بعد تعريف فصاحة الكلام انما بعضهم قالها فصاحة الكلام خلوصه عما ذكر ومن كثرة التكرار كما سبق فيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام واحد قوله ما ذكر وجه في كلام الناس وبطل ما ذكر ان الناس وقع في خاطر خطيبا اليمن وتعيين جواب اما من بان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور في كلام الناس بل وجد مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نشاء ايضا وجواب

اه لا يقطع من هذا الكلام ان المهم وجد تعريفها في كلام الغير بل يجوز ان يكون ما ذكر من اطلاقاتهم واعتباراتهم ثم عرضه على علم زمانه او على ما عاهدته وبين لهم ما حسن وسوقوله ان الفصاحة عند هم تكون للفظ حقيقة او حكما وكر فيما سبق فارجع واعلم انه ينبغي ان يضاف قيد آخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة استعمال الكلمات بكثرة الدور فيما بينهم فتنقل بذاوبهم وكتابه ورزقه تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد من ذكر عدم الاحتياج الى ما ذكر المصنف رفع احتراز خطيبا اليمن كما يشهد به السوق لاعدم الاحتياج الى الذكر مطلقا قوله لموافقة اسم امير المؤمنين الاظهر في العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار فلا يظهر لوضع الظاهر موضعه فايدة يعتد بها كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو والثقب على ما يشعر به اوذم والكتة حاصل به واحد مثلا والاتم اي قوله لانها واخلة تحت الزاية الغرة بالوحشة بل برد وخولها تحت ممنوع الزاية انما يذكر في تفسير الوحشة حتى يحمل عليها بل المراد صدق التعريف على الكراهة في السمع لان البلغاء ربما شئون عن استعماله فيصدق عليه انه مخل بالفصاحة فتدبر قوله وعن تعريفها بفصاحة بفتح الخلوص عن الزاية لا يقال فكذا المتنافر واخل تحت الزيب فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره احترازا عن ممنوع فصاحة المفرد وفاتها لها بخلاف الخلوص عن الكراهة في السمع وقد يقال لو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره في التعريف اذا كان حدا اما اذا كان رسما فيجوز ترك بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يعترض ان مع ذلك في الامرين هنا بالجواب قلت كانه لاحظ ظهور ذا واباوة الدخول في موضع فصاحة المفرد ولزوم الذكر عبثا بتقدير الدخول فيه فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات وخول احد مما في ماهية فصاحة المفرد وهكذا آخر مشكل قوله لظهور ان الجرشي اقامي قبيل تكاكأ اذ لا يبعد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الجرشي ومعاذي يدعى اشتمالها على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل عليه وكذا مع الكراهة على الذوق لان الجرشي بخصوصه كذلك المقصود من التردد هنا لتوكيد الدخول حاصلة وامتناع الخلو ان جرى فيما ثانيا يكون الجرشي مثلا من قبيل الكت وكيف لا وهو بعد وبيان وخول الكراهة في السمع تحت الزيب وتبع وخول الجرشي في القسم الاول لا يلايمه فان قلت كلام الشارح بدل على ان الكراهة في السمع مخل بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلين والحال ان مقابل تكاكأ الجرشي بدل على ان تكاكأ ليس من قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله هو الوحشي الغليظ فلت سيجيء ان الوحشي الملتاق قسمان منها ما يعاب استعماله وان ليس المراد حصر الوحشي في القسمين قوله الاول انا ان اردت انا النقل قد ناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست موقوفة على النقل بل الامر بالعكس فتأمل العيان ان يقال انا ان نشأت عن النقل قوله وضعف بذين الوجهين ظاهر اما الاول فلان عدم الدراية الى النقل

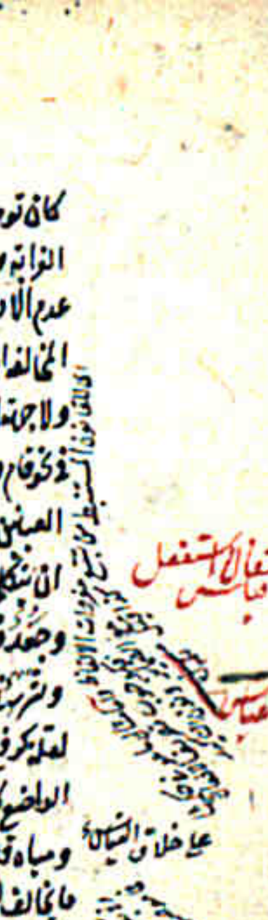

عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الكريهة عن السمع وهذا بمعنى مناسب للاخلال واما الكلام فلا بد ان يكون على ما ذكرنا في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات والرسم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد عليه مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الاذكياء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي قوله راجعة الى النتافر يقال نفى الشيء ينفي نفيا وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح قوله فكم من لفظ فصيح فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله كلفظ ضبزى من ضازه يضيزه ضيزا ان ظلم واصل ضيزى ضيزى كطوبى الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل في بيض فان قياسه بكسر الباء وضمها قوله ودسر هي خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها متون السفينة قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض في واحد من هذا القبيل بصد والنزاع عن اشتمال القرآن على غير الفصيح والجواب انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكريه في السمع كما لا يخفى على المنصف بدا او قد يقال سنفي ومن البحث الذي ورد ان ما ذكر اعتراض على المتن ايضا او يلزم ان لا يكون تعريف للفصاحة جامعا لانه لا يكون خالصا عن النزابة مثلا لكن عرض له بسبب اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم الا ان يقال مقتضى التعريف خلوص عن الغرابة الخ يكون سببيا للفصيح وعلى هذا سايرا القيود في يندفع الاعتراض بدا او قد يورد على الثاني وانه قد مر فيما سبق ان قربا لخبر ليس سببيا للتنافر لوقوعه في القرآن وفي سيبويه ان حجر والجمع حجور والحاء والهاء من احد حروف الحلق وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا اخلال بالفصاحة لوقوعها في القرآن مثل فسحقا ومثل ونفس وما سواها فالنهي الجور حاها وتعويرا ونحو مثل وآباؤهم نوح فيجب عليه ان لا يقع في القرآن مثل هذا فيه كون هذين الامرين من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى قوله كما سيجيء اشارة الى ان كل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكر في الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلتفت امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى الم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدا بيدا بل لا يكاد يسمع ابداء قال الله تعالى كما بدأكم تعودون لكن فصيح بيدئ هنا لما حسنه من المناسبة مع قوله يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد الخلوص هنا لنفي للتقييد للنفي لانفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وهو ها واحد فيكون ظرفا للتنافر فيصير المعنى ان التنافر لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلنا اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلق معنى قوله واحترز به عن زيد اجلس فانه اعترض عليه بانه يصدق عليه انه مثل التنافر في ضيزى

وهن وفسر وكيف بيدئ الله الخلق انه خالص عما ذكر الا ان ثلثة احوال كون كلمة فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة الكلمة كما اذا عرض ما يمنع السببية مثلا اذا صار الاجزم بفعل وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان وان الكلام واحد في الحالين فيشمل تعريف فصاحة الكلام على نحو قولهم الكريم من يسخو في حال امكنة فانه صادق على الفقير الذي لا امكنة له لكنه بحيث اذا حصل له امكنة يسخو وجوابه انه مبني على توجه القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما حررته في شرح للمفتاح ان يعتبر النفي والاثبات بقيد تحقق الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور الثلثة عنه والحال ان فصاحة الكلمة تقارن وتنافي وتحمل على كل منهما لانتفاء الامور الثلثة عنه لتحقق القيد كما في قولنا كيف بيدئ الله الخلق قطعا وليس فيه مقارنة فصاحة كلمة لانتفاء الامور الثلثة عنه لتحقق القيد كما فيه دونا لاول ويحمل هنا ايضا على الحال اي كلام رجل خلوص الى العبد كما في قولهم الكريم من يسخو حال كونه ممكنا وهنا الانتفاع عكسه وقد صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح بان الموطر في ذلك على القرائن فعلم ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات اذ الكلام في الذوق في التنافر بمعنى ان يقال القصد الى فصاحتها قيد للمنفي والمراد التنافر لان العامل ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في ابالغ تقريبا ويكون المعنى فصاحة الكلام انتفاء التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وبالعكس كلي للمقصود وليس بمستدرك عن وكذا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فاذكر منها من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبنيا على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه اليه النفي الى العدد الكثير الذي بنيت عليه يجتمع ابالغ وهو كون الخبر مبنيا على الاكثر بهذا تم ما قال من انه تعلم من التعريفات ان التنافر مع فصاحة الكلمات محال والفصاحة عدم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة غير وارد مما ذكر بالشارح المحقق في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذ قد كان من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير مغيرة في التعريفات فتطفن بهذا وقد يجعل قوله لكن مع فصاحتها صفة لمصدر محذوف اي لكن تنافرا مع فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب جدا والاولى والله اعلم قوله المشتهر بين معظم اصحاب الاشتهار بحيث اذا سمعت الصحاح والديوان لفلان فضيلا اشتهرها الناس فالمشتهر على وزن الفاعل والمفعول قوله لفظا ومعنى اما وصفا بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره فيشمل الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثم قال في الخنصر لفظا ومعنى وحكما قوله على ما اتصل بالفاعل آخرا وبالفاعل على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جني بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني

و نقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى و لبس ابا نبه للنسبة كذا ذكر الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ
عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش في المسايل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا ذهب بعضهم
الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قد حقق في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة
والبلاغة وكلام جم مطلق قوله جزى ربه الخ عن ههنا للبدل كما ذكر ابن هشام في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيا والعاديات جمع عاوية من عوى الكلب يعوي عوا اي صاح وقد يروى العاديات وهي جمع
و هو العدو و قوله وقد فعل اي فعل الله وكلمة ما جاز به قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب
اذا ثابت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا قوله اذ في اليه الكبر فعلا بفاعل يحل
الضمير في وتى راجع الى متقدم مذكور بما سبق قوله اليه راجع الى المصعب وقيل الضمير في اوى راجع الى المصعب
اليه راجع الى اصحابه تعصبا لكل واحد منهم او تشنيعا لبعض افعال الفرد كما حققه في شرح الشذ و نظيره قوله
تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام و قوله صلى بفاعل حال من
ضمير اوى والاصل منا بلا اضافة ما بفاعل ثم طرح منها بلا و اقيم مقاعد الى اليه يستمرّنا و هو بل و قوله
قوله بصاع لان معنى المنوب عنه كجعل من الجوه كذا ذكر صاحب الاقليد وكلمة فاء المغني نوع من الامثال
كيل الصاع بالصاع اي كان احسانه بمثله واساته بمثلها قوله اي بقيا الجزاء ليس الا نصبه على تقدير المصدر
في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب ورده بما ظاه ان المصدر موجود تقدير الفعل هنا و يمكن ان يقال الضمير به
راجع الى المتكلم على طريق الالتفات عند السكاكي كما في قوله تعالى تطاول ليلك بالاثمد قوله عن كبر من يرتيه
كون ما بعده سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك وقد يجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتركبن طبقا
عن طبق اي جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والعرض ذم اشار ان الغيلان بعدم رعايتهم حقوق ابيهم والفنا
يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى مثل الجزاء كما ذكر ابن العرف وابو الفضل واشاره المعنى ملابسه
وملازمه ومثله قوله كما يجزي مصدرة وسنمار رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة لنعمان بن امر القيس
فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبني مثله لغيره وفي مجمع الامثال حين اتم الخورنق بني ابلاغ فلما اتمه قال
لم اتجه لعذا حكمته قال ان اعرف حجرا لو نزع لانتقض الكل فسأله فدفعه من على الخورنق فخر
ميتا والعدول لمناسبة المضارع في كما يجزي اخلفا لكن الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاسائة ومن
انه من قبيل المجاز قوله الا ليت شعري البيت خرت بمدرف وجربا لنهو وشرط الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية
الى سدت مسد مفعولي شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل جواب هذا السؤال واما الجملة
في قولك شككت هل زيد قايم فقيل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت فيه اي في جواب هذا السؤال قوله ع

ماجر

ماجر بالجيم والراء المهملة قيل هو من الجريرة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاء
المعجمة من الحز وهو القطع قوله فتى زلا يعتني عليه وانما كم يجز مكنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم
او الملامة عليه سيتنا الالتفات لان متبوعات عرقوم زبير فان الارق بنوتهم ههنا البيت تحريض اقربائه على اللوم
والوهم على ترك لومه قوله ولبس بقرب قبر حرب قبر ذكر انه في يبلي الحق فاته من الجن تنوع ايقال له ان انقضاء واحد
منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت الواو في ولبس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف
ان القرب بمعنى التقارب على الاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية مبني على انه لا يبقى على معناه الحقيقي او
تقول قرب ظرف بخبر ليس اي ليس قبر كائنا قرب قبر حرب او ان الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون
مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على العدم و قوعه في كلام العرب من كون المسند اليه خبر ليس
معرفة لاضافته الى الضمير العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تأسف
وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر حرب اي الاظهار بقصد قربة لغرابة التمكين قوله
اي تواليا لمام من فصيح يعتذر فيها الممدوح وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي وقد اتهمه جاعته بانه قد
هجاه فنا بر بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومنها اما ساليه وما قبل البيت الذكور اعيذك بالرحمن
ان تطرقا الكرى فينكشف عن كرا فامر صادق الرؤيا ليس يجرّ الفعل حتى لا يجحد اذن لتيح لها عنه مروة
عندي قوله والواو للحال الظاهر ان الاولى ان يحمل العطف على المستكن في احدهما كالوجه والنصب على لفظه على
ما اسكنت وزوجك الجنة وكذلك لان حالية قوله وحده ان اتفق في الجملة يكون حقا يليه كذلك الا ان
الدال الزاع على مشاركة الورى في المدح مقصود في المعنى فعلى الحالية لا يقع فيكون قطعا كما لا يخفى وبرفع
نهاية الاي زجينا بدل بمغنى فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه مع انه من
القصور في شان المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسببية في باب الشرط عندهم ما لا يقتضيه في الجملة وحدهما ان قد يكون
مقتضيا لمدح الورى بان يترتب عليه اعتقاد الاوصاف الجميلة وبيانه في ذلك العقد تحققا كالكل ولا يلزم من هذا انه تقع مدح الورى
على مدحه يثبت ان في التعاكس ان تنافي فلا نسلم ان يكون لشي اسباب كثيرة كما سيأتي في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فالمعنى
على تقدير العطف تلك الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه فان معنى مفقود في المقام فان قلنا الاولى العطف
للاتي والشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت يغير العطف في لزام التعليق بالشرط
قوله وفي استعمال اذا اوقع على الزمن حيث يرجع اذا الدال على الشك وجوابه وظاهر لكن لا يخفى عليك ان الاوهام
المذكورة انما تحسن اعتنايه في جانب المدح في اختيار مغني في جانب المدح وهو شعر بالانفعال الكلي واختياره اذا
المفيد للانفعال الجزئي في جانب اللوم لكن فيه لا يخفى قوله جاءه ابو الصاحب وهو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد

الدالة على الاستمرار بعونه المقام قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الرضاف الاتيان بتقبيض المطلع الواقع للاتيان بتقبيض ما يظهر المراد اه مطلوبه ورد بان من ظرفات الشواء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بذكر ما لا مرا التخيلي فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزي ولم تنسب الفراق مغالطا واحتلت استمار رغسي وداوى وطمعت منافي الوصال لانا بنى الامور على خلاف مرادى وقيل لان الابى المستقبلية جعيزة تنسب فارادة الحال من سكبها وجودها فالاستقبال منها بالجهد مع عدم ما فيه خارج عن الفاطن وفيه نظر لان ارادة الحال من سكب وان جاءت الاستقبال منها بالجهد انفهار سكب الدموع اليه والانفهار انما يكون بالفعل اه منى البيت ليس بابعد مما ذكر ان يقال وان افكك فى جلية الحال يتوقف انك فى حال التكلم ظاهر به الفاصل الخفى وقد يقال مراد الشاعر تمكن مراد نفسه لما اراد وشبوبه لان مراد المحب الوصال وما يؤدى مراد المحبوب بالى ازى الفصال وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجرى فاتركى ما اريد طايبه والمقصود من ذكرها الترك ان يترجم له الحبيب فينسبب بذكرها الى الوصال وبهذا يظهر معنى قول المتنبى والله اعلم قوله ذكر البينى مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون فوق الواحد وقع كما ينبوع من ان التكرار يقع الشركى وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فلا يتعدد ويذكر التى ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الآخر لا جمع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتغلب الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشى ثلث مرات فقد تكرر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها اللغوى فان الذكر الثانى تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى الذكر الاول والثالث وبان الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة السبب الى السبب اى كثرة الذكر اى احد من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتغلب الذكر قطعا قوله بسعدى الاسعاد والاعانة ونائبا الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وملوحة سماعى كما اومى اليه الشارح بقوله يستوى فيه السبوح المذكر والمؤنث قيل اراد بقوله تسعدنى اسعدنى لانه اراد الاخبار عما صدر عنها بعض الحوج لكنه عدل الى المضارع استحضار الصورة الاسعاد والاقرب بان يراد الاستمرار التجددى بقرينة المقام قوله والمراد الشن من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم قوله ومن شق غدوا الفرس قيل هذا تفسير منقود باللفظ بانظر الى المراد لا بانظر الى اصل اللغة فان السبوح فى اصل اللغة من السباحة فى الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به الاساس بقوله ومن المجاز فرس سباح وسبوح والشار الى هذا بقوله والحق ان كلامه هنا لا يخلو عن تكلف ولعل الكتنى بقوله واراد بها الخ وما يتعرض للشق كلمة المختم لكان اولى قوله وعليها متعلق بما اى بشواهد لكن يقتضيها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعتداة بها لم يرد الا فى الفرد قوله قال

الطرف

الطرف وتجوز ان يكون مبتدا والظرف خبر مقدم عليه قوله حماة الخ ما حوى مضاف وحى ارض ذات رمل كذا فى الاساس واما فى الصحاح فقد قال الجرعاء تسفى الجرعاء الخ لا تنبت شيئا قوله فضرها للفروع اه للفروع الوشلة والاثل جرعاء بالمد كحمراء وبيفاء قوله وحى ارض فات جاج الجندل بسكون النون وفتح الدال تسفى الجان كما قرره فى الصحاح واما الارض ذات الجان بالجندل بفتح النون وكسر الدال كما حمل الجرعاء على نفس الارض فمناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل فالتعبير بالنظر الى المراد قوله كذا فى الصحاح اشارة الى ما الرد على الزوزنى حيث قال فى معناه فانتكيث ترين سعاد وتسعبنى كلاهما وقد مر فى الخطبة ما فيه فالفعل ايضا وجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه تحصيل الحاصل بل المراد منه صوت التكلم وبجاهزه الفصيح لكنه والاخيل فصاحة اى براعة بالسجع اظهار النشاط كالبلابل تزعج عند مشاهدة الاوراق فاصبح ما كون الزوزنى وما ذكره الشارح اغاجيم اذا كان الغرض من الامر بالسجع استماع الصوت واما حديث الى الفه الكلام الصحاح فلم يظهر مدفوع بان ما كون فى الصحاح معناها للغوى وما كون كون القائل بالنظر الى المقصود ومعنى الكتابة لان جعل فلان كثير الرماد كناية عن كونه مضيافا لانه قوله لان كلا من كثرة التكرار والقوله فلا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قوله من وجع نظر المدعى بشرطه فصاحة المزوالخلوص عن الكراهة السمع مثل هذا الكلام قد تؤولك مع قبول هذا تماما لا وجه له واجيب بان الكراهة السمع مبنى مناسبا لاخلال لان الفصيح كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره السمع فلا يلزم من عدم انفكاك الكراهة السمع لا الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانها من حيث ما لا جهة لا اخلال لها بالفصاحة الا الثقل بشهادة الذوق لانتفاء التكرار مثل الكراهة السمع اذ لا يجب الاحتراز عن التكرار مثل الاحتراز عن الاول لصون الكلام الفصيح عن اللغو والعيب فالتكرار من حيث انه تكرار على ما يقال لا يثقل لبيا لمراد من التكرار الذى يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الكلمة او الفعل مخصوصا بشئ من الاول ما يستفاد وجه كما يشهد به اخلاله بل المراد منه صوت التكرار وبجاهزه الفصيح لكنه والاخيل فصاحة خلافا لكراهة السمع قوله ان الكرم بن الكرم الحديث قال صاحب النهاية الكرم هنا جامع لانواع الخير والشرف والفضائل وصف يوسف عليه السلام لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والخلق والصفة وكرم الاخلاق والعدل وبالدنيا والدين قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكر من ان وجه الخطر وتوطئة لقوله وما اورد المصنف الايضاح باعلى بن حمزة البهبهانى بفتح العين المهملة على شخص والحبار الفناء وليس بعربى اصيل فتحمل بالفتح على الاصل ثم الاظهر ان المعنى على القلب اى انت خبارة فلجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخبار بارد بالطبع وانما وسط الثلج تضاعف بردوده واما ازرق وبرودة الثلج بالوضع على وسط الخبار فغير لائق بالمقام

اشترط وكلام القائل هو الخفاجي وقوله اشارت الى الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله وبتتابع شتى
متبع اي كرر الطبع قوله والاخلال جملة لاخلالها بالفصاحة حينئذ وقوله التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على
ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل لا لاجل شيء آخر فاذا لم يوجد
الثقل فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والا لما وقع التنزيل وقد نظر قوله ورسم الدمار والكثيب بالكثيب
اراد به الرسم الذي هو القدر الفائت من العالم لا الجنس العالي لان الطلل هنا هو المجموع المركب من الهيئة
امور متباينة لا تجتمع اصلا ولا يتسع رسما بما يجامع تباين الغير فيه بالجامع رجوعها الى الكثيب باعتبار الجزء او
باعتبار ما هو مقوله والهيئة هي الحالة التي هي الصورة كذا في العضدي وان كان في شأن الصورة ان تكون حاصلة
لدى الصور اعتبر الطلل المصنف بمعنى الهيئة المطلقة على العرض قوله قارة فيه اي يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات
عن التعريف قوله والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تأثير الفاعل ما دام مؤثرا والانفعال عن تأثر المنفعل
ما دام متأثرا وهما لا يقاربان كما ذكره الكتبي الكلابية قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة فيما
نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محل قوله والاحسن ما قيل
المتاخرون نقلا عن التوقيف للدماء وان الحكمة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد
خرجت بقولهم لا ينقسمي نسبه وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا ينقسمي قسمة لان نوعا من
الكم لم كلامه والظاهر ان يخرج وافعل التفضيل اغنى احسن عن معنى التفضيل لكن تقدر ان خرين اغنى يخرج اذا
لم يكن مستعملا باحد الامور اللغة قوله عرض لا يتوقف تصوره بد وعليا الاعراض في النسبة على المذهب المشهور
وعلى ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا قائمة بها او يقال تصور بتلك الاعراض يوجب تصورا غيرها وبستلزم لا
يتوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف ما تابع على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيف الحركة عن التعريف
لتوقف تصورها على تصور ما اخذ فيها وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالخمر والبرسام الآن بتغير الغير بالخارج وتصور
بتصور كنهها فيندفع الانتقاض الآن الا ان مقام التعريف يأبى عن مثله قوله والاقسمة احتراز عن الوضع والنقط
على رأي من يجعلهما من الاعراض وتخرجهما من الكيف قبل من المقولات التسع قائلا انا لم نجد الاعراض فيما بل الاجناس
العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما قوله اقتضاء اوليا بذا التعبد متعلقة بالتحقيق باقتضاء الاقسم ليندرج
الكيفيات تابع اقتضاء الاقسم بالواسطة وقد يتدفع بتعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدته اقتضاء القسمة
الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها الكميات لا اولا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاء
بناء اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله ان اختص بذوات الانفس قيل المراد النفس الحيوانية والاختصاص

اضافي اى بالنظر الى الجماد والنبات فلا يجب ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للجمادات والواجب
على ان القائل بثبوتها للجمادات لم يجعلها مندرجة تحت جنس الكيف
ولا الاعراض وقيل المراد حياتنا وفى التقديس النباتية ايضا الا ان من جملة الكيفيات النفسانية النطق
وما يوجد فى النبات ايضا بحسب قوة النفيه والتنمية قوله ان كانت راسخة اى مستحكمة فيثبت لا يزول عنه اصلا
او يعسر زواله قوله اشعار بان الفصاحة الخ يعنى لو نقل كلامهم بوجه اللفظ اشعار باعتبار الوصف فى تعريفها
مع انه مقصور فلا يتوجه فيه ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكاينة المقصود على تقدير تسليم قوله حالتى النطق
وعدم ابن عبان الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهره انه لو قال فى تعريف عدم تسميته المتكلم فيبقى حالة السكوت
مع ظهور فساده فسره بقوله اى سواء لم يوقعا لذهن الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة
الملازمة واعلم ان قوله ولا ينطق به قط من صلات المصنفين لان قط انما يستعمل فى الماضى واشتقاقه من قطه اى قطعه
ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى واستعماله فى المضارع حتى صرح به ابن مالك واختاره ابن هشام اللبيب وابن
السعيد وكتاب المسائل نعم ملازمته للنفى ليس الزاما تاما وكثيرا ما هو الغالب قال فى التسهيل وربما استعمل دون نفى
ومعنى يريد دون التقى ومنه قول بعض العرب لم تفتر ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة الا قاعدا قط وامثله
واما ملازمته للماضى فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام فى المقصود للاستغراق قيل اما الاستغراق الحقيقى
بان يعتبر اولا تقييد المقصود بقصود من لفظ المتكلم اى بما يتصل به زمان من الازمنة او الزمان الماضى بالنسبة
الى حال التغيير واما الاستغراق العرفى اذا لم يعتبره كذلك وعلى جواز ارادة الاستغراق الحقيقى فلم يعتبر التقييد
المذكور تامل فان قلت انا حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ المتكلم يغنى عنه لاستلزام تلك الكثرة الاستمرار
على التعبير عن جميع مقاصد بلفظ فصيح قلت الاستلزام لم يجوز ان يحمل شخص حكمه بالنظر الى نوع من المعانى
كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم فنى الحمل على الاستغراق استعارة مرجوة باعتبار الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح
غير كافية كون المتكلم نفسه قوله اى يلقى على الحاسب اجناسا مختلفة او فانها يكون مرة الا التعبير بالمؤاخاة ولو قيل مثلا
الاول دار والثانى غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملقى نفس الاجناس لفظا لا يخفى على المتصفح الحساب قوله ليرفع حسبا
مصدر حسب بالضم حسبا وحسبانا وحسابا اى عده ويرفع اما على صيغة الخطاب اى ان ترفع ايها الملقى وتبلغ
عدد كل الاجناس عليها ثم على الحاسب ثم فوكد رفع فلان على العامل رفيعة وعلو ما يرفعه من قصة وبلغا او على صيغة
الغائب اى ليرفع ويبلغ فوكد الحاسب عدد ما حاصل المال مثلا قوله سهو ظاهر وجهه فيما نقل عنه بان ليس سبب
العدول عن لفظ يبلغ سوى تاخر قاراوة الشمول للفوق والمركبة كما يشعر به قوله فان فلان كذا لبد خل كذا ويخرج كذا
لانا لم نعرف قاعدة الشمول لما ذكر ايضا ان يقال يبلغ بلفظ يبلغ لانا لا نشترط على اللفظ البليغ ليس شرطة الفصاحة اصلا

واجب

واجب عن طرف وكما البعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على وكر بعضها فقد وكر لقول يبلغ
يجوز ان يكون لاراوة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكر الشارح فى الجواب وقد يدفع بان العرف والدعوة بمقتضيان باراوة الاول
عن تعميم التعريف للاكثر لا الاقل اراوة الشمول انما هو حيث يسع وقوعه الا ترى ان يقولون قابن الشمول قوله فان قلت هذا التعريف غير
جامع لان الظاهر انه اذا اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه على الاذكياء وكل ما يتوقف عليها الا قتدار على التعبير عن المقصود
او الاتى بالمذكر لحكمة والمراد به تعريف الملكة على ان قوله يفيد بيان على التعبير عن المقصود
التغيير للملكة قلنا انه تعريف بالاعم لجواز ان يراد به كونه جامعا مانعا تامل قوله قلنا ان هذه اسباب بل شروط السبب هو
المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر قوله الحال هو الامر الداعى وهو قد يكون امرا وجوديا كالاقتدار على التعبير
الجزء الصورى له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لما يتوصل به لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المنتهى وما
فى معناها اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف مثلا مقتضى الحال ما يختص به باعتبار كونه مقتضيا
ويقدر مع تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث كذا تتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف
اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم يتغير بها الجهة قلت لان الاضافة تفيد المضاف اليه
اذا لم يتغير الحكم الذى هو فعل المتكلم بالاعتبار الذى هو فعل المتكلم بل المقصود التنبيه على ان الحكم على الوجه
الخصوصى انما يعتد مقتضى الحال اذا اقترن بالتصور والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد وقع فى كلام المتكلم
الاتى بمقتضى الحال وما على ان الاضافة لغة الخصوص تصلح ان يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى
على المصدرية الخ الياء المصدرية لم تكن للمبالغة كالاحمرى والا فالمبالغة قوله والا فالمبالغة ظاهر قوله ومقتضى الحال ليس جزءا من التعريف
لجواز ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كالاحمرى والمبالغة ظاهر قوله ومقتضى الحال ليس جزءا من التعريف
لجواز ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كالاحمرى والمبالغة ظاهر قوله ومقتضى الحال ليس جزءا من التعريف
يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تغير المضاف اليه ثم التغير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الجزء وبدون
قوله التاكيد مقتضاه او الى اصل الاعتبار مبالغة قوله الحال والمقام متغايران المقوم او الفرض من هذا الكلام ربط الجزء
الاخير فانه تمام الكلام متعاونة بالمدعى ومواضلات مقتضى الحال الخ تخصيص وكما الامر الداعى بالحالة التى عليها
قوله الحالى والحال اما باعتبار ان المتكلم حين قيام السوق بمعنى وواجه كذلك الامر الداعى مقام التاكيد اى على وجه
او على شبيه حتى التاكيد مقام التردد مثلا باستعانته فانتصب به حين قيام العود وبعضها استعانته وانتصاره اولا
كان من معاونيه القيام فى نائبة الاستعار واشباله فاطلق المقام على الامر الداعى لانهم بالحقيقة فى محل قيامهم
واعلم ان المقام يعتبر اضافته الى المقتضى كما ذكره وقد يضاف الى المقتضى بالفتح لاميه واضافة الحال الى المقتضى
كما سيجىء قوله فقد تتفاوت المقامات بحسب مقتضيات مختلفة مقتضيات المقام او قيل هذا ايضا كما اشرنا اليه
بتغاير المقام وبحد المقتضى كان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التكبر وقد يقال التكبران مختلفان

بالاعتبار فان صفة الاول بلوغ الشيء ذا الارتفاع جبلا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني حكمه والمراد بالاعتبار ما قبل فروان
الاعتبار اما المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف العبر باختلاف الاعتبار فلا وجه لقوله فتامل قوله ثم شرع معطوف على مقدر
اي قال كذا ثم شرع وشتان بمعنى تباعد قوله اما الى نفس الاثنا والى قدم الاعتبار الراجع الى الاثنا وكونه جزء الصور بل
به يحصل الجزء وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لان العدل الكبرى قوله تاكيدا واجدا تفصيل للقول وهو بالقول
او غير مخصوص كما تقيد انه قولك الدار رجل وكما ذكر ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم
عمرو وبالحكم عليه اذا اختفى يعني الحكم كان الحكم على غير المخصص ان قلت فالفرق بين الفاعل والمبتدا حيث يجوز
تنكير الاول بلا تخصيص دونه انه مثل رجل في الدار كما مر الشهد رقلت الفرق الله تنكير المبتدا اخلا بالغرض من
الكلام ومعنى الافهام لانه اذا كان منكرا لم يستفد عن الخبر استفادة معتد بها بخلاف الفاعل
لانه لما سمع الفاعل انتفى الارتفاع فلا يمكن ان يقال بعد ذلك اما مع لا يبقى الا الكلام المتكلم قوله على المسند اليه
الذي اسند اليه ومعنى المسند عائد الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذي بعض علم
قصر الشيء على نفسه قوله مع زيادة كونه معرفا فعلا او غيره اي كونه معرفا موصوفا بالانفصال والتنبيه وهذا
لا بد منه في المسند اليه قطعا ولو جعل تابعا على اعتباره انه فلا يرد ان الكلام في المعرف
غير فعل معرفا المسند اليه وقد اشير اليه بقوله الا غير وكيف فلا معنى لجعل زيادة على اعتبار انه
فعل من احوال المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام وانما يشترط في كونه قيدا
قوله متعلقا بمتعلق المراد بالمتعلق ما يتبع هذا النفي متعلقات الفعل بكسر اللام المتعلقات على الاطلاق والا فيكفي
سند كرمت وعمرا ضاهان شاء الله تعالى ولا يرد حسان يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الغارب زيد في الدار بالامس
قربا شديدا لعمرو لان المتعلق هنا الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو مسند للمسند اليه فتامل وكما في احوال
المسند والمسند اليه قوله على الاغلب اي خلافا لكل منهما ظاهر العبارة متعلق باب التنبيه خلافا لمن راجع الى الكل
سابقا الا انه يستدعي كون مقام التنكير مباينا لمقام خلافا للتقتازاني وقاده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف
نقله الا ان تتبع العبارات فعبر عن خلافه بخلاف كل منها اشارة الى ان الغير راجع الى الكل او احد من بين لا بعينه
على سبيل البدل وملاحظة المخصوصة واعتد فيه على ظهور المراد قوله وقد اشارة المتكلم اذ الغرض من نقل
كلام المفتاح والتنبيه على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه والضمير في قوله يكونه راجع الى الايجاز والاطناب او الخطاب
كلا مبتدا الى المعنى كما في قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها قوله وكان الاسب اذ المقام يقتضي وكان الصواب لان الخطاب
الذكاء على ما ذكر الشارح اخص من الفطانة فمن ان يريد به وهنا اطلاق الاعم الخاص على العام بقرينة المقابلة او
لم يقل ان مذكر مع الذكي البليد لان الفطنة اسبب بالذكي طبعا فذا جمعا حتى هما وروا الكلام على الغير وقد

على ما وكن ان يتبع بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء وتارة بالفطانة يقال رجل
زكي وفلان منا لا ذكيا ويرد بدون المبالغة فطانته مع ان قياس اختيار المصدر ذكاء حسن السبع فهذا ليس من
هذا عاة بل يتبع فيه صاحب المفتاح قوله وكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة كذا
غير مع للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة لها قوله اي مع كلمة اخرى الاظهر ان يقال او ملاحكما وانما ترك
اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر قوله صوحبت معها او وعليها ان حق البعبان صوحبت معها او
صوحبت بدون معها لان صوحبتا ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالبعبان هي الاولى على ان
يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك بهند مر بها وان جعل من صاحب زيد عمرا فالثانية واجب
بالجبر الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتصيير اي جعلت معاصحبة مع تلك الكلمة كما ان صوحبت مسند
الى مصدر صحابتا ويل المشهود اي اوقعت المصاحبة معها فالمقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة
المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاتفاق وغيره قوله
ليس لها مع ما يشاركها في الفائدة المقامات وهذا النفي بدل على نفاوتها فيها لا اشتراك فيه بالطبع الاولى ولهذا
يشرط له قوله اقتران بالشرط اي باداته وقد يقال المراد بالفعل ما يجاد فلا حاجة الى تقدير الاداة
الا ان السوق يؤيد الاول قوله اذ المراد بالمصاحبة الخ وقع لما يتبع من ان التمثيل بالجملة غير مطابق
للتقسيم حلان الكلام في الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان المصاحبة ايضا بين الكلمة قوله وكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام اور وعليها ان وكما التوجيه يستلزم ان يكون فعل وكل كلمة مع صاحبتها واعادة لما سبق
فلا يحسن حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضي
لمع المسند اليه المنكر وعليها وبما كان الافادة جزءا من الاعادة كان الدعاء يشعل القول المذكور
اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما تحسن
كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكي اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان متعلق
باحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وهو كما باعتبار فهم المخاطب والا يخفى ان قوله فمقام التنكير لا
قوله وكذا خطاب الذكي اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان متعلق باحوال الدلالات من حيث
الوضوح والخفاء وهو كما باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله ايضا الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى
التنوين الدلالة على الترتيب لا يقال بهذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية واخلالها
مدخلا في الحسن الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعاني لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى المحسنات البديعية وغيرها فما حصل تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن الذاتي

الفايدة على اصل البلاغة من البديع ومن حسناياها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني
فهو كما كان اقتضاء الاحوال اياها لاخ عن تدن لم يشهر منهم القول باكبارها الحسن الذاتي استفاظ للناظر
عن درجة الاعتبار مع انهم يشهدوا نه كريم في المعاني من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات و
الاعتراض والتخلص على ان سايرالمحسنات يقاربون وطولها في البلاغة اجيب باني وكن لينا ولا عالم
النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لما مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما
ليس لما مع افا الاخر فكل مما لا يخفى فتنبه ولا يسع في غير فهم اعاوة على ان جعلها شان المعاني البديع
لاخ عن بعد لعدم ظهور اطراده في كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة وكونها مما لا يكون بيني
الكلام فتامل قوله وارتفاع شان الكلام الخ اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة الاعتبار
المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيها واجاب بزيادة المطابقة وعلى
الثانية بان التفاوت والمطابقة سبب لانتفاء الحسن ذاتا لا لانحطاط شان الكلام لثبوت اصله ولذا قال سكاكي
واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى الظباقه اجيب باني اصل
الحسن الذاتي يحصل عند الحصول بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب باني المراد
بقولنا الحسن حسنه وبالعكس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن الانحطاط قوله
بهذا المعنى العبارة تكلف قوله اولا وبالذات اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وعوض منون لا مضاف
له وليذا دخل السوين مع انه افعل التفضيل والاصل بدليل الاولى والاوايل كالافضل والافاضل وهذا مع حاصل
قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول وافا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا
معناه الاول او لاجل هذا العام فقد اكد قبل بدا العام والباء الذي بمعنى في وبعد معطوف عليها اولا الاولة
وات المعنى بلا واسطة قوله لكون اشان الماسبق المراد بما سبق هنا الكلام المفيد بالفصاحة فعله والبلاغة
في الكلام المقبول مع فصاحته والدليل على ان الاشتهار بعد التعقيد وان كان الكلام حينئذ كذلك مطلقا
انه لارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم لم يجعل اشان الماسبق الكلام البليغ قلت لان قوله والخطاط بعدها يمنعه اذ لا
معنى لان يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وبهذا ظهر قوله وبه يجرح لفظ المفتاح اي يكون مقتضى
الحال التاكيد والاطلاق مثلا الكلام المؤكد والمطلق ويسمى عاما البحث في تعريف علم المعاني قوله لان اضافة
المصدر يفيد الحصر على ما ذكر البعض من ان اسم الجنس اذا استعمل وليس قرينة
يخصصه ببعض ما يقع عليه قرينة الظاهر استغراق الجنس فحذا من استغراق الكلام هنا فيكون المعنى هنا ان جميع
حاصل سبب مطابقة الكلام لاعتبار المناسب الذي فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يجعل ارتفاع بغيره لم يبق هذا الاثر

حاصلا

حاصلا بتلك المطابقة كما يجيء تلك الكلية فان قلت لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على ارادة الاستغراق من
الاخرى فلا يحتاج على الحصر بكلا بنفي الثاني والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حمل الكلام عليها ويكون مقتضى
الحال معا الاعتبار المناسب محذورا قوله فحينئذ يكون المراد بما الاعتبار المناسب مقتضى الحال واحد الاعتبار
من الكلام والمتعقول عند الحواشي ان المراد بالاولى المقدمة اعني جعل عرفي للاجل اللغوي ويكون قوله المعبر
تقتضي الحال معا الاعتبار المناسب للدلالة على ان الوارد بعد خبر لا صفة وتركيبا لحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد
بكون الامرين واحدا ما واحدا ما ثبوتا ولي المساواة قوله والا لبطلا احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين
صدق قضايا ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب
ومقتضى الحال اما العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا او بطلان الحصر الاخص وفيه بحث
لان مبنى الكلام على ان الحصر اثبتي بسلام وجود الحصر في جميع افراده والتنافي غير تام ولذا اورد عليه
انتقاض فلا شك ان بين الحصرين الاعم والحصر الاخص تنافيا لا يخفى ان احد الحصرين ليس واما من الاخر الصدق
والا لم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين ايضا فلعل انه لا فرق بين التغاير بالكلية والجزئية فتامل قوله
احد الحصرين او كلاهما والا يندفع الا باثبات اولوية احد الحصرين بالصدق وصورة العموم المطلق هو التباين
في العموم من وجه فليتامل قوله وقد نظر وجه على تقدير ان يكون المراد بكون احدهما واحدا ما ثبوتا والمساواة في
الحصر الاعم مطلق او من وجه لا يوجب ثبوت وضع احدهما حينئذ على تقدير على الاخر وبالعكس السابق فتامل
احد الحصرين او كلاهما ووجه على تقدير ان يكون الاخاوة المتنوعة منعا لمدعى انه لم يتعرض الدليل لنفي احد الطرفين
مع احتمال ان لا يثبت الاخاوة وقد يجاب بمنع التفريع على التقدير الاول بان معنى الحصرين انه مطابقة الاعتبار
مطلقا هو سببا لارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما او الاقاوة كما لا يخفى وعلى التقدير
الثاني بان معناهما ليس مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسبب مطابقة المقتضى من حيث
هي مطابقة المقتضى فيلزم اي بحاذاة المقدوح وبهذا يتم ان ساعد الحصر على المنع المذكور يتم من الحصرين قوله
هو الذي يستتبع التركيب عند الناظر حيث يقول الخ حاصل الاستدلال ان التتبع حصر معنى النظم مواضع من البيان
في وضع الكلام موضوعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجبه ثانيا ومعنى التطبيق المذكور فظاهر ان مراده
من النظم هو كل البعض ايضا اذ لا اشتراك خلافا للاصل اي قلت التتبع هنا الطلب فكيف يساويه ذلك
الوضع قلت اقامة للسبب مقام التعريف علم المعاني باتتبع المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم
النحو ان يكون وكل بالعارض الذي يعارض لما الكلام فالتتبع بهذا المعنى يعم كل النظم والبعض لما كان تمام
علم النحو يعلمي المعاني والبيان كان ذكر التتبع مغنيا شرح الفتاح يمكن ان يقال اراد بالنحو علم النحو بمعناه

[illegible]

أي الأولى أن معرفة تلك المعاني لا تتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم ما ذكر عمر تراكيب البلغاء السليقيين من
جملة النظم وبعد الخلاص قوله فيما يترجح في الكتب وبين أن الكتب في قوله في ظرف لغو متعلق بترجح يعني يتردد والوجه أن
تنقل بين الكتب وجعلونها مستقر أي والرابحي كما قيل قتادة الخ تقدير لا يترجح في الأقل لا يستقيم أما استعمال
انما المشكوك لا الخ الجني أي في الثابتة عن أن الدور بين يحتج الأدبي أبي كلا الواحد منها قوله وبالذي قد يجمع عدادا
من الحروف على سبيل التغليب مقرونة على ماخذ الأصلاح وغيره وبما منهم أن وانا إذا استعمله أمر على خط الرحمن
كقولي وإذا تمسك حقيقته فيحمل يكون حرفا لا اسما لكنه إذا استعمل فيما علم فلام باتفاق على أن استعمال
الحروف معنى الكل شايع في اعتبارات المتقدمين قوله في الجملة التي ترتيبها أي منسج وتساق منتظم بعضها
مع بعض يقال فلان يسير والحديث سرداقا إذا كان جيد السياق له فاصله من سرد الدرع نسجها قوله بل وبين التنفيح
معطوف على قوله وسوق لفظ آخر في غاية الفتح وإنما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم أن المراد إبطال الكلام
كما هو الشايع إذا تلاها جملة قوله وبهذا أشار المص أي إلى الأمور المذكورة ليست ثابتة للألفاظ التي هي
هي بل تعرض لها بسبب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام قوله بالتركيب ذهب السكاكي إلى أن الإفادة
المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تأكيدا لمعنى الإفادة قوله وذلك لأن المراد بإن لعجم لا تفرع يرجع البلاغة
إلى اللفظ باعتبار إفادة المعنى الخ على تعريفها قوله أو غير مطابق أراد به عدم المطابقة على من شأنه وذلك ومن
من عرفهم من الوصف بعدم المطابقة أو لو أخذ بعض السلب يطلق للتزام ارتفاع النقيضين أي المطابقة وسلبها
قوله على ما ذكره في الكشاف مرتبط بكون حالا كيد معنى الكثرة وكونه العامل فيه لئلا يلزم الانتصاب على الظرف فإن
صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية صفة مصدر محذوف أي شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك لأن الاستعمال
سواء أن وصف التسمية بالكثرة على معنى الإطلاق كما يقال زيد يشبع إنسانا شايع للاحتياج إلى تذكير الوصف في
كثير احتج به إلى تسمية كثير ثم أن التأويل بلا ضرورة ولهذا الحق بها سابقا في قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام
على خلافه كما الأحرى على أن الانتصاب في الوصف في مثله معروف لا يحتاج إلى التوضيح فلذا أشار إليه بحرف
من الإعراب قوله وفيه إشارة أي إلى قوله فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادة المعنى بالتركيب
مع قوله ويسمى ذلك فصاحة أيضا قوله الأعجم والعربي الأعجمي منسوب إلى الأعجم وهو الذي لا يفصح وإن كان من العرب
والمراد بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف للطيبي أن العرب سكان المدن والقرى والأعراب منهم سكان البادية
خاصة وبالنسبة إلى أعرابي لأنه لا واحد له فلو أسقط الأول من الفرق لكان أحسن كالأعجمي قوله فرع الآخرين
لتغاير محل النفي والإثبات حاصل توفيق المص على ما ذكره في الإيضاح أن الشيخ أراد بقوله فضيلة الكلام
للفظ لا لمعناه وما أراد برجوعها إلى المعنى دون اللفظ نفي أن وصف اللفظ بها باعتبار إفادته المعنى

[illegible]

عند التركيب

[illegible]

عند التركيب لا من حيث أنه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الألفاظ
وبين نفي كونها من صفات المعنى وإثباته لأن كلام الشيخ يوهم أن فيه نفي من وجهين وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي
الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة أنه أراد بالفصاحة حيث حكم بأنها راجعة إلى اللفظ وفي إنما
المشهور وأراد بها حيث حكم بأنها صفة راجعة إلى المعنى معنى البلاغة وأنت خبير بأن قول الشيخ أن الفضيلة
للفظ لا لمعناه حتى أن المعاني مطروحة يأبى عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور فتأمل قوله على معان اللغوية
قيل عليه يلزم منه أن لا يكون كثير من الأقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني المجتمعة على المعاني الأول الشرعية
أو العرفية مثلا بليغا وأجيب بأن مبنى التقييد باللغوية على أنه النفع الأكثر فلا ينافي وقوع المجازات
والمعاني الشرعية والعرفية معاني أول قوله دلالة ثانية أي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة إلى دلالة اللفظ
على المعاني الأول لأن المعنى الأول حال النفي وقيل معنى قوله يدلك المعنى الأجلى وبواسطته فالدال على المعنى
هو اللفظ أيضا لكن بواسطة المعنى الأول فوصف الدلالة بأنها ثانية مع أن دلالة المعنى الأول على الثاني
عقلية قطعا كما صرح به الأماجد في نهاية الإيجاز والشيخ في دلائل الإعجاز وأما دلالة اللفظ على المعنى الأول فقد يكون
وضعية وقد يكون عقلية كما يتضح عليك الآن ومن حكم بأنها وضعية بلا شك فكأنه أراد بالوضعية ما للوضع
مدخل فيه في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم إثباته أو نفيه والمستوعبة فصل الشيخ
وغيره كما ذكرنا الشيء غير مثلا قوله بل على ترتيبها ثم ترتيب الألفاظ في النطق يجيء حذو بها أراد ترتيب المعاني
في ترتيبها النحوي المقتضية لمحال ومقامها أي الشيخ أنما أطلق على ترتيب المعاني المعقبة ترتيب الألفاظ على حذوها
التي النظم إنما ترتيب اسم إرشاد الجماعة المعرفة باب البلاغة التي هي للمقصد والاعتبار دون اللفظ والجرس
كما يظنون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع أنه نفي الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم
توخي معاني النحو وحيث حمل على كونه من عوارض اللفظ قوله والخواص والمزايا والكيفيات المشهورة بين الخواص
عبارة عن الأمور المستفادة من التراكيب بحسب الوضع وأن المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوص
المعنى لكن الخواص في إطلاق بين الأمور على المعاني الأول من قبيل المجاز واصطلاح الشيخ كما يشير قوله
والشيخ يطلق قوله فافهم من الأوصاف الراجعة إليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة وكونهما
من الأوصاف الراجعة إلى المعاني الأول محل الفضل لأن ترتيبها في النفس ترتيب الألفاظ في النطق
حذو بها على وجه يتنقل منها الذهن بتوسلها إلى الخواص والزيادة بلا خلل والاتعقيد سوء البلاغة
فيكون ترتيب المعاني الأول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البلاغة بلا شك قوله الأفاق
المنطوق التي هي الأصوات والحروف مبني على أن اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والحناجر كيفية عارضة

[illegible]

ولا يخفى ان الانسب جعل قوله يكن معارضة على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف فقد ابعد
نجرّ والقصور عن حدّ الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا يجعل احد بضع المرتبة لما جازة الجملة ارجع
الضمير الى المضاف اليه وعلى الصفة على التخصيص بجعل محل الخصائص الكاشفة دليلا على المدعى بل موئيدا له
بدا وقد اعترض الشارح في شرحه الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة القرآن
وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل والاحسن التخصيص
بالكثير منه قوله وكان بعضه بالفاء حدا الاعجاز والبعض قاصرا عنه فيكبت اما اولا فلان الاختلاف بكون
البعض وافيا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار آية او آيتين يجب
ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يتمثل بما يتفق به على انه ليس من عند غير الله على ما هو المقصود ومن
الآية واما ثانيا فلان قوله فكان بعضه بالفاء حدا الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز وهو باطل
واجيب عن الاول بان المراد بالبعض وكون بعض ما وقع به التحدي واقله ثلث آيات وذلك لان
المقصود الاخلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور ركنت شهرته حدة
تتبع البعض بالذات عليه وعن الثاني بانه مبني على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان كنتم في
ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله الذي يعدكم كما قيل وبان المقصود من كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والغير الكل
القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اي يكون بعضه الذي من
الله بالغا حدا الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه قوله ومما الهمت ولا يخفى ان المراد بالاعلى
على توجيهات به الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدا محذوف
الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي ملوحة الاعجاز ويجعل من عطف الجملة ويدا او اما حذف ان التي يعطى اللفظ
وان اتى المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدا بعد حتى الجر والعطف على ابعد المذكورين والحاصل
الجزء قيام القرينة فاشيع بدا وقد يعترض على الثاني بان رفع قوله جاءني احد مما ان سوق كلام المتكلم
يدل على ان مراده بقوله وملوحة الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وملوحة اذا
غيره او بيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكر ان الثاني يفوت بهذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بالطرف
الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت وتسوية البلاغة القرآنية وسنده ان الله تعالى بين آيات الاعجاز
وكيفيتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله
وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات في البلاغة كما اشار اليه من قال درين پاية ودر فصاحت
كي بود وبيان سخن كرچه كويند بود چون حافظ وچون اصمعي در كلام ايزد ميچون كه وحي منزلست
سعد جاحظ وسند الحي؟

كي بود وثبتت يدا صاحبه يا ارضي ابلعي قلت التفاوت الحاصل في الآيات بالنظر الى الاحوال المقتضية للاعتبار انما يقع
اكثر فاكثر في المقتضيات المرعية فيها او فرد من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقتضي ان تكون كل من هذه الطرفا على
اي مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى الملك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال البالغ
في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتامل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على
الايجاز والمراد بحد الاعجاز مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية وآيتين فكانه قال
ولما طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية على هذا يتعين الطرف الاعلى بابة البلاغة القرآنية كما هو المقصود قوله
ولا يخفى ان بعض الآيات الخ تاييد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات
واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى المراد ببعض الآيات التي حكم عليها باشتماء العارضة بان يكون مقدار
اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه فيما سبق قوله اي طرف البلاغة نقل عن الشارح انه
صرح بذلك اي بالطرف تبعا لهم ان الطرف ايضا من البلاغة احتراز عما وقع في نهاية الايجاز من الطرف
الاسفل ليس من البلاغة وهو مبني على ما في عبارته لا يقال الطرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون واحد منه
لانا نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالاسفل ايضا على ان قول القوم اوا
غير الماوون والتحق عند البلغاء بالصوات الحيوانات نحو كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ع المراد
بقولنا ما وقع كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق
وعلى كلا الوجهين لا حاجة الى ما ذكره في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى وعلى المراتب المتوسطة قوله
باصوات الحيوانات عرفوا الحيوانات ناشئ لان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح
منكرا والانسب جعلها على ما ذكر تا ليجعل التنكير للتحقير او النوعية ولعل اقرب مما ذكر ان التنكير للتقليل
الى غير معين وقول مصدر عن محاكيها حال من الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل في الحال وفيها لان العامل
في الاول هو الفعل وفي الثاني لان نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة تفصل معنى الفعل المجرور
والمجرور وحل منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع في احوال وما نقال في اشباهه من ان الجار والمجرور
في محل النصب مما هو في العيان الخفاء على ما تقرر في القواعد كفاه شر الكشاف للشريف وبحسب متعلق
اما مصدرية اي بحسب اتفاقها في الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها في حد ذاتها او موصولة اي بحسب ما تتفق
معه من الامور التي لا تقتضيها قوله سدى المطابقة والفصاحة هو غير متعرض بها بالاضافة ولذا اوقع صفة للوجوه
اشارة الى ان اخرجه تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة هو بسببها ووجوه تغاير بسببها فلا يلزم كون كل منها تابعا
للبلاغة سواء اعتبر ولا الحكم على الوجه بالمطابقة مع اعتبار بقية تلك الوجوه بالمغايرة للامر بن او بالعكس قوله

وفيه اشارة الى دفع ما يخطر بالبال من الاشكال والاشعار المذكورين بلفظ ينبغي وسوق الكلام هكذا ليشير بان الاولى بامر آخر واساوة اما توصيف الوجه بامر مما يلتفت اليه فتأمل قوله لانه ليس مما يجعل الحكم موصوفا بصفة ولا سببا بانه العرف كما يجعل سببا البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح والاقبال مرضع وجنس للايراد اقول فيه بحث لجواز وصف حكم بحكم آخر بالمرضع فتدبر قوله حكمه يقتدر بها على تأليف كلام بليغ الخ اي نوع اما من المعاني او البيان قوله على ارادة هذا المعنى ما نصه تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظة تلك الصفة من المقصود وتنبيط بالغاية وبتوسل كانت غاية التعريف كان لابد من الضمير اليها او الحكمة الخ يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ نوع من المعاني كالايجاز مثلا لافعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الحكمة ما علم منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر وتعيين النوع بالقرينة قوله الكلام البليغ بآء على ان النكرة قد تفيد الاثبات بقرينة المقام او بأن التأليف مضاف الى المصدر فيعم المنظور فيه لاستلزامه انشاء البلاغة في البشر مثلا لان مناط الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تأليفه خارج عن طوق البشر وليس قد يسوغ يقال الا ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون قوته بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقتدر عليه من هو دونه في البلاغة وفيه بحث قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح الخ لانه عرف البلاغة بملكة يقتدر المتكلم حال اقتضاء بتوفية خواص التراكيب حقها وايرادها على ذلك النمط الخاص والكنايه عن وجهها والاكتفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف على بلاغة الفصاحة وما ذكر الشيء محاذور من كلام ابن الاثير في المثل السائر لم يذكر في رد قول صاحب المفتاح ان البلاغة كما تكون للبليغ بوصف يمتاز عن غيره وتحصل الآثار المختصة به وصفاة الفصاحة ليست كذلك بل هي امر مشترك بينه وبين غيره قوله اي بحسب كل فصيح بليغا بشيء اما ان المراد بالعكس النقيض الاصطلاحي اي الموجبة المنعكس بالمعنى الاصطلاحي الآتي موجبة جزئية فغير ظاهر ومع ما في ان يحصل من هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ملتبس مصدر جعلي لا اسم مكان بدليل تقديره بكونها الخ والتغيير المذكور انما يلزم لو كان المرجع بالمعنى الاول وبه يندفع ايضا قول الشارح المحقق ان المرجع بالمعنى الاول وهو الامكان الاعم في المقابل للامتناع بالغير او الامكان الذاتي في المقابل للامتناع الذاتي فلا يجيء ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء قوله عن الخطاء في تأدية المعنى المراد والتأدية الخطأ للمعنى والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يغني عن الخطاء في التأدية على المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يقال الخطأ بسبب التعقيد المعنوي ليس الخطأ في التأدية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لم يجز اوفى المعنى المراد ولم يجز اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطاء عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعني وجود الخطاء في بعض التأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد ولكن يمكن سوادا حملنا على التقليل

او التكثير الآتي يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء المذكور فلا اقل من مناوءة المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان ذلك التأدية على تقدير ذكر الانتفاء واما ان يتعين لم لا قال كان كذا او لا فلم يقل وان كان الاول فلعله اعتمد على الفهم قوله فانها قد تستعار كما تقدم ان شيخنا اشترط في استعارة الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالمستثنى ومتبوعه والاعم قوله في الفروع اي انه لم يكن الاحتراز لازما كان معدوما وكان الخطاء متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطاء المذكور عاقبة النفس عن الى معه لانشاء او الاعم فيه الخطاء اذا لم يكن في تلفظ وقصد والتأدية بكلام غير مطابق له لازما لانتفاء بل الى قد يوجد مع عدم الخطاء اذا لم يكن في تلفظ وقصد قوله ويدخل في تميز الكلام الفصيح الخ قيل قد مر وصف الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر التلفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تميز الكلام الفصيح وتوقفها على تميز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تميز الكلام الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان خصائص التركيب والكلام كانها حقيقتان مختلفتان فلو قدر المتكلم ساكتا ولم يكن لفظ الفصيح كالجزئي بين صفتي المشترك بلا فروق ظاهرة عن توهم وايضا يبنى وصف مطلقا للفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على ما مر اي في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذلك الامر فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون ذلك الامر مرجعا لها اجيب بان وجه ذلك ان مرجعها بلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتها لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجه الخطاء في تأدية المعنى المراد مثلا قد يقع بسبب عقلي البشرية في جميع مراتب البليغ والبليغ عن بلاغة اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطاء ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطاء المذكور ساير انما ينافي بلاغة الكلام الواقع موقعه ولا يخفى ان هذا لا يدرى ان امر التعيين بليغ بالضرورة مع ان الكلام قد لا يكون بليغا كقولك غدا بين عشرات البيت قوله وفاده واضح اقول الغرض من البيت حث عنه وترتب عليه وانتفاء الخطاء المذكور وكذا تميز الفصيح من غيره موقوف عليه ببلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه بتغيير المرجع ولعل ناظره وترتبه عليهم يستفاد من الغرض ايضا او ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطاء وتميز الفصيح عن غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي ولم تقع شائبة على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن مجة كما لا يخفى على الفطن قوله لان غاية ما علم مما تقدم في تعريف بلاغة المتكلم افادته بلاغة الكلام بحسب ما يقتضيه الحال وهذا لا يستلزم ان يريد بالاحتراز والتحرز نفي الفعلين او نفي احدهما ان اريد بهما ان امكن منهما ولم يفعل كذا ما يقتضي الامر ان اريد بالاحتراز والتحرز نفي الفعلين او نفي احدهما على الاختلاف فتأمل قوله فغير المرجع بالعلة الغائية لانه سبب التزيين بقوله فعلم قوله على الاتصاف

بالفعل بل حيثية الاتصاف او الاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهو ايضا يتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا
بل على كونه بحيث يحترز فليتفهم قوله فهو انه ترك الضمير الاول راجع الى التحقيق وان الى التمرن والجملة اعني قوله
بمزاولة الخ صفة لمركب هذا وما يقال من ان الفصيح عن بكره كل لا كل وان بعض الامور جزئيا او لا فان اريد
صحة حمله على كل واحد من جملة الامور وان لم يحمل عليه كل فليس كلاما معتدا به لان المراد تمرن الفصيح من
حيث انه فصيح لا تمرن فاقد من حيث هو وان اريد صدقه على كل واحد واحد منها ولو بسلب فيمكن حمله على الشق الاول
معطوف على اجتمع اي وبخلاف لفظ كالسراج وهو ناظر الى مسرجا كما ان اجتمع ناظر الى مجتمعا قوله لان من شيوع
الكتب المتداولة الخ روى لما اورد عليه الدوشنى من انه لم يذكر في متن التلخيص من الالفاظ ما يحتاج الى معرفة المراد
بحسب عنعنة المطولات فكيف يقال ان تمرن السامع من غيره تبعا في علم معنى اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب بهذا
التقرير ان يقول المتكلم منه ما يستغنى عن علم معنى اللغة كالالفاظ الخ وايضا لفظ الاعتبار عن التمرن وليس لقولنا التمرن
بناء على كذا كثير معنى على انه قد يطلق على جميع اقسام العربية اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية
ولم يتعين المراد قوله والتعقيد اللفظي راجع عليه باء التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع امور كل منها شايع
الاستعمال جار على القوانين كما سبق والحاصل يجب ان يكون مخالفة القانون النحوي فكيف يبقى في علم النحو فلا
يمكن ان يستغنى عنه ضعف التاليف كما لا يخفى قوله للمكان مزيدا اختصاصي اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم
مكان على ما في باب الكناية مثل قولهم نفيت عنه مقام الذئب قوله يعني الخطاء التابعة الاولى الخ اشارة الى ان
عبارة المتن بتقدير المضاف اي معاجز بعض متعلق الاول قوله ولا يخفى وجه الحاجة اما على الاول فظاهر
بالمعلول واما على الثاني فلان متعلق بالبيان فلا بد من تعلق الجار والمجرور بشيء يتعلق به البيان وايضا
تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المتطفل الفصيح الموسوم بالبلاغة الظهور وجه تسمية الجميع
بعلم البيان لانه اذا ما سيل كل ناسب البعض بالغرض ولا حاجة الى اعتبارات التغليب والله اعلم بالصواب
قوله الفن الاول علم المعاني الخ اي اريد بالفن الاول الفاظ العنوان كما يدل عليه قول الشارح فيما
سبق متنا اكتفى بعلم واحد منه وانما فنه احتيج الى تقدير المضاف اما على الاول او على ان اي معاني الفن الاول
علم المعاني او الفن الاول الفاظ علم المعاني وان اريد بعلم المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسميته للمدلول باسم
الدال او عكسه فالامر ظاهر وباقي البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه منزلا الخ
من المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال والمنع كون المعاني حال كونها
متصلة بالمزج حال كونه مركبا من المركب وحاصله بلاغة

ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه قوله بعد رعاية المطابقة مقتضى الحال
زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يفيد به اتمام براعة المطابقة مقتضى الحال الا على البيان حتى وقع على علم المعاني
فان من لم يمكنه ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن الكلام الذي هو مقتضى الحال
ان لا يكون بليغا قوله طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة اي تذوقا طبعيا ومثله شايع وصفا
تمييز الاخلو عن تكلف وقبل الشروع الخ قيل وقبل الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الآتي مع ان الاتقان متقدم
على الشروع فيها لان التنبيه الآتي من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر مع الاتقان اذا اريد بالبعض بالنوع كثيرا ما يستعمل
في المنع الاعم ان يدل للتصريح فلا يرد ان التعريف ضبط الابواب مصرح بها فكيف قال الخ قوله في مسايل كثيرة اي
على مذهب الاكثر وجواز زيادة الفائدة الخ ظاهره ان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليعتبر الصفة بغير تلك المقام اي
كل علم يقرو بالتعريف فيكون المبتداء نكرة موصوفة بفعل محذوف وقوله الخ خبره قوله فعليه ان يعرفها بتلك الحيثية
لبطلان قوله حاليته ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه اراد بقرينة تخصيصها بها وبالوجوب العرفي الذي هو الاعتبار
والا فحقيقة الوجوب ولا اعتناء عقلا من يتوجه للتصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها سيما اذا كانت الكثرة محصورة
امتناع معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بمرة الوجه الخصوصية اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان او بعسر تحصيلها
وهو لم يعرض له واما بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او بتصور كل واحد من احادها بالتفصيل
وعلى التقديرين لا باس بتوان ما يعنيه وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول فبعد تسليم امكان الشروع
فيه فظاهر واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم تكن محصورة يعسر فاوقاته المحصل شرط الطلب اعني تصور المطلوب
يشرع عنه الى تحصيل المطلوب فيفوت ويضيع الوقت وغير المطلوب وان كانت محصورة فلانه يصرف كثيرا من الاوقات
في تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقي الوقت تحصيل المطلوب بل عن تحصيل الشرط فينقاعد عن الطلب وبهذا الاول
لا يقال الطالب اذا تصور الكثرة بامرها وغيرها وانه دفع المطلوب من حيث انه جزئي لكنه فاذا الطلب المتغير كيف قال
فاذ مطلوبه بعض تلك الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصور الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه ما
فليس كذلك الا ما جعل هذا المعدوم مرآة لملاحظة لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل جانب من جانبي الخطاء
فلا شك ان مطلوبه نفس الامر هو المنطقي واذا اعتقد ان بعض الجزئيات تحصل باتي علم كان من المعقولات فتح
في الهندسة بالاعتبار انما علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه المالي وهو العنصر المذكور قدمات وعظايم قوله
اي ملكة بتقدير مضاف اي ملكة ادراكات جزئية حمل العلم بها على الملكة بالاعتبار الاستخدام قوله وبخصوصها
ما اشار اليه الشارح بقوله اي ادراكات جزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان خلا الكلام
من الالتفاتات ادراكات جزئية باعتبار ما تتعلق به وهي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله الآتي بحيث

فالخبر
طبعا
الاشاء
طبعا
فالخبر
الى غير
موصوف
كل رجل
موصوف
بغير
الكاتب
الكاتب

من الاختصار والانتفاء لبها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بها وخصوصة مستفادة من تلك الامور
فان الملكة لما كانت وسيلة الى الاختصار الى الامور وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك
الادراكات الجزئية لاقبال اطلاق العلم على الملكة ينتفي ان من علم مسائل العلم بعد تلك الملكة لا يسمى عالما به
مع بطلانه لانا نقطع بان عالمية العلماء بجميع مسائل الابواب نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة بالمعنى
ذلك ان واضح من كلام الشارح حيث جعل الملكة على الاختصال ان لا يحصل لاحد علم المعلق بجميع
الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وهو ظاهر وما يخرونه لديه يكفي ان يحصل بكيفية للنفس يتمكن بها من استحضار
ما كان مخزونا عن في المسائل واستحضارها كان يجهد لا منها كما اعتبر الرئيس التام في الفقاهة بلا
فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع البيان عالما به قلت غاية ما يلزم واضع الفن بعد ان حصل
له ملكة الاختصال ووضع الاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد وقيل حصول ملكة الاختصار له لا يخلو عن
عالما به بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر وان كان مجازيا وفيه كون هذا جاريا في الادراكات افاد حمل العلم على الاصول
والقواعد صح تشبيهه بالحيوة ايضا لانها طرق منتهية الى الادراكات الجزئية فالحصر المستفاد من تعريف العلم
بالنظر الى كون العلم المشبه بعلم الادراكي او لا فتع لكون الادراك المطلق جزء للادراك المطلق لا الادراك
المخصوص قد يكون جزء لادراك مخصوص كما ان العلم بالدليل جزء للعلم بالمدلول فليتامل. فلان نجعل الضمير يعني
ان المراد بالعلم المتعلق بالنبي عنه الملكة وان كان النحو عبان عن المسايل قوله والعلم الكلي او المركب
سواء كان باعتبار تصور مسايلها او التصديق بها حاصلها وكذا الطايفة العرفة قوله وهو علم يستفاد بقول
عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلم الا العلماء بالله فاذا نطقوا به لم ينكره الا اهل الغرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم او من على كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام مجازا لاصلة العلم اذ العلماء الخلصون كما
اشار اليه بقوله عليه السلام حتى اخلص لكم تقاريعني صباحا ظهر شباح الحكمة من قلبه على لسانه قوله
ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قيل المراد ذهول يفضي الى نسيان محوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الملكة
التفات الادراكي الاجمالي والحق ان الذهول زوال الصفة عن المدركة فيكون الوجود بعد ادراكا
واي كان بلا كسب جديد نعم وكذا ثانيا وهذا اول الباب الاول اذ التفات الذهني الى المتروكون عنه واستحضاره
اياه لا يسمى علما الا اذا مر عرفي والتخصيص ما ذكرناه ولهذا بادر الذهن الى المتبادر عند اطلاقه قوله والقواعد
على استعمالي المعرفة الجزئيات بدليل قوله الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب فتامل وقيل يعرف دون بعلم علما
لما اعتبر بعض الفضلاء من خصيصي العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء فقال يعرف اما للتفريع او للتعليل ضعيف
يؤيده ويحتمله ان يجوز استعمال الجزئي بوجه اختصاصها به لعجزه عن تقديم التراوف ولا شك ان هذا الاختصاص

معتبر فوقع الاصطلاح ويجاب بان ترك العلم المعرفة يستدعي تكلفا والجريان على وفق الاستعمال صحيح فلذلك قوله ادراكا
جزئية على معرفة كل فرد فرد من جزئيات تلك الاحوال المذكورة بجزئية المدرك بسبب جزئية الادراك بالاضافة الى الادراك
الكلي لان ادراك الكلي كلي الادراك الجزئي ولهذا نقض بجزئية الادراك واشار بالتغيير الى ان جزئية الادراك ليست
المدركات والا تقتضي الاصطلاح السابق بحسب انفكون متعلق المعرفة جزئيا لانتفي الادراك الا قريبا
قوله فرد فرد من التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد
مما هو واحد معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانزاد دون الاقران وقدر كل لفظ كل شيء مع ان
العموم قرا وكان يكفي معرفة فرد فرد والجواب ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم كما يجي
ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف ومعه كل تلك الكرة قوله يعني ان اي فرد والاثنان الى الاكثر
عرفي واي المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل قوله او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل
الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق او لا جهالة فيه بوجه لما سيجي حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة من
كما صرح به وبالبعض المعين الحذق والاضبار وفوق ذلك والثلثة والاربعة وفوق اعلم ان اللام الجنسية يوجد
في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى قوله لكل من عرف مسئلة منه فيلزم المراد منه متعددة لتعلق احوال
لان المذكورة في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف لمسئلة واحدة
مطلقا قوله وكذا المحسنات البديعية بناء مبني على المشهور واما على ما تحققته فما سبق من ان
المحسنات البديعية قد يتغيرها الكمال فلا يخرج عما ذكره وعلم البديع اخرج به من التعريف بالجيئة المرجوة
كعلم البيان بعينه قوله ومعرفة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكرنا كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف
بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فتفيد
ان معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ بطابق بمقتضى الحال فيتناول ما ذهب الى اعتبار الحيثية واما الخفاء
فواضح قوله وهذا واضح لزوما وفسادا قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ
معرفة احكام الاحوال الخارجية على حذف المضاف وانت خبير بانه لا يفيد الا بعتبار فيد الحيثية المذكورة
فان على المعاني ليس عبان عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية
باق فتامل قوله وليس بمقتضى الحال لانا لا نسلم ان الاحوال بعينها حاصل السوال اذ المراد بالموافق والمطابق
به فقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص فان زيدا قام ومقتضى الحال
الهيئة العارضة للفظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة من زيدا عرفت من تقديم المفعول فلا يجب
اليه احد قوله قلت حاصل الجواب ان لا اتحاد للمراد ومقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف

مقتضى الحال

بكتبه مخصوصة لانقسم الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل وعكس
اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي يعني صدق عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل
ولا بأس بالاصطلاحين قال المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون مخالفا لبقية الكلام الذي
هو مقتضى الحال قوله والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد فتدبر قوله في المفتاح بتعليم علم
على ما يقتضي الحال كذا قال المذكور حقيقة هو الكلام المذكور او التقديم او التأخير وغيرهن بان قولهم الجملة
الى آخره وخلوه عنه يقتضي تأكيد الكلام وجوبا واستحبابا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح
الحال المقتضية للذكر للحذف للتنكير الى غير ذلك حكم بان المقتضي نفس تلك الحال والمحمل يحتمل
على الحكم سببا او كان غلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال الا الكلام كيف
ما وكروه من دلالة التعريف عند اجاب عنه الشريف بان بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف تاتي بذكر
فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية للاصح به في الاحوال والتفصيل والقول بان المقتضي نفس التأكيد
والتعريف لا اداتها مدفوع بان مرجع اقتضائها اقتضاء اداتها وباته كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه
بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي الكلي الذي جعله
مقتضى الحال لما اصبح ان تاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للتصريح في منتظم المواضع
او لبيان وجه التفاوت بين التاويلين فاحدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقيق
والآخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره وبيده على الاول بعد تسليم ان المقتضي او انتهائه ينبغي
ان يكون المتكلم مخصوصا بزيادة تكلف اكثرة او نحو هما ليس نظائرها فيها والاظهر حمله على تقدير المضاف
او التجوز في النسبة الايقاعية وجعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل ذكر المقيد واراده المطلق
بقرينة ما ذكره الاجمال والتفصيل وعلى الثاني اشتمل نقض بالحذف والطي ونحوهما لا يصح الا تعلق
بالمذكور فجعل مذكورا اللهم الا ان يقال على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا
في اصل الحال ولا يخفى بعده انه كلام مؤكد قيل لما لم تقبل كلام مؤكد حكم فيه بثبوت الحكم لتنزيل شاذة
الى ان الحال انما يقتضي حصول مضمون الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه ليس كما ينبغي ولا دخل لها في اقتضاء
حصول الحكم الا ان جعل المقتضي المؤكد نفس التأكيد للامر وعاء اليه على ما سبق وفي الحال ايضا
ايضا جواب عما يتوهم من ان احوال الانشاء وغير مندرجة فيما سبق لعدم كونه قابلا للتأكيد بان المعنى
الغض وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع خواص تراكيب الكلام الى التحقيق والتزويد
نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث لتذكيرها شائعا بالهينة الايضاح

وهو ان قوله وغيره مبهم وفيه صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة لان المبهم بذكره استقلالا لا يفوته به الوجه بين
الباقين فانه حينئذ حال على ان قوله وغيره مبهم لبيان مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق اثر بقية شرح
المفتاح ان المراد بعدم الاستحسان قوله واما الف اثر التركيب فحاصله لزوم تعريف المعلوم بالمجهول لانه
اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها موقوف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها التراكيب فان اراد
تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد حتى المعرفة
واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء المأخوذة في تعريف المعلوم المتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان
اراد غيرها ولم يفد كان الجهل بحالها مانعا من تحقق هذا التعريف لازوم الدور او ذكر المجهول في تعريف
البلاغة لا يكون منبها للعدول عن تعريف المعلوم بما ذكر ولا احتياج الى البيان لزوم الدور في تعريف العلم
نعم يرد ان قوله وقد عرفها وكتابه او يقال ان لزوم المحذور انما يبنى على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكر فلا يصح
سببا للعدول المضمن عن تعريف بما ذكر لعدم تعريف البلاغة بما وقع به السكاكة وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور
في تعريف المعاني على تقدير معتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكر صاحب المفتاح جدة الهرب عن الدور فعدل
عنه قوله كما خرج به من كتابه حيث قال في آخر القسم الثالث واذ قد تحقق ان علم المعاني والبيان في معرفة خواص
تراكيب الكلام ومعرفة صناعة المعاني الى آخره فتعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل السالبة التي لا محمول
بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئا منها
والغرض ان المعاني علم ملكة متفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد متفيدة اياها ولو اريد باتباع الملكة المبنية
عليه لكان اظهر وتنبيها على انه معرفة حاصلة بالذهن مبنية على احد المذهبين وبلوغه اذا استعمل السبب في المسبب
او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا او اقبل رعاية الغلبة يكون المراد اثبات حاصل
بالقوة مطلق الثبات قوله حتى ان معرفة العرب الخ وكذا علم الله وعلم ملائكته ثم بيان العلوم وان كان لا يخفى على
المتعلم بقوله لكن زاد اجعل جزءا من الآن المراد الاشارة الى المخرج مما قبل الا بعلى ان في ذكر التتبع فوائد
اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم قوله بعد تبليغ دلالة كلام السكاكي اشار الى منع
ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس جزءا من التغيير بل التغيير قوله الصادرة عنهم فضل تفسير وهذا
جملة معترضة لبيان ان بعض التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء في تغيير التراكيب قوله
واقول لا يفهم من قوله توفيه خواصها حاصل الجواب اختيار الشق الثاني مع التزويد المذكور ومنع لزوم
التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن معرفة الكلام ما شيوعا ان المراد بالتراكيب تراكيب وكذا المتكلم ويلوح ذلك
من التاجية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة او قبيل مثلا الباقي

هي يلوح المتكلم تاديته المعلة حداله اختصاص جمل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو مقتضى التركيب بالنظر الى تراكيب
الغير لكان وكيكا الله الا ان يحمل التاديه على تقديره وكشفها على الغير سواء كانت مقاصد ام لا على ان الشارح
بصدد دفع اعتراض الم فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من تراكيب المذكورة في التعريف والحاجة الى ان
ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا يفهم ومحمول على المبالغة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمنافقة في العبارة
بعده وضوح المقصود وليس من باب المصادرة قوله مقتضى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اراد انه مقتضى تطبيق كلامه
له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكر ان الكلام اعم من الذي يؤلف وتطبيقه
ان يورد على ما ينبغي ومن الكلام الذي ينتفعه وتطبيقه ان يجعل على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على الاطلاق
معنى التوفيه وقد صرح باباه الى توفية خواص تراكيبه نفسه فتامل قوله تراكيب ذكر المتكلم قال الشريف في شرح
المفتاح وليس بشيء اذ لا يوفي لها خواص حتى يضاف اليها وقد يجاب باباه الاصل في التعريف الاضافة واذا كان سوء
العهد كثيرا يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجيء في احوال المسند من هذا الكتاب قوله وليس المقتضى على اي
بوجه تشبيهات البلغاء قبل الاخذ في هذا المقتضى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فلا نعلم ظاهر
اذا اريد شيء منها فلا اي المعنى يكون واي ارادة لاشتمال التشبيهات والمجازات وانواعها فلا نعلم ظاهر
ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على احد له شكة من الادراك فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال
في توفية خواص التراكيب فانها بعض توفية احوال ما يطابق تراكيب المتكلم موضوعة من قوله تاديته المعاني او المعنى
بلغ المتكلم في تادية المعاني بتركيبه حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقيقة او
انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها قوله ويعلم المقصود ولا يخفى ان يعلم بخصوصه
في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المحشي في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويعلم المقصود
او حالة اي لفظ المقصود وتاسيا به وتنبيها على ان المخصص علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وهذا
بظاهر خروج الاشياء الثلثة وان عدت منذ رجة في علم المعاني تغليبا لشق اتصالها به حيث دونت معه تلفظ
من بيانيه في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط طرفيه والا
لصدق علم المعاني حينئذ بقولنا الصدق المقصود من علم المعاني جاقبله واندفع ما يقال ان المخصص هو المقصود
من علم المعاني وصدقه على كل بابه ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلثة خارجة
عن علم المعاني للقطع بان نحو فعلا نعلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى الجواب المقصود لاخراجها وان اجزاء الكل
ثلثة كما تقرر في الموضوعات والمبادي والمسايل فلا يكون الكلي اعني علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية والجواب
من ان التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المفتاح والمفتاح جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المشتمل

ولوجب التغليب والتابع له ولغيره من الاشياء الثلثة والمبادي والموضوعات لاستفاد الكلام ايضا وظاهر
بهذا الكلام وجد الظهور اي المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد وارد لفظ الظاهر اشارة الى حمل العلم
على الملكة والحصر على حصر المسبب في السبب كما قيل مع بعد فتامل قوله لا تحالة مصدر مبني بمعنى التحول اي حالا
كذا اي تحول اليه وجز لا محذوف اي لا تحالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها عقيب تاكيد الحكم قوله
قائمة بنفس المتكلم لامكان نسبة الجزئي ايقاع النسبة او انتزاعها وذا امر مثلا موطلب القرب
فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا حالا كسائر صفات الا انها مجعولة لها حاصلة
صورتها في ضمنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود في نفس مثلا
اقرب موطلب القرب وايجابه لا يجرد تصوره كذا نقل عن بعض ره فتفي قوله موتعلق احد جزئي الكلام بالآخر
ما اي النسبة بهذا فانه باحصا الطرفين لا غير والخفاء انما في قيام النسبة بنفس المتكلم بلا عتبار الطالب
او كب الخط او الزاوية قيامها بها فعلا العالم الماضي او انها من شانها القيام بها والقرينة ما سيفرغ من ان قول الشارح
والمجنون والنائم والساهي كلام او من ليس ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شيء منها قوله لانه
لا يشتمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام يشمل الانشاء فان من اوجد
التكلم بامر يا وجد النسبة المشتمل بدلوعليها اللفظي وذكر الانتزاع لغوا خذا للمعنى مع انه مما لا فعال
ولو رجح التفي في قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال ان كان لم
نسبة بخبر والا فانشاء سواء كان ايجابا او سلبا اضاف ذو في قوله في تعلق ايجابا وسلبا والا نتفى
التعلق المذكور نفي ايجاب وسلب كما لا يخفى قوله احد الازمنة الثلثة فيه وفيما سيقع من ان الاخبار
الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجة تطابقه قوله تطابقه
او لا تطابقه تكثير للقابل وتمهيد لما حققنا المذكور في التنبيه الآتي لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشاء
كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اي من حيث انه مشتمل على الحكم ومسند اليه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل
قوله وان لم يكن لنسبة خارج كذلك المقصود ما رجاء التي الى النبذ الاول بتربيتها اشتهر ان الاخبار كلام
قوله اذا كان فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يبع المتعارف وهو ما يفهم
منه معنى الفعل لا بصيغته كمصدر والتنبيه واسم الاشارة ونظائرها وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه
ذلك بصيغته قوله ولا حاجة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار او قدر
في الاشتمال على اللطايف كما سيفرغ به نفسه واول احوال الاسناد قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام
اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد مما لحوظ في مقاوح الاطناب ولو لم يقيد الزيادة لكونها

بينهما تغاير ليس شئ للطواية ليس بشئ قول ان كان كما قرر فما سبلغ بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى
لرسول الله نعين حمل قوله ليس بشئ على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف فانه لا يكفي بروان يقال الخبر ان كان
نشهد اخبارا بالشهادة فالى ادعاء الاستمرار كما ذكرنا شرح للقضاء والا فالمراد بالشهادة الحلف فالتعبير
التكذيب باعتبار تضمنه اخبارا بصدور ما منع كما جوزه شرح لكن في ظاهر قوله كما يدل عليه ما يأتي
قول وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخ عن الواقع تضمن قولهم
بهذا مسمى بالشهادة اي هي خبر بالنا كما يقال الاناني والفرس سمي كل منهما حيوانا ولا شك ان بين النفي كما ذكره نظرا
المدلول اللغوي وهو صدور ما عن علم وسواطاق ولذا قال في القاموس ما لغيابية ان تسمع شهادة الزور بالشهادة و
مجاز وبهذا ظهر ان المعنى بان كذبوه تسميتها شهادة واما فائدة في العبارة ليست من باب المحققين فانتظر
النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب من علم كما لا يخفى الاخبار مسمى بالشهادة وعرفا غير رجوع المدلول لكن
يكون بهذا رد آخر بل يرجع الى الوجه الاول قوله فنظير ما ذكرنا فساد ما قيل ان لا معنى لان يقال لم رجع التكذيب
الى قولهم انكم لرسول الله لا يجوز ان يكون راجعا الى ما بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع
فهو كاذب ورد وعليان صح استدلال النظام معروف عارجوع التكذيب الى المشهود به اعني قولهم انكم لرسول الله
بالنظر الى الواقع في اصل الجواب انا لا نم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لا يجوز رجوعه الى الشهادة او
التسمية او المشهود به بحسب زعمهم وهذا كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور اراد بقيد نفس
الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف وبهذا اندفع ما يقال ان الوجه حمل النفي على النفي
قوله واعلم ان تمهيدا وجيها اخر لم يذكره الشارح هذا الوجه ما خوذ مما ذكر الامام في التفسير الكبير كما يشير اليه انظر فيه
والحلف بكسر اللام مصدر حلف كعلم من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث في الفاء يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحق
كما استعمله في اكثر وتد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى المفعول الثاني والمراد برجوع التكذيب المقولهم اي يقولوا
ذلك والانتصاف في الشرف وسلول اسم عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما زوت الى ان كذبك
اي اني شيء ارزت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله ايا ك والمقت البغض جدا وقد يقال مقت الاب الكبير ابنه اي
المنافقين قد عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد حتى ان صدر عنهم كلام صادق وسمعتها وتهم بر سالك كذبوا
الكذب قد يصدق قوله الى حظ انكر يا الى حاصل المعنى واما وجه التركيب فلا يظهر انه فاعل حذف فعلم
اي قال لما جاء حظ لان حذفا لمفرد اسهل من حذف الجملة قوله فمن اقسام ستة اذ الاقوال المعدومة من الخلاف
ان الاقسام اربعة حينئذ فلا تغتر بمذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر انه واقع او غير مطابق وانا
غير مطابق مع الاعتقاد ما وعدمه فالاول هو الصادق والثالث هذا الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس

الخبر اما ان يطابق الواقع او لا يطابق والمطابقة وعدمها امران اضافيان بالنسبة الى الواقع فلا يتصور ان يكون
الحكم موجودا وخارجا فلا يمكن ان يناسبه شئ من الامور الاضافية الى امر خارجي فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور
وكذا ضد ما في قولنا الاتي ممكن ليس مطابقة الخارج المذكور لنسبته لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج او لا بوجد
ولا فرق في الحمل الخارجي بين عبارات الشيخ على ما يدور في الالسنة من وجود اشتمال بين القضايا وكتب المنطق
باعانة اللغة والمتعارف للواقع في عاورات البلغاء على القضايا الخارجية فلا يرد ما قيل ان الحكم امر اعتباري
قيل مطابقته للاعتقاد الخ قيل على النظام قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا
فان كان الاول ثبت المدعى وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقته للاعتقاد لانه مطابق للاعتقاد وانه
كذبه جوابا اما اختيار الاول ونقول صدق بعض القضايا المخصوصة بمطابقتها للاعتقاد لا يستلزم ان يكون صدق
جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانا نمنع ذلك لم لا يكون صدق بعض بمطابقة الواقع فتامل
اللهم الا ان يقال قد جرت العادة باستعمال بعض الالفاظ غالبا بقرينة ضعف وكانه يستعان في اثباته بالمعنى
ووجه الضعف غناؤه خلاف المتبادر وانه يوهم جريان الكذبة الانشائية وهو مبني لفظا لا جاء فلسان قوله وكذا
خبر الصدق تعريفه عليه وبلو كلام لنسبة خارجية او لم يشترط كون تلك النسبة كائنة او اعتقد والقائل بهما
التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان
بهذا حد لكلا بشيء او سمع مطلق ليتمسك الذي مر في قولنا الدعوى الخ فلا اشكال قوله فلو كان
الصدق عبارة عن ايقاع الخ قال الآمدي واما ثبت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناط عدم مطابقة
الاعتقاد واشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه ولم لا يثبت في جانب الصدق انتهى ظاهر الاتي
مذهب الخصم والا ثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا ثم اذا انضم
اليه عدم التنبيه بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقة الاعتقاد ثبت الجملة
قوله ومعنى شهادتها عن جميع القلب بريئان كون بمعنى الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم
فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيبه لهم كما ياتي راجعا الى كونها خلافا للواقع لا الى كونها خلاف
معتقدهم فلا صحة الاستدلال بالآية لما لا يرتضيه وقد يشهادة ان واللام والجملة الاسمية اتيان الاستيناف
من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازمه فانه اذا كان الحكم طلبيا منكرا له حسنا لاجل الحكم هذا وقد يقال التذكيب اتما
هو الحكم الذي دخلت عليه كذا الازم وذكر الحكم والتام لم تدخل عليه شهادة انك لرسول الله فالوجه ان يجعل
اي الحكم المنفي الذي اشعرت به التوكيد بلواي اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكر في
شرح المفتاح وجاء باي التراكيد وان وخلته المشهود به لكنها تشعر باي الشهادة عن صميم القلب الخ اي

بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثالث والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد
او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وفي عليهم عدم اعتقاد واللاعتقاد ثم قال الشارح التكلم في الايضاح ستعرفه ايضا قوله مطابقة
للواقع مع اعتقاد وانه مطابق اشار اليه ان خبر مطابقته للخبر للواقع قيل يشكل نظم الكلام لان خبر مطابقته في تقرير
المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه اي نوله مع الاعتقاد وطرف مستقر حال من ذلك الخبر والمعنى موافقا كان في الاعتقاد
الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته لزم ان الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد
المذكور وكونه متعلقة في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام فلا يلزم اختلاف الراجع
والمرجوع اليه قوله ويلزم في الاول المنقول مقرون بتوافق الواقع والاعتقاد وهو جواب سؤال مقدر تقديره ان الصدق
عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شي منهما ولم يثبت بهذا ما ذكره حيث
لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم من الاول اي مطابقة الواقع
مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد والمعروف في مذهب الجاحظ ومبالغته في الشرح المطابقة للواقع وتحصله
لزوم مطابقة المجموع في التعليل في قوله مقرون بتوافق الواقع والاعتقاد وعلى هذا الكلام اولو بطابقه لزم مطابقة
للاعتقاد والمعهود بقرينة المقام وكذا الحكم في جانب الكذب والايراد تعليل اللزوم بالتوافق بار ولان اعتقاد
المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد وكما اذا اعتقد مطابقة الخبر للواقع وما ينبغي
ان يعلم ان المراد بالتوافق في الصدق المتقدم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت
رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتأمل قوله تكثر اما يقع الخبط في هذا
المقام الثاني ان المراد بما ذكر بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر ذلك المطابقة
فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد
المطابقة فواسطة ووجه الخبط تركه قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا
وعدمها مع عدمه قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل
واما الخبط باعتبار توهم ان المتكلم بالخبر جزم على لزوم الواسطة مع انه خرو لا يلزم الواسطة للمتكلم
خبطا في نفس تقرير المذهب وعلم المفهوم من العبارة فتامل قوله وقد وقع في شرح المفتاح وعبارته
في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعضهم الطباق الحكم للاعتقاد والخبر اولا وطاعة والا لا طابقة فكذب سواء
كان ذلك الاعتقاد والنطق خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل عليه اي قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون متمسكا بهذا البعض فتلك العلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ فان المراد بالحكم هو
المعتقد بمعنى المطابق للواقع والنسبة فقوله لا طابقة راجع الى الحكم اي لم يطابق له وعلى هذا فقوله

كان ذكر الاعتقاد وخطأ وصوابا لا بايهما اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له
في صورة الصدق مثلا وعن الآية المذكورة لا يكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه
قوله بقي منه الجواب اي يبلغ المنتهى او يؤدي منه الجواب او يحكم به واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى
الآية بيانا حاصل المعنى وان الاقرب ان قول المحشي بدليل متعلق بالحال او بقال الجاحظ كذا استدل
بدليل قوله تعالى افترى فيه الهمزة اصلها افترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى الاستفهام وقد يعكس
قوله بالحشر والنشر عند الكفار في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام الرسالة في كل الخ
كلامهم من الاشكال اي الكفار حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية عنهم هل ندلكم على رجل ينبئكم
اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد
عند هؤلاء الكفار فذكر احدهما يغني عن ذكر الآخر فافهم قوله على سبيل منع الخلو اراد به
المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكره في كتب الميزان واما الحمل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كان
التفصيل متعينا في نقل ان المراد لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين فانما هو على تقدير منع الخلو وقد يجاب بمعنى
الاستدلال بان الترديد يحرر الكذب والكذب مع شناعته اخرى فلتتأمل قوله لكان اظهر اشار الى ان ما عد
اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقاد صدقهم الانباغ جوز زيادة
حين بنافي الترديد كلا في اعتقاد عدمه واما الثاني فلان مراده ما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد
عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح الترديد واحد شقي الترديد بالفرض يستلزم التجويز في اعتقادهما
المعنى من عبارته نوع خفاء قوله وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق فيه بحث اذ اللازم من عدم
اراد نفي بقوله ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليها الصدق والا فالمغني المستقل هو هذا
فليتامل قوله يكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قيلا او ما لا العاد مكان او لان المحصور فيه
الحاصل مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب ولهذا اخبار ولو كان المراد او بالحصر
الترديد واما اذا كان المراد حصر خبر اخباره عليه السلام بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ او
اذ الغفلة منفصلة حقيقية تقتضي الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عليه السلام عندهم الا باحدهما على انه قد
ثبت المحال ان او بمعنى الواو قوله وفيه بحث قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار في الانشاء والخبر انما هو
فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل وان الانحصار فيهما باطل عنده لجعل
كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الجوهر بحث اما الاول فلان الكلام عند ارباب
المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم الكلام والموصوف خبرا كان او انشاء

والاشك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم النائيل واماذة ان كلا من الخبر فيهما حكم عقلي لا واسطة بينهما او التقسيم بهذا الكلام ان كان لشبهة المدلولية خارج فجر والا فانشاء، فلانك اصلا الا ان يعتبر اصطلاح فلا يمنع

قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى جزء لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والنسبة في احتمال الصدق والكذب لا نفي بين الخبرية والانشائية قائما وبالنسبة فقوله لا فرق بين النسبة ما يتبع كونها صورها للاثبات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من الايمي ويخرج عنها ما يجيء الكلام النسبة فلا يخفى على فوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى جزء ان النسبة في اغرب هذه الكتابة مع انه لا يسمى جزء اقول فيه نظر لوضوح عدم الالتفات فوجيه النظر ان النظر من عبارة وكما البعض حيث اورد لا الا في لنفي الجنس والاستثناء المتفرغ لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والمفهوم من فحوى المقابلة بالمشهور والكتابة اثبات المقصود ونفي فرق فحينئذ في بعض الاحتمال وعدمه فاشار الاول بقوله لوجوب علم المخاطب به والثاني بقوله احتمال الصدق والكذب كما ذكر الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظاهر ان النسبة المفهومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو

كما ان علة بعض الاخبار للخروج عن الاحتمال من حيث هو هو لو تعقيل فرران يقع عليه الحظ العدم استفادته لان المدعى احتمال النسب التقييدية لها من حيث هي هي وانها وما بإزائها هو معلومية تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا بقيد فلا يكفي لاحتمال فان الاخبار البدهية تحتمل لها مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصل ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها ليس للاعتبار امر خارج عن ماهيتها الوضعية بخلاف الاخبار البدهية فالنسبة التقييدية من حيث هي هي اي من حيث مفهوماتها الوضعية لا يحتملها والخبرية من حيث هي هي يحتملها بخروجه المانع المذكور اعني المعلومية فهي فاسدا بحسب الوضع فتأمل حق فالعلم ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيجب على وجهين الاول ان صاحب المنهاج صرح في بحث اعتبار التقييد وان فرع الفعل اي المثل المشهور اعني انتفى بفقد شرطه من قبل التعبير انزلوا اوقفا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لانا نقول انما جرى شبه صفة مميزة فلو كانت معلومة للمخاطب بحيث يصدر ما يزعم انه غير مستفيد بالصيد او مشاركي فيه وجوابه ان المثل يجوز ما يلوح كلاما تشبيها فان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجوه في تنزيل الجاهل الا ان صاحب الكشاف اشار قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون الذي يؤخذون بالغيب الا ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان حمل خطابا على عرف فقيل كانت الصفة ماوصة والا كانت كاشفة الا انه يخفى الاوصاف عرفهم يمنع الكاشفة وجوابه

ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليشار قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها او صاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر كونه حافظ للشورة ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا انما كذلك دواما بقرينة ان بذا الكلام ناظر المعلم ووجوب العلم بالنسبة الخبرية الغير الجائزة وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والاول محمول على الكثير بقرينة ان ذاك لا وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيها ان اخبارا بالنسبة لا اوصاف قوله الباب الاول احوال الاسناد الخبري وملزوم كلمة ما المراد بالكلمة اعم منها وبما يجري مجراها كالمركبات التقييدية والاضافية والجملة الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتم الدور وبهذا التقدير تجرد النسبة بين الحكم والفاعل وفاعله وتظاهرها وبالمفعول وقول المفعول الاولى ما ذكر من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرفي الموضوع هو الذات لا المفهوم المفهوم اعم مما ذكر بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب لا الظان التوقف مبني على ما سيذكر ان يعني ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم مخبر في الحال قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع لحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بانظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاولي وما بر اعاريا بالمعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني فانما بنظر بحريانها في الالفاظ فيما يصح وجريانها في المذكورة كما لا يخفى قوله هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور اي حصل في الذهن او صور قوله اظهار اللغرض استعمال الكلام المذكور في اظهار التخرن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية تستعمل موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والآية المذكورة من قبيل الاول لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يجوز ان يلزمه اظهار التخرن والتحسر نزيل قيل وذكر الملزوم واراده اللازم والى هذا اشار الشارح بقوله استعارة التمثيلية ثم قوله اظهار التعليل المقدر اي فالمعنى ما اظهارا قوله وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون الآية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله عليه السلام والمؤمنين وانما نفي الاستكفاء والاباء منفية للتعديد اي بدفع نفسه قوله ومثله هل يستوي الذين يعلمون اشار بالتخصيص الى المثلية الحاصلة الاستفهام الانكاري الذي هو في حكم الاخبار بالنفي منتفية السكاكي المذكور قوله واشار بهذا الكلام الى ان يخصص له وعليه ما بعده منها

الاوصاف بلا علم على اخبار بعد العلم او الاخبار بعد العلم او الاوصاف

معناها على ان الشرطية المتصلة بناء على تشبيهها بلو شايعة في عبارات المعلم قوله عن معناه الذي وضع له الاولى ان يقال عن معناه الذي قيل عليها ذا لمحذورية الاولى مطلقا كما في الحاز قوله وهو لا يتحقق الكذب الظاهر انه بيان لبطلان الملازمة الخ قوله ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا مستفاد من بانه لو صح لم يكن الانتفاع او الانتزاع ايضا محللا لجواز لو كان الانتفاع مثلا محللا لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال لم يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وهو لا يتحقق الكذب لتحقق محلول الجزء الواقع لانا نقول ليس كذب الجزء عند من يقول بان محلول الوضعي هو الانتفاع مثلا بانتفاء الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها دليل المحلول وان تحقق فلا محذور قوله ولزم التناقض في الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فتوهم انه الوجه الثاني استدل بها على ان محلول الجزء حكم الجزء بالثبوت او الانتفاء لانتفائهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفا عليه لا يتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح لانا نمنع لزوم التناقض من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا وجود الضرب كما لا يخفى ومما بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون محلول الجزء الاثبات او النفي اذ لعام الجزء اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصح للمعلول ان يقال لا تناقض بين النفي والاثبات الا بكما نهما يرتفعان عند الجهل البسيط والتناقض لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا تناقض بين النفي والاثبات الا بكما نهما يرتفعان عند الجهل البسيط والتناقض لا يجوز ارتفاعهما على الاوراكي بالمعنى الاعم فلتأمل ثم قوله للزم التناقض لازم النسبة والظاهر ان قوله الواقع خبر ان التناقض لازم للواقع الا ان يكون المراد لزوم التناقض بين المفهومين المتعاندين والا يدفع انه لا يحتاج قوله الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزوم التناقض في الواقع لكن العبارة لا يساعد عليه كما لا يخفى ولو حمل على حذف المضاف اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر بمعنى الفاعل اي التناقض لكان لكن قوله فظاهر ان العلم الخ قوله فان قلت تقرير الجواب هذا الى آخره قصور لان من جملة مدلولات الجزء عند سماع الخبر عن تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفائه وليس مبنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوت الواقع حتى يتم النفي بل بعدم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان استلزم انتفاء نقيض الامر لا يكفي في عدم جواز الشك فيه كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان استلزم انتفاء نقيض الامر لا يكفي في التقرير ان بقال لكون مدلول الجزء ثبوت المعنى او انتفائه استلزام الجزم بثبوت مدلوله الواقع حتى ينافي الشك لجواز وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم المجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشيء او انتفاء نقيضه عند الجازم ومن الجائز ان لا يكون مدلوله كذلك مثلا لسبق الاعدد جواز مخالفة المدلول من الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته فغير صحيح جواز الشك ومدار ظاهر على ان الكلام تصير الما فتنا فا على لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء الآني عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ظاهر العلم بالمعنى الاعم فتأمل قوله وكذا

لا يصح ان يكون متفضلا عليها وليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب بان كلا من متعلق يتفضل اسم التفضيل اي مشاركة في الكثرة من الاحصار وزوده الفاضل الحشي بانه من افاد ان يكن تفضيلا فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة والامكان التفضيل مراد ام اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يكون انتخصي الا انه سوغ مجازا العبان اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان في التفضيل مخدوعة كقولك يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من خلافا فتأمل قوله يوم قتلوا ابيم اخي المقراع طارق بن علقمة الشيباني اخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي ابيم اسم امرأة كانت نلوم صعاترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وهو في النداء محذوف اي يا ابيمة والى مفعول قتلوا ومعنى يصيبني تنازعا سهمي واللام الاولى في كلتي مصراعي البيت موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والمراد هنا البيت والسطوة الاخذ بالعنف كامر وحاصل المعنى ظاهر قوله اما الحكم او كونه عالما به او تعلقه ان افاده الكل ملزوم وافاده كون الخبر عالما به لازم لا يصدق الانفصالية بينهما لا حقيقيا ولا مانع جمع ومنع خلو لانهم حكموا بان نقيض كل من الطرفين يكذب ان يستلزم فيه عين الآخر ونقيض اللازم عين الملزوم بل نقيضه مع لزوم كاتقاد الاول واخلع على نفي القصد كان يقال الثابت في الخبر اما قصد افاده الحكم او قصد افاده لازمه لم يردوا ان الكلام بين النقيضين ولا يجوز انتفاؤهما من يكون بقصد والاخبار لكن العبان لا يساعد عليه اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة الملزومية والعنصية فيما نحن فيه اتفاقية وباب آخر اعلى اشارة الى الوجه الثالث من منطقة الشيخ الا ان للمنفصلة غير الحقيقية اقساما غير ما نحن فيه فلعلها كقولك كل ما رايت اما زيدا واما عالم او العالم اما ان يعبد الله او يشرك الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل قوله لامتناع ان يقال لم يوقع النسبة فيكذب لانه ان اراد بايقاع النسبة فرضا احد الكلامين الى الاخرى نحو لا يفيد لان البحث ليس في افادة حاصل من اوصاف اللفظ وان اراد حاصل حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة فلا يتم العقل بعدم قائله لانه الجملة الخبرية عند كما الايقاع والا فوضعه لا عقلية في زان يتخلف مدلوله اعنها والجواب حمل الادراك على المعنى الاعم فتأمل قوله فان قلت فقد تتفق الوقوع على ان مدلول الخبر الا يقين ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله ليلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له في ترتيب السؤال ما قبله نظرا الى ان المذكور فيه ان المراد بالحكم الفائدة وهذا لا ينتفي كون مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان الفائدة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الا كما صرح به الشريف في شرح المفتاح قوله والا لما وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يختص للشرط وما ينتفي

اراوا ای هذا انما یفید توجیه تفهیم کیف حمل قول الجزء الشیوخ حملا لا توجیه حکم بان مدلول الحکم بکذا مع انه مذکور
في السؤال متفق اتفاقا فلقوله على ذلك اللهم الا ان یقال هذا الاتفاق انما استفید من اتفاقهم على ذلك انتهى لعدم الکاتب
بالواسطة لامن تصریحهم به فلا وهم مراجعهم من انتهى ظهر انفعال الاتفاق المذکور بالمعنى المتقدم قوله فان یقع قولهم
یعنی مدلول هی زید قائم زید لیس بقائم ناقض لاتفاق فقض انتهى فضیق هذا مبنی على ما ذکر من انه یمتنع ان یقال
انهم لم یقع النسبة وقد عرفت ما فیه على ان معنى انتفاء قضیتهما ملزومیا لا یصدقان ولا یکذبان وقد عرفت ان الصدق والکذب
ولو عند القابل بان مدلول الجزء الانتفاء او الانتزاع یتحقق النسبة الى شیء ما احدهما لا یتحقق نفسه فلا هو فیما ذکر
صدق المتناقضین بل المراد انه یحتملهما حیث هو والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق بخلافه ان
لا تساوی بین الاضافیین فلا حاجة ورد نعریفهم بما یحتمل الصدق والکذب قوله وسع الاول فان الجزء اشارة بلفظ النسبة
لما انه اصطلاح لاهل الفن فلا یرد علیه ان فائدة البینی ما یترتب علیه الحکم الخارجی لیس کذلک بل الترتب على الجزء علم الخاطب
بذلک على ان فائدة اللفظ ما یستفاد الى بعلم منه وهو الحکم الخارجی ولو سلم فاطلاق فائدة الجزء على متعلقها لا محذور فیه
قوله وهی بدون الاول الامتنع ذکر بعض المحققین هنا اشکالا وقال انه لم یذکر العلل احد الازم المذکور حتى جنایا انها
بل المذکور فیه مجرد اللزوم بینهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاول بدون الثانی یمتنع ثم لیس باشکال وقد ذکر الشارح المحقق
لانا لم نذکره فی صورة التعلیل قوله ان الازم الاعم کما واقع او الامتناع واما واقع فیه کنایة بالاعم عن الاخص فان مجموع
المساواة ملازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فیه ولا علم بها واما حمل على ذلک لان الازم الذی نحن بصدده انما یکتسب الواقع معلوم
عمومه وهو لیس کذلک فموجه الازم الاعم لیلا یتوهم اختصاص الحکم بالاعم الواقعی انتهى وری بعض العیان مع انه یمنع الاعتناء
ولان الکنایة ابلغ من التصریح کما تقرر وقد یقال ان یمتنع ولا یمتنع بمعنى حکم العقل بالامتناع وعدم حکمه به فالازم الجهل
المساواة محمول على معلومه الظاهر منها ولا نسلم انتفاء المساوی والاعم وفی هذا الحمل بعد لا یخفى ان الازم فیما نحن فیه
باعتبار العلم لا باعتبار التحقق فی نفس الامر اذ لا یلزم من وجود الملزوم اعتداد الحکم فی نفسه وجود الحکم فضلا عن کونه علما
بقی ان یقال حکم الازم المجهول المساواة سواء العلم بوجود الملزوم بسبب العلم بوجود الازم بدون العکس والعلم
فیما نحن فیه انما اعتبر بالنسبة الى نفی الملزوم والازم لا الى وجودهما ولو قیل الغائب هی الحکم من حیث وجوده فی نفس الخاطب
ولازمها کون المتکلم عالما به من حیث وجوده فیه لصح معنى اللزوم بلا تکلف قوله وهو بدون الملزوم لامتنع فان قلت حکم
اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لاعدم امتناعه وهو فان تحقق معنى العدم انما یظهر فی صورة الوجوب فلم یجز
الوجود یستلزم عدم الامتناع فکل منهما هم الازم اللازم اذ لیس لهما او بحکم البینی هکذا الا ما ینزع علیه قوله وزع العلامة
لما کان اللزوم بین الامرین المذکورین بالحسبان العلمین کان الملزوم والازم فی الحقیقة نفس العلمین ولهذا فسر العلامة
الازم الملزوم بالاستفادة وتبین بعض العلمین مع ما نقله الشارح من العلامة وکذا عبارة المفتاح ظاهرة فی ان المستفاد نفس

الحکم والاستفادة المضافة الى الحکم لیست الا العلم به ولا حاجة بنا الى صرف الکلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح فی شرح التلخیص
کون فائدة الجزء نفس الحکم هو الموافق للغة فان فائدة البینی انما یطلق على ما یستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحکم ضمنا بعدم
ما ذکره العلامة موافق لما اورده الهم بکذا ینبغی ان یفهم المقام ثم اعلم ان ما وقفت علیه کلام العلامة ما اوردته الهم بالنظر الى ظاهر
الکلمة فی المقامات المطابیة فان الظاهر من الهم انه حمل امتناع الاول والثانی على امتناع الوجود وهو لا یتم على العلمین
على الاحتمال المرجوح فقط بل لا بد ان یکون الغرض التعمیم للعلمین تنبیها على ان اللزوم باعتبارهما واى کان اللازم الذی یتمشى
المدعى بین فافهم قوله فائدة الحکم من الجزء نفسه فیه بحث لانا نعلم الحکم بالمشاهدة مثلا لا یستلزم وجود الجزء فضلا عن علم المخاطب
الجزء به قوله لان العلم بکون الجزء عالما بالحکم هو ان یاتی بالحکم المخصوص من حیث خصوصه فلا یرد ان الله تعالى اخبر بنبی عیسى
الحکم من الجزء نفسه ان کون الجزء عالما به معلوم لنا قبل وحد لعلمنا بان الله قد احاط بکل شیء علما قوله ولا یخفى بما ذکرنا
یصح قولهم ان سماع الجزء من الجزء کاف فی حصول العلم اذ عند حصول الاول قوله وفیه نظر لان
وجه منع کون سماع الجزء علة تامة ما ذکره بل لانه یجوز ان یکون الجزء علما بالحکم اى اعتقاده قطعی
ما ذکر الشریف من ان المعتبر فهم المعانی المقصودة من الکلام فاذا حصل المخاطب من الجزء علم بالحکم اى اعتقاده
اوظن فانه یسمى علما فی العرف کما ذکره لکن یشکل بما ذکره الشارح فی شرح التلخیص من ان العلم عارض للجزء قوله وبکون
جعل الغائب على هذا التقدیر عبارة عن المعلوم ایضا صحیحا فاندفع ما فی المفتاح واعتبار اللزوم بحسب الاحتمال
لفظ الامکان لمناسبة اعتبار الملازمة بهذا المعنى لا بمعنى تعلق الکلف وهو ظاهر والتکلف الذی ذکره الفاضل الخبیشی
الاخیر ان جعله قوله انتهى ولعل هذا المحتمل لکلام الشارح اقرب مما ذکره الفاضل المذکور وکیف کان فالتعرض لامثال
کلام المفتاح ولا حاجة الیها وامثالی لم تعتبر لهم فتشکر کذا فی ما ذکره بعض من مر وهو لا یخلو عن تکلف
بالاخرى کالاتی فلیتامل قوله حتى تحضر الجزء اى المقصود بالافادة قوله منزلة الجاهل ذکر الفاضل المحشی هذا
وان سلم بحسب مفهوم العبارة فلیس کذلک بحسب المراد اذ یتبادر منها منزلة خالی الذهن کما صرح به فی المفتاح وفیه بحث لان الخالی
فی عبارة المفتاح یعم الخالی عن العلم بالغائب فیتناول الملتوس الحکم والمتردد والانکاری فلیس فیه تصریح بما ذکره والاصح
بقی ایضا ولیس فی محله فعدوله لبعض عبارة المفتاح مما یرجح فضل الله التفهیم فالتفاته الى بعض ما یتناوله
قوله وغیر المتکلم عالما سوى العالم بالعکس کیلا یکون کنزع الخف قبل الوصول الى الماء کما هو ظاهر قوله
وان کان عالما بالغائب نقل عن الشارح ان المراد بالمتکلم لازمه فالغائب ایضا فلا یتجه ان مجرد العلم بها لا یکتفی
الغائب الخبر لانه اذا ظهر قوله ومثله ان کلا منها سوف للمعلوم ساقی غیره وهو مبنی على التخصیص على انها للعین
فالامر ظاهر قوله ومثله ان کلا منها سوف للمعلوم ساقی غیره وهو مبنی على التخصیص على انها للعین
استحضار ماهیة العصا بعضها لیتناول المباینة البعیدة بنی المقلوب والمقلوب الیه والجیب بین بعد الاخبار العلم

لزوم عدم توارد النفي والاثبات على شيء واحد وأما من قال في معناه وما رميت ناشئا اذ رميت كبدا فقيل هذا
التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية واذا كانت مخلوقة لله عند المعتزلة اذا ان حضور
هذا الرجل معجزة بخلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل لما يتوارد عليه النفي
والاثبات فتظهر ثم المراد منها لا يعلم والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالى والارتباع
بمثل هذا الفعل البديع الذي يتطيش بفعله ولو كبدا او لولا الاحلام بمقتضى الجبلة فينظر بكنة التخصيص
والايجاد جريانه في جميع الافعال قيل قوله وان كان قصد الخير ماذكر فينبغي او اشار الحان الثاني
فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو الخ توضيح المعنى ان قصد الخير اذا كان
افادة المخاطب احد الامرين ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لانه نقص منه
حذرا عن الاخلال ولا يزيد حذرا عن اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان
ناقصا عن افادة ما قصده به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا على ما يحصل به الافادة كان مشتملا على اللغو فقد ظهر
بهذا التقدير تفرع هذا الكلام على ما قبله ولم يخف على الحاذق بقاله توجيه ما ذكر من الافتقار حكم بجمل قد
العالم لو بني الاصل والفرع فلانه لدفع ما يرد عليه الاصل من ان قصد الخبر لغا كما ذكر لما جاز القاء الخبر الى
العالم بها فتقدير الاصل اقول يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل الحشي ذكر ان اعتبار
هذه الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار ظاهر بالنسبة الى الغائب الخبر يعني الحكم واما بالنسبة الى الانسان
فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن التوكيد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن
فيه بحث لان اعتبار التجريد لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقتضيه الحال
حتى يقبح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشي اخوه ذكر الجمل عن الخلو بالنسبة
الى الازم الغائب فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر قوله مثل مبني واقعها لا قد تقرر في
كتب النحو امتناع ان يؤتى للمثل بمعامله ووجه المغايرة او ابل الباب ان يقال امتناع فوكك بل زيد قائم
وبيانك بي بناء على وجه الامتناع فهذا التركيب من الثاني انما بناء على ما ذهب اليه بعض من ان اهل تنوع عوض
الهمزة فيؤتى لها بمعامل حسنا لا عليه لقوله عليه السلام بسل تزوجت بكرا ام ثيبا وان اصيغة كواز
ان يكون ايمة الحديث منقطعة بان استوفى او لا ايمة اخرى وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاق المضيقين
وحتى ما تهيئ تراكيبهم كاستعمال قطة المضارع المنفي تغيير توبيخ فصاحة المتكلم في قوله تعالى لا يحبهم الله
مع انها انما استعملت في الماضي المنفي قوله ليس بيتي لا يخفى ان توجيهات بي مبني على ان مراد المحشي من الحكم ادراك

بل بعيد وجوابه قوله وقد علموا الخ اشتراه اللام لتوهم علموا جواب قسم محذوف وقوله لمن اشتراه لام الابتداء علقت
لتنيد فاعل ومن اشتراه مبتدا خبره جملة الآخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام في ليس جواب قسم محذوف
وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لما اشتروا ولكنهم لا يعلمون لا امتنعوا ويحتمل ان يكون لعدم الايمان للمنتفي مشتاقا في قوله بعد
فلو نزل او الجرحوة الآية فيما يضا نفي للعلم بطريق آخر وكيف يجد اما حال من ضمير عليكم او من كلام رب العزة اي فعلوا
ذلك والحال انه مقدمة حتم والما حال من ضمير خذوا اتيتم قوة تحدي جواب الامر وحاصل معنى الآية والله اعلم ان
من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي استبدله واختاره على كتاب الله تعالى مالهم في الآخرة من نصيب فبئس ما باعوا به انفسهم اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذم الشرى اي بئس شيء شروه وعابه ترتب عليه من انه لا خلاق لهم في الآخرة
لاشتغالهم عنه والعلم انما يتعلق الكلام لتقييح حالهم بنفي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا واما معنى الآية على ما اشار اليه
ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة الآخرة نصيب اصلا لانه ليس له نصيب واحد على وفق الشرى ولا يخفى ان هذا انما يتم
فيجعل متعلق العلم المثبت والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت علم التنبيه ومتعلق الجهل بغاية
المغرفة المستفادة من كلمة لبس الموضوعة للزوم العام فلا اتحاد بينهما بقي والاول ببعض اشتراه المحاجاة وقوله بعني
ان شيئا ان نفيا كما كان مفرا به تنتفي العلم بنافيه الخبر حتى له الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء منزلا منزلة
الجهل به مع قطع النظر عن خصوص المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشيء حتى لعدمه مع قطع النظر عن خصوص
العلم او وجد آخر في الاثبات يدل الامر الغرب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالغائب وعلى هذا فالتعميم
في الآية الثانية فتامل قوله لاعتبارات خطابية اي اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم قوله لان هذا الكلام يلوح عليه اثر
الاجمال تعليل للمنفي كانه قيل بناء تعليل للمنفي وجه الاجمال ان هذا الخبر ليس يلقى الى الرسول والصحابة
عليه وعليهم السلام لانهم سلب علمهم بروادة الشاهد بنافي اثباته وصدر الآية عام انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم بروادة
الشاهد منزلة الجهل لان ارتكاب هذا الشاهد انسب بهذا العلم من مقابله اعني جعلهم بمنزلة الجهل وايضا اعتبار الفائدة
بهذا الخبر المضمني اليهم تعسف قوله لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام قد عرفت جريان هذا التعليل في الاوليين
قوله لا يوافق حالة المخاطب لانه مبرع في ان العلم المنفي هو العلم المتعلق بما هو من اشتراه ما له من الآخرة من خلاق فلا خلاف
الوجهين وان الاستشهاد بمعنوي قوله ومما يبينه ورد روى انه عليه السلام لما انفى الجماعة بوم بدر رمى المغتم
من الحصباء وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزم حافلهم مارميت ولكن الله رمى وحيث
ووجه تنزيل الرمي الصادر عنه عليه السلام منزلة عدمه ان اثر فعل الرمي عادة لم يكن حاصلا بفعل البشر جعل الرمي
الصادر عنه عليه السلام صورة كانه لم يصادر عنه حقيقة كالمنفي باعتبار الخفية والاثبات باعتبار الصورة
وهو معنى قوله اي رميت حقيقة اذ رميت صورة فتدبر يعني ان القيدين للمنفي والاثبات لا المنفي والمثبت فيرد

الاسطنبولي

ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضم قيل الحاصل الى الحكم وقوع النسبة او لا وقعها على سبيل الاستفهام او اعني المتردد
في القصد بين وجود الوقوع او لا فرون الى ذلك فليتدبر وبالحكم المعنى الذي يستفاد من قوله والتردد فيه بناء على ان حكم
الذهن عنه بناء على ما يطابقه عدم التصديق وعدم تصور اياه والا فبين ان ما في كيس الشاب لا يدفع جواب اي
حلوا الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور الخاطب النسبة وانتبه لاحالها ولم
يلتفت الى شيء وراءها كان في حكم خالي الذهن وحاوي ذلك الحاصل بشعوره كما لا استغناء عن المؤكد اذا ملو
اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بشيء قوله على لفظ المبني للمفعول والفعل عند الاحصر دبالتاويل
المشهور اي حصل الاستغناء الحكم المذكور من ان ح مبني على انه الدعابة وانه المناسب لقوله فيما بعد
حسن لتوجيه حينما يتوجه فيه للمتكلم والى الطب والا فالبناء للفاعل فيه وكذا فيما ان يقتضيه جانبا بقاء سواد ح
الضمير استغناء المتكلم او الى طب قوله واسمية الجملة اي تبرز تا اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا بني
عند المصنف الايضاح الجملة الاسمية من نظرا بالجملة الاسنادية وقد يقال فيها اعتباران اعتبارا فادتها اصل الحكم الدولي
الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة الثاني بالنسبة الى خالي الذهن انما موضع قطع النظر عن الاعتبار الاول
بل لفرون اداء الحكم الدولي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الاول فلا منافاة قوله
اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة حقيرة فيما بينهم مثلا ان وان والباء في مثل وكفى بالله كفيلا ان
ونظائرها بحروف لعلة لافادتها تاكيدا للاتصال الثابت ونحو حروف الزيادة ملغاة في الكلام فان قلت يجب ان
زائدة اذا افادت فائدة معتدبها اعني التاكيد قلنا اسميت زائدة لانها لا تغير اصل المعنى بل لا يزيد سوى الاتيان
المعنى الثابت ونقويته فكانها لم تفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد وجه التسمية بقي اعتراض الفاضل الردشي انه يلزم فيما عدوا
على هذا ان واللام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت ام لا زوائد قوله متروكا فيه طالبا له فيما يستخدم لان المراد بضمير
الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وبضمير له الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وتحقيق ذلك وسوال الخاطب اما تصور
قيام زيد او انكر فقلت تصورت قيام زيد او قيام زيد متصور ولم يصدر مني اسامع بعد نزوده او انكارية وكذا في
جانب الا التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القائل عن بظاهره او يغير الدلالة على حاله مع قائل قوله
ظن على خلاف ما انت تجيبه به قبيل اياه بالظن ان لم حيلا ما الى الجانب الاخر من غير ان يعمل الى حد الحكم فلا يلزم ان يتدبر
الخاطبة المتكلم بهذا الاشيء اطلع خصوصي بان كون ما على ذا التاكيد وليل المسئلة الاستزاد فلا يرد ما قيل الشيخ اطلاق
من بعد حسن التاكيد بالجملة الملقاة الى السائل النزود مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في النزود هنا بنزق
في مقابلة بين اداة واداة مع انهما يفرقان في مقابلة الانكار التفاوت بين اداة واداة او لعل عن استبعاد قوله فاما ان يجعل
جزء الجواب اصلا فلا واراده جعل جزء الجواب اصلا منتفيا لا اراده ان بطريق الوجوب بقرينة قوله لانه يؤدي الخ فتدبر قبل

موكدة مطلقا الجواب اصلا فلا ان لا يقتضي عدم استفادة الجواب بعوزا بل الامر بالعكس بالامر ان قولهم الاصل في المسند
التعريف معناه ان المسند لا ينصور بدون التعريف ابدا او لا يجد بدون التعريف ابدا او اعلم ان قول الشيخ انه
لا يستقيم بشيء الا ان المسخي في حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاتيان به فتامل قوله موكدا ما ان واسمية
الجملة ان قلت قد ذكر التاكيد يكون بعد الانكار والكافرون انكروا فلا اول الامر انكارا واحدا في وجه التاكيد قلت يجوز
ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم مع الرسل الاولين وبتمام وجه الفضال ان انكارهم منجر ومعنا وفي
المرتبة قوية في نفسه فاكدوا بتاكيدين قوله موكدا بالنفي والجملة الاسمية بعد المعرفة الايضاح الفسحة والاية
من المؤكدات تفعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة قوله فالبشرية
في اعتقادهم انما نافي الرسالة لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان والرب لغاية تنزههم وتعالي الانسان ولا
يتحقق المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوز ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا الانسان كما
وبهذا اسقط ما يقال البشرية كما تنافي الرسالة من الله تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول
من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الله الرسول من جنس المرسل ايضا لا الاتيان الجانس بجانس قوله مبني على ان
تكذيبا الاتي منهم تكذيب الاخر بهذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العطف والمعطوف الظرف انما يعني
في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر معمول مضاف محذوف اي حكاية عن رسل عيسى عم قولهم او قولهم
في المقاولة الاولى واما ان تعلق بقال كما قال على كلام الايضاح او بحكاية فلا ان لبسوة الكلام على ما يزين الوجهين والاتية
على تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل الرسل الى المرسلين مرسلون وانا اليكم لمرسلون
والتفريق في اللفظ بين المرتين لا ياتي في ارادة هذا قوله لان الاخ والمرسل والمرسل اليه قبيل يكفي في كون تكذيب الاخير
تكذيبا لقبله اي والمرسل به لان تكذيب الخبر سواء تعدد المخبر او المرسل او اتحد خلة وكذا اخوة المرسل او لكونه
بخصوصية المرسل مدخل فيه فان تبليغ خبر عن رجل يحتمل ان يكون لخصوص قدر يقابل بالانكار رسول
اعتقادة وكذا الرجل واما بلغنا الخبر عن يقبل كلامه يدفع الانكار عن المرسل به اذ الكلام مطلق فليحمل انا مرسلون على
بذي ملاحظة وحق المرسل فتامل قوله وكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فيكون مقتضى الحال مقتضى الظاهر وعلى هذا انما يصح لعم يقتضي
الحال اقتضاء حنيفا الحال لكنه معتبر والا ينتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحة بان يكون
الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حنيفا فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه انتهى الا ان يقال
لا شك ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقي الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما وكن يمكننا هو النسبة
بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مفهوميهما لا بحسب مفهوم المتبادر المراد في التعريف فتدبر على انه لا مانع قبل
الانكار قبل عليها واراد بقبل الانكار كعدم ملاحظة السامع الانكار على ما مر اي ينتفي الانكار بمقتضى المعنى او مقتضى

ينزل منزلة السائل فان التأكيد معتبر واجيب ثم بان كل مطلق التنزيل كخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يصح فيه
اصل التنزيل فضلا عن وضعه اللهم الا ان يقال اذا تنزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام الملقى اليه ولا يخفى هذا
التنزيل بخصوصه وفيه ان انتظم كون الكلام خارجا عن مقتضى ظاهر الذي هو التأكيد مع الخالي هو التأكيد مع المنكر وتنزيل
اشد الانكار منزلة اضعفه فتأمل قوله ان يكون معلوما الخ محسوسا عنده او بالدليل حسب اصطلاح الاصولي وحد
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لاصطلاح المعقول وهو ملازم من العلم به العلم بشيء آخر فظهر
وجه توقف الارتداع على التأمل وجوز ان يكون الدليل محسوسا ولم يكشف المبين بوجوده معه فتأمل الا ان
ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث انه متى تأمل ارتدع عن انكاره لم يحسن جعل كغير المنكر لانه لا يتنزل
انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته خصوصا او تعسر تحقق وجود الدليل معه بذلك
المعنى وتحقق الشرط بتلك الاغراض تأمل ارتدع عن انكاره او لا تنتفي تحقق المقتضى مع ان جعله كغير المنكر ليس بحسن
بلا شبهة فلاعتبار المعلومية معا الوجه الا يخفى قوله مما لا يصلح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التقييد من سوء الادب
فالاولى ان يورد السؤال بهذا فان قيل كيف يتم به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهر الكثرة اذ ما من قوله
فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه الا ترى الى قوله ليس صلة للنظر حتى يرد ان الآية مثال لوجود التنزيل
لا النظر له وتجاب للجواب بان المراد بالنظر المثال حاضرة مع ان المقام ينبو عنه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظيرا
لما نحن بصدده لانه تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فتأمل قوله احدهما ما ذكر في السؤال او ذكر هذا الوجه
هنا استطرادي تصديه بيان وجه الحكمة الآتية ولم يتصد به وضع اصل السؤال فان فيما تقرر انما يصلح كونه الآتية
تمثيلا وسوء ادب المعترض بما اذا حمل على المنع والسند قوله ولا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اي لجزء الشيء
المذكور وسوء تنزيل وجه الرب منزلة العدم واما اقامة اليه اعتبارا كما مر مثل ان يقال جعل وجه الرب منزلة
عدمه لوجود ما ينزل وقيل لا ريب فيه بلا تأكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتاب لانكاره وجود المنزل
يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا تنزل وجود ربيهم منزلة العدم صار معدوما فاذا نحب الاعتبار فلا وجه
لاعتبار ما يترتب عليه من الانكار قوله وسواء ما نفى الريب بمعنى ان الجدال في عيان الكشاف بهذا قيل
ما نفى ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب وحظه له وبما كان المعدوم من ظاهره نفي عدم الآتية
والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان فاعل نفى مستتر عائد الى الريب والباء في فيه من كلام المؤلف
والتقدير ما نفى الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيؤول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المجرور هو الآتية والضمير
ما نفى الريب لا يرتاب فيه ورد الفاضل الخبيصي حاشية الكشاف على الوجه بان عيان الكشاف صيغة ذكر لان
النفي متوجه الى التقييد او العلة فلا يتأتى له قوله وانما المنفي كونه متعلقا للريب فان يقال وانما نفى كذا او على هذا

بل الملاحظة تركها لتأكيد كان ملاحظتهم واعتباره تكون زمان بعلم باخباره قوله فيجعل غير السائل كالسائل اي تحمل
الحال كالسؤال لان تنقيح الملوح انما يعتبر بالنسبة اليه فيذكر ان تأكيد موجبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب السائل
ابتداء واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل الخبيصي في الضابطة الخ وذكر الان تذكر ان يكون
بحيث السائل فلا يحتاج الى التأكيد فلا يعلم منه تنزيله منزلته الخالي فتامل قوله اي للخبر فعلى هذا يكون اللام زائدة
كما مر وقف الكلام او على تضمين الاستشراف معنى التهيأ او لا يحتاج اليه على ان اللام للتعليل والمرجع ضمير الى الملوح لم يجر الى هذا التوجيه قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته فان هذا المعنى بالنسبة
الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صور فلا ينافي كون الاثنين او بعضها الى خصوصية الخبر واعلم ان الآية الكريمة
من هذا القبيل او الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شأنه
ان يجعل المخاطب منزوعا الى خصوصية الاغراق فيقال اي نقول قوله تعالى لنوح من قومك الا من قد آمن مع قوله تعالى
واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى للخاطبين به الذين ظلموا انهم مغرقون على ان قوله رب لا تذر على الارض
الكافرين ديارا يدل على انهم حكم عليهم بالغرق فلا يكون الى مخاطب كالسائل فان تلك الصورات لا تدل على سبيل
القطع على انهم يستحقون العقاب الا يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت نعم كذلك هو مفهوم فلا اعتبار به فالاولى
ان يرجع قائله ان فيه الى المنكر بان يدل على عظم سخط عليهم فتامل قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله وبقي عليه
الفاء فعلى ان ما قوله من شرط الفاء واخر الفعل الاول من شروط المفتاح من ان لا دلالة لها على السببية الا عند
قوم منا الاصوليين بقال اشتبه عليهم المكسور الدال على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل
على ما حكى فتأمل قوله من حيث العدو على الاباء وقد يجعل من حيث اجارته على البيع فيكون انذارا على هذا بترك
التأكيد انه وان عرض البيع منها للكرب الا ان معه رجاء واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمها بقاء رجاء واحدا
وانكر تعذر رجاءهم حتى صار مغرورا وجاز هذا الصفة والفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله امارة انه يصنعه ان الكلام
فيهم اعترض عليه بان دلالة على الانكار غير مستقيم لجواز ان يكون امارة ان خلقته هكذا بل عواقب بغراغ باله واوفق بنظام
حاله ومثل هذا يورد على قوله لان تمادي هم الغفلة والاعراض عن العمل الصالح من امارات الانكار واجاب ان عرض الريح
كما يكون قرينة للغفلة معتبرا عليها يكون قرينة الانكار ايضا لانتفاء خطابي لا يطلب فيه اليقين فلا يجوز تنزيل عارض
الريح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيله المنكر لكن لما انسد زناده وتغير فلذا سكت ايست عليا وكذا الكلام في
الكريمة اعني ان الكم بعدة لكل ليتوفى وتحمل الآية على تنزيل غير المنكر منزلته وجاز ذلك بعد ما ذكر فاه قلت لما
بعد تضمنها الجملة الآية من المؤكدات قلت لما تحققت من ان مؤكد بتمامه مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة تدعو
الآية عليه قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لانكاره وشموله لتنزيل المنكر منزلة لكن انظاهر ان التأكيد لا يدل على هذا حينئذ

ان تقال التمثيل على قول من يجعل لاريب فيه خبرا ثانيا للكتاب كما ذكره صاحب الكشف وعلامة الفصل واما
مبنيا على ما مر من ان ظاهر عبارات المعربين هذا الكتاب الجامع للجمل الملقاة على لاريب فيه فان كان
لهذا الكتاب ان تفعل كذا كان لاريب فيه وقد يجاب عن اصل السؤال بانه لا شك في تقارب مرجع
مقاصد فكل كتاب لاريب فيه لكن شبه تساهد بما يستلام الآذن فيه النظر المبهذا المعنى جعله الشيخ من فصل الاعادة
للتشبيب والفصح اتخذوا من المؤكدات للاعادة التقريرية فلا اشكال فتامل قوله قلت لعل وجه ان يراد
الكلام لو يمكن ان يقال بهذا التوجيه كلام السكاكي على مقتضى تقريم الكناية وسواء تذكر اللام وتريد المعنى
ولذا حملوا الكناية على الايراد المذكور ساغ وكذا الكلام الدال على اللازم مراد به الملزوم ويمكن
توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما سلكوه في بيان الكلام المؤكد في
مقام انكار المخاطب بلفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء لا عدم
الشك واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه ويلوح به بل المنكر منزله منزلة
فانه يستدل عليه كان استدلالا واضحا وكذا دعاه وعلى هذا القياس الكلام المورد خلوا ذهنيا على المخاطب فنفس الكلام
المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وكذا على تقدير كونها كما عرفها السكاكي في قوله لم اجد ابدا والكلام
معناه لم يفته معنى الكلام المورد وقول ان سوق الكلام مع المنكر على معنى الكلام المسوق على المنكر
فعلى هذا لا يراد ان يقال الكناية ذا الاصطلاح ان يترك التلفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكر
الشارح الا الانتقال من نفس اللازم الى المذكور الى الملزوم الذي هو التشريبل ولما كان الانسب ان يدل
بالكناية على ما هو المقصود الاصلي للمتكلم وكان مصب الغرض منا يراد لفظا يدل على عدم انكار المخاطب فلا يتحقق
عندان معه ما تامل بل يزيل انكاره لان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التشريبل ايضا وكذا التقييد
مع ان في تقييد اللازم بنوع قصور كما تحققته لم يلتفت اليه الفاضل الحشي وقال مشيرا الى ان البلغاء والله
واضح على عدم انكار المخاطب فلا يلتفت الى المنكر وارادوا معه ما يستلزم ذكر العدم ولواوعا فقد اطلق
ما يدل على اللازم واريد به الملزوم وعلى هذا القياس نظائره هذا غاية توجيه
كلام الفاضل الحشي وفيه اجنات الاول ان عدم الانكار المطلق لازم عام مبعد لو اعرفي للخبر الجزئي لانه
والا كان القائل على العالم على مقتضى الظاهر عندهم واما المدلول العرفي لهخلو فيس الى المخاطب من تفصيل الحكم و
يبين طرفيه وبهذا المدلول ليس بلازم لمعلوميته ما ان تامله استدعى عدم انكاره بشرط التامل بل منافيا له
فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانا نا نحقق اذا اطلق ما يدل على نفس معنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا
الكلام في القاء الجزئي على المتروك وعلى انه ربما يدعى ايراد ذكر ما قيل مستبعدات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ

مدرسة الحكمة

قوله لكن ينكره من الاشقياء قيل الظاهر ان الآية ليس مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقالها ريب بالنفي مرخم هذا فالاولى
المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا الى مع مطلقا والظاهر ان الى المخاطب بقوله ولكن الكتاب لاريب فيه هو الذي ذكره
حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على ان لو جعلنا الخطاب الاول لكل من يتلقى
الكلام لاحتمل تغلب غير المرتابين ومع المؤمنين على المرتابين قوله لكن شك تاكيد للنفي كما ان لا في لا ريب فيه
لا التي لنفي الجنس واسم الجملة بعده اي التاكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكر لانا نقول لا المذكورة بعد
تاكيدا استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه يعني ان لا يجوز ومبنى ان افراده ولا وخل لها في تاكيد الحكم ولما استفيد
الجملة فقد عرفت انها انما تكون مفكوكة في مقام العدول ولا جزم بذلك هذه الآية في كل بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيد ما ليس على
سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكدا فيجعل اسما الجملة من المؤكدات والا فلا وبان
انكار يقتضي زيادة التاكيد مقلوبا يجعل كلا انكار كما ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غاية انه كالمرة وقد يقال
مهما لا نبالي في جعل لا انكار كلا انكار فتامل قوله وبهذا ظهر كلام معرض قيل الضمير ليس براجع الى ما مع حتى يتوجه
عليه ان المفهوم من كلامه السابق جلي الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام جلي على مصطلح اهل النظر بل
راجع الى مصدر تامل وهو اي تامل فيها والنظر فيها وتنبيه بهذا الطريق قوله اي انه يمنع له التاكيد المعنوي يعني فالتعليل
صحيح لان التاكيد المعنوي لا يفيد الحكم ولا يرفع انكار المخاطب بل السهو او التجوز وقد رده ما تقدم مما تقدم من ان
الاداة يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه قوله وفقا لتدفع السهو او التجوز قال الفاضل الحشي فيه سهو لان
التاكيد المعنوي لا يدفع تدفع السهو كما مر به فيما بعد فلا يدفعه ما يدفعه لم من حيث هو كذلك وفيه بحث لجواز
ان لا يتم بقصر ان يريد كذلك على اطلاقه بل ما مر في قولنا تاكيد المسند اليه باداة التاكيد نحو انا جاني زيد نفسه
لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجاني عمرو واما ذكر زيد على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث
قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي والسر ان التاكيد المعنوي نفسه وكذا باكتع
وابصع لا يدفع التوهم المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد مر بنا ان كلا يحمل على توهم كون
الرجلان كلا ما لم يدفع توهم ان يكون الجاني واحدا منهما والاسناد اليهما اما وقع سهوا وقد مر في مباحث الفصل
والوصل باداة لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذكر الكتاب مصاحبا ما من يجزم روبته مع تقريره هناك ايضا بان مقام الريب
فيه وزان نفسه وجاني زيد نفسه ولا يكفي ان الصدور عن يعتقد روبته سهوا لسهو او التجوز ثم لا يخفى ان الصدور عن غير
متوهم السهو او التجوز على طبق ما اذا كان عن يستبعد صدور فعل من زيد شانه تكذيب الحكم وتوهم ان مثل
هذا الفعل ان صدر فمن ملابس زيد لا نفسه واما اسنده المتكلم المازيد بطريق السهو كما يستبعد وقوع المتكلم لو
اجنبي زيد نفسه وكذا التوهم بصورة المقام فتامل قوله لكن المذكورة ولا بد الا لجاز ان قيل لو ابا الحاسم مادة الاشكال

قال الاسناوي

افقال

ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى الحرفي مدلولا مطابقيا اذ الكناية يجب فيها على مذهب السكاكي ان تكون الانتقال
من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكنى بها على تقدير متبوعات للزومها الا يرى ان اللازم المكنى عنه
في صورتنا الفاء الجر والعالم موجد علم وجر به على موجب علم والمكنى به اللازم خلو ذيله فالاول تابع والثاني متبوع
للعلم بتبعية عدم العلم وان اللازم في الفاء الدلالة على العالم ملابسة لامارات الانكار ظاهرة والكلام
انكار المخاطب الاول تابع الثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شروح المفتاح من ان اللازم في الكناية يجب
كونه مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم ليكون متبوعا بهذا الاعتبار ثم انه ان قال
بهذا لا يلائمه الفاء الجر والعالم مراد به عدم العلم لان الجهل بدل على الجر الجر داع خلو الذيل اخص من عدم العلم
فلا يصح فيه الا ما يجعله متبوعا للخلو فتامل الثاني ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وعلى هذا لا
يلائمه القرينة لنفي العلم بدوبا لفاء الجر الجر داع خلو ذيله فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب
عن هذا ان انكار المخاطب انما هي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي
الذي هو شرط في الكناية وايضا العلم الذي يلقى اليه الجر الجر داع يمكن ان يكون خالي الذهن والجملة فيجوز ارادة معناه
الظاهر وان كانت ممتنعة بشرط انضمامه بالعلم على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في
محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي استعملت فيه كما في قولك ما اعني على العرش استوى
عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو المقصود على ان يريد بنحو ان لا يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية
بالطريق المذكور حتى لا ينتقل ابتداء العالم الصلوة واجبة قوله في المهد ينطق ابيت وبعد انه الهلال او ابن
ثمود انتفت بدر امنه بالمعانقة التي يقتضي الجمع البحتري والنهي بالكرم وسطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اي البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع قوله اثر النهاية مبتدأ خبره سطع البرهان قوله فاضرب
في الصحاح اشرأب اذا انتشر يا حد عنق لينظر اليه قوله وفي التوهم التخصيصي فانك لو قدرت ان لا ريب
فيه من قبيل الاشارة وفي النظائر ولذكر صح استثناء وموهم قبيل المنفي فقد حصل وفي التوهم خرجا بالشبهة قلت
وفي التوهم بالشبهة انما يحصل اذا حصل الخروج بالشبهة يكون لا ريب فيه من الاشارة وقد سبقت ظاهرة في التنزيل
والاستثناء بدل كل الاعتبار لا ينفي فيه تتوهم التخصيص يا بالشبهة قوله وكذا الجر وعن التاكيد ان لا يقال
ان يكون لما تقدم من كون الخلو مطابقيا غير منكر والمنكر هو الذي كان انما لا يكون الظاهر ان كان الاول
ناقضة جزما انه لا يكون بتقدير الباء او تقدير ذو ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون
ويجمع اسما وخبرا خبران والاخر يا تامتان وقد يجعل الاول اسما تامتا وقد يجعل ناسخا بتقدير قولنا لا يكون
خبرا ان قلت بل لا يصح بدونها معطوفا على ما قبله من حيث المعنى كلمة قبل الاسنى غير الثاني بدونها بل لا يصح هذا

الحكم

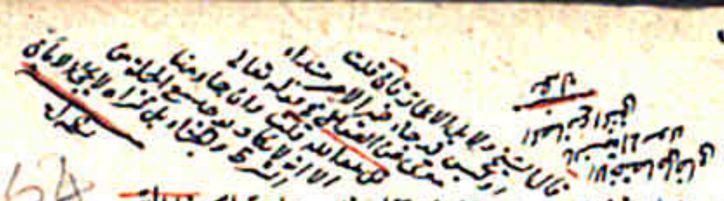

64

الحكم مختص بالجملة الاسمية الشرطية كما اشار اليه الشيخ ولا بل الاثبات وهو ليل الاستقرار فلا يرد وعليه قوله تعالى ولو
احد على ما مر من جعله ضمير الشان كما توهم قوله لان يصلح مبتدا لو كقوله ان شواء البيت اراد بالمبتدا الذي يخبر عنه
بطريق ذكر الشيء ص وارادة العام بقرينة ان النكرة تتعمم اسم ان وليس بمبتدا اصطلاحي والبيت لسابق بن زيد بفتح
والنون اسم من شوب الماء يشوبه شوبا والنشوق السكر والحبب ضرب من العدو والبازل من الابل البعير الذي انشق نابه
ذكرا كان او انثى وهو كذلك في السنة الثامنة وقيل ربما كان في السنة التاسعة والجمع بزل كحمر وبزل كعلم وبوازل
والامون الموثقة الخلق الخ امنت من ان يكون ضعيفه وجبرا ان قوله بعد اربعة ابيات من ان العيش والفتى
للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل حادثة وان كان تلتذ به العائش لكن الفتى للدهر والدهر ذو ضروب
وثابات كما يهب يذهب وكما يقبل ويقبل وكما يصفي بكدر قوله ان وهم ايلفاء الشمل المتفرق المنتشر
ولفه جمعه وشعثه اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية متعلقة بلقاء اي بسبب وصالها
او بشمل اي بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق بحاله اي يجمع في هذا الموضع التفرقة الكائنة او يجمع
التفرقة الكائنة فيه قوله وقد يترك تاكيدا لحكم المنكر لا يخفى ان لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة
السابقة فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار عازع المتكلم
كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان ينكر فيه لشوبه بالاولية الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم
مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتماله على ما يوهب الانكار ويوترك من
والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله ليس جديدا قوى الكلامين
واوكد مما عبارة الكشاف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية
محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين فيه نظر لان السعوق بدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم
جديد ربما يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت الفوق والوكادة للكلام الذي خاطبوا به
المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريدا فعلا للتفضيل عن المعنى التفضيلي انما يكون في المشترك
اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل هنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة ملزوم التاكيد
الاصطلاحي بل معناها اللغوي ولا شك ان للكلام الصادر عن الفاعل الغير الملتفت قوة ووكادة ليست في الجملة
قوله او حدين جمع او حدي بالجاء ياء النسبة للتاكيد كما حري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على النكتة
في معنى الوحدة والاختلاف ان يقيد عنه بالاوحد وينسب اليه قوله اما لان انفسهم الخ اما تعليل لقدر اي
فركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله للاوكادة والاول اظهر بحسب المعنى والثاني
هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال وفوكد اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا اوحدين

مسنة ومعاة

قوله مسنة للتاكيد اى موضعه الذى يتحقق ثبوته فيه متفعلة من معنى ان التاكيدية لامن لفظها لان الحرف لايوز الاشتقاق منه قال ابو زيد اذا لمسنة من وحوحاى مخلقة ومجدرة وفى الصحاح فلان مسنة للخير ومعناة اى موضع لان يقال فيه انه خير وعسى ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع الايهام اى ابهام رجوع التكذيب الى كونه عليه السلام رسول الله لكن فيه بحث وهو ان هذا الايهام انما يندفع باذكر لو كان هذا الاخير اكثر ما شوء يكون فى قوله تعا والله يعلم انك لرسوله من مقبل انهم بين لابطابق الحكاية ولا مشعر فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يجعل جاريا مجرى التهكم كما قيل فى ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون فائدة ذكر التاكيد بالجملة الاسمية والخبر كلوبا فى المؤكدات المذكورة فى الاية والجواب انه اذا قيل زيد ارسل عبد الى فلان وعمرو يعلم انه ارسله اليه كان لغوا حديثا غير مستعمل فى العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبد الى فلان وعمرو يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا فى مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثانى لان المعنى مرسلون من رسوله والعرف ظاهر فلا تغفل قوله ولذا ذكر بالاسم الخ يرد ان وضع الظاهر موضع المضمر يقتضى نكتة وهى ههنا التنبيه على ان مورد القسم غير الاسناد المذكور سابقا وقد سلك هذه الوتيرة فى عنوان بحث التشبيه ايث حيث قال التشبيه الدلالة على المشاركة فوضح ان الراجح هناك ثبات المراد بالاول التشبيه الاصطلاحى وبالثانى اللغوى فلذا اعاد اسم المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت كانت غير الاول ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل فى المعرفة المعاودة ان يكون عين الاول كما ان الاصل فى النكرة العود والمعاودة بما سبق ان الاصل الكثير فى اللغة كالاصل الاول بان يعود والمعاد فى المذكور من الطرفين لاختيار المظهر على المضمر لانباه قول المتم فى بعد وهو يفيد الجاز غير محقق بالجزم بل يحتمل ان يعود القسم مثلا على الاسناد والجزئى لامطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو قرينة مستقلة على ان المعود والقسم مطلق الاسناد واحتيج اليها ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمظهر المعاودة عين الاول فتغفل اى استر عليه وابا المتم فى مثله قليلهم قوله فكانه قال بعض حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره فى شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعا وهى الكتى من بعد ان امنا بابه الاية من ان المعنوى الجارى المجرى المحسوس مثلا جسيما وما يعد خيره لا بالعكس وقد شيدنا اركانه

بمثل هذا الكلام ان بناء المحط الفايدة معا لجزم بانه لا تقرر مع الكل ولو قليلا فى هذا المقام الا الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلى منه لكان كلاما بلا محط الذوق ولا يفيد معنى مقصودا ومن مثل هذا التركيب قول كما جعله عبد القاهر حيث قال ولا يبعد الا يجاز فى حد الحقيقة العقلية كل جعل وضعها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه فى العقل وواقع موقعه وفى حد المجاز العقلى كل جعل خرجا الحكم المفاد بها عن موضعه بغير ضرب من التاويل

قوله

قوله وفيه نظر لان علم المعانى فى حاصل انجر وكون الحقيقة والى ر العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضى دخولها فى تعريف علم المعانى والكان اللغويان ايضا واخليق فيه او قد يقتضيها الى بل يجب فيه ان يكون المبحث عنها من حيث انه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوضح النظر عينى كونه من الاحوال التى يكون وانه من احوال الاسناد حقيقة بمثابة قسم من الاسناد وقس كسائر احوال الاسناد ومثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كالايخفى وفيه نظر لان الخلف فى هذا قسم من الاسناد وقس كان الاسناد من احوال اللفظ كان ما يقسم له من احواله ايضا واليه نظر المصنف بقوله فى الاسناد الخ واما اللغويان فهما تقسى اللفظ لان من احواله وكان هذا موضع النزق عند المصنف فتامل قوله حقيقى بالنظر لتنبيا بتعدى عامله وقد يعتبر وقوع العامل مثل عامل الظرف والحال واحد قوله لكن بقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد وسواء طابق الواقع او لا كما ذكر الفاضل المحشى ان نسبة بقا الخروج الى ما يطابق الواقع وعن الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منها عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما يقع حتى يكون باقيا على الخروج وبعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقى ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اى بقى التعريف على معناه الذى هو ما لا يطابق الاعتقاد خارجا عنه والتذكير باعتبار المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حاله مخصوصة ثبوت ذلك له وتعانيه اعنى قيل التقييد بقطع عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما طابق الواقع وعن الاعتقاد فاعتبار التغليب لهم كما لا يخفى قول وذلك بان يضم قرينة كانه اراد بنصب قرينة ملاحظة التزامى المراد لبنا ولى مثل قرائن الاحوال فافهم قول سواء كان مخلوقا فيه تعا او لغيره فان الظاهر انه مبنى على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى فى الموت ونظيره ومثال كون الحمد مصدرا الضرب الشئ اجلاه وبرفع اجلاه قول لقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغى ان يعتبر فى الجزء بين المثالين عدم اختلاف المتكلم حاله من المخاطب ليلا يحمل على المجاز فتامل لمن لا يعرف حاله وهو يخبر به ماضر لا يخفى ان العبد الذى يكون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى وان اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تعا الافعال كلها لا بنصب قرينة على عدم ارادة المطابقة يكون حقيقة سواء عرف المخاطب حاله او لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله فى نفس الامر حال المتكلم او لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله فى نفس الامر فيكون مجازا تامل وهو ان المعتزلى اذا قال قول خلق الله الافعال كلها الا علم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا فى حالة واحدة اللهم الا ان يختلف الحالة بالنظر لاشخاصى قوله والاول لا يكون اسنادا الخ فيه نظر لان المفهوم من كلامهم ان هذا القسم ليس بحقيقة فقط قوله وليس كذلك ان التغير السابق لقوله عند المتكلم فى الظاهر قد بينا ولى مثل هذه الصور ان القسم ينبغى ان يكون حقيقة قوله بل بنصب قرينة فى بعض صور هذا القسم ينبغى ان يكون حقيقة قوله بل بنصب قرينة الخ لما يكره اى الماضى قاله والجنون

وعناك بان قول النحو لايكون جوابا على المتن واما وكد فيما سبق سند المنع ان قولنا الاسناد جسم لايسمى حقيقة
في الاصطلاح قوله فقمت وما بالليل المطي نائم صدر لقد لمتني يا أم غيلان في السرى والسرى مد السير في الليل
ومعنى البيت ظاهر قوله وجوابه ان معناه اريد وعليه اذ يستلزم ان يكون ما صام النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو لم
يصر حقيقة بالاثبات وفعل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له فظهر مع انه حقيقة فالصواب ما نقل
عنه من ان بقاء الخيار الشرط من السوال وقوله فقد دخل في التعريف مجاز العقلي وهم اذ لو اريد بما صام نهاره فظهر زيد
لم يكن اسنادا الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا واذا اريد به نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها
ولا ضير وما النهار كل صام فانما اريد به الاستغراق عن ثبوت الصوم للمخاطبة النهار فيجاز
واذا اريد الاستغراق عن ثبوت نفس النهار فحقيقة لكن قولك انهارك صيام اثبت
وكون الصوم الممتد الى النهار بعض واحد الصورتين ليس بشيء وهذا المقصود قوله وبسبب مجازا حكميا واذا كان المجاز بتبعية الاضافة والابتداء فتعلقه بالحكم اما ظاهرا او معتدا ولان الحكم اشرف واما بتبعية
مجازا لغة الاثبات وان كان المجاز بتبعية النفي ايضا فلان الى زيد النفي فرع الى زيد الاثبات على ما مر ثم ان يجاب
لان النفي هاهنا يجعل بمعنى الاثبات لايكون مجازا على ما نقل عنه وما تسمعه اسناده اجريانا ما باعتبار الاشرف او
لان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز خفي بدرس الاستعمال واذا امكن اتخاذ الحقيقة اعتبارا شائعة كثيرة
فوائد قوله اي غير الملابس الذي هو تفصيل ما مر له بالملابس بيان للعاقبة اذ المذكور ملابس غير ما هو له و
ملابس غير ملابس هو له وانما يقبل الملابس لايكون له اياما الا لانه الى ما يقبل المفعولية من فاعليا ومفعوليا اذا
استدلابه يكون الاسناد حقيقة كما سبق ولقائل ان اسناده الى ملابس لايكون له لم يفهم بهذا المعنى قوله تناول
لا يخفى ان قيد التناول يغني عن قيد غير ما هو له اذ لا تناول فيما هو له وكانه انما يكتفي به لان ولانه على المعنى
المذكور التزامية مجوزة في التعاريف قوله تطلق ما يؤل اليه من الحقيقة او المدفع الذي يؤل اليه من العقل
يريد ان التاء لتطلب المال والمال انما مصدر مبني على المفعول اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال
او اسم موضع ومن اما من الحقيقة بيانية او من العقل ابتدائية ومن العقل حال اي تطلب الدفع كائنا من جهة
العقل مخيف وانما يكون الحقيقة نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة المدفوعة ان كانت موجودة او الدفع
العقلي ان كان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه العقل انما لكن موجودة على ما جوز بعض
وسيأتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يكن محققا لكل مجاز حقيقة نقلا امر ان تطلب الحقيقة لا ان
وجود الجواز ان مطلب ولا يطلب ما لا فائدة في الجائز قلت لم تكن ارادة الشق الثاني تنبيها على ان المال قد يكون
عقليا عرفا لا تحقيقا لما يجيء ولو اقتصر على الاول لربما تخيل السامع عنه قوله وحاصله ان تنصيبه قرينة اشارة الى

قوله بناء على سهو ونسيان الفرق بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصور عن المدركة فقط
دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم عما سيأتي من كلام العلامة
في توجيه قول السكاكي غير مسلم يجوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق على الحال الابتدائي ايضا بعيد فلا يأتي
وبهذا تندفع جواب عن مناقشة الفاضل الحسني بانه السهو وكان قول الحسني اشير اليه فتامل قوله اعتقادا واعلم
انه ينفع ما ذكر في تعريفها مجازا فانه يتوهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريفا الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن
فيه تاول ونصب قرينة على المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكر على وفق اعتقادهم على في قوله فانها
اقبال وادبار المراع للخشاش فصيلة ترتعي بها اخاما ضحرا حيث تقول فاجحول يعلو بوتلطب به لاحتشاش
اصغار واكبار لانام الدهر منه كلما ذكرت فانها ذي اقبال وادبار وما باحزن مني حين فارقني صفر وبهم
اجلاء وامرار واني بهم النام الهدا به كانه على رانه نار النجول الناقة العالية الخ فقدت ولدها
والبوجلد فصيل حشي تبنا لتدر الناقة عليه فتسلبها نهابه تلطف من اللطافة الصحيح واطاق به اقدر وضم
تظيف راجع الى العجول والجر وصفه اما البوفا لاصغار والاكبار جعل كشي صغيرا وكبيرا وهما متنافيان بحسب الظاهر
بيان للتحيير واحلاها التي جعلت حلوا وامر ان جعلت مرا والانجام الاقتدار قوله لما شئ مفعول اي حال عن المزايا
والمخصوصات كالبيتي المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المسخ والتشابه العلم بالاشباب والمناسبة
وجواب ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس والقرينة على قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس الفاعل
والمفعول به الخ فان اشتمال التغير التنبيهي كما يدل عليه قوله بعد فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان
له حقيقة قوله والاسناد الى المبتدا عند ليس بحقيقة ولا مجاز فيه نحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس
الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولذا في لعاد عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس
الذي هو المفعول مع ان ضمير العيشة فاعل لفظي فوجوب الكثرة وصام نهاره وبنى الامير المدينة اسند فيها
الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب معلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ
بل فاعل بحسب ذلك مكان الزمان فاعل حقيقي للانبات فيدخل قولنا في اقبال تبوعها الحقيقة ولا ينفع جعل عبارة
عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار الى ما اخرجه الى ما هو كالفاعل الحسي وثانيهما ان المفهوم مما قوله سابقا وصدر
وقع اعتراضا لم يعين السكاكي وكذلك قولنا الشيخ عبد القاهر ان الكلام جيء على المتكلم ويعترض عليه بان الفعل
الاسناد والاسناد خارجا لفاعل الفعلي عند المتكلم لا يدفع الاعتراض لينفرع ايضا بكون الشيء حقيقة بالجاز العقلي وقد
يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي والمقبول
ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد الى المبتدا ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف به وعن

ان نصب القرينة ليس مخرجا للاول عن كونه تأويلا لكونه مطابقا لما هو الحقيقة كما هو المتبادر
غير ما يقوله ليس الا التعسف قرينة حافظة عن اسناده وتعيين ما اسند اليه فلا يكون تأويلا
الجزئي له حقيقة يصدق عليها اسناد المغير ما يقوله بناء على ما هو الحقيقة لان قرينتها
بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانا اذا حملنا التأويل على نصب القرينة لم يكن لقوله والا لكان
من القرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التأويل ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما يقوله في الحقيقة وحينئذ اياه
كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قولنا المعتزلي خلق الله الافعال كلها بالتأويل والعقد الى انه اسناد الى السبب فان نصب القرينة
قوله على القصد بيان للتأويل وعلى هذا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثالثا فلان نصب القرينة
انما يحتاج اليه من جهة المخاطب ليلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتأويل انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا
على القوانين فكيف يكون احدهما حاصلا للآخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق ان المراد بنصب القرينة ملاحظة المتكلم
على المراد وهذا متحقق في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك انما يقال لو كان ذكر القرينة لتصحيح التكلم بغيرها وعن
الثالث بان علم المخاطب بهذا النفي مع وجود القرينة جائز متفاوت الجانبين قوي وان كان شرطا عند الاصوليين
فالظاهر ان الامر كذلك في الجانب العقلي فيجب ان يحمل التأويل على نصب القرينة على الوجه الذي ذكرناه وقد يدفع بهذا
كون القرينة لاجل فهم المخاطب قوله اي للفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي فلم يجر به معنى الفعل
ورد بان التمثيل بعينه راجع واخواته لا يتم به وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ويكون المراد اي للفعل
ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر وامعنى لجعله ملابسا للفاعل ان معنى الفعل ثبوت او اسم
التفضيل والظرف وما ايلابسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان يختار ان اذا ايا ما من الفعل ملابسة
الفعل ومعناه للامور المكونة ملابسة كل منها بالكل منها بالتفضيل حكموا على الحال مع العامل بالتعاقد
وايضا لا يلزم اذا والملابس والملابس جواز ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كذا قرر بعض الفضلاء قبل
التعريب فليتدبر قوله لان الفعل لما يسند اليها وذلك لان المفعول معه ملابس لما هو الواقع بعد الواو بمعنى مع
فيصح اسناد الفعل اليه لا يتأتى بهذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل ويصح
اسناد الفعل اليه لا يتغير بهذا المعنى اصلا واما بتغير نصبه ونحو ليس مما نحن فيه منعنا ذلك سلمنا انه مما نحن فيه
فالمتغير الاسناد منها ليس الا النصب واما المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه ينقلب شاذا
معتبرا منعدما فكذا التأويل في البواقي وبهذا القدر يكفي جهة لتخيرنا الاسناد الى احدهما دون الآخر قوله اسناد
الى الفاعل اذا كان حينئذ له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل المبني للفاعل اليه قوله وغير المفعول به
المبني للمفعول فان قلت قولنا ضربه زيد يوم الجمعة في الدار والتأديب حقيقة مع ان اسناد الفعل المبني للمفعول

الى غير المفعول به فيشكل التعريف طردا وعكسا قلت بل هو اسناد والفعل المذكور الى المفعول به بواسطة قوله
واسناده الى غير ما هو له ملابسة مجازية وعليه ان قولنا ضربه زيد يوم الجمعة في الدار وللتأديب حقيقة معها نصدق
عليها ان الاسناد فيها اسناد الى المغير ما هو له ويمكن ان يقال المراد من غير ما هو له النائب والسبب فرق
وفرق بينها وبين ظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور ان اسند اليها الفعل فيما ذكر على انه قيد المطابقة المعنى
الذي ذكر يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز
ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا بعد ان يحمل قوله فاسناده الى الفاعل على التمثيل وتجعل النظم الاعم الاغلب
قوله يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه اذ قد المطابقة لمشابهة فعل الغير ما هو له ولم يقيد بمطابقة الفعل لما هو له
مع انه يمكن لاسناده اليه لان المقتضي اقتضى اثر صاحب الكشاف وجعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال الايضاح
واسناده الى غير ما هو له لمضاهاته لما هو له وملابسة الفعل مجازا وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة ونقل الباعث
لاختياره ان ملاحظ المشابهة المذكورة ادخل واتم في عرف الاسناد والذي هو حقيقة ما هو له الى غيره وان كان في غير محترز
المطابقة المذكور قوله وانما الغرض تشبيه فلان في استعارة اصطلاحية اذ لفظ استعمل في غير الموضوع له لعلاقة
المشابهة والاسناد ليس بلفظ قوله كقولهم عبثة راقية مذهبا خليليا اذ لا مجاز فيه بل الرافعية بمعنى قوي
حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وعوشك بدخول التاء وان بني البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث
ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتأنيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول اي كجيء بمعنى المعارف المتبادر
الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التأنيف ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل له قوله ودوائه وشفاء الداهية الامر
العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظائم نوبه قال ابن السكيت دهيته داهية ودهياء ودهواء وملوته
لها قوله احدهما وصف الفاعل الخ السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق واما اعادتنا ان الوصفي
الاصلي فيما سبق كالدال على عدم اطراد وتوقيفا لحقيقة والمقصود حاصل هناك بان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما
قوله والاليم بمعنى المعذب وصف به فعل الامر الوضع فان جعل الاليم بمعنى المؤلم على صيغة الفاعل اي المتوجع فالعذاب
على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب شائع صيغة الفاعل علاقة وقوعه عليه
ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المؤلم اي الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه الصفاقسي
فالمعذب على صيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار الى تغير قوله تعذيب السمع اسناد الى الله اي الغيب بمعنى
المفعول ليس بثابت قوله واسناد المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول المذكور شاملا للمفعول بواسطة الظرف
بان يدرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة حرف وبابه الفعل
بواسطة الحرف فاي حاجة الى ازاد من الاتي به بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة التفرج ازالة الغفلة الا

كوكب الحرفاء

استعمال اللفظ مطلقا قلت في الاشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا بد في جعل المجاز عقليا غير مصطلح وهو مستعمل غير
المدفوع لا مطلقا لاندفاع الاشكال بمنع في الاشكال بمنع في السكاكي ايضا فتامل قوله واما على مذهب السكاكي ففي الاشكال
وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كقولك زيد صام نهاره او نهاره صيام والجملة من حيث هي جملة ليست
مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عند لانها مركبة وتركيبها بالكلية فلا يخرج الاقوال عند الاربعة وجعل الكلية على مطلق
ينبو عنه مقام التعريف فيحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المقرر فيه بالكلمة انما هو للتقسيم
في خاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا في قسميهما فالمراد ان التعريف المجازي العقلي
في الاسناد خاصة او تقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والتركيبة على كل من الامرين انه قال في المجاز اللغوي
المالاستعارة وغيرها والاستعانة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب فقط مثل ارأيتك قد صرع رجلا
وتوخر اخرى والعقل بجواز كون الشيء من القسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم فاذا ثبت وصف الجملة بالمجاز
ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاسناد الى غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاسناد
الى الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره واسناد اسم الفاعل
الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية والفعلية الى زيد فانهم قوله نصب على انه مفعول له لتقوى او لتكرم عاما وعلة
تجدهم او على الظرفية اي عكفتم لكم بالتقوى في هذه الدنيا واما قال ان يتيقم على الكفر لان الى الطبيعة الانية
مع الكفرة فالمعنى عاما بقاء الكفر وقوله لو ما يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكر ثمانيا لتفخيم
شان ذلك اليوم وقوله فصله ومنه اجر النهر فصل بين الاصل عما قبله لان المعدودة الاولين ايقاع امر
وفي غير ما حضان يوقعا على الاسناد بمعنى السوابق وفي الاخرين انشاء وحقايق الامر والنهي قوله اي في حق
العقل اي من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى العقل
سبق منا تحقيق قوله ولم الجد انهم حرموا اباه الفعل المسند الى المميز من الاصل فكيف يكون ما يلائم الفعل المذكور
في الاسناد خاصة او تقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والتركيبة على كل من الامرين انه قال في المجاز اللغوي
المالاستعارة وغيرها والاستعانة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب فقط مثل ارأيتك قد صرع رجلا
وتوخر اخرى والعقل بجواز كون الشيء من القسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم فاذا ثبت وصف الجملة بالمجاز
ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاسناد الى غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاسناد
الى الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره واسناد اسم الفاعل
الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية والفعلية الى زيد فانهم قوله نصب على انه مفعول له لتقوى او لتكرم عاما وعلة
تجدهم او على الظرفية اي عكفتم لكم بالتقوى في هذه الدنيا واما قال ان يتيقم على الكفر لان الى الطبيعة الانية
مع الكفرة فالمعنى عاما بقاء الكفر وقوله لو ما يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكر ثمانيا لتفخيم
شان ذلك اليوم وقوله فصله ومنه اجر النهر فصل بين الاصل عما قبله لان المعدودة الاولين ايقاع امر
وفي غير ما حضان يوقعا على الاسناد بمعنى السوابق وفي الاخرين انشاء وحقايق الامر والنهي قوله اي في حق
العقل اي من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى العقل
سبق منا تحقيق قوله ولم الجد انهم حرموا اباه الفعل المسند الى المميز من الاصل فكيف يكون ما يلائم الفعل المذكور
في الاسناد خاصة او تقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والتركيبة على كل من الامرين انه قال في المجاز اللغوي
المالاستعارة وغيرها والاستعانة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب فقط مثل ارأيتك قد صرع رجلا
وتوخر اخرى والعقل بجواز كون الشيء من القسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم فاذا ثبت وصف الجملة بالمجاز
ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاسناد الى غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاسناد
الى الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره واسناد اسم الفاعل
الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية والفعلية الى زيد فانهم قوله نصب على انه مفعول له لتقوى او لتكرم عاما وعلة
تجدهم او على الظرفية اي عكفتم لكم بالتقوى في هذه الدنيا واما قال ان يتيقم على الكفر لان الى الطبيعة الانية
مع الكفرة فالمعنى عاما بقاء الكفر وقوله لو ما يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكر ثمانيا لتفخيم
شان ذلك اليوم وقوله فصله ومنه اجر النهر فصل بين الاصل عما قبله لان المعدودة الاولين ايقاع امر
وفي غير ما حضان يوقعا على الاسناد بمعنى السوابق وفي الاخرين انشاء وحقايق الامر والنهي قوله اي في حق
العقل اي من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى العقل
سبق منا تحقيق قوله ولم الجد انهم حرموا اباه الفعل المسند الى المميز من الاصل فكيف يكون ما يلائم الفعل المذكور

كذكر المتباور من غير عامله التغير في نفس الامر قوله وقد يدخل نحو قول الجاهل ارادوه ما لهم المفهوم عند اطلاق وليه
انسا لربيع البقل قوله وما لم يتعاد او لم يتطرق اليه احتمال حرف الشك او يتطرق شان الا ان التركيب من قبيل عطف
المنفي على المثبت فالمعنى على عدوم الشك للعلم والظن وهذا المعنى انما يتحقق بتاكد كما في قولك والا تطع منهم اثما او
كفورا ولو اعاد ولتيما لوضح ان مجموع الجازم والمجزوم او المجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد التعيين او اعاد
الناسخ اشارة الى ان يطغى مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يحمل
او بمعنى الى كقولك لالزمنك او تقضيني حقي الا كقوله لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل منتف دواما
الى العلم او الظن والا ان يتحقق فانما الحمل يوجد ايضا قوله يعني ابعاد وابنده فيه بحث لان قوله
بعد اذ ابيك الم تر لعمان اوصى بنيه واوصيتك ان ونع الوصي يدل على الصنان العبد بعد موجد
بقصد بات فالاثبات والانفاء الى كثرا لعداء وقرا لعشى ظاهر بل دالة اظهر من دلالة قولنا ابا النجم انما
قبيل السلام على ابا النجم بدو ظاهر ما ذكر اذ قد يقال فيه بانه انما يصح لعلم يكن اسناد الافتاء قبل له بالمجاز
بناء على انها السبب لخبث الدباء وان كان مندفعا بما سندكر الآن قوله وانه المبتدا والمعبد وجه الدلالة
ان من قال بابراهيم وابراهيم فان طلوع الشمس وغروبها كل يوم بامر حق وتقدير يكون صلى وسلم قائلا بانه
الابتداء والاعادة والا لما افتا، من الله حق فان فتتبع ما يعكس بان يحمل قوله فيل الله على انه خبر
حملا للكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح وصيانا فيه لان الاشتغال بذكر ما
الهم من هذا القبيل والا فيجوز ان يكونا حقيقتين عقليتين كما ذهب اليه الدبيح ومجازيتين عقليتين
كما هو الظاهر اطاعة امر فلان وتحتلتين كما جرى النهر اطاعة فلان وجرى ماء النهر اطاعة الارض قوله وكذا الزمان
بشباب الزمان ازوبا وقوله اي الشيء شباب الزمان للتقدم به وازوبا والقوى ان يقدم به البلدان فلا يضح
اراده منه واجيب بانه يصير الى حذف المضاف اي وضنا زوبا وقوي الارض وليس بشيء اذا الوقت بقاء النهر
بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل الازهار على المتعدي فانه قد يجيء متعديا ويجعل مفعول الثاني محذوفا
الزمان للتقدي في كلام الشيخ بحث وهو ان تغير الاحياء بهيج النبات في الارض لا باعتبار تغير
الزمان بازوبا وقوا الثانية او للمعنى لقولنا ان نبت بهيج القوى الثانية فيها بل ذكما لازوبا وقوا بهيج
والاولى ان يقتصر في تغير الاحياء على احداث الانظار وجانب سبب عما يفضي اقرب الى شباب الزمان بالمعنى المذكور
قوله والخمار الاقاويل الاربعة ظاهر على مذهب الحكم فيه بحث اذ لكون طرفي المجاز العقلي واحدا حقيقة
والكناية عندهم قسم اصل من الحقيقة والمجاز وان كانت قسما عدا والحقيقة عند السكاكي فلا يصح قولهم
واقع مما ذكر على تقصيل الحكم فان قلت ما وجه افراده باعتبار حقيقة الطاو ومجازيته لا الحكم باعتبار
ذهبية يستلزم ان يكون الاسناد

استعمال

العقل بالنظر الصحيح قوله بجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن القابل وكان عبثا
وانه محال والجواب منع انحصار القابل في الاستعمال فربما كانت صحة التجوز ومنع بطلان اللازم او
العبث مراد بما لا يقصد به فائدة غير لازم وما لا يترتب غير محال قوله لمعرفة فاعله او مفعوله اما الاول
معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي اشار الى ان ليس المراد نفي الحقيقة اذ الاستعمال
الما مامور له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل
مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الوضعي ورد بان الكلام في المعرفة للاذهان والوجود وصف
الشيء لا يتوقف على وجوده قوله اي بقول ابن المعذل اشار الى ان ما في الايضاح من انه قول ابي نواس
ليس كما ينبغي وقيل ابو نواس كنيته ابن معذل فلا مخالفة قوله اي يزيدك العلم حسنا في وجه قيل الزيادة
مجاز عن الاظهار او لا معنى لاتباع زيادة العلم الكن الكائن في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر
اي يزيدك العلم علم حسن قوله سوى الحق قيل فيه ان رفع الحق به خطأ بناء على ان المراد بغاء العالم
الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح الاستثناء الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع عما مر قوله فالاعتبار
اذن اي قيل المراد بالفعل في قوله يصح اليه الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم والا فهو
من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه فيلزم المجاز في اللفظ ملخصه ان الاقدام مستعمل في معناه
الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل ليستقل به الى القدوم الذي هو المقصود والا
فلا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكي نعم
والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه وبهذا
التقدير سقط ما قيل ان اراد بمعنى اللفظ مثلا اقدمني جعله قادما فلا يلزم انه موجود الحقيقة على
ان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار الخ سلمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفاء
الحانة اللفظ وانما يلزم اذا كان الوجود والمعنى الحقيقي للاقدام والحق ان قول الشارح فاذا كان
معنى اللفظ موجودا على الحقيقة يكون مجازا فيه نظر بدليل ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل
هو الاقدام وان قوله في القدوم حقيقة لا يطابق المثل الا اذا جرى على ما نقل عن الشارح من ان
الاقدام المسند الى الحق مجازا حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم هناك معنى حقيقي للاقدام
المسند الى الحق حينئذ ولا يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي
يرجع اليه اللفظ اعني اقدمني ومعنى القدوم بقرينة ما سبق فليتأمل قوله اذ لا معنى لقولنا خلق لي
شخص يدق الماء قبل الاناء وكذا لو قيل خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة //

اجيب

اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان كونه مما يمنع عن الحمل عليه وصف الماء بكونه مني
بمعنى الصب والنزاع لا معنى لوصف الشخص بذلك وبهذا مراد الشارح حيث قال اذ لا معنى لقولنا اذ لا معنى
لذكر الفعل في الآية المذكور لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور قوله ولو مثل بقوله فتمام الكلام
اوله يا رب قد فرحت عني امي والشغب بتسكين الغين المعجمة تهييج الشر والبغال شغب بفتحها قوله
كالاستخدام اي كما حكموا بحكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احد معاني ضميره او الاخر او يراد
باحد ضميريه احد معانيه او الاخر الاول قبيل الحاجة الى كونه صالحا لمس تلك
غير النهار جعله شبيها بالاستخدام لامنه وقيل الكاف قبيلت للتشبيه بالمعنى كما في قولهم الاتم كزيد وفيها بحث
اما في الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعيني وضميره صاحبه فهذا معنى الاستخدام واما على
قول الكافة في الاتم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالشبه الذي ذكر العرف وهي الحال كما في الخواتم
فالاولى في الجواب الحمل على حذف المضاف اي كما في صحة استخدام الضمير لشبيه الماء بها لعلاقة بينهما بسبب صحة العكس
فلا محذور في المشبه والعبارة لاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كما في جعل المعنى المذكور او الاتي
وجاء بمعنى المراد ويجوز ان يكون بالذال المعجمة مع الخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما
حقه من الرجوع الى المذكور قوله بسبب ان لا يكون في الامر ما ينافيه فيجاب بانه يكفي ان يكون بحسب ما يعتقده
تحمل المسند اليه الجاز اي ما مر مجردا بالبناء مثلا فتح الدال له والخطاب معه لو لاحظ بنفي من كلامه من قبل المتعارف
بالكناية الى نفي الصورة ايضا قوله وجوابه ان معنى بنى لا عترافات لا كون منتفيا عند السكاكي ما ذكر الشارح المحقق
لمن تطرق المنع اليه بل يدفع اعتراضات المقوم بتوجيه كلام السكاكي ان الاثبات الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر الا على
حقيقة فيضطر المتكلم العقل بالجاز العقلي بالاخرة ويصير سببه في المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية
اعتراض قوي لمعانده فسمى المجاز المرسل والاستعارة وقسيمها اي المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع
المكنية في قول البعض واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة في الموت باقحام السبعية له فيكون مستعملا في معناه
بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتأويل والمجاز عند ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ليس
مجاز عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه ودون العكس فيكون اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له بالتحقيق وهما يجاب عن ذلك بان ما ليس مجاز عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر فيه نظر لان المنية
جعلت فردا من السبع لا انها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبة وهنا بحث وهو انه يمكن تقدير نظم الحق
على وجه ينجي عن الاعتراض القوي المذكور في علم البيان بان يقال كون فرد من الاشياء المذكور من الاستعارة بالكناية
يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد به المشبه لمنع كونها من اقسام الحقيقة على ما مر المذكور في علم

البيان لكنه قابل بما هي له فالاولى ما المشبه به واذا اريد المشبه به وضع ما وكن بها عنها فعلم
ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعراض الذي هو عبارة عن البيان قوله او الاكثر لجاز في الكلام
اتيانه عن التشبيه ظاهرا او لا بعني لاعتبار الاستعانة فيه فطعا فنعني ان المقصود منه التشبيه خلافا لقوم
حيث زعموا صيام قائد فرع ما يقال من ان زيدا صيام وجبلي انما هو كلام بشر كان في التركيب الاضافي والاشتغال على
ذكر طرفي التشبيه غاية الامر انه لا قرينة على ان المشبه به والكاف تفرق بانباء احد طرفي
التشبيه دون الآخر فكلم قوله قد زرت زارا زران على القلب اولا لانتجيفا من بلاغة النبي ابلى بكسر الباء او القصر
مصدر بلي الثوب يبلى بلى اي صار خلقا واذا فتحت باءه المصدر عدوت قال الحجاج والمرء يبلى بلاءه السربال كرّ الليالي واختلاف الاهلة والغلالة شعار تلبس تحت الثوب وقت الدرع ايضا وزر يزر بالضم
شد من زررت القميص ازره بالضم زرا واشتد حتى ازراره عليه والازرار جمع زر بالضم كالثوب
جمع ثوب او جمع زرّ بالضم كما قرأ جمع قرة وزر القميص معروف قوله جمع اشتمالها على ذكر الطرفين اما اذا رجع
ضمير ازراني الى الممدوح فظاهر واما اذا رجع الى الغلالة تاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالة يرجع الى
الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره قوله انما عبر في ضمير رافعة فيه لان الاستعانة اذا كانت في
بجمع جعلها صفة لجمع الابعد جعل الجمع بمعنى الصاحب او التقدير خلافا لمن ظن ان الضمير يرجع الى
فيعود والمحذور قوله في اضافة المسح الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بانه الصاق ضمير والفرق
لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني الصوم عنوع اي بسناد اللفظ قوله لوضوح وكذا يجب عند القائلين بان المجاز
يجوز ان يقع لها بصحة لاحتماله وجها آخر غيره كما في المجاز العقلي واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز
العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يرى من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند
اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكار المجاز العقلي ان احدا لم يسمع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله
من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز
العقلي فرارا والمانع انه يجوز ان يكون على تكلف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتجوز في السمع لا نعاء
كونه من المجاز العقلي وان كان هذا الا عكس مرة وعا عند السكاكي قابل الباب الثاني احوال المسند اليه
اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال اي يكون سببا قريبا لتحقق المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق من تعريف المعاني فلا يرد ان الرفع
من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا قوله اي
لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق وقوله لا باعتبار توضيح وتبيين لان قيد

الحيثية

الحيثية احتراز عن الامور العارضة له باعتبار قوله معرفا ومنكرا قيل هذا منقوض بالبحث عن ان المسند اذا
كان معرفة لا يتعين ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار
كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان لكنا
مشتغلين بعلم المعاني وليس كذلك الا ان مراده بالمضي بالاحوال الخ عقد الباب الثالث من هذا الكتاب للبحث عنها
واورد عليه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك قوله لتاخر وجوبها وانما
لم يعتبر عدمه اللاحق المتاخر عن الذكر جميعا ان الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع يتمنى
الامر هو العدم السابق اذا التحقيق انه لا يثبت المسند اليه اصلا لانه اتى به ثم اسقط نعم لفظ الحذف اشعار
بذلك كما سياتي لكنا اخترنا هذا اللفظ اباء الان المسند اليه لكونه الركن الاعظم كان اثباته ثم حذفه لانكد
في نفس الامر بهذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقدمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر باعتبار
قوله وجوز ان يكون الضمير عائدا باعتبار وجوده والقرينة حينئذ ضمير يعود راجع الى المقابلة المفاد باعتبار انها احد الامرين
او باعتبار انها بعض من كمل المقام قابلا وغيره يعود راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى المقابلة
المفاد بالمعنى المذكور اكثري اذ قد يترك القرينة الدالة على الحذوف لبعد هيئة نفس السامع الى الشيء والالجاء ينافي
اراده حذف ما سوى الفاعل والمفعول للفصول لما سيذكر انه لاحتياج الى الترجمة بل الى الغرض الداعي فقط وذلك
لان قرينة الحذف مختلفة الصور بين غاية الظهور بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة
ان تكن القرينة لا تكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل لابد من قرينة بدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها قوله
مع اشتمال ضمنيا يظهر مما لحظه عمرو بن الكتبة بعني الاحتراز عن العبث ولذا زاد في الايضاح عبارة المحرر
حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قول والاحتراز معطوف على الكلام
اليه والخفاء في عدم النكتة المذكورة غير ظاهر فتامل قوله والا بان يوجد القصد الركن الاعظم فكيف يكون وكن عبثا فيه
او لا منافاة فيه بان كون الركن الاعظم من الكلام وكونه وكن عبثا لتحقق القرينة المغنية اياه والمنافاة بينه وبين عدم
الاضباح اليه نفسه والجواب ظاهر للمتامل قوله وقيل معناه ما ذكر تنظر الى ظاهر القرينة اي الظاهر الذي هو
القرينة والفرق بين التوجيه بين ان نفي العبث في التوجيه الاول مبني على كون الركن الاعظم وفي الثاني جوز انتفاءه نظرا
الى جواز تعلق الغرض به قوله والمراد الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض ما وكثر استعمال الكلام في مقام الحذف وعاما ما ذكر
من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى اخص فتامل وبالجملة ما لا يترتب
عليه فايدة قوله من حيث الظاهر لان التعويل لما كان على الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على ما هو العقل وان الالفاظ
ليست الا امارات مضبوطة للمواضعة تختلف باختلاف الاوضاع لا شاهد لها عقلا ولا دلالة بحسب ذاتها كذا شرح المفتاح

وانما يذكر هذا القيد اذا غنى من حيث اللفظ قوله وعند الحذف عادة لان العقل ايما الكثرة مدخل العقل فكان مستقل قوله لاستقلاله بالدلالة اعتد الجملة كالمفرد العقلية اما العرفية وان لم يكن مستقلا عقليا فلانها قوله فيما سيأتي ولا عند الخوف على العقل قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ اعتد بول عليه بالقرائن الحصر اعتذاد من مضر الفصل اضافي اي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح نفي الجواز اي بدل بالقرائن على فان المسند اليه قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرته بناء على ما استمر العادة من فهم المعاني قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المتكلم ينحي نفسه بالفاظ متخيلة فالقرائن افادت الجعل العادة في لفظ المسند اليه وبواسطته على فانه فاتح قوله بالاخرة على وزن الثمرة بمعنى الاخير يقال لما عرفت الاباخرة اي آخرة اي آخر اكذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخوة بضم تين قوله قال ما كيف انت قلت على عليك آخره شهر طويل وحزن طويل اي حال سهر وايام قوله للاحتراز والتخييل المذكورين واللمي فظ هما الوزن او للتشبيه على ان شدايد الزمان ومصايب الدهر جعلت بحيث لا بد على المتكلم بازيد حاجبيه الترقي قوله بل بتنبيه لما ليس فيه حذف المعطوف واتباع العاطف لان الى وقوع جزء المعطوف لا نفسه وبنو الحكم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على اوفق الجواب كحذف الجمل بعد كثيرا وتقدم مني في اللفظ مفتاح تلك الجمل فكان الجملة بانها حذفت لوجود ما ينفي عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث اتيان المعاول لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا تغفل قوله لو الابهام صون عن لسانك فالات يضع شرح المفتاح الابهام الايقاع في الوهم وهنا مجرد اضافة العبارة لان الاول من التصور الخيالي والثاني المعاني العلمي وقد يقال اراد بقوله الابهام ان العمدة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوتية الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من متعلقات حذف المسند اليه ابهام صونه عن لسانك وعكسه يجوز ان يعتبر ابهام صونه عن سمع المخاطب وعكسه قوله او تعيين فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احتراز ا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا سلم ان القصد الى التعيين معارض للقصد الى الاحتراز عن العبث فيجوز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا وقد يعرض ما يمنع الكل اجتماعهما قوله من غير ال مع من الحاضرين لا خفاء ان الكلام المتبول من غير الخاطب قوله رحمه من غير راء مستفهما الاستدلال لجار الله ان اول من قال لهم بن عبد يغوث وكان ارمى الناس وذكر انه كان يرتفع بحمى مياه على الغيب اسم جبل فسار صيدا ما اما فلم يمكنه وكاد يرجع محتشيا بلا صيد وكاد ينتقل نفسه لنفسه اينه مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم مائتين فاخطأها فاعترضت الثالثة رماة مطعم فاصابها فعندها قال الحكم وكان فصار مثلا يغرب لصدور الفعل من غير اهله قوله ثم شنشنة اعرفها من اخزم

من اخزم اعرفها لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي او جد جد حاتم وشك بعضهم فقال شنوا بدل ما عرفها جدع اي اخزم واجدعوه فقال ان بعضهم رفعوه بدل شنشنة اعرفها من اخزم بشر الا ان اخزم ايضا كان عاقا والترجيل التسريح بالشعب قوله او على ترك نظائر الفرق بين اشياء الا العوارض على ترك نظايره ان الاول لا ينصور عن كلام بذكر الكلام او لا خلاف كذا وايضا الاول يتناول الترك وغيره فانه اذا سمعت من العرب كلامين حذف احدهما المسند اليه واحدهما نبا سامعه الاكثر من غير قيد ومخيلة بهما حراما على بصيرتهما فقد راعيا لاستعمال العوارض على ترك واما الترك فيختص بالقياس قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا وجهه ما اشار اليه الشريف شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح مثلا وصف لما قبله في المعنى فوكد فيه الاعراب للافتنان والغرض من الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاصغاء وهذا لا يتاتى اذا كان المدح او الذم او نحوهما المقام ولا بينه وبين ما قبله من مثل الاتصال النزعي حذف المبتدا ليكون جملة صدرت متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان لدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله اي اعلمه الخ او اعترض عليه بان الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور اما من ابهام الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور اما من ابهام الموصول وفي الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والآخر ما منه بد في تصحيح كذا فالفاعل في بني للمفعول مثلا وقوله بهدى اللتي هي اقوم من قبيل الثاني وتنكيره مع بيان انكثت كثيرة الدوار قوله ولا مقتضى للعدول عنه فان قلت سيأتي ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء على ان الاصل عدم المقتضى للعدول قلنا المقتضى قصدا لاحتراز بالفعل لا يجدي صحة وكذا القصد والاخفى انه غير لازم قوله ومنه ولو ليكن مع المفعول اي من ذكر المسند اليه

لزيادة الايضاح والتقرير قوله بكى واولى مع المفعول حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاء على ما للمفعول جرا على اسم الاشارة الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان لمستدل عند حذفه حسنا البتة او لا كما ثبت لهم الاشي فان يجيء في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصدر تقول له ما بتة والفاء في فاي رأيك والاثرة بفتح الهمزة والثاء المثلثة والاستيثار واسم من استأثر بالشيء استبد به وقوله بتميم متعلق بجعلت او بالفرق والواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه ثم يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل له مثابة لان اهله ينصرفون اليه ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها واصله حوالي الشيء وقعد حياله وحيالي اي بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالقطاع فقيل هو المبتدا اعني فاي لم يجوعه

فرق اخر بين ترك الشيء وحذفه ونظائره
اعراب الحمد والذم
الحذف للتركيز
الاثرة على حيالها وقيامها

الى الاخرة التي يصلح ان يكون عاملا وكان تقول الاقرب في ان يتعلق بالجر المستفاد من الجار اعني نابته باعتبار
رجوعه الى الاخرة ايضا للتلازم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي الذي هو الجر واتيانها بما جعل المذكور
مقدرا بعد قبل الجر كما قيل وحاصل المعنى ان تكريرا ولكل افراد اختصاصه بكل واحد من معاطيه
فيكون هو المجر لكل واحد حسب الاضافة مطلوب لدى الاضافة بالسماع لكان احسن واولى
لا يستعمل في حق الباري فلا بلاغ التخييل بقوله من عصاني كما هو الظاهر قوله بهذا كله مع قيام القرينة اولو
فقدت شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لانتفاء كما
سيذكر مثله الآن قوله ان يكون الجر عام النسبة الى كل مسند اليه فالمراد بعموم نسبة الجر الى كل مسند اليه
ان يكون الجر المذكور في حكم الملفوظ صالحا لان يتعلق به كل متعدد واما العدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن
واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع اراده التخصيص كما هو مقتضى الذكر فلا وجه
لقوله لعام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكر حاله من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي
ان يكون العموم لبعض ما يصح له من المتعدد واراده التخصيص لمعنى من هذا البعض حالة مقتضية
اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل شيء قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عدم دخول حالة الحذف المذكورة
في شرح المفتاح على ذكر واما ما ذكره هناك لا يكون لعام النسبة لقولك حالق بعض الاشياء ومن الظاهر
بعموم النسبة عدم صحة ما ذكره هناك فتنبه قوله فالمناسب للاحتراز عن الخصوص
ان يقيد هو العموم بنفي فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة نفيا خاص النسبة ايضا بهذا المقام
فالاحتراز عنه ليس بملاحظ خصوصه نفيا بل بملاحظ خصوص نفي هذا المقام فتفطن ما وكن الشارح مجيبا
واندفع ايرادا الفاضل المحشي قوله والجواب ان المحشي اورد عليه ان ذكر المسند اليه يكون لتعيين الكلام
لا للاعتبار امر زايد عليه فقد تقرر وحقيقة التعريف جعل الذات شاملة لما خارج فقد تضمنها فاجاب بالتخصيص
بوجه يجعل فايدة الاحتراز عنه لضمائر الغائب لما تعين المرجع فيتعين بتي قبيل كقولك رجل فاز ابوه وانثى كما لك
فاز حمار وكقولك رجلا ونعم رجلا وبالها فتاة ورب رجل واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان النكرة
موضوعة لدخوله في الذهن بوصفه بهذا المذكور في شرح الرضي على ما نقله الفاضل المحشي وفيه بحث
لان الاولى ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان
كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة اللهم انه عام يتعين
الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الفاضل لاحد التعيينين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب
شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه لكم بحث اولا اعتبار بالتخصيص اللفظي الثالث ان العهد بلام

الحقيقة

الحقيقة اشارة الى الحقيقة الفرقي رضيه ومعنى الخصوص فيها تكلفا لما يلزم ان كثيرا مما يتغير في النوادر مما لا
يتغير في الاوابد في ولكل شاة وسخلتها بدرهم واتى في بحار انثى وجلدها ولا تجوز كل سخلتها ولا اتى حمارا
انه لا يضاف كل واتى الى معرفة حلوبة كما اشار المتفصيل كذلك نفى عليه ابن مشارع القاعن الثامنة من
الباب السادس من كتاب المغني فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون النكرة على ما يشير اليه سوقا للكلام على انا
لا نسلم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه انما الاقل فلان المذكور في كتب النحو وجوب
تعقب مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وبهذا مذهب البصريين وابن السراج والكثر الفارسي في
البسيط انه مذهب البصريين وخالفهم وكذا الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف واما الكافلا
اشير اليه من القاعن اللهم الا ان يجاب بانه يكفي في الاستعمال قوله اشان وضعته قبل هذا احترازعن
النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا هو وضع للاشان
المختص وفيه نظر لان الاشان فيما ذكر بالوصف اعني تعرفه وهو اخوك والكلام في الاشان بالنظر الوصف له مدخل في ملك الاشان قوله فتعريف الاضافة الى المخاطب جواب شرط محذوف قد
والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه قوله وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا اذ نسبة البعد هنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفتنن في العبارة واعلم ان القضية
الكلية المتعاوفة من لفظ كل انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه
فلا يكون مفيدا لسماع الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول فان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما
يشمل اللازم فان الجزء فانه حكم ايضا كما مر به الحكم الذي يبقى وكما المسند اليه والمسند فقط على ما يشاور
من السوق وكذلك تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد بعدا احتمال تحقق الحكم الذي هو فاعل الجزء كذلك
يفيد بعدا احتمال تحقق لازمها فيوجب كونها فاعلة اتم فان لازم الفاعل في قولك زيد حافظ للتورية ابعد
في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفاعل في بتي ما هو جزء والفاعل في الاول اتم منها في الثاني قوله
ثلاثة وضعي بخلاف تخصص النكرة بمدان التخصيص والتعيين في المعرفة حسب الوضع لانها موضوعة للمعين من
حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعين ليس بمعتبر في وضعها
فلو قد يتذكر اي المخاطب مع معين الى غيره اشار الى ان ضمير يتذكر راجع الى المخاطب ويحتمل ان يرجع
الى الاصل اي يتذكر الاصل ذهابا الى الغيرة في حق الصبات على ما ذكر في شرح المفتاح ان مقال لمعين او مقال لما
وهذا الخطاب له ولا مقال لخاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكاين مع معين
ان يجعل الكاين بمعنى ما من شانه ان يكون كما يخفى على الذوق السليم وقد لم الى غيره اي مثالا وموضحا الى غيره

خاطبه او وجه

قوله على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان
جمعا فالظاهر ان يقصد بغير معين ان يقع جميع افراد المخاطبين على سبيل الشمول لكن قبل لم يوجد في القرآن ولا في كلام
العرب العرباء عام بصيغة امر ونهي ونحوه بقصد واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل مخاطب حاضر عند
اراده الغير حين اراده غائبا عما هو المختار او موضوع لمفهوم كلي لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب
اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين قوله ثابت حالهم التعظيم او التحقير او التعظيم الشديد
الشديدة من قطع الامر بالفم قطاعة فهو قطيع اي سريع شديد جاوز القدار وحرا والمراد من الحال هنا قولهم
ثابت حالهم قطاعة امرهم وفصاحة شانهم ووصف الثابت اياها بالقطاعة بناء على ما تقدم من الرزوق في
التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب اذا اراد والمبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظ ما يشتقون به تاكيدا او
تنبيها على شانه كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يقدر حذف المضاف او حينئذ فقطاعة حالهم التعظيم او حالهم
التعظيم من حيث قطاعتها وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فضلا
قوله ولو ترى مع جواب المحذوف لرايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها ومثله مروية كل حديث على
ظهور حالهم بل انما يدل لكان العقد بخطاب ترى اما العموم على كل ظهور شناعة حالهم لدلالتها على ان قطاعة
حالهم لا تختص برويته احد دون احد بل كل من يراها قطيعة قوله لفظا والمعنى ان العموم المدلول عنها في ان كلا
اولى بها اظهر فان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن
الظاهر فاسد محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة
الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني
انا عرفنا بدلالة الصورة عن المعنى الحقيقي لبنائي لنا قصد العموم او لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما افاد ان
هذا قوله بشرط يذكر لفظ المفتاح حيث قال فلا يفيد حينئذ ما يفيد كانك علمت ان اكرم اواحسن اليه قصدا
الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا يغنيه قولهم ليفيد العموم ولا احتمال لتعلقه
بغيره لانه حينئذ وضع لشمول مع جميع مشخصاته وقولكم انهم لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصور الشخص عن وقوع
الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك المعنى مع تلك المشخصات الخ جعل هذا الموضوع الكلي مرآة لملاحظة ما يغير
تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليم ولا يلزم نفيد الاوضاع ولا كلية الموضوع له
قوله لاحضار اي المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه يعمهما او صاف اللفظ المتلفظ
المتكلم وان كان حاضرا فانما يؤتى به لحكمة المطابقة فلا يرد انه اذا قيل جاءني زيد حال حضور المسند اليه
في ذهن السامع فيوجد به احضاره ولا ان المسند اليه في نحو انا كان حاضرا في ذهنه فلا

فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا فلا قابلية الاتيان بالضمير ولو قال بدل لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم
مختص به لكان اظهر قوله بعينه حالي مفعول المصدر اي متلبسا بعينه وشخصه فانه لو احضر بغير
ابتداء بكل واحد منها او قبل الحوق بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بها العهد
الخارجي بخلاف المعرف بالعلم بالعهد وان سلم انه لاحضار فانما يفيد اذا تقدم الذكر فالاحضار في هذه اللفظ يكون ثانيا
لا ابتداء فكان زعم واعتذر بان الاحضار الثاني اتم يقع او يكفي اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي
كونه بعينه المخصوصة الجملة قوله بهذا القيد متعلق بالاولين فيه بحث لانه اذا ذكر القيدان الاولان يكون
الكلام بمنزلة ما العلمية لاحضار المسند اليه وفي ان مع باسم مختص بمعنى باسم مختص به تامل فلا يرد ان قوله
باسم مختص به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل جاءني الرجل فقول رجل جاءني ورجل
مختص بالذكر وبعينه وانما يكون مختصا اذا اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو
معين فيكون مجازا ومجتنبا عن الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس قوله كالرجل خير من المراة مثلا
مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد قلا يخرج بهذا القيد ولا بقيد ابتداء بقولي بعينه ولا
ما اجاب الشريف وحواشي شرح المفتاح عن انا من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد ما
في التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كما يرد المعارف والكليات فغير نظير لان
المعرف بلام الجنس حين ما يقصد الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والمقصد الفرد فانا
نفهم من القرائن الخارجية على ما بيانه مختصة لا انا نتكلف الكلام عند ترك القيدين الاولين بكذا وبالعلمية
لاحضار المسند اليه فيبقى ان مع باسم مختص بمعنى اي المشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة
فيندفع البحث لانا نقول سوال الاخفش انما يتوجه اذا كان قيد من بعد والتعريف على الوجه الذي ذكرتم
منفيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد على وجه يسقط الاضمار المقيد فاستفد
مما تحقق من كلام الثاني ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعنى من حيث هو معنى
على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين مختص فلا غناء اصلا وبهذا التقدير ظهر
ان قول الشارح في تقرير السوال لان الاسم المختص بمعنى معين ليس الا العلم به سماحة وان اقتضى الوقوف
ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه فلن يعدم السبيل اذا ذكر التعيد اي توجيه الجواب ان لام الجنس
الاسم المختص في العلم في المراد بها الاختصاص الاستغراقي بالجملة والرجل مختص به بطريق الغلبة
والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات الرجل الكاملة حظا مع انه ليس بعلم لو قوعه صفة
مثل الرجل لا يخرج بقول باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى مفهومه كلي في الاصل او بقوله المسند

ان نظر لا المخصوص العارض بحسب الاستعمال كما مر وقد يقال ان الكلام المخصص شيئا ليس الا العلم بشيء عيان راوه
بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي من ذكر التعريف لسابقين تحقيق مقام العلمية
فتامل جيدا ولك ان تجعل الذكر الذكر لغرض سند الثاني اليها لكونها سابقين في الذكر اخراج بعض ما يطلق
الاخير وليس بمحذور وما اشرنا اليه من جيبه جواب المتني اندفع لزوم السند الى احد القيدين الاولين اعني بعينه
وابتداء بخلاف ما وجه به الفاضل الحشي فانه لا يرفع السند الى قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى قوله
بناء موقوف اي جميع الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوفة وفيه ايماء الى بعد التغيير المذكور فتامل قوله
من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد فقد لكن يظهر ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب
الوضع والا فالاختصار بالحق احضار باسم مخصص وليس بمعنى لفظ لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص
الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تغير ابتداء ما ذكر ان الوقف اول مرة كما ذكر الشارح
المحرز لما تحققته في الاعتبار الثاني قوله وبعد التبيا والذي التبيا تصغير الذي على خلاف القياس
لان قياس التصغير ان يفتح اول المصغر وهذا الذي على فقهها الاصلية لكنهم عوضوا عن فتح اوله بزيادة الالف
في آخره كما فعلوا ذلك في ظباء من الثريا وذيا وذياك والمعنى بعد الحظ الصغيرة والكبيرة الخ من فقهاء
شأنها كيت وكيت حذف الصلة ايماء الى قصور العبارة عن الاحاطة بوصفها امر الذي كنى بها عن ذلك
تفخيم امره ما لا يخفى قوله وما سواه انما وضع ليستعمل في شيء بعينه بدليل عدم دخول العلم فيه وقوله بعينه وما سواه انما وضع لا بد لها خروج العلم
فيه فقد تناقض كلامه قلت المراد من التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الوضع
لكليا او جزئيا فتامل وكيف كان بعينه وما سواه انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل في بعض جزئياته فلا تناقض فتدبر كذا
مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وسيوا لمعنيات تالج جعل الفرد الكلي
مرآة لملاحظة عند الوضع فليتدبر قوله ولا يخفى على المنصفين ان الوجه ما ذكرنا اولا ولو كان قيد الابتداء
على ما ذكر بهذا القبيل لخروج سائر المعارف لا يكون للمولف باسم مختص فاين سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره
الثاني فالاسم المختص وان كان مخرجا له لكن يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل
يسند اليه اخراج لتعدد معنى الذكر على ان الاختصار في العالمين اقل رعاية وكيف كان بل بعد تذكر الوضع لانه
مسبوق بتقدم العلم وليس اعرض عن ذلك فالاختصار اول رعاية الذكر تحقيق فاضبط فانه نافع
منها فيه الا التعيين فليتشكر قوله لا نفرق هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدا والله خبره واحد خبرا بعد خبر
او بدلا من الله بناء على ان ابدال الكثرة الغير الموصوفة من المعرفة انما يتعين منها عالم يستفد من البدل ما

كان كون الرضي ويحتمل ان يكون ضمير انه للجملة خبر ويقدر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصف مثل الوجوب
واستحقاق الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرها او بحسب اذعان اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر
فائدة حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد قوله في حد اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها
التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما
معناه الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف في الاله من قولنا
اصله الاله من الحكاية اي الحكي ومراده ان الله اصله الاله منكرا كما ذكره تغير الفتح وانما ادخل حرف التعريف
في خبر المبتدا افاده للحصر كما في زيد الامير اي العديم النظير فقول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه
من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكر في شرح الكشاف من ان كثرة دوران الهمزة الكلام
واستعمال اكثر في العبود واطلاقها على الله تعالى يرجح جانب الاسقاط من الهوى ثم ان حرف التعريف من الحكي فيقول
المضاف محذوف اي عوضت عنها لا نحو في التعريف وانا بقاء الله كما صرح به الغطمسة شرح التهذيب الاعلام
الشنودر والاول معنا الظاهر وعلى هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة بنقل
حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة منوط بوجود اللام المنوط بالحذف فلا يتوجه ان التعويض لا يوجب الا بعد العوض
عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل على اي بعد حذف الهمزة وانما قيل
قيل الاله مختص باللام من الاسماء الغالبة لكن لا احد العلمين وقيل هو بالعكس لانه بالغلبة كذلك ارتكد
الاختصاص بالتعيين لحذف الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة
وبعده علم بتلك الاذان المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاقا شايعا غير نادر فيكون الغلبة تحقيقية
ويصح ان يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة تقديرية قوله لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظ قوله
فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراد الجدال انما هو في المعبود بالحق والمقصود
حصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخفى ما في شرح الكشاف من ان اله بالتسكين بمعنى المعبود مطلقا
والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه بناء على بعد وبيان المعنى بحسب الوضع قوله الوجود او موجود اشارة
الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا او هو بجعل الا الله خبرا لان المنع على نفي الوجود عن الهيئة
سوى الله تعالى لا على نفي جنس هيئة الله عن كل اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر
كما لا يخفى وانما يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه رفعا للخطأ المشركين في اعتقاد وجود الالهة على
وجه بلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود وبدون العكس ان التعدد والكثرة
التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الهة غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت

الموصول

الكنية والعلم

تثبت بدا ابى لهب

عليهما معا او ان جاز ان يلاحظ فيه تارة على على المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه اخرا والاولى ان يقال عدم
المتكلم بنوعه الذي كان نوعا محسوسا اعرفي قوله لعل جدوى اقامة بعلل علم التعرض لما ذكر بادئ افهام بكنه المتكلم
علم يقينا لعلمه الانسان [illegible] على الوصول بشيء والا كان الشيء معلوم الثبوت ثم ان المراد بالاحوال الخاصة فرضا شيء
علم المتكلم بامر ما ينبغي ان يعتبر اعتبارا في جانب المسند اليه لتعميم كمند افادة الحكم للمخاطب ومتعلق الحكم لا بصيغة الفعل
عنوانا للمفعول والا لكفى الجعل فتدبر قوله او استحضار التعرض بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون داعيا
على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها وفائدة يترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كذلك وقد ينا
بحث ولعل ان مجرد استحضار المتكلم التعرض بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية بجواز ان يعتبر عنه بطريق اخر لا استحضار فيه فلا بد
من انضمام شيء الى الاستحضار ليرجح اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق نعم قد ذكرنا في شرح المفتاح ان الاقتضاء
يتحقق بحرد الملاءمة والمناسبة فلا تناقض في اقتضى لكن لا يخفى ان المناسبات لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان المقتضى
بحالة الجملة كما ينبئ عنه قولنا مقتضيات وكما مر منا ايضا ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفى
بالرجحان بالاضافة عليه كما ان المضاف اليه اكثر كاة الاقتضاء اعم قوله او فرض ان تقدير الغرض ووجه تقديم على
القولين الاخرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه الفاعلية وكذا المفعول
على التقدير على تقدير اولى قوله فاورد حكاية شرح ومثاله جاءني الذي ضربته امس شرح شيء انكر فقال لم اضربه
ضربه عليك اني اخبث خالتكاذب شرح التطويل لبعد المنفي عن المثبت له الحاكم الى المنكر لكونه الانكار بعد الاقرار
ادخالا للمتلقي في رتبة الكذب في الحكاية متعلقة بيستهجن او التعريض قال جعلت الآية مثالا للزيادة التقرير
والاستهجان معا كان نظم الكلام رصينا وان خصصت بزيادة التقرير كما هو وقع في الحكاية ومتعلقها قال اصل
اجنبي ان ملكت ليس في النظار لبي استهجان فكيف يقع جعل الآية مثالا قلت المستهجن يعرض اسم المراد به الحكم
والاحتمال في طلب الحوائج قوله ولقد تهدرت مع الغواة الخ تهدرت بالدال والراء فربت بالماء والباء جمعوا
ليمثلي والغواة جمع غاوٍ والاسامة اخراج الكلمة الحامي والشرح اما الاب والتلحظ النظر والاضافة
من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل شرحا للحظ بمعنى النظر السريع اي ما وقع النقد عليه من قولهم امر سريع
اي سريع كذلك الديوان فوة الصحاح ثم شرحه ومسرحة اي سريعة والعصارة بفتح العين والصاد المهملة ما يسيل
من عصير العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاتام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان فوة الصحاح وحاصل
وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت تحصيل لذات ملوها النفس حتى بلغتها فمضى ما بلغ الاثام
وفاجأت وقعتان حاصل ما سمعت كان اثما وفضلا او وزرا وبلاء قوله ان الذين نزدوا منكم البيت فيه
بفتح تاء الخطاب من الارتاح بمعنى ارتاع ثلثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب وراي ايضا وان جاز

القتح بان يكون من الروية بمعنى الاعتقاد والتعليل ما يحمل الانسان على شيء النبط وحران العطش والفرع
في اللغة الالقاء على الوجه لا مطلقا فالهلاك فيما يحس قبله اما حقيقي او عبارة عن بلا كالاعمال او عبارة عن النفس
كالامراض على سهيل المجاز فانها سالما الاولى بقولها ما تهلكوا والهلاك بقولها او يصابوا قوله وجواب ان الوقوف
والوقوف وقد اجيب بان التنبيه على الخطاء الذي وكن سواء ما ان يحصل من ذكر الظن الشعر بالخطاء او يوهم
في العرف خطاء في طي هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا اختفاء لزوم تحقق الاعلام
مع اثبات التنبيه المذكور مدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام فرد عليه ان الكلام في معنى الموصولية و
للا معنى الكلام الذي فيه الموصول قوله الى الوجه بناء الخبر ظاهر قوله في سياتي قال فيه اياما الماء الخبر المبني
عليه امر من جنس العقاب ونظايره بدل على ان المراد تمنا الماء وجاء الخبر المبني وانما قدم الناء اشارة الى ان
ايماء الموصول الى الخبر من حيث اسبابا فالمتكلم وبنائي اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بخصوص صورة الشيء
قوله كالارصاد في علم البديع وهو ان يجعل قبل الوجه النقرة او البيت ما يدل عليها فاعرف الرد
تعلم ذلك وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون قوله الى التعريض بالتعظيم فاعترض عليه الفاضل الخبي
بان حصول هذا المعنى الخ جعل الايماء ذريعة اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما في اخر الوصول
وتبدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يسوغ جعله ذريعة اليها اجيب بان بدل المعنى يمكن تحصيلها من مجموع الكلام
ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغني عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء
مثلا تعظيم شعيب عليه السلام عارض التعريض يحصل من مجموع الكلام اعني من تسمية المسمى الخ فتدبر
حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر بنحو الايماء ولم يكن لك ان تقول الى من
ايماء الخبر من جنس الخبية واضمر ان يستوصل بذكر الى التعريض بتعظيم ولم يعتبر بهذا الايماء لم يكن لك
ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا امكان الكلام في معنى الموصولية مجموع الكلام الذي يكون
من جملته فاندفع الاعتراض فاشكل عليها الامر في قواه الذي سمكا اجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلم
علة اسناد الخ الى المبتدا وبنائه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصل وفيه بحث اما اولا فلان اريد بالبناء الى علة بناء الخبر
الايماء الموقوف العلم فيه انها مصرح بها فلا يحسن الايماء وان اريد الايماء الى علية الخبر حتى ان ترتب قول الا
الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علية المأخذ فيه ان ذلك الترتيب انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لاثباته
وكذا وهو على انه ثبت ان جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لا يا التعظيم انما يتوسل اليه بتذكر العلة كما اعترف
به نفسه سواء اوحي الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعثة على الامر على ربط الخبر في قوله ان الذين
يستكبرون في الآية بيان سوء عاقبة المستكبرين وفي قوله ان عمران الذي سمكا السماء البيت بيان رفعة

اى حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وقاكم الله جميع المشر وعود الشر بناء على تاويل وقيم بالنفى اى لا اصابكم شر
والوجه المشى قبل لان اعادة النفى فى قوله ولا التقيتم قول او مقدرة نحو لا رجل فى الدار ولا امراة بل الحاصل ان النفى اذا توجه
بناء اتم لاجل ان اذا كان مفرقا مى انه مقتض للتحرك على مى وبهذا ظهر ان لا المشبهة ليس بنفى فلا استغراق فى
نقله الكشاف وان تقييد الابالغ لنفى الجنس فى قول وانا اورد البيان والاحتراز عنها قوله ولقايل ان يقول الخ
قد كشفت ان الغضبان بفتح ظاهر هذه الكلمة وان الاعتراض مبنى عليه فى قوله والوسع اشار الى منع كفاية القاعدة
مؤنة تقريره وقد تقرر المنع المشار اليه بوجه آخر وسلوان يقال انا نريد ان رجلا ورجالا اعلام فلو ظاهر الفساد
وانا لكان لا رجل ولا رجال لنفى العلم وان اريد ان نفى رجل ورجال علما فان فلا يلزم الا ان يكون نفى المفرد اشمل من
نفى الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا النفيهما
علما فان حكم النكرة والمفرد اعم واشمل بعض اد يتناول حكم النفى ما لا يتناوله الجمع فيه
بادر الى التسليم ولم يتعرض بالمنع قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءنى الخ قد يحث الى قوله مع امتناع فوكل جاءنى كل جاعة
فيتحصل ان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل
الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور هو الا
لابد من وجه الفرق بينه وبين المثالين اللذين جوز فيهما الاستثناء المتصل حتى ان المستثنى ليس مما افاده المستثنى
منه بعض منها وغايته ما يقال وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل فى
الاول بالنسبة الى الكل المستثنى جزء وفى الثانى بالنسبة الى كونه جزئيا فعلى الاول فى عشرة بالنظر الى الاجزاء فبصدق ان يقال
الا واحدا على الاستثناء المتصل وعلى الثانى جاءنى كل جاعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل
لان جزئى الجماعة جاعة فليتامل قوله قلنا لو سلم اشار الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضى الا استيعاب الجموع حتى
ان معنى جاءنى الرجال جاءنى كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال بهذا المعنى يستلزم تكرار الحكم بتكرار افراد
الجمع المستغرق لان الثلثة مثلا جاعة فتندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها فتندرج فيه ايضا
فيصح ان يقال جاءنى الكل من حيث هو كل جاعة فيكون معتبرا فى الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها ايضا
لكان تكرارا محضا ولذا ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالجموع من حيث هو
مجموع بهذا ما وكى الفاضل الحشى وفيه بحث لان مثل هذا واقع فى التنزيل نحو كل ضرب بما اليهم فرحون وكلا اتى
فيها فرد وكل دخلت امة لعنت اختها الغير ذلك لا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بيان افراد الكرار
فى مفهوم الجمع المستغرق لزم ما ذكره المنع الحاكم على معناه ان يلاحظ لكل نسبة الحكم للثلثة مرارا متعددة

تفصيلا

تفصيلا نحو قوم وان اريد لزوم شيوع الحكم نقل الامر للثلثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك قلنا
ايضا وان اريد ان لنا ان نقدر وخول الثلثة اى الحكم باعتبار فلا يضر ولا يكون باعتبار العدد ولى موظاهر حالة
على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها للبلايزم التكرار الذى ذكر قال فان قلت
لو كان معنى الجمع المستغرق كل جاعة جاعة لما صح ان يقال جاء الرجال عند فرض الحضار الاقل من الثلثة قلنا
تاتى حمل الجمع على الاستغراق فى الصور المذكورة لكان ما ذكر منافيا فى العباب يندفع بان يقال المراد جاءنى جاعة
منها كما مر جوابا مثله فى تعريف الجمع ما يتوقف عليه الشى مع جواز كونه بسيطا وبهذا القدر لا يعدل عن الظاهر قوله
حتى يصح جاءنى جميع الرجال الخ ينبغى بفتح عين ان غاية لدخول كل جمع فى ى باعتبار شيوع الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان
ما ذكره صاحب المفتاح الخ قد يجاب بان مراده انهم يقل وسى العظم كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الملجوع الطريق
التجوز على ما قالوا فى بنى فلان بنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر فى الجواب ان يقال
مراد المفتاح ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل فى الكل من حيث هو كل وعن الجمع عبارة عن زوال فى الجمع وان لم
يكن فى حال فى البعض فلا قيل هنى العظم لا يتحقق شمول الوسى لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول
فى قوله يطلب شمول الوسى الا الشمول القطعى قوله غير مناسب للمقام لان السامع مواله تعالى قوله انه جمع لتناول
كل حسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود فى المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد
ليتناول تناولا ظاهرا لما صيغة الجمع من الاشارة الى العموم قوله لاحد من خلقه اى من جنس خلقه او الطلق
العام على كل فرد والتعليل بهذا المعنى انما استنبط من خصوص الوضع لان العام اطلق على كل فرد بدليل عدم الحنث
للحنث بستلزم عدم الحنث لبقى من احاوه قوله وبالجملة فالقول بان الجمع قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك
كيف وقد عرفت انما يستغرق الجموع الخ يستلزم شيوع ذلك لها بشيوع كل من احاد منزعا وان اراد الجزئية
فلم تكن هى محل دعوى صاحب المفتاح فانه لا يدعى الا الجزئية والجواب انا نختار الثانى ونقول ليس الكلام فاظا الى الحكم
صاحب المفتاح بل كلامنا فى حكم بان الجمع مطلقا يقتضى الاستيعاب الجموع والا بنافيه خروج الواحد والاثنين قوله نعم فرق
بين المفرد ولا يخفى ان الكلام كان فى الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذى ابدى ههنا
ليس بينهما فان اللام الذى الذكور ليس للاستغراق كيف يصح اراد الواحد من المفرد المستغرق فكان المفرد يتجرد
اطلاق لام الجنس عن الاستغراق والورود فتامل قوله بحر واعترض عليه بان دلالة المفرد على معناه
بحسب الوضع افاد قبل بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضرورى بالنسبة الى العالم بالوضع
فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالة الترع معنى الوحدة والا فمعنى
غانه على هذا التقدير لا فرق بين الجمع المعرف باللام والمنكر فيبنى الاراءة على الدلالة ولا يخفى ما فيه عند قيام القرينة على ان المراد

قوله مجرد احترز عن الدلالة معه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوضع والا يلزم من علم اعتبارها الخلو عنها اللهم فيطلق

المراد من التقابل اللفظي

التقابل اللفظي الواضح فظهر ان الصفة المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف بعض الجمع بالقوم والرهط بالجمع الصيغي قوله ولهذا امتنع وصف بعض الجمع اي كون الفرد المستفاد بمعنى كلفظ الجمع الافراد مع الظن ان هذا الامتناع بالنظر الظاهر حاصل من اللفظ اما بالنظر المقتضى كلفظ والدلالة على كل منهما فلا نسلم جواز وصف بعض الجمع حينما الى المعنى كما في الاخبار مثل قولك ثلثة كلهم يسجدون اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد اشار في العلاج ومن قواعده مع قلب احد حرفي التضعيف

باء افا الكسر ما قبلها ووقع في بناء حمدت وبهذا ظهر ان السبناة في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف فطول الباء واظهار السينات وورايم جمع ستة السبين بناء على التعليل المتهين ولما لم يثبت شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى الجواز وانت خبير بان الجواز عند وطيا لقرينة الصارفة عنها لحقيقة والا ارتفع الوثوق قوله فلان الثوب مؤلف الاجمال حيث يسهل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليكم ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصغر والدرهم البيض اضافة كل منها مشتملا على اجزاء وجواب كل منهما اصغر قوله لانها اخصر طريق اما بان لا يكون ال مع عار فا باسم العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليها يقال في سواى اخصر من عبدالله وكي مثلا قوله كخذ قول جعفر بن علبة الحارثي المومى مشوار الحسنة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله مهويتي شلف بالت لان اصله مهوى فعند القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضاف الياء المتكلم والركبان جمع للراكب والميامين جمع ميمنة بمعنى جنبة اصدى اليامين وعوضت عنها الالف المبسوطة وقد يبنى المهوى على معناه الحقيقي والاول بالمهوى ويراد ان العرض سائر بالعرض حيث يسير الجسم القائم به وهو القلب بسير متعلقه وهو الجنيبة فكانه قال روى مهوى الركب اليامين واهنا وجسيم عكة موثق قوله لان المضاف قدم المضاف اليها المضاف الكون منقدما في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر اعلم ان هذا التعين قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك ابو موسى عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه ان يترجح الاضافة الا بمضام الاختصاص اليه واما اقتضاء المضاف التنكير على مثال تنكير المضاف لانه مع مكبر يشبه مثال تنكير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التنكير والتعريف ثم اعلم ان فيما نقل منا فيما نقل قوله ومنه قوله لا انتصار والى بولدها فصل عما قبله لان الفاعل ليس مسندا اليه ثم قوله نضارا ما في الاصل نضار رعى التاء للفاعل بمعنى نضرة والباء من صلته اى لا يضر الوالدان بالولد بان يقطعا نفقتهما ويقطعا فيما ينبغي لزوجه قوله فانه لما تبين المراد من الظاهر وان كان الباء للسببية او يكون نضارا على التكرار

للمفعول

للمفعول اى تضار زوج زوجا بسبب ولد اباه تظلمه منه مالي بعد الميراث والكسوة وقوله وكل الايضاء زوج زوجته بسبب ولد بان يشتها شيئا وجب عليه من رزقها وكسوتها وقوله وكذا بانفتح المنع طاوعة ابنه وتفعل فرحه اذا اقرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد هو ولما لا اقرار بالولد قوله الذي ارسل البيع لحصول الاستغراق بحصل من الاضافة لعدم قول القايل بالكلام المذكور بدون الموصول مع صلة موكبن لم كالرفيق قوله كوكب الحرقاء تلميح الى قول ان عمرا اذا كوكب الحرقاء لاح بسهيل اذا عت عزة في الثوابت الحرقاء المراة التي عقلها خفة وبها حماقة وكانت من الحرقاء امراة عمرو وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب بذنب القطب اليمنى يطلع عند ابتداء البرد فتهب بمجي الشتاء وقرنت قولها الذي يصير عزا لا فيما يعد كما يهما قرايتها استعدا والله السحرة بالفتح السحر سهيل رفع بدلا من كوكبا وعطف بيانه واذا اعت بمعنى فرقت قوله اولانه للاطريق الا احضان سوى الاضافة فقال الافاضل المراد انه لا طريق حاضر اعتنى به وكل الوقت سواه والا فان حصر طريق الاضافة بمنع خصوص طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض الموقف شرح المفتاح وهو الذي تعلم الفاضل الحشي تمكن وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة كون ان يكون حاضرا عند محل طريق الموصولية لا يكاد يتفق قوله وليس لم عن طالب العرف هاجب يمكن ان يقال عن بمعنى على معنا الظاهر ان المضاف محذوف اى عن احوال طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى اذ اى في شان طالب العرف ثم وجه حمل النكرة على التحقير فاستدرك بقوله الا ترى الخ او بعض المقصود ومع حتى مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما قال بعض فلا حاجة الى التاويل هذا الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه التصريح انتفى الحاصل عظما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي قوله او التعليل طلب ورضوان منا الله اكبر قيل الاولى ان التنكير لرضوان للتعظيم وكونه مبتدا واكبر خبره والجر محذوفا اى لهم رضوان منا والجملة عطف على جملة والله اكبر منبها على ان المستلذ هو حصول الرضوان لهم صرح بالخلاف ما ذهبوا اليه والا فالمقام مقام نعداد النعم وهو عظم بعض الجنة وهو ان امكن فيصح شيء من الاشياء اعلم ان طريق القصد الى جناب المقام وان كان رضوان قليلا من الله تعالى اكبر من ذلك كله نفس الامر وانما اكبر ترجيح المستفاد من الوصف معه بطريق الشبيهة فلتنكر قوله وفي للتحقير والتعليل ان التنكير مطلقا يفيد التقليل على ما اعطاه جماعة ان المنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم بحالة من جهات التعريف بعد علم المخاطب بحالة من جهاتها فيعدل عن المعرفة الى النكرة لانه حينئذ يكون تعريفا للمنكر تحقيقا المتكلم لجهل كثير فايدة قوله احترز عن التعريف بنسبة الساكنة الى الياء من الحدود وهذا التعريف كما يوجد في صورة

82

مبسوط ۞ متنى التبيب وغيره فاما واو باكثر من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم وترجيحا ما
اعتبره المص والتاكيد بكل واجمع فان الحسنا لما لم تكن بها الا اعتبار كونها نشر طان يكون قدوما قوله
لكثرة وقوعه واعتبارا نه قبل على العطف بالحرف اكثر واعتبارا نه اوفق فلا ينتقض ما ذكر سيا لتقديم ذكر الوصف
على ما ذكره قوله حسب قول واما بيانه فان المتبادر من مثل العبارة المعنى المصدرى واما التابع المخصص فالتابع
فيه عطف بيان لا غير كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الرضى شرط المفاع
المجاور بالطول ان يبدا الامتداد بن او المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق مايقاطعهما
وفيه نظر لان الاول من تعريفى الطول والعرض يستدعى ان لا يكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلث
جسما فتامل قال الفاضل الخبيصى هذا المثال على راى المعتزلة واما على رايهم فان كلما لوصف حد للجسم الى تعريفه له
على رايهم وقيد مع وكل اشارة الى الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد للجهات الثلثا يصور الا فى مكان وهذا
اتما يتم اذا جوزنا التعريف بالاعم او بالمساوى بالطويل وما بعده الجوهر الا الوصف المذكور يخرج الاجسام التعليمية وخصوصا
الجسم المتصل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعى او المكان التعليمى عند من يثبته وهذا ظاهر اما كون الوصف المذكور
اشارة الى علة الاحتياج فلا يبتنى على مذهب الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة فمشكل غير ظاهر ايضا لانهم
قائلون بالجوهر الفرد وبجزء لا يتجزا عن الفراغ الموضوع مع انه لا احتياج له اللهم الا ان يصار الى ما تقدم فى العلل
او يقال المشار اليه موصل الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الا لمعنى الذى يظن بكان
قد راى وقد سمعا قبل مفعولا الظن محذوفا اى يظن متصفى بصفة وقبل هو مستدرك مستدرك لان قوله
بكان لبيان موضع الظن وكان قد راى وقد سمعا حال من فاعل يظن اى يظن حسبتها بالراى والسماع وهو اولى
من جعله حالا من الظن اى يظن الظن حسبتها بالراى والمسموع كما لا يخفى قوله او دى فلا ينفع الاشارة
اى بشكل والاشارة الحذر من اركانى لا اعالة قوله وعند النحاة جمع تاء هى من نواسخ افاظ فى علم النحو وتكلم
قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الى صلاحية المعارف فقال الفاضل الخبيصى مثلا احتمال النكرات هو المعنى
الذى لا يصح ان يطلق على كل هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الروايتين وذكر المعنى يحتمل ان يخص
بخصوصية هذا الفرد وبخصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما هو من اللفظ وهو بهذا الاطلاق
تنظر لان الاشتراك فى الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعرفات عند قصد الجنس انما هو فى
المعنى كما صورة النكرات واعلم ان الفاضل الخبيصى حقق هذا المبحث معنى كون الوضع عاما والموضوع له
خاصا واخواته الثلث ولا اضافة بنى من الاقسام التى ذكرها الا فسم واحد وهو الذى ذكر بقوله واذا تصور
الواضع مفهوما كليا وعينه للفظ بازاء كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون الوضع

الاضافية او جنسية غيرها من طرق التعريف او منكرا نحو قولهم لبيك وسعديك نسب ابن مالك الى سيبويه
لاحد الاعلام المعرف بطريق التمثيل فلا بد هنا من الكلام فى وجوه الموانع عن مطلق التعريف وما يكون مانعا عن التعريف بالاضافة قوله من بناء المرة وتثنية الجمع اى من حيث هما او من كل منهما بواسطة انضمام الآخر فلا يرد ان
الوجه المستفاد من بناء المرة لا يتاتى التعظيم بجواز اضافتها لواحد يا لعظم فكيف يدل على التحقير والتكثير اى
نفس الكلمة بما دلت على التحقير حملت او جه المستفاد من بناء آخر عليها بقرينة المقام كافية المحل قوله وجوابه انه ان اراد ان بناء المرة اعترض عليه بان التنكير لتعظيم علة تامة للتحقير والا
لم يمكن حمله على التعظيم فى موضع سابل شرطا فاقته للتحقير اقتضاء المقام له وان اراد ان المقام حقق سببا لكل واحد
او سببهما معا انتفى الشرط فينتفى المشروط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة فى التحقير كما لا يخفى فاتيقا حقق اتحاد
محل التنكير ايضا على التحقير وهذا مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الثانى عن طرفه فتامل قوله ان كل فرد من افراد
الدواب قبل آدم وحواء عليهما السلام وكذا الغراب والغار والعقرب والتقنى على ما صرح به ابن حاجب حكى
سكته عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها اللغوى والضمير فى خلق راجع الى بعض ما يشمله
اللغوى على طريقة الاستخدام وقيل معنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله اذ التقدير كل دابة خلقها من هذا القبيل ان
المتبادر من كلام السكاكى اعتبار التنكير بالنسبة الى كل فرد من افراد المسند اليه نفيه وهذا يقتضى ان اعتراضه
اضافة المسند اليه نفسه وبناء الكلام على الاثنى والذلة بمعنى المضاف والمضاف اليه لا يخفى على فطن قوله بل المقصود صاحب
المفتاح الى مبنى ما وقع اليه المص من توجيه كلام السكاكى واتباعه له واما فقد صرح شراح المفتاح وبيان الاول
التخصيص الى البلاغ التعميم بقوله تشمل من يشمل عليه بطنه وان عبارة المفتاح ظاهرة فى اعتبار النوعية وما ينبغى ان يشتبه ان
مبنى اعتبار الافراد والنوعية الطرفين هو المطابقة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى
جانب المطيعين ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اى مختص بنوع وكل فرد من جنس من
الخاطئة فيما لا استثناء يقتضى الشمول الجمعى ولا يكفى فيه احتمال المحقق فضلا عن المتوهم قوله وللتقليل قوله فرب
تخييل لا ماض اذ هو حمل تنوين الخيل على التقليل مدفوع بالشيوع هو واحد فى الملوك من المدح بسيط المكث وكثرة
المستفادة من حمله على التكثير الذى بها لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجمع وعلى التقليل فهو مدح
من حيث على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم ومثله قوله او بر بسيط بعض النفوس حمام بدليل تنوين
للبسيط ضرورة تحكم امكنة اى امكنة ارضها اى ارض كانت امكنة قوله او بر بسيط خرق معطوف على التعليل الواقع بعد
قوله نظرا الى ضمير الفصل وكذا على اعتبارات اذ كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لغير مذهب الجمهور وهو
المذهب المنصور واجاز الفراء وبشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعيته للمسند اليه النكرة والمشتقة

مبسوطة

83

ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا ينبغي ان يعول
عليه احد من المفسرين وانما عولوا احتمال مخفي وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو
مكي اي متعلق بمكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين آمنوا فهو مدني اي متعلق بالمؤمنين
الكائنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قوله قلت يمكن ان يقال ان اعترض على الفاضل
المحشي بانه خروج عن غرض العلامة وقد تكفله واوضح ما الاخذ به عليه لكن قد يجاب بان مراد صاحب الكشاف
بيان توجيه بيان لتوجيه تعريف الناقة في سورة البقرة مع انها نكرة في الآية الاخرى كما قال
انا ارسلنا ناقة مثل ما نكرت في النحل لقصد الاشارة الى الموصوف واما وجه التنكير في النحل فكما ان نقول
القصد التهويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الآيتين واما بيان وجه
التنكير الاخرى فلا يدخل تحت القصد وقوله لا يتوجه اعتراضا الفاضل المحشي على الشارح وانتصر بانظار عبارة
الكشاف لا يساعد كما يشهد به الذوق السليم قوله والشركون لما سمعوا الآية الخ قلت كان المشركون
لم يعتقدوا بالكون الآية من الله تعالى ولذا لم يقفوا على الاشراك بعد نزولها فكيف يعلم ابدكن سبب سماع الآية قلت
ليس المراد انهم جزموا بان هناك ناقة موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفات
المذكورة وقصدت بها سواء طابق الواقع ام لا قوله وفي بيان ان اي موضع الخ قلت بان مراد العلامة من الحكم
المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فان في اتباع الجناح الى الفعل وسماع ما اضافه كما طلاق على
المحكوم به ونظر استعمال السكاكي نفسه فانه قال الغرض الكلام الثاني بعض ما اريد الحكم عليه والفصل يعني ما فيه
قوله بل قد اخرت ناخر المسند المبتدا ورد من ان تحقيق الحكم مذكورة اقول ان كان الناخر المتنقية لتاخر المسند
وليس كذلك كما يدل عليه التعليل المتقدم بل هو مذكورة اقول ان كان الناخر المتنقية لتقديم المسند فلم اوجب تاخر المسند
المعنى الفعلي اي البحث المتعلق بتاخر الفعل في قولهم انا سعيت في حاجتك قوله وقيل قوله كما يطلق لبيان متعلق بقوله وربما كان القصد بحرو التقرير كما توهمه العبارة بل ما قبله وقوله كما
اعتراض كانه قيل اشاروا وضع تعريف الخبر واو السهو او النسيان ينتفي تاكيد المسند اليه كما يطلق عليه ذلك
الفصل فانه وكد بذلك اي قولك سعيت انا في حاجتك بتقصد به وقوع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله
وهذا يظهر مما يقال من ان معنى كلامه اي كلام المفتاح كما يدل عليه كلامه في الحصر لا كلام السكاكي قوله اقول
توضيح التجوز الخ فان قلت جعل وضع تعريف الخبر وتنكيره مقابلا للتقدير بدل على ان لا تقدير في نحو الصورة مع
ان التاكيد تابع يقدر امر المتبوع في النسبة او الشمول قلت التقدير وان كان لازما للتاكيد الا ان القصد
المجرد التقدير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقدير فللقصد الى حرو التقرير كما سبق من

العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فيما اذا كان الموضوع له امرا كليا يكفي الوضع خاصا آخر متعدد
الموضوع له بهذا الوضع فكون الوضع والموضوع له عاما بين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية باعتبار معنى عام
منها هذا معا نظام الا ان ما ذكره الفاضل المحشي امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع ان كان عاما يسمى
الوضع عاما اصطلاحا سواء كان كذلك المعتبر آلة للاحظة شيء آخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليتدبر
ليظهر الوصف مخصصا قبل ان يراد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما او الاعم
ان لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل اذا اراد اقائم يكون الوصف مخصصا اتضح ان المراد العلة المذكورة قوله
لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد يرد بالفرد والفرد الواحد حقيقة يرد عليه ان الفرد لين يحتمل معنى ما سبق
يجب الاستغراق ان النكرة المنفية بحسب نفي الاستغراق بلا مراد مطلقا العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفي
يؤيد ما سيذكره الثاني في بحث عطف البيان من ان الوصفية الآية لتدل بها على ان القصد الى الجنس دون
العدد وبهذا يعلم ما ذكر صاحب الفك فيما بين الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد بنافي الاستغراق و
ارادة الجنس دون العدد بنافيا ان الاستغراق الصطلحي لا بنافي الا القصد الى العدد قلت الاستغراق محقق بالنظر الى الجنس
قوله تعالى وحاله بيد بسيط للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الآحاد والا فالذات فلا بنافيه
القصد الى الاجناس ويقال المراد بكونه نصا في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها في الآية
وان اريد نفي الجنس لزم ان لا يخرج فرد منها عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ثم قيل بانه وهو وى
كلام الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ظاهر في العموم الارضي والجزء
لازم وكلام المفتاح ساكت عن حكم الظهور فلم تخف الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشئة من اعتبار الجنسية ومن اعتبار
من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشئ من الجنسية هو عموم الارض والجزء وظهر وجه زيادة العموم مع
ان الجنس مفرد واحد وانت خبير بان حمل عبارات الكشاف على نفي الجنس تعسف تامل قوله صحيح وقوع النكرة وجوبا بعد النفي جملة
الواقعة خبرا عن خبر ان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ووقع بانا المراد صحة الوقوع
بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتامل قوله قلت مراده ان الصلة ولكن ان تنقل مراده ان الجموع صلة يتقيد
الفعل اي وان سلم فلي نقال صفة وانه ليبطئني قوله كما ان الشرطية خبرية انا وجدا جملة خبرا فاذ يصدق عليها
انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الآية في سورة النحل نزلت والسكوت
اعترض عليه التعليلية شرحا لكشاف بانه يتالى ما سبق لان سورة النحل مدنية وما قال فيما سبق ان كل مكي نزل فيه
فيا ايها الناس مكي ويا ايها الذين آمنوا مدني اجيب عن الاول بجواز ان يكون الآية في سورة النحل مكية غاية المكون
الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لانه مختار في الجمهور

٨٠

اشكال البيان فلا اشكال قوله ولا بد في هذا النوع من اشعار المتبوع المخصوص الخ وموضع الوصف مثل
الاشتمال في الرجلان والعشرة زيد يدعى به كما اشير اليه الشرح وبما ذكرت اجيب بان كلا من عمار الخلق
فيه قال بعضهم يجعل حقيقة وبعضهم حقيقة قاصرة فعلى الاول لا منع وعلى الثاني لان الحقيقة بهذا المعنى لا تنافي
المجاز المطلق كما ذكر في التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل المجاز المذكور على التجوز العقلي فبعيد جدا لان التفرقة
لدفع الجهات العقلية مع بعض المجاز اللغوي وعدم التفرقي للبعض الآخر من غير ظاهر مرجح بعيد جدا هذا ان الحصر
من قوله لان كلام اما ان يكون تاكيدا الخ كما هو المتبادر من السياق ويكون ما ذكره من الاقسام الثلاثة
التجوز كما ذكره جماعة من الرجلان كلا ما تم بين المعنيين فرق بان الاستغراق مدلول لا يطلق على غيره لا حقيقة
ولا مجازا بخلاف الفرد ونحوه لكن هذا الفرق انما يفيد عند من يرفع السهو في كلامه لا عند الجمهور وقد اشار
الفاضل المحشي الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلى هذا الخ فلا تغفل قوله لان المعنى تقدمة مدلول لا يطلق
على الواحد اصلا مع ان كلا مستدرك بقوله اجمعون عند من يرفع كما قالوا بني اما منا، وجعلني اعسر لي بني شمالا
حيثما طلوعا قالوا بني لعنابي على حمل عاقل وراعاه حمل الواو قوله وعلى حاق مقام ربه جنتان من هذا القبيل
وبقدلها واسافرنا واوتينا فلذلك حكما اكبر كما فان فيهم يوجد حكما للواحد ان احد الشخصين اذا كان الما ما يوم
واحد وقد يستعمل نحو ما بقي لهما جزء من عمرهما الليلة او الليلة الماضي الا بحر وقولهم كما النساء جمع
كل كثار عندنا وليس الخطاب الاثنين كما ذكره الشارح بل وكذا ان شاء الله تعالى وقد يراد من التثنية
مجرد العدد والتكثير وان كان فوق الاثنين كما هو حوابه قوله فارجع البصر كرتين قوله فانما يدفع ذلك
تاكيد الحمد فيه بحسب التجوز في مثله قد يكون ذا الرتبة التركيبية لا عمدة كما اشار اليه الفاضل المحشي كما هو
المتبادر من قوله فانما يندفع الخ قوله وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه الخ قال الفاضل المحشي وكذا
لان عادا اسم لهم مخصوص بهم فليس بمنافي ابهام محقق حتى يحتاج رفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف
في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبني تميم تميم
ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارجع قوله بعادا وان عطف بيان
لعادا وايدان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المعنى ان كون عادا اسما لهم
مخصوصا بهم بنصف والاكمل قوله حاصلا في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه فان البيان
يحصل من سياق الآية حيث قال الآخر من قبل والمعنى اخاهم هودا الآية فماوجه ما ذكر الشريف قلت عبارة الكشاف
في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة ان لا يكونوا
بهذا الدعوى وسما وكيلي فرجع امرا محقق لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا وان كان الاولى القديمة الخ

هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى كارم فلو خلى قوله فان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من البيان
لم يكن الجواب كما جابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يفيد ما اشتراك اللفظ عام في نفسه ولهذا
بنى السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب بالاقرار على الاشتراك لتساوي نفي كلام الكشاف في نحث وعدوان ما ذكره سورة
والنجم مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة والنجم حيث قال فيها والاولى
قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة والنجم ان ارم هي عاد الاولى وما ذكر
في السورتين فانه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية قوله وما يدل على ان عطف البيان هو ان اراد به الاكثري
على الملحوظ حيث يوهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق
انه بناء على اللغو الاغلب ونظيره ما ذكر ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب فانه لو
تحقق المغلب وانزال المعنى يتوهم من ظاهر كلام المصنف قوله والمؤمن العائدات الطير يسبحن معه ذكر بيان
حكمه بيني الفيل والسند والتعاون والمؤمن للقسم والمؤمن اسماء الله تعالى ماخوذ من الامن والعائدات جمع
العائدة من العود والايواء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائدات منصوبة بانها مفعول
المؤمن او مجرور على اضمار الجار ان جعلت مجرورة على انها مضافة اليها والفيل والسند موضعان قوله فلذلك
كلام السكاكي كيف وقد عرف عطف البيان في شرح المفتاح بما يذكر بعد التي من العالم عليه لاعلى بعض اهله بيانا
له لكونه اعرف ولا شك ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين فضلا عن الجمع قوله على الجنسية والعدد والتحقيق
ان قوله العدد يا بقيد فالعدد يا يساوي نا لا مرظاهر وان فسر بمطلق مجموع حاشيته فالكلام مبني على التغليب فالام
في الجمع للاستغراق لا يفرد والعدد يا بمعنى المذكور قوله مثال للوصف المذكر جعله مثالا للوصف المؤنث تابعا
صاحبه لما في المفتاح الصالح لانه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصف موضحي كما قرر حاشية الواحد قوله لانه
لا يقع مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام هو الاول النهي عن الخاء والاثنين من الاثنين والثلاثة
منه كما مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو وقعت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لا خلت
الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لم ار احدا ذهب الى ان المقدمة المشهورة الخ قلت البيان المبدل منه في حكم السقوط
لتسببه لكليتها ما يبا وهنا قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لتظافر الوجوه بعد البدل
البعض بدل البعض والاشتمال وايضا بدل الكل قد يقرر الاولى النفط وهو الكتابة وبهذا اتبين بطلان ما ذكر حاجب
الكشاف قوله كما قلتم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قولهم ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا
من الغير المجرور بل بتقدير منسلخ من البدل منه حكم السقوط فبقي العلم بلا عاينه عما ان لو سلم كلية المقدمة
المذكورة ثم تغير لان العائد مجرور هنا فلا مانع والتجانسة قال المتصل قولهم البدل في حكم تكفيه الاولى بدل

منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والعطف كما يتضح مما يتبعه الى ان ابعد ما الاول واظهر واجب
الاثر اذ تقول زيد ما رايت غلامه رجلا صالحا فلكونه ذهب تهدم الاول ليست كذلك قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل
بناء على انه لا يشترط صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه حيث قال عن اخ وان لا يتبين
منا لا له فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لقال ابنه بالكلية والحكم اعتبار مع البدل اصلا وبهذا اندفع
اعتراض عمر ان يوسف الاولى في جوابه ان يجعله تقييدا لا تبين من الاله وان قد فلتقييد الجنس قوله لله وجعلا
لله الجن بقوله منا لشركاء حتى يظهر له معنى فتدبر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الا ضافة
في بدل الغلط لا في التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما شاع بدل الغلط لان سببه الغلط اولانه
لتدارك الغلط وقد يناقش بعدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى
السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو فتدبر لا يقع في كلام الله تعالى لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط
عليه سبحانه قوله فلك قد اخذ بظاهره فيمكن ان يجاب بان بدا البدل تقريرا للمتبوع وهو المبدل منه وتقريرا لحكم
ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد فنفيه تقريرا للمتبوع وهو المؤكد لا يلزم ففي البدل زيادة تقرير ليس
في التاكيد فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح قال الفاضل الحشي واحسن منه الاشارة
مع ذلك الى ما ينبغي على اختلاف العبارات وهو ان التاكيد لما جيء به للتقرير والايضاح ابتداء فالتفصيل بدل الاشتمال
او ردفه بدل البعض واخوتهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما ان بدل
البعض اظهر منه في بدل الكل يعني ان الكلام في مختصات المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والتتميم في الاخير فاقتضى
ابتداء في التفصيل بدل الكل المطلوب فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في كونه من بدل الاشتمال واعترض عليه بان
بدل الاحسنية انما يتم لو ذكر الايضاح وحين ذ عبارة المفتاح عاما او اجمع بينهما فلا او ان يرجح الايضاح على التقرير
والجواب ان تعلم مما ان الكلام في مختصات المسند اليه جزء من العلل بل معا المتبوع في العلية بشهادة وضع فلان الخ
الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله للجمع المطلق الخ في هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من
الوجوه لا تقييد بقيدها الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي هي والفعل المطلق فلا يرد ما ذكر انه يلزم
في مغني اللبيب من ان فعل بعضهم معنى العاو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع فلا تفيد
قوله اي لشيوع الحكم للتابع والمتبوع اذ بدا التقرير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة
على الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التقرير بالنظر الى المثال المذكور في المتن فالمذكور فرضه
وقد تقرر في علم المعاني ان العاو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في عطف مثل قام وقعد زيد وفي كلم مثل
جاءني زيد وعمرو الى الوجود مثل جاءني زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد يبقى

ان يقد

ان يقد من قبيل الجمع في الوجود بناء على ان المعطوف عليه الجملة فانه من باب الشارع وفاعل احد الفعلين
مضمر فاي فصل لعل جعله من قبيل الاشتراك في الذات من جهة المعنى فتامل في بيان الجعل الكل يتدبر
من قبيل الاشتراك في الذات لا الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او تاخر او
معية قد اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية كما في عطف التفصيل الخ وما وكل الفاضل الحشي واشر كلامه
فيما بعد من ان المعية بابا العطف هو التقدير والتتميم حسبا وقع في الازهر اما على سبيل التعاقب او التراخي
بدل على ان المقطوع بالمعية ليس من التفصيل في باب العطف هو التقدم وحسب الوقوع في الازهر على احد الوجهين
بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لفاء في عطف بدل الكل الوضع على المعية في الزمان المشترك بين السند
والمسند اليه بل هو وجدت ما يكون المقطوع منها من التفصيل المعتبر فيه على نحو قول الشريف المعتبر فيه بالعطف التعقيب
بحسبه فان المعنى المذكور سيغير معتبر فيه اصلا على ما حققناه في حاشية المطول واما ان الكلام قصد الحكم بثبات الاتصاف بحسب
الخارج ونفي عليه ما يحسب الفهم الذي هو المعتبر فيه او نقول ان حق التفصيل المتدرج في الوقوع في قوله
حتى ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعاطفين قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع بالنسبة
معارض بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واحترز بقوله مع اختصاره عما لا يشرع للمفتاح
وقد بينت في مضى ان لعل يفيد في الصدر بنى بعضهم تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستغنى
الا انه مع التفصيد قد وابعد عن الاشتباه وقد اشار ربه الى ما هو كذلك اقول اهمال الفاضل الحشي
من وكل الشيء من الاشتباه على المعتبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذا الطريق
ولا ان يخص المقتضى بها مما يذكر من الوجوه قال فاحفظ هذا الاصل لا ينتقض بما الاعراض بان
المقتضى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر او ان ذلك المقتضى قد يترتب عليه حالة اخرى قوله واحترز بقوله على
نحو جاءني زيد وعمرو بل بكر او اوسنة يدل ان فيه تفصيل المسند مع ان منشأه ليس العطف
على المسند اليه اصلا فكون بقيد بقوله مع اختصاره لتتميم او رد وان لقال كوكل او العطف على المسند
اليه ليكون منشأه التفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى لئن يستقيم لتحقق وكل التفصيل من غير
ان يكون العطف متناولا له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذكر العطف فصوله بدونه وكل
ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى
حاصل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم ورود ان يقال
ان وكل التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو فباين الاختصار الاولى ويو
قال واحترز بهعن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعد بيوع اوسنة كما في المختصر لكان اظهر قوله ترتيبا

اجزاء ما قبلها وذهب الفراء الى جواز العطف على المعنى اذا صح المعنى كما صرح به في مغني اللبيب
وغيره الا يكون معطوفا بعضها من جميع ما قبلها كقولك ما جاءني من احد غير زيد ولا عمرو
لانه يكون حينئذ مستثنى من نفسه وبالجملة فالمعطوف والمعطوف عليه يجب ان يكونا مستويين
في صحة الاسناد اليهما فلا تعطف الجملة الخبرية على الانشائية ولا العكس ولا الاسمية على الفعلية
ولا الفعلية على الاسمية الا بتأويل المعطوف او المعطوف عليه كما ذكره في المغني وغيره
ما تأتينا فتحدثنا واحسن بك وتسيء الى نفسك ونحو ذلك قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه نفي
صار نفيا كما في قوله تعالى وما يستوي الاحياء ولا الاموات ونحو ما جاءني احد لا زيد
بمعنى ما جاءني احد غير زيد قوله من غير تفصيل المسند للاول اسما كان الفاعل مسندة الى ضمير المتبوع
او اسما ظاهرا كقولك جاءني زيد وعمرو اكرمت زيدا وعمرا او اسما مسندا الى ضمير المتبوع
كقولك زيد قام وعمرو قعد او اسما مسندا الى ضمير غير المتبوع كقولك زيد قام وعمرو قعد
فالمراد بالتفصيل المذكور في كلام المصنف هو ان يكون المسند الى المعطوف غير المسند الى المعطوف عليه
وبعدم التفصيل ان يكون المسند الى المعطوف هو المسند الى المعطوف عليه وقد مثل المصنف
لعدم التفصيل بقوله تعالى انه كان يقول هجرا وقال ساحر كذاب فان المسند الى المعطوف عليه
وهو القول هو المسند الى المعطوف وهو القول ايضا وقد مثل لعدم التفصيل بقوله تعالى
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم فان المسند الى المعطوف عليه وهو الابرار هو المسند
الى المعطوف وهو الفجار وقد مثل لعدم التفصيل بقوله تعالى ان الذين كفروا وظلموا لم يكن الله
ليغفر لهم ولا ليهديهم فان المسند الى المعطوف عليه وهو الذين كفروا هو المسند الى المعطوف
وهو الذين ظلموا وقد مثل لعدم التفصيل بقوله تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله
قد ضلوا ضلالا بعيدا فان المسند الى المعطوف عليه وهو الذين كفروا هو المسند الى المعطوف
وهو الذين صدوا قوله لانه معنى الذي يأكل فيشرب فينام فيكون من عطف الجملة على الجملة
الذي هو من عطف المسند قوله ولو سلم فلا دلالة في الكلام على هذا القيد فيه نظر لان هذا
القيد مأخوذ من ضوابط وانظائر وتتبع بشاهة التنبيه والاحتراز قوله فلا يكون من عطف الجملة
على الجملة بل من عطف المسند على المسند قوله وقد اشار الى هذا الجواب بقوله
فليكن على ذكر منك واعترض بان التغاير السابق بدل على ان العطف على المسند اليه انما يكون
للتفصيل المستلزم لكون المسند اليه فعلا تقديرا ليلزم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس
للتفصيل المسند قوله وجب التزام انه للتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه قد يكون واحدا لا يقبل
التفصيل ويجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف قد يكون للتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير
بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما مر تحقيقه فتأمل قوله او انها جاءت جميعا فيكون قصر افراد كان الاول
قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه متردد فلا حكم له حتى يرد وعن الخطاء فيه المخطيء كما يستظهر
ان شاء الله تعالى انه يجوز استعمال اداة قصر القلب والافراد وغيرها ايضا لان المجاز انما يستعمل للغلط فقط قوله لعدم
اعتقاد المخبر المستفاد عنها جميعا بيد وبا لا عتقاد وما يكون جاريا مجرى ما مر من الخطأ الضعيف الذي لا يلوم
الناس عليه الا من اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح فان قلت اذا كان المراد
بالمنافاة من الاعتقاد والمذكور الاعتقاد والانشاء الجاري مجراه بعد تنبيه من زيد وعمرو او المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون
عمرو على ما صرح به الكلام والاعتقاد وان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت كما كان المفروض اعتقاد المخاطب
الملابسة بين المتعاطفين بحيث يستلزم من انتفاء الحكم عن احدهما انتفاءه عن الآخر فما ان يعتقد مجيئهما او عدم
مجيئهما فلا يتمشى التعبير المذكور كما لا يخفى فلا يقبل به احد اي مذهب اليه فاهب انه يتظر في الاستعمال

ويمكن ان يوجه عدم القبول بانه يلزم ان يستند الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وما وكيدا لما قبلها
الحق من انه مستفاد من لفظها جاءني زيد لا عمرو وقد لم يجيء الا عمرو وقوله بل جاءني الذي جاءني فانه يفيد الاستفاء
ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لفظا ولا يفيد الاستثناء بل عمرو فيه يكون فاعلا زيد لفظا واما فحيه ان يقال من اول الامر
ما جاءني عمرو فلا يقرر لانه يفيد الطريق في تادية المعنى المراد لان الاستثناء يجري مجرى الكلام الواحد لا يستقل بنفسه
الآخر ولعل المتكلم انما لم يجز بكذا الطريق للمخاطب بل تلقى الى طيب بصورة المثنى وغيره من الاعتبارات المناسبة فاي فلت
الى طيب لما اعتقدا الملابسة بين المتعاطفين ونفى الحكم المجيء عن احدهما دون الآخر الى طيب عموم النفي لا ايجاب الذي يعد
لكن وضع فوكد التوبيخ وظهر له قائل معتدا بها قلت عرضت ان يتلقى القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد والاقل
فحيه يقبح فوكد كل صوت اعتقادي الى طيب الملابسة بين المتعاطفين لم لا قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع
الحكم المسكوت عنه فحينئذ يخرج العطف بيل عن تدبيغ العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه عما يكون
ابن ابي جيد واما المعطوف بلا ولكن فلا يدخلها توهم الدقي لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة
واما كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي قوله وهذا كلام ابن ابي جيد قال بعض اصحاب الحواشي هذا بناء على ان الاضراب
قوله واما عند الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يعرف التابع عند هؤلاء
ان قال المراد من الحكم ما يعم من الايجاب والانتزاع لا الوقوع مثلا في المنفي على مذهب الجمهور عرفت حكمه آنفا
الا ان وجعلت لا مؤكدة عند قوله او للابهام فحوى او اتاكم لعلى هدى او في ضلال مبين المراد من الابهام
ترك التعيين لداع بدعا اليه وهو في الآية ان لا يقرع بتعيينها قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة غضبهم وليس المراد
فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو الخطأ المذكور في مقتضى اللبيب ان ان هذا او الاول ووجه
التخصيص غير ظاهر وعندي ان الشك جعل من الآية من قبيل اسماع الى طيب الحق على وجه لا يثير غضبهم
وعندي تخصيص طائفة بالهدى وبالضلال يستفكر واذا انفسهم فيوجهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم
في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو الشك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كما لا يخفى
بالعلم اليقيني صرح بهذا المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي عليه السلام ان
عن ورطة الجهل المركب بدأ بهم الى طريق الشك الذي يتأتى منه النظر الصحيح الموصل الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير بعد
ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان قلت مثل العلماء للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لاختيار اللطعام
والكسوة والتحرير الآتي كل منها كفارة بلي يقع واحدة منها كفارة والبلاغة فيه مستفادة خارجة عن ذلك الكلام
آية الفدية قوله عطف بيان لما قبلها وقيل بدل قوله لانه يقترن به اولا فقد تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

ان زيدا كهذا القائم بدل على انه مساو لها في المسند وقام مقامه ويدفع بانه بناء على كونه نوطئة وتمهيدا للخبر لا انه في مقابله

مختصا بالذكر لفظ مختصا قيد فقوله مختصا بان يشتمل المسند ليس بقيد في المقصود وعدوه خولي الباب في القصد

والاولى ان يقال بل يثبت له المسند لفظ يشتمل صيغة المعلوم منها الثبوت على صيغة المجهول في الثاني

لان المستفاد من ضم الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل الخبيصي قال

كانه قبل واما الفصل لتوهم المسند اليه منهي الاثبات العالي كونها مسندا اليه لا ثبات المسند له وهو موهوم القصر

المسند على المسند اليه محل نظر فتأمل يعني ان تكلف بعيد والصواب بثبوت المسند له فتأمل قوله بل صرح به بعض

الآتي بان فاعل الفصل لا يتهيأ بحث وعوان الفصل في مثل هذا المقام وامثاله انما يجوز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق

لكن لم يجوز ان يفيد بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتدين بحسن البطل الحامي معلم ولا يزيد

فقلت زيدا البطل الحامي يكون قصر قلب باعتبار العينية فعلى هذا قياس سائر المفلحون والمتبادر من كلام الفاضل

الخبيصي وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا ثم ان افاده لقصر الافراد ليس بظاهر فتأمل قوله وقد يكون لتأكيد

ثبوت المسند للمسند اليه لجزء التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام بدل على ان المراد بالتأكيد تأكيد

ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لجزء التأكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل

بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه للتأكيد وان لم يوجد في هذا الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد

انه قد يكون لجزء التأكيد صورة بحيث يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلا بدونه او يحمل التأكيد على

تأكيد التخصيص وفيه بعد قوله او قصر المسند اليه مع المسند سياق كلامه يشعر بان هذا القسم لم يحصل من غير الفصل

لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد ذكر سابقا زعم من يدعي وكما فاجيب بان مبنى الانكار فيما سبق تعليله بكلام الكاف

لا فائدة اصلا الا ان يحمله قول المص فللتخصيص بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم ان الفصل

يجيء للعكس بعض بعد عنه وبالجملة جعل الفصل مثل اكرم سعدا التقوى على التأكيد ليس متعينا بل يجوز حمله على افادة

قصر المسند اليه اذ لا مانع عن قصد الاختصاص بما ينفع فيه فكر قوله اي تقديم المسند اليه يريد به ايراده

مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيق فم الركية اي جعله من اول الامر ضيقا لا واسعا الا انه يكون واسعا

ثم يضيق قوله ومراعاة صاحب الكشاف ثم اي حيث قال انا يقال مندع ومؤخر للزوال للتفاؤل قوله وتعرف فيه معنى

اي تعرف فيه وكل شيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لابد من اشتمال العناية الى شيء يكون وكل

الشيء مقتضيا للعناية وعلة لها بحسب المناسبات قوله ولابد من تحققه قبل لكم الاقرب ان المراد بقولنا لابد الاولوية

التامة حكم العاجة فتأمل البلغاء يقرر ان الغرض اثبات الاصالة الى بعض النكات ووجها ولو بشيوع العبارة

لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا بالاجلى فالاولى ان يلاحظ قبله فاحكم

والغرض

والغرض وفيه ما اورده الفاضل الحشي فتأمل قوله يعني بخبرت البرية اي اغرض باب البعض قابل بالبعض والبعض

منكر له وكل من الفريقين جازم بمذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة انما كيفية لا فاعله كما قال علية قوله فان

ابدان الاحوان كيف تحكي من الرفاق على ان الاختلاف الصادر من الجمع من حيث هو مجموع انما هو جهة واحدة كان

كل من الفريقين جازما بمذهبه فليتأمل قوله عن الرفاق الرفاق على وزن الذئاب الخطام وهو ما يكبر به البعير

قوله كذلك فراق السقط السقط الاصل اشتعال النار وهو فاقا الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضاح

به شرح الديباجة المذكور للصدر الافاضل قوله يعني بعضهم بقوله بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون

تقديم القول بالمعاد وتنسيب البيت مع ان الظاهر معاللتف والنشر المرتب اما از الما ان مراد الشاعر بالداعي الى الفلاح

هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر ويبتني عليه كتب النواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر بالحشر ويدعو اليه بشعره المشهور

عند من لم يذق سليم وهو قوله بنجت من عيسى ضمنت ما بالها فطفقت ارتع وبناء وللدرس

رد عليه بقوله عز الامام اعلاها وارخصها وكل الجنايا تحت حكم البارئ قوله ولا التفات معطوف ما قبل

طابعا بلا والهند يضرب به المثل والبياض له متعار طويل وهو حسن الالحان يعشى القسمة بالهام الدبيب

بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب فيخرج من النار فيشتعل الحطب فيحرق هو وخلق الله

من رماده بعد حين وقيل بعد ثلثمائة ايام مثله قوله لانه لانا سا السباق السابق بالباء الموحدة ما قبل الشيخ

والسباق بالمثناة التحتية اعم وهو العبان هنا قوله واما التعجيل المرة هو الباء للتفاؤل او التظرف بتقدير

ان يكون قوله للتفاؤل والتظر على المرة والباء بناء على انها انتهاء مستبان عن التفاؤل والتظر بحسب نفس

الامر واما تعجيلها فلا تعلق له باصل التفاؤل والتظر على ما زعم وحاصل الكلام ان التقديم التعجيل المرة الحاصلة

من التفاؤل وتعجيل الباء الحاصلة من التظر ولما كان تعجيلها منتفيا لتعجيل سببها ما يتعرض له المص ويحتمل

ان يكون علة للتعجيل نفسه وايا ما كان ففي اتيان لفظ التعجيل اما الى قصد عبان المفتاح حيث قال واما الاول ان

المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتسره او لتشوقه وتهيئه لتقصر على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل

سواء قدم المسند اليه او اخر وبذين قول المعربي سائل فعلن متقصدا سعيدا فكان اسم الامير طن فلا

حيث جعل اسم السعد تفاؤلا للتشفي مع تأخره فكذا المرة المستعقبة فالمقتضي لتقديم المسند اليه تجعل المرة

لتجعل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع حسبما يسهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا

هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد جارك فانه قد يتفاءل بكون سعد

في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديما على المسند والمص اشار عليه

الفرق بين التفاؤل وبين وقوع الاحتمال الثاني ان المرة الحاصلة من التفاؤل انما تحصل بذكر المسند اثناء الكلام فالمقتضي

٨٨

ان انت تاكيد للمستتر فعارف بهذا قوله لعلمت متعلق بغيرك لان الجار اعني الباء زائدة فيجوز تقدمه هاهنا عليه
وأثبت فقدر بغيره بغير بد قوله وما انت علينا الخ بعد كل اي يكفل يحفظ اعمالهم قوله غير مناسب للمقام
له التقوى والتقدير وتحقيق انه حذف فانفصل الضمير واعترض عليه بانا لا نسلم ان المحذوف مناسبة لحكم المقام فان
المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلونه الى احد منهم كما هو دأب ذوي الكبر والتيه وتعظيم الضيف
لعل وجه عدم المناسبة ان كلا من اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم وان لا يتركوا احدا منهم
ويباشروا بانفسهم مع ان العادة بانه عند كما لا يخفى على المتعرف عاد يقدح حسن التقابل مع قول حلوس
لانثنا الحصر فيه ولا لزم بتقدير المسند اليه مقدما تنبيها على كمال تفردهم مع انه ذيك لا يستقيم فرزدق بانه
قوله بل التخصيص بالذكر فيه اشعار الخ اعتراض على كلام المفتاح والتخصيص الحصري كما ذكره
متعينات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص على القصر مع عدم الظهور المثال اقلا تحكما وعوى
كونه شرطا يكون الخبر فعلا لا شاهد له بل هو مردود بتصريح ابن السكاكي قوله تخصيص بالخبر الفعلي اي على تقدير
الفعل على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه هو المثال الذي ذكرناه في القول لكنا انا ما قلنا من هذا الكلام
من المصنف على عبد القاهر كما يشير اليه ما سيجيء انشاء الله تعالى في بحث تقديم المرا ويلي الفعلي الخبر الذي اولم فعل وفاعله خبر المبتدا
او المحذوف لمعنى الفعل لتضمنه بان الصفة المشبهة نحو قولهم ما انت علينا بغير ثقة خبر فعلا قوله وبهذا
المتناول الخ قال الفاضل الحسني وبهذا سقط ما ذكر من ان التقديم انما يفيد التخصيص
فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على تجويز عوده غيره والسكاكي لا يقول بهذا بل يقول بالتخصيص قوله لان التخصيص انما يفهم من تقديم
القصر المستفاد من قولنا انا عواضا في كما يدل عليه قوله الا بالنسبة الى جميع من عداه فلا يتدفع فيه جواز ان يكون
التخصيص بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه بحث العطف على المسند اليه قوله ولا
ما ان ثابت احد الا يقتضي هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن ان يقصد به الكثرة
الواقعة في السياق التي هي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره المفتاح بلفظ الا ترى بان قد تنفي عن المتكلم الرؤية
على وجه العموم لنفسه على متعلقه بنفي الابار ويدل عليه قول الشيخ فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لان الخ قد اجيب بان كلام المتن يحتمل ان يكون
المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفي عليها حتى يكون من قبيل عموم السلب
وان كان المتبادر منه وكما هو الظاهر من كلامه قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وبكذا فتامل
قوله اذا لم يكن ضمنه بدلا عنها وبان يكون ضمنها وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى ما منا احد فان الجملة
وحدها بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما ضمنه تبعا صلته لاستعمال في الايجاب اصلا كلفظ اربع في

هذا مترددة في القائل كما في قوله تعالى ما منا احد الا له مقام معلوم حتى يكون النفي عاما وفيما يأتي في مواضع
لغلبة بالنسبة الى

للتقديم تفعيل المسرة اما حاصل من التفاعل او الجواب بعد تسليم حصول اصلها بتكلف الاسم فانا الكلام
ان مراده المسرة الكاملة المقصودة من الاطلاق فتامل قوله والسفاهة دار صدبقا السفاهة الاصل يعني
السفاك بمعنى اول خليفة من آل عباس قوله مثل اظهار تعظيم بناء على ان التقديم قد يكون لشرف
المقام والرتبة العقلية ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه وبسببه صفة فاذا قدم ليبنى تقديمه لحسب المقام
عنا لقصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيم ورجل اي صل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد من نفس التقديم من حيث المسببة المذكورة قوله او تحقيره فرد رجل جاهل في الدار فيه تحقير فانا لا نسلم ان التحقير
في رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه كجهل التحقير ايضا ولو حذف الوصف
لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير مستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه مع
الاباء يفيد زيادة تحقيره فتدبر قوله وبهذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه مقتضيا او بعبني كونه مقتضا
مسلما عليه بحيث يعد من المتصفين المسمى به قوله نعم لو قبل على المفتاح فبهذا المعنى ان كان مراده الكلام
ما ذكروا ما اذا كان مراده اولان موصوفية المسند اليه بمضمون الجزء معلوم مطلوب وصفية الجزء مما
اعتبار المتلازمان لكنه قد يصدق الاول كما اذا كان الكلام الذاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الذاهد
شرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام الشرب وانه هل يقع وصفا للذاهد فيقال الشرب بالذاهد ما رد
قوله حتى تندر بني خطن ان النهد الخ يريك والبعث منوط قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع
الرداء من المنكب وزان جمع رزين كلام جمع كرم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اي وقور والالهام
النزول وضع بالمعنى الاعم كما نهم يسوقون ويشيعون حيث لم يقولوا السلاح وبالسكون والوقار والسكينة والى الس
وبالاسراع بانفسهم خدمة الاضياف وقراهم قوله اي محل الاستشهاد وهو قوله مع خفوف الخ قوله حلوس لاحتمال
تقدير المسند اليه مؤخرا ولا قوله ضيف لان ضيف فاعل فعل يفسره ما بعد قوله واجيب بمنع الانشراط على
عليه بهذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض
ان لانم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بقول
ائمة التفسير وفي التعرض للمنع قوله وما انت علينا بعزيز هو المفتاح بوجوه والحصر فيه وان المعنى ان
العزيز علينا ربك لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط
في شروح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل موضوعا على انه
فاعل معنوي وان يدعى ذلك لهذا الاعتبار ضرورة ان الجملة ولذا لم يقل بالجمع زيد عرف كما سياتي والظاهر
ان انت على تقدير تاخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر

بلا المستعمل فيه ما يعمه ثم قوله متعلقة قوله رفعا على ان كل واحد كان رفعا عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق المرفوع وقوله فيقع قولنا القوم الخ اقول المعنى على ما ذكره الواقع على كل احد بهذا القيد حاصل ما ذكره فكما المعتذر وفيه نظر اما اولا فلانه ان تحققت ان مراد القوم تخصيص الفعل والام يستقيم كلام فيلزم ان يكون المثال المذكور على ما زعم رفعا على اعتقاد ان غير زيد وعمرو ما راه احدا او شاركه في عدم رؤيته احدا وفي ان خطاء الخاطيء مقام التخصيص فاعلا للفعل المخصص نفيا او اثباتا وبهذا قال الفاضل الحلي فكانه لم يرتق بيني ما انا فكت بهذا واما ما قلت بهذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للغير تحقيقا بمعنى الاختصاص لا يكون الا عاما فيكون حينئذ المثال المذكور غير كما ترى كل احد اثبت واما ثانيا فلان لو سلمنا ان الرد للنزع ينتضي ان يكون الاتباع قد تلفظ بالنفي الدالة على زعم حتى يكون احد في كلامه بلا كل غير صحيح للام وجوب التطابق فانك اذا قلت لخاطبك رايت شخصا ما فقال كذبا ان رايت احدا كيف جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق الصوري فتامل قوله لان هذا الامتناع جاء بناء على الوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني بقي منها شيء وهو بيان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لما ذكره المعتذر بجواز ان يكون الامتناع منعدما ومختلفا وانما يظهر الفائدة اذا جرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيه الفائدة كما لا يخفى وقد يجاب بان الغرض منها بصدد نقل كلام الشيخ وقد نقل الشيخ ما انا قلت بشيء وما انا قلت شيئا مع قولي ما انا رايت احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجمع على كون المنفي عاما يجيء فيكون التخصيص في الدليل غلطا فاحشا عند المتكلم فليتأمل قوله لا على جميع الناس وان بنى اللام على كون جمع نكرة في سياق النفي يكون نصا بسبط كما احد في الجمع لغة كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يساوي بالجمع جمع مخصوص سوا الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بذلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون راي احد بهذا الكلام مردودا عند الشارح بما سيجيء وانما اورده مكتفا منه بما قال فيما بعد بين سبي الكلمات الاخيرة بهذا الكلام على الاستهزاء قوله وهي متقاربة ما نقله بعض المحققين عن رضاعي الفاضل العلامة وما ذكر فيما سبق بعد قوله فالاصل حيث قال وقولنا ما انا رايت احدا اورد جلا يفيد عموم النفي لاحتمال رايته احدا ولعناد المثال المذكور مختلفا في التقدير متقاربان فيه كما لا يخفى قوله فزعم انه غيرك وانت بشاركه الغير المتبادر من المشاركة شركة المعية حاشية عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية فتكون اشارة الى اندفاع الضرر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فزعم انه انت وحدك او انت بشاركه الغير بريد انه اكثر قلبا وقصر افادة ثم ان توهم التخصيص من التقديم يثبت بما في الكشاف وذوطبع سليم ويوسى ان تقديم المسند اليه

يوسى الى ان المخاطب اصابة الاصل الحكم واخطاءه هذا القيد فكان اتم عند الحكم تقدمه وانتهاء تخصيص الشيء بالتخصيص من توكيدها انا سعيد كانتهاء دوام الانتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخل عليها لو كاحققه اثبتت ثوبت لو قوله وفيه اشارة الى الرد في قوله الحكم ولهذا لم يصح ما ان ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ هذا يفيد القصر يعني ان عدا لامتناع ما ذكر لانه الثباتي ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالخوي لا بالوضع لم تقبل وفيه هذا تصريح بالرجوع الشيخين على ما ان يجوز ان يكون وجه الاتيان عدم التصريح بالرجوع الشيخين فليتأمل قوله وجوابه انه قد سبق ان مثله ورد في شرح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار رفعه عليه كل احد وقع النفي كل احد غير زيد وانا ما زيد فسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون للاستثناء بعد صحة الاستثناء المفرغ الاثبات كما عرفت فيكون بمعنى غير وان كان كذلك لا يكون الكلام اشعارا بان زيدا ضرب ولم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما تجعل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو وعمنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتبين عموم المقدر فلا يتم ما ذكر لعدم ايضا وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح قوله وعندي ان قولهم ان نفضا نفي بالايجاب المراد ان هذا اعتراض حق حقيق بان يوجه عليه ما ذكر الفاضل الحلي بان نقض المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها وما يمكن الخدشة فيها موجه ظاهر الكشف بما لا مزيد عليه فحيني تصدق فيما سبق لطلاعه عامرا والشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصفح كتبه لا لحقيقة كلام الشيخ كما يشاء ويعلم منع فتامل قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات لا الاستثناء المفرغ منه الاثبات واني لا اجزم فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان المراد ان يقع لزوم وكلا فلا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعل لا الفعل يقتضي الفاعل ان يقع ان يكون والا يجوز ان يجعل الاعم غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كونه الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ على ما يطلب به الا زيد قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوفا على مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا قوله وليس اذا قلت سعيت لم ليس غير ان لي وجوه الجملة النظيرية فتوجب ان يكون ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يكون ضمير وفاعل يكون وهي تامة ان مع اسمه وخبره وهو وجوه سعي وخبره وهو عندال مع وقد وقع في موقع الجر صفة سعي والواو وقد وقع عاما وقع في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدم رواج عبارات المفتاح فتعصبا بالنصب معطوف على ان يكون اي ان السكاكي انما نفى الوجوب هنا لان الوجوب فيما اذا قدم للتحقيق لجواز قوله غير مشوب حال من السعي قبل غير سماحه لان انتفاء الشوب عن الامور بينة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف وكان يجعله حالا من الكاف متكلفا مفيدا وجوه سعي مشكل حال كونك غير مشوب باقامة واو الحال بحذوه فيدخل عدم الشوب تحت الافادة قوله والشيخ العلامة قد

90

في الاول لفظا او الدلالة على التحقق والثبوت وفي الثاني لفظ الشأن على الحكم اخذ في الاول لفظ
اشتمال التقديم المستلزم للابتداء بتقضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس قوله تخصيص الجنس المراد
بالجنس ما يشمل الكثير على هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان حسيا باصطلاح المنطق او نوعا او غيرهما كالرجل والمرأة
فاذا قيد بكلي آخر يخصصه كما في رجل طويل صار نوعا فالطائي المراد به الواحد منع قلوا الجمع وما كان في
التخصيص للواحد من الجنس ظاهر احيث كان النكرة له وفي تخصيص الجنس نقطا والواحد فقط بينهما تفاوت
قوله رجل جاءني الجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلة المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل كما يأتي في كتب النحو
قوله بهذا الكلام اي اريد معناه الظاهر ومتعلق بالمخاطب اي الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد انه امرأة
ان اراد اعتقاد انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انها امرأة
سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى قصر القلب وعلى كلا التقديرين
اظهر لانه قصر الافراد الا بنظرة صورة وقوع العقد الا الوهن الان اعتقاد ان في الدار رجلان لا يجامع اعتقاد انه
رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب به قوله ولعل يورد كلام
الان غير منسلخ على عمر بشبه حال من يرى الفعل مع جزء وعزم على الفعل في المستقبل فاورد صيغة المضي
الدالة على الترجيح من قبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال الظهور
للتخصيص عند قطعا وقد اشرنا في شرح الفتاح الى احتماله اياه عند ومرجوحا وان في عبارة المفتاح اشعارا
الا وكل وقد اشرنا نحن في سابق الى انه علة افادة التخصيص الخ وذكر وما حارة الظهر للقطع ايضا فذهب الشيخ
الجرجاني الى ان الحق الحقيقي بالقبول قوله بين الصور الثلثة يعني موعرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق
الحكم ملوان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء وحمل الحال على التقوي اولى
في الثاني الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عن اللفظ بقوله الثاني الاول يحتمل ان يكون مبتدأ من اصله من غير اعتبار
تقديم وتأخير فلا يفيد في الا التقوي وان يكون في الاول مؤخرا بان يكون الاصل عرف هو العالم اذ فاعل لازم لا يبقى
مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بالعلم ان تأكيد الفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديم عمرو فيفيد التخصيص
واما زيد عرف فلا يعتريه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم الظاهر منه قليل جدا
في كلام العرب فتعين في فاعلية زيد فلا يجوز تقديم ولا يفيد التخصيص الا التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات
شرط المبتدأ اعني التنكير والتخصيص فيتعين الحمل على ان كان في الاصل مؤخرا بدا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم
التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب هذا الوجه
البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي بالحصر فيه عند كونه مبتدأ لان كل تقدير تأمل قوله واستثنى الشراح من هذا

لو اورد ان نقل عن ابي هاشم ان هذا الكلام سهو ومن ابي العلامة الآمدي وجوه
بين التحقق والسهو والنسيان باعتبار ان كلمة سوف للبيان قوله انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل بهذا
الحصر اضافي كما ينبئ به قوله لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب بلا للتخصيص بالنفي
فلا وجه للتخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه الخ فيه ان راجع الى وجود السعي الى الافادة
ولذا عكس وان اراد من معنى ان سعيت قصر السعي على المتكلم وباستلزامه يحصل رد الخطاء في الفاعل لا ان معناه رد
الخطاء ابتداء وبهذا ظهر فساد ما قيل بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم لا يبقى رد الخطاء في الفاعل و
افادة وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق التلازم بينهما وبيننا ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان
لزوم رد الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر وعلمه كان ظاهرا على بحث ومحل المناقشة هو التلازم
بين الرد والافادة وان سلم فالجملة فانها تابع لتلازم افاد فالسعي لرد الخطاء ولما علمه فلا وجه لهذا اعتبار قصر
الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الآخر فليتدبر واعلم ان اتباع
العلامة قال في شرحه ويجب ان يعلم ما قدمناه من ان استعمال الا ولين يعني سعيت وسعيت انما لم يجب
ان يكون في صورة علم المتكلم كما سيأتي الثالث يعني انا سعيت بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا
ان يكون اي استعمالهما في صورة علمه ويكون حكمها حكم الثالث لان الرد على فهما مشوبا بتجوز
او سهو او نسيان هذا كلامه فتبع فيه قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت لو حمل كذلك لانه لم
يتعرض حال المثالين الا بدا بل تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان تعلم وقوله فيكون مجازا قد بان فيه
بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما وضع له لا عما هو المقتضى عند ارباب المعاني اذ انما يوضع اللفظ
بازائه بل انما يطلب بحسب المقام كما مر حققناه وبالجواب ما ذكر التردد فيه توجيه كون الاخبار على خلاف مقتضى
الظاهر مسامحة في علم البيان بالكناية من الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاعراض
الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون كما في
الظان السهو وان يعرف معنى اللفظ لكن يستحيل في غير معناه بغفلة والنسيان العدم الطارئ على العزم الماضي
العلامة من معناها قوله فان كان قد نسبه الى الغير لما علمه كان كذبا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب
الفعل الى الغير باعتبار مجازي فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار كان كذبا وفيه بحث لان الكذب انما هو
الاسناد هاهنا لم يكن خطاء اولا خطاء في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب انما يستعمل لرد الاعتقاد المخالف
اخطاء الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير ما علمه فلا قوله اذ ابنى الفاعل على ما عرف اشارة الى تعيين
المعطوف عليه لقوله وان بني على منكر ولما سبق مثله البناء على المعرف دون البناء على المنكر اختار في

يجوزه والعامة يقولها وجمع الجر بضمتين والاحدب اب الحوجاج الظهر والفعل منه احدب راجع الى الحجوز في
العجاج بني فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كالغريب
عليه فبنيه لبيته ودخوله ثم قيل لكل داخل باهله بنى بهم كلام قظهر ان حق الكلام ان يقال بنيت عليها والحاق تاء
اتى من آخر الشهر وحان الفم خلو وجهه الحاجة لنا عن النذر الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض والمراد
من قوله فكان حان كله اظلام الشهر كله عليه من هلال النوبة قوله عليك ورحمة الله السلام اولم الا باظهر من ان
عرق وان عرق اسم موضع وقوله على وجه اشان الى وجه آخر وموجعل ورحمة الله معطوف على المستكن في عليك
قبل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوف بين وفي اواخر الباب
السادس من مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لورود الثاني كثيرا
برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكر الابقاء من انا لا نعلم الفصل فان عليك
فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف وتحمل ان يكون
قوله على وجه اشان الجواز تقديم السلام بعد قوله عليك ان يكون السلام الثاني مفسرا له وان يكون اشان خلا
كون ورحمة الله جملة معترضة على حذف في الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكره
شراح المفتاح قوله لعل كان بشكي الا الاحوال تم كان خبر ان ان وجر الجملة التي بعدها والمتعلق بشكي قال السكاكي
الا فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله وما في حصوله قايم مقام فاعل بشكي ومن بيانية له والكد
الحزن المكتوم ثم استكب عطفا كان الاشكاء جواب والهمزة للسلب اي اسالك شكايتي واستجارك وقهر استماعي فعلي
واعلم ان كون قوله وساكنه عطفا على قبر مبنيا على ما هو الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف يدل عليه
المذكور فهو من عطف الجملة والتقدير واشكاء ساكنها وبكون وساكنه بالجر على القسم والضمير للقبر فافهم قوله وكذا
رجل حاء في بدل اصطلاحي فاشكاء خالفا جاع النحاة في تجويز تقديم التابع الى السقة كما خالفوا في علة البيانية الكان
المجاز العقلي ورد على هذا القايل ان الكلام صرف بدل اصطلاح عنك وكذا الكلام في غيره حيث بني الكلام فيه
على ان الاول مبتدا، وعنده اليه على ان كلام السكاكي اوايل الفتى البايع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام
يلزم ان يكون عديم النظير وان لا نوعه الا نسبة التقديم والتاخير بدل على امتناع تقديم التوابع السبعة بدل كلامه
ايضا، اوايل الحالة المقتضية لتقديم المسند على ان المعنى لا يعوز تقديمه وذكر تعليل الظرف مثل قولك في الدار
رجل للخبرية وتعيين نصيد اكباء قولك جاءني زاكبا رجل قوله لانه انتفاء التخصيص معطوف على ما قبله بحسب
المعنى كانه قيل وفيه نظر لانه جواز تقديم الفاعل المعنوي لانه انتفاء، قوله لا يقال التنكير جواز عن منع
المهم الخ قوله ثم لانه قيل انه كلام على السند قلنا سلمناه للمنع في زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا ان تقدير

جواز تقدير كونه مخبرا كما في زيد قايم وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من المضمر المبهم المستتر في الفعل ان لم
يوجد وهو قليل فانه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام ان يقع الكثير المتظاهر عليه فيما لا يوجد فيه
ولهذا لم يحكم بعدم الجواز وانما فيه ضرورة فيحمل هذا التقدير ويحمل عليه اي على القول بالابدال وقيل الذين
ظلموا مبتدا وقدم عليه خبره وقيل منصوب على الذم اورفع عليه وقيل بالفاء وحرف عال على كون الفاعل جملة
في الكلوة البراغيث قوله على ان رجل بدل من الضمير فان قلت الفعل بان رجلا في عرفه رجل بدل من الضمير فما يقبل
يا احد كيف وانه يستلزم اي بقاء فارجلان وعرفي ارجال ولم يدع الا ستعمال الا في قليل فضلا عن الكثرة
قلت لعل المراد ان المرفوع في مثل عرفه رجل بدل بلفظ رجل عرفه مقدر يعرفه رجل على ان يكون بدلا من ان رجلا
عرفي بكونه مقدر يعرفه رجلان فتدبر قوله على التقدير هو لما التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وفي تنبيه ان على ان الكلام في
الكلام المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه قوله او لانه لي
اي للتخصيص سواء اعترض عليه بان صاحب المفتاح قايل بالقصر القوي فلا حاجة الى ما قيل ان المقصود اثبات المفرد رجل
واحد عرفي لا الرجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح وشروحه
فولك ما زيد قايما قعد قوله لان المهر لا يكون الا شرطا فيه ان الاستثناء مبني على ان الامهار مختص بالنفي بالشرائي جواز
المغيره واعترض عليه بان السكاكي صرح بان الاختصاص لا يمنع التقديم للدال على القصر فكيف يمنع هنا ان الامهار مختص
بالنفي فانها حالة اختصاص بالموصوف فيدل منه ان امر الاختصاص لا يمنع القصر فكيف يمنع هنا ان الامهار مختص بالنفي
شرا لاجر بناء على الاختصاص المذكور ورد بجواب بان الاستثناء ليس حليا على مجرد الاختصاص في نفسه
بل على ان حكم الاختصاص معلوم لكل عاقل كما قال عليه كلام الفاضل الحشي قوله واو قصر متعلق بمحذوف
اي لو طلب وجدلم والفاء فالوجه تفريع عليه وبما يجوز ان يكون الفاء جوابا لو لانه شبيه بالشرط في الحركة والسكون
وعدد الحروف على ما قرر به بعض النحاة قوله بل امتناع تقديم التابع اولان الاستثناء لما كان من وجه ما
لزم تقدم على المتبوع والا لزم تقديم على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل
فانما هو من جهة واحدة قوله واقع مقامه خبر اي مقارن للاعتبار السابق فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل في الزمن
بين فتح التابع والفاعل بان في الاول للكتابة اما على آخر الخلاف الكن فانه يخيلي فيه اما الاتيان بالفم الذي هو
اجنبي لا حدى في هذا المقام قوله بنيت بها قيل المحافي بليلة قيل البيت للشعالبي من قصيدة يجوز بالجوز ا
تزوجها كما راها مملاة لم انكشفت سواتها بعد التزوج واول الفصيل يجوز لمن له ان يكون فيه وقد يسكن
الحشيان واحد وجوب الظهر تتبع اما العطار تتبع شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما
لحرفة الاحتطاب بكفها وكحل بعينيها وانوابها الصفر بنيت بها البيت الجون بالمرأة الكبيرة السن والابتكار

٩٢

ة صدور الخ فاجرى الاعراب على الاسم المركب قوله والاصل معاملتها الخ اى معاملة الشئ حيث اضيف نحو رجل قائم او في
عليها ان اشارا وبالذى ابكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها من السكاكى فاعرض عما ذهب اليه الضمير كما صرح به ان قيل
ة مثل رجل قائم ورجلان قائما ورجل قائم لابد على اعرابها بالنظر الى الاعراب اقول المراد ان الاعراب الذى هو لقائم الذى هو اسم المركب
الذى معه حرف النفى ويفتح ولكن غاية الوضوح خرجت برجل قائم ابوه فان الجر وما بعده صفة قائم فقط دون
اداة نحو قائم بدون النفى منونا لنكرته جزء الجملة لا الجملة فالوجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وتذكر الحكم واجيب
بانا نمنع انقطاعه ان الجزء مثل زيد قائم صفة قائم مع النفى والاعراب بالجار على قائم مع الذى استحق الجزء سبب كونه خبرا
كذى لما امتنع اجراء على الجزء الذى اجرى على الاول ولا امكان ما اجرى عليه اعراب الذى الذى استحقه لابكون مبنيا
وليس لقائم وصف استحقاق الاعراب المذكور حتى يقال لابلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون فالجزء مع
والوصف ة رجل قائم ابوه مع الجزء المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجرى الاعراب على الجزء الاول
لما ذكر قوله واما الثانية فبان لم يجعل جملة رد عليه ان ابن ة شرح المفتاح بان ابتناء على كونه جملة يجرى
شبهه بالجار الى عن النفى من غير ان يبين معنى يخرجه عن الكلام خلاف عن القانون فالمختص ان يقال الكلام
ما اشتمل على النسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله
ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه ح مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع نعتا مثل قائم الزيدان قائم
كونه جملة كلام وما عداهما فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وتشابه الذى
بانه لاجزء التعريفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل واحد مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه قوله وانبعه
حكم الاداة لجواز نصب عارفا بان مفعول اتبعا فى الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعل لجواز
عارف ابوه الا انه قائم فقال زيد عارف ابوه بالرفع والابتداء ثم ان القطع يكون المفعول الاول للاتباع تابعا
ناشئ من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما فى قولك ما واتبعوا فى بئس الذنب لعنة فان اللعنة
وان كانت مفعولا لكنها تابعة هذا وفى قوله اى جعل تابعا للعارف المسند الى ضمير العارف المسند الى لفظ ما اسم الموصول
على العكس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى لفظ كما لا يخفى قوله ولعله سرد الكلام فان
عارف المسند الى الضمير ليس جملة بل مع ضميره مفرد وشبهه بالحالى عنه فالقول بان عرفا اذا اسند الى لفظ الا اشتى
ولا يجمع فلكنا عارفا اذا اسند الى كنا خارج فيه الكلام ولا باعد المقام وان كان صحيحا فى نفسه
حتى ان عارفا اذا اسند الى لفظ فلا ساغ لتثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريقا لتبعيت
قوله لفظ مثل وغيره واما لفظ نظير وشبه ونظائر فقليل الاستعمال فى المعنى المذكور ولذا لم يذكره ائمة اللغة
لوقوع مثل وغير مبتدأ وتخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما فى الابهام على ما وكن كتب النحو

التاخير عن الوجه المستدعى للنظم لفصل الحال فانه لا يجوز عند بعضهم فروق والاضرورة فى النكرة المختصة بالوصف
لصحة وقوعه مبتدأ كالمظهر المعرف والحكم فيما يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض بانه يقتضى ان يمتنع
تقديم التاخير فانا قلنا ايضا الصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وثم مختص قوله والا فلا توجيه للكلام اى والا يجب
يكون للحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقديم التاخير فلا توجيه لفعل السكاكى او ذكر الوجه البعيد لا يرتكب
الا عند الضرورة اذ لا ضرورة فى صون المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف قوله او ان ينعقد
به التخصيص المنفى قد سبق ان قصد التخصيص الزوى ايضا فيتجه الاعتراض الثانى فلا تغفل قوله لانع
امتناع ان يراد المهر شر لا خير قد اجاب الفاضل الحشى بقوله افاقبل لكن يمكن ان نناقش فى قوله بان ما ذكر
من قباحة الحصر بناء على ما قرره انما معتاد اجرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبار
خطابية فلا خفاء فى امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع سريد الكلب يجزم عند سماعه بان سببه
الشر فالقاء ما يفيد اليه ينبغى ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف فى تصحيح كلام
السكاكى قوله ثم قال ويقرب اذ قد اشرنا فى اوايل الكتاب الى ان ثم اذا وضعت على الجملة تجرى للتنزيلة الاخبار
وعدم المراد وتمنا والمعنى بعد ما اخبرتك عن قولى السكاكى التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قولهم
ويقرب من ملوفاه فلا يرد ان حديث القربة فى كلام المفتاح متفرع على حديث الاختصاص فلا وجه لكلامه قوله
لم يتفاوت فى الخطاب لعل اشارة الى عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوفا فى نار جل قائم وانت رجل قائم
وفى رجل قائم قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه مقصود على السماع عند سيبويه
وعلى الجايز قصدان السبق فى مضمار العربية فلان للاخفش والجرمى والمبرد فيما جاز فيه العطف والنصب
على العطف بالاتفاق حملا على الاصل فنى جعله مفعولا معه تخصيص الراجح المختلف فيه وترك للراجح المتفق
عليه مع ان المقام لا يساعد لان بناء الخصوص على ان المفعول معه ملحوظ بالنسبة فجلة فالاشتى ان يقال
التنبيه على ان تحقق معنى المفعول معه على احد قيدين احدهما كذا وكذا والثانى ان المفعول معه فى جملته
مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذى يصاحبه ملحوظ غير مقصود بالنسبة بل تابع فيه وافاد ايراد استواء الخ
الجرمى قلت انا وزيد بالرفع وهذا كلامه افاد تقريره هذا فتفعل الاصل فى المعلول فيما خفى فيه وهو الوجه الثانى
ثبوت التقوى وعدم الكمال تتمة له والاصل فى العلة ملحوظ تفنن الضمير وشبهه بالحالى تتمة له كما قرره بذكر الفاضل الخ
فاذا جعل وشبهه مفعولا معه مستفادا منه ان الاصل فى العلة هذا الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف
واندفع توجيه الفاضل الحشى لكونه فيها فعلا عدولهم الى صدور الاسم فان قلت اسم الفاعل صلة والاصل
للصلة بل لما مع الموصول فما وجه الاعراب الجارى عليه قلت على ما كان العلة فى صدور الاسم العارى عن التركيب واللام

ة صدور

واعلم ان الفاصل المحض فصل اسئلات مثل وغيرها الا مزيد عليها الا ان قولنا اخر ايجوز نفيا لاصل
[illegible] بهما معنى تقول اوا اضفت غيرا ما يحتمل التعدد مثلا او ادعى معترض معين انه غير قدري غير بما مر من الانذار
تحت قول علم الكلام القدرية مجوسية الامة فقلت له غير الوحدة لا تقبل بتعدد الخالق مربيا بالغير مطلقه
حصل التعويض لذلك المدعى بنفي الغيرية وحصل الكناية ايضا ان القبل بتعدد الخالق لما اضفت الغير واوا
اوعى انه ليس غير شيء مع بعضه ابا بكر رضي الله عنه فقلت له غير التي بعض ابا بكر رضي الله عنه حصل التعريض له
باثبات الغيرية والكناية بنفي الثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل كلام النائم
قوله لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد من كان على الصفة الخ عليها لكان كل
ما يلزم الثبوت لذاته او النفي عنه بطريق الاولى غلبة التساوي قلت المراد بالكون على الصفة الخ ملاحظة كون
تلك الصفة اصل الصفة وان كانت بحسب اضافاته اضعف قوة في معنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن شأنه كونه على اصل
الصفة فثبوته لمن هو كذلك بالصفة بحسب اضافاته مثل لفظ مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه به اقوى وكل
ان تعذل وجه الاولوية انما تثبت له او الانتفاء عنه بنحو بطريق برهاني كما هو حكم الكنايات قوله
من غير قصد الى الخ انما لا بهذا القيد معتبرة في جميع صور الكناية بنحو فانك او قصدت نفي كل غير كل الكرم وسلب
الاتصاف بالكرم وعنى غير معنى للازم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المنتفي اعتبارا اخر قوله بان يريد او نحو
وغيرك انا في طلبها مثلا له او غير مماثل له يعني يوجد في بعض الاوامر التعريض بالمعنى اللغوي اعني ايجاد
زيدا وعمرا واما اذا اريد المطلق فيوجد التعريض ايضا مكنه باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم
في هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما في الغير فغير ظاهر قوله اي لم يشأ في ارادة التعريض حاصل ان يقصد
بغير تهنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اراد به معنى لا يريد ويكون في نفس القول ناشيا من عدم ارادة التعريض
الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كما اذا ضربني مؤدب وقد جيء الكناية فيه ان يقال ان هذا القول
ليس ناشيا من كذا ما هو الوجه بل بعض الاشياء ونحن ليس بمتناول له فلم جعل غير ارادة التعريض متناولا له
تعليق ان ارادة ليس متناولا وعلى هذا القياس قد جيء الكناية في قولك ضربني مؤدب غير قوله لانتهاء
الكناية المطلوبة وبالنفس لكي يصح ان الكناية اقام ما يطلب بها صفة من الصفات كذلك طويل النجاد
فان المطلوب فيها طول النجاد ونسبة ان الثبات الرماد كانت الجود وعدم البخل لما اضيف
اليه لتظفير مثلا غير ذلك بالجود ومنكل البخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما اذا قولك حتى مسنون القامة
عريض الاظفار فالكناية عن الانسان قوله قيل وقد تقدم ليفيد المسند اليه الحصر بكل قوله وقد تقدم
لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالجزء الفعلي وما توسطهما من الماء

فنورمن

نورمن تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف وعليه معمول عبد القاهر والمعطوف معمول قول ابن مالك ومن تبعه
فكيف يعطف احد معمولي عامل الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك ساكنا مكة فسعود ورزيدا اي قل
وزيدا ان سالت العلامة تفتازاني قوله لكن قال اذا جاعلك لكن اما ما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير قوله ولقد
تقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلق الا لفظة قد لما افاده من جزئية الحكم وكان ما يكون تقديم الفاعل
العموم هو السور بكل مرة بالتأويل بيانا لما وقع يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظاهر الفيان
ان يقال يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكن راعى كلام المتن حيث قال المتبادر نفي الحكم عن الجملة فاعتبر
معنى اللازم قوله قد حكم بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول او نقول معناه قد حكم بهذا
الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخولا الباء محذوفا به قوله المتبادر نفي الحكم عن الجملة بعد
رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح لا بعني نفي الحكم عن الجميع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق
مثل ما يحمل هذا الحيوان الكل مع صدق ليس كل بحمل البعض قوله انما ينبه نفي الجميع لاعموم النفي هذا كما سبق في
به بناء على الاعم الاغلب والا فقد يتوجه القيد مثله الما النفي فيفيد عموم النفي وان ثبت فاعتبار والله اعلم بالحب
كلي مختار الحبر ونظيره قوله وقد يحمل فيها بيان كيفية افراد الوضع قيد لما قبله واشار الى ان الحكم في الجملة
على الافراد او المتبادر منه ان يكون بمثاله افراد ولم يبين كيفيتها فيجيء الفضة الطبيعية وعلى الحكم فيها على نفس الطبيعة
كقولك الانسان نوع قوله وتنبيه يجوز ان يكون قيل عليه كون هيئة القضية سورا للكلية انما يستقيم لو اضيف الجزئية
وعموم لما مر من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعدم الكثرة
الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بانه المدعى ان كل ما يفيد العموم قد سور الكلية سواء
كانت تلك الافادة جمع الصور او بعضها بحسب المقام وتنبيه لما عرف في القابل المذكور يكون الكثرة في سياق
النفي مفيدا للعموم تبعا لكلية القضية والا يفتقر عدم افادته وكذا صورة اخرى قوله كما انه الوجيه سور الجزئية
بهذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان نكرة المنفية قد يجيء للاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة قوله علمت كلمة
علمت نفس ما قدمت واخرت قوله على ما قال في الاشارات اي عدم الحصار السور فيما ذكر العموم وكون
التنوين سور الجزئية الجملة بناء على ما ذكر الشيخ ان ابن الخ لم يجزم بوقوع حذف الشرطية كيف وقد قال ابن يعيش
في الاشارات واعلم انه وان كان في لفظ العرب قد يدل بها الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا
فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع ليكن يتم مقصود الشارح حيث نبه منه ان الالف واللام يكون سورا للكلية
على تقدير افادتها العموم والتنوين سورا للجزئية على تقدير افادته الخصوص فلا مدخل للاجناس في التخصيص
على جميع الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاحوال مطلقا كما لا يخفى قوله ان كانت كلمة كل اشارة بالفتح لفظ كلمة الماء

فنورمن

فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عليه السلام على الناس وقال ابو بكر وعمر اصدق فقال الناس نعم فقام فصلى ما ترك وسجد سجدتي السهو وانما سجد كل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عليه السلام والثاني ان الكلام منطل للصلوة فلم يبن نقضها والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منها لان الشيء يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم او نقول كل ذلك لم يكن في ظني والكذب بناء على الظن كان قبل في الكلام في الصلوة يوفق بين الدلايل فيه احتج بالحديث على ان في واحد على ان الكلام العمد في الصلوة عمن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تاويله عند الحنفية ما ذكرنا على من الذنوب اشار الى ان المراد من الذنب في قوله تقدم على وزن معاد الذنوب بمعنى المقام بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكر السيرافي قال المحقق التفتازاني في اثبات المطالب الحديث وشعر ابو النجم فيه نظر لان الخط هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يناسبه والشايع فيما اذا لم يكن الفعل لفظ الشيء بدل على جواز الرفع مثله والمذكور منع النصب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولكن غير جاز عندي الا ان ما نقله الشارح عن سيبويه من قوله كلما بنيت قبلت عما بعد على هذا التركيب المذكور فلعل كان النصب مقيد الذهن الغوي والرفع غير مقيد اشار الى ان الاختيار بشرط الشيء كالجزئي لا عند ان قوله كل في الشمول اذا وقعت في حيز النفي وشمول النفي ان لم يكن واضح فيه واما الاختيار بالحديث على الكل خاصة وفيه بحث وقابل ان يقول يكون ان يفيد النصب لذكر العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول الشارح لافادة القطع بالمقصود او لانه يفيد النصب اصلا ويفيد الرفع على الاحتمال فلا يثبت بشيء من جزئي المدعى لان المغير قيها الكلية والقطع كما لا يخفى قوله وقابل ان يقول لانه مضطر الى الدفع اجيب بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب ولبس بكلي لما يدل عليه كذا في الله وجهه فلما ثبت الهدى كان كلفا على طاعة الحق والبر والتقى لاحتمال ان يكون كان ثابتة واجلة على الخبر بل يدل قوله فيصدقه بعضها وبعضها بل كما فرق به بعض المحققين بين الليب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز كونه متعلقا بالعامل القطعي ايضا فلم يكن الرفع مفيدا لما قصد من شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه لما احتمال ان خبر بانه لقوم لدل على الجزء الذي من المدعى لانه يجوز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية ندرة وقوعه مع العامل لفظي واعترض عليه بان لك ان تجيب عنه بان سيبويه انما منع الفروق الشرعية لا مطلقا فلا يتوجه عليه ثبوت الفروق من وجه آخر وليس بشيء اقول

الثاني قوله ان كانت كلمة واحدة باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه بعضا بضاف اليه كل شيء فعلوه في النهر وكل نفي في القرآن الموت وامثالها قوله كما انها قد تستعمل على الفعل المنفي بما اتسعينى على ما وقع عليها الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا ساغ نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الكلمة فقط قوله وقدم ان تاكيد لان كلا اصل فيه النظر لان الاصالة في التاكيد بستلزم كثرة الاستعمال فيها وفي منعه نظر اول البحث قال فان قلت فرض ان باب استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا نعم ولكن لا نسلم قوله وجعل الفعل منفيا بلم اي لم يجعل منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل الداخل هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بالا يتقدم معموله عليه لم الوجه في عدم جواز التقدم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث وضعها على الاسم والفعل كهي بغيرها بخلاف لم ولن فانهما ناصبتان بالفعل حتما كالجازمة فيجوز تقديم ما في حيزهما عليهما بجواز تقدم معمول الفعل المثبت عليه واما الا فانها وان كانت ناقضة الدخول على القبيلتين الا انها لم تكن تصرفهما فيما يعمل ما قبلها فيما بعدها فلو كان ضربني بالا ضرب وعمرا عنيت عليك ان تقدم بني يعمل ما بعدها على ما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكرنا ان يجري في ما يشبهها في وجه العدم ايراده مثل ما مثل الدماميني اخذت كما نبهنا عليه وذلك لان الفرق الذي احتاج الاول الا ان الظاهر ان المثال المذكور من القبيل الاول لان حرف النفي داخل حكما على الفعل العامل في كل فتامل قوله وفيه نظر لانا نجد حيث لا يقع التقدم بنى على ان قوله لا يقع الا حيث يباح الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره محققو النحاة من ان قول لا يقع الا حيث يباح الكلية كما يشهد ان دلالة الصدر المذكور على تلقي العموم وشمول البعض من قبيل دلالة المفهوم ومما ذكرنا تعلم عند عدم المعارض والمعارض موجود في الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على ان الخبر مطلق الاختيار والنفي على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثم اي باي حد يقع الربا وبنهى عنها مطلق الخلاف المرضي اي الذي هو كبر الكفر في الحق والباطل قليله والرأي والتجربة وحقير عند الناس لاجل كدورة من المهانة وهي الغلة والحقان فراجع اذا تأملت في نفس الكلام حيث يجلو عن الدليل فلا حاجة وجدنا الامر على ما ذكر وبهذا اندفع ما يقال ان الدلالة على البعض التقادير المغير بخبرته لكن بعض الصور على ما قيل لفظي فتامل قوله بان قد منع النفي لفظا اشار الى ان النفي المستفاد من لفظ لا امر وجها الى العدد على الامر في حيز النفي فيفيده ضرورة دخول النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا بد حينئذ من استثناء الدخول في حيز النفي قد يكون باستثناء الكلام اصلا فلا يتجه قول النفي اطلاقه قوله لما قال لم قوا لي دين ملوعي وبين عبد وسمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة رضي ان رسول الله عليه السلام صلى احدى العشائين في الحضر وسلم في ركعتين فقال ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن

لان قوله وحذوف الفهم من الخبر جاء على السعة يدل على ان نفي الفروية المطلقة هنا قوله الا تاكيدا اي لمعرفة عند البصريين ولهذا جعل سيبويه كلا من ذا البيت المذكور مبتدا والا تاكيدا وجوزا الاخفش الكوفيون كونها تاكيدا للنكرة محذوفة قوله في اجزاء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير بقل اضيف اليه مع ان الفعل جار على غير من هي له لما تقرر في النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال واي لزوم في الصفات مطلقا قوله كان الحمد اراد بالحمد ما اشتملت عليه الاجزاء اذ لا تاكيد بكل الا ما اشتمل على اجزاء وبقي افرادها حقيقة او حكما كما قرر به الكشف قوله او حكم المتقدم كما اذا حذف المؤكد بعض المؤكد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدر التاكيد على المؤكد الذي حذف منه فرق السو كما سبق في ذا كنا الصور تلي ما ينتقدم وذكرها انما لانها لم يذكروا او ذكرت مناخرة كلن هذا حكم المتقدم على عليه وهو كذا بهم معلوم العامل لفظي ظاهر قوله هذا الذي ذكر يشير الى ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المتضمنة معانا ويل وذكر قوله كلمة تقتضي الخ مبني على التغليب الاظهر كل الخطاب لمعين الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف معنوي لفظي قوله كقولك الخ اي كقولك الوجه ابتداء من غير جزء ذكر لفظا او تقديرا فيه ايضا وضع المضمر موضع الظاهر بناء على وضع الامر والكاف تابع بعض المثل لموقع المصدر اي وضع مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان المماثل به لا يلزم ان يكون مذكورا بل يكفي ان يستفاد مما في حيزه قوله للفصل بين الابهام المفسر المناسب لوضع هذا الباب اي جاء بضمير الشان وتباعد في الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكور معنى المراد بالمدح والذم المعاني في هذا الباب بلغ المبالغة فلما اراد ما زاد على ذلك اضيف اليه والنعم والبئس ابهما الفاعل اولا للتشويق اليه وتذهب النفس طلبه قوله والتزم تقريره بنكتة فانه فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رفعه ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجيء احدهم فيقول ما تركت شيئا حتى فرقت بينه وبين امرأته فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين وكيف التمييز الملتزم وابن الخصوص فلم يكونوا الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزه النكرة محذوفة بدل عليها السياق اي نعم فاعلا او نعم شيطانا وانت مع الخصوص بالمدح ونظيره في حذف التمييز قوله مني لو قضا البوم الجمعة فيها ونعمت فيها الرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن وكرة مبني لكنه حذف التمييز شاذ في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا لتبس السلطان بالفاعل لتحقق شرطا الفاعلية وعلى التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامي معهم مصوغا في القالب وجه لا يشكل مما ذكر لان مدح شخص مذكور من الاخاص صاوفه فيه فاين فان قلت هذا الاب سماه قولهم نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لان الاية بدل على ان المخصوص محذوف ولو

ابوب عليه السلام وهو مشكل يجوز حذفه كما مر جوابه قوله خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم وكما الفاعل صنها قدر سؤال عنه بان سوغا جيب بقوله مدرز زيد وفيه وجه آخر وكون ابوا عبد صفة ومعنا ما يكون المخصوص مبتدا خبره الخ والتقدير اي زيد محمود وهو لعل وجهه اي الحذف ما جرا الجملة مناسب التفسير هو الاول لان الغرض تخصيص المحمود وهو ناسب نوجيا بان السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفايدة فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحذف وقد الا اذا اشتد بتي من قرينة ابو تمام غاية ما ياب الخاص من مقتى اللبيب قوله لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى الخ وهذا ذكر الاحتمال الاتي لا يضمر ايضا عايد ما منفعل معلوم وعند كثرة اللحاة كما صرح به شرحه للمفتاح فيكون معنى فيه قوله ذرعا سبعون ذراعا اي ذراعها اذ المصدر لا يجمع عند باءة سبعون ذراعا وضع سيبويه التمييز المشابه بناء على وضع التمييز للرفع الابهام وحكما في ذرعا مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها بمعنى طولها سبعون ذراعا قوله ونوسي هو اوعى زيد علما اي كملت كيف يصح هو زيد علما مع ان العايد في الجملة الواقعة خبرا لمثل هذا المبتدا هو الضمير المجرور واجاب ان هذا الحكم ولاي فايق العايد اي بد ربط الجزء وفيه ان المبتدا المخصوص بالمدح ونحوه مطلق وقوله وقوله عليه السلام افضل ما قلته والنبيون من قبلي لا اله الا الله قوله حكاه السكاكي او التعفة شيوعا ان المذكر بالاعتبار الثاني والمانث بالاعتبار الاول قوله وبخاء رنانة بدا الضمير لقوله صاحب الكشاف اي القرم المقدر شغوله بعد ان نكم الجنة فبزان الثاني والتقدير انه نكم الجنة ليس كما ينبغي قوله ولم يسمع بي زيدا علما يقوي للكشاف قال او بي زيدا علما وقد يجاب عن هذا بان النكرة وان شاع امرقبا سي سوى ما استثنى من السماعي وقول ليبه لحم على رغمه فتامل قوله فخفضهن سبع سموات اي خلقهن ابداعيا وابقى حصيص والضمير فخفضهن مبهم بقرينة سبع سموات وقبل الضمير للسماء الدنيا وكرر لفظ السبع وسبع سماوات حال وقيل السماوات جمع سماءة والوجه الاول سواء الوضع الفصيح قوله لتمكن ما بعقبه في نفس السامع ان قلت لا يحصل التمكن الى الحصل من غير ان يكون ذكر الاحتمال ان الضمير ايضا عايد ما منفعل معلوم وعند كثرة اللحاة كما صرح به شرحه للمفتاح فيكون معنى فيه قوله ذرعا سبعون ذراعا اي ذراعها اذ المصدر لا يجمع عند باءة سبعون ذراعا وضع سيبويه التمييز المشابه بناء على وضع التمييز للرفع الابهام وحكما في ذرعا مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها بمعنى طولها سبعون ذراعا قوله ونوسي هو اوعى زيد علما اي كملت كيف يصح هو زيد علما مع ان العايد في الجملة الواقعة خبرا لمثل هذا المبتدا هو الضمير المجرور واجاب ان هذا الحكم ولاي فايق العايد اي بد ربط الجزء وفيه ان المبتدا المخصوص بالمدح ونحوه مطلق وقوله وقوله عليه السلام افضل ما قلته والنبيون من قبلي لا اله الا الله قوله حكاه السكاكي او التعفة شيوعا ان المذكر بالاعتبار الثاني والمانث بالاعتبار الاول قوله وبخاء رنانة بدا الضمير لقوله صاحب الكشاف اي القرم المقدر شغوله بعد ان نكم الجنة ليس كما ينبغي قوله ولم يسمع بي زيدا علما يقوي للكشاف قال او بي زيدا علما وقد يجاب عن هذا بان النكرة وان شاع امرقبا سي سوى ما استثنى من السماعي وقول ليبه لحم على رغمه فتامل قوله فخفضهن سبع سموات اي خلقهن ابداعيا وابقى حصيص والضمير فخفضهن مبهم بقرينة سبع سموات وقبل الضمير للسماء الدنيا وكرر لفظ السبع وسبع سماوات حال وقيل السماوات جمع سماءة والوجه الاول سواء الوضع الفصيح قوله لتمكن ما بعقبه في نفس السامع ان قلت لا يحصل التمكن الى الحصل من غير ان يكون ذكر الاحتمال ان الضمير ايضا عايد ما منفعل معلوم وعند كثرة اللحاة كما صرح به شرحه للمفتاح فيكون معنى فيه

قوله الا يعبد ايضا بضمير ان نعم

ان قوله ولا يخفى الخ يريد ان جعل التعليل اعني تبحكن تعليلا لوضع المظهر موضع المظمر ممنوع
لان حرف التعليل انما يدخل على ما هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا لكونه وقولهم هو اوهى
زيد عالما فلا ورود له وهذا ظاهر قوله اذ ان مع ما بعده سمع الخ قيل لانه ذلك لجواز ان يعلم بقرينة اخرى والوضع لغا
علم ان قوله غير اولى بعيد انه لاى شئ للاشارة ووضع امره حينئذ اوادعاء قوله كقولهم الخ المطلع زاد مصدر
بمعنى طرق ومن النجوم فلانه ونطاق وبعد اللطف من ليس اخاهم عرفا وطيبا جرى مجراها الطراق ومن الحجاب
ان حبلك متصل بحبلك من سرق الحرير لفاق ولقد اشار بقوله الخ المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع
المضمر مقام المظهر والدواق سيد تميم ومن السقف هو مبتدأ عليها خبره كقولك في الدار رجل والجملة حال
من ضمير زارت وقوله للنظام حال من الدواق وقلايد جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة ليس لها رجل ولا
يخفق ولا ساقان تائتر والمرة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر الى الارض
وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي التي بالمراة شبه ما فلا يحتاج
ونطاقها من اللآلي بالنجوم والمعنى زادت الجبهة وسمت بوصالها واحالك ان عليها دواقا كائنا من الظلام الكائنة
مستقرها بالظلام من الايام وقلايد ونطاق من النجوم والسقف شقة مما يجر والنطاق ثوب يلتف من نصف الى
كم عاقل لم الجزية الضافة الى معرفة المفروغ من وضع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعب خبره قوله وقد يقال
الزنديق الزندي والزندي كتاب مزدك الذي ظهر في زمن قباد واباح الزوج فقتله انو شروان
قال كاذا فاف للصانع او فاعلا بالرومي خالق النار وخالق الخمر لنسب مثل ذلك الى الامور الخالق لله والله تعالى
على ان الراوندي من قال وجز المثل نكد الاديب وطيب عيش الجاهل تقدم شرحه في الحجم كامل قوله والذي حاف فيه من
التعسف ان المذموم من اختصاص شيء بشيء هو الخفاء بين الشيئين على ان تنسبوا البديع ما ذكره لانه عنى البعد
ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشيء اخترعته لا على مثال والله بديع السموات والارض
اي مخترعها كذا في الصحاح وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الخ نبات والنظائر في كل زمان وايضا كم البديع
الغريب سواء كان قصد ما سبق اليه او لا قوله عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على اختصاصه ويكون كل من
التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما مر وهذا ان كملنا العناية بتميزه اما لانا اخترنا
بديع عجيبا ان ذوما مالانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يرد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية
بالتميز بل يقتضي ايهام اشارة سواء قصد به كمال العناية بالتميز او لا جعل عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود
المذكور والايضاح الى الجواب بان ايهام الاشتباه يفيد اكمل تميز والاشكال التهكم يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التهكم
اعتنى بالتميز فقصد اكمل التميز فاورد ام الاشتباه قوله تعالت كما سبحى ليست وما قيل هذا ليس بشيء لانه على قبل

وشكل البين بالاجتثاث مالك والاخر حسبي نظرا من جالك وما بعد فان ساعة وذكر اكى في عبادة فقد سترنا لا
خطرت يا مالك قولها في امر خاطبه من العطوف وشكر البين قرب البعد والوا وما بك على حالها وبت بفتح فكسر
موجع الحال الاجتثاث اوانبذل وقد خطرت استبشاني جواب هل ظفرت بهذا المراد قوله قلما سمعا احد الا وجد
الهمزة العاطفة بين الجملتين لكمال الاتصال وواو بينهما قاف الثانية كالتتمة للاولى وتعريف العهد مع تنكير احد
لتعليم بصدرية كخلاف احد به قوله اي ما انزلن القرآن الا بأحكم المتقنة لانزاله وما نزل الا بالكم فيما شاء
المانعة الجمع بين الموضعين اعني بالحق بتقييد الحصر كما مثل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر او اقتدائي
بما قدريه الاول كما يدل عليه فاعلم اعاوه المعرف واما اذا قدر بالامر والنواهي عاما فيل فلا يكون فاحش
فيه لان كلا من الحقين لم معنى عاما حين كذا في شرح المفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لان اذا
اختلف معناها كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام
خلاف الظاهر فلا يكون المقام موضع الضمير الظاهر والكلام فيه قوله فمن جزم فبما جزم من ان من الشرطية متبدأ جزاء
للوصل مجرى العطف كذا في شرح المفتاح قوله انا العاصي اتبكي اورد عليه ان حق العبارة ان يقال ان العاصي
انا كي لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون مورد حكما للضمير اجيب بان المقصود بالاخبار عن
نفسه ولما كان العاصي عبارة عن المتكلم نفسا وروضمير المتكلم سبيلا الى الجمع قوله على ان يكون العاصي بدلا بهذا اجيب
الاخفش بانون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم النقيصة البدل من المبدل منه كما حققه الفاضل
المحشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من ضمير الغايب وكونه المعرف باللام انتفى عن الغير
مطلقا تدبر قوله وفيه ايضا تمكن من وصفه قد يناقش فيه بان المنصوب في هذا الوصف انتفى عن الغير
النحوي فلم لا يكون العاصي ايضا كذلك من الوصف المقصود والاظهر ان يقول وفيه تمكن من وصفا يضا قوله كانا
من كان انا او غير كانا حال من الرسول ومن موصوفة على النصب خبر الكائنان والعايد محذوف اي كانه
واعترض بامتناع حذف خبر كان مطلقا على مشايخ وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه هنا سماعي ثبت على خلاف القياس
ولو قيل كان ناصبه وفاعله راجع الى من بالخبر الى ما ذكر وانا خبر مبتدأ اي مذكور انا سعانا او غيرنا او بدل من نا
ان يكون من قبيل استغفر ذنبه المرفوع للمنصوب كما استغفر للمجرور ما ان كانت والنصف اسم من الانصاف
قوله هذا اعني نقل الكلام او هذا التغيير معرف بنا كلام الكاكي ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل
وفي الكشاف قوله فمن العباب اذ يتاح لان معناه النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر
اعني النقل عن الحكاية الى الغيبة وفاوه بيني قوله من بيننا الى اشاله وقيل ما خوذ من الثنات الانسان
بشره وبسره وهو الاثب والزق ظاهر قوله وبهذا يشعر كلام الايضاح اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار

انه قال فجواب سؤال اورده لان تمنع انحصار الالتفات عند ذكر خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقد لعدم
يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد قوله نظرية لنشاط النظرية بالهمزة الايراد والاحداث اى
طرأ عليه اذا ورد وبالباء التجديد من طرب الرجل اذا اعلن به بالجعله طربا كان جديد والنشاط بالفتح حركة
السرور قوله منها انا زيد وانتظم وتحن رجال قيل فيه نظر لعدم انحاد المعنى فيه وسد شرطية التغير لان الخبار
بمعنى التي لانتعبر عن معنى واحد بل للتظايل تختلفين فتامل قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا اكثره يوم النخيل غارة
ملحاء البيت للعقيلي قال ابن مالك في شرح التسهيل اعرابه الذي لغة طي مشهور يفعلون نحو اللذون اسما
على اللذين كذروا وهي لغة بعد بل ايضا فان قلت ما الستة ان اللذون فاعل اللذين كتب بلا ياء على خلافة لغة
من الزمه الياء في جميع الحالات قلت قيل السر فيه معاملة حاله بنائه شبيه بالحروف واللام للتعريف عادل يرتد
لها على الفعل بان تؤتى به بالعهد الذي وصله فاكر واعدم ظهور حطاء حاله البنية لما يرى حرفا التعريف وانها
فيما هو شبيه بالحرف واظهر وفاء حاله الاعراب لانه شبيه الحرف والفي فاكثر ان الصباح تفرج بجر معنى صبحك انا كبدا
من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بغير تقيد الصباح فنصبه بالوجهين على الظرفية والمفعول
ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتنبل تنبيلا ومفعولا صبحوا محذوف اى صبحوا
والغارة نصبا على العلة اى لاجل الاغارة مدوحا صل المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا
وكلا البدل على العدى والملحاء صيغة المبالغة من الالحاح كالمكثار حال من التراصفا والداخل قوله بعد التغير
عنه بطريق آخر بالنسبة الى الطريق الاصلي المتقدم على الاطلاق قوله وما سبق الى بعض الاوهام الخ آخره قد سبق الكلام
المظهر بطريق الغيبة فلا تغيير قوله التغير حتى يحتاج الالتفات الى الخ ولعل المتوقع بني كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة
الا ان النداء للمخاطب فتامل قوله وانا الذي سمتني امي حيدره البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة الاسد
وكانت فاطمة بنت اسد ولدته وابو طالب غايب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه
عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير قوله ومرجع ذلك قبيح عند النحويين
حتى قال المازني لو قبته جبلا ان الالتفات من اثم وجه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه الالتفات من الغيبة الى الحكم
وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما يجيء في قوله تعالى وانتم بجاهلون على انه يرد عليهم بان انتم قوي بجاهلون
لان الصفة كالصلة في وجوب الغايبة والاسماء الظاهرة كلها غايبة سواء كانت موصولة او موصوفة فتدبر
في شرح المفتاح فلو كان في امثال ما ذكر فجاءة في كلام الله على طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك بالهمزة
الابيات لامرء القيس في معرض ابيه حجر والخلي من الهم والحزن والفؤاد القلب وله حال من ليلك اذ لا معنى لتعلقه
ببانت والبناء الذي جاء هو قتيل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرحه الشريف المفتاح وقيل سمي وكر

الخبر منه

الشعر ساقط الابيات من القيسي في
المشهور وقال ابن قتيبة وابن
قاله في قيس وعابس
فيما ذكره الاصفهاني

الخبر منه قيل قوله ليبكل تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لما كان فاتة بينهما كما اشار اليه الكشاف
وغيره بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف وبهذا
الالتفات على انحاء والمعنى لتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يسخط بحسب ظاهره ويؤيده
وكلى ما نقله الفاضل اليمني عن ابا علي وابن جني وابن الاثير حكما بان ليبكل تجريد وليس بالتفات
فالصواب ان ليبكل ان حمل على الالتفات لم يكن تجريد وان عد تجريدا لم يكن التفاتا قوله او يكون الكلام
اى في لفظ وكل وبه والوجه ان المتبادر من كلام الكشاف ترتيب التفاتات على الابيات قوله وجب
ما يقبل من بعد وكلم لانه في موقع الاستدلال على كون الخطاب فيه وكل ممن يتلقى الكلام لا للمتكلم طب الاول لان
لقال وكلم فيفتح اذ يلزم منه خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية وجمع او عطف وسيقرر في وجه التغليب
لبطلانه على انه بناقضه ظاهر ما ذكر في التوجيه من ان افراد الكاف او كل من واو لكلم الماستقبله لانه يمنع
عطفها على جملة فاجلده ما وان كان المخاطب بها الايكة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جايز حيث
الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم بعد ذلكم لعلكم قوله فلتسلم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد الخ طلبون
اى المتكلم بهذا الكلام اعني وما لكم لا اعبد موحب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعالى فلما سمع قول
بقوله وما لا اعبد الآية معدوده انظر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه ونحوه
بديد منا صحهم على سبيل التعريض ليتلطفا بهم ويداريهم والنابية المخصوصة موقع هذا الالتفات التعريض
والاعلام بان من ازل الكلام الى طيئ قوله وبهذا الخطاب مثل المتكلم في قوله من بناء جاءني يعني ان كلا منهما
تغير موافق للاصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور هو المتكلم وفي جاءني يوافقه والذي قصد بيان
رجوعه الى الله هو الى طيئ حثا لهم على عبادته حالة المتكلم وحده اليه ترجعون يعاني بهذا المقصود
لكن من حيث كون كل منهما تغيير الاسلوب الذي قبله بكون على خلاف مقتضى الظاهر التحقيق قوله وقد
قطع الحكم بانه وارد والنظر راجع الى قوله من بناء جاءني قوله فصل لربكم مكان لنا قابل الالتفات
في الآية ان في لفظ الرب حثا على فعل المامور به لان من تربى بنعم العباده وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان
قوله انا اعطيناك الكوثر ليس جزاء فاء فاقة الاعطاء من الله لكن وايضا كلما اجتمل الجزاء كما يحتمل الواجب المعظم
فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذا الاحتمال قوله وما بحق وذلك لان الغايب والمخاطب في هذا الكلام القديم
قبل اداء القرآن والاقرب في الكلام الملفوظ قد جاء القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات
مع ان المتلقى كان جبريل وحي وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام يشمل عقلا مثل هذا الموضع
عند الجمهور فيكون مغرورا في المعنى والاكلام فيعدم المراد بالكلام القديم كلام الله على ما مر في البقاء البديعي

لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله وانما استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثله في كلام القرآن المجيد حيث قال حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة الى قوله جاءتها ريح عاصف الخ قلت قد جاء ذلك في كلام القرآن المجيد ولكن لا يخفى ان هذا الخطاب لا يصح ان يكون من الله تعالى لانه لا يليق بجلاله ان يخاطب احدا بقوله جاءتها ريح عاصف الخ لان الله تعالى عالم بكل شيء فلا يصح ان يخاطب احدا بقوله جاءتها ريح عاصف الخ لان هذا الخطاب انما يصح ان يكون من المخلوق الى المخلوق لان المخلوق لا يعلم كل شيء فيصح ان يخاطب احدا بقوله جاءتها ريح عاصف الخ لان هذا الخطاب انما يصح ان يكون من المخلوق الى المخلوق لان المخلوق لا يعلم كل شيء فيصح ان يخاطب احدا بقوله جاءتها ريح عاصف الخ

صحة اجراءه على الاصل في الجملة ومنها يمكن ذكر على تقدير رجوع الالتفات الى الاصل وان لم يكن بد ونحو فانه قوله وقد شط وليتها جملة حالية والمعنى لكلفني وصلها في الحال انه بعد قبرها لو اتاح قبرها على حذف المضاف والمخطوب جمع الخطب بمعنى الامر قوله حتى او اكتفى في الكل الآية فاين الالتفات قلت قوله وحرف وحرفا المبالغة كان الله تعالى يدري حالها في غربتهم ويعجبهم منها ويطلبنا الانكار عليهم قوله والله الذي ارسل الرياح الآية فاين الالتفات قلت فسخنا التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا هو القدرة الباهرة اذم يتعلق كلام الباقلاء صيغة الجمع في الغايب للتعظيم حتى يتأتى هذا المطلوب من غير التفات بان يقال فسخره قوله ان يكون الى طب بالكلام اي من بلغي اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سماه كلاما في الكلام حرفا الخطاب لا واعلم انه تلخص مما ذكر ان لك ان ترجع في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان تقول اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق او لم يشترط فان اشترط فهو مذهب السكاكي ومن تبعه وعلى الاول اما ان يشترط التغاير في الكلام واحدا ولا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني اما ان يشترط كون الى طب في التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاح فان متعلق بالنجاح المقدر بعد او به لتضمن كفى الباء زايدة كما نبهت عليه في قولك وما انت علينا بعزيز اي تفي بالتبيغة من عند الخليفة والمناوي في قولك بالفداء كل محذوف اي خليفة والسبب العطاء والارتياح السرور كانه اراد انك في نشاط العطاء قوله فذلك حتى من تغيير الجمهور لانه اعز فيوضع ما للعبرة الجمهور قيدا فراغ وحق الى طب والغايب العاقة الخ وكرر الجمهور على اعتبار ربع بهذا القيد لان الى طب الاول فاما لم يكن سامعا للخطاب اكتفى بالمذكور له فيره لم يوصفا بالالتفات وان كان سامعا لكن لما كان الغايب لو حضر ان سامع الكافة فيها واما قول ان ربع فيما سبق غير ما يترقبه الى طب بطريق التأمل فيما لا يخفى الاعم الاغلب قوله بل يزجركم البيت قوله ابني كنانة ان حنوا كنانتي نبل بالنبل الرجال ولعل كنانة سميت بذلك الكنانة هي الخ يوضع فيها النبال ويشد الانسان على وسطه والنبل الاول السهام واكثر ما جمع من النبل والنبال بمعنى النصل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والنبلوك مصدر سمك كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة قوله وزهى الباطل اي ذهب يقال زهقت نفسه اي ذهبت وخرجت قوله عرفانه قلوبهم تنبيها على العرف ومثله شايع فلا تحصيل للى اصل قوله نصا النقر النقص بالفاء كسر الشيء حتى يبين والنقض بالقاف كسره من غير ان يبين قوله ريع كاني الجناب البيت المراد اظهار التحسر على فوت وكذا اليوم والقضايا تيصقل اي تجلى والمراد بالعارض الشباب والشيب ما بعد الشباب والشباب الثاب والفرس الذي يليه وقال بعضهم العارض ما يبدي للشفة الا الفرس قوله فلا عرفه بيد والبيت عرفت الشيء عرفا اذا قطعته وعرفت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم العرف بالضم اي تجد بدا واحدا اذ قد سبق ان النظر به اذا كانت همزته للالم يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد وفيما ذكر اشارة

خليط بين الاصناف التي متعلق بالايقاظ على تفهيم معنى الحث والتحضيض ويجوز ان يكون على حذف المضاف
اى لصاحب الاصناف ثم بين الغاية العامة الخ وكرت لمطلق الاثنتين سواء كانا على مذهب السكاكي والجمهور
لا ينطبق على ما وقع بكون السامع فيها حصرة الباري جل وعلا التعالي على الشاط والايقاظ والاصغاء
فلو ذكر شيئا مما يصح ان حقه بكا ايضا لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الاستفتاحي انما وقع صالحا لان
يقصد به بعض الغايات بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن الوقائع التي رجيه فلبنوهم قوله وقد يخص وهو اعم
على ازنة المجهول انه مستعد وقد للتحقيق والتهيئة بلطايف واخذ على المقصود قوله على طريق الاتساع
بمعنى ان يجري النظر فيجري المفعول به كالظرف ويقال شهدناه سليما وعاد فؤاده شرح الكشاف فالمنقطب ليت
شعري لم يجعل من الاضافة حقيقية بمعنى اكرب اليوم فلت لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك
الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك الدهر وصاحب الزمان وبهذا ظهر قوله والمفعول محذوف دالة
على التعميم فيدل على قبول مالك الامر كله يحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود
والتاكيد بكل بالنسبة الى ذكر المعهود على ان فيه فوت الاختصار المط قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية
النظر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم
لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار كثيفيه فحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية
لانها كثيرة جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله اى فلا يكاد يغير النظان بقال ان خلاف مراده الا
انه مما لا ناجا لمغ او يصدق على خلاف مراده انه الغير بمغ انه غير ما اراده قوله كقول التبعثري اصل التبعثري
ان التبعثري كان عبدا كان جالبا لبضاعة من جملة من الاوباد وكان الاوان اوان الحرم فذكر الحجاج بذلك
فقال التبعثري اردت بذكرها الحرم ثم قال له الحجاج لاحملنك على اكثر القصة فانظر الى ذكاء التبعثري فقد سخر
الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول
لاحملن الاوباد عليك لان التعبير بوضع على الرجل لا بالعكس فلت هذا من الاستعمال والنسبة او وضعني بقال حمل
على الاوباد اى عبدا ولم يسم فليكن من قبيل القلب كما سنعرفه او تشبيه العبد بالمركب على طريقة الاستعارة المكنية
من الاضاءة بمعنى الضعف بالتحريك وهو العطا قوله من ضعف اى تعبين من الضعاف وبالكسر وهو ما يوزن به
قوله الاولى بحاله اما لعدم اهليته بجواب ما يسأله او لعدم الفايدة فيه بالنسبة اليه قوله سأل الواعظ السبب
روى في الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهما معاوية بن جبل وثعلب ابن غنم الانصاري والاول ابلغ لما يطابق
عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال لسألوا بلفظ الجمع قوله حيث قالوا ما بال الهلال الخ وقوله لانه
التعليل على انه سؤال عن السبب وهو الحكم على جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض

الطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التنبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعاله الله تعالى معللة
بالاغراض عندنا قوله والصواب فتوزع والضمائر الخ ونع فيها وضعف فلم يذكره فرأيت اليوم بل نفع نكلا لانه ونتيجة الصور
فضعف وقد يقال مراده بحرف التعليل الخ انه من الزوائد ولقائم يقال لخ قوله تعالى قوله ان الدين لواقع اى اذا علم
قوله وقع يكون معنى اواقع لينفع قبل هذا غير مستقيم لان اللام تخلص المضارع للحال والمفروض ان كونه للاستقبال اكثر
بعد تسليم ان التخصيص المذكور مذهب البصريين وما ذكره من ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم
بينهم قوله فان قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على تمكن اللفظ الوصف نحو كانت عبان الجواب في اصل النسخ بكذا ولما توجه
عليه النظر اشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر يأتي ثم سلم مجيئها بمعنى الاستقبال بقوله نعم ممنوع والفرق
بينها وبين الفعل في الدلالة على تمكن اللفظ الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظها من كلام مقتضى
الظاهر كما لا يخفى بدا قبل بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل ونحوه واعترض على النسخ المعتبرة بانها تشعر بكون كلا من اسم
الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب بان زمان كثرة الاستعمال
جارية مجرى الوضع بجامع التبادر بتأكيد مصدر بتأكيد وعن غير الحاز نحو اوطوبا بان زمان الحال معتبر في الهيئة الموضوع له
لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد يقال اعتبر زمان اى اى بالنسبة الى الاستعمال الطارئ لا اصل الوضع لا اليه نفسه
بعض ايمة الاصول قوله في باب اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد مجازا لغويا بعلاقة باعتبار زمان قال
اصل الوضع والاخلاق الآبار نكاب اعتباره بالتبعية ولكان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا
بانه يقتضي صاحب المفتاح يكون الاخراج لما لم يقع مقتضى الظاهر من قبيل الكناية عما سبق فكيف يقع قوله اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع مجاز والمجاز قبيح للكناية اجيب بعد تسليم حسنه بانها ما اذا المقصود مجموعها كما هنا لا كل منهما بانفراده
فيما اريد معنيها مجازا وملزومه الحال فانه الذي اريد بهما كناية لتشارك المعنى المجازي والكنائي في كونهما غير موضوع لهما بقي ان
تأمل وسلمنا غاية ما لزم من جواب ان يكون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو سلم بهذا القدر كان كل من
المذكورين من خلاف مقتضى الظاهر على المفتاح المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر قوله وكذا الخافض عند الاكثرين الخ
مراده ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال عند الاكثرين وجعل هذا هو الحق والبه ذهب ابن الحاجب واختاره عبد القاهر وابو هاشم
وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحوه كقتيله والا فمجاز قوله الفذ من فلان الخ اجعلت
ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما لم يقع الجملة المنكرة سواء كانت مخصصة او مخصصة فان كون النكرة
مخصصة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعد مع كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب
واما الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ وما بعدهما خبرهما وان كلا
الامر عند غيره بالعكس ومازعمه ان شيخ في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من ابوك مبتدأ وخبره سواء يتأتى فيه

لذات واحد فيجوز ثانيته وتذكيره في اختيارها وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل كقوله وكم من قرية اهلكناها في باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك فستقدم عليه لكنه قلب الكلام لنكتة تتعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا بمجيء الباس نفسه قبل مجيء الباس نفسه قوله غير نفسي القلب لطيفة مقبولة وكانه من خلاف مقتضى الظاهر وملوغير مقبولة لانكتته ما يازمه من الملاحة اينما وقع قوله يصفنا فتنه وقيل يكشف جفنه مملوة بالتريد المدبس كذا في شرح الايضاح للاقسرائي وملوغلط فاحش نشأ من نقص في السين وفتح اليم بالسمن بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيد جرى فيه انه يصف ناقته كانها فلما تقشفت عنها وصارت جفونه بغلظ الجذاع عرضنا ما يرى البصراء فيها فالينا وعلينا ان نباعا وقلنا ملوا التنهنها لكي تزداد للسير الطلاعا فلما ان جرى اليت قوله كاطت وفي الصحاح بطنت بدل طبت والمعنى ايضا واقع لكن وقع البيت من باب القلب لان القصد بطانة السباع لا بالعكس قوله اي الطين الخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي القاموس السباع بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كل عالم وبالفتح الطين وفي الديوان السباع بالكسر ما يطين به قوله ولقائل ان يقول انه مستغنى في الابهام عن تلك اللطف لهذه المبالغة الشهيرة اذ ليس المقصود من الطين التكثير حتى يكون مستغنيا بل التلبيس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت بمعزل عما ينفعها في معنى الالصاق والمعنى كما الصقنا السباع بالقدر على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله عالمة حال من الضمير المستتر لكون الاضافة فيها لفظية فلا يتعرف الغائب بها قوله اقدام عزوراي مجرب رجل غر بالكسر اي غير مجرب والجرب بالكسر الحرس والمفرس الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا اي انه يجرب نكايته به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل على ان البيت للقطامي بن الخماز وما قبله لا يركبني اصطالها الاجام مخضوفا يوم الوغى لحام ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بالكدر من وغى اكناف سرحي واغنان جامي ثم انصرفت البيت الركز الميل والاجام بالجيم قبل الالف المهملة وبالعكس الناوعن الحرب والوغى الحرب والحام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم من الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي حلقة من حديد او خشب او قرن او غير ذلك يجعل في اسفل رمح او قناة ثم يجعل في اعلاها ريش ثم يجعل في ثقب بقرنية وتحمل من علياها ومن هنا اخذ الداخلة على من زاحمه عند ابن مالك والجامي الغاية عند غيره فالواو اذا فيل قعدت عن يمينه فالمعنى جانب يمينه وتوكل تحمل للملاصقة وجلاها فاعلا جنبت بمن يتعين كون العقود ملاصقا للاول الناصية وهي في البيت متعلقة بمحذوف دل عليه الكلام اي اتاني الريح من جانب اليمين ولم يستعرض لليسار وللظهر تعويلا على العلم به بالمقابلة واوغ قولهم اوغان جاء في بعض الواو بصيغ قرينة على ان ما اصيب بمعنى ما اوغ فيه نظرا ذ لا يتعين كون قد اصيب بمعنى خرخ حتى يصح قرينة ما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيث على ما صرح به في جواب المرضي المنقول عن الامام الرزوني والله وقد نسلم ان

قدور وفكه في الخ ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو فوكزه موسى رجل فضل مبتدا فان سيبويه على ان افضل مبتدا ابوه خبره قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب القلب والكلام فيما جاز على الاصل بقي مناقشات ومعاندة افاجوز كون المبتدا نكرة لاجل الاستثناء المذكور على ما صرح به الشيخ في شرح الكشاف وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما يساعد ما يوجد فاع مع انه صرح خلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستثنائية في الجملة وهو في جملة تكون المبتدا نفي الاسم المتضمن للشرط لا في كل جملة استثنائية فتدبر قوله قلى قيل التعرف البيت للقطامي عمير بن سبيع التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابي وقد كان سير اليه فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالفة ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صفوه للمدوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف اي موقفا للوداع في الصحاح التودیع عند الرجل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق قوله لان المروض عليه يكفيها اشارة الى ان المروض عليه قد لا يكون اورا كما وهكذا فيما يأتي اذا كان المراد بالروض المعنى المجازي اعني عروض الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان الكلام عرضنا الناقة على الحوض من قبيل القلب قوله جاء منه الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب النوادر ليعقوب ابن اسحق السكيتي ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال الآخر لا قلب فيه واحد منهما واختاره ابو حيان قوله فانك لا تبالي بعد حول البيت لكونه سنة وبعد ان يروى فانك لا تفرك بعد عام وقيل حول اسم رجل كانه جعل هذا يقول لمن هجاه فانك لا يبالي بعد موت حول ما اوعبت لنسبك من ثريغا ووضيع لان هذا هو الذي كان يمنع الادعياء ما يدعونه وقد ذهب قاوع ماشيت وفي حواشي المفصل للزمخشري الطي مثلثة الضعف والمحار مثلثة القوة ويقال على ضعف ما اوتي حامد بعد هذا البيت وهو لقد علق الاسافل بالاعالي وباح اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابيه قيس وسبق مع المعلجين العشار ملح اللوم اصفان من قولهم ملح البحر يملح ملوحا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار وابا قيس قيل اراد به ابا قابوس ملوك النعمان بن منذر ملك العرب كلهن ضغو المضاف الى تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة يشرف على الابطح والمعلجون نابت الكلية وهو النوبيون من الرجال وغيرهم يقال رجل عجلي اي ابيه خير من ام وبر وقوى بجيني اي غير عتيق والعشار بكسر العين المرحل جمع عشراء بفتح العين والمد وهي الناقة التي عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيها الفحل وحاصل المعنى تام لان اسم كان ضغو والضمير معرفة لكن يتحقق ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى النكرة ولذا اجرى عليها حكم المعارف ويقال تغير الضمير العائد الى شيء ما هو كما اعني عنايتاه وكما شئ لاشياء والمعنى اخطبيا كان امكن حتى العبات ان يقال كانت امكن لان الفعل مسند الى مؤنث حقيقي من الاوصاف بلا فصل لكنه نظرا لما تقدم الخ المذكور فجعله كالغير الواقع بين المذكر والمؤنث

ما اردت ولم يتأت لمانع حالا ولا مآلا وانتصب فاعلا لفعل محذوف قصدا الى التعميم نعم كان الاولى ان يقدر فعل يصيب الا انه يكون من قبيل الاشارة الى المجاز على فهم قوله والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي ان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه غير مرضي مع انه لا يليق فيما نحن فيه بحال وزيادة التوضيح ان قلت السرقة ما هو اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير فلم اصبا ومتعلقا اثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة قارحا الا قد لمح حال كونه مجروحا او حين التقائهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد اللقاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير انقرف يكون الكلام خلوا عن هذا القصور فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لانه لا يكون حينئذ الخ كان عليها انا بناسب وصفها بالقروح لا بالجراحة وهذا ظاهر والاحسن في الجواب ما سلف الملاح لقولهم اقذع غير دام مجرب بالاضافة كلها ان يقال وصف الاقذاع بالقروح امثل من ان اقذاعه ما كان لم حالة كونه غير دام وصف بصيرته بالجراحة امثل من ان يابه وبصيرته امر حدث له وحصل بعد النجدة لا ما كان له قبل تدرب الامور والكثرة عليها قوله اي نحول ضبابي بن حارث الخ قال ابن الفضل المنبي نقلا ضبا سنوا الارض ضبا وضبوبا اذا اجدبت فيها وقدير واما قال بدا الكوكب يبدو بدلا نقل ابدل ابدالا اي بدل اذا وجد ما فقد لكن ظاهر كلام ابن الحاجب اذا لم يزد فصاوت مثلا على صيغة الخطاب بكسر الصيغة فتامل قوله ومن بكاسي الخ مدينة بقرب البيت من شرطية حذف جزاؤها وانما غيره مقامه اي من بكاسي بالمدينة فليس فاذا لاسي للاغتراب والغريب عازما على الانتقال ويكاسي يكون حينئذ من الاسى بمعنى الحزن والاجتماع الساكنين على غير حده فحرك النون بالكسرة وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل اسى ما قبله راجع الى من والجملة الاسمية اعني رجله بالمدينة حال منه او لفظ رجله وبالمدينة متعلق باسى قوله لاشتماء العطف عامل اسم ان قيل مقتضى الحق هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وهو خبر ان فلو عطف قبل مضي الخبر عليه لزم ان يكون المعطوف عليه مرتفعا بالابتداء ويلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل في الخبر هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخول ان فلا يلزم ذلك العطف السابق المحذور المذكور قوله احدهما العطف على اسم ان عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه محذوف مثل هذا على ان واسمها قوله ويلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث ان الخبر المعطوف على خبر ان يلزم كونه خبرا لان فرض اقامة العطف تشريك في حكم الاعراب كما مر وهذا مبني على ان الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا بهما والمفروض انه خبر للمبتدا اعني المعطوف على اسم ان فالخبر مرتفع بالمجموع والخبر لا يكون خبرا لاثنين لان قوله لغريب لا يصلح ان يكون خبرا للمبتدا اذ لا بد دخل اللام عليه خبره الا ان يجعل من قبيل لج الجليس مجوز لشهرته اعني يقدر المبتدا ويقال المعنى وقيار لهو غريب فيكون في المعنى داخلا على المبتدا

لكنه

لكنه خلاف الظاهر فليتدبر بلا فروت قوله مع كونهم من اباعد الخ مذكورين ضلالا الخ الصابئون على القراءة بالبهرة وبدونها على الاعلال اي الخارجون من صباء اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا بين المذكورين ضلالا وفيه اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن في الآية من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكورين صدرا الآية الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر المذكور على التحقيق وبمن آمن من آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابئون كذلك والمراد بالتشبيه ما قوله وفاز تدبح الصابئون التشبيه من اول لوهلة قوله وخبر الاول محذوف مبني على ان تقدير الموصوف ضلالا في الظاهر والا فيجوز كونه خبر الاول بل للجموع من غير حصر الى حذف الخبر بتقديم الموصوف اي قوم راض كما مر في بيت المفتاح قوله وقليل بالبين الخ وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل هذا التركيب بل كبيئة الخبر المطابقة نحو انا نحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشمردل والمسجدان وبيت نحن عامرة لنا ورحرم والاركان والسقف فعلى الحذف والاصل عامروه وحذف الواو واجتزاء عنها بالضمة واذا شاء ضرقامي سوامع الخ قوله الا بالوهلة احد خرازا قوله وكذا قول رماة الخ قوله رماة بالبيت اولة دعاة الصائمين لوجوه وما دعا بها والذي في معجم البلدان رماة بالبيت والبيت للاعتاج وقيل لازرق ابن طرفة الباهلي تتابع لموضع قشير عدة فطوى عندها كما قال القتبي مولى بني لقيط يسري عليه الحاكم فقال قصص مزابات ويروى ومن جعل الطوى رماة ويروى ومن جال الطوى عدمالي والجالي والجول ناحية البير من اعلاها وقيل معنى البيت غلبني بهذين الروايتين رماة بابر رجع عليه مكروه فكانه رماة من قعر البئر فرجعت رجيعتي عليه وايكلفه ويحتمل ان يريد بالطوى ما طوته الغلس من الخد قوله وخبر كنت محذوف الخ حرى عليه ابن الحاجب ايضا والمفصل بالواو فعيلا وفعولا صالحان للتعدد ولا حاجة الى اعتبار الحذف وهو باب سعيد بان ذكر لمن يعقل واذ لا يقال رجال كيت لا يفيدنا لان التزام الشاكلة اللفظية بين الموصوف لا يستلزم التزام ذلك في جميع المواضع ويمكن ان يمنع قولنا بين الحاجب عامة ما مر به ابن مشاة الباب الخامس منع اللبيب من ان لا يخلف جركاة وقد يجاب عن الاعتراض بمنع وصف التشتة بفعيل وعلى فرض ان جاز ذلك فالجمع فيقال سولاء غرب ولا يقال هذا غريب والوجه الفارق ان الجمع يقبل بالمؤنث فوصف المؤنث اي جمع غريب ولا يقبل المثنى بالمؤنث فيجوز ذلك ووضعه ظاهر او لا مانع من التاويل بالمثنى فتامل قوله فهذه عتى اي الكلام عند جعل شر باجر الوالدي وجعل خبر كان محذوفا قوله فيا قبر معن البيت واريت اي سترت والمشترع المملى من قولهم تنزع الاناء بالكسر ينزع نزعا اي

من الاعراب حاوان وهنا بينفيذ المثال المذكور واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوز ونذ قولهم فرحت فاذا
ان زيدا ابا لهاب بكسر ان كون الخبر عاملا لان اذا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها والمعنى لتقديره مقدما كانني
ثم انه قد يوضع على عدم الاطراد الذي وكون بمجوز كون بالباب بدلا عن الذي بدل الكل من الكل وفي بيان الفصل
بين البدل والمبدل منه بالمبتدا نظر جايز والعبرة الاضمار والتغير خلاف الظاهر وقد يجوز ان يكون بالباب
حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما وكن المجرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الرماني ان اذا الفاجاة
ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبر اعابدها بتقدير مضاف اي فاذا حضور زيد
لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة قوله وان تنوين اذ عوض مثلا روى مثلا مكان مهلا اي اتانهم
مهلا واعتبارا لمن بقي وبروى ان في كتاب سيبويه ان تنوين اذ عوض ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي تمهلهم
وقوله او مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره
اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي اتى فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولكان نقول
انه ظرف مقدم لمهلا يعني ان في الماضين بعد اذ ضمان مضيهم وطولا ولكن ان نجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان
اخران وكدها الشريف قوله اي بعد او قبل المهل الكثرة قوله لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهل نوشته
المفتاح قوله لم يحسن اولم يجز هو الحسن على تقدير وهو القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وقيل كلمة او للتخيير
في التعبير لان مالم يحسن فرقا لبلغاء لم يجز عندهم قوله لانها الحافظة اي الحافظة من حصن الطابر بيضه اذا
ضمها الانثى تحت جناحه قوله تقديرا لو يمكون تمكون قيل فيه جمع بين المقدر والمقدر وهو غير جايز
فالصواب ان يقول تقديرا لو تمكون اجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل
الكاين مثلا تاكيدا فقال على تقدير لو تمكون تمكون لغاية التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا وتوبابي
قولها فالمقصود من الاتيان بهذا الطابر تقدير المقدر يابهذا الطاب الا ان يكون اول الكلام مبنيا
على التقدير الساكت ولما كان غير مرضي عند عدل في آخر الكلام الى ما هو مختار عند من كون اسم مفعول
قوله فيه دلالة على الاختصاص وان الكشاف مع المختصون بالتبع المتابع فيجب ومعنى بروز قوله
انتم تمكون في صورة المبتدا والخبر على قياس ما عرفت انا بفيما اختصاص الكلابي طابين واما اختصاصهم
بالتبع المتابع المستفاد من قوله تعالى مسكم حسبة الانفاق فلا بنيل البرونا الذكور قطعا كما لا يخفى على
المنصف قوله وبيح حذف المسند اليه فيه بحث وسواء الوجه المذكور في ترجيح حذف المسند اليه اكثر ما
اتى بناء على ان المسند المخصوص اغا اجل او لجعل المسند الى المزوف حاصلا ام بانات الا الوجه الاول وقد
بيح حذف المسند بانا المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سايب الاجزاء الا

احتلا واتسعت انا ومعنى بني زاين الشبيلة كان منا جواد العرب ممدوحا شواعر زمانه حكى محمد بن
ابوبكر الرازي في بنا بيع الحكمة ان شاعرا حضر باب معن ولم تتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب
على خشبة ابا جود معن نايم معنا حاجتي فليس لها معنى سواك شفيع والقاه في الماء الذي يجري
داره فلما ابصره معن واخذها وقرا البيت الذي عليها استحفر الشاعر واعطاه مايه الف درهم ووضع
الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يرفع الخشبة من تحت البساط ويقرا البيت ويعطيه مايه الف درهم
حتى استكمل اربعة مايه الف درهم في اربعة ايام وذهب البيع الخاص فلما طلبه معن لم يجده
فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مايه الف درهم حتى لا يبقى في الخزاين شيء قوله كقولنا كان زيد قايما
وعمرو قاعدا قال الشريف بحث الحاله المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفرد على جملة
جملة اخرى كما في قولك كان زيد قايما وعمرو قاعدا وقد قلنا ثم بريمان في هذا العطف اشتباها يحتاج فهمه
الى دقة لان عطف عمر وعلى زيد يوجب كونه مسندا اليه لقايما وعطف قاعدا على قايما يوجب كونه مسندا الى زيد
فلكلمة الدقة ان يعتبر في عطف عمر وبحر وكونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا بحر وكونه مشاركا
لقايما في كونه خبر كان فليس عطفا صريحا وحل مقصود ابل ما خوذ فيه مع عطف صاحبه ليس بنمط صحيح بالكلية
الارتباط الذي بين المعطوف عليها والحاصل العطف بناء على تقدير العامل دون الاجتراب لكان الاظهار كذا قيد
في حواشي شرح المفتاح بقي لتمثيل لصورة المسئلة الى ذكرها بالمثال المذكور تكلفا اذ لو قدر بعد حرف العطف
كلمة كان عاملة في عمر والرفع وفي قاعدا النصب لم يكن الامن باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف
المفرد وكلمة لا يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطفا المفرد ان من احديهما على مفرد من الاخرى بل جملة واحدة
عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يجعل على التنزيل لمطلق عطف المفردين وان لم يكن المفردان من جملتين
قوله وقولك زيد منطلق وعمر وجوز الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة
وان يكون من عطف المفردات فلا يخفى ان الكلام انما في على مذهب سيبويه من ان العامل في المسند اليه هو
هو المبتدا المجتلد عنه فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز قوله والفاء فاذا
قيل للتعقيب وعن الزماخشري انها جواب شرط محذوف وعن الامدي انها زيادة والاولى عليه عدم جواز حذف
لان جواز الحذف ليس مطلقا ومن الشواهد يدرج بها بن مشام في مغني اللبيب قوله في يكون منفصلا به لا فرق
بهذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم الرفع الظرفية لا اذا واما على ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية
غير متصرفة على الصحيح فلا يظرف للخبر المقدر لا منصوبا به ولا مرفوعا به لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزء
المضاف اليه في المضاف قوله لكنه لا يطرد في نحو جيتك فاذا زيد بالباب بهذا الكلام متعلقا بالوجهين الاولين

كذلك المسند اليه فحذف مامعه كالزايد اوط وارجح ويعارضه بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه الحذف قوله
والقرينة هنا معدومة اذا اصاب الاعمى مكروه اقبل هذا معارض بانه كثيرا مايقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة
مكروه ما اركك في هذا امرى صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتدا موخرة
اولى قبل هذا معارض بان الاصل في خبر النكرة الحذف فحل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محذوفا بان يكون القدر صبر
جميل اجمل اولى انتهى الا ان يمنع كون اصل الخبر النكرة الحذف قوله وليس المعنى على هذا بل على هذا انه اجمل من الجزع
وبث الشكوى فيه نكت اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه
اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا
فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير المبتدا لان المقصود من الكلام انما هو انما الصبر الجميل فهو كونه
والقرينة ناظرة الى ما يقابله فيفهم من قولنا امرى صبر جميل انا مره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على ان امره
ليس الجزع وبث الشكوى على انه قسم الصبر الجميل فيما سبق بانه الذي لاشكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل
اجمل ان الصبر الذي لاشكوى فيه الى الخلق اجمل ولا يكون المقسوم منه اذا حل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين
الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل تامل بل الانصاف ان يجعل
جميل في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثانيا فلان المفهوم في قوله اجمل من الجزع وجود الجزع في الجزع
ولا يكون الخبر بد على معنى التفضيل لكان الاقتران بمن الا ان يجعل حاله على ما فيه من بلغ الصدر قوله لنا
اولا الوجود والبهتة ملك فان قلت المتبادر فيما اجتمع فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد معنى ثبوتا لاصل فيكون
المنفي هو الفعل بمثل الا الله لا الفعل بالالهة مطلق فينافي التوحيد قلت ما بعد الآية اعني قوله تعالى انما هو
خير لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد والقيد معا قوله كقولك ازيد عندك ام عمر فان هذا الظاهر
معطوفا على ازيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كقام زيد وعمر من غير ان يحمل على تركب المسند
بناء على غرض المذكور واجاب الشريف بان الفارق في المثال المذكور مشتغل بفعل زيد فلا يصح خبرا عن عمر كما يصح
في قولك زيد قام وعمر وبخلاف قام فيما ذكر من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه
بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام بكذا زيد حصل او حاصلان في الدار وعمر خبر عنه اي يجوز زيد
قاما وعمر وقوفا وهو بين ولما كان صورة الظرف غير مستقيم جعل خبرا عن الواحد والمتعدد وشبه الحال المعترض
بهذا حاصل ما وكر في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر لان عمرا واذا جعل معطوفا على ازيد في قولك ازيد
عندك ام عمر ين وجعل الظرف هو الخبر يخل الظرف المذكور خبر زيد بخصوصه بل يجعل خبرا لهما على الوجه الكلي واحد
من زيد وعمر وعلى حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيدا وعمرو قايم وقياسه على ازيد قايم وعمر وليس

بصحيح

بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في عطف الناقص على الناقص اعني الاسناد وقد مر شيء من الكلام
الدافع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيد وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما جميعا وعلى احدهما وكذا
اذا قدم في الدار واما مع توسيط فكلا لامتناع ذلك لكن قرع ابن مسلم في معنى اللبيب بان الجزء في نحو زيد
في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكر لصح زيد قايمان وعمر وبتقدير زيد وعمرو قايماه قلت
ان سلم منعه فلتمنع اللفظ وهو مستنكف فيما نحن فيه بصدده ولكن شهد للجواز قوله ولست مقر الرجال
طلاحة ايزفا كهم عند الكرهان وخالبا انتهى قوله حملنا ان مشتركتان ليس قوله مشتركتان قيدا احترازيا او
لوم بوجه الاشتراك اصلا كما في قولهم قام زيد امم عمرو وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جمع منا في النحاة
الا ابن الحاجب والاندلسي كما مر به الفاضل الحشي وانما نعرض لاشتراكهما لان المثالين بن كذلك ظاهر
كلام الشارح بشهادة المثال قوله كما ان منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين و
المتكلم على ايقاع منزل بعدم مع عدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الجزء الاول
وتاخير في الاخرى مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل الحشي فاذن دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح
ان الدليل الذي كان يرجح الانقطاع من حيث هو عند انضمام الاختلاف صار الانقطاع بمجموعه فتامل
قوله فام منقطعة لا متصلة المتصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد
المستويين على علم المستفهم بليها والآخر بلي الهمزة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام
سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام لاضراب الحشي سواء وخلت عن معنى الاستفهام
نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا قال الفراء بتقدير بل هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم بديد بل
انت وعند البعض لا يسبق ام بمنقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين
بالاسمية والفعلية ضعيف او بتقديم الجزء لا اختلاف فيه اذ ليس بلى والهمزة داخلين على المتساويين
وهذا ظاهر ونقل صاحب الكشاف عن ابي علي في قوله تعالى ام تبعون ام ان جر منقطعة لا يقدح فيما ذكرنا
لان المعادلة ليست الا باعتبار افادة السبب مقام المسبب لان اذا فالمعادلة انت جر كما تفعل
بعرا فتقول ام انا جر مؤلا بقولك لم تبعوني فلا اختلاف في الحقيقة فح لعاقل بقوله ام انتم بعرا كانت منقطعة
كما صرح به سيبويه في الكتاب بهذا واما باقي الصور فالاولى ان يكون منقطعة ما ذكر بقوله لانك تقدر
فتدبر قوله لان بهذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض لا قبل الحاجة الى هذا التوجيه لان التوبيخ مبني على ان السؤال
وهي متحققة مذكورة في الآية فان كان وصفا للسؤال المفروض والمتبادر من قول المصنف لسؤال محقق وان كان
ان هناك سائلا صدر عنه السؤال وتحقق منه الا ان ترك العبر للمتبادر والنظر لما يقتضيه المقام حسن

الرواية بفتح بذيبة بهذا الحالة فيكون مناوى والا فالمعروف أذينا ليبك للفاعل فتح بذيبة على انه مفعول فيكون
وكل مرجى كلوذة برواية الرفع نائبا عن الفاعل لامناوى قوله وان لم يعن على ليبك لان الجار والمجرور قائم
بل ضاعن على الموصوف المقدر اى لشخص ضايع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار لاني نور ايضا
قلت ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الا نادرا لفقد الاعتماد ولتصريح الشايع في شرح الكشاف بانه
ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قامت بها المعنى وعدولا عن تجهيل اللفظ
اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي لعمله اذا قوى المقتضي لتقدير كما باطلاقه جليا وبالمقام
قرينة لانتظام اقتضاء حرف النداء الماقتضاء نفس اسم الفاعل وكفى به اعتبار مثل هذا المقتضي في كل مقام
محل نظر قوله ليس بقوي من جهة المعنى لان مطلق الخصوصية ليس سببا للبكاء بل هي بوصف معلوم بيته فافهم قوله
اي يبكي لاجل اهلاك المنادى يا يزيد فيبكث وهو انه قد سبق ان اداوة الواحد من الجمع المحلى باللام لا تفيد
فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يبيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاق اسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها قوله وفصلها ايجاد المقتضي
للحذف بعد بيان الجواز وهو القرينة قوله فعلم ان يبكي باكيا بكثرة اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجدي نفعا لما الاعتماد بين مالكا فاكان جلا اسميه والجمهور منعوا وقوعه جوابا لما فالواجب ان الجواب محذوف والتقدير
لدفع الاجمال نعلم ان يبكي باكيا وعلى هذا قوله فقد استدلا مفصل قوله واشتماله على ايهام الجمع بين
المتناقضين فان قلت وكذا الايهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بانه الاتيان
به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعد هدم هذا الغرض قلت وكذا الفاعل في جملة اخرى انما هو لسبب وارد
ناشئ من الكلام السابق فالمعدوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى لسبق خصوص وعموم
الايتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور ثم يمكن ان يقال في بناء المفعول ايهام الجمع بين المتناقضين
حيث دل اول الكلام على عموم الاجر وآخره اعني قوله ضايع على خصوص فافهم قوله فخلق قوله والذي سالتهم
من خلق السموات فان قلت وقوع الكلام جوابا للسؤال يحقق قرينة على حذف المسند والمسند اليه طب
هذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله لئن والذي سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
واحد في لذكره احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدم الاخر معا اذا دائر طب حما لاوجه
له فالصواب ان الذكر هنا الزيادة بتقدير المسند قلت لما اختلف بنقط الى طب باعتبار
العوارض والاحوال لوحظ هذا في بعض المواضع وذكر المسند مع الى طب والقرينة خبرا على
سنن البلاغة بتفضيح قوله ومنه قوله تعالى فعل كبيرهم هذا فاسئلوهم ان كانوا ينطقون والذي سالتهم من التعريض

وكل باب يحمل تحقق السؤال على تحقق فانه سواء تحقق وصف سؤاليته ام لا بهذا خلاصة ما ذكر الفاضل المحشي
وفيه بحث ان هذا التوجيه لا يناسب كلام العم فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا للسؤال تحقق فلا يتحقق الجواب
بالجواب وبالعكس باعتبار انتفاء السؤال بالسؤالية ايضا فالتوجيه موهون كما لا يخفى قوله والقرينة فعليه الخ القرينة
فعليه لانها قرينة الحقيقة جملة خلق السموات والارض المشتملة على المسند هو الذي بدلنا وجوده في الجواب قولهم
والسؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف مسند المبتدا اكثري
حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى قوله لظهور ان السؤال للنفي المستفاد من كلمة الحصر انما يدل على
ان تقدير الفعل محذوفا اولى للظهور لا ان السؤال كذلك قوله ومن ثم قيل الخ قوله ليطابق السؤال قال الفاضل المحشي
المطابقة حاصلة معنى على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان
اسميه صورة فعليه معنى اذ ان الاصل في من قام ازيد ام عمرو ام خالد كلهم قاموا بالفعل او ما قام وضع
كلمة من للدلالة على تلك الذوات المفصلة اجمالا للاقتصار وفيه بحث لما تقدم في باب الالتفات من ان السؤال عن الجزء
ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد لكان السؤال عن الفعل وليس كذلك بل السؤال عن الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فافهم
اسميه لفظا ومعنى اذ منشؤها الطبع عليه من ان افاضعت افاجعل جلا اسميه جاب بالاسمية البتة وهو
في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام لا يتلاءم ما فاضعتا فاجعلت اسميه وبينه في الحواشي بان الفعل
انما يسند الى الخاطب فليس في ما فاضعت معنى الفاعلية فلا فرق في من قام وما فاعفاه الجاب منه بقوله عفاه كذا قيل
لان ما وكم في من قام من ان الاستفهام بالفعل فقط لا يقتضي صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره افرشت بدا
ام عمرا وبالجملة الفرق بين ما افاضعت على ما ذكر كونه جلا اسميه وما فاعفاه حتى يجاب بالاسمية الاول والفعلية
في الثاني فلا بد من الفرق فتامل قوله والجواب اي جعل الكلام الاولا انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله
ومن ثم قيل الخ قوله اذ هو اثبات لمدعى جهور الخ اذ هو تعليل للدليل السابق المنظور فيه وهو ظاهر قوله
واي الواو عند عدم الحذف جعلم فعليه معترض بانه كما جاز جعله فعليه كذلك جاز اسميه كقوله لئن من بنجيكم من ظلمات
البر والبحر قلا يبنجيكم اجابة الفاضل المحشي بان فيه ما نعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى
على مذهب صاحب الكشاف ومن تبعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يتدل بوجود التخصيص في امثال الصور
المذكورة كما لا يخفى قوله في مرثية يزيد المرثية على وزن محمدية مصدر رثاه وتشديد الياء خطا قوله المذكورة في شرح المفتاح
وللعلامة ان ابن طارش بن خير اسم النهشلي وفي شرح الرضي انه طارش بن نهيك والله اعلم قال البعض الظاهر من قوله
ان لا يكون في البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي لبيك يا يزيد للعقدي ويكون ضايع مع الفاعل انابت
الرعاية بفتح باء ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت الرعاية بهما وفيه بحث او فتاح مع فتح الواو من ليبك اما ان

سيبا ذكر المسند كان السؤال عنها اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية لفظا فالمسند غير رعاية
المطابق الخ اوجه وفيما اضعف واما له قوله وحصول التعجب بدون الذكر اي اراد حصول
قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له بمعنى ان يستفيد المخاطب ونحن نجيب بهذا اشارة الى ما وقع ما اورده
المصنف الافضل من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الحق الدفع ان معلوم المسند
كقاوحة المسند مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فاي انه
فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستفيدا عنه فالظاهر من حكمته
وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وتقديم الايراد وبان عجاج المفتاح بكذا او قصد التعجب من المسند
اليه بذكر ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد
بهذا التعجب فلا بد من ذكر وقد يقال ما ذكر انما يصح على تقدير تسليمه واراد علامة سابيا سباب وذكر المسند لان
جميعها مشروط بوجود القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بغباوة السامع وضعف
وسيط الكلام كيف يحصل شيء منهما من القرائن وكذا الكلام في غيره قوله فلكونه غير سببي مع افادة تقوي الحكم اشار
عليه بان الجملة الواقعة خبر خبر الثاني كرفل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي الحكم فيدخل في ضابطة الافراد
مع كونه جملة واجيب بانه مجرد معنى لكونه عبارة عن الابتداء ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة
صورة قوله او لو كان سببيا فهو جملة قطعا لا يدخل عليه نحو زيد قام ابوه ثنا على ان المسند مكانا سببي مع انه
ليس بجملة كما سبق من انه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك ووجه محافظة الضبط
في اقتضاء سببية المسند كونه جملة بالطريق المخصوص وملاحظة الاسناد مع وحدة الفعل قوله يشمل صورة
التخصيص اي ليشمل الاحتراز والاخراج عن كلا الصورتين وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا للزوم المقام ليس بشيء
في توجيه الكلام وما قاله فضلا فاعلة التقوي من علامة قصد التقوي فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق
انه اشمل لان فيه نفي القصد الى التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا فلا فائدة عدم قصد التقوي
فانه لا يدل على نفي التقوي بدون القصد والحاصل ان العدم ليس كسب المقصد على الافراد بل من جهة التعلق
والاحاطة حيث اضيف النفي الى الاربع والعدم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل
ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق وضعف الامور
بهذا التوجيه لا وجه لكون الفاصل المخل بكونه سببا من طغيان القلم قوله واجيب اصاحب المفتاح بهذا الجواب ضعيف
كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا ان لانه بهذا المفتاح فلا فائدة للدفع
الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفي التركيب

فلا يخرج

مخرجا اصلا قوله فظاهر انه اذا لم يكن بثبوت منطقا وانطق لزيد فان قلت اذا لم يكن بالثبوت المذكور
فتقيضه اما الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفعل الحكم باحدهما فما معنى الثبوت التحقيقي في
الماضي لا يحتمل الخلاف في العام فلا يخرج قوله لان المراد بالثبوت الثبوت بالفعل اي بالفعل حقيقة
قوله واذا كان الجزء فعلا فقد بطل الخ اجيب بان معنى التعريف مسند يكون كذا والجزء المركب من الاب والانطلاق والنسبة
الحكمية زيدا بوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق فقط نظرا الى الاب مع تقييده به نظرا
الى زيد ولهذا يقولون زيدا انطلق ابوه بدليل منطلق الاب واما جعل الجملة خبر انما الاستلزام الى ليس معانيها ورد
بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجعله فرد قابل بانه اذا كان في الكلام جملة مسندة كان الكلام جملة لكون
الجملة زيدا بوه منطلق مسندا الى زيد عندنا فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جملته فيبطل قاعدة افراد المسند
والى صلة ان ما ذكر المجيب اعتبار تجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكرناه بل جميع اهل البرية حيث
اجمعوا على ان المسند زيد قام واشباهه هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا فان الجملة كالمعنى
المناسب للمعنى حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ والقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال في الانتزاع ان الجملة
مسند بناء على الظاهر والاصطلاح وقد انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المصنف تعريف السكاكي كان المراد
هو المسند حقيقة يكون كذا بحسب الجملة ولا يغركونها مسندا اصطلاحا بناء على الظاهر المتوسع قوله لم يسلم ان
المسند هذا امر غيبي او نعم الفعل بان المسند هو منطلق بدون ابو والاستدلال عليه كيف يجدي بتعليم المسند مع انه
لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بل لابيه قوله وبهذا ظهر بطلان لازم ما ذكر واجيب باه حاصل استدلال وكل الفاضل هو ان
النعوت اعلم ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة بمعنى ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط
وبهذا ظهر انطباق الدليل على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج
في الاول وليس بشيء لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون مسندا جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وبهذا
لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذكر لعلم بغير اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك قوله في الجملة عنوان
الحاوي فيح لم يدخل زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عنوان المفتاح قوله وفيه انا نقدر استقر
فيها او حصل ورد على باء المسند فعلي سعاد قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فاعرف التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكر
ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يجز تقديمه والجواب عن الاول ان ليس الكلام في كل فرد فرد بل في
فعل كان المعتبرة المسندة الفعلي هو الثبوت الحقيقي او التقديري ولم يكن وكذا ظاهر انه قولك في الدار زيد اراد او تقديره
بان يكون ثبوت المسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو الخارج عن وعن كلا بان سيبويه لم يجوز الا التقديم بالفعل
ولا التباس هنا لان الظرف غير معتمد ولا يخفى ما عليه على الجواز فكان المسند الثاني جملة وحصل التقوي كان قلت فاي فرق

زيد قام للتنوى حاصل غ زيد غ الدار لعدم التفاوت غ الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو غ الدار وانت غ الدار وانا غ الدار
قلت التفاوت غ التقدير حاصل او التقدير حاصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كما غ الاتوة قوله
التركيب لان مستمر ان جعل مبتدا او لا وقوع المبتدا نكرة مع انتفاء الجزء وان جعله خبرا لم تحقق الجزء بالابتداء او ليس
كمثلي شيء مقدر وانما قال في بكون حاله مرفوعا لانه مذهب الكوفيين الذين يجيء الكلام عليه قوله وجميع ذلك ضبط لاشتباه
على ان بعض الامثلة امثلة لافراد المسند قوله لم يفسره لانكلام وتفسير ضبطا او بالتغيير التغاير المذكور
مركب تقييدي والعلم ما يتوقف المعرف والا فقد تقرر في العقليات ان قولنا كوكب زيد ابوه مطلق يعرف بالجملة والتحقيق قوله
ويمكن ان يقال بان جملة علقناه رد على الفاضل الحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه
سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند الكلام جملة فالطايل تحت هذا التغيير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيانه
مقتضيات افراد المسند جملية فيكون المعنى على اذا اخا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوى الحكم يؤتى بالمسند جملة والا
فمفرد فذكر الجملية في تغيير المسند السببي الذي قصد حاله مقتضية لاتيان المسند جملة لا يدوي الماضي ورا صلا وفيان تولك
المقتضي لجعل المسند كون المسند جملة علقت على ما مر مال المعنى لا الخارجي سماجة قوله بمعنى ان يكون مفروغ المسند منه الحكم عليه
ان ارجع الضمير الى كون المسند سببيا فظاهر وان ارجع الى مقتضى المسند اجيب الما تقدم اي ذوان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه حتى
على ان كل جزء من اجزاء الكلام عن كان او فضلة قد حكم عليه بمفرد فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول
بانه وقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تغيير الاسناد السببي خارجة عن تعريف الاسناد كما لو مثل زيد ضربته وعليين
اولبس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبله سببيا فخرج بهذا القيد عن ضابط الجامع كون المسند فعلا جملة وذلك بناء على
التقوى بناء على ان الضمير مطلق يعرف الجزء المسند اذا ما فيكتسي لكم في عاما سجن وانت تقول ان كون المسند اذا مفرد جملة
في هذه الصورة بناء من قصد التقوى قوله او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد اما ما بعده فقبل اما يحسب الظاهر و
بحسب الحقيقة فالمال يتناول زيد طاب ابوه واقاجر الما وكذا ان الفرق بين المسند بين يجعل احدهما
سببيا وفي الاخر لحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين طيب ابو زيد طيب نفسه وان كان مستقى ومن حيث ابيه فان قلت لابد لهم
من التغيير بين ان المسند زيد طاب نفسه من المسند السببي مع انه لا زيد طاب فعل والفرق لحكم لان المناسب اليه
الفعل في كل من المثالين نفس زيد لا المال اجيب بان الضمير لاحضار الشيء الا بق فالاب اولى وكذا قام واما
النفس فليس في مكنة المشابهة فتامل قوله فالاول نحو زيد ابوه منطلق وزيد على ان السببية مثل زيد اخوه عمرو وشكل
جعله سببيا او لا معنى لتعليق ذلك الحكم بالمسند اذ تعليق الشيء بالشيء اجيب بانه ماول بسبب تام ويظهر حتى تعليق بزيد
او لما يصح منطلق الاب ومنطلق ابو يصح زيد حسن الاب عمرو حسن اخو بعمرو قوله والاخير انه سهو والا كان المناسب
قال الفاضل الحشي فيه ايضا لاحاجة في ضابط افراد المسند اما قيد بالنكرة بخو انطلق ابو لان المسند انما يبنى فعليا كان

تحققه وليس المقصود من تغير التركيب نحو اكم فلابد منه اخراجه بقيد آخر وبرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا
فقد خرج عن ضابط افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الا فيما آخر وغاية ما يقال في الجواب انا لسلم قوله
ليس مقتضى الخ بعد اعلم كما تحققه وليس المقصود من تغير التركيب نحو اكم فلابد منه فيفيد بنوعا الاصل اعني فعليته يعني
ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يتحقق اذا تحقق واما اذا رفع المتوقع فقد يقال انه بشرط في المسند السببي
انشائه الماشي على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه في الفعل الذي يقابله ما ليس كذلك وهذا السلب بعدق بالانشاء
على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابط الافراد على ما قيد آخر بخرج قوله ويمكن ان يقال الخ قيل
معوان يكون مضافا فمعوان زمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة مثل آتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما
على مذهب من يجعل المصدر عين الوقت فلا حذف ولا المنصوبين مذكورة في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظة قوله
ان يكون بناء على كثرة حذف الظروف وان قوله والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان ما قدر ظرفا زمان الفعل
الماضي قد رلم عاملا لفروت وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان التابع بعد اذا ما لفعل
والمضارع قيل هذا المعنى على تقدير بصحة الغير الما المسند وقولا ووقت كون المسند اذا على تقدير رجعا الى قوله
اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشاء استبعاد الشريف هذا التوجيه معوان اذا ليس مذكورة الكلام وان
المضارع معه قليل جدا ولهذا لم يقدر الحذوف بعد اذ من ان يكون اذا كان فلا يرد عليه انه اختار نا وبلا من حتى
هذا التاويل احل قولا لسكاكي واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع الخ كما توهم قوله
الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان الاستاد المحقق بقول لو قرن لفظ قبل بفعل اللام برد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما
كون اذ ظرفا للمستقبل وهو مستبعد اما اولا فلان الظرف لا يكون قبل لان الظرفية تنافي العدم والعدم وهو
وهو بعد هذا الزمان سواء حمل على قبل الاستقبال او الحال وسيجيء ان بعد اذا لو حمل على قبل الاستقبال
يلزم كذوره اما ان كون الترقب الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بقيد ما يتكلم الخ قوله وهو
بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعد فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي
يحصل عقيبه الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتامل مع ان ما ذكره من التقدير وعوايد او الحذور بالنظر الى
قوله وهو بعد هذا الزمان اعني مع تقدير الفاضل الحشي حيث قال وكذا بعد ترقب حال عاز زمان مستقبل فيلزم
ان يترقب هو والمستقبل المستقبل ويلزم احد الحذوريين او تيز وعليان كون الترقب المستقبل فيلزم ان يترقب
وهو المستقبل المستقبل ويلزم احد الحذوريين او تيز وعليان كون الترقب المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى
يلزم احد الحذوريين قال الشارح المحقق في شرح المفتاح بهذا توفيق فلسفي لا ينظر اليه العرف والملة على انه يجوز ان يكون قيد
بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد تقال التغاير الغيبة

تعيين للظرفية الحال او الحال مواجزاء من اواخر الماضي او اوايل المستقبل وتعيين مقدار الحال مفوض الى العروض للفعال
والاتيان بمقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل وبشي ويخ ويكتب القرآن وبعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير
ذلك وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موجود محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان
موجود متصل قار الذات غير منقسم فالحال عندهم وهو الآن عرضي حال في الزمان لا جزء منه فالآن كما ظهر مما لهم عرضي موجود وحال في زمان
موجود وهم انما ذكروا في التعريف من تقسيم الحال الى المستقبل في ابتداء الزمان وانتهائه وبالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال
المقصود هو الاجزاء المذكورة ولو في ضمن ما وقع في الحال قوله بخلاف اسم الفاعل فانه لما كان موضوعا لذات متلبسة
بالمبدإ على سبيل التجدد والحدوث كان مقتضى الظاهر من ايراد الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وبالعكس وانما عدلنا في بعض
ما اسلفناه هناك عن مقتضى الظاهر بقرينة التوفيق قوله مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان او المراد بالتجدد والحصول بقدره
ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل فلم يتصد بذلك بحر وافتراني الحدث بالزمان
بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد وتحقيق المقام لا تفيد الا حرارا كذا في شرح المفتاح للشريف ويقتضي تجدد الكل وحصوله
رد على الفاضل الحشي بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد الحدث
المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول على هو المقصود لان الكلام في الحالة المقتضية لكون
المسند فعلا لاحد تاما مقارنا للزمان وفيه انه انما يتم بالمسند قوله فلتقييد المسند هو المسند حقيقة عن الحدث
على ما اشار اليه الفاضل الحشي في البيان لم يكن لفظ المسند جزء لان احد الامرين جزء الفعل لا قيد على ان جعل الغرض
افادة اقتران الزمان على ما هو الحال بمعزل عن التحقيق كيف وقول الشارح اي بتوسيط الوجود وتيسيا سلما لحدث
منه وكل التوسيط شيئا فشيئا ويصدر منه التدريج فالخط يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتامل قوله او كلما وجد
مراعاة الرعزة للتقدير بسان قدر المعطوف عليها ستمر وقوة والا كان ان قدرهم تتوفوا والعامل في كلما الوجدتني
بعثوا قوله شيأ فشيأ بشر بان المراد بالتجدد فيما سبق التغضي والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما
يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددي كما سننقله عن الشيخ
ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان المراد من ليتسبب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل ضمنا
وهو المقصود بالبيان بنوع من خبر التغضي فلا غبار قوله ان دل على كل قيل حسابه وقيل انما يعتوا اليه لانه لا يتم لهم
اظهار ما خرج الا بحثه لانه الدليس على كل تريف والنافي على كل مجد منيف قوله فلا فائدة عدها الاظهر ان يقول فلا فائدة
مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي لكم حري فاة الكلمة لا بيد عدم التقيد وعدم
افادة التجدد بل لعدم دليل عليهما فتامل قوله لا بالفاء الدرع ١٢ من ابيات الخاسة قائله حوه بن نهر اوله انا اذا جعت
بوما وراثنا ظلت الطرف الجرات يستبق وفي قوله لكن براة تكميل حسن اذ قوله لا بالغة ربما يوهم بانه لا يحصل بحسن

الدرايم فانزال قوله بترجمته الترجمة دفع الشيء بالرفق كالتزجية البقرة ولدها قوله اشار الى انه مستثنى من هذا
الحكم لا يخفى ان الاستثناء يقتضي الاندراج وفي كلامه ما يوهم خلافه اعني من الظاهري والتحقيقي فاذكر الشارح في جواب
تسليمي ويمكن ان يقال لا الاندراج فالاستثناء من التقييد كون القيد فضلة غير قيد في الجملة فحصل اصل
الجملة وهو مفعوله في باب افعال التفضيل قوله لتقدير الفاعل على صيغة اطلاقا للفاعل على ما كان على سبيل التجدد وتقدير الكل
انما اسندا الى الفعل المعلوم وشبهه قوله غير مصدر وكل الفعل قال الفاضل الحشي او الشارح هذا التقييد لغير
الماهن الزيادة لان التبادر من فوكل موضوع للتقدير ان التقدير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة
وبهذا انما موضوع الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة منهوما وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يرد
بهذا التقييد على التعريف المشهور بل اورده في تفسير قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع
واما ثانيا فلان الاولى في تفسير الفاعل على صفة للفاعل الاصلي للوضع كما زعم الحشي يدل عليه قول الشارح
على انها اعني ملكا لصفة متصف لها في ملكا الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بالكون وهو غير التقدير
وايضا المشهور والمستفاد من الشروح والمتبادر ان الكان دلالة على الاستمرار ويصار على الانتقال والتقدير المذكور لا يشمل
الا على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون بحرة معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك لكان المتبادر الذي اراده
الشارح من ذكر الوجوه اثبات كون كان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ما في الوجه
الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجيها لحكم بالاستثناء عن ذلك كما لا يخفى قوله وبهذا معنى قولهم انها يكون
ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فانها لمعنى فلا
لانه اعتبر فيما سبق تضاف جزئي بمعناه لا لحكم معناه اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم الزوال
ان يطلع الجمع المراد بالسامع تمنا الخ طيبة بترجمة قوله او غيره من الكافرين فتامل قوله اكد كما ان بكر مني اكرمك
جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا وهو الحق الخ ايد
عندنا البصرية وليس بنفيس لما سبق الآن من ثبوت الصدارة للشرط وقد لا يلزم المحذور السابق لانتزاع الجزاء
المعنى ان بعض النحاة شرطوا كون فعل الشرط ماضيا او اقتدم عليه ما هو جار في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط فقد
المثال مبني عليه قوله فالجزاء ان كان جزافا الجملة جزية قيل عليه ان الجزاء في قولك ان ضربتك يضربني خير من ان الجملة
انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما قرره بالمعنى فليس بخبر في نفسها للصدق والكذب
اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال بحسبان يقطع فيما نحن فيه عن خصوصية المتكلم والمخاطب قوله وبهذا ظهر
ما بحث تقييد المسند الجزي لا يجوز ان يكون بلا حظه التأويل على ان يكون معنى قولك ان جاء زيد فاكرمه ان حاء

فانت مامور باكراهه لان وكد التاويل انما صار اليه عند اعتبار التعليق والا عدمه كما هو مذهب الكاكي فلا
اذ لا خروج واعنة اليه قوله لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء تحمل على حذف المضاف بقرينة السوق اى الى الحكم
الانشاء وتغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه يوقف لبعد احتمال الصدق والكذب فلا بد ان نفس
الشرطية بدون الجزاء ليس كلاما مفصلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم خبره عليه لانه غير معنى الجملة
كالاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فرتبة الصدر ليعلم من اول
الامر ان الكلام اى نوع من انواعه قوله فتعسف منه بحمل كلام المفتاح على طلب اهل المران يخلط
التابع وتخليط اما موقع البيان لوجه التعسف قوله انما قلنا يجازم موضوع للتصديق والتكذيب الى تحمل الصدق
والكذب قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان حاتما يفعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد
وجهه الزمخشري بانا وان قطعنا الموت لما كان غير معلوم التحقق دخول ان عليه اوعلى ما قرب منه التاويل بمثل سوف
المعلوم حاقا المشكوك لتحققه اوكون الخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل لمثل الخاطب كما يستعمل اما
لتفصيل المجمل الواقع في حيزه ويزول كل ما يجيء التفصيل قوله واصل اوا الخ اى قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي
واما المظنونات فانما يستعمل اوا فيها باعتبار خطاب قوله فلينتظم ليطابق ما الفرق بينهما من ان عدم الجزم
بلا وقوع الشرط اما لوجود الشك واما الوجود والجزم لوقوعه قوله فتنبه للمثال حيث قال الا قوله لتكذبني
بان جعل ما صدقا المضاف اى بوقوع تقبض الشرط بقرينة المقام قوله لكنه فاتجا تنبيه الحسنة الآية اورده من كلام
الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اوا للمقطوع وان الحمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال السامع لا
وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى لا يتصور التردد
ان نعبدهم حسنة ولين اصابكم فضل الله المراد بالحسنة الآية الاولى الخصب والرخاء قوله ازلم يتقدم ذكر الحسنة لا
تحقيقا ولا تقديرا ليس بشئ لان ما قبل الآية وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين فرسه لما ذكر فيكون مذكورا جاز
تقديرا كما اشار اليه الفاضل الحشي فيما ياتي وبقال يكفي في الوجد كونها معهودة شائعة بينهم متداولة بديهية بحيث
لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق فانه اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وبهذا الاعتبار جاز
في الحسنة اذا التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء، وفيه ان هذا انما هو اذا كان المعهود بالنسبة الى قوم موسى لا
الى المخاطبين بالآية وهو المعبر بالعهد الخارجي كثيرة وقوعها واتساع المناسبات لعبارات الكشاف الى قوله فرقا ان يكون
كثيرة وقوع مفعول له قطع تحصيلها كثيرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثيرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف يستحب
بحذف اللام قلنا جاز ذلك تاويلا بل استكثارا فان كثيرة الوقوع يستلزم استكثارها فاعلم ان الاصل الفاضل الرضي

يشترط ذلك قوله وهذا ظرف وما قبل اى ما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظاهر فاما وما ذكر
الزمخشري فان قدم حشرها اى بشكلها وبل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور قوله مع جعل التنبيه التنبيه
غير قطعي الحصول لانفي ان قد استفادة من تنكيرها وان الفتنة استفادة من التنكير انما يفيد قطعا لا
قدرها باعتبار وقوعها فان الفتنة بالمعنى الاول قد يجاء وقوع الوقوع لا ينفي ان الفتنة بالمعنى المذكور تؤكد الوقوع
او الظن ان لا يخلو احد عن سمة ما تنبي ايراد الخالد الدال على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على ما فصل الله بالآية
قوله ان اراد العهد على مذهب بناء على ان الحسنة المطلقة في الظاهر من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى
عليه السلام لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند الكاكي بالنسبة الى المخاطب والمخاطب هنا غير قوم موسى عليه السلام وبالجملة
لا يعهد انما يدل على العهد الى المخاطب بالمعنى وقوم موسى عليه السلام ليسوا المخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة على العهد وبهذا الاندفع
ورد على العلامة ايضا فتامل قوله وبهذا يبطل ما ذكر الشارح العلامة انما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة
المطلقة وبطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما ينظم بطلان كلام العلامة وبكل بطلان كلام الترمذي مع
ان وجه الغاء فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلوقه مع على السبق الثاني من التردد لتباعد احد الشقين
عن الآخر وفيه اختيار لفظ هذا ودون فوكلما شان الى تنزيه الشارح اليه وانه مما ينتضي التنبيه اليه وحضوره لدى الناظر
لكونه منبها بالبطلان على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان كلما ان يجعل هذا اشارة الى المجموع ما سبق من رد الشقين
على الاان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس
على جنس الحسنة مطلق وان الشارح حمل كلامه على هذا ظاهر لمن تامل في كلامهما وفيه تامل قوله بناء على العلم من الحسنة
الجمع باعتبار جزئيات الخصب قوله فيكون اسوا مما لا يعهد على انه الجنس الجنس لزوم تركيب الكل على المعهود
وغيره او الكل انما سوا مما تركب على المعهود فقط قوله واما من حيث هي فيتنزيد وعليه ان مراد العلامة هو ان المعهود
قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس فانه ليس فيه وكذا الاعتبار
فلم يبدل على الوقوع حال المعهود وعليه وهو معنى قولهم من حيث هو اى مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور للمانعة
الشارح اعنة الجنس من حيث هو لا ينافي الانتفاء والانتفاء ينافي الوقوع قوله ويمكن الجواب بان منع كونها معهودة فانه
عليه الفاضل الحشي ان اراد بها مطلق الحصب والمفهوم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف الجنس
ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه الكاكي فلا يمكن حمل كلامه عليه وكما جيب بانه يكون اما براد بالحسنة
مجردة عن اللام الحصب ابتداء مجاز الفتاح القرينة لم يغير وحول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الحصب ابتداء
فجاز ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقته بمنزلة المعهود الخارجي كما هو مذهب الكاكي فاذا اريد
بها مطلق الحصب يكون تعريفها تعريف جنسي ورد بان قول الشارح حيث كونها معهودة انما يمكن على حضه متعين

اذا كانت الجملة معطوفة بالواو والفاء وثم فحاولوا يسوغ فيضرب عنكم الذكر اذا ما وقع وتعاريفسيويم
والجمهور على ان البهمة من الجملة المعطوف وقد مضت على العاطف نبيها على اصالتها في التصدير واخواتها تبعا في العاطف
كما مر والنحاة كوفيين تذهبون فاذ يوقفون قبل يكرا الا القوم الناسفون وخالفهم قوم فكذ جاءة اولهم الزمخشري
فزعموا ان البهمة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة حذفت بينها وبين العاطف قول
اي ربه اي انهملكم فيضرب عنكم الذكر اشارة للاهذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري
وهما يعوا لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه وليس كذلك لاستعمال بل لابد ان يكون
مبنيا على كلام مستأنف ان الزمخشري لم ما يقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى افانت اصل القرى ان عطف
فاخذنا بغتة وفي قوله تعالى انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون فيمن قرا بفتح الواو ان اباؤنا عطف على الضمير
في مبعوثون اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام قول فيمن قرا بالكسر واما فيمن قرا بالفتح على حذف اللام
فلا يكون تمام الكلام فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء كما
عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء قول والاعراض اثارة المذبور كون صفي مفعولا له فان قلت
الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل مولاه فلا يجوز الفاعل فلا يجوز حذفا للاعلى المشهور
قلت المعنى والله اعلم اعتبار الاعراض فينطبق على المشهور قول لان الحال في هذا المقام يمكن ان يقال ان الاسناد
واقع في نفسه وعلى تحسب النظر الى الاياب الغاطع فرعي حالة نفسه وحاله بالنظر الى الاياب تخلق مرتبة الشكلة الاعلى
الضرب قول ومنه قوله تعالى فان كان للرحمن الآية ان كان صح وثبت بيرهان يقيني وجزم واضح ان يكون له ولد فانا
اول من يعظم ذلك واستفكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك ليعظم ابيه قول اي يحتمل ان يكون
للتوبيخ الظاهر ان الخاطبة الآية جميع من لم يؤمن وفيه غير امر تاب فالاحسن التوبيخ ان يعتبر او التغليب المشرب
على غيره قول لان الحدث اعطلق الذي هو معدوم اذ كان ان هذا الدليل لا يجري في غير كان لدلالته صار على الانتقال الذي
لا يستفاد من خبره كذا قالوا وهو مخصوص به كما انتهى هذا الدليل لا يجري في غير كان ايضا كما اعتبر الاستمرار كان
كما اعتبر الاستمرار صار اعتبر الاستمرار كان وما في غير مستفاد من خبره قطعا فتامل قول ولا تخلص عن هذا الاشكال الى
لا تخلص عن الاشكال العارة على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا بد من منع الحصر بما اشار اليه سيأتي من انه قد يعلل
بوجه آخر قول ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكر المهم هنا على التوجيه المذكور بتكلف وملخص ما ذكر
تغليب مشكوك الارتياب على مقطوع عدم لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا او لظهور شاهد الخطاب اياهم ربما
فلا معنى الاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوع بل الاولى تغليب المشكوك لكن على المستقبلي ثم تغليب
الكل على المنكر بي قول وكانت من القائلين ان اراضها لقائلين جميع اهل القدوة من الذكور والاناث كما هو الظاهر

صريح في حمل العدد على الجمهور لجيء ابرا وبالحسنى منكرة مطلقا صحيح حمل الوفاء العدد الجمهور وقد يكلف
في الجواب عن الاول وبان الاطلاق المذكور غير عام فان المفرد اعم من اطلاق الجنس واطلاقا لنوع فاما حمل تعريف
الجنس على الجنس كل الحسنى المطلق على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنى اعم وما ذكر التابع من جمع الاطلاق
على تقدير ارادة العدد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فلنا مدفوع قوله ولهذا انكرت لدليل انكر فاعل تقليلها
ان اراد تقليل السنة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا فمسلم لا يكون قوله ولهذا انكر تذف حمزة
لان ندرة الوقوع لا تكون باعثة لتنكير المفيدة تقليلا في حد ذاتها وان اراد تقليلها باعتبار متعلقها فان
التنكير لا يدل عليه قوله في قوله فاذا جاءت الناس فرد عاما يكذا في اكثر النسخ وتنظر التنزيل وافاد سيبويه
فرد عاما فاق، ولفظ الناس سهو في بعض النسخ الاتان بدل الناس فسبق قلم الناسخ قوله فالنظر الى اللفظ
المس قبل هذا منافاة لما سلف من ان تنكير الحسنى ليس لافادة التقليل بدليل قوله تعالى
لكم فيها اختم عذاب عظيم واجيب بان المذكور هناك منقول عن الابهاج وسكت عن عادة المشيخ الكفاية بما سبق
دلالة لفظ الحسنى على ارادة جنس الحسنى بمعنى الغاية في قوله تعالى اذا اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن للنفي الاتي
على القلة والاظهر هو الجواب الاول اذ الاتي على القلة اذا كان مسلما لا نفي هذا التقطع الرجيح
قلت على قوله فلان الضمير مسلم لان الحوض المتكبر اي الاتان الحوض المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به شرح
للفتاح والدليل على ان الضمير راجع الى الاتان المطلق باعتبار ان من الشرب مقطوع به لان فهم العلة
ان الله تعالى ذكر قبل هذا الآية لا يسأل الاتان من حمار الخ وان مسألة الشرب فيوس فتطور وتطوان مع
ان الضمير هناك راجع الى مطلق الاتان فلو كان الضمير الآية الخ كلاما فيه راجع الى مطلق الاتان ايضا
لم يظهر نكتة العدول الى اذا فاتم ان الاتان اذا لوحظ بالاتانية لم يكن من شانها ان يشرب ماء مقطوعا به وانما
فكل التقطع بلاحظ امر آخر كما لا يخفى قوله وناى جانبه بقال ناى جانبه اي بعد كان اجانب عنه والمعنى بعد نفسه
وذهب بها عن حيها ومقامها تكبيرا او تعظيما قول كذلك كذبتك فحكما بوالحسن بن كيسان يتصرفه انك تقول
صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت علا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان كاذبا حتى يرد
على الحكم ان التكذيب يتصرف بان المخاطب جاهل بلا وقوع الشرط فلا يكون من معاقد ان على انه قد يقال يكون ان يكون
التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم لكذب وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب بالاوقوع بعاقب
الرجحان فقط فنبني الناوي ولا يخفى انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل قول كتدك كف لمن بذة ذي اباة
كان ان يعتبر في بيت الصدر تنزيل المتكلم نفسه منزلة المتكلمان فعلى من ابنا ابيه كانا وقعه في الكف وفي هذا
الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان قوله اي انهم لكم فيضرب عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام

نفيه تغليب احد الجنسين على الآخر ونكتة التغليب انه ذكره الفاضل المحشي لا تختص بهم عليهم السلام بل يعم جميع الانام
وان اسماء الذكور فقط فالامر ظاهر وفي الاية وجه آخر غير التغليب وهو انه تقدم وصف علم للذكور فقط والاناث
منكر اللفظ كالجمع والتعريج قوله بل لانسباء الغالبة فلا يعتبر التغليب اذ لا دليل على ارادة اسمائهما قوله لان الغرض
مدحهما بانهما صفت يعني ان الغرض مدحهما باحسابهما انسب قوله كالعمرين قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز
فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان وجه ذلك سيرة العمرين نحو العادة اعتق العمران فتى بينهما من الخلفاء الراشدين
الاولاد وهذا المراد بعمر وعثمان قوله والقمرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها
فارتني القمرين في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائه وشدة صفائه انطبعت
صورة القمر فيه لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة فرأى العاشق بدره وجهها الشمس والقمر آن واحد وقال
التبريزي يجوز ان اراد بقمر الا انه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه اصح وايضا القران
في العرف للشمس والقمر قوله فانه تغليب على المؤنث اي وبان كان اثقل ووجه كون القمر اثقل من الشمس الحركة وسط قوله
ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ ابوان وقمران اخف من الشمس حركة وسطه فالاول يحمل على الحكاية
مقوله ومشابوان والكتب على الانعوائج قوله ولو سلم فيمكن بجانا فانا حاجانا ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر او علم
في لولا الاسم بمعنى المسمى به يحصل مفهوم مشابهها كما في باعتباره فيكون معنى الابوين المسمين بالاب كما في العلم
وقد رد بعضهم هذا التأويل في العلم بانه قليل يخلاف تثنيته فالاولى ان يقال العلم لكثرة استعمالها وكون الحفة مطلوبة
فيما يكفي فيه تثنية وجمعه يجوز الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس قوله وجميع باب التغليب من باب المجاز قال الشارح في شرح
المفتاح واما بيان بيان ذلك التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع هو من انواعه هاهنا وهنا اشكال وهو ان التغليب
مطلق من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع
له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان عين العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحشي في حاشية
الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وهنا اريد به معنى واحد مركب من الفرق
الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريانه في كل جمع لعلة الحقيقة والمجازية
بجوازه انه لا يكون هناك ارتباط يجعلها معنى واحدا عرفا يقصد به الارادة وان حق في استعمالات الالفاظ قوله
او للتعدد فلا تجعلنا يمكن ان يقال لما رجع الجميع صار فلا يكون في الآية تغليب ولا ابا له قوله ليعيدنا الملتحي
لان الجمع عن الشيء لا يستدعي سابقية الحصول فيه كما اشار اليه في شرح المفتاح وفيه انا قد لا نقول ان يكون
معتقد الكفار ان شعيبا عليه السلام كان منهم في ملتهم الكفر قبل البعثة فلا تغليب لتعدد ما فيها
العدم وبهذا ينبني على انه اعتبار للخاص والزيادة في شملة للحكي والمتكلم اعتبار في الحكاية فتأمل قوله انا وانت فقلنا

وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما بين وكون قولنا وضربنا مجازا بهذا المعنى ممنوع لان هذا متكلم مع
الغير كما هو وصفه والجواب انه لا يعتبر اولا بمعنى زيد فتكون انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق
المتكلم في ضربنا بطريق المجاز ثم لو لم يعتبر اولا بطريق الغيبة بل قبل ابتداء ضربنا مرادا به المتكلم وحده كما في ضربنا بطريق
المجاز ثم سمع غيره لم يكن مجازا الا في كلامه وكذا النفس في انا وانت فعلنا قوله نحن قرائن الخطاب واما قراءة الغيبة
فلا يحمل على التغليب غير هم اذ لم يعهد في كلام البلغاء تغليب الغائب لانه ان كثرة الخطاب ولا تغليبا احدهما على المتكلم قوله
من المكلفين وغيرهم الا ان بالنظر الى المقام حيث ما سبقت الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شيء تم لفظ غيرهم لنفس من
البحر اما بان يحمل من قوله من سواكن على الاستمرار التبادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع ويحمل
على التغليب قوله وان معنى لعلكم اعبدوا والحكم تتقون ان لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا انما الغفلة فلما
ذكره الشيخ في شرح الكشاف في جواب ما في تجويز القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك
المتقين الفائزين بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له ومدحا منصوبا او مرفوعا فيكون
بمنزلة اعبدوا ربكم في الانعام راجين منه التقوى الرازق فتوسط اي حال من فاعل اعبدوا بين الصفة والموصوف بوسيط بين العامل
ومعموله فيه تعليق الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان يعبر عن الاول
بما وهم مأمورون لهم اعلى الثواب بما يشق عليهم وهو التقوى كان كما تقتضيه الى الثواب بما ان التقوى عبارة عن
الاتيان بجميع المأمورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو غاية العبادة فلو تعلق لعلكم بتتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا
لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الافاضل فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل استعارة للارادة اي مجرد الطلب
فلا يرد ان هذا يستلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجازية في لفظ واحد
للارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول قوله فالخطاب يختص بهم استدل عليه بانه لو كان الخطاب
بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم تشاركها الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى وفيه
نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البث والتكثير ثابتة في نفس الامر فلو وقع ما ذكر لم يناسب لحمل الانسان سواء جعل
عاما او خاصا لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله خلق لكم
اعتبر التقدم على العطف وجعله معتبرا في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا اشتغال ولكن بعد الخطاب يحضورها وليس
سوق الآية الامتنان على الانسان بجعله على المخاطب ليحتج بمشاركة الانعام ايا منه على الخطاب بحضور الانسان كما لا يخفى
قوله يكم قال في الصحاح الدف نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد هنا مطلق النتاج وما ينتفع
اي المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله متعلق بغيره على انه حالا فالحق انه لم يكن عبارة عن حصول الشيء كما يجعل
الضمير الراجع اليه ما يصلح للعمل عاملا في الظرف ويحتمل ان يكون عنه والمصنف بتقدير المتعلق نكرة او معرفة بهذا فكان تم

تعلقه بالامر للزوم الفصل باي الموصوف وصفته بالاجنبي قوله لا يجوز ان يتعلق بتعليق امر كذا قبل التعلق انما يتم
بامرين مبتدا وهو متعلق لان معناه جعل الشي متعلقا بغيره فتوقفه على الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئه الاول في
الجمل الانشائية لكن لا مانع يتعلق بجزئه الثاني اعني التعلق قوله لانه مجرد من الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه حيث
لان بعض الاسمية يدل على النفي ولا الثبوت وبهذا ان خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به ارباب هذا الباب فالتعليق فيهم
على المرام قوله لانه معروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان غرض الصدق انما التحقق في الاستقبال لا يتصور انشائه
ولقائل ان يقول التعليق يلزم وقوع الصدق في المركب الانشائي لان ارادة الشرط اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب
المذهب اللهم الا ان يقال باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصاري قوله ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية
ظاهره يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرحه للمفتاح فيمكن ان يكون
مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم تجزم لان ويمكن
ان يكون المراد باحديهما هو الجزاء فقط قوله فاعندنا كرام اي [illegible] بصيغة الامر على ما جوزه ان رجح
من جواز كون الجزاء طلبيا بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكر
في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر فكونه طلب الاعتداد بالكرم الحكم متعلقا بحصول اعتداد الى الطلب باكرامه فلا
حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الا ان يأول بالخبرية فيبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا
وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد والاتيان بما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى ان التعليق
والا فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن قوله وتاويل الجزاء الطلبي وجه
ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان [illegible] انه لما ذكر هنا جواز تعلق
الخ لكنه اشار الى ما تقرر من جعل وقوع الطلبي [illegible] من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا في
ما ذكره في شرح الكشاف في بيان تفسير قوله فتلقى آدم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل
بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول ابي العلا فيا وطني البيت من قصيدة مطلعها
مغاني اللوى من شخصك اليوم اطلال، وفي النوم مغنى من خيالك محلال، وبعده البيت المذكور في الشرح، فان استطع
في الحشر [illegible] اشغال قوله فلينعم ما [illegible] الجزاء [illegible] حالبا او [illegible]
من نعم الشي بالفتح او ينعم كعلم اي صار لينا والبال القلب قوله اي على اظهار الرغبة في حصول [illegible] اعني
اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشي مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم قوله الاول الانم
ان التعليق الخ عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة من مثل قولك ان [illegible] الربط
في جانبي الوجود والعدم قوله اولان الآية نزلت في آخره وحاصله انه في التقييد تنبيها على تحقق [illegible]

فعلى هذا التوجيه لا يكون الآية من افراد الحاصل في معرض [illegible] لكن المنظور اليه دفع الاشكال عن الآية الكريمة فان قلت
قد تقرر في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فما عبرة بهذا الجواب [illegible] العموم بالنظر
الى ما استفيد من اللفظ جرى باق على حاله وانما التخصيص بخصوص السبب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم [illegible]
الى الفهم الظهور فافهم انه اخفى للشرط فتامل قوله فالخطاب له عليه السلام قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب له
لان الموحى اليه عليه السلام والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فلو لم يكن الخطاب له وللنبيين من قبله
فالجواب ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان الخطاب له عليه السلام وبهذا يندفع ان الموحى الى الذين من قبله
هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله تعالى اعلم
قوله ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشراك رد لما زعمه الحلبي من ان التعريض عام لمن صدر منهم
الاشراك في الماضي وغيره وقد يحصل بصيغة المضارع اعني لئن تشرك ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك لم
يتحقق التعريض فلا وجه للتعميم والا لم يبطل بحثه قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لانه استفادة التعريض
وهو انه ذكر المضارع لا يفيد التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال
على الوقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه وهو بان يكون هو التعريض كذا في
ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان [illegible] على المتكلم [illegible]
اشراك الانبياء مجزوم الوقوع فكيف يصح باعثا لطلب النكتة قلنا الجزم بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان باعثا
لطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصح نكتة له وانما يصح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع
وليس كذلك لما تحققته من ان التعريض من صدر منهم الاشراك فتامل قوله من الخفاء والضعف اي عند المعرض اما
الخفاء فظاهر واما الضعف فلما [illegible] ان ذكر التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عنه
واما ما ذكره الموفق من ان اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا كما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم
لتقدمه [illegible] الاهتمام به قصدا ان لا يكون جواب الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا
وهذا ايضا مدفوع بما ذكر مرارا من انه لا تنافي بين المقتضيات لجواز تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان
باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض قوله على وجه يعني قيل هذا اشارة الى انه تعدد التعبير على وجه لان الوجه
الاول يبين نكتة التصريح والوجه الثاني [illegible] الحكم الى نفسه لا الى [illegible] قوله ويسمى هذا
الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه على تدريج قوله اي تمثيل ان تحرموا على [illegible] انه ان لو
فيها حرف مصدري يجعل ما بعده في تاويل المصدر [illegible] الا انها لا تنصب [illegible] لا
لا يشتغل بها فان قلت كيف يصح النقل بمصدريتها وقد وقعت على ان قوله لم تكن تدرون بينها [illegible] ابدا بعيدا

فلت الفعل بعد مقدر تقديره يوجد لو ثبت ان بينهما وبينه قوله وثانيهما وهو المذكورة الخ قال رده
انه مخالف لما ذهب اليه في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال بناء بعد تقدير كلام المفتاح
وبهذا حاصل ما قاله في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقدير
فانه لو قبل مذكور في عبارة الكشاف ان الكتبة بين الدلالة على الاتحاد وواو ثم كذا الموجودين سابقا كما هو
من اظهار العداق وبسط الايدي وغيرها تنتفي ثانيا وهو ذكر في المفتاح ان لزوم وواو كذا
للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايران لان
قبل المراد بالقبلية في تقدير الكتبة الرتبة يعني ان لزوم الوواو المذكور بحيث لا يسلم لزوم
الاولين مرتبة ويكون قبلهما كانا متحدين بهذا لكن الاظهر هو التغاير قوله لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما
فان قبل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل لاختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه
قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط هو مع تحقق لزومه له قوله فانه يجوز انتفاؤهما
لدى المصاولة الخ اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاؤ شيء منهما قطعا والا لزم اكذب خبر الله تعالى اذ ليس الكلام
في الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى فالملازمة واضحة واللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر
بالنظر لما يقتضيه العباد فلا محذور قوله اذا ملكت فاسجح الاجماع في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر بالجمع الى الكل
المهملة حسن العقود اما انتفاء الوواو المذكورة بانسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي قوله لتكون مجموع
الجمل الثلث لازما واحدا بسيطا والمراد بالبسيط لا بتناية على كون الجزء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة او لو
كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليها واما قوله لتكون مجموع
الجمل الثلث الخ ففيه النظر المار الى الآخرين اذ الكلام لا زمي للاول كانا تابعين لم يترجح حاصل مجموع تلك الجمل
الا لامر واحد ولا يكون كل واحد منها مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبني على انتفاء اللزومات المتعددة
بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى البعض فغاية ما يوجه به كلام
المفتاح ان يقال مراده ان النظر بلا خم العداق بلا واسطة لزوما ضعيفا وبلا خم البسط بواسطة
العداق لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق النظر والعداق وبلا خم الوواو بواسطة
البسط لكن لزوما قويا بمعنى قطعي عند تحقق النظر والعداق والبسط فليتأمل قوله وان كان من الغريب
الاول لم يكن نحو واو الكفر اشار الفاضل المحشي الى ان هذا الامر على تقدير كونه من الغريب انما ايضا لان
تقييد واو الكفر بالشرط المقدر حال عن الغاية لانها حاصله بسط البلهم ايديهم او بسطوا ولكن
ان يجاب بان ترتب الوواو للمصاولة بعد بسط الايدي والاسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل

على المحاربة

112

على المحاربة والقتال عادة فيبدؤون به وارتداع المؤمنين لبيرتفع القتال والمحاربة وبهذا التقدير يكفي
للتقييد المذكور في الخطابيات قوله لابتنال الاية نزلت الخ حاصله انه لا احتياج الى حمل الاية على خلاف الظاهر
المراد نفي العداق والوواو قوله فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية
اي حصولا فرضيا او حالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للفعل المندرج في منوعه لفظ الشرط اي حضور
مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في منوعه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا
لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف منفيا ايضا
دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدره والمراد من الشرط ان الجملة الشرطية العلية
لا التعليق كما في الاول ولهذا انه بالظاهر قوله فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه اشار في اول الاجوبة من
الاعتراض المذكور على قوله سك ولا تكرهوا فتيانكم على البغاء ان اردن تحصنا الخ ان التعليق بالشرط لا يقتضي
انتفاء المعلق عند انتفائه وسط فيه بعض البسطاء بيدا له فما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط كما هنا
اللهم ان يجاب هذا بما مر عن قريب ان نقل كلام القوم مع وضوح فساد كل منها او الصواب تعليق الممنوع بمنع
او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره ولا يجوز جعل ما مصدرية لان الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع
لان ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي وابو حيان في شرح كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتبيينها بالاسم
وقد رجع اليها في نحو فيم وبيت يقعد من يجي خاطبك قوله لان الكلام الخ المراد بالكلام ما يدل على النسبة ومنه هنا التعليق
المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما الممتنع قوله وهذا معنى تعليق امتناعه لامتناع الخ
قلت اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام الى العالم وان جعل المكرم لحظ فانه يسير علم فكذا المعلق بالحقيقة
فيما نحن فيه فتعليق الامتناع وان كان بحسب اللفظ فانه الممتنع بسبب امتناعه قوله نعم هي لتعليق الامتناع التعلق
قبل ابرويه كون الامتناعين ظرفي الشرط ولا ان المعتبر فيها الامتناع بل اراد ان لو افاد التعليق
اي الربط بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق
الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشي وهذا وان كان تعسفا اذا المتبادر ربط مفهوم
لو صريحا الا ان بعضهم لما رأوه من بعض قوله والمال واحد فان قلت كلام السكاكي هذا يدفع اشارة
يقتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت خروج ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار
والبيع على تقدير تعليق الثبوت بالثبوت قطع الامتناع فكيف بمنع وجه المال قلت التعليق في عبارة الكل
بمعنى الربط وجودا وعدما فلا صحة عند المثال المذكور قطعا فتأمل قوله والسبب فيكون نافيا من السبب بكذا
وقع العبارة في اكثر النسخ وهذا وان امكن ان يقع بان يكون المراد بالعلم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ شرح الدقي

نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وحواشي فتامل قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
الجواب انه لا حاجة لتتبع ابن الحاجب في هذا بعد اتمام اعتراضه على الجمهور وعدى انحصار الشرط في السبب بل يكفينا ان الشرط
قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب اللازم لا يترتب عليه انتفاء المسبب فلا يكون وعدى الكلية على ما هو المشهور
بين الجمهور صادقة فمراده ان الاول سببية بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليس من شانها المحققين قوله وانتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس اي اجاب عنه السيد عبد الله بانه ما قالوا النتيجة في الشرط انما هو بحسب اللغة
لا بحسب حكم العقل فيجوز حينئذ يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بجواز عدوه فانما قلت ان
زيد قام عمرو قد وقال كثير في اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو ولانا لا نسلم فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره
ولهذا نرى عدم جواز القصر للشرط عند عدم الخوف من فوته كما ليس عليك جناح ان تقصر وانما الصلوة ان خفتم فعلى
هذا اذا قلت لو جيئني اكرمك فقد دلت لو على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه متمتع فيلزم منه ان الاكرام ايضا
ممتنع وتنقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا
لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظايره وارد وفي على المعقول غير صحيح بحسب اللغة قوله بل
انتفاء مشروط الشرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا الخ ليس انتفاء الحيوانية هنا الواقع
لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا الايتم في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة فقولوا ايضا العلم لطلعت
الشمس وكذا في صورة كونهما علة حاصة يكفي ان يوجد المعلول باخرى فقولوا ايضا وكطلعت الشمس لكان عدم العلة الخاصة
ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان مثل هذه الامثلة واردة وفي عد ارباب المعقول
قوله ولو دامت الدولان كانوا كغيرهم البيت من فصيح مطلعه بان لذ كان ان شفى الجوى لجاج وان بكل الصبر
الا تزحاج وبعد ابو عذرتا بالسوء نلقى واناتم البيت والبيض الدقى سواج قوله كغيرهم خبر كان وقوله
رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولة انا كان جميع
السلاطين رعايا بالاول والاقرب ان معناه لو دامت الدولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا
مخاطبين بسلك رعيته لكن لما لم يقدروا عصوه فاستاصلهم قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الملزوم
بانتفاء الاول سوفي الكلام يقتضي ان يقدما وعلى ان العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان استثناء
نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما يتوقف لهذا ان الغرض
تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء وفيه المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستدل على القاعدة بالآية لو حمل
الآية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة الذين لا يجوز
في حمل الآية على هذا او لا بعد وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة الغراء وقد يقال بتخصيص العلة

بارباب

بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا النفي كونه حقا لو عند من عداهم وقع الاينافي ورود الآية
على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا قوله وكم من عايب قول الصيحي صدر بيت بحذه وافيه من الفهم السقيم اظ
ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية وقولا منصوبا بعايب لا عنها وهو مجاز فحذف الجر عند الامام كما مر نوفي وعلى المعطوف مقدر
عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر قوله وقوله عليه السلام الخ
عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان وكم في الحديث وظاهر انه عن النبي عليه السلام وقال القاضي بهاء الدين
السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي عليه السلام ولا عن
عمر رضي الله عنه مع شدة التفحص وقال الدماميني سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك
فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله عليه السلام
يقول ان من عباد الله من لو اقسم على الله لابره فقال عمر فالتمست كلمات الله اي كلمات الله العلي الحكيم
والمراد معلوماته وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكر الزمخشري قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق
الاولى وقد يستدل له لتقرير الجواب على كل حال من غير نقض للاولوية فلو ورد والعادة والا لما منعوا عنه فلان مثاله
يعرف شبهة بعلة اخرى مستمرة فعدم التقدير بن والمقصود هنا تحقيق ثبوت الاستمرار واما الاستناد الى الاول فانه ولان كان
حاصلا لكنه ليس بمقصود قوله وقد يستدل لهذا المنع لولا ايضا فلولا اكرامك لاكرمتك فان قلت ظاهر ان لولا في قوله
عليه السلام لولا اشق على امتي امرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس هذا المنع ولا بالمنع المذكور من قبيل لولا
لدلالة على امتناع عما يعني ربط امتناع الشرط بوجود الاول والا لانعكس معناه اذ الممتنع الشفقة والوجود الامر
فما معناه قلت التقدير لولا عدمي انه ان اشق على امتي لامرتهم الايجاب فهو لربط امتناع الوجود بوجود الامر
مشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان
القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المنع ولولا فضل
الله عليك ورحمته لاضللتك او تهما وانت غير منقطع على حقيقة الحال فانهم قوله وليس كل ما له دخل لزوم
شيء الخ يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للفعل وقيدا
للجزاء حال الحكم بلزومه للشرط قوله فبقضاي يقتضي ان نقض او لو قد لانتفاء عدم العصيان بعدهما كان
العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح يدل على انه غير ثابت فيناقض المنع الذي يفهم من القرينة المنع الكلي
فهم من ظاهر جواب لو قوله وفي نسخة النسخ ممنوعة اي مبنية على تقدير وقوع المدح وما قدمناه والحال جاز ان
المحال فانظر الى استحي لتدع نعم فلا تنافي بينهما قوله وبهذا غلط اي يمكن ان يقال ان لفظ هذا اشارة الى
السوال السابق لا الى الجواب فما قلبط السوال وتقديمه الجواب في لا يرد تشنيع الفاضل الخبيصي وبهذا التوجيه

قوله الا ان يقال الخ وفيه ان الشرط عندهم ما يلزم من عدمه العدم لا ما يلزم من وجوده الوجود
قوله ان يقال الخ وفيه ان الشرط عندهم ما يلزم من عدمه العدم لا ما يلزم من وجوده الوجود

وان كان فيه نوع بعد بالنظر لسياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فاده قوله كلاما آخر على طريقة
لعل يفهم بعضه اعترض على بان المراد من الاسماء ان كان مطلقا فيه مشترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون
الكافر خبيرا وان كان اسماء اجابة للمصدر السؤال على فرضه فلا يكون من قبيل لعل اخفى لهم يعصبا جيب بان المراد
اسماء خفية فيجوز ان يوجد النعمة الجماعة المذكورة اعني بني عبد الدار بن تضيعا عنا او مكابرة قوله
يجوز ان يكون التقرير دفعا بان انتفاء السؤال لانتفاء سببه لا مدخل لمنعه فهم بل المفيد له كون اسماعهم سببا
لتقليلهم كما ان المفيد لعدم قتله كل لاجرة فلان لو كان به في لقتل المسلمين كفى قوة سببا لقتلهم المسلمين لا انتفاء
لانتفائها او حمل كلام الحكيم سما وتقدس على ما منع لا يكون لبعض مشتملا الذي هو المتبادر بكونه معلوم النظرة لو وصل
فيما سيق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد للمبلغ الانكار على شيوع الكلام للانكار عليهم لا يليق بمن له
رتبة صناعة البلاغة بهذا حاصل ما ذكر الفاضل الحشي ويمكن الجواب بان بيان كون سبب انتفاء السؤال على الاسماع
لا مدخل له الذم باعتبار دلالته على ان عدم تقليلهم ليس من صلاحهم بل على الدرجة القصوى من الفساد فتامل فانه
قوله يعني لو جعل الرسول ملكا لكان على صورة رجل والحكمة في كونه كذلك اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا يطيق
رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله يختص بها من يشاء من عباده وسواء
كان ملكا كهذا المصور بانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا فانه بشر الآن ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من
جملة وجوبها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقون على طاعات البشر ثوابا لا يقدرون على القيام بها وفيها غلبت
ظاهر لانها انما تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وصورته كونه من انقلاب الحقايق خلاف ما بينهم كتب
التناسب فان المفهوم منها تبول صورة بصورة البشر لا حقيقة فتامل قوله فيما مضى وتقدم قد اشار بقوله
فيما مضى الى ان لو يعلم معناها وان المضارع الواقع حرف الماضي انما والاستمرار فيما مضى وبقوله وتقدم قد اشار الى
ان الانسب ملاحظة حسن الادب حفظا للاطاعة بوجه العرف وقد نقضا صلا حظها نقضا فها كذلك فيكون الخضوع
المتبقي كالشبهة ان الاستمرار المستفاد منه كذوي للشبهة قوله بيد لكل قوله كثير من الامر لا ينال بل المفهوم من هذا القيد
ان مراوح الطاعة الرسول اياما كثيرة من الامر لكنه فكيف يستدل به على ان مراوح انه كلا عن لهم راية امر كان محمولا على
لانا نقول المفهوم من الآية الكريمة انتفاء الاطاعة في كثير من الامر ليلا يفضي الى الهلاك واولى بهذه الآية نفيهما في الكثير
فلو لم يكن مراوح الاطاعة في الجميع لم يكن الآية رفعا لهم لان السبب الجزئي لا ينافي الايجاب الكلي فيتامل قوله وجدوه
وقتا بعد وقت فيفاد بهذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية لان النفي انما اعتبر النفي والاثبات

مفارقته

مفارقته قوله فهذا ما خالق للمذهب المختار وقبل ما ذكر صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى ايضا فلا يخفى وعلى الفقير وكل
لان استماع عنهم ليس باستمرار استماعه عليه السلام عن طاعتهم حتى لعلم يتم بل طاعتهم في بعض اوقاتهم لو قعوا
واما وقوعه فيه اذا استمر على النبي عليه السلام على ما هو المتصور كما مر او نوع فيمتنع الوقوع باستماع الاستمرار قالت
خبيرا بان انتفاء الوقوع لاستماع الاستمرار لا يفيد انتفاءه باستمرار الاستماع ايضا لجواز ان يقدر الاسباب تتداول
على ابلغ وجه واكمل لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا فيفيد تاكيد النفي ولو حمل قوله وما يلم
بموصوفي على نفي الاستمرار والتكرر كما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه قوله وجواب لو محذوف
اي لسابت امرا فظيعا لا يفي ان لاولا ان يقدر ساجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والتكلمة التنزيلية
والاختصار المذكوران قوله لان كلام من لا خلاق له اخباره لا يعني ان نفي العدول الى المضارع تنبيها على ان
لفظ المستقبل الصادر عن لا خلاق له اخباره بمنزلة الماضي المعدوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية
ناويلا مستقبلة تحقيقا روعي الجانبان معا فاتى بلو وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبي عليه السلام
ولو للتمني فلا تكرار وعناد غرضا لك رجي تاتي الكثرتها واذا جعل لو للتمني ولا مدخل له وكل لمصول الخطاب لان الغرض
لو بيانا لحالة الواقع من ان الحق كون الخاطب خاصا عند جعل لو للتمني لان التمني هنا للخاطب قطعا حتى لو منع المنع
بكانه قال ليتك ترى والتمني للرسول عليه السلام كما كان الترجي لو لعلهم يهتدون لانه نزع منهم الفحص لجعل الله
له تحيان يساعد على ذلك الصنعة الفظيعة لشمت بهم الحق ان الآية تقبل كلا الشقين وقال احتمال كونها للتمني
برفع الاشتقاق وتامل قوله بعد رتب المكفوفة بما ذهبت البصرية الما نافية وهو اكثر والكوفة والاخفش الما
اسم فقيل مرفوع محلا بالابتداء ولا خبر له وقيل لا عمل لها من الاعراب اولا عامل لها لانها صارت النفي والنفي
لا يعمل فيه عامل قوله احد قولي البصريين والقول الآخر لهم ما ذكر بقوله واما حمل ما انكره الخ قوله فلا يخفى ما فيه
من التعسف وسر التفكك اما الاول فلان فيه تقدير الما ضرون واعتنا به واما الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا
مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير فلة الدواعي المتفاوتة من رتب في الوجه المذكور
اولا بالنسبة الى عدم الدواعي نظرا الى غلبة الدهشة عليهم واكثرة المتفاوتة في هذا الترجيح كثرة
الدواعي وقلتها فتكون وجه ولا نافي بينهما هذا وفي رتب على التعليل بالترجيح الذي ذكر ان يكون
وهي الاسباب الى ان منتفي الفعل ان كثر الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة دنيا واخرى وكان نادرا فكانه او على ان
يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين
لاوامره فكانه منهم عن نواهيه عز وجل جانبا عاينها فعاينها الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مغفرة الكفر
من الدخول في دركات الجحيم قوله كما قال الله سبحانه وتعالى فتامل على ان يكون التعبير بالمضارع لكون الاتيان

خبرياه

مجتمل

قوله فالدليل المذكور لم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذكرها البعض لا يدعي ان هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه
بل اصالة ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند اليه
ولزوم مخالفة الاصلين في تنكيرها يثبت مدعاه على زعمه فالدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند
اليه معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على زعمي فلا يرد ما ذكره قوله الثاني العلم من
احكام الخ اقول قبل الخوض ان يريد بهذا العلم بالحكم بالفعل او بجواز حكم له لان علم فات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور وعلم الجواز المذكور
يستلزم الحكم علما لا الحكم بالفعل اي بتضمنه الا اذا اكتفى بالجواز لكنه ليس بتمامه المقصود حينئذ ايضا لان ما ذكره انما يوجب الدليل
لاستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا لا انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على
السواء ولا يتأتى الاعتذار المذكور عنه كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة
الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالخبر عنه لامتناع الجزم في المجهول المطلق فلا حاجة الى تعليقه بالاخبار المعلومية
المخبر به في حس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلق لان الذات ولامي الغير يدفع قوله على ان قوله جواز الحكم
قوله فمنى الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد اجيب بان المحتمل ان يكون على حاله الركوب وغيره انما المجزوم المستفاد
من جاءني ومعناه لا جاءني وكذا المحتمل في طاب زيد لان يكون من جهة النفس او غيره انما المجزوم الطيب المستفاد من طاب
لا مجرد طاب فلا يكفي الشيوع في الحقيقة الا كلام ولا يكون التعليل هما وفيه نظر لان التقييد للفعل بالحال وغيره
انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما يتحقق تقييد باعتبار جزء معناه كذلك يتحقق تخصيصه بمجموع نفس الشيوع بذلك الاعتبار
فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليتأمل قوله فقد بان اشارة الى ان لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لعدم وجود مع
عدم ملاءمة الحيثيات الناطق حيوان ناطق فرس انا ابوالنجم وشعري شعري تامل قوله ودري حاصل صدري بيان عيني
وفؤادي سري مع الغرابيب بارض فقري نقل عن ان ابا الشيخ ان ابا شيخ فتى الفتوى ليكفن مصراعا واحدا من
الاحمس والغرابيب جمع غربيب وهو الشديد السواد من الجن والمراد منها هنا الخيالات النفسانية قوله قول ابي فراس
فان تكن الايام ابدأت صفحتي فقد علمتني كنت النزوي والبراء اما بكسر الباء على انه جمع برئ مثل كريم وكرام وفتحها
على انه مصدر في الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كما قال وربابه على ما ذكر صاحب
القاموس المتتبع لا يكفي ان يقال ان يجعل البيت من قبيل قول البطل الهمامي وما بقي ان الجزاء في البيت
محذوف وعلة قائم مقامه والمعنى فان تكن الايام ابدأت صفحتي بنكبة فقد كنت بريئا من جنايتها فلا يرد ان من شرط الجزاء قوله لكن
قوله يأمر معلوم فهذا نقل بالمعنى او ليس نظم الكلام هذا الكتاب والايراد على هذا الاسلوب قوله فلفظ الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وملاحظة ايضاح الى هذا الاستعمال فلا ينفع بهذا الوجه الى التدبين الايضاح والتلخيص حتى يبقى البحث

السجاب مستقبل بالنسبة الى زمان ارسال الدباج وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار اليه المحشي بحث الفصل والوصل قوله الجعل الجملة الثانية مسمى كقوله تعالى ولو انهم آمنوا مبني على ان الجملة الآتية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلاطباق محققي النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية منفي فقط نحو لو يخفف الله عنهم او لفظا ايضا واما معنى فلان خبرية المنفية لا ينقيد بايمانهم واتقائهم ولا يتنفي باستقبالهم فالحق ان الجواب محذوف والشيخ ابتدى الجملة الاسمية على انها جواب للقسم مقدر قوله دالا على ثبات المثوبة واستمرارها فيثبت لان الاسمية انما يدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وحكم اتباع لو قبل ملتزمة لهم وقد يتخلف وبقال الاصل في الآية الكريمة لمثوبة فلجواب لو ماضوية تقديرا لم يعلم المثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستمرارها على تقدير الايمان والتقوى لم المثوبة من عند خير لهم لهم على وصفهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلث قوله لانه ظاهر على العدم التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعدم وجدان مثال لهذا الكلام البليغ قوله واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية واما قول المشي ولو قلم الفتية شق ساعده من الضعف ما غيرت من خط كاتب فقبل حتى لانه لا يمكن ان يقال ولو الفتى فلم ورد وابن مشام بان الدفع بتقدير فعل دل عليه المقام اي لو خلق فلم يحصل فلم او ولد يشق فلم وقد يروى قلما بالنصب فلا حاجة الى التقدير ولو لا نسبت قلت فلا يرد ما قيل الخبر والعبد الحر فيه بحث او قد سبق في بحث تقديم المسند اليه بضم الفصل انه لا فائدة للحصر والعبرة فوات الحصر والطريق فليتأمل تعريف الجنس وخلة مثل مايت بكاء الحق الجملة اسمية فالاولى ان يقال وقيل يخرج امثاله قوله كنوار زيد شيئا اي علم يلحق بالمعدوم مات فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم قوله يكفن مزاجا عسل وماء الحمراء لحمان بين ثابت رفة من فصيل قتع بها النبي عليه السلام ونجوا باسفيان صدره كما في سيبه من بنات راس ويروى كما في سلافة وبيت راس فرية بني غزة ورملة اشتريت بجودة الحور يقال انا مولداك في بها واسيته بالهمزة الخز الخشناة للتدب واما المحول من بلد الى بلد فهي بسبيه بالياء لا غير على ما حققه الجوهري وتبعه الناس في ذلك ووقفت القاموس على الجوهري وتبع في ذلك بعضهم وبيع الخمر سلافة وسلاف وقد يروى بالرفع على اضمار كان واما قول ابن ابي حصين ان كان زاد خطأ اولا زادا وبلفظ المضارع بقياس والافرون ندعوا له وذكر بناء خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انها ناقصة وهو غفلة من الشارح حصرها اجتناء شبيه وبيع بالخمر حرمت بعسل وماء اوبط نقاخ طرق كثيرة احتمالي من انفع لكان لكفى ولطافة قوله لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام قد سبق مثالي وافراد الباب الذي بحثنا الكتاب يقتضي متعلق بهذا المفتاح فليتذكر قوله لاستلزام الحكم على الشيء العلم به ان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم به يحكم عليه يستلزم العلم به

فاندفع

لطيفة المراد بعرضه ان ذكرها الانسان ممن يعرفهم بالتي صنم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المسند والمسند اليه في العلم المذكور اعني زيدا الثابت العلومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصودا المتكلم الا العلم بالانتساب فكان تمثال آن اي شخص من كما الاتي من ثبت له بين التوءمة المعهودة بين عمرو بدا وعمرو ثم انه اعتبر من السؤال المذكور اعني من هو مبتدا والضمير الراجع للثابت اعني هو خبر العلم ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب زيد الثابت ليطابق المقصود والذي معايرا والنظر لتعلقه بكما واوكيد بجميع المفعولين فقد على طريقة استعمال الرجل كل الرجل قبل حق العبارة ان يقول كل رجل وقد تقرر ان كلمة كل اذا وضعت على المعرف باللام يجوز فيها الاجزاء كما يقال كل الرمان ماكول والمراد منها الافراد اي كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام ينبغيا كلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علت كلمة كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه اذا وخلت كل على ما فيه الالف واللام وارتباطها على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل يؤكد لها او انا لبيان الحقيقة حتى يكون تأسيسا كلا الامرين محتمل بقي كما ان الجواب الاول انا نختار الثاني على تقدير استثناء القصر عن الاتي ولم يتضح ان يقال الكاتب الجعاني كاتب الكتاب ان ما وكس في بيان الحصر لوضع لام العهد على ما هو للحصر في كل معرف بلام الجنس بحيث لو قوله واك قد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم حرجوا بان المحمول للماهيات من حيث هي ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجلي وشري وذكري ونظايرها فينبغي ان يعد هذا على موضوعا تا حصرها عليها وما يدل به احد وكذا ان يجعل وجها لنظر بين الوجه الرابع ان ما وكس الشريف من ان المحمول في صون كونه مذكورا في زيد انسان لو كان ما صدق عليه الفرد وكان غير زيد لم يكن حمل حقيقة ليس بظاهر لان تغاير الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عندهم اجاب الفن فتامل قوله اما مضافا واما معتبرا لما في الاول من التفكيك ولا واحد لها من لفظها والعتا بالكسر جمع عتر وهي الثانية التي انت عليها من يوم ارسل فيها النحل عنده اشهر وزوال العتا بها لم الخاضع لا يزال وكلا سمعا حتى يضع ويبدو ما يضع ايضا قوله ليس معناه الكمال في الحيوانية الذي بين المعنيين في الاول وقصر جنس الحيوانية على الانسان في الثاني بل معناه الكمال في الحيوانية الذي لا يتم الا بالنطق فيه ان الحيوانية موجودة في غير المخاطب كما يدعي ان مكملات الحيوانات في جنب حيوانيته كلا حيوان وكم بين المعنيين لا تنال ليس في المعنى الاول قصر جنس الحيوان على الانسان بل فيه قصر الحيوانية على الكامل منها وليس فيه قصر الحيوانية المطلقة لا ما تقول هذا الذي هو بحال المعنى فقصر الجنس اوعار كما اشار اليه فيما سبق بقوله او مبالغة كما له فيه هذا لا يخفى ان امثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل ولدك العبد يعني ان نصا فكرا الحيوانية امر ظاهر لا يحتاج فيه قوله كلا قوله ان انا المظلوم لا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل انت النجاح لكن الاولى في الامثال والمعتبر عندهم ما ذكر في النسخ قوله واذا قنع البكاء على قتيل البيت اوله الا فاسعدي بدمع سكوب فقد اضحى فتى كتيبة وهو اطول بكسر الهاء بمعنى اطول قوله ليت عني فقد اضحى من ابدى العويلا وقف

ة الى الفرق بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلا فائدة ان اسم اما حكمي على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك قال تغيير هذا انه قد يكون الشيء صفتان من صفات التعريف وسمع الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع لزيد يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخو عمرو فانه اخو عمرو معلوم له زيد اخوك وهو عند ان له اخا ولم يعرف ان زيدا هو اخوه اولم يعرفان له اخا اصلا فتدبر او لا بجعلومية الطرفين مطلق سواء كان تعريف المسند بالاضافة وغيرها وحكم اخر اباه المسند اذا كان معرفا بالاضافة لم يكن معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في نفسها وان امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول باظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرأ عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام ان تغيير الاول فالتغيير لا يطابق المفسر بما تحقق من ان المغير بيده على ان الجزء في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتغيير بودن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب نظر الى اصل الوضع لا ينبغي على ان المراد بالمعلوم المعلوم والمعهود به حاصله في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وفي اللام والموصل سوائغ الاتيان بكلامه ميتوبا بان اللام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلام القوم لا يساعد في الصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل الحشي وهم التلبيس وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعلوم وغيره والمراد من طرق التعريف ما يعم الطريق الاصلي والعارضي بحسب الاستعمال قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لا ذو علامة صفتان معلوم تاه بطريق من طرق التعريف كلوة الانسان مع يزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مخاطبا ايوه وامثالها قوله وانما كان بحسب الجهل الخ اراد بيان نكتة التغيير على وجها الاستقلالي اهتماما فالاقتضاء سبب لتقديم احد ما المستفاد من تقديمه فيما سبق وغالبا ما يقتضي بيان سبب تاخير الاخر قوله واذا عرف اخاه ولا يعرف اخاه التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد مر في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ام لا فقوله الفاضل الحشي بل لان مراد المتكلم بهذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وبهذا يقتضي موضوعيته ذلك ومحموليته عليه التعيين كزيد كما ان مراده زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وبهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقدير سقط ما يقال ينبغي من قول المصنف الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك كذلك صورة تعرفة ان السامع انه قال وان عرف له اخا فالجملة واردت ان تقيد عند قلت اخوك زيد وهل هذا الا تناقض قوله ولهذا قيل في بيت لسقط حرف النداء فقيل امثاله من باب الغلب وقيل الكفر مبتدا قدم عليه خبره المعرف عما وقع قرينة المقام قوله حمل اللفظ لان قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك باب بدل على انه عرفان انا ثابت فلابد ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول انا ثابت زيدي ما يقتضيه التاء على ان بقية المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف المحترز ان في تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة

بكر الجليل وانت حتى فمن زايد فيه الخطب الجليلا، اذ فيه البيت قوله لان القصر وعدمه التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة
اى عدم القصر عما من شانه وكم فلا يرد ان فيما ذكر ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك
فى البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار العدم اذا اوجب فيما شانه ان يتصف كان وجوبه فى قصر بالفعل اولى
قوله وبانا العلم الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم قبل التطلق هذا العلم صار كالاسم فى الدلالة على الشخص والذات وزيد
بالعلم المذكور صار كالصفة فى الدلالة على مفهوم قايم بغيره فالمبتدا اما الاسم او ما فى تاويله وهذا مورد ايراد القايل المذكور لا انتفاء
كون المنطلق وكل مبتدا، واضافة كون زيد وفى خبرا مطلقا فى التحقيق فى النزاع لفظى قوله لان الجزئى الحقيقى لا يكون
محمولا البتة فيه بحث لان الحمل فيه امر اعتبارى مغاير بالحمل المتغايرين فيما حسب الوجود الخارجى فتدبر
بعد فهذا التعريف بنفى ان يصح ولا يكون التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بالاولية
اللهم الا ان يقال ما ذكر خلاف اضافة المحمل فلو تعبر باللام لا بالحاء وى فان قلت لا يكون المراد بالناطق فاعله
كقولهم موضوعا فيكون حمل زيد عليه بالتاويل حمل الشئ على نفسه ومولين يفيد قلت لم لا يكفى التغاير باعتبار الوصف
المنزل على عدم الصحة غير عند الافادة قوله والا ان وليس ثابتا لذاته نفسه فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اولا
فلان حاصل الكلام الطلبى هو الطلب الثابت نفسه لا المطلوب الذى هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار
الواردة على المحمل غير ثابتة اتفاقا مع شيوعها لغيرها فمعنى انصاف الغير بها قوله لما يحتملها الصدق والكذب لا اتفاق
على ان اصلها الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة قوله انما هو فى الجزء والقضية اى فى الكلام الجزئى
والقضية الموجبة قوله الا يرى ان الظرفية فى هذين زيد وانا هنا وقع القتال بين الامثلة وتظاهرها يستدعى
النزاع فيها اى فى الجزء فيه انشاء لان الاستفهام فى الحقيقة داخل فى النسبة بين المبتدا المذكور والجزء المقدر على الجزء وحمل
قوله وكذا فى قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم الفاضل المحشى يوجب تقدير القول فى الاثنين الواقعة خبر المبتدا لكن فيه
فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على الطاعنين لا اخبار عنا شخافهم اياه وكذا قولك
نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عنا شخافه للمدح وقد سبق منا فى بحث ومرحبى ونعم الوكيل محشا فتدبر فلنبدء
قوله وزيد كالاسد لبس المراد التشبيه والا احتمل الصدق والكذب بل التكلم بالقوة فهى عنه او تقدير المراد
منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتمل ما ذكر بناء على هذا التقدير ايضا فليتفهم قوله فعلى هذا يختص التقوى
سياق الكلام بدل على ان المنفى هو ما ذكر صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الغير المذكور فى التعليل بما سند
اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور نفس الغير مطلق ولا دليل فى الكلام على ذكر التقييد كيف وقول ابن مالك قد يذب
اعرفت ان النزع يفيد تحقيق انكار عرفت زيدا بدل على ان ما ذكر فى تعليل التقوى محمول على اطلاقه فيندرج فى المثال
المذكور زيد عرف ما نفاه مابعد وهو وقوع الغير عليه فى الماضى الجزء الواقع الغير عليه تحقيقا نكرات الواقع

اليه وينتفى الحكم وقس على ذلك نظايره وبالجملة ان خصوصات تلك الغير المذكورة فى التعليل باسناد اليها الفعل او الكاف
تفسد بلا دليل وان ايد والترجيح وجه والتقوى فى مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه انه جعل المسند اليه فيها ما يؤيد
به التقوى فاطلع قوله ومعلوان الاسم لا يؤيد به دعوى لا يكفى ان الحكم بعد البوطية والتعدد بنحو مثل ان زيدا قايم وما يؤيد
بقايم وكان زيد قايما وما شابههما وتعلق المحض ليس بحضرة المجرد عن العوامل المنطلق على هو وما خلا فى التقوى
فيبحث اما اولا فلان اللام فى قوله فللتقوى للغرض كما يرشد اليه تفصيل الباعث كونه اجر جلة وقد سبق ان لا قصد
للتقوى فى صوت التخصيص اللهم الا ان يقال ايا ما يقصد النبى وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلان لا احتمال للتقوى
فى رجل جاءنى عند المخ كما صرح به ان يرد فى مباحث تقديم المسند اليه وحمل ما سبق على ان المقصود نقل كلام الشيخ لا ان
مذهب تغير بايا ما سياق كلام الشايع كما لا يخفى على المصنف قوله لان الاصل فى التعليق هو الفعل وذلك لان العامل
انما يعمل لاقتضاء المغايرة والفعل انما يقتضى لانه حدث ينتفى صاحبا وحالا ومآلا وزمانا وعلة فيكون اقتضاء من حيث
الاحداث ومن جهة التحقق وليس فى الاسم الا الاول هذا ورد جاءنى منهم ابن مالك عامى قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا السماء
وقوله املأ الدار قدر لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعد فعل الا مقرونا بحرف او شرط نحو فاما ان كان من
المقربين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا قوله ولانه قد تعلقها الغير فى تعليلها جاء على ان الظروف والعلة
يتوسع فى ذكر الظرفية وينافى الذهن اليه من لفظ التعلق انسباق غايرا ويرد على الدليل المذكور ان الظرف العامل صلة
واقع موقعا لا ينفى عنه المفعول به او مؤول بالجملة والظرف الخبر واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة وان وقع
فيه جملة بتاول بالمفرد فلا يصح ان يحامل احدهما معاملة الآخر قوله فكان ينبغى ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل لما اعرف
بعض المنع لهذا القول فليجعل ضمير هى فى عبارة المتن راجعا الى الظروف العامل عليه لفظ الظرفية بما عن التمام وليس فى
كثير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس فى عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاع احد الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام قوله لانها
غول فى الصحاح الغول واحد الغيلان واغتالها اذا اخذ من حيث لم يدر وقوله لانها غول ولانع عنها يسير فوهى اى ليس فيها غائلة الصداع
لانه قال فى موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة القول انها تغتال عقولهم قوله اى بخلاف خمور الدنيا فيبحث لان هذا مناقض
لما قرره به بحث السماوة وما على منع ان تقوم الجزء المبتدائية ولكم فى الفصاص حيوة لا اختصاص فيها فان تعريف الجزءين للسند
النكرة فى مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قولهم لا فيها غول معدولا بل ما يليه الا كان من قبيل المثالين
بابى المنيف للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما قرر به الشارح فى بحث التقديم وفى الجزء فى فى الدار رجل التقديم لتخصيص المستقر
المنكر به فلا يفيد الاختصاص وما فيما نحن فيه فتدبر وقوع النكرة مبتدا بالوقوع سيا فى التى فكان حق الجزء التاخير
ولذا افاد تقديمه الاختصاص واما ثبات الغول مصدر مضمر وقوعه مبتدا وان لم يقع فى سيا فى التى فكان سلام عليكم وليست لا
تقديم ما حقه التاخير لان قوله لا غول فيها مصدر مخصوص بالصدر المدعو بعلة اللب والمراد بالنفى ايضا ما فى مغنى اللبيب الرجحان

فان قلت التنوين يدخل للتنويع اذ يقال اذا الفعل المطلق كائنا ما كان فقد صح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه
فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التاخير فيفيد التخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل او مصح وقوع رجل مبتدا
تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا يفيد عدم افادته للحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار
رجل للتخصيص عدم افادة قولك ما كل شيء القصاص حيث او قد مر ان التنوين في صيرورة للتنويع فيندفع النظر الذي ذكره
او ربما يمنع السماوة قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة وفي العكس ان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم
لقصر المسند على المسند اليه والقانون ان لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل الحلبي ايضا
فجواب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من
الثقات قوله وكذا قولك تكلم وتنكح ولا فاعل فعل لديهم فيما سبق انا لقصر لا فعل لهم حقيقي وهذا لذكر كما سبق من
ان الاختصاص كما يمكن ان ينتج لا مبنى على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور سان لابتنى وزوبي رسول الله
عليه السلام المغيره من المؤمنين وورثي الخاطبين المغيرهم من اللغة وقضاء الناتج الماوقوعه بانا القصر اضافي قوله لتوهم
انه نفت له لا قال اذا وجدا قوله لتوهم الخ متعلق بقوله الاتي وكذا سندها المنكر مقام الابتداء الوصف وصاحبه الظرف له
فلا يرد كهار زنيا الغاية وكذا يرد عليه وقوله الاتي بالنصب فافهم قوله لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه اي وكذا قوله
الخير محمد قائم في الدار او نحوه ولا يكون ان يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد وشرط عمل الرفع والنصب عند محققي النحاة
ولذا ذكر النية تقديم المبتدا او صفت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما النافية فلا يرجع المعترض
قائم لا يفيد للابتداء لكونه نكرة محضة والبدل لا يسبق من المخصص لانا نقول بعد التنزل عما ذكرنا ان قد يجوز
النحاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف كما قالوا وقولهم ضعيف عاة بتمرة اي رجل ضعيف
يمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي تخصص قائم رجل فتامل قوله فالاجل التنويع كقولك لنا واجل مسمى عندنا الا ان الاكثر
في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة المعرفة يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذو مال لانه لو اخر لاحتمل ان يكون
وصفا آخر وانما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى واي اجل مسمى عندنا تنويعا لشان الساعة وقد يقضي مقتضى الاستقلال
للصدارة قوله فروع ان التخصيص لا تحصل الا بعد حصول الحكم فتكلم في ذهنه وجعل تعليمه في الذكر دليلا عليه
بحث فيه وقال ره ان حكم بالجزء المخصص ولبس المراد بان المتكلم حكم او اعلم غير مخصص متقدم لحكم عليه مخصص
المحكوم عليه فتدبر قوله على تضمين شرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف وبنا تكلفتي
ان ينبه اليها وهي ان اللفظة صدت التضمين مستعملة في معناه الحقيقي والمعنى الآخر او بلفظ آخر محذوف
دال عليه يذكر ما هو من متعلقاته للبايام الجمع بين الحقيقة والمجاز وتان يجعل الذكور اصلا والمحذوف حالا وتان
يعكس فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ذكر المذكور تكيف قبل انه متضمن اياه قلت لما كان

مناسبة المعنى المذكور بعونه وذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه قوله وتوهم انه اذا وجه السهولة التوجيه
الاول ان الغرض اضافة الدنيا بسبب من الثلثة او فيما لها لذ المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يتم هذا المعنى
كما لا يخفى واما وجهه الثاني فلان ان يراد استغراق الاشراق لانها على ان الجنة الوجه المختار انهم انتشروا في الدنيا
مشرقة بهجتهم وانعكاس اشعتهم سواء قصدوا اشراقها الى الاوعلى هذا الوجه انهم منقلبون على اشرافها اثرا
والاول اقوى قال الشريف نضرة تره المتاع وقيل الاول ان يجعل ثلة مبتدا خبره محذوف اي لنا ثلة موصوفة
بكذا فيكون شم الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يعد ان بحال ان فيه ضعفا
لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدح الشاعر لقه كما لا يخفى قوله اليس عن حبط واشكال وذكره قال الاخر
فلان ضاحكا اي ابدى سنانه وكان تقديره بعين لتضمينه معنى الكشف هذا وقد بقي هنا بحث وعواه لا اختلال
ولا اشكال في اصل معنى الكلام وانما الاشكال في ما تضمنه بتفصيله فذا ذكر ان التابع اما ان يتناقض وجها لعدم ايراد
المتقول الكلام بتمامه لاعدم عن قصد افادة المتبوع ومن مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان يترك المقول وكلام
نطاوس فافهم قوله خارجة بتقدمة الدرجة قال الفاضل الحلبي واكان الاولى ان الاصل هذا الفعل الى
كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروجه عن الاصل بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلا فيه وارد متفقا
على ما ذكر من القاعدة القائلة ان الفعل يتقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وفيه بحث ظاهر ومعنى الفاعل
ما ذكر بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد وجعل مسندها فعلا وتقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم
ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في نحو الاسد لا يفيد تلك الجملة التجدد وفي تخريج الاستاذ هذا البيت وقد
بقي الكلام في توجيه كلام الشريف قولا للسكاكي وتقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بناء على ان جعل المسند فعلا
المسند فعلا تقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطه كون المراد من الجملة افادة التجدد وهو
الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله وتقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا
بقرينة قوله البتة ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا عبارة كلام السيد وانت خبير بان عبارة السكاكي
ليست نصا فيما ذكره حتى يرد واعتراض الشريف او يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى وقد اراد في المجد والاطلاق والحق ان كلام التابع الشريف ممكنا على نظر وان انا والسكاكي الاحتراز المذكور
الا قوله في الدرجة الاولى من قبيل انا والتابع الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز بمجموع قوله وتقدم على
ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتامل قوله ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الفرا المنصوب في مراره وطيف خيال
بجملته في التنوع والمتصف ان المعترض لم يد مقصود السكاكي تعيينه ولا بصوت لكاكيته لم قوله فالقول بان كل
جملة اسمية يفيد الثبوت وبهم الفعل بما ذكر كان لم يكن معروفا في كلام التابع الا انه ما ذكر كلا من الاصل الثلثة

الاربعة الا ترى واحد وكذا الثانية ووجه الوجاهة الخ جاز بحمل الكامل ما فضل الخ غير ان قابل الجزء
لام القول فيما بعد فاحكم بذكر متعلق بالمفعول لم لا يذكر متعلق بالفعل كما هو المناسب لتقدم الفعل مع المفعول وبكونه
التي منه جهالة القيد اذا فاته لم يذكر الفعل مع المفعول بل وكر وحل ويجيب ان يرجع تعلقه بالمفعول لقول المصنف
الذي هو كالشرح لمتن الكتاب بعد قوله بيان حال الفعل مع المفعول كحال الفاعل الخ واذا تقرر هذا فتقول الفعل
اذا استعمل فاعلم ولم يذكر المفعول وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان فما في عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعلق
بالمفعول جمع فيه عنان فيما وكن القابل لحالة الاستعمال الثاني اعني ودخول مع على المتبوع احد افيح وفيما ذكر الشيخ
والحق ان الفعل مع المفعول في موضع واحد لكنه نظير بتنقيحه كما بينا ذلك عليه قوله اي تلبس الفعل بكل منهما في العبان صلحة او ليس
الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح
قوله ومن هذا يعلم الخ اي مما ذكر نقلا عن الايضاح من ان تلبس بالمفعول على الحد الخ فاندفع ما قيل ان قضية كلام المص
المفعول به قوله مطلقا اي من غير اعتبار تعلق الفعل هذا كلام فكن النهاية الايضاح وفيه خذ ازرة ان سبب اعتبار وقوع
الفعل الخ وقيل له فيه ترتيب الجزاء الذكور الخ التنزيل منزلة اللازم كما لا يخفى تامل قوله ويكون كلاما مع من ما يستلزم العطاء
بدل عليه عما عداه بلا خلاف كما لا يخفى مستفاد اعتبار تعيين المفعول اذا اريد التخصيص لقبيل الدنانير يعطى
بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله الدنانير صفة الاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء تعيين الدنانير والدرهم
باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء محمول المتعلق فيكون مغايرا للاعطاء تعيين متعلقه بانه الدنانير فتبصر المعنى
الى ما اشار اليه الفاضل المحشي فتامل قوله لامع من نفي ان يوجد منه اعطاء بدا يعلم ان قوله هو يعطي الخ مع من قبل
الاعطاء ان قلت فينبغي ان يكون حلفي الى المكرر فائدة التاكيد قلت سيجيء تركه ان قلت فينبغي ان لا يكون الفاء السببية في
خارج الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلق بمفعول مخصوص
فجعل المطلق كناية عن المقيد مع انه الاستعمال من المطلق اعم الا ان يقال ان مطلق الضرب ولو بحسب الادعاء كاف فيها
كما سيجيء تفصيله في البيان ان شاء الله تعالى قوله الضرب بالكسر الذي ينخرج بسهولة العقل بجاريه واجب
بفتح فاء وكسر عين الرجل الحذاء الطويل تقول منه خف يا رجل فخف خبا كفرح الرواية بالفتح لبلا يشبه بالمصدر الذي
هو بالكسر لا غير قوله لعدم ايهام اي القصد الى ايهام اياه والجواز بوجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وان تساوى
الكل في تحقق الحقيقة وصح الحمل عليه قوله اي اقام والمقام الخطابة او الفعل المذكور وكما يكون الغرض ذكر اصل
اثر المقام الخطابي افادة مجرد التفهيم نسبة الفاعل قبل البحث عن وجه بناء الاول ان الظاهر كون المقام وتمثل شيوع
الغرض وغير الكلام ان المقام الخطابي افادة مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة حاصل من

اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وذلك لا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية تفيده قوله بلى
انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية بيد ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع منبئا باذ كل اي بعدم
كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فلا يفيد التجدد الا ان ينضم قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم
قوله حالا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات وسيء المسند الواحد الا شيء واحد لا يكون بالثبوت والتجدد
معا وهذا ظاهر وما قيل منا انه ان اعتبرت حقيقة الزمان فثبات وان اعتبر ثبوت افراده فتجدد فلا يظهر
تكيف عدم اخفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة الزمان واحدا او متعددا امر تحكمي مع انه مخالف
لاطلاق الحكم بافادة التجدد ويطرح بقصر افراد المثالين المذكورين قوله كالجزء فانا قولنا وخلت على زيد قائم
فان زيدا الذي هو مسند اليه اصطلاحا لانعدام الدفع لفظا ومحلا مع تردد احدهما فيه قوله ليس الا بين المبتدأ
والخبر وبين الفاعل وعامله واسناده جملة عرفت مثلا الما ان من الاول واسناد عرف الى الضمير المتصل منا كاسناد
انا وتجرد عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس بشيء من القسمين قوله لا يخلو اعني اعترافه بذلك حيث قال
انما يدل على اولوية اسناده الى الضمير الخ قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف حاصله ان الاخبار
عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال وعدم البتة على ما سنده اليه بلا تقييد بتولية الدرجة الاولى لورد عليه نحو
زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن الضابطة لانه لم يقدم على ما اسنده اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى
علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف قوله لان كل فعل مسند فانما هو الا فعال المكتفية بمرفوعها
فلما يكون فعلا لم يلتفت اليه لانها فلما تكون الباب الرابع في احواله متعلقات الفعل قوله احوال متعلقات الفعل المحققون
على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا اذ المراد به معمولات الفعل والمغاير فان المعمول بالكسر والفعل
متعلق بالفتح وسره ان التعلق هو الشأن والمتعلق بالكسر هو المعمول المضعف وبالفتح هو الفعل
القوى قوله قد سبقت اشارة اجمالية يعني في التنبيه الثاني بقوله كثيرا ما ذكر غير مختص بما ذكر قوله واما واحد الاحوال
بعضها بقرينة المقام وان كان الحي المضاف ظاهرا في الوقوع قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر
ان الظرف مفعول لمضاف مقدر اي وكر الفعل مع المفعول كذكر مع الفاعل وانما خص هذا كلهم مع التابعين
اعني المفعول والفاعل الذين كل منهما قيد للفعل يريد بها مجردا لمصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به
الشريف في حواشي المفتاح وان كان التابع وحوكها على المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات
الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق المضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ترجى على الاستعمال التابع من وجه اما
على المتبوع قوله والوجه هو الاول وان كان اكثر فيه رعاية امر لفظي مقتضى لوضع النحو ومدار جاء الاولين من

الا أشارة الى وجه الرتبة ان الدال لو ابصر غير اشارته لم يكن ابصارا لان لازما لمطلق الدلالة كما هو المدعى لتحققه بدونه فيكفي القصد وعلى هذا القياس سماع الواعي وفيه تأمل قوله فالفرق بين تعميم المفعول وجواب عما توهم الخ اي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وان فرض الخ وكونه ان يكون الشرطية خبر المبتدا والواو زايدة بينهما لتاكيد اللصق ويجوز ان يكون اجزاء قوله فلا يلزم والفاء زايدة في الخبر على ما يراه الاخفش والشرطية بهذا الاعتبار هي الجزاء كما ترى وقوله وان فرض تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء حتى يتحقق معنى فلا تلازم بين التعميمين بحسب الوجود ولو في الاعتبار قوله فلا بد من تقدير المفعول الخ مبني على ان المتحسن عند البلغاء حكم الواجب عندهم والا فالتعلق بالحذف ممكن وقامت قرينة قوية على غير المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الرابع في الدلايل الا على ما يقوله اذا كان تعلق الشبه بمفعوله غريبا فحذفه غير مستحسن قوله على ما سبق الى الوهم الخ وعلى هذا الوجه ينبغي ان يحمل في تفكر اول الفعلين المتنازعين اعني ابكى لانانبهما اعني بكيت لان الغرابة في تعلق الشبه بكاء المتفكر ومنشاؤها تعلق البكاء بالمتفكر فلما جعله الغرابة سببا لذكر مفعول الشبه ناسب ان يدعى استفادة ملحوظيته للغرابة مما ذكر هيهنا قوله بكاء مطلق يحتمل ان يقال المراد ان ابكى بمعنى في حق المفعول للاختصار فالمذكور البكاء الذي اراد ايقاع الشبه عليه بكاء مطلق قوله ومع ما زعم تكميلهم الخ دليل قوله كان الله اكبر بالفتح والمنكر وقيل المراد امرتهم بالطاعة كما ان رسول الله بعثناه اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان اكون لمفعول منوي كقولهم امرتهم فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره قوله متعلق بقوله تقوم اعلم يجعل متعلقا بالرفع لدلالة قوله او لوذكر النحو له بما تقوم قبل فكر ما يعين على تعلقه بالتقوم ولان التعليق بالرفع يوجب بكون الرفع لاذا الابتدا غير حاصل كذا ان التعليق بالتقوم يدل على ان التقوم في الاستيناف اعني بعد ذكر المبتدا فتامل غير متحقق معان الكلام في الرفع المطلق اعني ابتدا ويقال على ان نفي الرفع يتوجه بالابتدائية لانا نختار انه لا يحتمل هو الرفع وان جاز استعمال احدهما في مقام الآخر مسامحة وتنبه شارحنا العلامة اجمالا ان التعلق بالرفع في الجملة بقوله ويصور فيه من اقوال الامر قوله وكم ذكرت قد يروى بصيغة الخطاب فالمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم يصف نفسه من اقوال الامر بالصبر على الحمى والرزايا ويتضح بحسن صبره على الوقايع والبلايا قوله خبر ان اما قال لفظ الجمع وان كان راجعا الا السوء لان الكل يوجد منها سوء قوله فحذف المفعول اعني الجار اذ لو ذكره فان قلت هذا لا ينفع بذكر المفعول بعد قوله لما العظم فلا حاجة الى الحذف قلت سيجيء حق المفعول لما لا ينظم تقديمه على المفعول لو ذكر وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر الجار لو لم يفد الا طايل تحسين ما لا يلزم الاطراد والا لانعكس مقتضيات هذا وقد يقال ان قبيل استتر بالحذف كما يشار اليه الذوق السليم من قوله بلغ السكينا العظم قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على وجه

الجزء الاول وكل من الامرين يتبين اذا لقصد افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكر من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب لا يتبدأ وان استعمل فيها ولذا ينتفي سقوط الكل ايضا فافهم قوله فقصد بهذا الفعل متعرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفيه نظر اذ الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق الا ينتهي له الفرق بلام الحقيقة وضعفا لما قال ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى لام التعريف قوله لا يقال ان افادة التعميم الخ فيكون عنده بان المراد ان الفاعل اذا كان خطابيا يراعى صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده الذي اعم اتفاقي بقيد الاطلاق او فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن الافراد وبين ان يقصد من حيث هي للتوسل بها الى ارادة التعميم كما يلوح فان ابلغ قوله معتبرة الغرض هو المقصود قبل مراده فتفي وخلفه في الغرض الاول والمقصود من نقل الكلام وان كان واخلافه المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان طي تمامه ورعيه وفق المقام من الكلام مما لا يرتضيه اولوا الالحلام قوله لان ما ذكر من الحصر بين لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشيخ انه قال اعلم ان المروي عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين نحو ما زعم فلان بعطي على ما زعم الشيخ العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يقبح عندها صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثاني فانما يقبح عند السكاكي اذا كان المخبر منكرا او متلردا كما سبق وفلان ليس من هذا القبيل فهو معرفة كثوب علم جنس كما مر في بحث الشبه المسند وغيره قوله الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند لجعولية المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي اراده الشيخ بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يقبح عندها صاحب المفتاح ايضا قوله فيلزم ان لا يكون غيره موجد الاعطاء والا لجرى ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجد الفلان مع ان المفروض انه يوجد كل اعطائه قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء فيجاب بمنع من العبارة اجاب الفاضل اللهروي بانه يمكن ان يجعل الحصر من المقام وفرض الكلام في صورة تنزيل الكلام او الوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا اقتضى الحال خطاب من هو مسلم وقيضه وقلت لمن يعد رجل كذوي يفهم منه انه لا يعلم غير النحو بحاله مدخل في تحقيق السابق او سيلت عن شان فلان وعما يشتغل به من حقايق الافعال وقلت بعطي او يكتب او غير ذلك فهم انه مقصور على اي وما ذكرت في جوابه ورد بان ذلك لا يقبح مطلقا ولا قرينة تدعا على التقييد فلا يصح فتامل قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد ما ببعض الخبي ثم فانه سلك مسلك ايضاح العلامة قوله ان يرى مبصر ويسمع واع بهذا بالكيفية سببا لحزن وتكلف الكلام لكن جعله خبرا عنها تنبيها على كمال السببية فكانه خبر عن السبب مضاف عين المسبب قوله بل بالبصر

الاشارة

لفظ سواء كان الفعل المقصود ايقاعه على الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك في ضرب زيدا وضربت عمرا او غيره
كقوله تعالى فان قلت حذف المفعول سواء كان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر او كما يسبق عليه فيدكر المتعلق حكم المخبر
ثانيا بحصل تلك النكتة ولا يجاب الى حذف المفعول اولا قلت بالحذف ايضا تكثر فائدة المفعول الذي هو فضلة قوله
وعكس قولهم الدهر يفعل كذا بضم الدال قطعة من الجبل يائية والجمع رُدُم ورِدام وبالغين الشاء واسم غيلان والد
من قيس في بلال بن جرير يصف ابلا له بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع من الناس
ويجعل ولكن الكرام لهم شأن اخر ولا اجرى افاما قيل قالا قوله ان يكون اصاب مالا اي وقتا ان يكون والا
يكون وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابة المال واستحضارها قوله لكن التأمل الذوقي شهد
يؤيد ذلك وكذا المفعول في قرينة اعني ويبدي من بناء الاصراط مستقيم فان المتبادر من الذوق ان المقصود
تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية بالبعض وبهذا التعميم اتى يظهر ظاهرا انما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل
كما لا يخفى قوله وههنا بحث لا يندفع بهذا البحث بما سبق لانه حذف مفعول الانعام حيث فكان الحذف لمذهب نفس السكاكي
كل مذهب وقد وقع هو بجانبه شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل الحشي فانه اراد بعدم تميز احد الوجهين عن الآخر الذي
ذكر وذلك الفاضل بعد سهو هذا الشرح وهذا وقد يورد على الفاضل الحشي ان ما ذكر نصرة للنص لا بناسبه تنزيل كلام
واصر يدعو الى واو الحال لان خروج المقدر فيه بقرينة عقلية هي حكم العقل بان وعو الله تعالى مختص بتعلق
المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانتهام في كونه من تلك القرينة فتامل قوله ولا حاجة اليه فيه كيف يتوانى يكون
المراد عند قيام قرينة غير الحذف لعدم المقدر فيحصل النقض من عموم المقدر الدال عليه بقرينة غير الحذف ويكون
الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على اراءة هذا الغرض ذكي عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار وعدم دلالة
لفظ الكتاب على ما ذكرته بقصاري لا يقدح قوله وقد عرضت بهذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله
وههنا بحث آخر عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلته شرح اتصال بهذا الفعل بالبحث السابق كما يدل عليه سوق
كلامه قوله اذ لو كان الدعاء المتعدي الى المفعول فهو المفهوم من الكشاف فان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد
يكون بمعنى الذكر هيت قال في تفسير الآية سموا بهذا وبهذا واذكروا اما بهذا واما بهذا ويؤيد ما نقل في سبب
نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التوراة
بهذا الاسم فنزلت وادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطفا ليشمل نفس
ويقع اطلاقا يا تم لو جعل الدعاء بمعنى النداء كان لما ذكر وجه على انه قد يجعل لفظ او للتخيير حتى ان يدعوه
بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء لفظ بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين
نائب عما روي عن ابن عباس فيما سبق نزول الآية وسمعوا ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا الله يا رحمن

1

1.21

يا الله يا رحمن فقال انه عليه السلام ينهانا ان نعبد الربين ويدعو غيرها آخر فانه حمل الآخرين على المسميين فرد
بانهما اما الاسم لا المسمى وجعل بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول بمناسب النزول وكلا التسميتين مذكوران
في الكشاف قوله وان صح بالواو وبالاعتبار الصفة قلت ان جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة
على الموصوف مع ان الاول كعطف الذات والتغاير كعطف المتضايفين قلت انما جاز تعاطف الصفات
بالواو لانها يقصد بتعدد منها الذات التي هي جملة الاخر وبل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فانه لا
الاخر وهو او بالاول العزم السيد والهمام كثير الهم والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال
قوله ولما ورد ما مدين الآية فجر وره راجع الى ما حوى عليه السلام ومدين قرية شعيب عليه السلام والاخ انا ن
بتاء عم والزوج والظ و قوله حيث لو كانا تزوجان عن عنهما الشخين ان يفعلا التزوج باعتبار ان يسقي
من الاناء لاجل نفسهم والزوجة من الرجال لاجل انفسها بلا مدخل بلاحظ خصوصية المسقي وتنزيل الفعل
منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول لا يجري المعنى لا يتأتى عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فائدة
في المنع على رأيهما كما زعمه الفاضل الحشي ونظير هذا ما وكن الفاضل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك ما يسبح واجاب
جمال الدين في شرحه الايضاح بان الموضع لمكان مجمع الناس للسقي وجر وعدم استقلالهما بالسقي واشتغال الناس
مع ذكر ضعف ايهما كافي في ايجاب الترجح وفيه ما فيه قوله فكان على انه ان يذكر بل كان الاحسن ان يفعل لان
الشيء اولا بالعرض ذكر قصر الافراد اقرب عنه في وجه الزلة مدعيا احسنية العبارة الثانية افادة الا
لاشتمالها على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاء آت فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد
وثانيا عن دعوى احسنية ادراج قصر الانشاء آت وهذا كلام جزل للاغبار عليه من الواقف على اكثر النسخ بدخل
فيه التحصر بانواعها الثلثة وكان ثانيا التحصر باعتبار تاويل التحصر بالحقيقة التحصر به والله اعلم قوله لا يخلو عن تكلف
وعدوان يقال ان الانشاء آت بتنزيل نسبة غير ثابتة فالخطاب في اعتقاد والخاطب بالنسبة الى انها ثابتة في الواقع فيعتبر مثلا ان
الخاطب يعتقد ان المتكلم طالب اكرام عمرو وآمره والجزع اكرام زيد وعمرو فيتعلق المتكلم زيدا كرم رفالخاطب الخاطب
قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد سبق التفصيل في مباحث القصر في تحقيق المناسبة ان ابدا ما على عن
الرسمي بين اما والقصر قوله فمتوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل لجرد التنصير للحذوفة وهو
التاكيد والتقدير ولهذا لا يجيء بينهما واجاب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني
تفيد تاكيدا ولا بنافيه امتناع اجتماع الضمير والمضمر حتى قوله انه من مات زيدا ونفسه يريد انه من باب
الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والتفعيل المشغول
بضمير هما لا يقع تاصيا لكلام السابق فتقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان

القرآن قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لتم بيانا سبب هذا المفعول الذي قدره اتهم ان يعبر الا الرواية الاخرى
في الاول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب وان اخر تاخيره عن وقت الحاجة اعند القائلين
بجواز تكليف المحال فلا غبار في التقدير المذكور فتامل قوله ولا يبعد على المذهب الصحيح في الجواب به مذهب الشافعي في
اتباع ما في المضمر في هذا التوجيه انما يقرب قوله اذا لم يكن التخصيص ناشيا عن المقام بان يحمل على الخفي على ما ذكرته
والا فاي حاجة الى التقديم على التخصيص الاصلي فقد عرفت ما فيه فان حاصل بحثها الاهتمام فحسب وقد اي صح الا انه موهم لما هو باعث عن
المقام ففي ما ذكر اتباع بصعيف للفساد وفصلا عن عدم الاستبعاد قوله كالفاعل في خوض زيد عمرا احترازا عن نحو ضرب غلامه
زيدا فان ضمنا مغنيا للعدول عن ذكر الاصل قوله والمفعول فضلة يستغني عنه اي قد يستغني عنه الفعل من حيث
هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا ووجودا كما حتياج الفاعل بخلاف الفاعل وبهذا القدر يتاتى
يمكن تقديم الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل والمفعول
لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلب غيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة عليما هو مفعول باظهر ان المفعول فيه
الزمان فدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد لخلاف العلة والمصاحبة كما قيل ثم المفعول له
الفاعل الذي العلة له والغرض منه قليل لخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به المطلق اولى وكان نظر الاكثر
المفعول المطلق واعلم ان ما ذكر ان اتباع ما من حق المفعول على ما عند صاحب الجمهور وكذا اورد المفعول معه
والمفعول له مع ان الزجاج واسقطها واسقط المفعول منه مع ان الزجاج اثبته كما يبنى في كتب النحو قوله الاصل
تقديم النعت اذا المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء الاكيد لكونه اكثر شيوعا من التابعية من البدل او نحوه مقصود
بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المنحى والمحزوب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح او اباه البدل ليس موضعا
للعطف لفقدان شرط العطف حكما ولو تقدم المعطوف عليه وبيانه ان ما ذكر الشارح والسر فيه توجيه
قوله لانها ليس واحد من الاتباع الاربعة يعني البدل والوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو مع ان
التقييد بالواو شيء اجلان بعض الاتباع الاربعة صالح للعطف بالواو على ما عرفت وبل نحو اجبني زيدا ان حسن بل
بحث وانت خبير بان الكلام في ما ذكر ان الكلام في فوات شرط العطف حكما وكونه تقدير سلسلة زيد نوعا على تقدير العطف بالواو
فائدة العطف بل واي فائدة ان شيء من الاتباع الاربعة ليس محلا للعطف فان قلت مراد ما الصلي بحسب نفس
اصل المعنى قلنا ان صح فانما يفيد اي دون بل لتغيير المعنى عند اظهارها فالصواب الاقتصار على التقييد بالواو وبناء
على انه المقصود بالمبحث هذا وانما ادخل بالواو قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واد واحد
حتى ان بعض النحاة لم يميزه من البدل الكل فان قلت لما اعتبر ما من واد واحد ابقى شيء من التوابع حتى يتكلم عليه
كيف يصح تقدم احد هما على الاخر مع ان مورد ما ذكر تقدم الاول قلنا نعم ير د ما ذكر تقدم المعطوف

معه الا ان يبنى على المشاكلة او تقدر بمكنة الخ وكذا المفعول معه فانهم قدموه نظرا الى
قدم على عليه او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب وبهذا العطف على انكل الا ارادة الا
ان يبنى فاين يقتضيها الا ان احد بالذكر لتوهم انه من صلة يكتم يمكن ان يقال تقديم الصفة الثبوتية لانها اتم والغاية
فيها اكثر لانها بمنزلة كونه من اصل فروعه مستبعد فتامله قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا عبارة
السكاكي هكذا والعناية انما تتم بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه فوقان احدهما ان يكون الخ فالمنظور الى التقسيم في عبارة
نفس العناية الا ان انظاره الى التقسيم يستتبع انظار التقديم لاجلها فلذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم
للعناية ثم انه قوله احدهما ان يكون اصل الكلام ما حاصله ان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لاقسم منهما فقد تقدم الكلام
اي احدهما لا ان يكون وتحمل على المبالغة اقتضاه التقديم بهذا الدفع الشارح فان قلت ما فائدة تقييد المبتدا
وفي الحال بالمعرفة وبالنكرة قلت الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل للجمع عن قوله الاصل هو التقديم والمقتضي
للعدول عنه كما مر فلا بد عليه النظر في المفتاح فلم كان انكر تهما محضتين لوجد المقتضي للعدول عن التقديم وان كان اصلها
التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا رجل وامام شرض للنكرة المحضة لان التخصيص يجعلها في حكم
المعرف قوله نصب عيشك بفتح النون وضمها ان منصوبا فقد رباعن نصبت الشيء اذا اقمته وجعلته نجاه على حد
لا يغيب عنا كانه انتظر اليها دايما قوله لمن قال لك ما الذي تتمنى الاولى ان لا يذكر الموصول ونقول ما تتمنى حتى يكون ما
مفعول تتمنى فيكون السوال جملة فعلية يطابق الجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه فيما اعلم على تقدير
ذكر الموصول بتعين كون ما مبتدا لان مفعول الصلة لا تتقدم على الموصول كما مر مرارا الاصول جميعا قوله وتقديم
المفعول الخ على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الاية مبني على ان لله مفعول بواسطة قدم على الذي هو المفعول
اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر رد على السوال المقدر وهو من جعلوا شركاء وبهذا اندفع اختيار السكاكي والقول
المنصور على ما حقق في شروح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول وجعلوا
وشركاء مفعوله الثاني والظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل بالاية على ما مر وايضا باعتبار ان
الظرف المتعلق بشركاء قدم عليه فان قلت هلا جوز بناء على تقدير سابق ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان تعلل تقديم المفعول
الاول اعني شركاء بالاول المنكر بمحض التاخير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح وجعلا
من قبيل في الدار رجل لكن القابل ان يفعل لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الجار مخصص
على ان اعتبار المستدانية والخبرية بطل في الحال وكذا قيل قد يقع النكرة المحضة اسم ان كما سبق اشارة
الشارح الى ذلك فقوله ان سواء ونفس البيت قوله لتقديم الحال اعني قوله مصوغا على الوصف اعني الذين كفروا
فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما تقدير متعلقة معرفة بان يجعل للتبيين لا الحدوث ويكون

الاسم الداخل عليه حرف التعريف لا اسم موصول لبطلان حذف الموصول مع بعض صلته على ما مرت اشارة اليه
وكحل اللام الجاء للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لاتصال لو اعتبر الملاءمة حكم المنكر بوقوع الزيني
كثروا صفة له لانا نقول لم اولم حظ في التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرف فيجاز ان
قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يفيد بالنظر الى المقصود
او لا شك ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكثرة كلما في الاية الاولى فتتبع الوصف الاخير تمشيا لعارض واما الحكم
بان قولهم من قوم حال فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا قرينة قوله مسوق للانكار التوبيخي الفرق بينه وبين
الانكار الابطالي ان التوبيخي يقتضي وقوع ما بعد واقع وان فاعله ملوم على فعله والابطالي يقتضي انه غير واقع وان
مدعيه كاذب نحو أفاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا في مغني اللبيب فحينئذ يتعين ان يكون تعلق جعلوا الخ
فيقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الاخر لانا نقول لا يلاحظ احد التعلقين اصلا ومعها وان ثبت فتامل قوله
اعطيت دينارا سائلا فانه في اعطاء الدينار زيادة مباشاة يقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول
وخلو تلك المباشاة والحال هو الذوق قوله والجواب انه ليس في كلامه رده بعض شراح الايضاح باب مفعولي جعل
يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار ليتوقف عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت وانما
كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت صحيحا كون احدهما نصب العين على التقدير كما فعل صاحب المفتاح لان
علة تقديم المقدر يجب ان يكون مختصة به ونصب العين مشتركة بينهما كما تحققت وافعل حمل الكلام على التقديم
كون المقدر في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعل احاضرا في الذهن وقت الانكار لا تقتضي كون
كل واحد منهما في نفسه نصب العين غاية ملزم الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي
كون المقدم مؤخرا بكونه نصب العين باعتبار اخر مقتضيا للتقديم والكلام قد حرر بهذا القيد فما وجه التعرض
والمعترض غفل عنها وعن فائدته فان قلت الاهتمام الناشئ من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي
التقديم على جزء المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي له الاهتمام الناشئ باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت
انتفاءه قلت لا جزء التعريفات العلمية الخ وفيه فليتبع في تاخير المفعول الكائن العامل تقدم مرتبة العامل
وليتنبه في تقديم على المفعول الاول لكونه في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا قوله وجوابا بمنع الخ فان
الاحتراز المذكور لا فيه مناقشة وهي ان الاحتراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب كونهما
نصب العين فليراجع ما اخرناه عن الدباغ الاية الاولى وعوضه في الاية الثانية لانقال الاحتراز يوجب كون
تقدم احدهما وتاخر الاخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكفي عقد ما عليه يلزم ان يكون تقديم احدهما
وكذا تاخر الاخر مقدما وليس كذلك وكان تقول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصب العين من جهة التقديم لكن

قوله

قوله وان كان منافقة في المثال لكنه حق قد يدفع المنافقة بان صاحب المفتاح يدفع انه مفهوم صفة انما هو
صحيح لو قال لتقدم انه مفعول الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح والت خبير بان عبارة المفتاح اب عن هذا
الدفع حيث قال لا احتمال ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر الغائبي الخ من توهم لا كيف ومثل هذا الاحتمال
البعيد المضحك بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على احد فضلا عن مثل السعد والجرجاني بكلام الله تعالى وبالحمل
الذي يدعي ان توهمه ليس من صلة الدنيا اقوى من كثير من القرائن الحالية المفيدة للاختصاصات الخارجية قوله وقد كان اساءه
تنبيه اشارة بلفظ فعال الى ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك
وبالجملة لا يتطرق عرق الاعتراض الى ان يكون جوابا عن تحول وجه الحبيب اتمنى وعن سائر الامثلة من تقديم المبتدا
على الخبر وذي الحال على الحال ونظائرها الباب الخامس القصر قوله قال قصرت اللفظ
اللفظ بكسر اللام والقصر بفتحها هي الناقة الحلوب قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء شيء بطريق مخصوص اما على
الاطلاق او على بعض الاضافات المعتبرة جرى به الشريف في شرحه للمفتاح فكلا معنيي القصر قصر حقيقة اصطلاحية
قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر الخ الحقيقي ههنا مقابل الاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسر
بوجه اخر ظاهرا وكانه نظر الى ان الحقيقي هو الاصل ولو اريد الشمول وافى لقيل لان تخصيص الشيء بالشيء اما
ينفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر تمام الموجد لكل حقيقة او ادعاء
فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر وتم ان المعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون
المجازي حيث ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل الحلبي ان الاضافي قصر حقيقة
بحسب الاصطلاح كما اعترف به الفاضل المحشي وحمل تتبع ارباب الاصطلاح على اعتبار التقييد بقيود
حيث ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسيم دون المجازي ثم ان ارباب الاوب استعملوا الاضافي المشبه للقصر او الحصر
او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافية المحضة للخاصة في مقابلة المطلقة والشاعة
في الاصطلاح فان قلت الحقيقي اصطلاحية المبنيين على ما قرر في مشرب المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص
وكلام الشريف اطلاق التخصيص الاضافي قلت يمكن في بعض التفرقة قوله اما ياس قصر او تخصيص الخ لعله
جدواه اي لقلة جدوى التصريح فانه ناش اكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفائدة
وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الا يرى كيف اشتهر على
صاحبها بعض اتباعه وكذا التصريح على ان وكذا التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الاثبات
والنفي والتقابل الحقيقي فانه فائدة عظيمة لها نفوذ مواقع وقيل الضمير في جدواه راجع الى الحقيقي المفهوم
من التصريح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين بمعنى الحقيقي لان بعضا قال بعد هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة

الاشارة الى ان في الفاضل المحشي نظرا

بكاد يستثنى وقسما الآخر وان كان جايزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي يقسمه كثير من الكلام
والقصر الذي منه موجود فيه وان كان تحقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا الله قوله وهذا التعريف شامل للحقيقي وغيره
يرد عليه ان عبارة الكاكي هكذا وحاصل معنى القصر اي التخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان
كقولنا زيد شاعر لا منجم لمن اعتقد شاعرا ومنجما او قولك زيد قايم لا قاعد لمن سمع زيدا عين احد الوصفين من غير ترجيح
وقولنا عند السامع ليشمل ما اذا اريد بالقصر الحقيقي كما يشعر به ايضا قولنا لمن يعتقد شاعرا ومنجما الذي هو غير
صحيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا توقعه اصلا قوله مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد فعلى
هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فحينئذ من قصر الموصوف على الصفة وستعلم بذلك
استعمال لا غير في كلام المقررين وعليها فالظاهر كون القصر حقيقيا او عاميا وان جاز ان يعتبر اضافيا وكذا ما بعد
من الامثلة قوله الخ هي معنى قايم بالغير اذا اريد بالغير مقابل اللفظ كما هو الظاهر لما مضى قولنا فصاعدا على العادة
فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا واذا اريد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف
المضاف اي والمعنى مضى وكذا القول لكن الظاهر ان اطلاق القيام بالمعنى المراد هنا
على نفس اللفظ من قبيل المجازات التابعة قوله تابع بدل على ذات ومعنى فخرج غير المتعلق المراد بالذات ما يقوم بهما
غيره لما يقوم بنفسه والآخر هو معنى التعريف المنعقد نحو قولك الحسني هذا السواد والشديد والمعنى ما يقوم بغيره
فان قلت غير والنفسي بالبدل قوله الحسني زيد حسن لان يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وان صح
حيث يقوم بذو صفة قلت لفظ ما يدل على احد وجهي التغاير بين الذات والمعنى المدلولين وعلم ان بالاول فان قلت
الحسني يدل على المعنى بالمطابقة وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة هنا
نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج الوصف اذا جامد القوم المحققين اذا المعنى المدلول به على الشمول
قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غيره التعريف هو المعتبر في باب التاكيد ومعناه لا شيء فرد من افراده
المتبوع والاجماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه يعم عدم التفرق وهذا المعنى كذلك وان توقع الخلاف
والمبرد كقوله حلول التاكيد الثاني قولك فسجد الملايكة كلهم اجمعون الا ابليس رفعوا في باب التاكيد قوله
وكذا بين النعت والصفة المعنوية الخ قال الفاضل الخبيصي واما الفرق بين معنى المعنوية فانظر هو المباينة
الكلية اذ المعنى الاول هو ما قوم غيره بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ما قوم بالغير كالقيام بنا على
كلامه ولكن يمكن ان يحمل المعنوية على ما يشمل ما كان المباينة ظاهرة لا بد فكن الفاضل بل
لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ او على حذف المضاف ايضا على سبيل التوسع
كانت النسبة بينهما ما ذكر يمكن ان يصار الى الحذف في المضمون على ما ذكر يقال المراد ان المعنى الاول

هو ان يقال الامر بالغير والمعنى الثاني هو ان يقال الامر بالغير فيكتب وكذا الامر الذي فيكتب وعلى ان لفظ العارض مثلا
يصدق عليها بمعنى قايم بغيره على الوجه المذكور سواء يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقد تضاف في هذا معنا
المعنوية في النسبة بينهما العموم من وجه فاوجه الحكم بالمباينة ولا في ان اعتبار فيه فقد فالاول من معنى المعنوية
تعسف ايضا ارتكاب بلا ضرورة فتامل قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى اشمل مثل ما زيد الا يقوم او قام
او غير ذلك من صيغ الافعال بخلاف الثاني فان يقال تقديره الا قايما وان المقصود عليه هو القيام لا نفس القيام والحق
انه تكلف قوله لمن قصر الموصوف على الصفة مبني على ان التاويل جانبا المقصود عليه كما هنا وهو الظاهر كقولك خبرا
وقد يعكس ويعتبر التاويل جانبا المقصود عليه فيما نحن فيه قصر الصفة على الموصوف كقولك ما زيد الا قايم اي اخبك وانا نبه على ان
لم يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لما كان يتوهم ان يكلف قوله بتعذر احاطة المتكلم بالكثرة حتى يتوجه عليه المكان
الاحاطة الاجمالية وكنايتها في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور خفية حضورها النفسية
فلا يقع من العاقل المتحري للصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا واما ليس في الدار الا زيد فالحس
حاكم قوله الا ان يراد الصفات الوجودية فيكتب لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احدهما على الاخر
كزوجية وسكون فيلزم ذلك المحال قطعا فلتنا كم قوله كذا في الدار الا زيد فيكتب لان قصر الكون في الدار على
زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان فمرور تحقق الهواء بل الاستغاثة فيه فيقول الى القصر الغير الحقيقي قلت
في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قبل التقدير في المثال المذكور لا في الدار انسان الا زيد لان المقدر
في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه وبكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع افراد
زيد منها فراد الانسان فلتنا في تحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا مثل قولنا ما هذا الثوب الا سوداء وانت
ما هذا الثوب الا اسود ويمكن في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء سايد انواع اللون عن هذا الثوب سوى الاسود
المذكور فيدعي ان قد ادعى سابقا انتفاء هذا النوع من القصر الى المال قوله اي بالثاني ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلق
كما يكون بالفاضل الخبيصي بل الى مطلق القصر اقتضى واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي للهم الا ان يقال
ما يتبع مثله كلا بد البلغاء وان جاز فافا وعقلا قوله مبني وزاد صفة اخرى اشعارا بان الحال دون وقوع حالا وذا الحال
اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فيوقع المنطوق واما مكانها
تفصيل حال ومعناه حال كونها مكان صفة اخرى في شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي بصفة وهو
في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر قوله او في مكان متعلق بالنفي الجار متعلق بادع باعتبار اصل المعنى كما
في منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن قوله وفي قابل ان يقول
قوله او يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق الاول وكان الحقيقي معلوما قبلا اذ كرنا ما لا يكون على الوجه المعتبر

ة الحقيقي اعتماداً على ما ذكر قبله كما يراه بعض من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الما لانها بالنسبة الى الحقيقي
ولما لم يكن المقام مقام التعريف كما سندكره ان شاء الله الاتي لهذا القدر مما يجري الكلام عن الكل قوله فان قلت تخصيص
امر بصفة حاصل كواب كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى المذكور غير واقع لاستلزامه على ما لا يخفى حاصلا
وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الاغيار الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر فيه
الجنس فيه المنع الا ان يقال المراد عن المعتمد ولا يلزم توافق القاعدتين بهذا وكان ينبغي بهذا الجواب يندفع
عنه قوله قلت هذا الاختصاص ولكن يمكن ان يقال قوله المنع او امكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتبار الخاطب
على الحكم او تجويز الامرين كما سيجيء في بحث النظر الآتي في الصيغة الثانية فتمعن ودون اخرى بهذا التوجيه هو
التام وتكلف عتق والخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي للعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص
المستفاد من دون اخرى او امكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت بهذا الاعتراض وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد
بما بحث الفاضل الخلخالي ايضا بقي القصر الحقيقي الادعائي واحتمال فيه لان حال الخاطب قد يعتبر فيه كما يشير اليه قوله قلت
هذا الاعتراض مختل وتما يشفي ان يعلم انه لا يتحقق القصر الاضافي فيما ذكر مما كان المتكلم مع يعتقد كذا او يترقبه
بل ربما اعتقد المتكلم ان المخاطب مع يعتقد انه اعتق مجنيا وشاعرا مثلا او اعتق على خلاف ما هو عليه من الشعر والتغني
او يتردد في امره فيقول ما كنت الا شاعرا بناء على ظنه خطأ او صوابا ومنه قولهم ان انتم الا تكذبون فكما
يشير اليه الفاضل الخلخالي ان هذا القسم لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يجري لعل احمد عنى عن جريانه
فيه على الاطلاق وبالكلية اذ في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور يأتي قوله فان العاقل لا يعتقد ولا يدل على
عدم جريان هذا القصر الحقيقي الادعائي ذهنا ان يعتقد او ادعاء الاعتقاد والمذكور نجري الاقسام المذكورة قوله يعني ذلك ان
بين الاتصاف بجميع الصفات غير منافاة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة قوله والى طيبا الاول لكونه في الخاطب
كذلك ليس بمعتبر في متعلق القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب قوله ولفظ الابضاء جريا على ذلك حيث قال والى الخاطب
باكا اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران ولو لاعتبار الابضاء لامكن توجيه عبارة التخصيص بأن
قوله واو عاطفة على ما قبل بحسب المعنى كأنه قيل بحسب المعنى كأنه قيل الخاطبة القسمين من اعتقد الامرين كذلك
او تساويا عنده قوله وبيني من غير تعيين بواحد منهما فقلت له مازيدا لا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين
وقطع الشركة ايضا في ابن اقام القصر بهذا قلت اقول ان قصر التعيين او لو لاحظ في الشركة بنبغي ان يقال مازيد
الا كاتب او شاعر لان اعتقاد الخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معا تأمل
قوله وهذا ظاهر لا مدفع له قد يعتذر عنه بأنه لما كان ضمن التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين
الامرين معا كان اعتبار ادراك قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لانه فيه قلب حكم الخاطب احد الامرين وهو

قبيل الاضافي الخ غير وارد لانه كما ان امكان ان يستثنى لا يكون الا في غير ما يستثنى كذلك امكان ان يستثنى
ما يستثنى

ما استعمل فيه المكان لا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه بقطع
وون لان المناسب للعتق والشركة تجويز الامرين وهو ممكنا منعود لا تجويز احدهما الذي هو المعتبر قلت
قوله وغاية ما يمكن ان قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التخصيص بما يفيد بهذا المعنى بتوجيه آخر ايضا
لكن عبارتها لا يضاح اوفق كلا التوجيهين كما حققته الا ان يعتبر مثل هذا التجوز في عبارته ايضا فتأمل وقد يقال
ايضا على اعتبار الامكانية في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر جليا مذكورا كتبا لقد حقق السالف
بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على الامكانية وبقرب عن ذكر كلا إعتمادا على البعض قوله وشرط قصر
الموصوف بالصفة افرادا من بهذا الشرط على الشرط قصر الصفة على الموصوف افرادا لعدم تأتي الانصاف بالغير
كان الوصف تما لا يبقى قيام محلين بإثبات اعتقاد الخاطب نسبته لمعصفين ولندرته لم يتعرضوا له قوله فلما
تحقق تنافيهما بهذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم الجرور والاخفش يجيزه مطلقا
قوله وايضا يجزء الخ قبل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي وقوله ليكون اثباتها الخ مبني
ان الاصل ذكر لان الانتزاع الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين اكثر وقيل ايضا اما شرط الثاني
ليمكن الاستدلال من اصحر الى القصر ومعرفة الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الاخر وهو النفي على انتفاء
الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التنبيه كقولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات جلي فشرط
الثاني ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اولى وكذا ان قيل فانما بين الجزء
الاخر للقصر حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه التنبيه عليه وقد خطاه خطاء الخاطب وكذلك
تعسفا بنفي قوله بل بإياه بلفظ الابضاء وحيث قالوا شرط الاول ليتصور اعتقاد الخاطب اجتماعهما وقالوا
ليكون اثباتها مشوبا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرطية الموضعين وما في الكلام على وتيرة واحدة على احدهما
على شرط الصحة والاخرى على شرط الحسن تعسف ظاهر قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان الخ نقل الامر بان يعتقد
الخاطب عدم جواز اجتماعهما كاتبا وشاعرا حسن في الثاني دون الاعتقاد واولا وجد لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله
لانه قد علم الخ وبهذا يضعف التعسف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد النفي قوله وتعريف المسند اليه الخ
المسند بالذكر مخصوصة مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر بتوطئة لتقدم لهما فيما سبق لان
المتكلم قد يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه للقصر بل قد يكون الكلام مبنيا على ان الخ فلا يتوجه ان يقال انا نمنع ذكر المحكوم
عليه فيما سبق قوله فكأنهم جعلوا القصر محل الاصطلاح فهذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة
والمراد انا لا نقتصر على الاربعة المذكورة لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص بتجوز
بطريق من هذه الاربعة لا غير ولما لانا طرق عامة له قوله لكنها بحال غير المسند اليه والمسند يظهر كالتعريف المذكور

قوله وهنا وعلى هذا كان الانسان بورود المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عدوله عما على ان الكلام طريق
التقديم كان قد عدل في الباب الرابع فلم لا يصلح نكتة لاعادة ذكر والاولى ان يقال ذكر تمهيد لبيان الحكم
لغير متكون فيما سبق ثم النكتة العبائية ان يقال كما لطريق تعيين المذكور من تمكنا قوله منها العطف قدم على الزائد
الثلثة الباقية لان النفي والاثبات فيها صريح بخلاف غيره فان المنفي هناك ضمني والنفي والاستثناء اخرجه من انما
واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر فوقيه لا وصفيته ومناسبته ومعاونة قال في معنى السبب قد يسبق العطف
على اللفظ وعلى المحل جميعا كما مر زيد فاما كلن او بل فقاعدة لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجود في العطف
المحل اعتبارا للابتداء مع زوال بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدا قيل في مثله ليست بعاطفة
وانما هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما مزيدة كما تبا بل شاعرا من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا
على المحل هذا يمكن ان يدفع بعد التزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول
الناسخ لا يضر عند بعض البصريين ولهذا جوزوا العطف على اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق او بل الاولى
المسند والمسند اليه منفصلة في مضي الليب وقلما زيد قائم لا قاعدا فقصاره على القصر في بعض صوره فيبقى كل من
طريق العطف قصر التعيين لكن المفهوم منه لا بل الجاز جوازه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الشارح قوله
فلطريق القصر والا على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يستعمل لثبوت المعنى او يجوزه وبالقرينة يتعين حاله قوله وقد
اجتمع النحاة فوكانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الحرف المفرد اذا كان طرفا لا يبطل عملها وقال
ابن طاهر ان قوما جوزوا اعمالها اذا انتقدم ظرفا كان او غيره قوله اما لان اصله العمل اما لتوافق اللغة العاملة
بعينها لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل
ايضا اما عند الجاز بني فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل انفصل بما ونحوها فان حكمها
في جميع موارد بقاء على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انها قصد
موافقتها للغة العاملة فمنع التقديم كما منع في لكن اللغة قوله فانه مثلا واحد يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان كلامه
يقتضي اشتراط القرطبي في قصر الصفة انفا فا وعقبا الا ان عدم الاشتراط للندرة قوله كقولك فقصره افراديا يزيد
شاعر اعلم ان الشيخ قرر في موضع من دلائل الاعجاز انك اذا قصرت ما زيدا الا قائما لقصر القلب لا لقصر الافراد وعلى هذا
توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلق مخصوص عند بقصر القلب فليس الامر كما توهم بل الشيخ صرح فيما ذكر الكلام
بخصه بكل من القصرين واما تقييد لقصر الافراد في المثال المذكور في خصوصية ذلك المثال وسره ان المنع فيه غير ما
مانيا في القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لاصل السعاد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر
الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه

قوله

قوله وفيها انما الموجب للحصر انما بالكسر فانما بالفتح فمن قال سيبويه افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا
قال بتكرر افادة انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي تاكيد قال بافادة انما ايضا لذكره ومن قال
صح للزمخشري ان انما بالفتح بعد الحصر كما نا وقد اجتماعا في قوله تعالى انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاول القصر
الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول بالاحتمال بناء على ان النزول بالزمخشري مردود وما ذكرنا وقوله ان دعوى
الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي او خطاب النبي عليه السلام للمشركين
فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد وكن تنبيها على ان المراد نفي والله تعالى
على قصر الافراد التعيين قوله وذلك لان ان لا يدخل على الاسم ان قلت ما الكافة حرف تكفف وخل ان عليها على المذهب
الصحيح قلت هي زائدة لم يدخل ان لفظا الحقيقا الا على ما بعده بخلاف الكافة فالفاصل الحسي وايضا يلزم تجويز اعمال
ان اذا كف عن العمل فان قيل الفصل مانع عن اعمالها قلت ان صح ذلك فالمانع من اعمالها قلنا ان صح فلكن
المانع عن اعمال حرف النفي فيجوز انما تبعا لمن يعمل ما وهو بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان
العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عمل ما انه ليس بداخل على المذكور بل على المعنى والحق عليك
ان هذا بعينه ما وكن الحسي بقوله فيندفع هذا باشتراط النفي بمعنى الا فتامل قوله وحرم حبيبا للفاعل اقول ان
حبيبا حال من المعطوف عليه خبر المبتدا ويجوز تقدير كون مضاف للاحرم ليكون هذا خبره قوله او لو كان موصوله
لبقي ان بلا خبر او اما المبر لمحذوفه كانه ان محلا وحذف ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب الضمير
بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرمه عليكم المكتبة ثابت انما تعمى انا بان يجعل جملة حرم خبر مقدما باعتبار
ضمير محذوف عايدا الى المبتدا المقدم رتبة فيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح قوله كقولك المنطلق زيد
وزيد المنطلق وذكر المثال لكن استطرادي والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق زيد واحد لكنا نقول جعلها موصولة اذا تبع هذا القول بابا على الفارسي لكن رسم كتابه ما الموصولة الانفصال ولهذا
اختار الشارح في شرحه الكشاف كتبه هاهنا الآية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة
بل موسوم بنمط وكم فيه من ثابت خارجة عن قياس الخط المصطلح كما ثبت في رسم الرحمة تاء وآخر آل عمران
ما اذ وجه الموصولية قوي فالحمل عليها اولى قوله ولقول النحاة انما لاثبات الا لاني انقول النحاة انما بدل على
معنى القصر انما لاختصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سيتقلها ان ريد عن علي بن عيسى الربعي انما في
مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما فانما تدل
على وجود الاول تدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يخفى ان يقال انه يحمل على القرون
لانه كان يصح فيما مبنيا على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الفرق الشرعية عبارة عن الاعتقاد وحينئذ للشارح عنه ورود الدماميني

كلام الخبر يعني ليس المراد بالجملة القصر انفسها على البشرية بل انما افنيتها مثبتا بطريق القصر وصورته قصدا الى
جرحا لما قبله الصورية مع كلام الخبر هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكثرة الرسل الى البشرية بالنظر الى
الملكية وحاصله انكم متصورون على البشرية لا يتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة وانتفاء
اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام لو كانوا من متصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم
منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده فتأمل قوله والاول اوفق بجواب
المتن حيث قال للتسليم انتفاء الرسالة فان المناسب للتقدير اكان يقال لا ان الى طبيعي يتكرون ولكل قوله
ان انتم الا بشر مثلنا لفظا ان همنا وفي قوله فتقولان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية يأبى
بس ما انتم الا ان انتم قوله على ان قطعهم الخ قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مشتركين فيقال فلان مشترك بين الصدق
والكذب عندي اي انا مشترك بين صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمعنى كلام الشيخ ان غاية امرهم ان كانوا
مشتركين بين الصدق والكذب بعضنا نفسهم كالمشترك وسهما عندنا ان معجزتي الذي هو ظاهر قال المدعي فعلى هذا
لابد عليه ما اورده الفاضل الخبيشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ بهذا المعنى من العبارات اخذ كون الخ
كما هو ظاهر فلا تكلف فليتأمل قوله والاول بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكر من الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد
من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيهه مراده وانما قال والاول لاحتمال ان يكون المراد بقوله بعلم ذلك وبقدرته يعلم ويقدر
ما دون تثبيته قوله مشاركة رباعية كما مر في وجوب كون حكم الخ طبيعي مشوبا بصواب وخطاء قوله كاشتراك الاخرس
في صحة الخ معه وكاشتراك الاولين في عدمها قوله ان يفعل منها الحكمان معا لاختفاء ان بين المزية بثبت للتقديم
ايضا وانه يثبت بما وكد بتنبيها على النفي والاستثناء ايضا لان العلة اذ كون مشتركة بينه وبين العطف قوله
واحسن مواقعهما الخ قيل وجه الاحسنية ان اثبات يستعمل في حكم معلوم بعلة الخ طبيعي ويترتب عليها ما فهم من ظاهر كلام
الشيخ فلا يتأتى ان في القصر بالنسبة المبتدأ لولى الجملة ما لمعنى التعريض فاين جدير بتحسين موقع الكلام بكذا حسن
لا يوجد بدونه قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استثنيت مفعولا استثنيت بحذوفا فاستثنيت مع النفي
انما وخبره وحدها راجع الى انما واقوى مبتدأ خبره اذا كان والجملة مفعولا ثانيا لوجدت وملاك الموضعين مصدرية
وكان تامة ومعنى لغلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من الاول والمفعول الثاني
والمعنى على الاول وجدت انا منحصرا باء اقوى اكوانا اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت تلبسي
اكوانها حاصلا اذا اريد بالتعريض قوله سوى المفعول معه انما استثناه لان المفعول معه لا يجيء بعد الا الا
لا يجيء الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان بعد الا كان منفصل عما قبل الا لفظا لفته له تقيا وانبانا
فالموضع من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرف موصول بالفصل و

لا يقع التوابع بعدا لا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعد الا في نحو ما جاءني
زيد الا وغلامه راكبا فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولكان تفعل الفرق
بين نحو لم ما جاءني زيد الا مع عمرو وبين قولنا ما جاءني زيد الا عمرو فاحببت جانا الاول دون الثاني ان الواقع المفعول
معه ليس الا آلة لملاحظة اشتراكه للمستثنى في الفعل وليس معنا مستفادا منه بل من المفاعيل فافهم قوله ومنه قول ابان عمر
لا استثنى الخ اي من قبيل تقديمها لحالها لانها من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس وانتصاب بابي عمر على انه
لا على انه مفعول كارها لا واقع في الحاجب بدونه فافهم قوله كانه لم يحتج سواك في البيت للاحتجاج لما قبله من تفصيل
معنى ابن سعيد حتى يلبق شرقي ولا مغرب الا فيه ما وقع وبعد وما كنت ادري ما قول قل لذة على ان
حتى غيبتها الصفاح فاصبحت لحدي من الارض جثتا وكانت به حيا تضيق العين صح سابكيك ما فاض شوقي
فان نفض فحبك حتى ما تحن الحوائل وما انا مي رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح كان
لم يحتج سواك ولم يقع على احدا لا عليك النواح لئن حسنت فيك المراثي وذكرنا لقد حسنت من قبل بك
المباكي الصفاح الاجر الواضحة سقيا قبره والصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصحة
والجحاجح الاضلاع التي تحت الترائب وهي ما يلي الصدر كالضلوع ما يلي الظهر واحدها جحجاح والزر المعيب قوله
لاستلزامه قصر الصفة قلنا ما الاقرب ان يجعل على حذف المضاف اي الاتيان بمستلزمه والا فلا استلزام هذا نفي الاخر ان الكلام
اتباع تأخره قوله واعلم ان تقديمها كالها مما منعه بعض النحاة هم الاكثرون واختاره ابن حاجب حيث قال للا يمتنع
ما ضربا الا عمرا وزيد ولا ما ضرب الا اليوم عمرا ولا انه ان جاز بعد الا الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احدا
الا عمرا وزيد وما ضرب احدا هذا الا اليوم عمرا وان كان الكلام فيما اذا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر احدهما فقط
وان لم يجز لزم فيما ضربا الا عمرا وزيد هذا الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بفعل ضربا على ما مر به المحققون من النحاة
فان قلت لا يمتنع ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيدا عمرا ان يكون
عمرا منصوبا بضرب المخفف ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب بان هذا خروج
المتبادر عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني وأكرمت زيدا باعمال الثاني او ضربا عايد الى مصدر الفعل
وعلى الثاني باب المفعول فيه تقديم للا يصير الكلام جملتين واعلم ان شيخ الشرح ههنا مختلفة وقد وقع في بعضها
الدليل الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ قوله النظر في قوله المجموع الى هذا
التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول اتبعك فيكون من جملة الصفة المنصوب تبعا على الاول من الاتباع المتعلق بما في
الدار فقدم المقصد عليها على المقصد اي وكر قبل تمام المتصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القول في
سائر الامثلة كما مر قوله اي لا استهى بابا الامر لا يخفى ان المناسب لتقديم قاعدة البناء كما ان يقدر ههنا لا

بدون لا وكذا وقع في شرحه للفتاح وان كان بتقدير لا المنفي ايضا وجه ظاهر للتامل قوله والفراغ في ايت اكل
قد وقع في بعض النسخ بعد قوله لما قامت النواح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المفرغ لا يخفى
تعسف فيبقى هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمارا ضرب قولك ما ضرب الا زيد عمرا وانضعف
بمضمر كان قبل اي قوله فتفرع الفعل فيه اشارة الى ان المتفرع في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء بمانع الاولى
ان يقال فتفرع العامل ليكون اشمل قوله والا يلزم التخصيص بمن غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى
منه عاما مخصوصا ان الا انما تدل على مخرج منه مطلقا وشمله الى جميع الخواص عن السوء فلو قدر خاصا وهو خاص
لزم التخصيص بلا مخصص فلهذا اندفع ما قال لما كان تقدير المستثنى منه للفروت اقتضى المستثنى مخرجا منه ما
تعرر ما يليت بالفروت سقد ر بعد رها وتلك الفروت بند فع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام قوله ولذلك نرانا ان
ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر كذا في شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشا الحكم
بان ثانيت الضمير للنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة فكلام المفتاح وشروحه لا يخلو عن تعسف وتبيانت وبيوت
الفعل في الآيتين وفي البيت لا يتبين بالنظر الى اللفظ لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكلمة مونثا بان يقدر في الآية
الاولى فعلة وفي الثانية انثى اعضاء فلا يظهر قوله وفي بيت ذي الرمة وجانبت اه صدر بيت في الديوان
على ما في شروح المفتاح طوى النحر والاجراز ما وعر وهما بالضم لغة بالهمز ال من السير والنحط طوى اي اخفر واضمر
والنحر بالنون اي المهملة والزاء المعجمة الضرب الاعتساف والخبط السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء
المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات بها وقد يفتح ميمة الاجراز على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والوخض
بالغين والضاد المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالحزام للشرج والضلوع الحرائش الاضلاع العظيمة القوية
والجرشع من الابل هو العظيم القوي قوله وفيما اشكال اجيب بانه سمع علامات التانيث فيها يسمع على سبيل الجواز
من باب اطلاق احد المتبين ويريد على الاخر اعتمادا على فهم السامع قوله فكيف يسند الفعل اليه هذا الكلام وارد على البدل
فان زعم وجه الجواز اقتضى النفي بالا نفي الفاعل كذلك قوله فعلى مذهبه يكون مسندا ونوقش التوجيه بشرح
المفتاح بان قول السكاكي للنظر الظاهر اللفظ بانه عنى اوعلى تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظاهر مسندا الى
المونث المذكور بعد الا بل يسند الى ضمير مونث للنظر اليه وقد تكلف بعضهم فوجه بان معنى الكلام انه انث الضمير العايد
الى ما هو المعلم بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعد كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال غير مبني على النظر الى
بالنظر الى ظاهر اللفظ بانجام الظاهر متعقب لا متاخر واعلم ان هذا البدل في بابا الاستثناء بخلاف سايرالابدال وجه من
الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يجتنح لان الاستثناء المتصل
يفيد ان المستثنى هو من المستثنى منه فيكون الاتصال قايما مقام الضمير والكاتفي الفته للبدل منه في الايجاب والنفي

مع وجوب الاتفاق في غير بابا الاستثناء قوله كانا حال من الاحوال ظاهره بدل على ان المثال من قبيل القصر الحقيقي
ولهذا استشكل بانه يؤدي الى الحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى المركوز حكم العدم
بل المراد اخفى من ذلك اي من كون المستثنى منتجا بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة
مخصوصة بمقتضى المقام رعايتها فلا تقدر فيما جاءني الا زيد شيئ ولا جسم ولا حيوان بل بقدر احد فرد ما كسوتر الا
جبة تقدر كسوة وملبس فيما صليت الا في المسجد بقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد بنا قش في هذا بناء
على ان التقدير للفروت كما وقفت بانه الفروت اندفعت بالبعيد فلا حاجة الى تقدير الغريب فان فيه زيادة تقدير
بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل قوله وفي الحديث
ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء الحديث اشكال شهير من جهة ولا لتة على انه لا باس الا
في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وعلى انه لا باس البتة في تلك الحالة فاورد ان في الحديث
واشار الى جواب الاشكال كما ترى سندا ويمكن ان يراد الحديث النبوي ان ياس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان
من قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد وهن لا يفتطن كلما قبل ان ياتي الى حاجته فاذا اتى وتم
على الاضلال من جهتهن ايضا بعون الله سبحانه حصل له القنوط اصلا وعلى هذا لا حاجة الى جعل حال حالا مقدرة
ولا الى تنسيب الجهة بغير جهة النساء والله اعلم قوله وذلك لانه قصد تقييد الخ اشارة الى وجه وقوع هل الحال
مجرورا عن قد مع الواو وحاصله ان النفي والاستثناء لما دخل لزوم ان الاول كالشرط استعمل فيه وارد فيها آيبي
من جميع جهات اتيانهن اتاهم من قبل النساء قوله الا تاويل الخ قيل عليه بهذا التاويل اتى باتيه واجيب بانه
حدوث مضمون العامل المحمول الحال واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقايه فلا اتى الكاس باق وقت اتيانه من قبل
النساء وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال الجوز ان يراد بالياس في الحديث الترغيب فيه كما اريد بالموت في قوله عليه
السلام لتموتوا احوالكم الذي قربوا من الموت فالمعنى ما رغب الشيطان من بني آدم بالاحوال اتيانهم اياهم من قبل النساء
فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما اتقع بشيء منها وما بقي رجاؤه الا بهذا الواحد فاذا لم
ينفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام اليأس فهم والله اعلم الباب السادس الانشاء
قوله كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام كما مر في بحث التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر قوله والمراد
ههنا هو الاول فتامل ان يتدل فتقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب ثاني من ملكة الاول
وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فاحتاج ان يراد الانشاء ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقي ما ياتي في الثمني
وغيره بان يرجع ضمير لبنة قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري على طريقة الاستخدام قوله واراد بها معانيها
المصدرية يعني ان الكلام المشتمل على النهي والدعاء الكلام المشتمل على الاستفهام وكذا قوله لظهور ان ليس موضوع

قوله والا فهو الامر فيه تحت لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بها حصول امر غير الحاصل وليس فيها
احدى حروف النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص كما سيجيء وان كانا امرا عند النحاة قوله فانه التمني
فقد لعدم وجرابنة الامكان والمتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثهم بالامر الاقتضائية الوجوب بالنهي لمباحثة
لهذا الاحكام قوله وبقوله طلب حصول شيء الخ سيجيء ان يقيد الحيثية قبل شيء ان يقيدها بالجهة اي عن الطلع احتراز
الاوامر والنواهي والنداآت الخ وحد شالحيثية فيها وقيل قيد الجهة المراد بكلمة انفكاك التقيد بها قوله
واللفظ الموضوع له ليس قد تحقق ان اللام للغاية لاصله للوضع فاذا ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة
بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لا تقصد ولا بالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك
النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما بناء على قاعدة تقرير الفاضل المحشي كما فيه بحث وبقوله لا بد الانشاء
من لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قبل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه فظاهر ان المتلفظ بليت زيدا قائما لا
كذنه ذا هيئة فتكون واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا بد حينئذ لعدم التخلف فتدبر قوله وطاعه
هو بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر يقال طوع فيه طوعا وطاعة وطاعيه وتوطوع وطوع بكسر الكاف وضمها
قوله والا صار ترجيا وتسمل فيه لعلا وعسى ان كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان كان طمع يستعمل فيه عسى
والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطاعنة عن التوقع قوله لو ناشيني الخ قيد بالطلب
والتقدير ليت انيانا ممكن فحذف شاهني ولا كتابي ولو جاء الجزاء لتبعه لخروجه عن معنى التعليق ولو رفع الفعل
بحرج الممثال من الباب وقد يجاب ان يقدر الجزاء لتبعه لو معناه قوله وكما تعرض بلو هذا بيان للمناسبة بين
لو ولست حتى يظهر جوابنا سقال الاولى موقع ان قوله بعد فعل فيه التمني وقد يجيء بخلافه وكقولك اجر
القيس نحاوزت احراسا عليها ومعسكرا على حراصا لو يسرون مقتلي قوله مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض
عليه بان بين الحروف ما اختلف من هل ولو قيل التركيب الما حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع
المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الا ان هلا ولولا ما حوفة من هل ولولا ولا فحينئذ فساده اجيب بان قوله
مركبتين حال مقدرة لا تحقق حين بدء الاشكال والمعنى انها ما حوفة من هل ولو حال كونها مقدرة التركيب مع ما
ولا المزيدتين قوله لتضمنهما معنى التمني فيلزم المضي المنفي فيه وهذا المعنى غير اللزوم هو المقصود بالتركيب
والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولعل اذا كانتا مفروضتين بقيد ان يخرج منهما التمني
على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا التزما معنى التمني لا الا فاد وتمثيل لستعمل فيه التقدير في الماضي والتخصيص
والمستقبل قوله والاشفاق ارتقاب المكروه اذا عدا الاشفاق فان يكون بمعنى الخوف واذا عدي بفي يكون بمعنى العطف
● وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلبي اذ يدخل الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكره

لا يخفى ان التعليل ليس لمنفي فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها والا لكفى ان يقال لظهور ان ليس ليست موضوعة
للكلام الذي فيه التمني بل هو للمشتمل والمعنى جيئا اعني قوله واما ادواتها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام وتحصل
الاستدلال ان قول المص والنفظ الموضوع له انما لا يصح اذا حمل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء
الذي هو من جزئيات الافادة او ملزوم له والا يحصل الافادة بدونه بان يحمل اللام على الغاية بهذا وقد عرفت ذلك
وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام قوله فالانشاء ان كان طلبا فقد سبق ان المراد بالالقاء القاء الكلام الا ان يقال
والظاهر ان الالقاء ليس نفس الطلب الظاهري لان الالقاء المذكور فلذا جعله قسما منه فتبين العيان صاحبه لا بشبهة والمراد
المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص لا المعنى الذي هو فعل القلب قوله وهي على
ما ذكر المص خمسة وبعضهم يجعل الترجي قسما سادسا وبعضهم يخرج التمني والنداء من اقسام الطلب بناء على
ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته فالتمني ليس بطلب ولا يلزمه وان طلبا لاقبالي خبايع عن مفهوم النداء الذي
هو صوت ينتف به الرجل وان كان يلزمه قوله والاول ان كان المطلوب به حصول امر غير حاصل في الطالب فهو الامر
لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطلوب به امرا ما يدل عليه جعلي من اقسام الطلب فلا يستقيم لخروج علمي وفهمي وان
لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا يخرج علمي وفهمي ولا يخرج علم وفهم اذا المطلوب حصول امر غير الذهني مطلقا
لانه الذهني الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمفعول الخصوصي خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للمفعول فيه
وان لم يعتبر خرجا بقوله في نفس الطالب واما ما ذكر المحشي من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب
من حيث حصوله في الطالب فلو الاستفهام لا فيه نظر لان الانتفاض وان كان منتفيا ايضا الا انه يستقيم
تعريف الامر لان المطلوب على هذا الجواب حصول امر غير الذهني للذهني الطالب الله اذا قيل المخصوص بالذكر في
تعريفا الاستفهام وتصحيح تعريفا الامر امر آخر فلما ان يجيبه بتعريفا الامر بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق
الكلام وبان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر غير الخارجي والا اي وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله
في نفس الطالب تأمل قوله وان كان المطلوب به حصول امر غير الخارجي اذ غير خارجي في نفس الطالب فلا يستقيم مثل اعلم واعتقد
فان المطلوب بهما وان كان حصول امر غير ذهني للمخاطب لكنه خارجي عن ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان المطلوب
وكذا في بعض الاوامر هو تعلق الامر الخارجي لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصولة تقابلا وبمعنى بقاء والحصول
لغيره لان الحصول للغيرة الخارجية وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العرضيات الموصوفة انتهى في الخارجي
كما ذهب اليه لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب ان المطلوب النهي مثلا حصوله انتفاء الفعل عن المخاطب
منه اعني الحاصل له في الخارجي ولا شك ان هذا موجود فلتأمل قوله فان كان وكذا الامر انتفاء فعل فهو النهي بناء على مذهب
من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالنهي عنه امر وجودي وهو كف النفس

قوله

لكان المثال المذكور ممتنعا قبيحا قوله الا احتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه لبعد مستبعج قوله وتمام نظره ان كل العلة كون الشيء بحيث قد يؤتى الاصل كما يجيء الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكر وظاهر ان بعد حيث قال ولا اختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت امس اذ يقال تقديم قوله لا اختصاصه لا للاختصاص بل للغرض الآخر قوله هل عرفت الدار بالعربي الغربا بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة واليا بها قبر لماكد وعقيل بدوي خديج الابرش قوله وجئت الا الفا لما لوفى حيث بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حنى يحنى حنينا قوله اقرب زيدا ومعاذ كما اراد من الاخوة الصداقة والثاني لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا لان كل فعل يجز وخولها واوعليها كما تقرر في النحو قوله قال الحاسي ساغ لي ابيت الفضاء اصله الجمع والايجاب ثم يستعمل في كمال الضم والنوافع من الشيء وقصد يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا جاليا ومفعولا ما كان جاليا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغ لي العازم عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال حلب حكم الله على البيت الذي يليه واذا نصبته يكون مفعولا جاليا وفاعله ما كان جاليا ويكون المراد بالقضاء المرئي المحتوم والقدر المقدور والمعنى جاليا لوت على جاليه وبعد البيت المذكور واذ هل عن دارك واجعل بدها لعرضي نبابا في المذمة حاجبا وبصيغة عيني بلاوى اذا فيت بمعنى بادر الى الذي كنت طالبا ترد بدا في اذكى دارك واجعل خرابها وقاية لعرضي وكف على قلبي تركها فانه لحوق العار وتقل في عيني اتقاني بلاوى اي مالي القبيح عند انعراف عيني حابره للمطلوب قوله لما سنذكر من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي بناني الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استتبعوا على الاستقبال في صدر الجملة الحالية للشاني بحسب الظاهر وفي الجملة ولذا سحب اللفظ قوله وعوتبا على خطابه لان بتل عليه وجوب تجريد الجملة الحالية لاعلى تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كما قالها لمزيد اختصاص الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو قوله ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفته قوله اذ المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع يختصه بالاستقبال لم يلزم منه مزيد اختصاص بالمضارع ولا كون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكر ونظير هذا ان قد يقرب الماضي من الحال ولا يلزم من ذلك كثرة دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان العاضع وضعا للاستفهام من غير قائل لفرض تخصيص المضارع بالاستفهام فله بالسنة الى هذا الفرض مزيد حضور فتأمل والكلام بعد على تأمل قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي حاصلات الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستعمل المفردة وبالصفات مقابلها وهي الوصف والحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال ينقضي حينا حكمية بمعنى ان بناء معناها على النفي والاثبات ولها اتساب في الازمنة باحتمال اختصاص بعضها وضعا فلا في المشتقات فان نسبها تقييدية لا يصح لذلك لكن فيه كلام لان تدخل النفي والاثبات

قوله لم يقبح اريد قيام كما قبح هل زيد قام فيد بعض شراح الايضاح قبح الحال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمصنف وانما قيد به وفاقا لما سيشير اليه الى ان يقول اي من انه يوهم ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال لا يكون ممتنعا قبيحا ويجيء تحقيق الكلام فيه قوله وهذا ظاهر اعم واعرفت واما اذ زيد قام فلان فيه كف وعوان تقديم المرفوع كما يجيء للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ذكر تقديم المنصوب ظاهر دون التقديم المرفوع حكم فاحكمت الاختصاص وتقديم المفعول ظاهر غالب دون تقديم المرفوع سيمنع الثاني لا كون علة الاختصاص علة القبح مثل هل عرفت عمرا فعرفت عمرا قوله لا لتخ عن تصور وجه التفضل معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كون متعلقا به على وجه لا متعلق بغيره كذلك فان السؤال في انت قربت زيد متعلق بالفاعل على معنى ان القرب المتعلق بزيد هل صدر عنكم ام لا وفوكذا اخر زيد على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالقرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق القرب بزيد او هل صار زيد متعلق للقرب قوله وتما يؤيد ذلك اي كون المسؤل عنه بالهمزة ما يليها قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب اهل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق لكن التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يقع نوعا من التصديق والتصديق على ما يأتي فمعنى قولهم اي قولهم هل لطلب التصديق انه لطلب نوع من غير النوع المخصوص فتأمل قوله امتنع هل زيد قائم اهم وكذلك متى واين واي اوائل احوال الاسناد الخبري اي ابني ماكذا استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا او ثيبا على ان يقع هل موقع الهمزة فيتوجه لها بما مر وانى يمكن الجواب بجواز كون ام في الحديث منقطعة والفاصل تزوجت شيئا قوله وفيه نظر لان لا وجه لتقييد سوى ان لا وجه للتعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما يجيء والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما فهم من هذا القائل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بطلب التصديق واستحالة التقييد حصول اصل التصديق بتنزل الفعل على ما هو الغالب من ان التقييد للاختصاص الممنوع لذلك ولا يلزم من وجود القبيح وجه الحسن على فرض الامتناع لعدم حصول سبب القبح الا وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم ارتضاء هذا النظر انه اورد هذا الوجه شرحا للمفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال واتم امتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيد احد المعلومين المتقدم ذكرهما لم يكن الفعل بعد مشغولا بغيره او يكون مفعولا للمذكور متقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ولكن السبيل بعيد قبيح ولم يمتنع فعل ما ذكرنا ان يكون معنى قول المتم لان التقديم يستدعي حصول التصديق بتنزل الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم بحجة الاهتمام كيف ولم يوجد احتمال غير التخصيص

لكان احتما

وبالجملة لابد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اى معنى حمل فلا يكفى هذا التصور في طلبه وجوده لايقال ما ذكر من الاقتضاء بناء على ما مر الاولى لانا نقول قد قرر الفاضل الحشى بان هذا الترتيب قطعى واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى واجب في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابلا لما مر الاولى فيما مر قوله لما بينه له ولا حقيقة كما في اللاحق عطف تفسير لسابقه قوله والمعدوم لا هوية له اى لا وجود ولا ثبوت فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الخارجية يطلق على نفس الوجود والخارجى وحاصله الكلام ان الماهية المراد بها هنا ما به الشئ بالمعنى المتعارف اعنى الموجود وهو يعم المعدوم لا وجود له فالماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا قوله صار تلك الحدود بعينها حدودا الخ الحقيقة اما اذا قصد بها الواضع حقيقة الشئ وعين الاسم بازائها فقط واما اذا قصد ببعض عوارضها واعتبار اتحادها للاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى الاعتبارات فيعدم العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس تلك الشئ فرسما اسميا قبل العلم بالوجود ورسما حقيقيا بعده فلا حاجة حينئذ الى التقييد كما زعم الفاضل الحشى بهذا افاد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب العقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر قوله وبعبارة العارض المشخص لذى العلم لم يقل لذى العقل ليتناول الباري عز اسمه نحو من ربك واعلم ان السائل لمن وغيره تما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور حصوصية زيد او عمرو بمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شئ لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان من الكلمات بالطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة مثل ازيدة الدار عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شئ لشئ بعينه فامر توسعي وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان الازم من تحقيق الحشى واما ان يكون لطلب التصور والبادى منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور قوله اى اى اجناسها الا بان عندك نوقش في العيان بانه لو صح ذلك لكان كل مطلوب عين مطلوبا اى وقع حسن الجواب عن السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال باى اجناس الاجناس عندك لازم السؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فانه اذا طلب اجناس ما عند المخاطب كان طالبا بالقرون لتميز هذا الجنس من بين الاجناس فلذا صح ان يذكر الاعم بعين الاخص لبيان الاولى بعين الملزوم فلا يلزم المحذور قوله فقد سبق الخ روى ما من الافراد او التغليب على الرواتين ومعناه الجاعلون انفسهم فرادى متمايزا عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله تعالى جل جلاله او الجاعلون الله فرادى الذاكرين اياه لا يذكر غيرهم معه غيره وانما عبر بفرادى لمراعاة السؤال ومن المفرودة على ما مر الظاهر ان مراد السوال عن صفة المفردين وهى ليست من ذوى العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عدم التسليم لان السؤال بالحكم يعنى وقوعا سواء كان هذا الا ان من الافراد كذا سئلوا عن اوصاف المفردين قوله وفيه نظر اذ لا يخفى ان حاصل النظم مع ما روى في اللغة السؤال عن الجنس الذى

الى النسبة الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتق منه لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسبة تامل قوله اولى على طلب الشكر اى طلب حصوله في الواقع لان المراد هو في حقيقة الاستفهام لاستحالة ما من على الباري تعالى وفي قوله انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل تفيد ما مر الا يقال قد سبق في اوايل هذا المسند ان بروز قولك انتم شاكرون خزانى رحمه الله صورة الجملة الاسمية انما هو الاختصاص كما يفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز قبل انتم شاكرون لتلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لابراز مكنيى وهو عرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية قد تختلف باختلاف قبول انتم شاكرون ولا يفيد الثبوت بل التجدد وكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شكان ما هو بحسب الصورة والحقيقة معا اولى بالمطابقة من هو بحسب الصورة فقط فثبت ان قبل انتم شاكرون اولى على طلب الشكر من قبل انتم شاكرون وهو المدعى بقى انا نختار الجزء الاخير ومعنى قبل انتم شاكرون يفيد الاستمرار التجددى اما بالنون في صوت المبتدا والخبر وكونه اياها بحسب الحقيقة على ما ارى او الاستمرار التجددى استفيد بالمقام من الاستمرار الثبوتى لدلالة التجاء طلب استمرار الشكر على التجدد على النفس المستدعى لمزيد الثواب كما مر لا يقال اية اشارة في قوله تعالى ابدا بستحقون به في وجه العدول الى تفيد العموم الاستمرار التجددى وكان تقول ما ذكر في النظم اولى على ما كان لعباده حيث رضى منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم قوله كقولنا هل الحركة موجودة لانه يفيد ان الوجود فاكان محمولا كان النسبة الرابطة وجوده للموضوع بعين اتصاف الموضوع به فهنا ايضا ثلثة اشياء لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى القطع عن قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة قوله وجود شئ لشئ اراد بالشئ الاول غير الوجود وبترتبة المقابلة والا فالمطلب هذا البسيط ايضا وجود شئ هو الوجود لشئ واعلم ان المذهب من تحقيق الفاضل الحشى ان لا يسال بهل المركبة عن الاول الخ تعرض الماهية من حيث هى هى موجودة كانت او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللغة قوله فان المطلوب الدوام للحركة وفي بعض النسخ اولا وجوده والصواب ما في اكثر النسخ الاول ويكون بيانا لحال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية لما وقع اليه بقوله اولا وثم قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم يكفا وقعنا بعبارة النسخ الاخر اى انا والاب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا وحمل ضمير الجمع على الواحد لحفظ النظم وهذا وان كان شائعا في النكرة الا انه يتوقف عن المقام قوله اى حقيقتها الخ هو بما هو اشار ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعنى ما به الشئ هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذى لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيط عليه قوله يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا بشرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيثبت فان المطلوب اولا بشرح الاسم هو الاصطلاح تام ما به للاسم حتى يقع في جواب ما الحقيقى ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحى لم يكن بد من ان يكون المتصور به نوع خصوصى لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان هذا اللفظ منقول عما وضع لذلك المفهوم اعنى موجود دائم لا يعلم بوجوده يتصور خاص

يستدلّ بها وروده فيما ذكر في بيت الكتاب ، الزمخشري تعلّقت منوني انتم ، فقالوا الحق قلتموها ظلما ، فان الجواب
دليل على ان المسؤول عنه الحق وفيه بحث اذ لا نسلّم ان عرفهم ناسبٌ فسألهم عن ملتهم فردّوا عليه بانا من الحق لا من
الانس الذي ظنّا منهم قوله كما مرّ في نظيره من جواب موسى عم بقوله اه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عم ليساه
اذ لا يجانسه لكنه مع غيره لانه خالق كل شيء وما دونه فليس كمثله شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب من بابا سلوبا لحكم كانه قال ليس السؤال
الجنس فانه معلوم لبطلانه لان فاعله تعالى لا يدخل تحت جنس بل اللائق بحسابه ان يسأل من صفاته الكاملة قوله على عدم احد المشاركين
موضوعا صيغة التثنية اخذا بالاقل والا فقد يكون للسؤال عن غير احد المشاركات وقوله لعدم زيادة توكيدوا الا لاحد
الشاركين فيه لبس الا لذكر قوله كقولك اليوم يفعل كذا الا فلان لو قال اي هو لا يفعل كذا لكان الخبر لان الضمير اليه فيكون
من المثال غير لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة بل قال الى مشار اليه وهو من الاضافة متحقق بحسب المعنى
فيما ذكره لان ما عبارة عن الكلي المطلق الا انه الخ من شأنها ان يشار اليها اشارة حسية تأمل قوله فجوابه اي متضمن للبيان المجيب
الظاهر الجواب بالمعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله فاذا اضيف الى كاف قوله
كلي رد عليه بأنه منقوض بقولنا اي رجل فهو كذلك في بهذا او بيديد فالحق ما اضيف اليه اي يكون كليا وانما العلة الا
غير معلوم لك تركيبي فصاعدا واما الجواب فقد يكون جزئيا اذا اريد بالتميز التعيني الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك
قوله والغرض من ذكر السؤال تفريع لا حقيقة استفهام الرسول عم منهم عن كنه المميزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا
كانت كم فيه على اصلها لكونه درهما مالك وكم رجلا رأيت لكان واو واو اقائم يسأل بأيا واو الى ما زال لانه فرع الحقيقة فالمفروض
له ملحوظ هنا ايضا قوله كما مرّ في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم معلوم عند المتكلم
معلوم عند المخاطب غالبا وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول فيهما فلذا
احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يخفى ان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلاف مع الاستفهامية
فان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه يخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغيره لكن ما هو مذكور
في مغني اللبيب وغيره قوله واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رقوعا ونحو البعض وهو الفاصل الرفي وقوله
بينة امام فوع على الخبرية مبتدأة ما قبله من النظم بنا وبين الآية واما مجرورا على انه من تتمة الآية واقول معترض اثر اه
وكأن الآية لو وضعت هكذا فخذا المعنى مجرورا قرأنا كانت وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرفي يجوز كونه من تتمة الآية
كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم العثور على جره بين وبين كم لفعل متعد وقد دل عليه سياق الكلام
حيث قال اراد اذا كان الفصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد ووجب الابانة بين الملتبس المميز بمفعوله غير المتعدد
نحو قولك كم ثوبا كسوت من جبنات وكم اكلتا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ميزها مع الفصل حال كم الخبرية فيما ذكر فانه
اورد في هذا العدم وجوبا ثابتا حتى اذا فصل بينهما بفعل متعد قال وبدخل من في ميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من

في السموات

في السموات وكم من قرية واما في ميزكم الاستفهامية فلم اعثر له وانت خبير بان عيان وكما الفاصل اعني قوله وحال كم الاستفهامية
المجرور ميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكر من الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وجر ميزها ما تعلق بهذا الحد
كان الادراج ظاهرا والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية المجرور ميزها مع الفصل يؤيد ما في كواب بان المراد نظام
العثور على جره بمن او اي مع الفصل فتأمل قوله وبابا ان عن الزمخشري المستقبل قبل اصل ابا ان اوان فحذف
احدى الباءين من اي والهمزة من اوان فصارا بوان فقلبت الواو بابا وادغمت الباء في الباء فصارا بان
ورد بان كسر الهمزة فيه لغة حسنة وهو بابان يكون اصله ذلك لانه ينقل عند ارادة التخفيف اللهم الا ان يقال كسرت
عوضا عن الباء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن بابا التعرف المذكور قوله مثل يسأل ايان يوم القيمة
محذوف اي وقوع يوم القيمة فالايان وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قوله بعد ان يكون الخبر موضع الحدث وهو القبول دون
الدبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من قبلها وهي راكبة كان الولد احول قوله وبعضها مختص
بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرحوا بان بابا من كلمات الاستفهام وصرح بعضهم بان ايانا
بابا من المنقطعة بطلب التصديق فقط وكلام ابن يعيش يشعر باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت اما ان يقال ان تقسيم
الكلمات المذكورة قسمة ولهذا قال نظرا ان كلمات الاستفهام اه اي ظهر مما ذكر من اول الباب الى هنا والم يذكر هنا
حالها محكوما عليها بان كون ايان من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة
مشاركة لما قبلها في كونه مستفهما عنه لمقتضى العطف كما في ازيد قام او عمرو واما المنقطعة فلان ان الاستفهام
جزء معناها ولا احد معنييها بل المعنى الهمزة المقدرة قوله ولهذا يجوز ان يتبع بعدام سائر كلمات الاستفهام
سؤالا لهمزة اي لقراءة الهمزة الاستفهام اجرى وقوعها بعدها لا تقتضيها كما قال التقدير كما قرر به منفي اللبيب ولهذا
اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قد تحذف عاطفا على العاطف كما مر تحقيقه قوله ام كيف يتبع ما يعطى العلوق
آخره كريحانة اه اذا ماض بالبين هذا اتى يستند لمن يبدي الجميل ولا يفعله لا تعطوا فعل وقد انشد
الكسائي في مجلس الرشيد لخفرة الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت يا انت وهذا يجوز الرفع والنصب
والجزم فسكت ووجه ان الرفع على الابدال من ما يا تنصيب بمقطوع به المقتضي لان الباء وصوب ابن الشجري انكار
الاصمعي قال لان ريحانها للنبوي انما هو عطيتها اياه لا عطيته لشاعره فاذا رفع لم يبق له عطية في البيت لان
اخلاء يعطي من مفعول لفظا وتقديرا وفي رد ابن الشجري نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائي الباء في رايه للمقابلة
والتقدير ما يعطيه العلوق او تضمن يعطي معنى كعود فلم يكن العطية نفس الريحان كما هو صورة النصب او يقال لما نزل يعطي
منزلة اللازم كان خبر ما غير ما قبلها فصل قوله وام تهنا بمعنى بل وليست منفصلة ولا منقطعة كما قرره به حاشية الكشاف
قوله فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها قد يجاب بان الثانية تأكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني قوله فما لهم

الزمخشري اه اقول ان اراد بالاستفهام في الاول الاستفهام الحقيقي فلا يلائم ما ذكره في الثاني من ان الاستفهام فيه للتقرير وان اراد به التقرير في الاول ايضا فلا يلائم ما ذكره في الثاني من ان الاستفهام فيه للتقرير وان اراد به التقرير في الاول ايضا فلا يلائم ما ذكره في الثاني من ان الاستفهام فيه للتقرير

ومن اين يدرى ما العوارض من الذهب مصراع بيت صدره ، ويصبو الماتيد الحى وعواره ، وقبله ، خليلى ان لم تعرفانه
فلا تنكرا ان الحتى من الوجد ، اصن للانضاء بالغدر حقبة افاتركت اوطانا بين باليد ، يحتمل ان يكون ماضى تعرفانه
نافيه ويحتمل ان يكون موصولا والانضاء جمع نضو وهو المهزول والغدر موضع باليمامة وهو الاصل المطلبى من الارض
والتيهاء المرتفع منها والندبد بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وتصبو اى يميل قوله ابقتلنى والشرف مضجعى المقراع
صدر بيتا لامرئ القيس اخرى وسنونة وزرق كانياب اغوال ، الشرف بين قال ابو عبيد نسب الى شرف وهى
قرى نواضح العرب يقال سيف شرفى ولا يقال حسانى ان الجلى لا ينسب اليه انما كان هذا الوزن
كذلك العمل ، وقيل الشرف منسوب الى شرف وهو فيل كان يعمل السيف كذلك فحرام السقط النسوبة الحرونة يقال سيف
السيف اذا حددته وصفيا بالرقة لانها صفاتها وكونها مجلوة قوله فانكر موتنى فانا والالهة فيها لا انى
بينه وبين قوله فكاغيرالله اتخذ وليا واشارة الى دفع اعتراض بتوهم وهو ان المنكر اتخاذ والاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب
ان يقال انى ما اتخذ الهة هى فحط قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا توضيح الدفع ان المنكر فى الآية الاولى احد المفعولين
حتى لو اسقط فكر المنكر فيها ان يقام مقامه ما هو غير المنكر وهو اتخذ والمنكر فى الآية الثانية كلا المفعولين
حتى لو يمكن مثل اسقاط الاول فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولزام قبل افتتاحها بتنى آلهة ولا آلهة بتى تعانى
قوله كانه يعتقد قدرتها فوكد هذا بنى على ان قوله تعالى انا انت تكره افانت تسمع الانكار القدرة على الاكراه والاسماع
على من لم تعلم انت قدرتها على اكراه الناس فاء انت على اسماع الصم الا بانكار نفى الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من
ظاهر الآية والا فلا تترتب الجملة شفعة كاعتقاد القدرة قوله مراده انه تقوية حكم الانكار بمثل انكار التعجب مع
ان النظم هذا لان النفى داخل على كلام بعيد التعلق لما سبق تحقيقه وبعيد جدا جدا حمل قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير
من الامر على اسيزار الاستمرار مع ان الظاهر استمرار الاستمرار قوله فكانه بنى هذا على مذهب النوم واعتذر ايضا
بانه اراد انا فى الآية ما نافيا آخر سوى ما تقدم وبانه قوله تعالى فى الثانية باب تقديم المسند والمخبر بدعرف
ورجل عرف قيل هو عرف فيه احتمال الاعتبارين على السواء بل حق العرف حمله على وجه يبقى الحكم وحق الشكر
حمله على وجه التخصيص بشىء لانه زيد عرف ويحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشير اليه فيما سبق قوله فعلم ان النهى
فيه اباء والاى شرط العلم فيما سبق ايلاء المغرب به الهمزة ليس كما يبنى قوله فلا الذكرى حرام الانثيين الهمزة لانكار
والواو بمعنى الفضائى والذكرى المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة
وانا ثها اخرى حالا وولادا تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر
عليهم والمعنى لو وجدوا التحريم كان للحرام اما هذا واما ذاك ولا حرشىء منهما فلا حرمة اصلا قوله ما كان ينبغى له
كما الامر الذى كان للنظم كان بصيغة الماضى يشير بها بهذا معنى الانكار التوبيخ الخافى والانكار فعلا قوله ولا ينبغى ان يكون

احد حوله قد خصه الفاضل الحتى لكنه يتبع به وجها لجواز ان الكل لكن فيه بحث لانه لم يذهب احد ان بين اللام والمفعول الحقيقى والحكمى
ولا يخفى على العارف بفنون البلاغة ان لا يكون العلاقة بين مطلق اللام مغايرة جميع انواعه فانى ان العلاقة فى البعض
علاقة السببية فى الاستنباط مثلا استعمل ما وضع للسبب فى السبب بوسائط فاقتضى هذا الفعال بالعكس كل وكذا بالنسبة
الصادق فيما ذكر فاضل فى تحقيق اللام واما ما ذكره فى صورة النحل حيث قال الاستفهام من سبب عدم رويته الى آخره
يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من المسبب فيه خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس سببا للتعجب
بل العكس فليس من استعمال ما وضع للمسبب فى السبب ولا عكس بل مركب من الامرين بمعنى ان الاظهر فى سياق اللام ههنا ان يقال
لما كان عدم رويته للحياة امرا عجيبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب
يستلزم التعجب فى الجملة لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة قوله اللام وتم يستقلان ركاب له لفظة ام فى قوله ام
مخففة من ماء الاستفهام فانه يجب حذف ألفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والجر وربما تبعت الفتحة
الالف الحرف ويكون الجر فوكد مخصص بالشعر وقد ورد صاحب الكشاف فى سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى عم يتساءلون
لا تقدرن لهم صراطه سقيم ان اثبات الالف اوخل عليها حرف الجر قليل شاذ ورد بذلك حمل ما فى الآية المذكورة على ان
كما يقتضيه ساق كلامه وبهذا اندفع القول الخ اذ لا يخرج حمل القراءة المتواترة على الوجه ان شاذ بل فاخر ون لكنه جوز
فى بعض حيث تكلم على قوله تعالى ربه ان يكون كما استفهامية وقال الا ان قولكم غفرا بطرح الالف اجود وان كان
اتيانها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه فى سورة الاعراف والله اعلم قوله والتعجب حالى لا ان المقصود
انما حمل على النفى وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على ان لا معنى لاستفهام انكارى حال
نفسه قوله وهو الذى قصده المصنف بدل على ولكن لفظه اذ لو حمل على النفى لكان الاولى ان يقال بالبال المقرر قوله واجيب
عنه بانه يدل عليه ما قيل انه رد قوله بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لشىء مما ذكر على علمهم قطعا وبقينا كيف وقولهم
حكاية عزمهم على فعل هذا بالهتنا صريحة فى السؤال عن الكائن حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن الكائن دليل
على عدم العلم وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكائن لا ينافى علمهم وقت قولهم اذ نسمع فعلت ان لان
هذا القول بعد قول بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظن تحقق العلم بعد ما سمعوا ابدا مع ما صدر منه
من الخلق على ان اهل التفسير ذكروا ان قوله سمعنا قبلوا اليه يذهبون اى يسرعون اى بعضهم قد شاهدوا انه يكسر
الاصنام فاسرعوا اليه ينعون كما ذكر الشارح قوله والانكار بالجر عطف على التقدير وقوله كذلك حال من الانكار
اى حال كونه انكارا مثل التقرير فى حديث الابلاء قوله واما غيرهم فان صح يجب الظن ان جواب اما محذوف
مع الجواب وانه جائز فى السعة والتقدير واما غيرهم فليس كالهمزة لانه وان اكد وقد يسبق فى اوائل الكلام شىء
مثل هذا التركيب وفى بعض النسخ واما غيرها فان صح بجيء للانكار فلا يرد فيه هذا التفصيل فلا اشكال قوله

معنى الانكار التوبيخ المستقبل كما يدل عليه قوله ولكنه المستقبل فيبقى معنى الانكار التوبيخ في الحال مكونا عنه في الاعم الغالب
على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله كان انها في الحال او في الماضي قوله افوق البدر بوضع لي جواد معرفا بيت الا العلا
المدى تمامه ام الجوزاء تحت يدي وساد الاستفهام للتقرير وام منقطعة قدرا ولا ادعاء وافتخارا اي فوق البدر
ثم اقرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء وساوة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول قوله
وقول الشاعر وهل يدخل الفرغام ابيت لابة العلا مي تفعيل مطلعها برومك والجوزاء دون مرامه عدو يغيب البدر
عن تمامه تقول يطلبك العدو بالمضادة والمعاملات والحال ان الجوزاء قبيل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه
لانك قد جزته مرتبه ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وبذا العدو غيبة اياك كغيبة البدر عند تمام قوله
والا فكل مصلحة فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته لا يصح لانه سؤال عن خصوصية الوجه
بقرينة على ولا يال فيه بل كل مصلحة فيه قوله من فرعون بفتح الميم قد فتح فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية
خبرا وبالعكس على اختلاف الدعاوي وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وسوغ بل المراد انه ما وصفه العباد بالشر
والفضاعة زاد مع تمويلا بقدله من فرعون اي معلوم من فرعون من عتوه فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنك بعذابه يكون القدر
قوله انه لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اقول الاية قارنت بوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس
هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون انى لهم الذكرى الاية روى ان هذه قالوا يا رسول الله الدخان
فقال بعلاء ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر كالسكران يخرج
من منخره واذنه وبره ومعنى الاية والله اعلم كيف تذكرون وتتعظون وقد رأيتما وعدوه من الايات عند كشف العذاب
عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم واجل منها وجوبا للازكار من كشف الدخان ومما ظاهر عن رسول الله صلى من الايات البينات
والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا يخفى المتولدات فيما ذكر لعل الصواب بل لم يذكر قوله
الى طلبه كقوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك واظهار تنبيه الشان كقولهم سمع بحبالوى وغيره قوله على جهة الاستعلاء
واما قوله حكاية عن فرعون ما فانا حروى فيما رعن ما فانا شروى وقد قالوا انه انتصب فيتزل نفسه منزلة الاذن فقيل بنفسي اي
بارادة التوبيخ نفسي فاذن وسوط الفعل بانتقل ينجر وطلب الفعل على جهة الاستعلاء بالكان فانه ليس امرا عندهم فلذا عرق الامر
بانه طلب الفعل لذلك لو لوجوه الصيغة الخ وقع الطلب بالمروي قوله وفيه نظر لانه يجري عنه كما كف عن الفعل احاد
الثاني عنه في التبوك بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الانتفاء ويرد عليه كما كف عن الكف الفهم
الآتي يراد غير كف عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه ويقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس الكف بل الوجع كما حرر نظيره
قوله رويد بكرا حركنا الدال لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصدر مأمور به لانه تصغير الترخيم من اروداو
وهو مصدر اراد ومعنى رويد عمرا اردد عمرا والاصل اردد عمرا رويدا وقد يكون صفة فتوسا ورسرا رويدا وقد يكون

حالا

حالا فحسار التقدير رويدا وقد يكون مصدرا لفعل رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب واذا اتصل
به الكاف فخطاب رويدك عمرا وافراد خطاب فعل بمعنى اهمله الاخير قوله ويكفي بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص من خطاب
الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر الغائب كما ذكر في كتب العرف قوله وفيه نظر لانا لانم ان الامر اعتبر فيه المنع
من الابقاء بهذا وقد نظر لانا لم نطلع على المتامل وما ذكر يمكن اجوبة وما قيل فيه وجه النظر وما قيل فيه انا لا نسلم دلالة
على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها بقيد ما وقد ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة
فيه مع كونها حقيقة في غيره ايضا بدليل انهم يستعملون وكذا في مقابلة الماضي والمضارع قد تقال الاصل وان يدخل
هذه الاضافة وعدم الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات
وافعال المقاربة وكذلك لان الوضع اخص من التعيين اللفظ والمنع ولهذا قال الفاضل الرضي سميتا
واما وتظيرها كحروف التنبيه او من تسميتها بحروف الاستفتاح لافتتاحها صدر الكلام وما كان بمعنى الجمار
بعيد ضعيف واما المتبادر من لفظ الامر هنا كما هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وبهذا الاخير كان
هذا الامر وعلى ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد هذا قوله وقد يستعمل لغيره كالاباحة او عدم عدم الذم
مثالا لاعباء بشر ما في الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عند وان الاظهر عند كون الصيغة موضوعة للقدر
المشترك بين الوجوب والندب وان كان في ان الجمهور على حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد
اعتراض الفاضل الخبيصي على جماعة القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق
الطلب ولا ان كلام المنتاح على نفي اشتراكه لا يصح جعله على ان الشركة من علماء المعاني لا الاصول وكلام ان يع
مسوق لبيان افراد المعرف قوله لا ابلاغ مع تخويف قيل الاظهر ان يقال تخويف فيه ابلاغ قوله فقالوا بسورة من مثله صدر
الاية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله
كما قالوا وقوله من مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول فيما نزلنا لانه يقتضي ان يكون مثل هذا القرآن
في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن الاتي به فكان مثل هذا القرآن ثابت كتعجيز عن
ان يأتوا منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق بناء على هذا التقدير لان المعجز
عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتسابها العصف واما التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه فاحتمال عقلي لا يسبق
الى الفهم ولا معنى له استعمال البلغاء فلا اعتداد به قوله خاسئة اي خسيئة الكلب طرده وخسأ
الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى قوله والتمني مخرج قول امرئ القيس عند التمني من القسم الاول المعبر فيه انتفاء
الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بنا معان الطلب المنتفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب متعلقا به
قال بعضنا فليس الترجي طلب الا بالمآل لانه لا تعذر عادة وقال في التسهيل والاماني ليس الترجي ان يطلب منهم كون ذلك

هذا ما تحصل في الحاشية الاولى من الصفحة الاولى من الورقة الاولى من الجزء الاول من الكتاب المسمى بالمطول
وهو شرح على تلخيص المفتاح لسعد الملة والدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله تعالى

او بجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكر الفاضل الخبيشي الجواب من اعتبار امكان المط قوله ومن تباريح الهوى ولواذع الاشتياق وتباريح الشوق توهجه ولذع الحرقة وشدة الوجد على عشق وخزن واللواذع جمع لاذع يقال لذعته النار اى احرقه واحرق جلده ويقال هو لاذع حرقة الغواد من الحب قوله هذه الغدر المراد من الغدر وجوب تحمل ما تعذر به اذ لو وقعت الامكان بين التراخي جواز تاخره عنه لا وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به او لا قائل بالتقابل فالتقابل بين التعذر جميعا قوله والتكرار الفرق بين الامر والنهي ان ذكر ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل يتحقق بمرة واحدة بالمقصود بالنهي انتفاء ماهية الفعل والتكرار من ذكر انتفاء ماهيات جميع الاوقات قوله وان كان داجعا الى اتصال الواقع فالاتساب الاستمرار سواء كان من الاستمرار مواظبة الى ان يجب العمل والترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون نفي الصلاح انما اذا افاد استمرار انتفاء الصلاح استمرار نفي كون كما فطنه الكاتبي في شرحه تامل قوله كفا النفس عن الفعل اه اقول وبهذا يندفع ما ذكره من ان الترك مستمر من الازل فلا يكون مقدورا للطلب فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحصله كنه مقدور باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يشتغل بالفعل وباعتبار ازالته على ما كان عليه بان يشتغل وينزل استمراره قوله اللهم لا تشمت بنا اعدائي الشماتة الفرح ببلية العدو ويقال شمت به بالكسر شمتا به بالكسر شمتا شماتة وبه فلان بليلا الشماتة اى بليله شمت الشوامت قوله لطلب الدوام والثبات لعله اراد بالدوام ايقاع الفعل مرارا مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى فبينهما فرق ولهذا لم ينظم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم طريق الاسلام واما اذا اريد به طريق الحق فلا وجه لتخصيص الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب ذاتها فالطلب حقيقة قوله والطلب لا ينفك عن سبق عامل اه ليست هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة فيقوم منه سببية وكذا الامر المخصوص وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل الخبيشي تبصر قوله لان العلة الغائية اه فيه بحث لان العلة الغائية هناك عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم ان يكون بوجود ما معلولا لان السبب الحامل نوعان احدهما غاية يقصد حصول ما بعدها بضرب تاويل وثانيهما ما يوجب وجوده شيئا كوجود الحرب جبنا قوله مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب واما كونه مسببا عن ذكر الطلب فليس مفهوما منه بل هو عقيدة اجنبية وهي قوله لان العلة الغائية اه لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة فكان ذكر الطلب فهم وكذا المراد بالسبب في قوله وقل عليه ذكر السبب هو الاشياء الخمسة بعد الاربعة وغير بصلح داخلا في السبب فرجع عليه الى الطلب قوله واما قوله تعالى لعباده الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته وهو ان الصلة لا يكون مسببة عن العدل او كثيرا ما يكون مختلفا عنه فانه ذكر بعد الامر اخلص بقولوا العدل

الصلة ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القران وان كان الامر نحو محمد بعد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا، وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيه بالجواب كما قيل في قوله تعالى فيكون بالنصب على عرض الحث على النزول وقيل عرض الحث على النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن ذا يبتزل اتنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المط بالاستفهام التصديق بحال نزوله صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بعضهم قرينة قال الماخوذ لا يجب النزول مع جنسها اه قوله يجب اى يكون من جنسها اه اقول الجنسية تقع الجانسة التي والالتي في حضوصية الفعل وان خلافا لكسائي فانه موقع وجوبا الاول فتقدير صاحبك لكنه فاسد قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كونه لا تصيبن جوابا للامر اصابهم لا تصيبن الظالمين خاصة فالنفي متوجه الى القيد بل التقدير على الجواية ان يستقيم لا تصيبن الظالم خاصة وليس بمستقيم قوله فلا يبعد الا بان يقال ليه نقض بعض ما في الحواشي بقول الامام احاول لنا رشاوى فعلى مرشدي، ام اشمت ناويي فدبر موجوه وجوابه ان مراد ان مع عدم حسن مثل قولنا اتقرب زيدا فعمرا خوفا على ان يكون الفاء تعليلا للنفي والشاهد بذكر على والذوق السليم كما اشار اليه الترتيب في شرح المفتاح ولا تنافي لذكر بعد الامام لجواز ان يكون الفاء تعليلا لمقدر اى لا حاجة الى ذكر ان عقلي مرشدي كما ذكره وامثاله في قوله تعالى من يزين له سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث فاعل التقدير لا يهدي للتحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل الشريف الفتى بان قوله فالله هو الوالي ليس بمنتج المعنى فلا يتجه ان يعلل به ما هو مانع وفيه بحث او يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية حيث صفة مشبهة بمعونة المقام تحمل الخافض على ان القرشي فاجر بان مصبا لانكار نفسي اتخذ غير الله وليا من غير تقييد بالزمان فتدبر قوله واي والهمزة للتسوية ونقل ابن الحاجب عن بعضهم ان للمتوسط وانا الذي للتقريب وهذا خرق لاجماع النحاة ويمكن ان يقرر اجماعهم في الامور الغير المتغيرة وفيه بعض العلماء، قوله امكان نعمان الاراك بفتح النون وبالراء طريق الطايف الى مكة والاراك جمع اراكة وهي بجرة طيبة الرايحة يتخذ منها السواك والربع المنزل قوله وانما يقبل اه العدل الاول قول ابن الحاجب ان قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمال هذا القرب والبعد على السعة ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل قال قلت لم يذكر ان يه ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة لم يضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر على الحاجة الى تعبير عنه قلت بعد تسليم انه ليس كذلك خلافا لقرب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له لخافته بالمجاز وبخصوصي الرواج والطهور الى اكثر في التعبير عنها بالاضافة كما يجيء المسكر قوله اما الاستقصار الداعي نفسه واستبعاد عن مرتبة الدعوى نحو انا مهذا الكلام الكشاف وضحكت لان الداعي ربما يتعدى وعاليا قد يستعمل بغير بعيد وربما قال من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر ما قدمنا قول ابن الحاجب عما اشرنا اليه قوله لكن مجموعه يحمل التبعيض على الحال وابا البعيد

اليسرة حيث قال ابها الرجل مبتدأ خبره محذوف اى مراد او بالعكس اى المراد الرجل قوله اقرى الناس اى اكثرهم
قرى وهو الضيافة قوله نحن معاشر الانبياء اشارة الى قوله ﷺ انا معاشر الانبياء فينا بكاء اى قلة كلام او الحق انهم
نحن معاشر الانبيا لا نورث ما تركناه صدقة قوله بكشف الضباب الضباب بالفتح جمع ضبابة وهى سحابة بنشئ الارض
كالدخان ينزل منه اصيب يوما قوله قال ابن اى جبا المعروف ليس منقولا آه قال فى فضل الرطى الاوطان يقدم الجميع منقول
عن النداء وانتصابه انتصاب المناوى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدم تعدل عن جوز والنصب ووجوز الاتباع فى
العرب لان ليس بناوى حقيقة ولان لا يظهر فى باب الاختصاص وفى النداء المكروه مجامعته مع اللام قوله انا بنى نهشل
البيت لشاعر من فحل النهشلى من قصيدة اولها انا محتوك ياسلمى فبينا واى صغيت كرام الناس فاسحق بنا
وعوت الجاى مكرمة يوما سراة الناس فاوعينا انا بنى نهشل لا ندعى لاب عنه ولا هو بالابناء شرينا يقول
انا مسلمون عليك ايتها المراة فعاملينا بمثله واى حد عشائرهم وستهم فانا نجرى بهم فانا منهم وحتى بلغت الاجل
وسراة كل حى ظهره ووسطه الجمع سروات وسراة الناس خيارهم واوعى فلان عن بنى فلان اى عدل بنسبهم اوعى
فيهم وافا انتسب اليهم والنزو بنى بمعنى وثبى الشاء نهوى الاقصاد والمراد هنا البيع قوله وفى يستعمل فى
النداء للاستغاثة نحو يا الله من ام الغراق ومنها التعجب نحو يا للماء آه قد تقرر فى كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على
المستغاث به والمتعجب منه المناسب معنا هما بالاعتبار اى المستغاث به والمتعجب منه مخصوصة
من بين اخواتها بالدعاء وبالاختصار لتقدمها او عدم التقدير عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائم
مقامه عند البعض وحينئذ اى حين كون منتوحة فرق بين المستغاث له وبين المتعجب منه المجرور باللام
له اى ضعف الناوى نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظلوم ليوافق عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء
على الفتح تحقيقا وانما ينعكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليتنبه قوله يا ناق جدى البيت لابى العلاء
من قصيد كتبها الى ابى حامد الاسفرائينى عند قدمه ببغداد مطلعها لا اوضح للرجل الا بعد انضائى فكم شاهدت
اضانى وازملى الانضاء السير السريع فكم شاهدت خطاب لناقته بشكوى من نشزها والاخفاء بالجاء الهملة
والفاء من الخفى مقصورا بمعنى الذى رقت قدمه وحافره من كثرة المشى وحفى يمشى الكفا واضافه غيره والازمال
الثوب الذى يفرش عليه وجدى من الجدى والاناقة حسن القامة والاحلاس جمع حلس وهو كساء يوضع على ظهر البعير
تحت البرذعة والانضاء جمع بكسر النون وهو ما ضعف ويضا للتصدير اى الجارة لمصدر البعير قوله وكحله يا عينى بكى عند كل صباح
تمامه جرى بارجله على الجراح وبعد قد كنت ملء العدة بطله فرتكتنى اخى باثر وضاحى قوله يا عينى بكسر النون
وحذفا يا لدعوى ما يحذف فى النداء وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه وباب النداء باب الحذف اى الجاز
كذا ذكر المرزوقى وقوله بكى اما بمعنى اكثرى البكاء وامابمعنى كثرة فان تضعيفا لعينى افاد بكى للتعدية بحى

وقد البكاء برقة الصباح اما لانه يبدا حينئذ بتارك لذلك اولان بهذا الوقت كان وقت بكائه بالاعداء
وشن الغارات على المناوين وقوله جرى بارجله اى بارجل قبائل الراشحة حوافره والدم يجرى من النحور وهى
مواصل قبائل الراس ومنتاها جمع شاة اى جرى بارجل مثل كلمة قوله قد كنت انتقائى من الاحباء الى خطاب الجراح
عادوجع فخطاب الموت والاجل والاملى والفتى البارز قوله اى بنى اليه الكذب شانه الى ان الكذب نعاة الذى
على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ويحتمل ان يجعل كناية عن البعض قيل كناية المثال الثالث فان حصول الخبر الى البعد
من الموضوع المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية تعبير الانتقال
من اللازم الى الملزوم مذهب السكاكى واما عندائمة فالكناية انتقال من الملزوم الى اللازم فالمجاز والفرق يتحقق التوبة
المانعة عن الارادة الموضوع لها بالمجاز ودونها فتح اختصاص الكناية بالبعض تامل قوله وفوك كل الاعتبار
كان يتصدق فوك وفكك الله للتقوى بدل فوك كل الله وفقه للتقوى الاحتراز عن شبهة الحاق طبا لما يكره من عدم اتصافه
بالتقوى بالنظر الى اللفظ واو خال المروءة قلت كيف كفوك كما عطاك زيد حتام يعطيك الخير فوك عما يتدى اليه بانامل
بالاعتبارات قوله الانشاء كالخبر اكثر مما وكم قيل انما قال اكثر لانه قد لا يكون كالخبر فى بعض احواله فان مسند الفعل
مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر او قد يكون جملة وهذا انما يتم فى مسند الامر والنهى واما المسند فى التمنى
مثلا فقد يكون جملة الباب السابع فى الفصل والوصل قوله لان الاصل والوصل طارئ عليه ولان مدار
الفصل على الجهتين اعنى الاتى والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهى التوسط ولا يقدح فى المدارية
التحقق على سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله لان الكلام
ما تضمن الاسناد والاصلى قيل ظاهره مخالف لما ذكر من ان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد حيث لم يقيد
بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد قد يفسر بما يخص الكلام بالمعنى الذى ينص على انه يحتمل ان يكون
ابتدائى حيث ساق الكلام على التراوف كما هو مذهب البيانية وهو الظاهر قول صاحب المفصل وسمى الجملة وبناء
الكلام على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد الاصلى ما لا يكون للمشابهة مخرجا اسنادا والمصدر انما عمل
انما يعمل لمشابهة الفعل باعتبار اداته بتقدير ان مع الفعل ولهذا لا يتقدم معمولا عليه ولا يعمل المصدر المقدر
والموصوف والمقترن بالحال والمعرف باللام على الاكثر كما قصد فى شرح اللب للسيد وكذا اخوه اسنادا واسم
الفاعل والمفعول لان عملها ايضا لمشابهتها الفعل ولهذا يشترط اقترانه معناها بالحال والاستقبال
ليتم مشابهتها له وكذا اخوه اسنادا والصفة المشبهة لانها انما تعمل لمشابهتها اسم الفاعل الجارى على الفعل
قوله فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما مرادة اى الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات
ليست كلاما لما عرفت بناء الاسناد والاصلى على عدم اشتمالها عليه فلا يرد ما قالم الزبدانى لان اسنادها والصفة فيه

الفصل الوصل

الكلام الاسناد

باعتبار نا وبلا بالفعل قوله فانه اذا قصد تشريكه اه واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف واذا وجدت الشركة
في نقل الاركان الخ بها بالجر والصفة بعد الصفة وقوله الاولى واقعة موقع المزوج اي واقعة موقعا
يكون الاصل وقوع المزوج فيه واذا لم يكن هذه الجملة تاويل المزوج فلا بد حالية الواقعة جزاء غير
انه ولا يا بالجملة الحالية عن الغير كقولك ما تيك والجيشي قادم او قد تقرر ان الاصل في كل من الجزء والحال
الافراد وقوله متعبدا ما كان او وقوله ان كان الواو وما يكون مدلوله الجمع المطلق كما قاله الخ بعض الواو والواصلة
وهم الداخلة على الجملة كما تقدم في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيره ما في حروف العطف المنسلخ عن معناه المستقل
في حرف التشريك مجازا فتعطف بهذا ما اورده الخ يرد قوله بهذا فاسد قوله مما يعين الكتابة والشين من الناسب باعتبار
ان كلا منها مشتمل على التاليف كما ذكر ثمة او بل الكتاب قوله لان كل من الفاء وثم وحتى يشوب قوله في عطف الجمل
كما يشعر به قول السكاكي بحث العطف والابتدائي من الذريعة كما يعني عنه قوله ما وكنت تعني من ضد ابليس فارعني
كالحية صار ابليس من ضيقه وجره الى الخ في التفصيل الآتي بما هي لا يقع في عطفا جملا الا ان يحمل على احتمالين
كون الخبر على ما قبل ما وكون في التفصيل لان شرط العطف المغايرة كتبا الخ لا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو واه
حاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى شيئا في الجمل
مخصوصا بشيء لذلك المعنى غاية العطف وكونه متعبدا للعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو
فانها تدل على معنى جمع غير محصل هو مطلق الجمع في معنى الجمع على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجملة
في التحقق مما لا يخفى وكثيرا ما غير مناسبة بحيث ادا تعطف عدت من قبيل الخلل والوقوع كتب بعض الفضلاء
فلا بد بين المتعاطفين بواسطة الخصوصية جامعة قوله ولهذا عيب على الى تمام في قوله لا واو الذي موعلم اه
النوى محركة آفة البصر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب
بانه كرم انه الحبيبي بسبب رفع حرارة النوى فكانه قال والذي هو علم بحرارة النوى وداوني وباه
كوم انه الحبيبي حلو والنوى مرفيها متقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجملة الجامعة ملتبسة بحرف
الا يكون خبالية بان يكون انهاما مبنى كان في خبالية بهذا الاسم مران النوى وكرم انه الحبيبي وقد يجتمع
ان من عادة القدماء من شواد العرب الاقتصاب وهو الانتقال فابدئ منه الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود
اعني المدح ملاطفة كما ان عادة متاخريها التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملائمة كما يسمى بدائع ان شاء الله
فابو تمام لما اراد اختصاب من الطريقة عطف كرم انه الحبيبي على حرارة النوى لتقارنهما خيالا فليتفهم قوله
زعمت معاك عناء القداة اه معاك وعنى معقولان زعمت والقداة ظرف لعنى اي اندرسي وفيه اينما تكن
الاندراس وتصير عنها للدبار وسوحا من طلال قدم عليه خطه لكنه سوحت طللك قديم وطلال فاعل عفى

عفى الكتاب الخ موضع واكيا افيه بعفى ورسوح عطف على طلال والسنن الطريق لاندراسها صار سنة قوله
الفناء ما لوفه متعلق بحوم الخ بطوفه وبدور وهو جمع عذب قوله لانا معكم اراد بالبيان الاولى وهو
الابطاء وهو موجود في اغاني عشر نون سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او البدل كما فعله الفاضل الجلبي
اما على الاول فواضح واما على الثاني فلما سبق في احوال المسند وجب الابدال منه فظهر ان الاولى ذكر البيان لعدم قيام
البيان بل يجب ان يكون اوضح من المبين وهذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام هنا معكم قلت فيه بحث بالنسبة الى
الابهام التقديري حينما على احتمال كما مر بتدبر ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر مثل ذلك في قوله الابعد للعاد وهو عدو
قوله واو واما وام اه لا فرق بينها واما الاحتياج الى الخط ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف في ذلك
اما الاولى ليست بعاطفة لاعترافها بين العامل والمعمول وبين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية
غير عاطفة ايضا ملازمتها غالبا الواو والعاطفة مع الواو لا تدخل عاطفة على عاطف والصحيح ان الاجماع بل بالاكثر على انها
عاطفة ايضا والفصل ان العاطفة في مثل جاءني اما زيد واما عمرو موجودة واما حيث قال لما يسعان يكون حرف
الحرف مستقلا حرفا ومعناه وبعض حروف آخر كاذا اما وزعم بعضهم ان اما عاطفة للاعلى الاسم والواو عطفت ما على
اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بينها وبين واو فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واوليست كذلك فانت
تقول ازيد عندك ام عمرو علم بان احدهما عنده مستفهم عنها لتعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم
وازيد عندك او عمرو مستفهم عن احدهما عن ادراكا كان جهله بنفي اولا واستفهما قوله وقوله مائة الف
او يزيدون اختلف النحاة في بين الآية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين يجيء الواو
وقيل بين الشيء عن سيبويه انها للتخيير اذا اراد المتكلم ان يقول ثم مائة الفا ويقول ثم اكثر وروه ابن مسلم
وقيل بين الشيء عن سيبويه انها للتخيير اذا اراد المتكلم ان يقول ثم مائة الفا ويقول ثم اكثر وروه ابن مسلم
باذ لا يجيء التخيير في مثليهي الواقع احدهما وفيه بحث اذ حاصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عدد معين
الامر بالتخيير بين المذكورين بل يكون عدد اكثر جدا بحيث اذا راعى المتكلم كان له ان يقول ثم مائة الف وكان له ان يقول
ثم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما وليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة
قوله وحكم لكن قد عرفت فيما سبق ان حكمها العطف على السابق قوله وقد يقيد كون المذكور بعده اه قال الفاضل الرضي
بعد تركيب هذا الكلام وقد يجيء الواو العاطفة للعود بمعنى الى على ما حكاه الزجاجي من ان بعض العرب خطرنا ما بين زيد الى
فالشعلبية يعني ما بين زيد الى الشعلبية قوله يخر وتاوي توح ربه تعالى وقد الآية وجاء خر وسعانه اريد بالنداء اراده
النداء قوله خارا باسنا بيانا او علم قائلون بيانا حال والبيات مصدر بيت تبييتا وقائلون من القيلولة وهي النوم
في الظهيرة بقال قال يقيل قيلا وقيلولة وهو مقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بيانا كانه قيل في اوقات اهلكناها بياتا
او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة فيكون نزول العذاب اشد وقوعا

ثم الذين كفروا بربهم يعدلون

فلا اقتحم العقبة

مطلب الترتيب الذكري

وبهذا سواء جعل قبل وكذا متعلقا بسواء وحالا من حق قدم عليه اما على الاول فظاهر واما على ان فلانة اذا جعل قبل وكذا حالا من حق وجيء بنصف الخ بالقبلية وقت اتصافه بالسياوة لانه حينئذ كصفته الفاعل حال كونه فاعلا والحق لا يتصف بالقبلية الا فيما يجامعه الابوة الوجوه او لو جامعه لزال القبلية الملغية وقد يجاب عن ذكر باب دعوى الشاعر ان سياوة الاب لما حصلت على سياوة الابن احدثت واستندت الى اول وجود الجد فسياوة الاب مرتبة على سياوة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار استنادها واستناد المعلول لوجود الجد فلا يكون قولك قبل وكذا مخالفا للمنفي الذي قاله ابن عصفور تامل قوله وبهذا اندفع ما يظهر انه فيه نظر لان محل الاشكال قد يتحقق فيما لا يكون له حكم اولها او اعطف شيء على جزاء الشرط مثل ان جاءني الخبيث يذمني جندب فانه يفيد نشركهما في اللوم لا في الجزاء الا على الاعراب قوله احتمل ان يكون قولك يفرأه قيل بهذا اما يكون او انما يكون الجملة الاولى لازمة للثانية اولم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع او لو وجد يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعلها حكم المسكوت عنه والكلام لا بنافيه قوله ويكتب فيه العبرات كناية عن الاشكال يستلزم بعزة الطالب يبكي لعجزه قوله ومن ان خذلهم او خذله خذلانا او اسند عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه خذلانا اي جعلهم على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اي زينته له ومستدرجا حال من ضمير الفاعل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اي اتاه من حيث لا يعلم على التدريج وفي الكلام ايجاز اي استدراجا حقيقته استهزاء لا يتصور منه تعالى عبث وجهل قوله وبهذا تبين ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا يلغى فيصح ان يعمل شرطها فيما كما عمل في متى التي فاق فاء جعلا في اذا قولنا خلوت قرأت القرآن متى طلعت الشمس جرورة كانت مضافة الى ما بعدها ومعمول القرآن يكون الخبر مستقبلا في التقدير وهذا ان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرأن كما هو المشهور كان الخبر مستقبلا وان التعليق بالشرط كذلك فكان خلوت سقرات وجاز ان يعتبر التقدم عوضا للتعليق فيفيد الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التأخر وبهذا اندفع الابناني الزامهم لتقديم الشرط لاجل تكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما وهب اليه جمع كان التعليق مستفادا بالفاء وتاء ليس اذ ليس معمولة للجزاء متعلقة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها قوله ولو سلم آه اي لو سلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص فلا نسلم ان هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على معناه قوله او الشرطية آه بهذا اشار الى دفع ما ذكر اولا وقوله لانه اشارة الى دفع ما ذكر ثانيا وقوله في القيد اشارة الى دفع ما ذكر ثالثا قوله سواء جعل باعتبار معنى الشرط يعني كونه اذا للشرط لا يقر بالنظر الى المنصوب الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف وما قيل فيما سيأتي من تقديم المتعلق ونحوه من الظرف وغيره مفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية قوله انه ليس بتعطي قد سبق مناقشة في امثال الكتاب اذا ان يذكر ثمرة الكف فانه قوله تعالى وما على الذين يتقون من حساب

عامل اذا الشرطية

وبهذا

من شبه الآية ان القاعدة كلية فلم الاستدلال بخلافه وان الشيخ اثبات الفعل بذلك وهو لا يدل الا على الجواز قوله فيرى
فرس قيل منها ضرب ثالث ومعناه يكون الاول معقوفا على الثاني فكان اذا سافر صلت وقد تمات الاربع
مثله في كلام السلف ممنوع قوله فلم لا يجوز ان يكون عطفا له بتقدير وبهم من هذا القبيل فيه بحث لان الظاهر ان المفيد
بالمفيد بالشيء مفيد بذلك الشيء فيلزم ان يفيد الاستفزاز المفيد بالفعل المفيد بالجلوس ذلك الجلوس في حالة قول لا على
اخبارهم عن انفسهم بانهم مستهزؤن بدليل انهم اه فيه بحث لانا لا نسلم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم
معهم الا ان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في جدوى التأكيد
في قولهم انا معكم حيث قال واما في جانب اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فلم يؤكد فيه على صدق عزيمة
ووفور نشاط وسوابق عهد منهم متقبل منهم فكان منظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت
مراد الشيخ انه لو عطفه الله يستهزئ بهم وجعل من الغرب ان تنوع ترتب الجزاء على مجرد العقل والاخبار بكونهم
معهم فتفصل لبلا يتنوع خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه من هو غافل عن فائدة التأكيد انا معكم ومن هو
يتوهمه لا يكون متنبها للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه قوله فان شبهها كمال الانقطاع بلا ايهام اكمال
الاتصال فيه بحث ومعاندة بكل اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه هو الوجه
ايضا فلم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا اسلفت على ترتب حر افعلت لاترك ترتبه تأكيدا
للنفي اي بق ولو لم تؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا واباك الله ويمكن ان يجاب بانه لم يتعرض ههنا
لرفع الايهام كما اشرنا اليه في كمال الانقطاع او لا يتصور عطف احد المتنافيين على الآخر حتى يعطف لدفع الايهام تلك على
قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اي مع الايهام وانما تركه لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا
موجود في الخامس مع وجوب الوصل قوله فلعدم المغايرة المعتبرة الى الربط فيه بحث ومعاندة بهذا المعنى تابع الجملة
والمذكور فيلزم ان يجعل او لا يحسن العطف التعبير بالواو في المذكور مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنه ممنوع عند
البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم قوله فكل حنف مرئي يجري بمقدار او خال الكل على الحنف انما يجري
باعتبار الاسباب من كونه بالمرض وبالسيف وبالريح وغيرها والا فالمجتمع المضاف الى الامر الامر واحد وانما
يقبل الحنف كل امر مجتمع بناء الوزن لان ما ذكر من اعتناب لمقام الحرب حيث يأتي فيه اسبابا لموت من السيف
والريح وغيرهما من كل جانب ان قلت فعلى ان يجري بمقدار الله تعالى لا يلائم عرض الشاعر وان
مطابق للواقع قلت مراد ان يجري باعتبار الوجوب باعتبار العموم في الاضافة اليه اعني امرئ كما اعني مرئي في الاضافة
ايضا وعدم الحنف لان المعنى على ان حول الشاعر وغيره من اهل السيف فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات
تعم بواسطة المقام وانما يتعرض لهذا حاصل المعنى للجمع المعتبر في المضاف للدور فتفعل ان يجاب عن

كمال الانقطاع

جدا قوله اذا جئتها بالام ساتي لها رأسه الة الارساد وهي الحديدة التي في فم البعير لتقطعه ويقال لها بالفارسية
لكمة قوله والغير للوب فانها مؤنث سماعي يقال وقعت بينهم حرب عظيمة قال الخليل تصغير حرب بلا هاء رواية عن العرب
وقال المبرد الحرب قد تذكر وقيل الضم للكتيبة وهي الجيش قوله وقيل للسفينة والمعنى قال مقدم الغزو للملاحين
ارسوها ولا تجروها لكي نغالجها و تأخذها وما فيها من الاموال قوله الوجه ما ذكرنا وهو الاوجه راجع الى الجزاء
المقراع التي يلائم اشد ملائمة واما على الدليل الآخر فيحتاج الى تكلف وهو ان يقال انهم عجلوا الخوض في السفينة
خوفهم من الغرق والهلاك فلم يتموا او لم يتوقفوا لمعالجة السفينة ولا للاشتغال بشرب الخمر قوله لان الغرض تعليل
الامر اي فيه بحث لان الرسوله ليست علة خارجة للامر بالارساد بل غاية له والجزم ايضا يفيد هذا المعنى اغني قوله
الثاني غاية للاول علة خارجة للثاني لا يصح ان الاسلام علة خارجة لدخول الجنة والدخول غاية له قلنا او لان يقال
لو جزم لكان على تقدير الشرط اي ان تتقوا بنوا لها والمراد ليس الا التخيير اي اتقوا السفينة لاجل تحصيل هذا المهم
فليتأمل قوله قلت لما ذكرنا فيكون اه قال ابن هشام في المغني لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد
لا محل لها من الاعراب اما من كلام الحاكي فلانها جزء من الحكي او الحكي انما هو مجموع الجملتين وهو الحكي لا جزء منها
في كلام الحكي عنه فقط وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لولا عد المغني فيما سبق قوله انا معكم محله من الاعراب
واعلم ان خلاصته مرادان ما في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقال ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثاني
الفصل عن فيما لا محل له من الاعراب والمعنى مثل الامر الاول ولم يتعرض للثاني اذ لم يرد في هذا المقال الا الفراغ وليس
فيه الفصل فيما لا محل له كمال الانقطاع فضلا الفاصل الحسي للكمال الانقطاع كما توهمه ان يقوم محضا وليس كلام
ما يفيد قطعا قبل ما اشرنا اليه مما ان تمثيل الخصم لحرج كمال الانقطاع لاتركه العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب
واما قوله ان يجيء فيما سبق لما كان ارسالا انما يفيد لفظا ومعنى اه فتحقيق منه لوجه الفصل في الحكي لا توضيح لمثال المغني
ومراده وسياق كلامه يكاد يناديه عليه فلم كان لم يسمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا عن اعتراضات
ذكرها الفاضل قوله او لانه لا جامع بينهما بناء على تقدير اتفاق الجملتين في الجزئية والانشائية لان علم الجامع بينهما يفيد سببيا
للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع لحسنا فاجامعهما لم يفد
ولا يقال اجتمع مناسبان للانقطاع سببيان قوله حوكده للاول او بدلا عنها او بيانا لما قيل اراه بكلا احد من جعل
الامور ما يفيد فايق وكما الواحد كما ينظر من التقدير في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي لان كلا واحد منهما من
التوابع والتابع هو الكامل بلوازم سابقه فلا بد ان يكون للمتبوع اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام في
الجملة الخالية لا محل لها من الاعراب قوله وكذا ان تفعل الزاوية في قولهم هو كالكلب عوى فبئس ما تبعه اعراب اوانه باعراب
تبعه نفيا واثباتا واي كان خلاف الظاهر والحق ان كون التوابع ما يلحق السابق من اهال اخره على الاكثر فالتشبيه

تجدا

بذلك بناء على الغالب هروبه في اللب وشرحه للسيد يؤيد ان الدماميني ترجم لغنيمي بما قول كما احمد كما انما
وينبغي بدل اصطلاحي من قوله احمد كما يعلمون مع انه لا محل لما مما الاعراب كما لا يخفى قوله واما التفت فلما تميز عن عطف
ايا فاه واما عن التاكيد وعن البدل فتمييز باعتبار المقصود من التاكيد التقرير ووضع موضع غلط وجوز ورود البدل
لذفية المراد كما سبق واستثنا القصد الى الجملة الثانية وليس بشيء من توك بمقصودية النعت وهو ظاهر قوله وبهذا اندفع
مما لا تحقق له المحل فالمراد بالفاصل المخلي اي كون التابع والمتبوع مما لا يتحقق فيهما الحل والا كانت الجملة
من حيث هي لا يصلح لذلك كلامه والمتبادر من عبارته ان ضمير به راجع المذكور التابع والا في صل كلامه ان الجملة الثانية
لا يجري فيها النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها والمعطى بعض احوال متبوعها مع انه يرد لان المحكوم عليه حقيقة
يجب ان يكون مقصودا مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل مشترك
بوقوع الحال بدلا او عطف بيان مثلا فتعول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها تابعا في نفسي
المتبوع وبهذا اندفع البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة بمعنى المفرد ونحوه
على قياس ما قبل الفعل لا يخبر عنه ونحوه ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان بدل على عدم جواز كون الجملة صفة النكرة
ايضا وقد صرح بجواز توصيف النكرة بالجملة واما بجواز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضميره
راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض
احوال الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه وفيه ايضا
الوجه الثاني والاظهر عدم وقوع الجملة نعتا للجملة كما ذكره شراح الفوائد الغياثية وكون التعريف ايضا حواشي
الفتاح وغيره من ان المتعذر ان يكون نعتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان
ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما ما سماه به الاصطلاحية بل المراد
كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه للمانعة من ان يقصد بالذوق السليم بين الجملتين تصوير ان مختلفتان حسب اقتضاء المقام
منشأ اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد كرر الشيخ في
مواضع من دلايل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع من اللطيفة وكذلك قوله تعالى هذا بشرا انها
الا ملك كريم وكذلك في قوله ان هذا الا ملك كريم شاكل لتنزله هذا بشرا وداخل في ضمن مثلة اوجه وجهان موقوفان
شبيه بالتاكيد ثم قال بعد ذكر وجه الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو ان اذا اتى بما يكون
بشرا فقد اتت له جنس سواه او من الحال ان تخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذا كان الامر كذلك كان
اثباته ملكا نفيا وقتله اثباتا جنس الذي اريد او خالف فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على التعميم
لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة او قد ذكر ابن مشام في مغني اللبيب ان ما لا يتعلق به يعطف عليه عطف بيان

البيان هو الجوامد لتبرئة النعوت في المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك وعن ابن السيد غير حيي اليه قوله اما ان يكون ام جملة مستقلة
او طائفة من حروف المعجم مستقلة الاول لا يكون ام اسم السورة او القرآن واشتمل على اي تقدير بالموافق من بين الحروف في العدد
مساكة لان كون ام طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة او هي على كل من التقديرين اما مبتدا والخبر محذوف الخ
او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذا ومعنى الله انا الم اسم مفعول محذوف اي حروف الخط الذي
وقع عليه الاجاء وهو النقط ومصدر كالاجاء وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز ان يكون في
الكشاف ان يكون معنى الاجاء اذا له بالمعجم بالنقط وبهذا اتابع اذا جعل كون المهجة للسبب مجتبا او مسموعا من
العلة قوله وثمانيا وجوه آخر خارجة عن المقصود ومثل ان يكون لا ريب فيه خبرا لم او ذلك الكتاب او اعترافا او حالا
وغير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما قوله وانما سميت بذلك الخ هذا هو المعروف بين اهل اللغة
يقال فلان مسايل والعامة يقولون لكن العلامة الزمخشري قد صرح بان العلامة في الاساس قوله عامي بمعنى جاهل
الجزاف بالكسر مصدر جارف مجازفة اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية فارسي معرب كزاف والمجازفة الكلام من غير تحقيق
ونسبته على المصدر اي يرمي به رمي جزافا اي رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه وزان نفس الموازنة مصدر فوكل منهما
الشيء الشيء اذا ساواه والوزن قد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا
كان مساويا لمرتبة شيء آخر فهو من الامور وهو المراد هنا اي هو بعده اشارة اما اي هذا خبر مبتدا محذوف
واما خطاب مبتدا محذوف الخبر اي هذا تقدير فيه هذي لفوات المبالغة المطلوبة قوله فوزانه وزان زيد الفاضل الخ ياباه الانسب عطف بيان
حسن بتابعي منه وجه عدم العطف قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتى وكلهم واجمعين فالتاكيد به
للملائكة فليتامل قوله ولكن وكد الشيخ بعضهم كلام الشيخ بدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون في الفا
ما على المتن وهي تبعد من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي قوله اي النسبة التي من كمال الاتصال ان يكون اه قال في شرح التلخيص
الثانية وكون الفصل هو البدل هو باب الا اخا ونظائره ليس لا اخي وبل لانه حكم الجملة العارية عن العطف عليه
اللهم الا ان يقال ذلك الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقة بخلاف ما نحن فيه
كالتوابع انتهى كلامه قوله لانه لا يتميز عن التاكيد آه واما عن عطف البيان فيتميز بان البدل لتوفية تمام المراد وعطف
البيان للايضاح وازالة الخفاء قوله وبهذا تم لا تحقق له في الجمل لانها ليست الخ لا محل لشيء من الاعراب اي التميز بحيث لا يأتي
المذكورين لا يجري في الجمل لانها لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيه التمييز بينهما وفيه اشارة الفاضل الخبيصي
فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام بدل عندي له فرق سليم على ان عدم تحقق كون الشيء مقصودا بالنسبة يتم في
الجمل سواء فوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد هذا للقصد التبعي لا الاصلي

الدار حسنا بزيد انه حكم بحل الاكل وبهذا ظهر وجه الله واما على قول من يجعل الامر بالشيء ينتفي النهي عن ضده العين
المتبادر فهو حكم بدل البعض من الكل قوله لان عدم الانتقال بغاير للاستحال اراد المغايرة ذاتا وان متحدا مفهوما والا
وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فيترل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا تنافي كون الثاني بدلا من الكل
من الكل بل شرط قوله لكنها كغيرها فيه بحث وقيل الواقعة مثالا وسئاله قوله تعالى فما قالوا مثل ما قال الاولون قالوا
ايذاسا وكن ترابا وعظاما انا لمبعوثون فان الكلام الاول غير واف بالمقصود قوله من المقصود لانه والله اعلم
المتأخرة الخفية اعني قوله والا فكيف في السر والجهر مسلما قوله فوسوس اليه الشيطان الا انه عدا لوسوسة بالنفخ
منعا الانتهاء والالقاء واضاف البخ ذا الى الخلد باعتبار ما يؤل اليه اى الاكل منها سبب للخلود والاكل وسعى منكرا لاعلى الاطراق
فضلا عن الزوال قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكر العلامة التابعي ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال
ان اهلي بعيد وانا على ناقة ذلول عجفاء نقباء واستحملك فقطن كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وسويعي خلف بعيره ، اقسم بالله ابو حفص عمر ، ما سمرها من نقب ولا وبر اغر اللحم
ان كان فجر ، وعمر يقول راحلتك فوضع فاوى نقباء عجفاء لحملها على بعير وزوده وكساه وفي بعض الروايات
ما ان بها مكان ما سمنها الا بعير جراها الظهر والجوف الهزال والنقب بالفم اول ما يبدو من الجرب قطعا متعلق قوله لان
اذا قطعنا النظر عن الفاعل اما فيه بحث وسوسة لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عليه السلام حينما تعلق بخصوص وهو
الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلنا المفسر
عام قلنا المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لادم عليه السلام فتامل قول سيومونكم سوء العذاب تعالى
خسفا اى اولينا بها واورثكم عليه قوله بحيث طرح الواو آه هذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه خفض الثاني الاولى ان يقال
والثانية بايراد ما ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه قد تقدم في سورة ابراهيم قوله تعالى وذكرهم بايام الله اى بنعمائه وبلائه
كما قيل فناسب العطف على سوء العذاب ليدل على ان نوعا آخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن الى اشير اليها بقوله
تعالى وذكرهم بايام الله تعالى ولا كذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى ولكن يرد عليه ان آية البقرة من كلام الله تعالى لهم
فلم يعتد المحن وآية ابراهيم من كلام موسى فعدوها ويحتمل ان الله يعهد عدها وكرارا لنعم جعل بذكرون بايانا ليسوموكم
وذا برابع عطف ليحصل نوع من تقييد النعم لمناسب قوله نقباء اذكروا نعمة الله عليكم تامل قول وشبه بهذا الخ
الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف يبقى ان بناء ونقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود
في كل الافعال ايضا قوله وسمي الفعل لو كان قطعا اما لكونه قاطعا للوم اولان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد
باسم المطلق قوله اراءة الضلال بتم قال الفاضل الكاشي اراه فعل مجهول من ارى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل ايضا
حقيقة ولكن اراى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا اتى بمعنى متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى زيد ارى خالدا

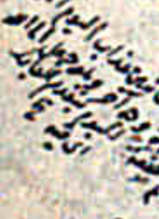

القطع
ارى

بلا مرة بهذا وفي شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة بدل الكل من الكل متمسكا بما ذكر في التأكيد بالاعتبار اه
حيث قال فيه خرقون قنعنا بالاسروي قنعنا بالماء والتمر اى كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة
له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل واى كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية ليتمها كانت الجملة
الثانية عطف بيان للاولى وتاكيدا لها قوله فما تعلمون احدكم بما تعملون من خير فانتهى فان قلت الكلام في الجملة الى لا اعلى لها من
الاعراب وقوله احدكم بما تعملون في محل النصب اذ اول الآية واتقوا الذي امدكم بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في الجملة فكذلك فان
الجملة الاولى لها محل من الاعراب فان الاعراب بجري الوصول والصلة على ما اشار اليه الشريف قدس سره او اخر الحالة المنتظرة كما في
المسند من شرح المفتاح او للوصول وهي والصلة لا محل لها كما ذكر ابن هشام في الباب الثالث من كتاب المغني قوله فدل انه على الامر
دون المتابعة قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على ما ذهب اليه الاشاعرة من ان الفرق بين الطلب والارادة ان
ارادة تعلقت بشيء فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان منتفي على الفرق بين الطلب والارادة
كون مدلول النهي الذي هو مناقض الطلب بالاجماع اما الارادة الكف او ارادة عدم الفعل واما ما كان فالكراهة لازمة لكون الكف
لا نفسه قوله والتاكيد بالنون والعلم كان الفعل فيه بحيث لا ينفك شرح لاطلاق المشرح واذا المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد
بالنون سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكائنة لا يتعين من النون والمفهوم من قولنا الحتم او نحو به المراد والا
عليه بالمطابقة مع ان التاكيد شيء آخر فالظاهر انا نختار التاكيد كما لمطابقة وجه كونه نوعا لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان
مراد ان يقال من الكمال قوله والتاكيد بالنون والعلم كمال هذا الحتم الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته
على الكمال البالغ على وجه كونه نوعا من اصل الكمال يبنى على وجود الكلام يبنى تدبر قوله وقريب من هذا ما قال الله الخفي
ان التاكيد والمطابقة في هذا الوجه اقرب كونه وجه اللفظ او نحاة المراد بخلاف الوجه الاول فالقرب اقرب لكن الحتم
وتقديره ثم ان قد يبنى الفاضل المحشي وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه قصد الاول فهو بخلاف غير الموضوع له فانه لكونه حقيقة فهم
مجازا مشهورا وانما يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظة المعنى فاذا استعمل اللفظة في غير
له وكانت القرينة غاية الوضوح حصلت الغراض ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا قوله ويمكن ان يقال انا نختار
على ان الامر بالشيء ينتفي النهي عن ضده لعني انه جزؤه كما هو مذهب الجمهور وقد فرع على هذا التركيبة شرح المفتاح فليراجع وعليه اورد
البعض من ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاءه والتزامه عقلا لان هذا النهي جزؤ ذلك الامر فتم بهذا الكلام
الترجيه اى منتفضا واما مدلولا لانه ارجل على اظهار الكراهة ضمنا وليس المقصود بل المقصود دلالته عليها كما ذكر ذلك
والفرق واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء منتفضا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحيا نعم
موقوف انضمام ان مدلول النهي هو الكراهة وبذا ظاهر ثم ان قوله ومعه اظهار كراهة اقامته لا يوافق المراد
لما عرفت الا ان يجعل على حذف المضاف اى ومع كمال اظهاره وقيد ان السوق لا يلائمه فتامل قوله وزاد حسنا الخ

من قبل السبب وهو كمال الانقطاع لاخلاء فيها طبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق
ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعتبر بيانا بحيث لا يكون كلاما شيء بعد شيء فالاجمال للعطف اولا وجه لعطف التلقين هنا ونفاه
لدجي بالواو ولنوهم منه ان من جملة السؤال وعلى كل وجه منتقض بوصل قوله تعالى حكاية إستغفار ابراهيم لابيه الاية وهو
قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم منتقض
لسؤال وقع قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم الآية جوابا لو سئل لم يقال الا ان يقال العاد للتنبيه فلا
اشكال وقد يجاب بان المعتبر صورة الاستيناف والترك وهنا حال المسؤل عنه بان حاله كذا ام لا والغرض من السؤال غير
في الآية الكريمة وتقاريرها النقض فليس في صور الاستيناف والفرق واضح فان القطع الاول بيان ما اجمل فيتعين كمال الاتصال
الموجب للفصل وهنا اتحاد ونحو ما اورد وفي كل واحد منهما بحوي الى الفرض من السؤال والجواب بنوع طرق وكان المقام
مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من آخر وفيه ان لمية القطع وهي الوجوه الثلثة التي ذكرتها فيما سبق جارية
في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدر السؤال في الآية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان
وغناء الجواب عن البيان لوقوع ما يعتبر الاتصال بينه وبين الجملتين بل بلاحظ كانه بيان آخر لكنه مناسب بالجملة الاولى وكان المقام
بهذا الاعتبار مقام وصل وفيها بضعف لا يخفى اذ لا يلائم هذا الاستبعاد وكذا الجواب والله اعلم بالصواب قوله
كالمحور وللسؤال الخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح موهما صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال
كانه يورده والمتبع بالنحوي زيادة توضيح انتهى وكان تعلل موهما لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام هو الحقيق
بان تتوجه اليه السؤال كما ان الكلام الذي هو بالدلالة على السؤال قوله وغيره فكما قال الفاضل المحشي مثل تبيه المتكلم على كمال
فطانة مخاطبه وادراكه انما كان الكلام الذي هو مقتضى للسؤال او على بلاغة السامع وعدم تنبيهه لذلك لا بعد ايرادا وجواب وفيه
بحث لان الفطنة له بلاغة فلا يقع الاعتراض الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته بيانية او يراد بالبلاغة
عدم كمال الفطانة قوله اي ما باك عليلا فان في الصحاح ما باك اي ما حاكك وآلمه عن الحال بعد العلم بكونه مريضا
يكون عن سببه فعناه اجارة بتشعل بكلام رطوبة بقلبك حتى كونه عليلا قوله لانها ابعد اسباب المرض اي سبب
بعيد بحسب الوقوع لا انه سبب السبب قوله وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر
واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان كونه سببا للعاشق
سهرا وحزنا امر يقيني لا ينبغي ان ينكره العاقل او ينكر فيه قوله فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص هذا
ايضا مبني على سوق الكلام حسبما يقتضي الظاهر المشاور والا فلتاكيد معان غيره وفيه الشكر ورد الانكار كما سبق وليس
قابلية منحصرة فيها حتى يقال لو كان السؤال عن مطلق السبب لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك وتردد
حتى يؤكد الجواب كما اوضحه الفاضل المحشي قوله فهو بيان لمطلق السبب فان قلت كيف يتصور ترتب السبب على المسبب

عمر انى فضلا ان يزيد اجعل خالدا ظانا عمرا انى فاضل ويلزم بهذا المعنى ظن خالد عمرا انام لانه لا يلزم استلزام اري شيء لازم هذا
ويقال لهم وجهوا بهما وبجانا وهب من العشق وغيره قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا انما يقتضي كون
سابقا عقيب وكر الاقلام السبعة تقول اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك يقرع باب الجملتين غير شبه كمال الانقطاع
ليس بينهما مناسبة وما ذكر عن تعريفه خلافه تع وقال يمكن ان اما في الاول فلعدم المناسبة والواو الثالث فلم
على المانع مع المغايرة التامة بينهما وبهذا لا يقال اراده بمكن بعد المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع عدم
المناسبة او كون العطف موهما لما يؤدي الى فساد المعنى قلنا مانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلهما قسيما للاول والثالث
قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابى فيه بحث لان قطع العطف احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا للاني ويأتي ما لاجله
منه نفي كل من الفصل والوصل ايهام خلاف المقصود فلا يخفى تعليل الفصل بايهام الوصل خلاف ويمكن ان يقال الاولى عند الفصل
سوء كون الى العقل والعقل بمعنى الاحتمال المذكور بالتأمل في السياق وايضا الاستيناف اظهر في الجواب لانه مستقل
عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كما في الواو فاحتمال حالا والمعطوف اقرب العطف اقرب فلذا اختير الفصل
قوله لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه ليس بين اه وجه الفاضل المحشي زعم السكاكي وبيان وجه عدم ذكر البيان الآتي كلام آخر فان
لان عدم عطف اما يستهزئ بهم على الوجوه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك التبديل جاز اعتبار العطف على الجواب المقصود
بدون لزوم الاشتراك بين المعطوف في بناء العبد السابق لقيام ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس القيد الذي قال الواجد وقد اشتراك
في القيد وهو الخلو وظهور هذا في قولك اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فات بان عدم الاعتماد على الوجه
الضعيفة عين الاحتياط فلا يدل ما ذكرناه على وجوب الفصل قوله لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية اه قيل رعاية
المناسبة واجبة والكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية ولا عكسه لتحقق المغايرة بينهما وابائهما
حيث لزوم الشك الشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية
على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منها جملة مقطوع بها واما ما اورده من المثالين فلا يدل
على ما ادعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا او الشرطية خبره فلا يكون المعطوف جملة شرطية واما ان لا يجوز ان يعطف
ولا يستقدمون على لا يستأخرون مع ان اعتبار اشتراك القيد انما جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغيير على نحو قولك لا يرطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمة فارقت سواد
ولا بيضاء قوله بدليل انه علل متعلق بقوله تظهر المناسبة قلت لا تقريب بهذا الاستدلال فانه انما يتم بعد الكون بين
بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انا معكم والسابق انا منع وجه الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة
الشرطية قلت الجامع موجود اذ الشرطية فيها جامع فيها قائم قوله فلكونها جوابا للسؤال افتقت الاولى الى
البتة ولا بد الاعتبار بوجوب القطع في الصورة وهو المقدم من شروط المفتاح واما الخلو عن سبب القطع في

كاتصال

مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من جسن ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه قوله هذا ايلاء الوصليين واقواهما لانه اوعى فيه ان ذكر بلغة كالمحتاج الى الحذف والايصال وقد بناقش فيه بان كلا من الالف او يتعلق بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه والاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل اكثر يكون فوقه فالعباب حق له ابلغ من فوقه كما العباب حق له التكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصليين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى حظ الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله فينون بن اللغة حب المفاصلات قال الشيخ في شرح المنشاة اذا قلت اعبد بكر فان كان الذي خاطب منكرا لاخفاقه العبادة او متردد فيه او خالي الذهن مع امارة انكار او سؤال كان فوقه كما ان العباب حق له جيدا في الغاية لمصاقبة مقتضى الفهم والعبادة حقه رديا خلوه عن وجه فالعبادة حقه متوسطا لاخلاله على شائبة تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن بغير امارة انكار او تردد او منكرا او متردد مع اعتبار جائز بل الانكار والتردد كان فوق كل العبادة حقه جيدا في الغاية وان العبادة حقه رديا وفي العبادة حقه متوسطا لقدمه من الكلام الابتدائي وان كان ممن لا مناسبة الوصل الكلام بما قبله فوقه وقال على الشبه كان في العباب حقه جيدا في الغاية والعبادة حقه رديا وفي العبادة حقه متوسطا لان تقتضي غناء الغاية الجملة وان كان ممن يناسبه الوصل الحق كما ان الاجود العبادة حقه قوله فالخطاب سلاما فالسلام بحمل ان يكون تفاؤلا بان يكون بلغة يعبر فيها بعبرة اللغة العربية ويحتمل ان يكون بما لا فهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل عم قوله زعم العوائل اه فيه ان الزعم كثيرا ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن قوله جمع عاذلة يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لمن يعقل لا لجمع ما لا يعقل وقد مر في اللام من شرح الديباجة فليتذكر وما كون عاذلة صفة جماعة نبني على لفظها الذي لا يعد له عنها الى معناها اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذل على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بشيء قوله اي اذ وقع عنه الاستيناف يشير الى ان الفاء في كلام المصنف استئنافية مسندة الى مصدره بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حبل بي العير والنزوان وكان نقول هو مسند الى الظرف بعده كما شعر به قوله كما اذا عقبتها التي نفعته اه والوجهان مطردان في مثله قوله اي العبادة وذكر ذلك لتي اه الاظهر ان يقال انما قوله باعادة صفة من باب اتى كما على نمط قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت الطبخ الى جنبه وقيضا على ما يجيء ان شاء الله تعالى والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم بمعنى وملحوظ في ذلك موضوع لذات مع جميع المشخصات فافهم وتذكر اولا كان الصفة مذكورة بالتبع فافهم وتذكر بعده وحدتنا العاذلة قوله قلت وجهان اوانت يبني حكم اورد عليه الفاضل الخبيصي ان سوال الخاطب بغيره عن سبب احسانه غالبا لا وجه له او نعلم بالاسباب الحاملة على افعال الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل فان قلت ليس في كلام الشيخ ما يدل ان السؤال المقدر من جانب الخاطب حتى يرد ما ذكر بل قوله كما اذا احسن لصديقه الخ وما ذكرناه فقط قلت لما كان الخاطب في قوة المتكلم في الجواب صديقه بالخطاب بدل على اعتبار السؤال من الخاطب فالحمل عليه خلافه تعسف فان فائدة النقل

الحسن ان يتوجه لو كان كلام الشيخ في المثال المخصوص السابق وليس كذلك بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب اه يدل على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا ما يقال فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يقدر السؤال والجواب في مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يقال احسن زيد الى عمرو بضرب القدم اهل لانا نمنع ان تقدير السؤال عن السبب اجنبي عن كل مثال كيف وقد سبق منا ما يجوز تقدير السؤال عن الاخفاق فيه بخصوصه الاشتمال الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن فيه ذلك التقدير واحال الجواب بالنسبة الى تقدير آخر في المغايرة قلت هذا لا يفيد لان مقول السؤال المقدر فيهما لما كان احسن فقوله فان كان السؤال عن الاستيناف اه ان كان السؤال عن الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناوله قطعا فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظا وفي قوله ان كان اه وهل هو حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور رد على من زعم ان المقدر هو على ان ابراد الحسن مبني على ان احسن في المثال على صيغة الخطاب كما نقل عليه الشارح واما اذا كان على صيغة الحكاية ولا يخفى ان صداقة الخاطب قد يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على الفطن بقي في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله نعم يتصور ذلك اذا نسي واراد ان يتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنه مما لا خفاء في خفائه على احد على ان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا لافادة لازم فائدة الخبر وحقيقة الكلام انك اما ان تعلم احسانك الى زيد ولا تجهل ان الانسان يقدر السؤال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السؤال المقدر هل تعلم ما اذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقة الخ لم يكن بعيدا بل حملة نفسا عن هذا اصل الكلام ان السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان فحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة اسمية الى السابل المزدوة وكرم وجيها الاخفاق المغني عن التاكيد انما يفيد القسم الثاني والاول خال عنه فكون المقال الاول احق مستحق وبهذا حال ان يعني تقدير السؤال وليس يجري في سائر صور الاستيناف فتامل اي ليس يجري كون الجواب باجدا لان يراعى باعادة الاسم نكرة ولا باعادة الصفة اخرى فيه جميع صور الاستيناف قبل يجوز ان يقع جواب عن السؤال عن السبب وغيره بدون اعادة اسم او صفة واما ربما تامل ليلا يتوهم من قوله منه ما يأتي باعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصفة الخمر فان المفيد للامر قد يأتي دون منه ومنه قوله بالنذور والاصال النذور في الاصل تنتفي الرواح والمراوح النذورات تقيم بالفعل عن الوقت كما يقال ابتكر طلوع الشمس اي وقت طلوعها واقام بجمع اعتبار الاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصايل كانه جمع اصيلة وتجمع على اصلال مثل بعير وبعران قوله كانه قيل من سبحه اه الذي خرج من السؤال المشتمل الى الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت فما قولك في الآية قلت له ان يقدر من المسجون فقيل رجال اي يسجن رجال فقصد الاستيناف مع الاسم لا الفعل قوله لهم الف وليس لك الا الف والف مصدر الفه بالفتح اذا سكن

وأما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكر من هذا الفاصل فهو ما إذا وقع التابع ايضا شرحا للكشاف
كما يأتي عن تصف ان الانسب بالتبرع بتكرار الجار لانها مناط الجواز وسنذكر خفي عن له تدريب / سابيا الكلام
فاذكر ان التابع في هذا الكتاب توجيه آخر للكتاب الكلام الكشاف غير ما ذكر في شرح الكشاف قوله لكن من شرطه اتفاق الطرفين
آه قال ابن هشام في مغني اللبيب عطفا الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرحه بالمنعول
معه من كتاب التسهيل وابن عصفور والابذي ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر
الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالبقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد من عمرو والعاقل
على ان يكون العاقل خبر محذوف او وعد ابيات مستشهدا بها على جوازه فيما لا محل لها من الاعراب واجاز على الكل
قول الفاضل الخلخالي شرط اما اتفاق الجملتين خبرا او انشاء في عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب على ما لا نزاع فيه على نظر التام
الآتي تحقيقه وارده الا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما ما نقل عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وان
قال سيبويه واعلم انه يجوز من جيد الكلام وبديعه زيد الرجل الصالح ومررت وذهبت لانك شئت الاتباع على اتباعه وعلمت وانا
يجوز انه غلط من نحو ولا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة وقال الصفار لم يسمع سيبويه من جهة النعت على ان زوال النعت
يقتضي ان ينصرف ابو حيان في كلام الصفار رفوع فيه والحجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء ما نعان وتتبع على ذكر احدهما
انه الذي اقتضاه المقام واعلم ان التبع بها السبكي حاول الاستدلال في كلام النحاة وكلام البيانيين على المسئلة بما حاصله
ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه والاختلاف في الرفع لانه عند
من جوزه يجوز بلاغة ولا يجوز بلاغة فافهم قوله فكانه امر النبي عليه السلام بان يؤدوه معنى هذا الكلام فلذلك كان اجابا / والمراد بالوجه
آخر ومعناه يقال امر النبي عليه السلام ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولا هذا بيانه على طريقة قراءة من قرأ قل اللهم
كذا ان يتلو الآية بيان الغيبة كما مر به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل الترمذي في شرحه قوله بالنسبة
من القوى المدركة العقل اما او بالقوى المدركة القوى التي تحكم بها الادراك سواء كانت مدركة او محركة او ادراك
قوله وعلى الحاكم بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيكفي لانه النسبة التي بين الطرفين في المثال
المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الدماغية عند المحققين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم
عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة فيتمكن من الحكم وبهذا انتفى الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحاكم في المثال
المذكور الحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يتبع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرتسم فيها
صور كلا الطرفين والحس المشترك في المثال المذكور الة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز
نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت الحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاضافة الى قوة بل ربما يكفيه الارتسام
الآلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الآلة

البه واجبه والالاف مصدر الفه يولفه قوله في شرح هذا الاستيناف اه قيل يجوز ان يكون
الاستيناف في هذا البيت مذكورا الا ان وجه انه لما قال زعمة وكان سعاد ان يتناولوا ويقولوا لم ينكر ذلك قاصدا
بقولهم الف الا والدليل على انكار المتكلم فلم لفظ زعم لان استعمال الزعم في الكذب اكثر قوله موكدا لتجواب اوبيانا له لان انكاره
بكذبهم انهم مخالفون لهم فهو مقتضى الاخبر في فصل معنى قولهم لهم الف وليس كل الالف غيبي معتول كذبهم قوله فلذلك دفع هذا الوهم حيث
بالواو والعاطفة يحيى عن صاحب بن عباد انه قال هذا الواو احسن من واوات الاعداد على حدود المرو الملاح قوله وقد تقع
بعضهم آه توهم الزوزني ووجه كونه خطأ انه ضحيح كما اعترف به الشارح بلدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما الدفع
الايهام واما للتوسط بين تقدير محذوف ليس كذلك نظير بلا فروت وانعم اليه قوله لان لا تعبدون اخبارا معنى اي
اي لا يعبد والان احد المتناقض يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ المتناقض في
قوله تعبد واجواب له فلا حاجة اما تقدير وقيل لا تعبدوا معتدر بان المصدرية بدلا من المتناقض فلا حذف
ان على ما هو الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا صلة والاظهر الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف الخبر على الخبر ولان
الامر حول بالمصدر معطوف على جزء مقوله قوله لانه بمعنى منوا لان قد منوا ارشادا الى القرينة المخبئة وتعليلها
والمتعارف في التعليل لموا لم والفي وفي الجزء قوله لا عند التبرع بالنداء فيه فحبث لان هذا التفريع غير مسلم اذ ما يلزم اذا
لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تبرع بالنداء قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا
واستغفري لذنبك ولا يكفي اي افراد احد الفعلين وجمع الآخر في الآية قرينة على اختلاف المخاطب فليس قوله فلا
يقبح عطف بشر عليه اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذ انما يكون
جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل آمنوا يكون كيت كذا وكذا وبشرهم بما يجدد شبوتهم وتقديم ايضا بان
خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبي عليه السلام وللمؤمنين والتجارة المداولة خاذا ايضا انما كان شاملا عام نوع التبشير فيه
شاملهم نوعا الايمان المذكور فيجوز ان لا يكون تومنون في معنى بشر بانا لكلا النوعين بل تقدير قول ليس المعتمد بالعطف هو الامر اذ
انه ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اذ الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف
قوله المؤمنين والواو بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصفاة ما اريد بها في قولهم وبالجملة وقولهم وجملة
الامر واشباهها ومعنى الامر الاجمالي ان الحاصل كما يشير اليه بل نوخذ عطف الحاصل من مضمونه آه والمعنى المعتمد بالعطف
حاصل الكلام الذي هو وصف قوله المؤمنين اي المنظور في العطف وكن لا خصوصية الجملة الآمرة من حيث هي
كذلك حتى يطلب لها مناسبة كلية والمراد بقول صاحب الكشاف وكان تعقل هو معطوف على قوله فاتقوا آه فهو مبني على عطف الجملة
من حيث خصوصها لا ان بشر متفرع اعني فاعل معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما توهم الفاضل الخلخالي وبهذا التوجيه
تبين ان لا تفرعا اعني فاعل معطوف على قوله فاتقوا كذلك عبارة على كلام التابع وانتفى اعتراض الفاضل الخلخالي

ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة مشتركة عند شيخنا كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما في الاخرى والوهمية هي المسلطة على القوى فلذا تعرف فعله حدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها ويحكم عليها بما لا احكامها قوله فان استعلاها بواسطة القوة الوهمية في المخيلة الخ ان استعلاء النفس الحسيات مطلقا بواسطة القوة الوهمية صحيح متخيلة كما مر خواه فليب كيف يستعلي النفس الحسيات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت نبهت عليه انفا من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله وان استعلاها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في الخارج والعقل غرض منقوص فيه وبعضهم يزعم اتحادهما كما بين في موضعه قوله مثل الاخبار في الخبر عنه آه التمثيل بالخبر والمخبر عنه بدل المسند والمسند اليه بناء على انه في قانون الجر قوله وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم فان الموضوع فيما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك لا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرنا اليه مع حاله وما عليه قوله وفيه نظر لان التضاد اه بكون اي بقال مرادا والتابع للعلامة اي الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك عند كون معروضهما محسوسين اه معنى انهما المحسوسي بالذات بل بعضهما انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات واشاراتها بناء على ان العقل يحكم بجزم الحس بشيء من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين وضعفها وهذا بخلاف كون شيء من الامور المحسوسة علة فاعلية لشيء فانه لا يدرك بجزم الحس قوله او وهمي بان يكون بين تصورهما شبه قائل قال الفاضل الحشي شرح المفتاح كما ان العقل يميز بين الاشياء المتباينة ويدرك انها امور صحيحة مطابقة للواقع وكان كل واحد من الاخوة والتماثل والتضايف يساوق نفس الاجتماع بسبب الجمع بها الى العقل فلما كان التوهم يشبه عليه الامر بان يناسب وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة ملكا ان يسبب المتضيفة نفسها الاجتماع بسبب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال حكما تتقارن صور المحسوسات التي تتمايز في صور المحسوسات والمعقولات بسبب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او معلومة الى الخيال والضابطة الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور او لا فالاول هو الخيال والثاني اما ان يكون بواسطة امر مناسب الجمع ويقتضيه نفس الامر فهو العقل والا فهو الوهمي قوله نوع واحد بنسبة احد طرفي تقارن اي اوديا الصفرة والسواد فلكان يدعي ان الصفرة في زيد فيه شيء يشبه الجزء من حقيقته وكذا السواد حقيقة زيد فيه شيء يسير قوله ووجه ان بين الثلثة نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بسببها اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لانا فهمنا الفراسة العدد والاحيان قوله او تضاد ووجه التقابل بينهما امر من وجه وبين متعاقبين على محل واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجه وبين متقابلين بسبب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن ثم بحث التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدلا المحل وما ذكرنا ظاهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا بالاعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد والحقيقي فعلى هذا التضاد فيشمل التضاد وتقابل السواد والبياض

ومما يلقا
تخلف فيها خلاف
مع بالتعلد وقد لا يقع هذا

وبسمى تضادا مشهورا وبهذا ظهر ان التقابل ذو الاربعة بقي هنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الخلاف والحوضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هي بين الخلاق والمرارة او لا يخفى على منصف ان تفاوت الخلاق والحوضة ليس اشد من تفاوت الخلاق والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل بعدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يمكن من الجواب الا ان يقال الاعتراض على عدم السكاكي الاول وانت خبير بشبه التضاد لا نفع كما زعمه الفاضل الحشي قوله لكونهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجناس وهو الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التعاور في المحل انما هو في نوع الاعراض وفيه نظر لما عرفت مرارا ان الخلاف انما هو في الموضوع والمحقق بالاعراض هو ان الاول فتامل قوله ولذلك اختلف الصور آه اي لاختلافها سبب التقارن وقوله ترتبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة تميز من نسبة اختلافها قوله وكم من صور لا انذكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتب وقوله من صور لا تقبيلات الى اختلافها في الوضع واختلاف الصور ترتبا وان كان يقتضي اختلافها وضعا حاكمة التنبيه عليه اصالة قوله وظاهره انه لا يكفي جعله صورة مرتسمة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه بعيد لا يساعد عبارات السكاكي فانه عبارته هكذا والخيال هو ان يكون بين تصورهما تقارن في الخيال للقطع باستثناء العطف في قوله الا ان الجمع آه وعلى التفريع في شرح المفتاح بقوله فلت لانه وكذا الاستثناء مطلق فانه اذا قصد بيان الامر الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور الواقعة يوم الجمعة قيدا تابعا جاز العطف لانه ليس جائعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما مر في خرجت فلت فعلى هذا يكون حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع هي ان لا يلتفت الى وجه الجامع بتعرض له السكاكي وغيره اللهم الا ان يقال وجه الجامع مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم باستناد عدم الجامع او باستناد الالتفات فافهم قوله ونحو والشمس والقمر باذ فانه ومران الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الفصيح وبين الجوسن والقاف باذ فانه كلاهما يدل على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور سابقا وهو الشيخ والحشي فليس بمتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الجزء الاولين فظهر ان جزء الحشي يكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي قوله لمنقوض الى ما قيل هذا الكلام وما بعده وقد بين الفاضل الحشي ما قبل الكلام وما بعده نعم اورد ذكناه على كل منهما لكن في البحث ان الاخير الذكري لا ينبغي التعدد بحسب الاعتبار وهو كما في اذا اردت تعداد الامور الكاذبة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في مثل هذا العطف الجمع بصفة الحدوث فالاولى ان يجاب عنها بان

الجامع غير ملتفت اليه قوله والمص لما اعتقد ان كلامه آه حيث قال فاذا الايضاح والما يتبادر منه كلام السكاكي فيشعر بانه
انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار عنه او الجزء او قيد من قيوده وهذا فيه منقوض بنحو ما قرينتي زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما
عرفت ونحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه وللعلم سهو فانه حرف واقع اخر منه باستثناء عطف قوله
التأبل خفي ضيق فاقول خاتمي فضي حيث اتى بما في الجزء قوله فظاهر الفساد قوله الوهمي آه يريد ان المقام لما ذكر مكان الجملتين
الشبهين واتمام قوله اتى فاذا في تصور مثل الاتحاد آه فظاهر اما اولا بالتصور الذي اعتبر فيما الاتحاد و
المعنى المتعارف وهو العلم فظاهر الفساد في القرائن المذكورين وبهذا الفساد لزم من تفسيره ولا يرد عما نقل عبارات السكاكي
لان مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في الجزء في قيد من قيوده مما فعلم ان مراده بتصورهما قوله الوهمي اما كون
بين تصورهما والحيال الى ان يكون بين تصورهما متصورا ما على ما سبق قوله فهو غلط لانه قد رد بهذا الكلام آه
فيه بحث لان المص بعد ما حمل فاذا الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرع منه قال ثم قال الجامع بين الشبهين عقلي ووهمي
وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور بالوجه الذي ذكر فلا يتبين ان فصل بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي
بل الظاهر ان يريد بقوله بعبارة احضر منه فلا يبعد ان يريد بالشبهين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري والتعقد
تركب معرفة الى جنس العلوم التصورية المتناول للكل متصورا سواء كان بعبارة او جزء او قيد من قيوده مما كيف ولو اريد بكل
عاما بزعم البعض لم يصح قوله والجامع بين الشبهين آه وبهذا قال جمال الدين فانه شرح المراد بالشبهين الجملتان لان بعد و
بيان الجامع بين الجملتين بعطفها احديهما على الاخرى ولا نقد حرج السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المحقق عليه والا
لم يصح النقل قوله ولعل وجه ان كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على ما ذهب اليه البعض فلا امتناع في تقديم الفاعل حال كونه فعلا
باتفاقهم واما اذا حمل على ما ذهب اليه الكوفيون فلان توجيه عبارة صدر تعين السكاكي بمذهب ضعيف لا يتبادر منه الفساد
عند ذوي حس في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستفيد من فاتحة الايضاح هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال
التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل ولا يحصل المناسبة بان يراد بالثانية فعلية حرفت نحو زيد قام وعمرو
والانسب لسياق الكلام ان يقال اسمية حرفت نحو زيد قام وعمرو قاعد وعمرو ظاهر قوله وبهذا ابتدى بما ذكر البرقوي ومن تبعه او
الظاهر ان امر الابتداء بالعكس يعني ان ما ذكره البرقوي مبني على هذا المذكور قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به
ابن الحاجب حيث قال في الايضاح واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جزئه
اسمية وجملة فعلية ليكون بناء تأويل الاسمية والفعلية وبين العبارتين مخالفة احديهما منع الاتحاد على جملة
اسمية لان المشتمل على المشتمل والمحتوي على المحتوي بالاسمية فان الاسمية حرفت لا حاجة فيها الى التأويل اللهم الا ان يقال
منع على المشاكلة قوله فتنسب قيل الفرق بين التذنيب والتشبيه مع اشتراكهما في ان كلا منهما متعلق بالمباحث المتقدمة
ان ما ذكر في حيز التشبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لنهر بها بخلاف التذنيب قوله وهو جعل الشيء ذنبا

في الشيء الذناب بالكسر عقبه والذنب بالتحريك ذنب الشيء وذنابه الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع
قوله عن تعلق متعلق آخر اي كسر اي شيء آخر معتد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الغير فلت قبل مجيء الغير ليس للمربط بل
لفروض كون الحال مفردا مشتقا قوله يثبت بالحال المعنى الذي للحال واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال
وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل قوله لا حالا لان المقصود من الحال المتعلقة بيان ان الفعل
صدر من الفاعل وهو في هذا المفعول منتصبا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة
لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم قوله فلما هرع الشرابي وهو عذل ناما
نمامه، وما بين سوى العدوان ناء كما وانى، والبيت لسهل بن شيبان من قصيدة مطلعها، صفح عني بني قوم وقلنا
القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا، صفح عنه اي عفو عنه عن جرمه وهرع الشرابي ظهر وكشف
ونائم اي جاز نيامه قوله تشبيها بالحال وجه الشبه كونها حكما لصاحبها قوله يكون نكرة مخصوصة بيد ان ذا الحال
الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وهو الحال هنا اعني قرية بسبب وقوعه في سياق النفي يختص لانه
في حكم الموصوف والمضاف على قرينة من القرى وذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح وروى بهذا التوجيه بانه لا يلزم
في قولك ما جاءني احد الا راكبا ان يكون راكبا منهم كلهم او ليس بعضهم في حكم الموصوف حتى يصح الحكم على الحال فالحق ان قولك ما جاءني احد الا راكبا منهم كلهم صفة
بمعنى كاشفة يدل على ان الراكبين اخواه اعني ثلثة رابعهم كلهم وخامسهم كلهم او لو حمل على الحال لخرج النفي عن الانتظام ولا شك
ان مفهوم الجيء يناسب مفهوم الصدق ويابا عن الجمع فليحمل الواو عليه تأكيدا للصدق المذكور فيكون بمنزلة الواو ايضا
في العاطف كالتي بمعنى مع وفي الجمع والاعتراضية وما ثبت وعداه المذكور لم يكتبا او وجوب تقديم على صاحبه عند تخصص
نكرة بناء على انها لو تأخرت لا التبست بالصفة في حالة النصب فتقول ضرب رجلا راكبا فذهبت في حالة الرفع والجر
وان لم يلتبس طرفا للباب وبهذا الالتباس جاز فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة فيها ايضا كتب عشرة
عليها بعضا والا في الفرق فتح الواو وان في الالتباس الحال بالصفة ولهذا يتقدم على ذيها الا في الحالة التي لا التباس فيها عند التقديم
على كون ذي الحال في حكم الموصوف وكما ان تفرق بان الالتباس هنا اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة اشد لان الحال حينئذ الهيئة
والوصف حينئذ الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصفية اولى واما اذا اوصف
مرة فقد حصل بيان الذات وناسب بيان الهيئة بعد فالحمل على الحالية اولى ان قيل اذا كفى مطلق تخصص في الحال
فلم وجب تقديم الحال عليه فلم يجز نحو ما جاءني راكبا رجل بل يتعين نحو ما جاءني راكب رجل والحال التخصص
بتقديم الخبر عليه وهذا خلاف مأمور به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصص الفاعل في مثل جاءني رجل
بتقديم الخبر من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان بغير المخصص وبهذا قلت والا لم
عندي ان بعد جواز الحالة الآتية بلا تقديم وجب عليه ما اشرنا اليه من كون الواو رافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح

ة آخر هذا الباب ة لا بد وقوله تعالى وناصح كليهما تقدير قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف سواء اثبت واو بعد اء
المضي قوله ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال او ذكر وصف النكرة المحضة فاحال اذا تقدم على الحال قد
جاءني راكبا رجل عالم هو المشهور الذي الآن يقال الجملة الحالية عن النكرة المحضة تقترن بها على ندور بلا علامة
لاصل الواو التي هو العطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة تقله الدماميني قائلا قوله
اولا بالالزام لذكر الكلام السابق قوله لذكر الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولا بالالزام الثابت لذكر الكلام لا قيد
متعلق بالالزام حتى يرد ما ذكر الفاضل الخبشي من ان الصحيح ان يقال بالاستئناف وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن وقوع
خدشة بناء على ان المتقدم من كون هذا الشرط المذكور اولا بالالزام كونه اولا بالاتصاف والالزام الثابت للكلام
السابق لا يتصف به غيره لكنه يخرج الكلام عن حضض الفائدة وبهذا وجوه آخر في التوجيه احدها ان الالزام
مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه اكلون ملزوما ونظيره تغير التقييد فيما سبق يكون الكلام معقدا
وثانيها ان قول الكلام الثابت مرفوع بفعل اولا لانه فعل التفضيل وذلك اثبات اما النفي وثالثها انه مرفوع
بالالزام لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله اكرمه وان لم تستمني واطلبوا العلم ولو بالصين اعلم ان
كلمة لو وان في مثال هذا البيت لانتفاء الثاني لانتفاء غيره ولا للنفي ولا للقصد التعليق والاستقبال بل لكل منهما مستقل
في تاكيد الحكم البتة ولهذا يدري يقولون انها للتاكيد قوله فانت طالق والطلاق اخوه بها المراد بمجموع مثال الطلاق
الثالثة اليمين والسباب الجبائل والطواعيت الحيض من طلق المراة ان حاضت فيه وقوع بعد الجملة متعلق بمحذوف اي اوقع
كلام واحد تلاعبوا النظم في كلامه نوع خفاء او الظاهر ان قوله بها المراة كلام مستقل وقبل اقرا المقراء الدكور ثلاثا وتحرف
اعني والظاهر لكن الرواية في هذا البيت عرفه مكان اليه ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه قوله يسمى كل من فيها وحاشاهم
حاشا المقراء لابي الطيب المتنبي في حديه الكافور الاخشيدي صدره وكفر الدنيا اضطرب وجوب وبروى في
اكثر الكتب ما بدل من قوله اي لا يعطيه حال كونه لا يعطيه كثيرا هذا احد الوجهين في قراءة المنفي في يستكثر والوجه
الاخير فيه ان يكون فعلا ويبطل عملها واما اذا قرا بالجزم على انه بدل من تمنى من المنى اي لا تتمنى ولا يستكثر فليس
تمام في قوله الآية وجه آخر مذكور في النهاية قوله فيتمتع وقول الواو كما يتمتع في المزوجة انما عدل عن عبارة الاصل
حيث قال فزجها ان يكون بالفرج وهن كالحال المزوجة لانه يوهم بحسب الظاهر انهن مذكرة ولملاءمة كون الموصوف المذكور في قوله حال
المزوجة مؤنثا وجوب الاقتصار فيما على الضمير بجميع كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكر سابقا ليس بملحوظ اصلا الحال
المضارع المثبت بحال المزوجة وجوب الاكتفاء بالضمير بلا واو فهو بمنزلة امتنع وحول الواو وقد ورد بها السياق كلاهما على
امتنع وحول الواو في حال المزوجة حيث استدل اولا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسها الخبر والنعت
ثم بين وجه كون الاصل في الجملة فينبغي تجاه المزوجة على الاصل واما ما اورد عليها بما ذكر من ان هذا قياس في اللغة وهو منوع

فائدة

من اذا طالق

نون التاكيد الخفيفة كما ضرب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين وفي ايضا يتعان اشتاء قلبت نا لعطف نظيرا ان الآية لا يصلح
لاستئنافها وبل للتنقل قوله والمعنى ما يصنع حال كونها آه اشارة الى العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل قوله خلوها
عن حرف الاستقبال كالسين ولن قد يوجه كلام النحاة في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان الكلام فيجب التجرد
بشاكل عن حرف الاستقبال وفيما عداه طردا للباب فلا حاجة الى التوجيه المستشيع الذي ذكرناه قوله ليست فضل الحال و
الاستقبال في الجملة فيجب وهان التناقض في الجملة كما مر ثابتين بين الحال والاستقبال على ما زعم لكذلك ثابت بين الماضي
والحال فلم يستشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضي مثلها ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع المصدر
بعلم الاستقبال في حين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم المضي ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت
صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكرنا ان هي مشتركة بينهما او حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال كيف ولا
الثاني بين نفس صيغة المضارع والحال للزوم في المضارع الواقع حالا التلفظ قبل الجواب لكن ما يتم عليه في وجوه الاول
على المقارنة من ان لا استغراق الازمنة وغيرها للانشاء مستقبل لكن الاصل استمرار ذلك الانشاء فيحصل المقارنة للحال ولا ضافاة
بهذا الاعتبار فافهم قوله فاووا من رعي البسباسة وليبغاي مصعب وشعابيه فابن احبهم الا احيد تعلا مصعب
وشعابيه اي طلبني مصعب بن البرد واخوه والاستفهام في ايا حبان اهبل واعرض للانكار فلا احيد تاكيد له وافاووا
منافاة والاجراء مكة من القعود والمقعولة ايب محذوف والمعنى مكثنا اولى النهيل من وتي وتيا نسائي من نهنهي الرجل
عن الشيء فنهنهته اي كففته وزجرته مكف واتزجروا الاصل فيه نهنهه نحو ربنك ما آت واتاابد لما من الباء والوسطي نونا
للفرق بين فعل وفعل وانا زوا والنون من بين سائر الحروف للاذة الكلمة نونا قوله ان كان تامة ذكر صاحب الكشف فقوله
ان كان ذو عسرة الاية ان كان التامة حقها ان يدخل على الاحداث والحق انه يدخل الذوات اذا وجد فيه نكتة سوية كما في الآية
افاد فصل الحتي ولذا ذكر عسرة اللبيب وغيره ان كان في الآية تامة ايضا قوله والاحسن جعلها ناقصة وجعل الواو زيدت
لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لفرق ولا فرق في البيت الا ان يثبت وجوب كان التامة على الاحداث وقد مر ملخصا عدم
قوله ان يكون لا غلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المنتقلة مما سبق والكبر بعد حلول لم يزل متنقل فكيف اورده
مثالا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق متحقق قوله ولم يمسني بشر فان قلت لم يتنقل عدم مس البشر اياه فكيف
عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد ابوك عطفا وهذا القدر يكفي في عده
من الاحوال المنتقلة قوله شرط في الماضي المثبت ان يكون قيدا ظاهر كلام مشعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قيدا ما
يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يوجد العامل فيه كذا ذكر في الحديثي واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت الواقع حالا
اذا لم يكن بعد الا والا فالاكثر فيه بالضمير وحده من وهو قد ذكر المغنيم انه اكثر مجيئا من تاويل الامر بالاغلبية
في الا ان يدخل على الاسم ولفظ قد لم يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس من ان ارتباط بند من الكلام به فليذكر قوله او مقدرة

كما في قوله او جاؤكم حصرت الدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت وفصب
الا ان حصرت يقع كمثنا حالا بلا موصوفة موصوف فعلى جاؤكم قد ما حصرت ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا
موطئة وصفة الموطا ما يضا فا كما ما في يجب تقديرها قوله لانها اذا حذفت الموصوف فانه يكون صورة الحال الغاية مقامه قوله
لان قد يقرب الماضي من الحال فيصح لان قد يفيد المقاربة بالباب لا المقاربة بالنون والخطاب الحال هو هذا الثاني لا الاول وقد كما
الحديثي الى وقعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقاربة فان التقريب في التي بمنزلة حكمه ولذا اطلق الاكثر على الزمان القريب من الحال
وقد يعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظ قد يقرب الماضي من زمان الحال فيكون المقاربة بمنزلة المقاربة والكلام بعد البلاغ عن ثبوت
لان الظاهر ان المقربة الحال حقيقة المقاربة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل الحتي اذا قلت جاء زيد ركب كان المعدوم
منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يصار مقامه الحال العامل واذا وخلت عليه قد قربه من المجيء ويفهم
المقاربة بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكن مقاربة الحال لم يجئ هذا مثل قولك جاء زيد ركبا
المقصد اصلا لان المفهوم منه حالة تقديم التبليغ بجزء كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيد امنه فيلزم
المقاربة من جعله قيدا للعامل ولا فرق ولكن يابى وجوه قد وعدنا كما ذهب اليه الكوفيون فهم لو اطرد الاستقبال ولو يرد
فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لا كثيرا بدون التناسبة بان المقاربة جاء زيد قد ركب يفهم منه من عنده وجعل الحال
قيدا للعامل وقوع جاء زيد ركب من اللفاظ لا يفهم فروعي فيها الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير فالكلام فاتي حاجة الى
التقدير فتامل قوله قال ابو العلاء احد قرة البيت من قصيدة يوجع فيها بغداد ومطلعها بنى من الغربان ليس بنى نزع
تجرنا ان الشعوب بالضم الصدع اراد بالبنين الجزء والغربان جمع غراب والنزع الطريق المستقيم والتجر الاخبار والشعوب بفتح
شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني على القرب من الغربان بالغراب بعد المشاكلة
البين اصدق مرية اي اصدق بهذا البين حال كونه شكا مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق على من اخبره فيحتمل ان يكون خبره غير حقيقي بالتصنيع
ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكاري على حذف الهمزة والاخفش يجيز الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد
بالايات ما يشير اليها قوله تعالى ولقد اتينا موسى تسع ايات الى فرعون وملائه وهي اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع
والدم والطمس وهي انقلاب اموالهم الجارية بعد موتهم دما على اموالهم والجذبة نقاوهم واما الايات
الاخر وهي الطوفان والقمل والضفادع فحرمهم فالاولى ما يبعث بها موسى الى فرعون والثانية من قبيل الجذبة المزارع لكن
اندفع اعتراض الكشاف على الاية اب بانه بان الايات احدى عشر قوله فيحمل به الدلالة عليها فيه نظر افقد سبق ان الغير
الدلالة المطابقة ولهذا قيل التي في المضارع لابد ان يدل على الحصول مختصرا فيما نحن فيه قوله اذا استمرار الفعل اصلا وهو
غير انتفاء والعكس على عكسه لاستغراق النفي الايات والانتفاء النفي بالانتفاء الجملة قوله وكان نفي النفي اثباتا مثل
ما زال وما انفك ونحوه لكن الانتفاء اي الافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا بالجملة

من كلام الفاضل الحنفي ان كون ذال منزلا الاثبات بعيد ورد النفي عليه على انه قد يمنع على جواب الذي ذكره وكل فاضل بانه
لا ثبات عليه واطلاقه لانا اذا فلنا في جواب هذا ان زيدا عالم من يدعي وجوام النفي لا يكون النفي الورد عليه منزلا
الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات فتامل قوله وقد عرفت ما فيه من ان
الخطة اذا كان مقارنة حصول مضمون الحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لابد من كون المتكلم والمخاطب
المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذاك قوله فيمن رفع عدده وفق على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد
نقل عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذي على السكاكي بان رواية الرفع ليس بمتساوية خالف لنص النحوي
بمعزل عن التعول وفي شرح المفتاح وقد يروى عدد وعلى تذبيه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية منها في اول
الامر على انه حال وهو التحقيق من نصب المبدأ المقطع بان الحالية منها في الجملة وتجوز ان يكون منصوبا عدد وعلى الظرفية اي مع
عدده وعلى يديها اي ذهب بفطريقه الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع متعديا كما في قوله تعالى فان جعله
الى طائفة منهم وذكر ابن الانباري في اسرار ان عدده من المصادر التي اقيمت مقام الحال كقولهم ارسلت الراكب وتعلمه
جهدك وطاقتك قوله لعدم ولا تتهاعلى عدم الثبوت له واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفروضة من ان الجثة
مع ظهور الاستيناف وكان وخول الواو اولى قوله مع ظهور الاستيناف على ان الايضاح ظهور الاستيناف فانه الاثبات
باستقلالها بالقائلية ومناسبة حث وعدم الاستدلال اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد
من عدم ولا تتهاعلى عدم الثبوت ظهور الاستيناف او لجوزها الا بسبيل الا الاولى او كل من التعليلين تطوع اما الاول فلان
احد شقي الدليل الذي ذكره على حالة الاقتران وهو مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول
الواو مع وجود معارضة واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهور رائحة الفعلية لاشتراك الدليل وعدم استقلال
بالفائدة اللهم الا ان يثبت ان الاسمية اظهر منها الفعلية ولا سبيل الى اثباته لانا كما نرى المضارع المنفي كذا
المنافي منفيا بالواو لنفي ظهور الاستيناف مع وجود حيثيته فالغرض للحال المفروضة كاف قوله اي واتم من حمل
المعرفة اواتم مطلوبا مما يتم آه الاولى على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والتاء على حذف المفعول وقوله حتى وجد ترتب
ذهب على قوله واذا دخلوها او لا والتاء على حذف موصوف خلافا لابن مالك فعنده الالتفات بالغرض في الاكتفاء بها
بالخبر والنعت ورود ومنه كلام رب العزة كثيرا نحوا بسطه ابسطكم لبعض عدة وامر بحكم اصعبه حكم ذو النظم نحو
ما مال عيشك ومعها لابرقاء وحكي عن سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضم اذا كان صلة ما نحو بيع النمر صنوان بدرهم
اي منه قد يدخل في صلة العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا لمنزلة الاثبات بعد
جعله الباء مستقلا والمراد بالاستيناف الذي ذكر حكمه قوله قرينة الضم من نحو بيع وجئته حافرة آه يريد ان
مجموع الجملة في البيت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق المعنى اليه وكل كما يشهد به الذوق السليم لكن سبب تتبع الخبر

في المبتدأ الذي هو الذي على الذي صار كاذب مسندا الى الظاهر وهو وذا التقديم هذا الوجه الذي ذكره الشيخ انما يجتاج
اليه اذا جعل الوجد ان بمعنى الاصابة والسبيل متعديا الى مفعول واحد كما سبق عن جار الله المعنى اما اذا جعل من افعال
القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وتجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا كافيا وظرفا الفلسان جاز ان
وهو قد عمل في الظاهر الاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى تكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل خوف الفوت مثل تعب او سعد
فيه والذي يلوح من هذا الاعتراض على المتن كما اشار اليه الفاضل الحنفي هذا والذي تخلص لي من كلام الشيخ ثانيا عود وفي
غير موضع آخر انك اذا قلت آه يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من تضاعيف كلامي الشيخ ان الجمل قد تنزل التوسط
التناسب والتشابه قوله حذف الواو اي الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف الاية المذكورة فكلام الشيخ
اضافاته اورد كلام الكشاف وليلا على ان يخرج الجملة الاسمية من واو الحال بغرب من التاويل والتشبيه بالمفرد قوله والذي
بين ولكنك ان تكون جادا زيد مفارس حينئذ قوله او انكر بني بلدة آه على حذف المضاف اي اهل بلد او على الاسناد المجازي
وانكر وتكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استكرهته والبازي بكسر الباء
طائر معروف وجمعه بزاة والبازلغة فيه وجمعه ابزار وبزار قوله واما امرأ سرى الليل ودونه آه موضع الاستشهاد
قوله دونه حوماه والامراد الابسق فالليل الذي بعضه كما قيل اسرى بنفسه واسراه غيره بتعدي ولا تتعدى واسري
به كما يقال اخذ في الحظام واخذ بالحظام والحوماء واحدة حوامي وهي المفازة قال ابو السراج الحوماء احلها
موطئة على فعلاء وهو مضاعف فليتأمل والفاء في فذكرها وانفساح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في هذا المقام نسخة
المفازة بالحوماء على انها مفعول به على ان ما في ما ذكرها من الجواز والذي يوجد في بعض نسخها الحوماء بدون ما
حذر اعن طوق الهلاك بهم والبيداء المفازة سميت بها لقفرها من ابيات شميم العطشان
ناهلا والنديع سبلها والسملق القاع الصفصف وهي المستوي من الارض لا نبات فيها وجمع السماوق والسلق بمعناه
وجمع السلقات كخلق وخلقاء قوله فالواجب ان الذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد اي على الخصوص دون
الجمع والنعت كما يدل عليه قول الشيخ اي بقدر ثمنا وفيه بحث لان هذا افاد واذا جعل خصوصا احترازا عن الجمع والنعت
كما سيجيء واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول كما هو المتبادر فلا تامل قوله والحق انك لو كنت سيف لا يخفى
عليك ان هذا لبس بتوجيه لكلام الشيخ فانه سيأتي من وجه اختيار الافراد في الحال عما الحقه بعض معربيا به للغاز بوجه لا يرد
عليه شيء قوله فقل عسى ان يتعرضني آه كانه جاء طيا مراده عذلة على اعتابه بشان بينه يقال قعه واحراله وحوله وحواليه
بكسر اللام كذا في الصحاح قوله بد اي تجيل وتعظيم ان مشتملا عليكم التعظيم والتجيل اشتمال البر وعلى صاحبه قوله قال
بفتح ميم لا تدنسي تقله عنه الفاضل الرضي قوله نصف النهار الماء عافره تمامه ورقيقه بالغيب لا تذري اليب
تمي على بصفصف صاطال حبكته الماء وقد اشار ابن السكيت في كتابه المسمى باصطلاح المنطق والتهار يروى بالغيب

الجزء الثاني من شرح المفتاح للسكاكي يتلوه الجزء الثالث

على ان يصف قوله كنت ابنى اى ثلثت نصف فاعل نصف غير مستتر فيه عايد الى الغايض لكاهذا فلا يكون واليا هذا
حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير وفى الحال وهو كافية الربط وقد يروى بالرفع من نصف ابنى بمعنى انتصف
فالجملة الحالية حينئذ عن الضمير فتحتاج الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير بعد واو النهار اى عامرة فيه فليس فيه شاهد على جواز
حذف الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشير به كلام الفاضل الحشى نعم شرة المفتاح مع الايرج تقدير الواو ليكون واردة على الاكثر
قوله الباب الثامن فى الايجاز والاطناب والمساواة قدم الايجاز تنبيها على ما يناسبه التقديم فى الكلام وارد فيه
بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها نسبة ايضا لانه لا فضيلة للكلام الاوسط
فلا يصدق عليه البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى شرة الشريف للمفتاح وفيه بحث لانا نعلم ان العدول
قصدا للبليغ التجرد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون فى الكلام مقتضيات وخصوصيات لا يساعدها غير البليغ فى حقها اى يرجحها
ويشير اليه مع كون لفظها مناسبا بتبين ويوبين عابتا راليه من جواز كون الخبر بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للتعارف
الاوسط مع براعة اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم اى قلت فكذا غير الايجاز والاطناب الموصوفين
بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوسط بل من حيث اشتماله على خواص زائدة على كلام اوسطهم بشهود
خواص خلاف المساواة فتامل قوله الكلام اما ان يدل على كلام اخر او لا يدل الخ وكذا الكلام فى كونه
ناقصا وقد يجعلان من قبيل الشائع ابدون الصيف والعسل احلى من الحنظل قوله ولاى موقعا به كلاما مجموعا واحدة الضمير
التى فى خلاف البيان وقد يعبر عنه بمضطقة ويعنى ايضا نحو يعنى عما وزن فعل من الحنظل اعنى ماقل والفهقة والفاهة ورجل
وامراة نومة قوله عن حكم النعيق النعيق صوت الراعى بغنمه وقد نعق الغراب ايضا بمعنى بغير مفعول قوله من عبارة المتعارف
اى من عبارة الكلام المتعارف وكلمة والاضافة بيانية قوله والاطناب اداؤه باكثر منها لا الاتيان على اصطلاح اصحاب علم
المساواة فلا يجرى وهذا التغيير لابلايم الفهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر قوله اى الاكون عبارة المتعارف اكثر منهم بمراتب
اى الاكونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا مرجع معنى الاختصار فلا وجه للعدول بوجوه الاختصار
اليه واما حديث السبق فربما لان هذا المعنى ايضا قد سبق فحينا وكذا الكلام فى قوله واما فى الكون الكلام خليقا باسقاط
ما ذكر فانهم قوله وليس المراد وقوع الخلل الخ ووجه الرد انه لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا انى اتم خليقا
متعارفا الاساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فهو يقول بعد هذا التكلف لما ذكر ان الشارع واما ما ذكره من الرد
من لزوم التكرار بلا فايدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ لا كلام فى ان ما كان مساويا للمتعارف لا وساط لكن يكون
الكلام خليقا باسقاط من هذا المتعارف قوله لكن ايجاز بالنسبة اما بتنقيح المقام فانك قلت اذا كان الكلام خليقا باسقط
كان هذا الموجز الذى ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الاسقط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على ما قصد
العبار عن وصفا على الشباب والمشيب قوله فعلم ان الايجاز الخ هذا مبنى على ما ذكر الترمذى وغيره من انه

فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكى فهو يشمل الايجاز بمرتبة والاختصار اخوى وقول فيما يأتى نعم لو قيل الايجاز
اخص فى بيان المآل اى الشارح نقله قوله بحذف حرف النداء او ياء الاضافة كلام يشعر بان حذف كل منه يفيد كونه اقل
من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء محذوفة من عبارة المتعارف فاما ان يكون للاوساط عبارتان
او يراد ان وجه الافضلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال قوله اذا قال الخمس بعد صدره لا يعد الله الثلث
فى العارات الشمس والتيوس والخمس الخيش الذى هو خمس اسكار قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يعد الله الشمس للشعب
وان اخذ اذا قال اهل الخيش بعضهم لبعض فهذا يعبرونها قوله بالنسبة بين الاطناب ايضا عموم من وجه قد بين الافضل
الحنى مادة الاجتماع وما وى الافتراق الا ان اعتبار النسبة الحقيقية فى الصورتين التى ذكرهما لما ليس بضرورى فى المقصود
وانما اعتبر بالتبين العرفى فى صورة بلاغة الكلام قوله وجوابه ان المراد بعدم تيسر الحقيقة اما توقف فيه بان قول السكاكى الا
يتبين لا يشير الكلام فهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكر قوله
الحارث بن الحلزة الشكرى الحلزة بكسر الحاء المهملة وسكون اللام وكسرها وانزاء المعجمة المفتوحة قوله فيه نظر لانه قد يشتهر
قيل هذا النظر لا يدفع الاختلاف المذكور لان غاية مافهم منه ان يكون العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش
الناعم كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصودا بل المقصود ان
العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندى من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العقل والعلم والحفاظ ان عبارة
قاصرة عن ادائه هذا المعنى فتامل قوله وبنيه على ذلك لفظ الظلال لا يشعر بحسب العرف بان المنوك شئ خطير يلتجئ اليه الخلائق
ويطيب حال المكنى اليه وبهذا اخذ قوله نحو قول عدى بن الابرش ابرش فى الاصل بمعنى صغار فى شعر الفرس يخالف سايرلونه والابرش
اسم جبل كان به بعض فكنوا به عنه قوله وينكر عند الذبادية الابرش الزباد اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل
اباها وقيل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسل اليه جذيمة ان رغبت فيك
واردت ان تتزوجنى فيتم ملكى الى ملكك فسر بذلك وشاور اهل الراى من ثقاته وهو يومئذ بنفسه من شاطئ الفرات
فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فى الغد وسار اليها
واستخلف على ملكه عمرو بن عدى فلما قرب قال قصيرا الراى قال بئس خلفت الراى ثم ارتحل بعد اثنتا واثنى على زبادة
فامرت به فاقتص على نطعه وجرح بطشت من ذهب وشد عضداه بالاديم كما يفعل الفصادون فقطعت داهشاه
فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا تضيعوا دم ملكنا فعل جذيمة
وعواد اضيق اهله فهذا اخلاصة القصة مما لخصته فى شرحها طول كذا وينا وزعم بعضهم ان الرواية كذا وهنا
فلا تطويل قوله فلا فائدة فى الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من عطف المفرد على احد المترادفين على الاخر وفائدته تغاير الفتح
فى الاذهان كانا كيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا مخلال فى البلاغة قوله اسم للحية من الشبة وهى الخرزة تسمى الشبة

من الشعبة وهي الفرقة متشعب المنية بشعوب لانها يفرق وهي حرقة لابد خلها الالف واللام قوله من شانها الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شانه الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهذا بيان معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل النفس عن الشجاعة لان من يختار هلاكه في ضبط حربه لا يسمى شجاعا لغة بل من ثبت جنبا بالدال الى الطعنة فقد يختار هلاكه جبنا وهما وسلم الاخير فقط اما يراد اذا كان غرض الفاضل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الكمال فقط اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه قولا بالتفصيل

قوله فاعلم علم اليوم ابيت من قصيدة مطلعها اسر ام في ذمة لم كلم خوادة الدراج فالمسلم وبعدي يا دلها الخ قوله كانها مراجع وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطلع في شرح البديهية والرقمة جانب الوادي والمراجع مجمع من رجعه رجعا بمعنى عاد وكرر يقال فلان يرجع صوته اي كرره والوشم من وشم اليد اذا غرز بالابرة ثم ذر عليه العذرة وهو النيل والمعصم موضع السوار من اليد وتاشر المعصم عروق الواضحة تاشرة شبه الاثار التي تأتي بالديار بمراجعة الوشم ويروى دار لها بالرقمتين وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على الصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين اليومين او يجعل منصوبا به بان يجعل اعلم بمعنى اجعل وقوله من صفة مشبهة يقال رجل عمر القلب اي جاهل قوله فمعناه انه قول لا يتضح برهان يريد ان قوله بما فوايهم لتاكيد اصل المعنى للتاكيد قوله قد مهانا اذا ضل والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقييدها في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقربان يقال فانه المتضح لبيان نافع له العدول عنا سلوب قوله بابا لا يجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فيما مضى فيه فرع التقديم في الضبط الاجمالي قوله ولا يجوز المكرا لستي الا باهلا حاق به الشيء اي احاط به ووصف المكر بالسيئ اياء الى ان بعض المكر ليس بسيئ كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس بسيئ قوله علمك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل الا في الظرف والا في غيره فالظرف يتعلق بالخبر اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عملا في الظرف والا في غيره فالظرف يتعلق بالخبر اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عملا في الظرف بناء على التوسع فيما يجوز عليه ان يتعلق به المتاهي قوله اعتبار ذلك امر لفظي فان قلت سلمنا ذلك في الاية فلا نسلم في البيت اذ الشرط يقتضي الجزاء البتة ان كان مذكورا والا فهو محذوف يجب تقديره اذ لولاه لانحل الكلام تقديره ليس الامر كما يروى لفظي بل المتادية اصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من العراء الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب ما يتبادر المراد فما نقص عن اصل المراد فهم هذا المعنى مبني على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا او سندا فلا وجه قوله حتى لو ذكر كان نظيرا لاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين قوله اي زمخشان قوله ولكم في القصاص حيوة الاحسن ان يقول اي بمجان في القصاص حيوة كما لا يخفى قوله والمعتبر لحروف الملفوظة فلهذا لم يعتبر الالف في القصاص والباقي في معا انها موجودان في الكتابة قوله والنص على المطابق يعارضه كون سلوك طريق البرهان في امثال البلاغة قوله او النوعية جنسية النوعية غير جنسية التعظيم وان كانت الجنوة العظمة نوعا ولذا ذكرها قوله فان قيل في هذا التكرار رد الجزء على الصدر راجيب عنه بان المعتبر في مطلق رد الجزء على الصدر

واعلم ان الاتيان بما يكون في الكلام الذي يكون مافي الوسط اكثر من الجزء والصدر كما يشهد به التتبع وجها ليس في البيان الا الكلمة واحدة قوله فلم يلبس من جهة التكرار بل من جهة رد الجزء على الصدر فيبحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد الجزء على الصدر لم يثبت المدعى بهذا واعترض عليه بان الضمير في بكيه راجع الى الجزء على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد الجزء على الصدر من جهة رد الجزء على الصدر وليس كذلك واجيب بان المراد بالمعنى الحاصل والمعنى اللغوي قوله ويمنع ايضا ما في من الغرابة معارض بان قولهم اياك مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الانا نافيا للنفس بحسب الظاهر كما يشير اليه الشارح قوله وسلامة عن توالي الاسباب الخفيفة اي ان يجتمع حرفان ما بينهما ساكنة نحو قم وقل قوله في موضع واحد هو لام الفعل الاول والثاني قوله وفيه نظر لان تقديم الجزاء يوجب منافاة فيما ذكر احوال المسند جواب بهذا النظر بان حمل التنوين حيوة على التنويع اوجب نوع تخصيص صح به ان يقع مبتدا فيه يتقدم ما في حق التاخير للفيد التخصيص بخلاف قولك في الدار رجل حتى ان حمل تنوينه ايضا على التنويع اذا لم يفد تخصيص فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة قائمة الفاعل الرفيع وانحذف في غير ما ذكر كقوله ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كمد السدع الوتر ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي كفي رجل ما لكمد لها وتس بلاد بعضها الكف وقوله ترمي صفة كيدلا قوله ثبت اخواني بزيد ظلما علينا لهم فزيد ثبت من الثبة بمعنى الجماعة مفاعيل معمول الاول خبر المتكلم اقيم مقام فاعله واخواني مفعوله الثاني وبزيد بدل من اخواني او عطف بيان له او صفة وبزيد بضم الكاف عن بزيد في قولهم المال بزيد لا بزيد المال ولا يجوز حالا في المواقع الثلثة ولام فزيد اي صاح في موضع المفرد اي فادعى مفعول ثالث لثبت وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فزيد اي يصيحون الرجال ظلم وعلينا متعلق بظلما او بتقدير على تضمينه معنى الجرح ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ما نابا لثبت بمعنى ظلما لهم وما بعد كالتفسير قوله كما مر في باب الانشاء وبجزاء اراده قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز في غيره بقرينة قوله وكذا اذا كان المنهج بالحاء المهملتين الذي في نسخة بخ اي حالة مسرة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال نهج بالفتح وهو لغة ضعيفة وبخ بخ بتشديد الخاء فيهما اي فرحة من فتح وعلى كلا الوجهين ينبغي ان يجعل ازكمه للمدح كما في قوله عجا حه اذا بلغ بين المديحين قوله ومنه قولهم اذا جاءوا وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بين الفاء جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو نائبة للتاكيد اللفصوص كما مر نظيره قوله نخوجا ويزيد ليس الا اياه التقدير في الشك الاول ليس الجاني مجازيه وفي الشك الثالث عالم الرابع يا رمي يا غلامي وفي الخامس لعلمي بدليل واو الحال الم تر الى الذين الم تر تعجب فاعل نصب عليهم ربك سوط عذاب وفي الشك الاول كان ما كان ومعنى التبيين جرى على عشرة موقع بعد جبنه على الارض والجبين ما عن يمين الجبهة وشمالها والتقدير في الشك الثاني وهو بجزبت للفرزدق صدره يا مس اي عار ضايربه مختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان الجار والمجرور هو المضاف اليه والتقدير يربين ذراعي الاسد هزفا كتفاه بعد لابه ما اضيف اليه وذهب سيبويه الى ان من الشك والاسد المذكور في الاخر هو ما اضيف اليه ذراعي اخر ليكون كالعوض من المضاف اليه الساقط

او لعرقوم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه والثاني مذهب الجرد للان مذهب سيبويه
يشتمل على كثرة الى اعتبار ربع عدم الاعتداد بالعارض الستحا يعرض في الاخوين واسم مضارع مبنية للمفعول اي اجعل فيها مسرورا
والمذعان كوكبان يزآن القمر وجبهة الاسد اربعة انجم بزبانها القوائم والمناري مخذوفا اي يقوم وهي استفهامية وتحتمل
ان يكون موصولة وهي الخادي فالحذف قوله واما الجملة اراد بها الكلام التام الذي لا يكون جوابا من كلام آخر والعذ لم اجد
كلام الشرط وجزاءه جملة قوله فان ضربت فقد انفجرت قال ابن هشام في مغني اللبيب جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون
فاء فانفجرت فاء جواب اي فان ضربت فقد انفجرت ويرد عليه ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق
اخ لم من قبل الا ان قيل المراد فقد حكم بترتبهما انفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في
دفع الاعتراض شيئا من جهة ان مبنى كلامه ان الكلام بعد حذف مضى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل ويمكن ان يجاب بان
اصل السؤال آيا ان حرف الشرط فان ضربت خلصت الماضي الدا خل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقق ترتب
الانفجار على الضرب فهو محتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الجزاء وقوع الجزاء ماضيا بعد ان ان
السرقة المنسوبة الى اخ كانت معلومة في نفس الامر على الصفة المذكورة الا يوسف ام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا
ان نقدر حكم قبل قد والمعنى ان ضربت فتكن بانه قد انفجرت وكذا في الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد قد مقدرا
قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة بالحري عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا الفاء بعني فاد فانجرت متعلقة
بمحذوف اي فضرب فانفجرت او ان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة فيفهم من
ظاهره على هذا انه اشارة الى التقدير الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بالمحذوف وذكر صاحب
المفتاح ان القاضي فانفجرت فاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من كلام الكشاف والصواب خلافه لان المعلوم عندهم في
الفصيحة ابيت المذكور في شرح اعني قولنا فلو ساعدان الخ وهو بتقدير الشرط وفاء واذا انضم الى ذلك كون العطف مفيدا
العطف تفسيريا فالتقدير فيه اولان الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي المصرف الا مع لفظ قد واحيانا ضعيف والعلم
ان الخادي في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذكر المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن
توقفها دون الا يمكن التعبير عنه قوله خراسان اقصى ما يراد بنا الخ البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد بعثه
فلما خرج الى خراسان استصغبه وطال مقامه بها فخرج الى الرسه ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد
في طريقه وانشده فالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم الغفول فقد جئنا خراسانا ما قدر امكان يدنى على شحط سكان جبلة
من سكان جيحانا متى يكون الذي ارجو وآمله اما الذي كنت اخشاه فقد كانا عيس الزمان اصابتنا فلا نظرت وعدبت
بصوف البحر الوانا ويروى بدله لغيلان الدايم المكدورا حيانا فقال الرشيد قد اسعفت اعمامك واذن له بالعود
وامر له بثلثين الفا هم المقول الرجوع وقوله ما اعذر الله الخ تعجب من كمال قدرته تعالى ويدنى من الادنا من الدنو وهو القرب

وقلبت الياء واسكنت مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد والمراد
ساكنة العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدرا والتحريك اسما
قوله ومنه بيت السقط الخ طربا الصوت الى الضمير فطرب راجع الى الابل والبآء في بغداد بمعنى في متعلقة به وبغداد بالدال المهملة
والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان اسمها مدينة السلام ونهى ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث
ان بغ ضموا را بالفارسية عطية وكان معناه عطية الصنم والوش نخرص نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين
للتعجب واما فصل البيت بقوله منه ونحو لا احتمال ان يكون المعاني المذكورة معنى ما لهج وما لي فج لا يكون البيت من ايجاز الحذف
في شيء قوله فان العقل دال على ان الاحكام الشرعية الخ المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره
الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب مجموع اهل السنة فمتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به
تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما قوله قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه
الحب اي بلغ شغافه قوله والعادة دلت على انتفاء فان قلت الموافق لغرض زيد تقدير الحب لا غير لانه لا لوم في زيد
فكانت مقهورة العشق مغلوبة الهوى اراد ان يظهر لهن ان لومهن اياه لما لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانهن قلن
فذلك الذي ملتننا في حبه لو ما في الف للعادة ملت لانكان تا لمقدر بجبان يكون ما وقع فيه اللوم في مثل الامر وانما كان
كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المرأودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما وكون الحب حيث تلي امراة العزيز
تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انما زاها في ضلال مبين لا قال اللوم على نفس الحب فلا يجوز التقدير في حبه بناء على ما قضته
العادة من انهن ما لمنه فيه في نفس الامر قوله اي كما ينبغي للمتاب اي انكم قائمون في موضع لا يصلح للمقال ويجب عليكم ويتعين
عليكم انهم اشاروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يخرج من المدينة فان الحرم القتال فيها والفتنة في غزوة الاحزاب
قوله كقولهم للعرس بالرفاء والبنين هذا دعا للجاهلية حيث يكرهون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه او معناه تشاغلن
بالاعراس وقلبه دل به على ذلك كذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكانه ترك الكشاف بقوله ومما
او الخ طيب بالفعل قوله يقال رفأت الثوب ارفاؤه اذا اصلحت ما وهي منه قد اشرنا في فتح الباب الثالث الى التقلب
رد في شرح الكشاف فامثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول رفأت الثوب بدل يقال او يقال اي اصلحت
بدل اذا اصلحت واشرنا هناك الى ان ما ذكره انما يرد اذا قرئ الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا قرئ على صيغة الخطاب
فلا لكن هذا الجواب لا يتأتى فيما نحن فيه لان المناسب حينئذ ان يعتبر رفأت على صيغة الخطاب ترفاوه لا ارفاوه ومهذا ظهر
فلا بد ان يعتبر هنا وفي امثاله كون القائل هو الحاكي طيب ومع ذلك ففي عبارة فلعه كما صرح به الشارح في حواشي الكشاف قوله
ومما يدل على ذلك في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله وجا الحواخاة في كليهما حصول شيء عقيب ما يناسبه وهو اقوى تأثيرا
في النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكانهما لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظانه

الترجمة

فان فيه اليبس الم العذاب والمايس من الرجوع والقلال جمع قلة كقلة وقلال وهي ما قلكت كما قال القاضي في تفسير قوله تعالى هل ينظرون
استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده الآن يأتيهم الله اي يأتيهم امره او بأسه كقوله تعالى او يأتي امر ربك فجاءهم بأسنا
او يأتيهم الله ببأسه فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وجوابه فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع في هذا ايضا هو
ابنا عالحاجب الكشف والعجب انه اورد الآية الكريمة في المفتاح قبل هذا بسطرين على ما هي عليه فكيف غفل عنه ههنا قوله لان الشي
اذا جاء من حيث لا يحتسب كان انشر وفي بعض النسخ كان اعم من النعم والاول انسب بقوله فحاجانب الخير كان انشر لما بين التفطير
من التجنيس قوله ويحتمل ان يكون للاغراض الثلثة يعني ان هذا التركيب من شأنه ان يفيد الاغراض الثلثة وان امتنع اجتماعها
في بعض المواضع كما في الآية فان التالي طلب وهو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القرآن على اسلوب العرب
فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد الوحوطلب بليغ بالاداة مع قطع النظر عن خصوص الطالب وقد مر مثله غير مرة قوله
كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف عدى قضينا بالي لتضمنه معنى اوحينا كانه قيل واوحينا
اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تفخيم للامر وتعظيم له وهذا او دابرهم
اخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله من الايضاح بعد الابهام الخ اي من
الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا قوله وقيل الاجمال والتفصيل اثبت للخطاب في الدلالة
لا يخفى ضعفه لان الاجمال والتفصيل غير الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلائم قول المص سوى ما ذكر فلو كان المراد
المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة
المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلثة المذكورة فلا محذور قوله نحو يشيب ابن آدم ويشب له خصلتان الحرص وطول الامل هكذا في
الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشب منه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن
آدم ويكبر معه اثنان حب المال وطول العمر وكان قوله في الايضاح كما في الحديث يشيب ابن آدم بناء على انه نقل معنى
وقوله يشيب بالكسر من شاب الغلام قوله بمنزلة القطع بعد الحذف فان قلت التعبير بالمعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف
وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة النشر فكان الاظهر ان يقول بمنزلة نشرها القطع بعد اللف قلت لا اشكال انك
المقصود في القطع متأخر عن نشره فان المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المحذوف وتعيين المراد منه بالاسمين
المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الحذف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره قوله
هي صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء طائفة منهم فلم ينقل
عن احد من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين الصلوتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى
الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تعالى تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة
قوله لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو قوله والايقاظ عن سنة الغفلة بجوز معطوف

على البيت في شدة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يوليهم ويوليه وجعلناهم ونصيحتهم عليه واجب فهو يحرمهم ويتلطف
بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه ويتنزلوا على نصيحته لهم كما كرر ابراهيم في نصيحة ابيه يا ابت
قوله وكان قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت للسيج بن نفرين الكلبي ابن عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة
دخل على معاوية وعنده خطباء الآفاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون الخ فقال له معاوية
اخطب فقال انظر لعلي عصا تقيم من اودي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو يخاطب
ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت صلوة العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتدأ في معنى فخرج منه وقد بقي عليه
فيه ومال عن جنس الذي هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال والعرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت
كذلك الحي القبيلة واليمانون جمع يمني كالسيوح في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة قوله ثم كون البيت من قبيل التكرير
ما بعد على رواية ان بالفتح واما على رواية بالكسر فلا تكرير فيه لان ان تحتمل ان يكون خبرا لانه تحرز وهو جواب المكسورة خبر الا ان
الشنتمة كذا في شرح اللب قوله وبه تبين بطلان ما قيل الخ وجه التبيين ان عيون الظباء وصالحيونها سود فلا يتم الحرز
البيان الذي فيه سواد وبياض فقيل المراد بالحال ان مخالفا لعيون الخروج يكون خوا لمهم منهم متعللا فكان من باب التذييل لما
الايغال لدفع توهم خلاف المقصود في قوام السقط الحال هو الحال وعني به ههنا الملك الكبير وحقيقته اللولب العظيم الكبير
بحال يحمل فيه وحال لذو كبر فاطلق على التكبر بانه كقولهم رجل جمال اشد فما بالطبع فان استعارة بالعكس يكون ابتداء
مفروضا في انه غير حقيقة فتدارك ذلك بان شبه ثانيا مرة ثانية بالحاكم لكن الحاكم الا كبرون منشاء الا شبه النظر شئ في ذلك
بان جعلها الحاكم سواء الدر بعلم ذلك في القالب يكون مبتذلا بحيث يكره منها من اهل المجلس لكل احد صح كانه بقبلها فتدارك ذلك
بصيغة فخم بانهم يقبلون ملكا عظيما ان تكيفه غيره قوله ودفع بذلك الابهام بان وضعه بانهم يقبلون ملكا كبيرا الخ فان قلت اذا كان المقصود
دفع توهم خلاف المقصود وكان البيت من قبيل التكميل فما الحاجة للايراد في الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان
الايغال اعم باعتبار الخاتم بالجار ان يكون الخاتم فيه غير دفع توهم غير خلاف المقصود واخص باعتبار المقطع لوجوب كونه في آخر الكلام
والبيت بهذه الاقسام افي ما شابهه فان الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراده ههنا وبين
التكميل في الايغال قوله وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر ايذان بان
ذلك الجزاء المخصوص هو بالغ في العدوان والكفر قوله واحترز به عن الوجه الآخر في الآية وهو ان يجعل المراد بالكفور في قوله
وهل يجازى الا الكفور العامل لكن عبر عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الآية من الضرب الثاني قوله
فكل منهما تذييل على ما قبله الخ ومن هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تأكيد لتأكيد وتذييل لتذييل ويحتمل ان يكون كلاهما
تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله ولهذا قوله ايضا ان يتوهم الخ قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التتميم لطالب التذييل
بحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير سواه الى الضرب الثاني كان يحتمل الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما

مطلق الذيل ينقسم الاقسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للغرب الثاني
والا لوجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله وليس بسبوق الخ عن عمرو الخطاب بفتح الله تعالى عده
قال الجماعة اى شعراكم العامل وليست بسبوق قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء قوله او عن ضمير الخاطب لست
لا وجه لتخصيص الضمير فليست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لانه حالا عن الضمير في سبوق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد
الفاتح بين الضميرين قوله يعني انك لا تقدر على استيفاء مودة الخ يشير الى ان قوله اذا آتاك على حذف المضاف واعطاء
المضاف اليه اعرابه كما في قولهم حاتم الجود بالبذل والمعنى بذليت بسبوق مودة قوله لان نزول الخطر قد يكون سببا الخ فيه بحث
اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال اذ بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التعميم
واضلا في التكميل بل لا بد من نوع سبوق الا ترى ان سبوق من السقي الا ان اصطلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه
على وجه الاصطلاح ولذا يترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي بل باعتبار دوام الطراوة التي قال ادوام
معتبر في مفهوم الدالة قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق فلا تقديم قوله غير مفسد يا على فوائد
سهى يرفع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله ولذا اعدى النزل بعلى والا فهو تعدى باللام يقال نزل له قوله ويجوز ان يكون التعدية الخ
الفرق بين الثاني والاول ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار النزل لكونه من افعال الثاني الدال على حصول مفاد العلة
في المنزل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا نلزم الخ قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا
النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم تبادر منه الهيبة ابتداء وفيه نظر لان هيبة الملك انما يتبادر
عند وضعه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق
السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة اللص ان ما قاله الشارح بالنظر بان العقل والنقل يكفي في مقام المنع وانما ينافع فيما
قوله فنفي ذلك التوهم بتوريط الحلم الخ قد ينافش فيه بان حال البائسة والتواضع يذهب هيبة الشخص ولو كان جبارا متغطرسا
مع ان مع لا يدل مطلقا على ان الحلم يوجد حال الهيبة اذ يحتمل ان يكون معناه في غير الحدود وغير حليم في وقت معاقبتها ايا هم
مع ان له حلما وتواضعا مع الاحباء وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارح امر خطابي ادعائي واذنا بان البائسة هيبة
الشخص باعتبار الغالب والاقرب ذي سلطان يبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يرفع ايدي الخاطب بشيء
من مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالة مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جواز حمله عليه كاف في
مثل هذا المقام نعم اعتبار البائسة والوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن نكارة قوله
بفصل لكنه اراد بالفصل ما يعم الفصول والحال او نحوها مما ليس بمستقل ولا يكون كلاما لما مر ان اصل الجملة بدون شيء يدل
عليه لفظا لا تسمى الخ ذكرنا المص في الايضاح قوله اذ تقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا انما
هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء

نكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كانت في بعض من اجزاء ليلة اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره خارج
من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فان الاول يقتضي الاستيعاب والاول يصح على التقديرين وذلك لانه ح تصير حدود ما دخول
تحت التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان تنكيره يقع على البعض والكل فيحمل على
المتعارف حال الاسراء في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من ان يجوز ان
يراد بذكر ليل تنكير الوسطية الليل والدخول في معظم يقال جاء فلان ليلا او ليل اى في معظم ظلمه فيستفاد البعضية بهذا
الوجه فلا اشكال والاحسن ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا وح لا يستفاد
منه الا قلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال بقي مباحث وهو انه تبين مما ذكرنا ان المقصود بيان وقوع
الاسراء المذكور في بعض الليل فانه دال على كمال قدرته تعالى ولو اكتفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف المقصود فلا يكون من
قبيل استفهم الا ان يقال لا بد في الابهام الناشئ من التنوين في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق ايضا
منه وقوعه في جميع الليل فتامل قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت بعض المترجمين على وزن الزعفران
وبعضهم ترجمان بضم الجيم ولكن ان نضم التاء بضم الجيم يقال ترجم كلامه اى فسره بلسان آخر كذا في الصحاح والكلمة
رباعية وغلطوا الجوهري في جعل التاء زائدة وذكر في الكشاف في فصل رجم ومعنى البيت ثمانين سنة الخ انشد الهمداني
احدث في سمعه فتغايظ معه على الكلام فيحتاج المترجم ببلغة اياه وتكريره عليه من قريب وربما احتاج في اداء كل النوع
الى ان يقال له الكلام لصوت جهر جعل الاعادة بمنزلة التعبير بل اخر فاطلق عليه الترجمان قيل للروح ببلوغ الثمانين
فيه تاكيد لتحقق معنى الاتمام على ما ذكرنا اذ بلغ الثمانين صدق في ضمن سبعة المترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعاء
عليه بالضرورة الى الضعف سهو واضافة المترجمان قوله الا هبل اتاها والحوادث جمة تمامه بان امرا القيس بن ملك بن
بيقر الطير في اتاها راجع الى تمام امرا القيس وملك اسمها وبيقر فعل ماض بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والباء في بان
زائدة قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وغير الاعترافية من
الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالواو وان بين واو وحرف نفي وجواز كونها جملة طلبية
والحالية يخالف الاعترافية في جميع ذلك ومن جملة المفارقات اللفظية وان لم يذكروها ابن مالك جواز اقتران
الاعترافية بالواو ومع تصدير بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية وهي هي الفروق اللفظية واما الفروق المعنوية
فهو ان رسالة صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف في المعنى بخلاف الاعترافية فان لها
تعلقا ما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير اشاهد محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف
ضمير مخاطب للامور بالعلم اى انكر سوق ما يمكن كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة حتى قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
قوله فقوله انه يجب التقابل بين ويجب المتابعة اعترضه اكثر من جملة بما اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد

بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة للاخرى والا فهى فى حكم جملة واحدة وقوله يجب التوابعين خبر ان وقوله وجب المتبوعين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولكن ان تقول عطف ان تنبه على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون التقبيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لا دليل قوله وخفوق البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل فى البيت التابع والتهب ما التهب من النار والمراد تلهب ما فى قلبه من حرارة الوجد وشغل الاشتياق قوله وما عاف مناسيد الخ البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثى وقيل لسهول بن عادياء اليهودى ومطلع القصيدة اذ المراد لم ينسى من القوم عرضه فكل دار يرتعيه جميل وبعد اذ المراد لم يحل على النفس ضيمها فليس لها سبيل نعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتمى من يخترد منيع يرد الطرف وهو كليل وساء اصابح الثرى وسماءه الى النجم فرع لا ينال طويل قال ابو زيد يقال كلاه والطل دمه وكلا الله اهدره ولا يقال كلاه بالفتح وابو عبيد والكسائى يقولانه وصائل مفعل بيت لم يعبث منا رئيس لئام فى حرب ولا ابطل دم قبل منا فى موضع كان وعلى بدين انتقى والفرض انتقاء بالشجاعة ومعنى يحتذ كلا ويتزل اى يعمل فى جوارنا وحفظنا منيع اى تمنع على الطالبين كما تمنع برد الطرف اى هو مشرف عالى المحل لكل ان ظل به وسوى الابيات يدل على ان المراد من جبل جبل العز والسمو كما ذكره شارحوا المفتاح فليتامل قوله فيشمل صور التنجيم والتكميل وكذا صور بعض التذييل لكن لما كان اصل التقرير شاملا ايضا وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تقرير البعض لم نتعرض له قوله ونتدبر كلامه على ما ذكرنا فاحيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله والداخل بين الاعراب جملة كان اكثر كما زاد للمص رد عليه الاشكال قوله فهو لان ما هو لعل من جملة الخ وقد يتكلف ويقال قوله جملة كان اوائل او اكثر تردد اما ان كان واقعا فى احد الموضعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة محال الداخل بين الاعراب وليس تردد اما الداخل بين الاعراب فالمعنى يشمل سواء كان واقعا فى احد الموضعين سواء اوائل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وضمير كان لمحذوف اى جوز نصبه وان لم يكن يجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا اى ذكر ما تقدير والداخل بين الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الخ والا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان ايمانهم لا تنكره من يشتهم وايضا تسميهم وحمدهم للمتقاد ان من قوله تعالى يسجدون لربهم يدلان على ايمانهم به تعالى قوله وحسن ذكر دلظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هنا الوصف فى شانهم مدحا لهم بين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ شرفا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به آيضا لا على مذهب من لم يشترط فيه اثبت كما مر قوله وفيه نظر لان هذا داخل فى التنجيم الخ اجيب بان مراد المص ان هذا الكلام قد يقال فى امر عظيم شان تعدد عظم المنظور

يعال دليلة بعينه وعند عظم القول يعال نا بعيت وهذا لا ينفى من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه قوله وليست بظاهر الى الجانب الخ وما بعده حاشى لعبارة على ما ينوهى وحسبك ان استاذنا شيخ على الصبر قوله وقول المحاكى وينكر ان نشير الى هذا البيت من ابيات فصيح اذا المراد لم ينسى من القوم عرضه وقيل وكن كالمزن فى سحايب جهام ولا فيما بعد يخيل وبعده اذا اسيد منا فلا ام سد موال عامل الكرام فعول الجهام السحاب لا ماء فيه قوله الفن بفتح فى علم البيان قد اشرنا فى الفن الى ان المراد من الفن المعانى او المضاف محذوف من الاول او الثانى فتذكر وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الخ اورد على هذا التعريف انه يقتضى ان يمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اى معنى كان فى طرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لان من هذا القبيل لا يتاتى واحد فقط والجواب ان منا وهذا ان يراد ان يراد بالامر ما يمتنع انفكاك تصوره عن ما هو اصطلاح المتقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ليس لوازم بالمعنى الاعم قوله فليس المراد علم بالقواعد اى ليس المراد بالعلم الادراك الحاصل بالقوة القريبة المتعلق بالضرورة بالفعل الى التقدير وليس لكان تتبع هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم لانه هو فى المتعارف حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجازا مشهورا وكل منها ان لم يرجح عند اهل العرف على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليه فلم ان الخروج عن ارباب التسليفة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد او الادراك المتعلق بها فاطلاقهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعبرون مقتضياتها فى الموارد تسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تصريح الشارح انما تحصل من ادراك القواعد ومعرفتها الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبرائيل من التعريف على تقدير حمل العلم على الادراك الحاصل غير فليتامل قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكر القوم الخ قال الفاضل المحشى فى مصر شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا اعم من ان يكون بسيطا او مركبا ردعى فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجر ان يكون الالفاظ المفردة موضوعة للتراكيب معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البلاغة بحسب علم المعانى لا باحث على وجه كلى عن كيفية افادة التراكيب لمخواصها التى يجئ فى المعانى عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مذهب السكاكى انما هو فى افادة المعانى الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ههنا هو المجازى وايضا انما هو فى الموضوعات الشخصية لا النوعية وان المركبات موضوعة نوعا ايضا قوله علما ايرادا لكل معنى يدخل فى قصد المتكلم بحسب الظاهر ان يتوصل على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع فى التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان ما ذكره الشارح تغيير بالاعم لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعانى التى تقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا وكان الاحاطة بالا تناهى عقلا غير متصورة كذلك الاحاطة بالا تناهى عرفا فكيف يتقدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة فى الاحاطة بالا تناهى اجمالا كما فى سائر العلوم قوله ايرادا معنى قولنا فوق زيد جوادا الى الاوصح بل مع كلا يا يلحظ ويقصد الله بكلام يستقر ان المعنى قوله لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل

على ان من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور
علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب ان ايراد بعلم البيان سببية لاصلة والمعنى ليس عالما بالايراد
بواسطة علم البيان وامكان تحصيلها على العقلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد
المذكور بواسطة العلم بعلم البيان فليتامل قوله لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قيد
ايراد الكفة الواحد بطريق في نهاية الوضوح قلت القدح على ما ذكر بدون القدح على الايراد بطريق متوسط بين الطريقين
غير مسلم فلا اشكال وسلم فلانم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل
الدلالة العقلية لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي قوله ان بعضها
واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول وصف به الدلالة بتبعا وقيل صفة لها اصالة بالظهور في نفسها على
حسب تفاوت اسبابها في القوة قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل الوجه لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل
تحت القصد والارادة اولا وبالذات قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مسماة
بعلم البيان وحرفا من مسماه حالا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستدلال اصلا لان المراد
بالحد جميع اجزائه الداخلة تحت القصد والارادة ومن جملتها الكفة التركيبية قوله اولى من تعريفه بمعرفة ايراد الكفة
الواقعة بعد البيان ليس نفس معرفة ايراد الكفة المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز
فلذا حكم عليه بالاولية قوله ودلالة الاثر على المؤثر انقسام في قبيل الدلالة بالغير اللفظية على نوعين من اسلمة
اشارة الى انحصار ما في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والمحاكم على ما
صرح به السند والمحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان
اقذاف المتتابع للنفحات الطيبة في الرمص على وفقها تدل على تاثير تلك النفحات في نفس ذلك المرتمص وعلى ان طبعه
يقتضي ان تتحرك تلك الحركات اذا تاثر من طيب الاحوال وملاءمة الاهوات وقس على ذلك معروض بعض الاوضاع
لوجه النائم وحاجبيه عند سد الم قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فتجتمع الدلالة الوضعية والعقلية
في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قولنا القائل من وراء الجدار انا حي قوله بحسب مقتضى
الطبع اي طبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع كدلالة الراغ
على الوجع قيل هو مفتوح الغين وضمها وسكون الحاء المعجمة الشرقة تدل على التحسر واما الذي تدل على الوجع
فهو بالضم لا غير قوله وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم معنى الخ حال الفاضل المحشي في حاشية شرح
المطالع مستظهرا بما نقلناه شاهده من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال
وطريق العلم بالمعنى اللفظ محل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم

باللفظ في السمع في نفي ما ذكره مما من ان نقش الكتابة دال على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا وعلى ارتسامه
الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل
ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون
من الجزئيات المحسوسة ويكون محل الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر قوله لعدم توقفها على
العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود اتى
يذكر في التعاريف يجب ان يحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيود المذكورة عن الطبيعية والعقلية
فلا يتجه ما قيل من ان التوجيه ضعيف وان كان منتفيا عنها الا انها لا تنافيان العلم بالوضع بل كل منهما يتحقق
سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وحينئذ كيف يصح الاحتراز عنها بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة
الى آخره قرر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع ويتضح
وتحقيق الحصل انه تعريف يلازم الدلالة بالمعنى الاخص لكن فيه بحث لانه لازم غير مجعول والمشهور عنه هو عدم جواز
التعريف به فلا بد من تاويل آخر على انه اذا جاء احتراز بالتغير بالملازم غير المجعول فلا حاجة الى اخراج العلم عما هو المتبادر من كونه مصدرا بمعنى
التعلم فان فهم السامع ايضا لازم لكن لا لافادة العارضة قبل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال العبرة بما هو قريب من الدلالة بحسب التقوم
والمعلل عما هو الظاهر فان تمكن السامع من الدلالة اذا قيست الى المعنى كما مر في شرح المطالع ان الدلالة اذا قيست الى المعنى كون المعنى بحيث يفهم عند اطلاق اللفظ والفهم
من كلام الفاضل المحشي اعني كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتامل قوله وجوابا ان لام انما يدل صيغة اللفظ آه قد مر ما فيه فتذكر لما ذكرنا هذا
الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صيغة لكن شرح في مباحث الفعل من حواشي شرح التجريد نقل كلام القوم الى ان قال
عليه انا نمنع من جهة ان العقل حكم الهي او ان جعلي بنا لكون العقل حاكما فمع التعليل لا نسلم ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل لما حكم الجزء
والكل والملازم والملزوم فضلا عن الحكم بالتلازم كان امر الدلالة بحاله فالصواب ان يقتصر في التعليل ان دلالة عليها من جهة الانتقال
وكان ملزوما العقليين قوله وايد بالكل واعتبر دلالته الخ اما اعتبار الارادة مع انه مندرج في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال الكل للفظ
مشترك بين جزء والكل ودال على الجزء بالتضمن بصدق عليها التضمن الكلية والجزئية وما يتفرع عليها زيادة ايضاح وامثلة لقوله لانتقاض
واعتبر دلالته اه فافهم قوله والجواب انا لم نقصد تعريف الدلالة اه والمسلم انه قصد تعريف لم يكن ايضا بالشيء فتركه محل بحث لكنه
فان قلت المتبادر صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل تكليف بغير المتبادر قلت هذا من قبيل تعليم الدلالة فهم كون اللفظ اه
وقد يقال ان الراجح والمختار تعريفها مطلقا وجعلا للعادة قوله وانه انما يتم اذا قصد الاحتراز بقيد الانتفاء اذ لو قال فتامل في هذا لعل وجه
بعده التامل لكن يخدشه ما ذكره بحث من وجهين الاول ان انتفاء فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن لفهم الجزء وهو فهمه مطلقا ومحظور بان قصد بالانتفاء
القرينة الدالة على ان المراد انتفاء الذي في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم فوات قصد الدلالة مطابقة حينئذ قلنا
فلا يقع قولنا الجزء لا انتفاء قلت مراد القوم بقولهم صارت الدلالة مطابقة لا انتفاء ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود وصار كذلك كما يدل على

او اراد بها لا تقتضي فقط وكذا القول في اللزوم وبالجملة لا شك في كون الفهم تابعا للارادة كما بيناه سابقا فتدبر ثم اعلم ان قولهم
لا شبهة في الدلالة الكلية وان ليس تقصدا لما ذكره والا لزم ان لا يسمى الفهم فاسدا عند وضوح القرينة لتعين كونه مطابقة اقول ان ما ذكره من ان
القرينة في مثل هذا المجاز لا يفيد الا الفهم بالارادة يناقض اشتهارهم بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك لرفع
الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد عدم
الاشتراك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة بخلاف المشترك على ما جرى في تعريف الحقيقة والمجاز الى آخر ما ذكره اقول ما ذكره من
صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة يمكن ان يقال والنزاع مبني على امرين احدهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي ايضا
ثانيهما ان اللفظ الدال على معنى بالمطابقة اقوى من الدال عليه فيكون الاول مما لا يجدي الباقيين شيئا فظهر ان مساق الكلام يدل
على ان نفي التقصد لعدم الفهم مجرد فرض الكل لانه لم يفرق بين الفهم والقصد فكان القصد لانتفي فهم السامع ايضا لانتفي فهمه فما الفرق ثم
نقول نعم عدم التفرقة بذلك لكن الحق ان يكون الفقرة الثانية مبنية على ما ذكره الشارح اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان مبنى ما ذكره على ما بينا
الفقرة مبنية على اصل عرفي كلامهم المعتمد عليه على ما ذكره الشارح فتدبر قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل الخشي قد بينا انها مطابقة فلا
يجوز ان يكون تضمنا مستقيما على ما اعتقد التفتازاني وكذا اللازم وانت ظاهر انه اعتراض على الشارح فتفكر اقول اما اولا فلان هذا القائل لم يفرق بين
حقيقة الدلالة التضمنية الدالة على الجزء لكن حقيقة الدلالة الالتزامية الدالة على اللازم لكن قد حكم ايضا بانتفاء كليهما بانتفاء المطابقة
فتقطع النظر الاول كون الدلالة على الجزء لكن تضمنا وعلى اللازم لكن التزاما ومقتضى حكمه ان كونها مطابقة فلا وجه لبناء القول
بنفي الدلالتين معتمدا فيه على الجملة الجاعلة الجزء واللازم امرا واحدا وهو الدلالة المذكورة ولهذا
قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن فجعل الظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصور من مطابقة كما
بنينا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لانتضمنا ولا التزاما لاستلزامها الدلالة المطابقية على الكل
او اللازم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقولنا الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات
على الارادة وما يلزم من امتناع انفكاكها وبالجملة الكلام ههنا مبني على النزل فلا وجه للاعتراض وغير ذلك مما يجري مجرى التعليل
كما بين الوجود والعقل في مقام التخصيص والتحكيم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله الى عبارته هكذا او دلالة اللفظ في كمال معناها والدلالة المطابقية
وفي جزء الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل الاذكان ذهنيا قوله يخرج كثير من لفظ الجادات والكنايات اما بعد ابان من استثمر الخلق
في الدلالة لم يجعل تلك الجادات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عندها عندهم هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من
لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك الجادات والكنايات كما ذكره الفاضل الخشي واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب
من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رايت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل يكون مجازا في المركب وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له وان كان الدال في المثال المذكور هو المجموع المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد فقط فلا وجه
للقرينة اعني الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو قابل فهم المجاز منه وفيه ان هذا لا يلزم من كون القرينة جزء من الدال على المعنى المجازي

ان يكون المجاز هو المجموع المركب جاز ان يكون مستعملا في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال هو المجموع المركب من اللفظ
المستعار وما يقابل القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكر في مثال اسد في الحمام فلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز من المفرد
وانما يلزم ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديرا او ان المجموع المركب من اللفظ والقرينة
العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا انفطاعا ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد
سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثال المجاز مفرد فلا يلزم
انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الالتزام اقول فيه بحث لانا نمنع ان كل لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك
الشيء لكن دلالة اللفظ على لازم ما ظهر من دلالته على لازم لازم وقد حققنا ما لا مزيد عليه لكن فيه بحث آخر اما يتم اذا كان لازم اللازم
الشيء دون ما كان لازما لذلك الشيء لازما كما صرح به وليس لازم معا كان اللزوم معتبرا بالمعنى الاعم او الخاص لانا اقول فظ اذا كفاية
تصورا وتصورت في اللزوم بينهما وكفاية تصورت وتصور ح في اللزوم بالمعنى الاعم تصور ح فلا يستلزم كفاية تصورا وتصور ح
في اللزوم بالمعنى الاخص فلا يلزم ما يحتاج في هذا المقام الى اعتبار لزوم ب لا وزوم ح ب وانما في ان فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور اللازم
بنحو غير ملتفت اليه قصدا او يستلزم تصور اللازم الاول مقصودا لحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره
ولو بنحو غير ملتفت اليه قصدا تصور لازمه في بعض الموارد ولو لم يكن كليا فتامل قوله لانا نقول بالوضعية الخ ان قلت التغير او ضم علامة
على المقصود من الغير مما اشرنا اليها في الدلالة الوضعية جعلنا التغير والغير خيلقان بكونا احد هما دالا على العينة التفصيلية والاخر على
الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس الوضع لا الى الدلالة قوله والا لم يكن كل واحد منهما دالا لانكار الوضع واختلافا معتبران بالنسبة
الى ان مع فكذا الدلالة بالارادة ههنا اعتبارا ما يعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان بقاء الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى ان مع
فلا يلزم من انتفاء علم الوضع انتفاء الدلالة قوله عام كل كلمة منها او ان كل الكلام ان يوجد قوله ما يراد منها ان ترادف ذلك الكلي
كلية اذ ليس المراد كل كلمة قوله وتخيل ان يكون بعض منها دالا فان قلت قوله وتخيل معطوف على قوله لانا نقول كما هو موجود بقيد مفقود
عليه اعني قوله على التقدير بن فيفيد ان بعض الاعلام بالتقدير بن مع انه لا دلالة شيء منها على احد التقدير بن وهو ان لا يكون
علما بوضع شيء منها قلت قوله وتخيل معطوف على مجموع العقد والعقد والحمل اذ لو لم يوضع انتفى لم يكن الا تقدير بن فيكون التقدير بن من اجزاء المعطوف
عليه لا الكلام فلا محذور يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في قيد بقيد سابق والفرق ظاهر قوله وقد يجاب بان الكلام في الفرق
بين الحكم بالاول والحكم بالثاني وفي ان الاخبار بحسب الزمان قوله وقد يحكم بالاول والحق عكسه على ما مر
فان قلت الكلام في ارادة النوع الواحد بطرق مختلفة وانفكاك الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى شخص واحد وضعي فلا مدخل لقيد تكرر المعنى
على العقل ولا وجه لما ذكرتم في رد ما ذكره المدعي فانا لم نكن الترتيل الذي سبق ذكره في الحقيقي بل ما فانه يجري على الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى شخص واحد وضعي كما يجري ذلك
على انفكاكه بالنسبة الى شخصين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلوله الآخر وضعا
والسؤال على الوجه الاول على انه يكون ان يراد بقيد تكرر المعنى على العقل قوله ان تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى لفظ كان الكلام في دالين على معنى واحد

وضمن كان وكرر لفظة تكرار الضمن على العقل ايضا في فخرة قوله فيمكن بما ذكرنا فلك ضمن الملزوم بالمعنى الموضوع له فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام
ودلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم دلالة اللازم من حيث هو لازم على الملزوم بالمعنى الموضوع لذلك اللازم المخالفة ظاهرة
ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد بالملزوم المتبوعية وبالملزوم يتبع بالملزوم اتباع ويلاحظ في كل منهما ما ذكر وفيه بالمعنى المعتبر
في دلالة الالتزام عند اهل هذا العلم فتأمل قوله مثل كون كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الوطئة
القدور ومنها الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود الذي هو الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة طرقه
الطوارق ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصد وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنها الى كثرة حلبها ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الفصلان ومنها
الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى الخراب قبل الضيف ومنها الى المقصد كما يدل عليه قول ابن هبيرة لا اشبع العود ذبائحكم ولا اتباع الدبر الابل
قوله فانه ينبغي ان يكون الامر لكن قد فهم من الكلام السابق ان دلالة التابع على جزء الاخص من دلالة متبوعه على جزء جزء فالكلام المذكور باب الاهم
الفصل باب ذكر فيه الكلام صريحا من ادلة الالتزام لكن يدل على الجملة فخص من دلالة الالتزام ما عليه كلامهم فيه بطل الحصر فان بعض جزء جزء والجزء كذلك جزء
ان الكل فتأمل الا ان يجعل قوله مثلا لوضوح دلالة الكل على جزء جزئه الاخص من دلالة الجزء على جزء جزئه وان هذا المعنى هو المراد من كلام الخلاصة حيث
نقل قوله فلنا الامر كذلك لكن الاهم ذكر ما هو الفاضل في هذا المقام فتأمل قوله فان قلت ان الالتزام ليس بمعتبر عند اهل البيان وجوابه ان ما ذكره
الا ان قال ان التبعية ان يكون مراد المتكلم بالتابع ان يجيء بالمتبوع وما ذكره غير معتبر عند ما ذهب اليه البيانيون وفي هذا المقام خلاف الامر
بخلاف الاصطلاحيين وقد ابان وجوابه ان ما ذكره اصطلاح جديد مما نقل عنه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الشهاد بقول الرئيس وشيخه
ما يقرح بان مراد من المتقدمين ما ذكره في تلخيص المطالع فما عهد المتقدمين من ان الاختلاف الذي يوجد في المتضمن ليس باعتبار فهم الجزء اذا
كان جزء معينا في البيان يحقق الاختلاف في دلالة المتضمن وضوحا وخفاء واذا تبين هذا في بيان تأتي الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على مذهب البيانيين
ان ترتب اللازم على الملزوم بالنسبة الى الذهن او بالنسبة الى العين فتأمل المترتب في الوضوح فالدلالة على الجزء جزءا وضوح من الدلالة على الكل اللهم الا ان يريد ان الاختلاف
المعتبر فيما بين العدم الموجود في المتضمن ليس باعتبار فهم الجزء في نفس الامر كما فصله قوله ومعنى الوضوح بالنسبة اه الواو للحال اي والحال ان معنى
الوضوح بالنسبة بالجملة لا بالتفصيل وان تصور بالتفصيل مفصلا بدون حصول الجزئي الحاكم الى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة بينهما اي بين الحاكم
انه جزئي الجزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو يوجد موضع نظر وجوه النظر ظاهر وردنا الفضل الجمع على الوجه الذي عليه
ان رجح الاول في الالتفات الخ اورد وامن منع الجانب الاول ان قوله يوجبه مراد ان رجح اقول قد يتصور اختلاف في الجانب الراجح فتأمل اذ المراد
في التعريف بهذا القيد دليل على ان الاختلاف المذكور ليس بحيث يخل الدلالة وليس مراد ان رجح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى الاختلاف
العلم بوضع اختلافا بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف سبب الدلالة فيختلف الدلالة اي يختلف بحسب اختلاف اللزوم
في الالتزام كيف ولو كان مراد ان رجح ما افاده صلاح الكفاية الى الكفاية الفضل في الوضوح افتقر بين التفاوت ساجح على وجه يوجد في العلم الجازم
الذي ان تورد ورد يا يتصور في الجانب اختلاف وهنا وخفاء الجانب الاختلاف انما بالوضوح بحيث على منع تحقق ان يكون الاختلاف
بكثرة الملازمة ونحوه كما يلوح من ان رجح الاشارة اليه فان على هذا راجع الى تذكر الوضع فيقال الى العلم بالوضع قلت بهذا الاعتبار لا يمنع

ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والله تعالى اعلم بالصواب الخامس والثلثون العامة فقدم الانضباط غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط
خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم عدم المطابقة اذ يكفي الاطلاع على مراتب العلم من التفصيل والفضل الجملي وما ذكره بدلالة الالتزام ولم
يحفظ القدر ما يوجد من الكيفية بعينها الثالث ان صنع قوله وربما يتراءى اه اشارة الى ذلك في بيان عدم تأتي الايراد المذكور على الدلالات
الوضعية لان في وضع الخاتمة سلمنا كونه كذلك فيما نقل عن الشارح بقوله اما دلالة كما يظهر اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب
الاختلاف في العلم بالوضع فلا يرد ما في الخاتمة المذكورة الا بحلف الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا اه يخالف ما ذكره في
شرحه للمفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في رفعه الى القرينة وجوابه ان موضع ما ذكر في المفتاح
انه لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم كما صرح به وموضع ما ذكر هنا انه لم يكن في التعريف اشعار بذلك ليصح
وجود التفاوت في التشكيك بالنظر الى الاقراش الثاني من ان قوله وايضا لو سلم ما ذكروه دل اه فتأجاب عنه في شرحه للمفتاح بان
المراد بكيف ان دل على معانيها الوضعية فقط لم يلزم اعتداد بالوضعية لاحتمال ان يكون مرادا وان سمع غيرها قوله فظاهر هذا الكلام
يدل اه اقول ظاهر هذا الكلام انه بصدد بيان حال الخبر مطلقا فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر
اللزوم ويراد اللازم وليس عبارة يفي بهذا الا قولهم اللفظ المراد به لازم ما وضع له اه فيقتضي مجيء هذا اللفظ الاصطلاحية
المذكورة في كل مجاز قوله وبهذا يتضح اه اقول الظاهر ان علاقة اللزوم وان كانت مذكورة في بعض اقسام المجاز الا انها ترجع
جميع العلاقات الى اللزوم والحق ان هذا الكلام واه قوله والت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين الفاضل الخبير وجها لاضطراب
الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان ينبه لها وهي ان قوله وامر اتبع في الوضوح والخفاء وسيان دليل المطابقة اه يوهم ان الكلام بناء
على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التضمن كدلالة المطابقة وضعية الا ان اختاره كيف وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال
فيه ان المقصود في التضمن هو الوضعية فقط ليس بشيء فان تولك وجه كالبدر مثلا لا يزيد بها هو مفهوم وضعي بل يزيد ان ذلك
الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى ليست في ارادة المفهوم الوضعي وقد مر ايضا بما نقل من كلام كمال
الدين ابن الهمام والجواب عنه بالفرق فلا ينبغي ان يتوهم المحاقق بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الشارح نقلها
عن بعض الافاضل ليفيد فساد ما ذكره اولا كما وهم فيه البعض بقي شيء وهو ان ما ضبط الذي ذكره بحث وهو ان بعض ما ذكر في التشبيه
على ما ذكر انه كون الوجه في غاية الحسن ليس مما يعلم الوضوح له اذ المشابهة بين الوجه والبدر مثلا كيف يحصل كون الوجه في غاية
مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة وجواب ما ذكر نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متوقفة على تلك
المشابهة فتأمل ثم لوضح ان العلاقة هي المشابهة قوله وظاهر ما ذكر يشكل نحو قولنا اه قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه
المذكور لاشتماله الاستعارة كما يدل عليه كلام الفاضل الخبير كما يستفاد من ظاهره اذ ذكر ما في تعريف التشبيه المذكور بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المص كما سيشير اليه بقوله وسيفي ان يراد
ثم مر ورد الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي بتوقفه على ان يعلم الاصليت منه وان قصد به الشاركة الخ وهي لازم معنا بالوقد
منع ذلك بناء على انهم

البيتي كما ينبغي ان يشترط هنا القيد اعني زيادة الاقتصاص قوله والغير للبالي او الفوح اراد بالبالي المستفاد
من رتب الدالة على الكثرة والتعدد والمذكور غير البيت السابق والاضافة فيه وجاءي تقدير رجاء الغير الماضي والاولى
اللبيتي وكون الجرم بيتا هنا وراثيت في نسخة مصححة من نسخ معتمدة على الشارح بعد قوله او الفوح وبعده او الريح
الصيبي وجاء والغير للبيل في قوله ربة ليل قطعته بعدو او فراق ما فيه وداع موحش كالتقبيل تقدي به البيتي
وتاي حديثه الاسماع الصدود الاعراض والباء فيه للملابسة وغير فيه للبيل او الفراق ونفي وجود الوداع فيه مع ان الصفة
الكلام بدل على اراوة وصف ذكر البيل بزيادة الاطاش بناء على ان وجود الوداع يستدعي سابقة التلاقي فيه فعدمه
المنتفي لعدم ذكر الملاقاة عن اهله مورث لزيادة الملال وموحش بالجزاء مورث وحشة ليل التقبيل ان كان الرجل تقدي صفة م
به العين اما بكون ذا اسبح بحر وروبة وتاه اي يمتنع ولا تقبيل الاسماع حديثه الصادر عنه قوله ولزم بطريق العكس اي هذا
او من اعتبار كل من التشبيهين اصلا عاصا كما فعلا السكاكي ما قيل من تقبيل الاصول ومن جعله تشبيه التمة بالنور
اصلا وتبع تشبيه البدعة بالظلمة عليه عاصر حيث ان تبع الاستعارة من ان الكلية اصل والنور طارية عليه قوله
بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف لاشتراك وانما ظرف قوله ما كون قوله وعلم ان قوله اصلى لاح بينها اتى ابتداع من باب القلب
لا ينعكس الغلبة بهذا اعتراض لاحتمال ان يكون في المعراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها وجاها وكان ذكره لان
الكتمة انما تظهر في الليلة الثالثة قوله حتى كان البدعة على الكلية بما في استاره اللمعان اما البدعة انها
كالظلمة من الكاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشراق بالماجر والظهور وانما يحصل ابتداع جنداء خبره
بتهاتن والجلة صفة للسنى لان النكرة لا تحت قوله وكونه كما يفيد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجه من الاعراب
بعضها موجبة الى المعنى المراجع بعضها غير موجبة اليه فان حمل على الوجه الموجبة كان تفصيلا للنجوم وان حمل
على الجميل كان تكثيرا لمعنى قوله كونها كرباسا او قطنا او لونا بانيه كشر على ترتيب اللف وقد يعترض عليه كون من
القطن قطعا بانه ليس كرباسا بالكرباس اذ يصدق على ما ينسج بعد ما جيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون لعلم
من الفرع اذا كان فصلا بعيدا قوله حصول الجسم في مكان آه الصواب ان يقول حصول الجسم في حيز بعد حصول
ما اخر لان الجوهر الفرد متحرك عندهم وليس بمتمكن والغير عموم فالحق التعميم المذكور اللهم الا ان يريد بتغير حركة
الجسم التغير في حركته قوله نظرا لان المقدار آه ان قلت فليعطف على الكيفيات حتى يلزم كونها منها قلت لسوغ الحكم
على تحصيل الكيفيات الى ما يدرك بالحواس لذعا حيث قيل بالبصر او بالسمع آه ماء خروجا بشيء من المذكورات في
خلال التفصيل عن تلك الانواع قوله وكما الاستغاثة والاخناء والتقريب والتقعر الداخلة تحت قول الاستعانة
والاخناء بعان غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستغيث القامة ومنخنيها واما التحدب والتقعر فيصح انها الطبيعة ايضا
فان ذكره الخوفي سطحا مستغيرا وحينئذ يتعين ان لا خط فيها بالفعل لعدم تناهي سطحي وضعا قوله كلاء او ثاما الاغاني المدة فالاثاث

الآت غير قوى بها سواء كانت خارجية كالخياط او ذهنية كالاستدلال قوله وهو محركة للنفس مبدأ ما اراده الآتم
بهذا يظاهره لايلايم قوله تقبل الحكم لانحركها النفس فانه يدل محركة للنفس لانفس محركة فاما ان يبنى تقبل النفس التابع
والمراد انه حالة يوجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة اراده الآتم ويصلو بتدليله لانحركها النفس لانحركها اسباب النفس
وقد يقال على تقدير كون نفس انحركه المراد ان الحكم الطبيعي للنفس بحيث اذا حصلت بها حركة هي النفس لايحيلها منحركة
اخرى قوله وكما لصدرة الوجيه الشبيه بهذا بالمخلب المتقدم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المتاع على الاعتباري
المحض والمبني على الاعتبار النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ومبني اعتباري محض واعتباري نسبي فقال الفاضل
الحبشي في شرح المتاع لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات بأسرها لاوجود لها في الخارج عندهم
عطف النسبي على الاعتباري عطف تفسير على العطف التفسيري قوله كالتفاف الذي يكون مطلوبا بالوجود والعدم مثال للنسبي
فان مطلوبية المطلوب ليس وصفا مقررا في ذات المطلوب هو وصف عارضه العقل بالنسبة الى الطالب الخارج بالنسبة قوله او
كالتفاف بشر تصوري وهي محض مثال للاعتباري المحض في هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه بناء على الرأي
كما يشاء تولاه الطرفين قوله وبهذا يشعر لفظ المتاع آه اي يشعر ما هو بمنزلة الواحد للتخليف المتألف من امور مختلفة
وللهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المتاع حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير
الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصاف آه قوله نظر كما سنعرفه الى آخر هذا التنبيه
المستفاد من المتاع ووجه النظر ما ذكر في بيان قوله والمركب الحسي اه وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا
من قبيل الواحد وفي المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة التباين بالاعتبار
المتكلم العام بعضها مع بعض وقصده الجوهري صحة تعبير تلك الكثرة بالاكثرة كشيء واحد وقصد به بهذا المعنى الوصف
حيث قال واما اوصاف مقصود فيها جمعها الهيئة واحد قوله والمتعدد الذي تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا
اما حسيا وعقليا او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي ثم قد بنى الامر على ان
وجه الشبه ان كان في الطرفين مركبا من نفسي مجردة وبدني ماديين فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي
بالمعنى الذي توهمه الشارح قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير ان وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير وبهذا الحكم لم يخرج
وجوب حسية الطرفين جانبا وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما اذا كان
فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا تحقق في العقلي ولا يتوهم به واما عند الاندكاك
فلان وجه الشبه هو المركب لا جزؤه ووجه الشبه ليس بحسي فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي والا على الجزء لانه وجه شبه عقلي فانه
الجزء المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب لجزء لا يكون الا معقولا قوله سواء كان بتمامه او متعددا التفاف
تفتق قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كلا او جزءا اندخل فيه جزء المتعدد وانما يجوز المركب فليس وجه الشبه

غة الاصل جمع اغنية بمعنى الغنى وهي بحسب متعارفنا بل الآلات لهوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمراد هنا
النوع كالصوف ونحوه قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الطعم للابدان من فاعل وعداهما ان او البرودة والكيفية المتوسطة
بينهما ومن قابل هو الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما واذا قرنا بأفعال الفاعل فاعلان قابل حصلا اقسام تسعة
ينضج الطعم بتجسيمها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت
الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت النفض و
والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الرسوبة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل
التفاهة بخلاف ما ذكره ولو الحق ان مباحث الطعم دعاوى خالية عن الدلايل كيف والاقنوم قرار دود العلم
حلو حار والريح ريح حار ولو جن آخر لانحتمل المقام ذكرها قوله والعفوصة والنفض الفرق بينهما ان القابض ينفض
ظاهر اللسان وحده والعفص ينفض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف
بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي قالانزاع غير منتهية والا فالنسبة واحد هما نوعين حق والتفاهة قد يقال
التفاهة لعدم الطعم وبسبب حقيقته وقد يقال لكون الجسم بحيث لايحس طعمه لكثافة اجزائه فلا يحلل منها ما يخالط الطعم البرطوبة
اللعابية فاذا اخيل في تحليل احسن منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني ما هو المختار قوله من شأنها تعرف مختلفات
وجميع المشكلات اما انها يعرف في المختلفات فلان فيها كيفيات متضادة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة بالتفاهة والكثافة في
بعض الاجزاء بنى بسائطها شديدا في الغاية ينفعل اللطيف منه فيبادر الى الصعود والالطف فالالطف وهو الكثيف
فيلزمه بسبب تفرق المختلفات واما انها يجمع المشكلات فمعنى كونها معدة له وفاكلان بعد تفرقها يجتمع بالطبع فاه الجنسية
للفتح والحرارة معدة بذلكما لاجتماع فينسبا الاشكال الى معدانها قوله والبرودة من شأنها تفريق المشكلات
وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة يجمع من المختلفات وغير المشكلات وهذا هو الظاهر فتامل قوله وكون بعض الاشياء
من الملوسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدم ذلك الا في الاعراض
والصلابة هي الاستعداد الشديد لفظ الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية والتي عدم الصلابة هي مائية كذلك
قوله كالبلة والجفاف قال الفاضل الحبشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف بقابلها وقد يفسر
لانه صرح في هامش التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة على سطح الجسم المنبسط حيث لم يقع عدها من الكيفيات والجفاف بان
البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية لسرعة الانفصال ايضا وهذا هو المراد مما ذكر الحبشي هناك والمذكور
هناك الحابسي معنى آخر يسوقه تقريره في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان ينبئ عن الحمل على الكيفية قوله والتفاهة
والكثافة المشهورة ان اللطافة الخ بعد ما في الملوسات بمعنى رقة القوام والكثافة الخ بعدها منها ما يقابل المعنى المذكور
وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى بمعنى الرطوبة وكذا الكثافة بمعنى اليبوسة قوله على استعمال موضوعات ما لم او ما في حكمه

فلا يدخل فيه نافع فلها الأحسا اوقايا اما لا المعاني والبقولات فاحفر افاني فلا تنقض بالجوهر الفرد قوله وللاستحياء

التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الظرفان فان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي موضع

الحال والعامل فيها واو التشبيه كانا بالوجه العقلي اعم منه كانا بالوجه الحسي قوله تقرير السؤال اه يريد ان تقدير السؤال

يقياس موصولا النتائج مركب قياسي اولها من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيها من الشكل الثاني

ان مركب من موجبة كلية صغراه من الشكل الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي الخط والمعاني لانها من وجه

نحتي قوله ياء ولو ان يكون غير منقلبة اظهارا للغير اعني مولد فيه تنبيه على رجوعه الى التحقيق قوله لكن وجه يكون طرفي الحسي

اثني عشر فيما فيكون وجه الشبه واحدا حينا سقط ثلثة كون الطرفين عقليين وكون الشبه بعقليا والمنتزع حينا سقط

ويكون مركبا حينا سقط عنه ثلثة اخرى ويكون المتعدد وحينا سقط ثلثة اخرى ويكون مختلف ثلثة اخرى قوله وفيه نافع لان

بمجموع بل المجموع هو الحسي وجوابه ان المراد بالخفاء امكنا ما يقابل الجهر ويكون مجموعا مثلا فلان يحب تتبع الناس موجود

تطيب الرائحة وتلذ الطعم لان المشموم وهو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم للذته قوله والجزة هي على وزن الجرعة

وتدير كسمرة فيقال جزة مثل كرة كما قالوا للمرة مرة قوله ويقال جراه الحلاء بمعنى النسخ يقال بلاه واه والصوب

بالعار والابتلاء وجراه ليظهر الانباط قوله مختصة بذوات الانفس اي الانفس الناطقة بقرينة اخر كلامه والا فلا سبيل

نقل الحيوانية ثم قوله واذا قلت للرجل القليل الكفاف اكفاف بالعين المعجمة جمع معنى على انه مصدر سمعي بمعنى العياء بالفتح

ومعنى التنبيه قوله فبالعلم يوصل الى الحياة اندفع بهذا ما قيل ان العلم ليس بضروري الايصال فلا مناسبة لتفسير

الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن فسر الدلالة بالموصلة مبالغة مدح شأن العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري

الايصال الى العمل مثلا لكنه ضروري الايصال الى الحي والفرق بينه وبين الباطل والاثم بكون علما فتأمل قوله وفيه نافع وفيه بعض

الاشكال تابع اه جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد

منها بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى انه جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد والتركيب فتأمل قوله وبيانه

وكان المراد بالعلم الملكة فقد تقع منافيا لقول النحاة الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المسمى بالجبر الاصول والقواعد

لان العقل انه الادراك كما ان الملكة كذلك قوله بمعنى ان لا يكون اه فيقبل علما كعلم الشيء منتزعا من عدة اشياء بحيث

له واجراء لا بأس في انتزاعه من عدة اشياء بحسب طرفاه وهو مدفوع كما يخفى على الفاضل الحبشي بقياس الاستثناء الشرطية

عليه من ان الانتزاع من متعدد اشياء مطلقا يستلزم تركب المنتزع واه ان تم فهو مندفع قوله محل نظر هذا ما عندي انظر اذكر

اشارة الى منشأ تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر سنزوره وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان

الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة بشيء واحد كما ذكر الشارح

فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة حسية الخ والى الثاني بقوله واما اوصافا اه والافاد فيه فليتعلم

قوله ابيحي بن الجلاح لفظ ابيحي اسم لابن مهملتين مفتوحتين بينهما باء ساكنة والجلاح بضم معجمة ولا مشددة وحاء مهملة

قوله وقد لا يذكر الصحيح الزبا كما ترى الخ في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل للتنبيه والتأكيد والمراد ان اتصاف الزبا

بشبهة العنقود امر جلي لا افتقار فيه ولو كان قوله كما ترى متعلقا بقوله اكعنقود وملاحه لكان اظهر في اقامة هذا

المعنى فيه فان قلت كما ترى وجه وما انه خبر مبتدا اي هذا التشبيه ظاهر ظهور المحسوس الذي لا يحتاج الى الاخبار فيه وما انه قال في

بجملة في حكم المنكر ويجعل الصفة في حكم المعرفة كما في الزبا كالزبا الذي ترى كونه في غاية الوضوح قلت الوصف قد يوقع المصدر اظهر

ظهورا مثل ما مر لو قوله وقد جاء بتشديد اللام كما في جاء البيت قال ابن قتيبة او باب الغالب للاعم المؤنث فروخ وقال

شارحه الدينوري وليس بفصيح قوله اه نضج نوره النور بفتح النون الزهر قوله وكانا اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار

الزبا لما ذكر التبع لبيا بلغو وكرا الكيفية واراد بمجموع مقدار الزبا والعنقود ومجموع مقدار الزبا من طوله وعرضه

ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الزبا ومقدار العنقود قوله وبيان ان المفرد قد يكون مقيدا اه

ما يتوهم من الشبه به وهو عنقود ملاحيه حبلى كان كذا مركب لا مفرد قوله كان مثار النقع اه المثار بفتح الميم اسم مفعول

واضافته الى النقع اضافة الصفة الى الموصوف اي مثير النقع قوله فقد اخذ بكثير من الطرائف اراد من الطرائف ما يشترك

من المعاني المختلفة وسر اختلال الطرائف ما ان تلك المعاني اذا بلغت اجعل المشبه به الليل المقارن للماوي وحال كونه متقارنا

له وهي المقارنة اذا يستفاد من صيغ المضارع الحالة على ما قال واما اذا حاصل ماضيا فلا يتبادر هو التشبيه بليل تماوى

كما يرد في الزمان الماضي بالنسبة الى الحال اعتبارا بالتشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل الحبشي شرح المفتاح تماوى كما ترى قوله

اي تساقطت ليس كما يشعر به بشر الى جعل تماوى ماضيا كما لا يخفى قوله بفتح الباء وكسر الواو وتشديد الباء واما بضم

الباء فهو بمعنى الصعود قوله من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال تشبيها النقع اذ هو

هو من جانب الليل الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بانه قوله من جانب متعلق بقوله تشبيها ليس مقصودا

الشارح اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد بجانب المشبه والمشبه به ما يقابل

قوله في حكم العلم للمصدر اي لفظ الحكم ولم يقل هو للمصدر اشارة الى ان جمع العلم لاسم المفعول وكذا هو للفعل الحقيقي

المفيد ضمنا معنى المصدر حكما قوله ليتنعم اراد التجاوز النقع وسكن السين اذ فرح واتاه وجع غما وهو غلبة السيف

وقريب مريب بمعنى الماء رسوبا اي سفل وجعل من رسب السيف اي بمعنى الغربة الابلاء قوله بغلو وقوله والارتفاع

والانخفاض في بعض النسخ بزيادة واو العطف والظاهر عدمها قوله اهتدم الحرب اشتد وثار

اهتدم النار بمعنى التهب واهتدم صدر فلان غيظا وهو مهتدم شديد الحزن قوله بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة اي

تعلق المقارنة والمصاحبة لا انه يجب عليه حكم الاثارة كما يشعر به كثير في امثال الذكر حكم الغرب قوله ما يجيء الهيبة

فاهر بهذا العيان يفيد ان وجه الشبه يجيء الهيبة لا الذي نفسها حتى ان المراد بالظاهر به ان يرى ويعلم عليه سياق المقرر

الموصولة المضمنة بالهيئة فلا بد ان يقال بذا مر قبل اعتبار العارض الخاص بحال الحيوان بحيث لا ينافي ان يتحقق فيه
وهذا انما لزم من تفسيره عبان الشيخ قائما بيان حال الشبه وضمير بحيث فيها عائد الى الشبه لا الى وجه فيتوهم منه كون الهيئة
وجه الشبه بلا اثنينية نعم قوله احدهما ان يقترن بالحركة غير ما في التركيب احتياج الى التقدير اذ لا عائد في الجملة الخبرية الى
المبتدا لان فاعل يقترن هو غيرها والضمير غير عائد الى الحركة فبقي المبتدا بلا عائد فلا بد اما ان يقدر لفظ شيء
ان يقترن فيه بالحركة غيرها او يجعل اللام في الحركة عوضا عن المضاف اليه اي الحركة بحيث يحصل الربط بلا احتياج الى التقدير فيه لكن يحتاج
الى ان يجعل الاضافة لادنى تلبس وبهذا ايضا انما لزم من تفسير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائد الى الهيئة او فلا احتياج الى
تكلف تقدير الرابط لكن لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدر مع الفعل في قول الشيخ ان يقترن بغيرها
باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه واي يقدر مضاف في عبارة المتن اي وذاي يقترن فيها ان
الاضافة لادنى تلبس لكن لزوم انا ويل في الموضعين انما هو اذا جعلنا على وحين بمعنى في على نوعين وان كلاهما موقتان
من الحيث نفسها واما اذا قلنا معناه ان تشمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد كاف في عبارة الشيخ
وكذا اقتران الغير حركتها او تجردها عنها غير صفة للهيئة ولا حاجة ايضا الى اعتبار الرابطة في كلام الشيخ فتأمل
قوله اعلم ان ما يتبدو به التشبيه وقد يسمى ان يجيء الحيوانات آه لفظ ما في قوله ما يبدو اوليس عبارة عن وجه الشبه حتى
يلزم فيه ان يعبر عنه بالقبول هو عبارة عن الاحوال التي تبدو بها الشبه وقفه من الحال وهي يجيء الذكور قوله واما
ان يجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر غير عائدا الى المبتدا لانها واقع المبتدا قوله والشمس كالمراة في
كف الاشل لم يرد به الاشل المقطوع بل المرتعش افاده كفته بقوى المراة الهيئة المقصودة قوله مع تموج الاشراف من وضع
اللفظ موضع المفرد مقتضى الظاهر ان تقول مع تموجه وهو حال من الحركة اي كائنة زمان تموجه قوله يقال بدا له الرأي (الصلوح)
ومصدره ومدوه ويقال بدا له بدا وقوله والمعنى ظاهر له راي غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الرأي المعلوم
بدلالة المقام قوله فان الشمس اذا احد انتظاره تعليل بمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمراة فيما ذكر من الهيئة لان
الشمس اذا احد الناظر اليها بسبب جرباً آه قوله كذا في نسخ الهمزة اي كذا رأيت في نسخ قلبت الهمزة بالف لتسهيل
قوله فانطباق مره والفاء للسببية كانه جواب السائل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى الف
كما مر في به ايضا قوله ولا بد الا يجاز من الانطباق والانقباض الحقيقي للسحاب التي تخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق
ثم ينطبق فليتأمل اخراق وفعل الفتاح البرق فلا يرد من خلال السحاب متراضدة وانطباقه وانقباضه اجزاء بحيث يحتجب
عن الابصار بالكلية قوله ومن لطائفه ذكر قطرات عرصة الرياض حنفا بسر واه حنف اي احبطف والضمير راجع الى
الرياض والسر وهو معروف واحد سرق والنباق جمع قنة وهي جارية منبتة اي لا يعبق الناس بطن القسمة بتلك القنة
وليس كذلك وقد يتكلف اي تعطف حال من النباق او صفة له ان جعلنا اللام فيه للعهد الذهني فانا نتكلف على

تعليق
قوله فانطباق قبل البرق
لابهام معناها

بذهاب المشبه اه ليست الباء صلة للتشبيه بل للآلة كما في كتب بالقلم فان قيل هذا ينتفي اه حاصل السؤال انه يرد
عما ذكر انه قد يكون بعض التشبيهات المجتمعة الخ مما قبيل المتعدد وتشبيه مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع
النوع وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في المتن والمتعدد وفي المثال المذكور على سبيل التوضيح وقوله
بالواحدة قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد قوله زيد يصفو ويكدر الكدر
هنا الضرب وبابه طرب وسهل قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين واما احدهما لا تدعى ما ذكر
في السؤال فانما يتفاوتان في الوصفين لا في نفس الكلام وبهذا التقرير يندفع اعتراض جمال الدين في شرح الايضاح
بانه لما اعترف قولنا يصفو ويكدر عدم ورود احدى الصفتين ومعناه زيد يشتمل على احديهما لا الاخرى كان كذلك ايضا
على الجمع بينهما لان الاشتمال على احديهما لا الاخرى امر وراء ثبوتهما ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه
المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصلة فيها وان
ليس في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد به التشبيه في حقيقة التشبيه فلا يقترح ذكره وفيه نظر اولا ليس في كلام
الشارح ما يدل على ان المثال ليس من التشبيه المصطلح وانما اسلم الخ في كل قرحيا بالفاء وليت شعري اي فائدة
في عقد حاشية صارت مندفعة بما اجاب قوله احدهما انه لا يجب فيه ترتيب النظر في كلامه وجب الترتيب في كل تشبيه
مركب وفيه تردد ويمكن ان يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا وفي المركب قد يجب
فيكون بهذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم قوله فاذا قلت زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه
التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو اليس في الاول والجودة في الثاني والمضاء في الثالث نظير ما
قوله ان تنزو الذكر على الانثى قيل لان الغراب كذلك وقيل ليس له الا المطاعنة فهو كلام على كرم الله وجهه ان فيه
ما تقل انه لاستفاحة الطاووس فليس اغرب من مطاعنة الغراب الغراب قوله من نفسي انتفاء لا اشتراك الضدين
خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد يؤخذ من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان ضدين الوصفين
متى ان في شيئين احد موصوفيهما بالاخر مزوا او تخيلي تنزيلهم منزلة الشيئين اي جعل احد الوصفين
عين الآخر في بعض تلك معنى واحد مشترك من وصفيهما وقوله لاشتراك الضدين في توطئة لهذا التنزيل ولفظ
من للترافي في الرتبة قوله بواسطة تخيلي او تهكم التهكم يكون بكون يلاحظ جانبا لمشبه بخلاف التخيلي كذا في شرح
والجملة التخيلي بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فلذلك قوله وان قوله يوجد في مثال
للتخيلي دون التهكم ليس في شرح العلامة حتى انه ترد عليه ما يوجد كون مثال ما شبه بالاسد للتخيلي وليس فيه مصرح
بان مثال موجود انما هو للتخيلي فقط الا ان الملك او رد مثالين بعدان ذكر ان التشبيه قد ينزع من نقل التضاد بما

تخيلي او تهكم وعما ما شبه بالاسد للجبان وانه جاء فان للتخيل وترو العلامة على تجويز كون المثال الاول للتخيلي
فهو صحيح على تجويز كون المثال الثاني له ان قلت فلا يفهم منه بعينه كون المثال الثاني للتهكم فلا معنى قوله لان التهكم
لا للتهكم فقط كما في المثال الاول قوله قال الامام المرزوقي اه في نقل مقالته اشارة الى اه قول المؤيد بالسيف ان
يلفظ او ليس لاشياع الجمع لجواز الجمع مثل الاراضون قوله الثاني من الثلاثي وعبد البيت مشتق من سلك الاسدي على
زنة الجهول اي ذاب والنقط النصب الكاسي وفي بعض النسخ تغير الشكل اسم اب اسن كذا ذكر الامام المرزوقي
وقيل الضبي كملك المملوك الخافيته قيل أفريدون الملك المطلق على ابي انس تخيلي وفي كونه تخيلا كان للتشبيه اي
لانشاء تشبيه اسمها بجزء قوله لان الجزء المعتبر الواقع موقع المشبه به منتزع الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه
فالمعتبر للتشبيه لزوم تشبيه الذي بنفسه قوله والحق انه قد يستعمل عند انظر اه وقال الكوفيون والزجاج كان
بمعنى التحقيق ايضا واستشهدوا بقول مكعفر اكان الارض ليس بها سقام ان لان الارض ولا يجوز ان يكون
تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة والتخيل انما جاء باعتبار انا جاب عن سؤال عن العلة مقدر واجيب بان
المراد بالنظر فيه الكون في نظرك والمعنى انه كان شفي ان لا يتقشع بطن مكة مع وفي شفاء
فيه لانه يرها كالثلج وبابه تعب والمثل ان مثلا ما قد خلف من بعدك ذكاء فكان لم يتقشع اذا كف وغرضه بيد ان الكلام
على طريقة الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لان في الكلام مقدما قوله ان حالة وقفته الخ ان في المثل
في الاصل بعض المثل وهذا بظرف وكذا المثل كشبه وتشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل متقرر بمورده
ثم استعير للقصة اي الحال او الصفة اذا كان لها شان وغرابة وانما صح من الاستعارة لانهم لم يقيدوا مثلا
وراوا لها للتشبيه الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله او كعيب في السماء العيب فعل من باب
يضرب اي نزل وبطن على المطر وعلى السحاب ايضا قوله ولا بمؤد آخر يتحمل بتقديره مثل ان قدر كمثل
ماء واما تقدير كسنات ماء فلا يصح اصلا لان المثل بمعنى الجوهر وصفة الحيوان لا يشبه بذات اثنين
قوله من انصاري الى الله الآية الانصار جمع نصر بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر بهذا صحيح
على قياس راكب وركب وجمع صحبي اصحاب كغرفة واغراف قال الفاضل الحنفي في شرح المفتاح معنى من انصاري
الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فلا اضافة في انصاري من اضافة احد المشاركين الى الآخر كما قيل من ان زيدا
الانصار الذين يحضون بالنبي ويكونون معه في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع النبي لم يطابق الجواب لفي
قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اي نحن انصار دين الله انتهى كلامه
فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المشتركين في النصرة الى الآخر ومعناه نحن عند
الله نصرة فاي ترجيح للمرجوحية الاضافة الاولى واي وجه للعدول قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلنا اوجه الترجيح

فلوان ما ذكرته يقتضي هذا الكلام عن ظاهره من عطف الاول فقول يا ايها الذي امنوا اكدوا انصار الله
حتى يلاءم التشبيه المقصود من سوق الاية الكريمة مع انه حرف قبل الفروق والتاء قوله تعالى انصار الله وفاكون
وكما الفاصل حرف واحد بعد الفروق الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافي اعني بالنسبة الى ما يليه الكلام
على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل قوله والزمان متقدر اي انكل حقوق النحو سداندست جمهور النحاة وغداه
على النادر ست ان الحصاد ربيع فيجعل بسعة الكلام زمانا لاغير طويل حتى عتاق والخوف الغيوبة قوله
بان الاية لا يكون نظيرا اذ المشبه به يكون مذكورا لا محذوفا قوله وبيانه قولهم فحى فاصار الله المراد بالاستفهام الانكاري
من ذلك العقل الى وكما الكون لاستلزام العقلي قوله اذ هجر اي الرجل صفيه وخلصانه اجوار من الجور وهو الباطل
الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عليه السلام نصارى يجورون الثياب اي يبيضونها وبقال ملوخلصانه وهم خلصانه اي
خالصي يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالحذر مثلا بالخلصان قوله واقرب لهم مثل الحيوة الدنيا اي بيان
لهم وصف ما يشبه الحيوة الدنيا زهرتها وسرعة زوالها اوصفتها القريبة فلا ينبغي ان يعوج عليه بقال عرج على الشيء
تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشاف لو لا طلب بعض الضمائر عودها
آه فيه بحث وهو ان الصور المنتزعة عن ذوي الصيب وما بعد لا يقبح شبهها بالبتة الصفات المنتزعة من ذوي
الصيب معه تقدير ذوي ضرورتي ولكن وقعه تقدير قوله وما هو بيني به هذا قول لبيد اي ذاك ما بالي الخلق ليس
وانما كان بناؤه هذا المعنى لان تشبيه الشيء بالديار مما لا يقبح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما تقدر خلاف
مضاف اي كمثل ماء بقرينة كمدة المشبه والواو في قوله واهلها حاليه فصلها مبتدا وما جرة وهو خبر ها وهو خلو ما خرف
لهذا الجزء بلاقع جمع بلقع خبر مبتدا اي مدعاي وهي الملاقع والبلاقع جمع بلقع بالفتح او بلقعه وهي الارض القفر الخالي بالبلي الحدث
اليمني الناجرة تذر الديار بلاقع وقد وارف بلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون حالا له للمشبه الجزء بالخلق عن
غير الحدث وصف الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي لشبيهون الديار حال كونها كذا وبعد
البيت المذكور وما الحال والاسلوب الاوويقة والابد بعد ما ان ترد الوارد ايع، وما القوم الا كالشباب وصفوه قول
رماوا بعد ما نوطع قوله وذكوه الفعل بنيا عن التشبيه فظاهر ان يقال لما استبعد الحمل على الفعل اتباعا لكل
الفعل عن التشبيه الشبه لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب الحمل كما في علمت زيدا اسدا فتامل قوله ولو قيل انه مبني
عن حال التشبيه من القرب والبعد كان اصوب ان قلت فليحمل كلام المصنف حتى مضافا اي مبني عن حاله قلت لا يتم التوجيه
ح بل يكون المناسب ح ان يذكر هذا الكلام بحذاء الا التشبيه فتامل قوله والغرض منه الاغلب يعود الى المشبه كما كان
التشبيه يعتبر له العكس الا ترى انه يشبه الشيء على اكمل وجه كما في الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو لكن يعبس ولذا كان عود
عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه قوله فلما استعاونه وكل ان

المسك بعض هو النزال فيما شارحا لما ان جواب الشرط محذوف واتبع سيبويه حتى ما قوله او مقدرا اي اذا علم مقدار
حال المشبه به دون المشبه وانما تركه لظهوره مما ذكر هنا او لا قوله مرفوع معطوف على ما يليه امكانه لا مجرور معطوف على
نفس امكانه او لا معنى له قوله وتقديره شانه الضمير شانه راجع الى المشبه والثاني بعضا الحال فقوله تقديره شانه بعني
تقديره حاله قوله فحينئذ الحمل من سعيه على ما يليه الفائدة يقال لهذا امر لما يليه فيه اي اعاد او لا مذبذبا وعلى يحتمل ان يكون
زائدة كما في قوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل فظاهر فاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون زائدة فاعل
يحصل ضمير راجع الى ما الموصول كما لا يخفى على الملاحظ وينتفي يحصل معنى يطلع قوله بعدم الحساب وفرط التشفي الى التشفي
في مبدا النظرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الآت وتنبيهها على ما بينها من المشاركات والمباينات
اجمالا يحصل لها علوم كلية هي العقليات قوله ما جلة في قوله ويوم كظل الدوح ان البيت الشريف بنا الطفيل والبيت
الطرية وبعد الذي خدوة حتى اروح وهجني عطاء على الناس بين ثم المتأخر كان اباريق الشمول عشية او ربما
على الطف عوج الحناجر المراد بهم الذين الخ وعنا حال عنه اي تناول وهم الذين صاروا عنا او لغو متعلق بتقصر المزهر
جمع مزهرة وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية جاربارة واصطكا كما قرب بعضها بعض فرقا الفتح
اصطبان بدل اصطكا كي وهو الضرب الذي سمع له صوت والعذق ما بين صلق الغداة وطلوع الشمس فاقام ليكون
معرفة كسحر وانما نون بكون نكرة والرواح تنتفي الغدوة ما بين صلق الغداة وطلوع الشمس فاقام ليكون معرفة
كسحر والصحيحة هنا جمع صاحب مثل فرهة وفاره والشم جمع اشم من الشم وهو ارتفاع وقضيته الانتفاع استداء اعلاه والمنخر
جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وسمي الانف كناية عن الشعة والرياسة والشمل على وزن العقل الخمر والاوز بكسر
الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاء المجمة النبط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون والطفاس موضع بناحية
الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم وحلها الحنجور شبه او انه الحنجور وقد عرفت واملت بطور
ما راجعت عيشه بالعلم الطف معوجا حناجر قوله طلقا عندنا بابا بنيع طلقا بمعنى خفاء النهار والمفاجاة
مفتح الفتق قوله من انشاد قوله اوائم التي بين عينيه عرة آه البيت لسويد بن نابش ومطلع القصيد قد سبق وهو
قوله ثل عني العار بالسيف حالبا على قضاء الله ما كان جالبا، وبعد، ولم يستشر ربه عن نفسه، وابرز الاقاء السيف
صاحبا المراد بالقوم المعزوم عليه ويكب بمعنى تنكب وانتصاب جانبا اما على الظرفية اي في جانب او على الحالية اي منحنيا قوله
اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر بتفاوت بحسب الزمان والعادات وقد يعارض
وصف بما اشتهاره كل الناس قوله نقلا لاشتاع وقوع المشبه به قوله نقلا مفعول له لتشبيه فخم اولا بازه وقوله اشتاع
مفعول به لنقلا والام وعامة وليستطرف تعليل لنقل الاشتاع قوله عند حضور المشبه فيه بحث لان الاستطراف انما
من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث التنفيح لا نقل فيه بصورة النادر الى كثير الوقوع اصلا الا لان يحصل ان عند

الاجتماع فلا وجه لذكر قوله او لبسط في استطراف النوادر ورده الفاضل الحفني في شرحه المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح
في قوله لبسط قيد بكونه لنقل الاحتمال بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكر من الاستطراف الخ
عن بشاعة وفيه نظر لان العلاقة فيحتمل ان يعتبر لفظ المثل متحققا ويجعل الاشارة الى ما تضمن لبسط طرفا ما التفصيل الذي ذكر
فالمثل الاول قوله وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول فيه الحذف مضاف اي من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ
المثل في هذا التوجيه مقحم بلا شبه كما صرح به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه يكون التشبيه في
الاستطراف لما اعرف بوجه الشبه واقوى فيه وكيف يلتزم ذلك مع ان الشبه كلما كان فيه ازيد حضورا في النفس كان
الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحر المذكور ليس بالبهيمة المشتركة ولا اقوى في نفس فيه حكم معتد وادعاء خيبة بان
الامر المذكور لا يختلف باختلاف تعبيرين قولهم لمثل ما ذكر لان معقوله او موهوم الاستطراف واخل في جنس قولهم لما يقع الواقع
جزاء الاستفهام فوق التشبيه بما عرف واقوى كما ذكر الفاضل الحفني في شرح المفتاح قوله لا يبعد ان يكون اه يعني لما
لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا معها كليا لانه لا يكون الا نادرا بل يكون التشبيه
الزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي اه بقي هنا بحث وهو ان المفهوم المتبادر من قولهم نعم لا بد فيها يكون للترديد بين
او التشويه او الاستطراف فان يكون المشبه به اتم في الامكان او الاستغراب مع قوله وهو لا يبعد اذ ان المراد بجهة التشبيه في
الغرض منه معلوما للمخاطب مثلا مع ان الغرض نفس التردد بين مثلا والفرق فتامل قوله وجه محذور رسلم جابذه اه الجدور
ما علا من انار الجدري والسلخ بالراء المهملة نقرتها اي نقبتها بالمنقار والدبكة بكسر الدال وفتح الباء جمع دبك فوزن لفظ قد اشعار
بان اثر التريث في السلخ بعد لانه يزول بالزمان وانما اسود نقره لانه للتقريب قوله ولا زور وربة الحاء وبعين رب ولا زورد
بالزاء المعجمة المخلصة لان اتباع الشيء صورة الشيء لا يستعمل في كلام العرب قوله بكوزان يريد بهما اه ويحتمل ان يبقى البراقت
على حقيقتها وح يكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما في الاول قوله اصفر بها اي ضعفت تلك النقات من حلها والخلب بسب
نقلها فالنقر للازورد في قوله لما شاهدت عناق العناق بكسر العين المهملة حصر بمعنى المفاقة قوله غض برف الغض الطري المرف
بالفاء من رفل ونا اذا رفل ان الشعر بيك هل خمت ايك ريا، قبل الجمع او قبلت فاما، وهل رفت بكفك فرعن ريا،
رفيق الاقوانة فاما، وكان سيل التقوس قبل مو من وضع الظ موضع المفرد اذ الظاهر ان لوذة بغير راجع الى الطباع قوله تشبيه
الجامع اه حكي ان قاضي سجيسان وقف على الصاحب بن عباد وقد جاء الصاحب متقنبا فاخذ يدبه حتى قال وعام يعرف بالسجن
واشار الى ذقنه مازحا بان بمعوه فاستظرف كلامه حتى انه النوبة الاخيرة الى النفس من الخمر قام الصاحب فبكى
بندم لما بانة قوله وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال اراد بالنقض ان نقض الجملة ولو الاعرضية او الاتميمة لا
لا النقض في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاتمام وغرض عابد الى المشبه به فلا حاجة فيه الى ما ذكر الكمال تظفر
ولا يلزم الكمال حينئذ ومعنى الظاهر قوله في مثل ماء الكأس يعني سكب فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقد اثبتنا بعدا

التشابه فبينا فضاء قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل قوله اما من عبرته اه قيل قد
تقرر عندهم ان العطف بام ينتفي ان يكون ثبوت احد المتساويين في ان مطلبا للمتكلم فترتيب قوله فوالله ما ادري ايا هو البيت
السابق ينتفي ان يكون المطلوب بتعيين ان السبيل به اما الحمرا او العبرة او تعيين ان المشروب به العبرة او الحمرة البيت الثاني
فالوجه ان يا تول المعراع الاول اي من الحمرا التي اشتبه باجفنه ام من عبرته اثر بها والمعراع الثاني ان ام اشتبه بعبرته
الحمرة اثر بها والاقرب ان المعاودة باعتبار اصافة اما لزوم مقام اللازم لان المشروب اذا كان عبرته كان المسبب ايضا في
ونظيره قولهم اما ان تبعرون ام انا خير فان الاصل ام تبعرون فانتم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خير كان من
بعراء فحرفوا به بسيبويه قوله لو جب جعل الغرة مشبها به قال بعض الافاضل النظر ان يراد كما يدل عليه ما نقل من كلام الشيخ
ان يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجعل العكس كما قال الصبح فمني ايد يتني من ذلك بما يستقيم اي العكس بان يقال
وكن عقيب قوله فان العكس ايضا يستقيم التشبيها لا ارى ما قوله الا ان ازيد ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز
العكس ايضا اذا قصد المبالغة وادعاء الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة واراد ما الحاق الناقص بالكامل لحقه
لا ادعاء فان اريد المبالغة وادعاء الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء يتعين العكس ولا يستقيم الاصل فتشبيه الكمثرى
قد وقع للشريف كثيرا وهو انتهى وقد يوجه جعل الشريف كلام الشيخ عما ذكر بان ساق كلامه على الاشارة الى حكمي الشبه
والتشبيه للمقابل اطلق فالمناسبان يعترض لمنع التشبيه لان مدار الفرق بين الشبه والتشبيه على المبالغة وعدمها فالتشبيه
مقصورة الكاف وفي الاول فليس منتفيا لتباين الشبه والمشبه به بخلاف التشبيه او لما قصدت المبالغة فيه حقيقة
او ادعاء لزم تعيينها افرون وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يدفعه ما ذكره الفاضل قوله قال الشيخ اسرار البلاغة
حمل العقل هذا ايد يتضمن بعض النسخ وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر الا بيان الاهتمام مع انه من جملة ما فونة فيه بالتشبيه
لانه افضل الاغراض المذكورة وجوها كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد اه قوله او جمع وضمني قبل الظ
انه عطف على الصورة وقوله على وجه مستغل بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الحاكم
بالتشابه بين التشبيهين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما مر من غير ان يترك التشبيه الى الحكم بالتشابه والثاني الى ما مر غير الاخير
فقوله على وجه متعلق بالجمع الثاني والظاهر ان هذا الاول حال من ضمير حد الرابع الى الوجه قوله فان العكس يستقيم فالتشبيه
اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشابه من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لما بينهم من التلازم الذي
يعني انا لا نسلم ان ما ذكر في الجمع المذكور انما يتم بعد المبالغة او الحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد بشيء من ذلك لم يستقم الحكم
بالتشابه لبطلانه لازمها لان الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول ينتفي عند الجواز بقي فيه بحث لو
لا قصد الى المبالغة في بيان الامكان والحال والمحذور لبطلت التسوية والتسوية ايضا من غير استفادة العكس قوله فان المشبه
وهو الشيء غير مفيد فان قلت المشبه هو الشيء لا مطلق بل حال كونها فيكون مفيدا قلنا ذكرنا انا بالاخرة وجه التشبيه فلا يغير

فيها للتخيير فتدبر قوله حوتلفه متفرقة اديم السماء آه الوتلفه المثلاء لا وان اديم السماء وجهها وزرقتها الفائقة بفضلها
المعدنية قوله والمشترى قدامه جلا اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وذو ثج الربعة اى على العنق فيميل
جدجده حال من المشترى قدامه الراجع الى المشترى او جز لبعد خبر المراد رقبته المنظر بالكدمة بان يكونا خاليين
الترقى ويكون المرخ اقرب الى المشرفة الا ان المرخ ذو النكهان وس والمشترى ذو الحامس وقد اثرت هذه لتعرف قال
الزاء تكبين المرخ شمعه والشمع من كلام المولدين والاصل الفتح قوله فاذا قبل المرخ كما تعرفه آه يعنى ان تشبيه المشترى
بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حمله لونا احمر اللون مثلا لا بينهما ابيض خلف بين ابيض اللون مثلا لا
بينهما مسافة قرينة الا تشبيه المرخ بالمنصرف عن وجهه لا بقبح قوله وهو العذا النخل والذهب الخزل اما و بالفحل النوعى
القبح للاذة اللفة بمعنى غير الركيك قوله وكذا بياض الشاة الجبلى بتل الجبلية لان الشاذ ذات الشاة للذبح لا للتانيث والتانيث
وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة قوله زهر الزنة الزنج ربوة وهى ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فنفضت
باحضرا انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة قوله ولا يخ بذا عن نسج لان قوله منهم بتقدير لبل تمر كما مر تح
فيه تعقد وشابه تركيب قد يجاب عنه بان الوصف او الاضافة لا يمنع الافراد كما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة
من تعدد اشياء والشبه به كما لا يتعين ان يكون كذلك قوله وايضا نعم آخر للتشبيه لم يقيد تشبيه المتعدد بالمتعدد وقسما
مقابلا للاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد لاحد تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا يخ لجعله قسما له قوله وطورا بعضها
وبابا بعضها الا يخفى ان رطبا وبابا حال من قلوبا الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان فانه ان الحال يجب ان يكون
مقارنة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدمت هنا حيث لم يقل رطبة وبابسة فاشار الشرح بقوله رطبا بعضها وبابسا
بعضها الى وقد كان ظاهره يقتضى حذف الفاعل وبقاء رافعه والاجود والابعد ولا بعض الكوفيون الهم الا ان يريد ان
تفصيل الحال لفظا يستدعى تفصيل صاحبها معنى وعلة يجوز تركه تشبيها فان الرطب بالنسبة الى بعض والبعد بالنسبة
الى آخر والاظهر ان يقال التقدير فسما رطبا وفسما بابسا قوله اى تقول المرقش الاكبر الترقيش الترنيب والتحسين ويقال انه
سمى مرقشا بهذا البيت واسم عرف سعد من بنى سدوس والمرقش الاصغر احد من بنى سعد قوله فتشبيه التسوية سمى به
لان المتكلم سوى بين شيئين او المزية التشبيه قوله فتشبيه الجمع سمى به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في التشبيه بل
قوله اغيد مجدول مكان الوشاح القيد النعمة يقال امراة قيداء وقاوة ايضا تعتقيه بينة القيد والاغيد الوشاح الباهر
العنق والوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر سمى المراة بنى عانقها وكشحها يقال وشاح ووشاح واشاح بالكسر والضم
واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الحاقرة قوله كانما بيض عن لؤلؤ غمن يتيم معنى بكشف قناه بعيج قوله تقبر عن لؤلؤ الرطب
يقال اقبر عنه اسنانه اذا نبسم بحيث اظهر اسنانه والدر لؤلؤ الرطب الجيد المنتخب من الصدف والطلع من الكم وسمى نورا ايضا
بشتق عنه الكفرى وصيب الماء التفاخات التى تعلوه قوله التى بالاسما بيانية علة بالتى له آه كما يعلل الفتى بنى الطعام قوله

فالروح

والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا ويروى الشباب بفتح الباء من قبيل يبنى الدار ان الشباب المشبه بالبرود هو
الشرب في الطراوة والنضارة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النعم فان لزم الشبابا لجيب من نعوم الشخوخة والاول اظهر
والامان الامن وفي بعض النسخ الافنان جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من حوانبها والاول اناسب بالمقام وهو جمع لبنة
وعيد العصا زمانه والدهناء جمع دهن وصفوها حالها والنبان جمع قينة وهي الامة كما سبق قوله غير حقيقة اه غير متحقق
حسا والعقلا قوله ولا يقال ان فيه تخييلا قد كتبنا في سخة التنبيه بان لا يكون الوصف متحققا حسا فتبنى التخييل اربعة مذاهب
وما وكن النحتري لعم من الكحل قوله فتنه ما لموظ وجه قوله ظاهر هو المتبادر وقوله وجه من الشرح وما يريده ان فاعل ظاهر محذوف
او قد سبق في بيت سابق النفس كان قلوب الطير آه ان البعر بين وبعض الكتبة ضبابي الجوزه بل مراده ان اسناد الظهور الى الخمر
مجازى واما المراد وظهور وجهه فذكر مثال المتن لا توجيه التركيب قوله معونة اجوانب المضمنة الذى لا جوفه قوله وبنها
الكلمة قال صاحب الكشف ان جعل مابه بمعنى الاسماء الذى كان قوله الكلمة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال وفيه نظر
لان كونه الذى لا ينافى اتصافه بالكمال حتى يحمل الكلام على التغليب ولعله اراد احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته يابا ما يقول
بعضهم ان كلام ابن الحاجب في الايضاح يرجع الى ان الباب واشباعه قوله ومع ربيع الكامل اه قيل ان نوع الكامل باب
بالرفع على انها صفتان لما سبقهما والحفاظ والتورس بالجر على الاضافة لانها لاجلى ان للوصفية لعدم جواز حمل على
ما سبقهما قوله نظلتهم ان كنتا على تكلفهم عاجبة الحكاية والنقل فقدان المراة ولدها قوله اى من الجمل فان قلت وكر
الوصف معه يشمل الجمل والمفصل فلا وجه لتخصيص بالجمل قلت بل له وجه اولا بكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد
هو الوصف المشروح التشبيه على ما صرح به وسيشير بذكر ايضا وكرار الطرفين المشروحين باعتبار الحيثية كانه قيل وصف احد طرفى
التشبيه من حيث هو مذكور في المفصل فما وجه ذكر في وجه التشبيه فلو ذكر الوصف فيه لزم توهم التكرار وهو مستقبح نظرا البلغاء قوله
لان الفاصل لا يستمر بالشجاعة اى لا يتصور عليها بخصوصها اولا ولا لة للعلم على الحاضر فان وصف الخلقة يكون منزعه الظاهر ان
فيه تسامحا فان الوصف المشروح بوجه التشبيه موقوله لا بد ان يكون ظرفا ولا وخلو قولك المنزعة الظاهر ان يقول هي قيد
للشبه به لا بقيد التشبيه بدونه او ليس الشبه به هو الخلقة المطلقة بل الخلقة المنزعة كما لا يخفى قدس قوله يستصبح العيس
والليل عند فتى العيس بالسين المهملة بصبح والليل معطوف على والباء فيه للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل الفتى
ابعالها اياها اليه وقت الصباح قوله فلان كثر اياديه لدى آه مساق كلامه يشعر بان قوله كثر اياديه صفة لفلان وفيه نظر
لان فلان معرفة كلو وضع علم جنس كما صرح به شراح اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف
بها المعرفة اللهم ان يصار الى حذف الموصول اى ملان الذى كثر اياديه على ما صرحه الاخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك
لكن اشترط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات
في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام الجنس الذهنى لذلك قوله قال ابن الشجرى وهذا الشارح لا يكون آه لعل الشارح اختصر

تخصيصه
كان فاعل كلف ضمير يعود الى الشاعر او الى الشاعر المذكور في البيت السابق والاول اظهر والثاني اقرب
الاسماء آه فاعل الشارح يعود الى الشارح المحقق
فتدبر
فاعل قال يعود الى الشارح المحقق
والاظهر ان يقال ان الشارح المحقق لما ذكر ان الوصف المشروح بوجه التشبيه موقوله لا بد ان يكون ظرفا ولا وخلو قولك المنزعة الظاهر ان يقول هي قيد
للشبه به لا بقيد التشبيه بدونه او ليس الشبه به هو الخلقة المطلقة بل الخلقة المنزعة كما لا يخفى قدس قوله يستصبح العيس
والليل عند فتى العيس بالسين المهملة بصبح والليل معطوف على والباء فيه للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل الفتى
ابعالها اياها اليه وقت الصباح قوله فلان كثر اياديه لدى آه مساق كلامه يشعر بان قوله كثر اياديه صفة لفلان وفيه نظر
لان فلان معرفة كلو وضع علم جنس كما صرح به شراح اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف
بها المعرفة اللهم ان يصار الى حذف الموصول اى ملان الذى كثر اياديه على ما صرحه الاخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك
لكن اشترط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات
في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام الجنس الذهنى لذلك قوله قال ابن الشجرى وهذا الشارح لا يكون آه لعل الشارح اختصر
فتدبر
والاظهر ان يقال ان الشارح المحقق لما ذكر ان الوصف المشروح بوجه التشبيه موقوله لا بد ان يكون ظرفا ولا وخلو قولك المنزعة الظاهر ان يقول هي قيد
للشبه به لا بقيد التشبيه بدونه او ليس الشبه به هو الخلقة المطلقة بل الخلقة المنزعة كما لا يخفى قدس قوله يستصبح العيس
والليل عند فتى العيس بالسين المهملة بصبح والليل معطوف على والباء فيه للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل الفتى
ابعالها اياها اليه وقت الصباح قوله فلان كثر اياديه لدى آه مساق كلامه يشعر بان قوله كثر اياديه صفة لفلان وفيه نظر
لان فلان معرفة كلو وضع علم جنس كما صرح به شراح اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف
بها المعرفة اللهم ان يصار الى حذف الموصول اى ملان الذى كثر اياديه على ما صرحه الاخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك
لكن اشترط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات
في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام الجنس الذهنى لذلك قوله قال ابن الشجرى وهذا الشارح لا يكون آه لعل الشارح اختصر

التسبيح بذكر انه وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامر موجود مستبعد قوله فجعلوا وجه الشبه كما تقدم
الحلاوة مثلا وسواء حسي فيه كحلاوة العسل او عقلي كحلاوة العلم والخلاق الطيبة الا الجزئية قوله وفساده بين لان جعلهم اه يكفينا ان يقال
نقول ان تسبيح العلامة هو العلامة الحلاق مثلا بايراد لفظ مثلا موقع لهذا العلم لان غرضه ان الباعث اخال هذا التسبيح
وقولهم المذكية الورد وذكاء الحرة الحديثة مما الامثال فيما لم قوله والذي يخطر بالبال ان في كلام السكاكي اه انما قال بشبها جهار
انهم لم يشبهوا التحقيق الذي ذكر فيشوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحرة والسواد والبياض مثلا امور
محسوسة بلا تفرقة بين ما هو حرسي محسوس وما هو كلي معقول عندهم بحسب ما وان السكاكي جوز بان التسبيح المذكور لا يكون وجه الشبه
يكون وجه الشبه اعتباريا والحرة الكلية ليست باعتبارية او ليست هيئة غير متورة فكيف يكون التسبيح في هذا من قبيل التسبيح المذكور
لا يقال المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا في الخارج والحرة الكلية كذلك فانا نحقق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول
فلا يكون قول السكاكي وهذا التسبيح لا يكون الا حسيا فائدة معتد بها لان كل وجه شبه اعتباري التهم الا ان يريد بقوله
وهذا بهذا التسبيح لا يكون اه انك فهمت بطريق القطع لا يجوز الذهول عنه فتدبر قوله ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به اه يعني
اذا لوحظ المشبه ونفس من المشبه به فانه ينتقل اليه وكما اذا سئل بان هذا ابيض بياض قوله ولو لم يقل نظرة الاولى معا
اورد ما يستحسن بها القبيح ويستقبح الحسن قوله فلان لم يجن ثمار النظر وام ينجو بنال كما معنى الفرس اذا باعد في العدو فالامكان
مجازية النظر الدقيق والوجه غير حقي واما انه قليل معان كثيرة والمناسب تمهما ما ذكر الجوهري انه قال الزاوي قوله
مع غلبة حضور المشبه اه اعترض عليه بانه جعلا ولا ظهور لشبه على تقدير الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون معنى غلبة
لغلبة حضور المشبه به عاد فعند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور الشبه بعند حضور المشبه على الظهور وجه الشبه فيتحد الامران
يتافع واجيب بان المراد ما ذكر اولا انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث مشبه بها اي التصديق بان ذا كالذي مشبه بهذا
التي يكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وغلبة نفس حضور المشبه به علة الوجه المذكور على ظهور وجه الشبه فلا تنافي وقد
بحث ان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور على لغلبة نفس حضور المشبه به انه لا يمكن التصديق بدونه والاقرب بقاء
لغلبة المذكور فعلى لحصول الظهور ابتداء والظهور على لغلبة الحضور بقاء كما ان العقل المستفاد مع العقل
بالملكة والكلام بعد تمام تأمل قوله ربما يقتضي الرجل دابة اه لم يعقبه بقال تقيت الامر اتقدته قوله الا انه فرع الطرفين
ومنها ينتقل اليه انا قلت فلم لم يطلق على ظهور وجه الشبه بتدرج حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه لعامل
بين الطرفين وظهور وجه التشبيه وعدمه انما يستدل اليه الى المشبه قوله حلت روبتها اليت قال الجوهري الارتي
بالفتح والتشديد نهر وكورة باعلى السواد والمياه الرومية والرمح الرومي وزعموا انه منسوب الى اخر اقدار الرتي
اقدم او الكلام اي ونقال الرومية قوله وزعموا انه لا يخفى على من له رمق سليم فتأمل قوله او لغير الجمع كما مر في تشبيه
الثريا اه فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرها وباطنها لا يطلع عليها احد حتى يتأتى ان يعتبر في التشبيه قلت ليس المراد

على وجه التجريد والاستعانة وعن كونها على وجه التصريح بسماه تشبيها ومن وتجريد لقوله فان البيت الا
ان يطلق الا مستغنى عن جميع الامور الاعنى اطلاق اسم الاستعارة ومخصوصه اى اريد اطلاقه عليه
قوله فلا يحسن اطلاقه عليه الخ لان الاستعاره بمقتضى تناسى التشبيه والارادة ولو متذرة يقتضى تركيب قيناني
وانما نفى الحسن للجواز لعدم الارادة صورة وعدم لزوم التحرير قوله بان يكون اسم المشبه به موصوفا يحقق
الفرق بينها المعرفة والنكرة لكن ينبغى ان يقيد المعرفة بالا يكون موصوفا بصفة لايلايم المشبه به فانها اذا كانت
موصوفا بها لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراكها المعرفة والنكرة الموصوفتين بها على تقدير الحسن الا ان
يقال لم يوجد فى كلام البلغاء معرفة مشبها بها موصوفة بصفة لايلايم المشبه به فتامل قوله وذلك بان يكون نكرة
موصوفة بصفة لايلايم المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن فى المعرفة ولا يحسن فى النكرة الموصوفة بصفة غير ملايم
للمشبه به وليس يفهم حال النكرة الغير الموصوفة لما يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها
ايضا والفارق بينها المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير فى الاولى دون الثانية ان المقصود من الكلام المبالغة
فى التشبيه والمزية المستفادة من النكرة اعنى اسد فى زيد اسد كما شرة فى مكملا المبالغة لان التشبيه بالجنس
ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل فى وجه التشبيه
البتة ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر بالام ينبغى ان لا يقصد به جزء صدق على المدخول والا فضاع التوفيق ا
المحصل المقصود بالذكر ايضا كما مر بالفاضل الخبشى فى بحث تعريف المسند وليس المراد بها الاتى وكان قوله زيد العالم
للظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم احتماله بالمبالغة المطلوبة واما اذا انكر فالظاهر دعوى حمل الاسد
عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فات المبالغة بهذا اذا كان المقدر هو الكاف
مثلا هو للتخفيف واما اذا كان كان مثلا فانتفاء المبالغة اى الحاصل من التشبيه بالفرد حينئذ ما فى المبالغة
لاشعارها بتنكير الاتحاد والشك كما عرفت ولهذا تبين فيه تقدير كان بخلاف الكاف وفى كما مر بالفاضل
الخبشى شرح المفتاح قوله قال الشارح شمس تالق بفتح القاف على انه مضارع حذف احدى تاءيه ولو كان ماضيا لقيل
تالقت بقال تالق البرق اى لمع والواو فى قوله والنار فى عزوبها عاطفة الجملة الاسمية على الفعلية اعنى تالق ويحتمل ان تكون
لتاكيد اللصوق والجملة صفة شمس والاحسن جعلها حالية كما ياتى على الوصف السيلى والصدد والاعراض وانما ذكر الكسوف
مع انه تابع فى القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهرى واشار اليه صاحب الكشف فى تغيير صورة
الفلق قوله اذ الغدرة الخسوف زايدا فلا يحسن استعانة الجب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها فى شئ من هذه
ليس لنا بد لسكن الارض مثلا وانما يتضح الجواز بجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما فى اساما الاغوال مثلا والشبيه
بالامور المعدومة وان تضمن اعتبارا لطيفا الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة هربا بالظاهر وكسرا للاعتبار وبقطع النظر

وانما يخص المراتب الثمانية اجاب الشريف وشرح المفتاح بانه ليس تشبيها فلم يقصد بيان اشتراكهما فى امر بل قصد بيان الفاضل
جوابا للسكيل ولوسع فى الكلام فى تشبيهات البلغاء وامثاله فيها قوله او كسر خاصة الشجاعة قد يسبق من العبارة ان النجابة
عند الحكماء مختصة بذوات الانفس وجب صدورها رؤية فالاصوب ان يبدل الشجاعة بالجراءة قوله وكان نبدا الاسد
فيه مبالغة لبشاعة الكاف للابهام كان يظن الاخبار بمعنى والاسد او الشك فيه فالعدول بالاضافة كان افادة بيان
الشك المعنوى لا البيانية ومنهم قوله فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف آه لا شك ان قوله باعتبار ظرف مستقر
حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة مايشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه
بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير فى النظم فتدبر قوله ثم اى الاعلى
بعد بين المراتب ينبغى ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالى او لا علو فيما بعد بين المراتب الاربع كما
سيتضح من تقرير قوله اما لعموم وجه الشبه من حيث نظر لا بحقيقته لان يكون تاما ضرورة ان البسيطة
لا يكون الا ناقصا وصاف المشبه به وانما قوله والخلاف للنظمى راجع الى تعيين التشبيه والاستعارة المصطلحين
او من العلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات قابلية لبعض ما
وعوى انه ملوفان قد الاستعانة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا وبينا ام لم يذكر و
التشبيه بالدلالة على مشاركة شئ لغيره مع كون اداة مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن قد الاستعانة
باعطاء اسم المشبه للمشبه مع كون اسم المشبه مطويا الذكر تحقيقا وتقديرا وبينا وقد التشبيه بالدلالة المذكورة
مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط وكما الاداة جعله تشبيها قوله وان لم يكن كذلك فورائت بزيد اسدا آه
اى ان لم يكن اسم المشبه به جزء من المشبه او في حكم الجزء بان لم يكونا مذكورين كما قال عليه مبنى الكلام فلا يسمى استعارة
بل تجريدا وعوان ينتزع من امر وفى صفة امرا آخر مثلا فى نكد الصفة مبالغة فى كمال نكد الصفة موصوفا فكانه قيل
فى المثالين المذكورين يلقى فلان فى الكلية بحرته يقتح معها ان ينتزع منه اسدا آخر فكانه شاكى اسد يح من كمال الصفة
ويسيح بين البادية بخريدة وكذا كلمة من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط
كان الاستعانة التصريحية صدق فى كل منهما اذا لم يكن اسم المشبه به جزء من اسم المشبه ولا فى حكم الجزء مع انه استعانة
بالاتفاق قوله على اختلاف المذهبين اى فى الاستعارة بالكناية احدهما المذهب المشهور المختار وهو وجود اجزاء
اسم المشبه به على ما بيد عما استعارته له بطريق استعماله فيه وثانيهما المذهب الذى اليه يذهب ومن الناس من ذهب
وهو كناية اجزاء عليه بطريق اثباته له قوله واما التشبيه مكتوفة بالضم ان قلت فلم لا يكون استعانة بالكناية عند
من انها التشبيه المضمرة النفس عند قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على كون التشبيه المضمر مذكورا لازم
من لوازم المشبه به قوله وبهذا الخلاف ايضا لعنظى قال مع اطلاق الدلالة المذكورة فى تعريف التشبيه على كونها

عن كونه خلافا فظ وان لم يوجد بلاحظ كونه خلافا فظ ولا يلتفت الى ما تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان الى زائد البلوغ في الحقيقة ومنتفي للغابن ليست فيها الا انه اذا وجدت الترتيبة العارفة بلاحظ ما تضمنه ومصار اليه والا فبترك ولا يعتبر تضمنه للغابن قوله وما يحتمل تقدير اداة التشبيه اى يتبع منافيا فلا تنافيه قوله فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب آه على جوازه على ان الدلالة ممنوعة كما يؤخذ من قوله فان تتبع الاقسام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح قوله كقوله اسد وهم الاسد المزبد خفاياه هو من قريض المؤلف يمدح به بعض المتأخرين الاسد القوى والزبيد الذي يخرج من فيه الكف لما ينال بيعد من الدابة عند الفزع وجمع فريض وفرايض ويرعد على صيغة المجهول من الارعاد ينال ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة اى الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه آه واستحالة بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قوله تجري وبدر اضاء الارض البيت فمدخل قوله اسد وهم الاسد المزبد خفاياه من حيث ان وهم كونه الصفة فيه فانما يلائم المشبه به فيحمل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم من الصفة او من المحمول عاوة ان ما يبقى اثرها وغريبا يكون موضوع واحد غير مستغنى به وان فرضنا ان غير البدر وهذا فلاق بدر يسكن الارض فتأمل قوله لان تشبيهه يحبس البيع المعروف آه بداءا على الاعم الاغلب والا فقد مر انه يجوز الجمع بين الشيئين اذا تنافيا بالنظر الى امر خارج فتأمل قلت حمل البيع على الاستعارة لا يرفع التناقض لان جعل الممدوح فرد ما من جنس الاسد يرد على غالبة اباه والصفة المذكورة على قوته قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان الاسد لغة معنى متعارف وغير متعارف وان زيدا من افراد النوع الغير المتعارف ولهذا يلائم نصب القرينة المانعة عن ارادة المتعارف وكون المتناع والمماثلة الغير المتعارف والقرينة على المتعارف هي نفس البيت ومعلوم ان وقوع التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو لجعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للمبتداء المحذوف اى المذكور في الابيات المتقدمة والظاهر عندي انها صفة لاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الحيواني الذي هو صفته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويدل بتكبير اسد الاول وتنكيره على ان موضوع من الاسد غير ما في الناس صفته ان وهم الاسد المعهود وخفاياه وهذا ظاهر عندي له وفوق قوله وبدر اضاء الارض عكس حيث قال ومثله ولم يقل وكقولنا البحر تضاءل مماثلة للبيت السابق فافهم انما هو من نوع آخر كما تحققته من التقدير السابق واضاء ههنا مستعمل وقد يجيء لازما وشرفا وغربا يكون من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اى دايما وموضع رحله منزله قوله الى النساء الخ اى الذي لا استعارة فيه قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تصويره الشرق والغرب مع انه موضع الرجل جميعا لأشاعة الشرق بين التغيير والاضافة بأن الثاني اثابر جدا من المغني بذاته فلا تخفى قلت التغير انه بعيد عن المتعارف بل ان المواضع التي لا يصل اليها نور الشمس من الكهوف والحوائط الغائرة

اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما لا يخفى قوله ان شبه من الممدوح بدرا من قوله من الممدوح وبيانه حال من البدر قدمت عليه اوجوبية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف قوله فتوهم كان زيد بحر كتبت وكتبت قوله كتبت كناية عن حديث والمعنى اوصاف زيد موهمة فاضلا زاهدا اوفاسقا فاجرا واكثر ما يقرب بحسب العرف والاستعمال وكما يستعمل دخول الكاف آه كانه جواب عما يقال لما لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه عليه اكثر اقرب قوله مرتبا بناء الجملة فيجب لانه اذا اراد بالثبوت الجملة جامع الثبوت الحقيقي والوهمي فقدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فاقتضاه كان وجب وكذا الثبوت مع جواز ان يقال كان السفيق اعلم بانه تميزه على ما مر في زيد جد والعدل بان دلالة كان وجب على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح مع ان قولنا ان كان فمر السفيق البيت ولو على امتناع دخول كان مثلا فخواسد وهم الاسد الزبير خفاياه بجاعلين امتناع دخول كان مثلا فخواسكان الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا اى سواء كان بالكاف او بكان ونحوها يقتضي في الاغلب النقصان او المماثلة والاوصاف الكمال فيلزم التناقض قوله او خلافا لأكنوك كان زيدا اسد قيل مثل هذا لم يذكره الايضاح لكن يؤخذ بقوله كان زيد مطلق وخلافا فاطبق عليه كان زيدا اسد هذا ظاهر لان الانطلاق ليس ينطبق الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسد فثبوتها لزيد خلاف الظاهر فلا شك فيه بل يحرم خلافه ويحمل على التشبيه وما تمثيلان به فيه خفاء وقول لعل وجه ما ذكر الخارج من ثبوت المشكوك فيه صورة المعروف وفي الظاهر صورة المنكر معان الظاهر صورة المعروف وعدوى التشبيه لا الاخاء ولا الحمل كما هو ج بالفاضل المحشي فيجب الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما هو تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر غاية ان يمكن المشابهة بينهما وما صورة المنكر فاظهر وعدوى حمل الاسد على ما ذكر وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه فيها كما هو ج بهذا الفاضل المحشي نظر لان ما ذكر الخارج معلوم التحقيق وانه الخلاف بينه وبين ما ذكر المقوم الايضاح بل الموضوع واحد والاختلاف في التعبير قوله والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اى النكرة الموصوفة بصفة غير بينة غير متعارفة الخ كلاما نافيه ليست بثابتة فتأمل الامر فدخول كان وحسب عليها كالنفيس على المجهول او قد تقرر عندهم ان المشبه كالمنفس عليه كالمنفس عليه قوله وايضا هذا الفن اذا تأملت هذا وجدت ثانيا عوامتناع تقدير اداة التشبيه النوع المذكور ولو ما كان المشبه به موصوفا بصفة تجيء والترقي بينهما الدليل ظ او لاحاجة بنا في هذا الدليل الملاحظة لزوم العباس على المجهول او بغير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصل ان الذوق السليم يشهد بان المقصود من مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن مثلا والثاني كان فحل لم يخطر او لنوع احد الامرين جار فيه قوله ان هذا حقيقة والجاز اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتداء وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه ولو كان مجازا

او به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة قوله لما بينهما من شبه يناسب العدم والملكة اذ لا يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة كالعلم
الى زعم استعمال اللفظ فيما وضع لهى من شأنه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل لابد الجاز قوله فرع الدال على ما وضع له في الجملة اذ قال
في الجملة لان الفرعية ليست بين ذات الدليلين لاتحاد ما بل بين الدلالتين فان الدلالة التي هي فرع لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما وضع
له فرع الدال على ما وضع له من حيث هما دالان مطلق قوله والمطلق الى غيره اى ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه ذلك
تبادر الجائزة الاسد من التقييد بالعقلي وبهذا يندفع ما يقال التقييد باللغوي يوهم خروج الشرعي والعرفي والاطلاق يوهم
دخول العقلي ففي كل منهما قوهم خلاف المقصود فاي وجه ترجيح احدهما على الآخر على ان ايهام خروج الشرعي ربما يوهم ايهام دخول الا
قوله والنقل هو المنقول من الوضعية معنى كونه نقلا للنقل من الوضعية الى اللغوية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما للثلثة الاشخاص
بعد ما كان وصفا كان اسميته فرعا لوصفيته فشبيه بالمؤنث الذي فرع المذكر فيجعل التاء علامة للزعية كما يجعل علامة تأنيث
علامته لكثرة العلم بناء على ان الكثرة التي فرع لكثرة اصل قوله يذكر ويؤنث سواء جرى او فان قلت قد جاء قولهم لا مرئ يحمى
وهي رجيع فعيل بمعنى فاعل لانه من رمم العظم فعلى ما ذكرتم يجب ان يقال رجيمة فلم قيل رجيع قلت ذكر صاحب الكشاف ان رجيما هنا
بصفة بل اسم للعظم الراقم فاذن ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم قوله وفعيلا بمعنى مفعول اما يستوي اه فان قلت
ما الفرق الثابت بينه وبين فعيل بمعنى فاعل حيث استوى الاول المؤنث والمذكر اذا اجرى على موصوفه دون الثاني قلت الفرق
ان اقرب الى الفعل من الاول لان الفعل الفاعل اقرب الى الفعل من الفاعل والفعل هو الاصل فالجاري العلاقة يلحق الفرع
بما هو اقرب جريا على الاصل ولم يلحق بما هو ابعد فرق بينهما قوله الكلمة المستعملة اه قيد بالكلمة ليخرج به المعنى اذ لا يوصف بوضع
من المجاز والحقيقة الظاهر يصدق على المجاز الذي وقع استعمال الموضوع له ايضا فلا بد من قبل الشبه او قد لحاجبي مستعمل
فيه فتامل قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اولا اه بل يمكن لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية
بالتبادر فالموصوفة الذي تشاوبه جمع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكر قال رحمه الله ترجح والتاء اضافيا لسكاكي هذا
التكلف جريا على قضية اصل التاء فخلاف ما ذهب اليه الجمهور قوله اولا معنى له عند التأمل بناء على ان المتبادر من استعمال
الكلمة في شيء اطلاقها واراده فكلما ينتفي منها فاستعمال فيه نقل المعنى الاصطلاحي التي طب وهذا اولى بالنظر
المتبادر منها واما اذا جعلت بمعنى على كما قد يقال لا اصطلح فلا جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا ان عرق العلم من المتبادر قال
الحبشي وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي خرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضع صفي الانتقاض على زعم المحشي فانه غير
قيد الحيثية واعترض على تعريف السكاكي فيما بناء على انه لم يعتبر قيدا اصطلاحيا التي طب فينتقض بتعريفه بالمجاز المذكور فعلى هذا
يندفع الاعتراض عليه بحيث لا انتقاض بناء على اعتبار قيد الحيثية لكن ينافي الاعتراض عليه بمنعه بناء على ان المجاز المذكور
ليس مستعملا في اصطلاح التخاطب بالمعنى الذي بطلانه فيما سبق اللهم الا ان يجعل الاستعمال في اصطلاح التي طب على
اخر بدخل به الحقيقة التي بهذا قبل ليس المراد ويكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح التي طب حدوث الوضع

في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقر عليه في الاصطلاح والعرفي عند من اعتبره
النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل امرا وثبوت الوضع فيه في ذلك الاصطلاح بعد حدوث الوضع
فيه ام وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احترز بهذا القيد عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتامل فالاولى
ان يقال اصطلاح التخاطب فاذا استعمل النحوي الاسد في وضع له لغة اصطلاحا اللغة ولا شك في حدوث الوضع المذكور
في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج المجاز المذكور عن تعريف الحقيقة فليتامل قوله لانه اذا لاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل
التاويل كما سبأتي او عاد وضع الشبه بحسب المشبه به وكونه فردا من افراده بالتاويل فاذا الاسد مثلا قسمان
متعارف وهو الذي له غاية الجراءة وكذا الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي لم تكن له جراءة كذلك الهيكل
اه لعل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بتبدله للدلالة كما يدل عليه قوله الآتي فهو المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين
والا لتقدم على قوله للدلالة بعضا للبس قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوجه المذكور وهذا اعتبار بقيد
بنفسه واما اذا لم يعتبر قيد جدة المجاز فهو في وضع ثبوت فاعل من الواضع والمعنى ان كل لفظ سمعي للدلالة بنفسه
فهذا عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعلق بما يتعلق به ذلك المعنى متعلق مخصوصا وحال عليه بمعنى
مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع لكانت دلالته عليه وفهم منه عند فيا
القرينة مجازا لها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي
المعتبر فيه ما يكون بثبوت فاعلية والمعنى ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو وضعي للدلالة بنفسه على معنى مخصوص
يفهم منه بواسطة بينة له مثلا حكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقدم به وقد حرج الشارح التلويح
باطلاق الوضع على كل من المعنيين قوله على معناه الافرادي قيد المعنى بالافرادي لان الشرائط القرينة الدالة على المعنى
التركيبي مشتركة بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني قوله بل ما اشار اليه
بعض المحققين من انه قوله لغة غيره ان قرئ بالاضافة فالضمير راجع الى المعنى وان قرئ بالوصف فالضمير راجع الى العلم
ان الفاضل المحشي قد رد هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بعض الغير لزم
ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني الالفاظ غير موضوعة فحينئذ لم يكن الفاظ ان عدم
الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير انما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها الكلمات الاستفهام وعلى
تقدير تسليم تعلقه بالغير لا نسلم ان معنى التعريف على هذا الاراده حاصل على معنى متعلق بالغير حتى ينتفي المتعلق
به دلالة لفظ الاستفهام على ما ذكر المفهوم ليس هي حيث هو كذا تعلق فتامل قوله سلمنا الكلي معنى الدلالة في المثال الاول
فما ذكر حتما مناقض لما ذكر من انه مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه بناء بكون العلم بالبعض كافيا فهو المفهم عند
اطلاق اللفظ حكم بان بتامل للوقف قال نعم لا يكون هذا تاما لو وضع الحرف عندي يجعل حتى قولهم الحرف عندي يجعل على معنى اه

الحمد لله الذي جعل من نبع
الكلمات ثمار
الحمد لله الذي جعل من نبع
الكلمات ثمار

منتهى آه الاشكال الاصلية
صحائف نفعه الدلالة على معنى
غيره والشرائط ذكر
المحققون في الدلالة

ان مشروطا والدالة على معناه الافرادى وكذا متعلقه فالمفهوم من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف فاجعل معنى
الدلالة بنفسه ماذكر من كونه العلم بالتعيين كما فيا كان الفهم وان فسر الدلالة على معنى بغيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم ماذكر
فالحذر عند شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير فتطن وبهذا يقوى اعتراض الفاضل الحشى او بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف
فى نفسه والدالة على معناه كيف يقال العلم بتعيين من يعناها يكفى فى دلالتها عليه وبهذا ظهر اللهم الا ان يقال مراده ان مع ان معنى
الحرف بعد تقييده بالمتعلق يبقى الحرف بالمرة وذكر التعيين كافيا فى الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله فى نفسه يكون
عبارة عن النسبة المخصوصة وبالجملة ذكر المتعلق فى اعتباره الواضع فيكون هو اولى من متعلقات العلم بالتعيين فلا ينافى
اشتراط ذكر المتعلق كونا العلم بالتعيين كافيا والخفاء الاوضح فى وقع الاعتراض ما ابداه بعض الشيخ كما تقدم الشرح فتكلف
معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه بعيد على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن يقيد لقرينة باعانته عن ارادة المعنى الاصلى
وهو المبنى فى وقع الاعتراض كما لا يخفى فالاولى فى الاوضح فى وقع الاعتراض ما ابداه بعض الشيخ كما تقدم الشرح فتكلف
بانا لانم ان هذا لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ثم قول الفاضل الحشى وان عقل عنها البعض ووقع الاعتراض
انه على تسليمه فلا يمكن ان يقال المراد بالمعنى المعنى الاصلى المعنى السابق المرتب عليه بهذا المعنى ولا يخفى ان الكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى
فلا محذور فتامل قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك اه الاظهر ان مراده بهذا الكلام انا لا نسلم ان الوضع هو التعيين
للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة بهما لاجل التعيين بعد ترتب ما لاجل التعيين بعارض الاشتراك لا بناى وجود التعيين
الذى هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين او نسلم ان منه فانا نمنع ان احد هما ليس
بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا يدخل له فى تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها فتطن قوله كالقرء
مثلا مدلوله ان لا يجاوز الطهر والحيض اه القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح فقوله ان لا يجاوز اما بتاء وبلا مصدر
بمعنى الفاعل اى مدلوله غير المتجاوز وبمعنى الاحد الدابر واما بتقدير مضاف اى مدلوله ذوات ان لا يتجاوز قوله فليتامل
بمعنى الطهر او بمعنى الحيض اه قد اوردوا الفاضل تمة جوابا وسؤالا واوضح الفرق بين قرينتى المجاز والمشترك كلفى الجواب
الذى ذكره انما يجرى اليه اذا اريد بالدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام المحقق والا فلازم الوضع الدلالة
الحرفية والارادة اى آخر فعلى تقدير المزاحمة الدالة على احد المعنيين بالتعيين تحقق ورفعها المستفاد من القرينة لا يخل
لانه يحقق تلك الدلالة فتطن ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فلى معتبرة فى الدلالة على المعنى المجازى اه محل تحث وقد
مر ان اللفظ اذا استعمل فى جزء معناه مجازا لم يكن قرينته مدخل فى الدلالة بل فى الارادة فتبطل اطلاق قوله فان
المجاز لابد ان معناه المجازى بنفسه بلا قرينة فتظهر عدم انتفاء القرينة بين المشترك وقرينة هذا المجاز فتامل فليس
والتبادر الى الفهم منه دليلا على الحقيقة انما يدل لفظة من وجمع الدلالة ان الدليل غير منحصر فيه فلا يدل عدم التبادر
بالنظر الى حصة حقيقة بنى من المعنيين عدم ان لا يجعل كون اللفظ حقيقة بها بهذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم التبادر

غيره والفرق ظاهر تامل قوله وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع
الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع الرابع وتعقل المعنى الرابع وبكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ
واحد وتعلقها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين القريبين للوضع الضمنى لا يستلزم استلزام الوضعين البعيدين
مع الوضع الثالث الضمنى للوضع الرابع الضمنى تامل واعلم ان المفهوم فاذكر الفاضل الحشى كما حبث قال
بل الواقع الترديد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك اذا كانا متنافيين كالمثال المذكور
اعنى القرء عند الكل بدل على ان المراد بالمتنافيين ما لا يمكن الجمع بين المعنيين فيما مثل فوكيا فعل مراد به الوجوب والاباحة
معنى لو قيل اقربه بمعنى طهرت وحاضت وفى الدار الحيوان اى الاسود والابيض لجوز عند القابل بالعموم
قيل تامل قوله وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نم ان معناه الحقيقى اه وجه اندفاع هذا الاعتراض ما قرر من
ان المتبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يرد عليه اما وجود امارات الحقيقة هو المتبادر بالسبب
الوضع والا فقد يسمع لفظ زيد بتبادر جزء اللفظ حيوان ناطق معناه الحقيقى والمتبادر اليه فاذكر
بسبب الكراهة لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين مخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما
كما حققه الفاضل الحشى وانت خبير بانا نجعل المتبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة شانية الغلبة او يكون المتبادر
المتبادر بسبب الوضع امارة الوضع فتامل قوله وبانا قوله القرء بمعنى الطهر اه وجه الدفاع هذا الوجه محابسى
هو ان بمنع القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة قوله اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ارادة
ولو فى محل آخر استعمال والا فالكناية قد يقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فتصدق على المحل كقولنا القاء الرحمن
على العرش استوى وقوله تعالى والسموات مطويات بيمينه ونظائرها وقد حققنا فى مباحث انواع الكلام
لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيها قوله لانا نقول لا نسلم لانا قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة
معنى عن ارادة المعنى الاصلى السابق اعترض عليه بهذا المعنى بلزم الدور قوله وانما يستلزم اختصاص قرينة المجاز بالتغطية
وكذا يستلزم اختصار قرينة الكناية بغير التغطية وهو ايضا ظاهر قوله فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف حقيقة المجاز
ودون الكناية كان معنى قوله خرج المجاز دون الكناية على التعميم السابق ان خرج التعيين الذى فى المجاز عن سوق
الوضع ودون التعيين الذى فى الكناية فانه لم يخرج وقد بينا فى ما اوردناه انه لا يجوز ان يكون المخرج
خرج المجاز عن تعريف الحقيقة ودون الكناية قوله لان الكناية لم يستعمل فى الموضوع له فظاهر هذا ينافض ما اسلفنه من تعريف
المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل فى معناه الموضوع له وقد ذكر فى التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى
وجه التلفيق بان فى الكناية مذهبين وان الاختلاف فى الموضعين بالنظر اليهما والا فهو سيل الحكم الى المنصب المذكور

بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم او ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة
فهوم بجواز ان يكون التخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد الواضع للغات هي ان تدل
الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع بجواز ان يتعدد الدال كالفاظ مترادفة على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد
من تصويره قوله كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له قطعا فيه اشارة الى ما قال العلامة انك شرطا فهذا حق في
البعض فلذلك امتنع ولا يلزم بعض الالفاظ على معانيها حق لكل البعض ونجيب بالجواب انه ان لم يكن الدلالة على المعنى
الواحد فهو ايضا مستندة الى ذات اللفظ وحده لدلالة اللفظ قوله وامتنع جعل اللفظ بالقرينة دليلا
على المعنى المجازي قد مر ان الحق في هذا كلام فكر اسكاكي وحققه الفاضل الحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله
حيث قال اي لكان يمتنع نقل وضع اللفظ عن مسماه الدلالة الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه وكذا المسبب اصلا سواء كان اللفظ
ينصرف بنفسه الى المعنى الثاني كالمجاز والمأبوضعية العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الثانية هي وكذا اللفظ
عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري فلا يجاز ولذلك قالوا بنقل
في المجاز من المذكور بوجه ما الى اللازم المراد فلا يمكن جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا
فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي وعدم
قول الشيخ دون الحقيقي حتى ورد عنا المعنى الحقيقي لا يعني عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل لمعنى الدلالة على المعنى
المجازي ايضا قلت قوله لان ما بالذات لا يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه ولو سلم فتعليل هذا ايضا لا يتم لان معنى
الفاعل بذاته ولا دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلق ولا تامة فتامل قوله لاستلزام ان يكون المفهوم من مفهوم ما هو نفسه او جزئه
اضافة بالمسافيين فيه بحث لان من سمع اللفظ المشترك يدري المسافيين اشتمل منه وهذه الملاحظة مع الجزم
بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الثانية من فوات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه
لا فهم كونه مرادا للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا
تفاوت فما هو الجواب هناك فهو الجواب ههنا فتدبر قوله على ما هي عليه آنفا على الاشتقاق والتصريف بهذا يدل على ان كلا منهما
علم على حدة وهو الحق لامتياز موضع كل منهما عن موضع الآخر بالجيثية المعتبر هو موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث
عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وجيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض كذا في
والزعبة كذا في شرح المفتاح للفاضل الحشي وفيه بحث انا نراه لا يكاد تعريف علم الصرف في صدر كتابه يشتمل على الاشتقاق
قطعا وكذا اساق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس بمنفع ونظره قوله ولما كان تاما بعد الحد
والاسناد الى آخره ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات والتصديقات عند علم الاسناد الى والما ثانيا فلان الحد
بالكلمات المفردة عما حصلا بالابدال ونحوه كما يقال اصله قولا فان هذا من علم الصرف وهو ان فيه البحث عن انتساب احدهما

معنا ولذا عبر بلفظ التاريخ ونوجيه ما وقع عند اكثر النسخ الى المذهب الآخر هو ان يكون تصحيحا اختياريا
قوله وهو ان نظر الى اللفظ الايضاح فيوهم آه لفظا الايضاح هكذا وفي بعض النظر لانا لا نراه ان معناه الحقيقي وكذا ما
الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض فهو قال بتنقيح الطهر
بالتعيين سواء ظن القرينة كما يكون منصوصه يكون لتنقيح وكذا من قوله بمعنى الطهر وقوله او بمعنى الحيض قرينة تدل
دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يصح النقل الى المجاز وجعله على وضعه للتضاد بين
كالجون للاسود والابيض فان بالذات لا يدل بالغير ولا اختلاف في اللغة بالاصطلاح لا يعني نظر وكما البعض
من الحذاق وهو الفاضل صدر الشريعة الى ان قوله وقبل دلالة اللفظ آه مذكور عقيب الاعراض فتوهم ان هذا من
تتمة اعتراضه على السكاكي فاجاب بانقله التاريخ قوله فقال ان مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم
فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لم
الدور كما مر اليه اشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالنفس كافيا قوله حفظت شيئا وغابت عنك اشياء
لعل المبتدي الحفظ لذكر البعض سواء لذكر السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم لا ان ذات
دلالة اللفظ ذاتية وانت قد بحثت على ملا في هذا المحفوظ ايضا من نوع خلل قوله والظان الواضع سواء لذكر
المخصص ما دامت اللفظ وقد ابطل وغيره فهو الوضع هو اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع والاحتمالات
اربعة والقابل بالاول موسيلمان الفرزي وبالثاني ابو الحسن الاشعري وبسبع مذهب المتدقق والثالث وهو الوضع
للغات كلها ابو آدم ابو هاشم وبسبع مذهب الاصطلاح والقابل بالمذهب الرابع وهو المختص في البعض وهو
الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح البشر اسناد ابو اسحق الاسفرائيني قوله او خلق
الاصوات والحروف فجمع واسماع فكالجمع واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع
فجرد سماع اللفظ منه كالجمع بدون العلم السابق بوضعه فكذا اللفظ لا يفهم معناه فلابد ان ينضم اليه خلق العلم الضروري
وكذا الكلام في الوحي فان كان قولا خفيا فلا يكون شيئا من الوجوه الاولى على تقدير كون واضع جميع اللغات هو
الله تعالى مستقلا بكونه طريق التوفيق ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم في الدلالة على الوضع
يجوز ان يكون بالطبع حتى بذلك فصار كالبيانع كما اذا خلق لفظ الجمع في جسم مع صوت يدل على معناه طبعا فتدبر
واعلم ان الفاضل الحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريق مستقلا للتوفيق والالهام طريقا آخر والفرق بينهما
خفي عليهم الا ان يصار الى ما ذكر في شرح المفتاح من ان الالهام معجزة روحانية مختصة لا دخل للاستعداد فيه وخلق العلم
الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه قوله لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولو وجب ان يفهم آه
الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل في الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يتقيد جعله كونه

من المعلل وبالكسر علاقا السيف والخط او نحوهما من المحسوسات قبل وعكسه العوج وما قوله لما لا ترى فهما معها
ولا اما فعلى حذف حرف التاويل اى لم المراد من قوله فلا بد من ملاحظة العلاقة واعتبارها وهو ظاهر
قوله وقد يكون حرفيا اه المرجل ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الشخصي في الغير بلاعلاقة وليل ووضع جديد فيكون
اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله غير ما وضعت له عن الحقيقة مجازا كالمتعمل
او غيرهما وانما جعله مكتفا من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اذا لم يلاحظ الاعتبار قوله والمنقول اه
ما غلب في معنى فجازي اه اى معنى مجازي غير قرو للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالمنقول من حيث خصوصية معنى
مجازي للكلي واطلاق الكلي عليه من حيث خصوصيته يطريق المجاز كما سيتضح وعدلت اه عن قوله وفي الاصطلاح المنقول
فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اى الاصطلاح الذي وقع النقل فيه وعند الاصطلاح قوله اما من حيث
العرف فهي موضوعة له ابتداء في شرح المفتاح وللفاضل المحشي ان الدابة حسب العرف يطلق على البغل ايضا
بخلاف الحقيقة وخلافا للمجاز اه والحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة
ولذا جعلها قسما يليق للمنقول فانه حقيقة من وجه في زمن آخر قوله اذا استعمله الخاطب بعرفه اللغوي انما قيد بذلك
اى لفظ الاسد ليس مما يتفاوت تكسب عرف حتى لو استعمل النحوي او المشرع يكون الامر على هذا الا عند
استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بحسب الحيثية اى باعتبار ان الخطاب يعرفه اللغوي فلا
يكفي ان يكون احترازا عن النقل والاصطلاح طارئين وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعينه فتامل قوله وفعل
للفظه والحدث اعترض عليه بان الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به اتباع
سيبويه غير هذا الكتاب وقد صرح به الجوهري ايضا فلت بهذا الفايدة ولو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل ولما
المراد والضرب مثلا فتدبر قوله فاذكر بلفظ النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة النكرة فالمراد بالنكرة
في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اه كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة
في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة النكرة معرفة حقيقة او المراد من احد وصلي
وفعل ورواية الفاظها وهي اعلام جنسية عند النحاة موضوعة للالفاظ معينة فتامل قوله والمجاز مرسل
ان كان العلاقة غير المشابهة اه اسم مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء اه المشبه
من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد قوله والا فاستعارة الاصم ليكون بطريق الاستعارة على كل
مجاز فلا تنقل عن خلاف الاصطلاحي كيلا تقع في الغلط افاد رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله
ان يصدر منها وصل الى المنصوب بها بغير واسطة ومنها ما يصل اليه بواسطة الى النهر صرح به الشارح في شرح المفتاح
اى الذي قصد بالنهي وهو المنهي عليه فالقيام مقام فاعل المقصود وهو الغير المستتر فيها راجع الى اسم الموصول

لما اخر بالاصالة والفرعية فان وفق باشتراط ان يكون كل منا الاصل والفرع مستعملا في الكلام والاستعمال للنقل متاخر عما والمنقول الذي
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بمعنى اعلمت واعلمت الواقع في العرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله فانا فيطلل الذي
عليه لحق والمخلص ان مراد الاصالة والفرعية المخصوصتان اذا الاولى اتى بحسب اللفظ والمعنى والا بوجدان يبتني اعلمت واعلمت
انما وضعت لخلاف الفعل والمصدر قوله كالجهر والسين والشين والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك السكون اى رفع الصوت
عند نطقه حرف ان يكف كل بكيفية الصوت حتى يحصل صوت الحرف عند اسكانه نحو مخرجها اخضارا تاما فالجري والرخاوة
ان يجري الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الاخضار ولا يجري واعلم ان الكل قد قرر في بحث الفصاحة قوله لا الاصل انتساب
بينهما حتى الكلية لا يخفى عليك ان اعتبار انتساب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات بناء على بعض الكلمات
كما ذكر واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة وانظار متعددة فظاهر باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان والجدي
النزوان حزب الفجر والجدي صفة مشبهة من حاد اى مال بناء حار جدي اى مايل ظل النشاط ومثلها الجعلان والخفقان
والجولان قوله للافعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من قوى الافعال لانها لا يحتاج في حصولها الى الغير كما
ان الفعل من اقوى الحركات ولانها كالمقوم لما صاحبها قوله والمجاز منقول في الاصل من جاز المكان اه بريادة مصدر بمعنى
اسم الفاعل اى الجائز او المفعول اى المجوز بها قوله ورفع المتم ان لفظ اه اشارة الى ان الوجه الاول من ظرفا قال في الايضاح
يستغنى وفيه نظر ولعل وجه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول خلاف الاصل لانه مجاز ولما المناقشة التي ذكرها الا
وضع النجزء المذكور في المصدر المبني بان المسموع منه غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في غير المبني صحته فيه فليس شيء
لان المعتبر في صحة النجزء المذكور وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لاسماع شخصها ونحن على الوجه الذي ذكرنا لم نعتبر
لفظ انه لا يلزم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لغوات استقبال فانا التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار شيوع الكلمة في مكانها
الاصلي لذا في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار مجاوزها ومكانها في لفظ النوع اشارة الى هذا قوله واعتبار انتساب
في تسمية بنحو اه كاد وقع سؤال متقدم ومعناه بلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا تجاوز الى تصور معناها فوجه
الدفع ظاهر قوله ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف وفي التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كانه اراد بالوصف اطلاق
الصفة لاوضع الاسم كما يتبادر من عبارة وهذا ناظر الى سياق الكلام قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اذ حينئذ يحصل
معرفة تمام حقيقة كل منهما بخصوصها والا فقد جمع الاثنان والوحدة في تعريف الجنس الجامع بالاراءة قوله مرسل
كان او مستعملا او غيرهما المرجل المنقول لامناسبة والمنقول لمناسبة وغيرهما مما لا نقل فيه كالمشترك قوله وقوله مغلق
بفتح وصفت ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع فيه وكذا الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع
في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمل النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ان تذكر
كونه موضوعا له وذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع بذلك الكلام لا قوله فلا بد من العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوها

الداخل عليه قوله وجميع هذا فلا بد من اشارة الى المنع للملازمة بانتفاء الاخص من الملزوم الا للازم فيكون الكلام موضوعا
بالتقييد المعنوي الخ بالعفاصة هذا وقد ذكرنا في اوايل شرح الديباجة تفصيلا مستوفى باستعمال البدوان الاباوي
حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان الاحتياج الى ذكر المنع فليتذكر قوله واما البيضة قوله على تفصيل للمحلى في ذوات
وعنى تكاثروا وعاديح بخلاف الفصاص من الكثرة وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع والزهم العدد وعنى بسبي زهم
ادناهم ان اوناهم اى احقر وقيل الاوزة البيد والمراوزة اذا اعطى اما نالس للمالين تنفقه ووجه كونه الحبيب من باب
التشبيه لا المجاز المرسل لان العلاقة من المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين قوله يعني انه وصل التشبيه
مجانا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بجذف المضاف اى من وجي المجاز المرسل وطرقه فهذا هو الظاهر من الايضاح تتبع العباع
تابع فان قلت المجاز مصدر ميمي فعل المبي وزكان التسمية كذلك فلان مجي قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح
وتوصيفا لمعنى المصدري به تسمح بل نفس الحل على المعنى المصدري بطريق الاقدام تسمح يربو عليها ارتكاب اتباع كما
لا يخفى على المنصف قوله وهي الشخص الرقيب والبا للملابسة في الصحاح وبادت القوم دياره وارباتهم اى رقيبتهم والرهبة
الطليعة والجمع الربا ما قوله والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحد الانامل وهي رؤس الاصابع قوله قولهم
فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر فخاطبا امرأته اكلت دمائي ويحك بغيرة بعيدة فدعى الغرط طبية النشر وعلى
نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم واراد بعيدة فدعى الغرط ظلم بلغ الدية طويلة
العنق قوله وظاهره سهو لانه من شمتيه آه فتجاب باية مراد ان الاكل مجاز عن الاخذ وحبيب الاكل فدمي شمتيه اليب
باسم السبب واما قوله لان الدية المبينة عن الدم فاشارة الى وجه المجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعد وقد تقدم
الدم وان كان سبب الاخذ الدية لكن الحكم الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار تفاصل قوله لانه ليتيم بعد البلوغ لان
اليتيم هو الطفل الذي لا ابله يقال يتم الصبي بالكسر يتم ويتما بالفتح والضم مع السكون فيهما واعلم ان اليتم في الناس
من قبل البلوغ وفي البهائم من قبل الام قوله او محله الخ فليدع تاوة ويحتمل ان يكون الانه من قبيل المجاز بالنقصان على احد
المضاف واعطاء اعرابه المضاف اليه كما في قوله واسئل القرية لكنه لا يخفى بالتمثيل قوله قلت بتغيير في جميعها اللزوم ببعضها
خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل اتصال في الجملة بحيث ينتقل من احدهما الى
الآخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز قوله والماء غير فيظهر آه والضمير في غيره راجع الى الاستعارة ما عتبار انها عبارة
عن اللفظ قوله فاما ان يكون فوكها تغير تما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له او فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم
في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي في صحة الاتصاف كما في عصرت خمرا فاريقته في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع علم حصوله
حقيقتها الخمر للمسي بالفعل اصلا قوله في زمان سابق او لاحق اى زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع الشبه
ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيها اعتبار المجاز باعتبار الكون والاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم والثاني اللحوق بالنسبة الى

للقطع بان الاسم هل قبلت قبيلا وعصرت خمرا فالمجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قبيلا وخمرا حقيقة فان قلت
قد ذكر قبلت بهذا الحكم امس مجازيا عتبار ما كان مع ان حصول الحيثية للشار اليه ليس بسابق باعتبار زمان اعتبار الحكم اعني
زمان القبل بل هي حاصلة فيه قلت الحكم الذي يعتبر تمنا سبق حصول الحيثية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم
الاشارة ونحوه اشارة الى هذا الحكم او قد قلت مشيرا الى قبيل قلت هذا امس لم يكن مجازا فتامل قوله فان
الاتيان لا يوجد بعد وقتها فان قلت هذا قبيل استدلال الكل للجزء او المدعى عكسه فلا تذهب قلت المراد بالاستدلال المذكور
فتح التقريب لا عدم وجود الاتيان في بعض الوقت بدليل على ان كلا منهما ملزوم واصل متفرع اليه الاتيان وتبعه في الوجود وهذا
خلاصة ما ذكر الفاضل الحشي وقد ذكر الشارح ايضا وتمامه ثمة وعنوانه لو حمل اللزوم في قوله فجميع ذلك مشتمل
على لزوم التبعية بان يكون الاشتمال في جميع انواع المجاز من التبعي الحالي كما ادعاه السكاكي والا يخفى انه وعلى
تقدير صحته تعسف محض لا يتحمله المحققون الا انه مبني صحة الجواب المذكور على ان المراد باستدلال الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا والا فالتتبع التقريب وتفريع قوله ولهذا يشترط آه في الجواب المذكور
تامل فانه لا يجوز اطلاقا على الاتيان في ان من حيث انه اتيان واما اطلاقا عليه من حيث صدور معظم الافعال منه موضع
عتاب بهذا الاعتبار فهو حينئذ كاطلاق اليد على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله لما تبت يدي اني لهب ان يراد
باليد النفس قوله فالنقط الواحد بالشخص اى المعنى الواحد بجزئيه ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعني ان النقط
الواحد اذا اطلق على بثلثي واحد كما اذا قلت رايت شفتي افاراتي شفة انسان فجزئيه ان يكون ذلك الاطلاق بطريق
الاستعارة فانه يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشترك مجاز بالنسبة الى مطلق مدلوله الشفة واستعارة بالنسبة الى
خصوصية شفة الانسان ولا شكة في تغايرهما المعنيين وبعد وكما قوله ان قول زهير بن ابي سلمى بضم اللامين والد
زهير الشاعر وليس في العرب ابو سلمى غيره واسمه ربيعة بن رباح من بني زمان قوله عند اصحابنا اطلاقا التفصيل بان يشبه
المجموع المركب الذي لا يراعى فيه تاثير مبالغة فيه فيخترع له صورة كما للبساط ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو متحقق
قوله من انتفاع المدين ورثاثة الهيئة الانتفاع غير المدين من حزن او فرح والانتفاع مثله ونحو الوجود والرثاثة البذاذة
يقال فلان رث الهيئة اى سيئها قوله فيوضع كونه تشبيها اى كونه من قبيل الجامع الخاص قوله فعلى هذا لا يتناول قول آه
بهذا التفريع على التعريف واشار الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حلا مع حذف
الاداة وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتفرع ركاكته لدلالته عليه لا اراده وكما المراد
لتناول ذكر الفعل للفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا لانتقال المجاز مشروط بعدم ارادة الحقيقة ولا قرينة تمنعه وما ذكر من ان الحمل قرينة
فيه انه لا دلالة في الحمل على ذكر جواز ان يراد الموضوع له ويقدر الارادة لانا نقول يكفي في القرينة ما يمنع الحكم

بالتقدير حالا يلتفت اليه ولعلم انه ليس المراد بمعنى الشياع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن
او لا يصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه جعل قرينة الاستعارة بل المراد الذات المبهمة المشبهة بالمهد وتعلق الجار بالمهد على
هذا باعتبار انه اما يطلق على تلك الذات ما فرضت معه وكذا الوصف وكذا الوصف جزء مفهومه الجاري حتى يبقى الكلام على ان
زيدا اسد صوتي للاثبات شبه زيد بالاسد والاثبات ان زيدا المتوهم الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه المطلق
ولا جائز الاسد كما اوعاد الفاضل الخبر ان كان ان فهو مستقاد على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد وبين قولك
زيد وبين قولك زيد شيرات وشيرات زيد اضمال الامر فانه يحتمل ان يراد بشيرات المتعددين مروي نحو بشر فعول مصر
الحتي ولا امكان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شيرات وشيرات زيد فيكون سياق الكلام فيه منع ويحتمل
انه قصد تشبيه فان مآله الشجاعة بالاسد واطلق اسم الاسد على هذا المتعدد الظاهر استعارة فرومنه لا يخصوصه كما في قولك
رجلا من ان المراد زيد بعينه فهو يلزم ضمنا من تشبيه الذوات المخصوصة لكنه غير مقصود في تشبيه
زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي لا يشتغي العليل فهو ان قوله تنانك مراتبا الاول ادعاء المغايرة باداة التشبيه
لفظا او تقديرا كزيد كالاسد وزيد الاسد اما قوله تشبيه انثاني محل بحث او ستقاد منه دعوى الاتحاد كما ان زيدا
الاسد تشبيه ومعدوم كيف وعند ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند
البعض يصير تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين الحرف المكرر عند ان قولا يشتغي فانه ايتا لا ان يطلق اسم
الاستعارة على هذا القسم فان حق هذا ان يقول اداة التشبيه فلا يجتنى اطلاقه عليه وكذا بان يكون اسم المشبه به معرفة
نحو زيد الاسد يفيدان المعرف هاهنا خلافا لقسم المخلف فيه اللهم الا ان يكون مرادا لحق بثبوت الاتحاد فحينئذ ان زيدا
الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشاركة بتقدير اداة التشبيه لا بباداة حال المثال مطلقا ولا يخفى ان تعسف
قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اذ لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة لاسد على هذا المثال المذكور اعني رايت
اسدا يرمي ونظايره مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلالة عليه الا للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما قيل
من الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة الجلية وكذا المراد بالدلالة هي المعنى المجازي الدلالة الجلية
ولو بحسب المقامات والقرائن وبهذا المعنى ما يمكن ان يوجد بين اسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة عليه قوله ويدل على ما ذكرنا آه قال الفاضل الخبيصي لقائل ان يقول لا نسلم تعلق الجار به ولا نسلم كون الاستعارة بالكناية
وليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان فتح المعنى الذي تعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف
الشجاعة في الاستعارة مثلا منتقل اليه اذا انتقال الى المعنى المراد الا بلاحظة مجاز ما لو بقي على حقيقته
فان فلا حظة المعنى الحقيقي ايضا وهذا ظاهر جدا قوله كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة المصراع لعمران بن حطان
حنفي الخوارج وزاهدها وتمامه فني تنفر من صفير الصافر الفني المشرخة الجناجين من الفتح وهو اللين

يقال عقاب فتي اذا اخذت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا في الاناث واراد من قوله تنفر من صفير الصافر انه بسرعة ومن جرأة القلب
وبعد البيت ما لا يكون بالابرز الى المغازلة الوغى يقال كتيبة جنا جئ جنا جر غزالا امراة شبيها بالجرجي وكان يغرب المثل في حسنها
قتل انها بالجيم الكوفة والسين قارسها وفي الملون الفعال فعلت صلوة الصبح وقرأت في سورة البقرة في حرب الجيم ومعنى
والوغى الحرب قوله والطراء عليه بعض من بيت ابي العلاء المعري قصيدة يمدح بها الشريف الظاهر الموسوي مطلعها
او وحى قليت الحاء وثابت كفاني حال المسيف عن المساق وتمام المصراع الثاني البيعة الشرح هو الطراء عليه بالراء المفتوح
السراة وساكنت لصاق اووى اواه يهكو وفاعله مال المسيف وكفاه قام معدول مثل قطام لكن الاذى واصاق الرجل اذا
لصب عاله الا استياق الشيء والفتح بالفم جمع فتي وقد مر تفسيره والسراة بفتح السين المهملة جبال بالمدينة
وبفتح الشين الجبيجبال بالشام ولصاق جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الخوف من المرقة مثل الاغربة الباكية عليه قوله وان كبرتا
ما يكون نحيف الاحسن وخلق اداة التشبيه عليه بل قد يتبع كما اذا اقترن به ما يشعر بالمشبهة عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بادمي
وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد ليس بادمي فان الادمية انما تنافي الاسد بالكون الشيء
شبيها بالاسد قرر به هذا الشيخ او اخو ولايل الاعجاز قبل هذا وليل لطيف ان تحو زيدا اسد استعارة لا تشبيه عقل عنه المتأخرون
وفيه نظر اما اولا فلان المقصود المثال المذكور ونحو بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا
الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه وبهذا الاتنافي كون المثال من قبيل التشبيه نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل
على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف القائل نفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو ان صح
حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه نحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان هذه قولنا رجل شجاع وليس
بادمي اقوى من هذه فوكد هو اسد وليس بادمي فتامل قوله والاحد من بروح البدر بعد ابدو البدر مي الفخارة عشرة
وعاشي عشر اولها الحمل واخرها الحوت وبعد النصب على التمييز والمها جمع مهاة وهي البقرة الوحشية والبرح اظهار المراة
زينتها وجاسها للرجال فيل معنى قرحها اكتساب الاثم ونحوه مما يحذر لا يبرز من الحذر وبهذا يتقارن هذا البيت ما قبله
فان تبرجهن استتار فكان من قبيل قوله فحبه بينهم عذاب جميع وفيه نظر لان قوله واحد لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال
تبرجهن اكتسابا الاثم لا يستطيع اجتلابا لانه خرصعقا ويحتمل ان يكون انهى بسرعة الاكتساب عند البرج حتى كان تبرجهن يقع
اثناء نهى قبل وقوعها معنى اخر ومعان يراد بالبرج الدخول في البرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهى اذا زين عن المراة
واستترن فكانهن دخلن في بروجهن آخر والباقي ما فيه من التكلف قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه الخ قولنا رايت اسدا يحامي
فان قوله يحامي يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في شجاعة والبقية ان يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ البقية
وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا شجاعا كان لغوا من الكلام قوله لان بياض الخيط الابيض الخ
قيل عليه هذا البيان ليس بدليل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذكر الخيط مستعملا

فيه تشبيه بمعناه وهو بيان لأنه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذكر اللفظ الاستعارة وقد يتكلف
في الجواب بان ليس المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بل باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه بيان ان الخيط الابيض واقع في وقت كذا فاعلية الحقيقة على الفاعلية الآتي المتعلق بالخيط الابيض والمشبه به وهو الامر هو الفجر فيكون قولنا من الفجر بيانا للخيط الابيض من اضافة المشبه به الى المشبه فاعلية الحقيقة للبيان فاعلية مجازية بلا ترك البيان ولم يتعرض لاستعارة التي ابلغ واوغل في الفصاحة اجيب بانه لا يتعين هذا الاستعارة لنوع خفاء لاحتمال قصد المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاجتنبوا المنبوذة بيان في حكم من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد قوله البعد من وكل اي من اكون ما ترك فيه الشبه واما بوجه الشبه تشبيها كون الابيض من قبيل الشبيه عاما وكون صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه متقدم فيعتبر خلاف الابيض ومعنى عربيا الامر مثلا وصف بيانيا والمثل الاول مغروب للمشرك وان للموحد وقوله رجلا بدل من مثلا ويجعل ان يكون معقدا يستغني عن خبر بمعنى خبر وفيه صلة شركا والشاكس المخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء والفوات الذي بكسر العطش والسابغ الشراب الذي يسهل مدخله الخلق والاجاج صفة خوكين كالذي امس الدابر وخبر بعد خبر والنوض ايضا التأكيد يقال ماء اجاج اي ملح وقد اجا الماء يجوز اجاجا قوله على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل ولا المذموم موقع الرجل الكامل اذ لا مناسبة حينئذ بالمثل فان المقصود منه خبر للانتقال من حال يتأتى الحال التي اخر هو المقصود وهذا مقصود وعلى ذلك التقدير كما لا يخفى قوله لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا ويستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة اعترض عليه بجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل تاكلون لا ترشيحا للاستعارة واجيب بانه سوق الكلام ليبان ان ليس الكافر نفع اصلا وهذا اتباتا واذا جعل الكلام تشبيها بمنزلته كما بجعل اوشد فسق كان قبل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اوفيه بل المنافع المذكورة من الكافر لا ينفع اصلا واذا جعل ترشيحا لم يشهد هذا المعنى اذ المستعار منه الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بما بالصفة التي يقال لها الترشيح مثلا اذا قلنا رايت في الحمام اسدا يفترس اقرانه كان المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه بهذا شان البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون الكافر المشبه بها يقع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل تاكلون بعد ما بين من كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى قال نفطويه قوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح اجاب التقيا وصار كشيء واحد جاز بقال يخرج منهما كما يقال يخرجان من البحر والمرجان من جميعه البحر وكثير من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ والمرجان الفاظ مبنية على القيل الاخر الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن الملح من وجه فلذا حسن قوله لا يخفى ضعفه عما مر بنا في قوله لكل لقطة اكل فقال صاحب الكشاف فان قلت او كيف من السماء الا ماء قلت هذا تشبيه اتباعا باشياء فان ذكر المشبهات قلت كاجاد وكم ترى فقد جاء مطويا لكن على سنن الاستعارة كقدله وما يستوي البحران هذا عذب

فرات

ذكر في توضيحه للمناسب لي بالموضوع على كل واحد

فران سابغ شرابه وهذا على اجاج فرجه الله رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وايثى اقوله كقوله تشبيل للتشبيه المطوي فيه وذكر التشبيه على سنن الاستعارة الاتيل لتقل الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف فان الاول اجرى الى التمثيل في هذا المقام من كان قوله وهذا الكلام جرح آه حينئذ لا يكون الاستعارة جائزا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للتشبيه ولا لامع فانه يدل على انه لو كان موضوعا لامع جاز ان يكون مجازا لغويا قوله قد سبق في بحث التعريف بالام اشارة الحقيقة حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة الموجودة في الذهن واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فهي المتعددة باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع بمعنى ان المتبادر من ارعقلي اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي هنا غير ما مر المراد منه فيما سبق من المجاز الحكمي وعرفت فان المراد بالمجاز هناك هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد والكلام قوله لكان المستدل له كزيد وبكر استغنا ولوفرق بان الاوضع الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة المشابهة بكون مجرد اصطلاح رعاية لمعنى الاستعارة بهذا قيل وفيه بحث لان الوضع يجعل اللفظ الموضوع له اصالة فلا يقبح معنى الاستعارة ثم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة مجرد اصطلاح لكن في بطلان اللازم بحث قلت نظر قوله او لاجالة في اطلاق اسم الجزء فيه بحث لان طريق الاطلاق اذا كان في المشابهة بحيث يوجب الجنسية يستفاد والمبالغة فيكون الاستعارة البتة قوله على ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد به انه جعله اسدا فيه انه يحتمل ان يراد به انه جعله تشبيها بالاسد مشارنة فانه هذا قيل لحسن هذا الوجه انه لو جعل اسدا لجرى في زيد ما جرى في اسد فيه الاوعاء المذكور خروج انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الاوعاء المذكور متحقق اجمالا في زيد ايضا على تقدير اواة التشبيه للسابق تحقيقا على جعله فرد ما فاواة الاسد اوعاء نوع ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه والكلام كما سبق فان قلت وكذا الاوعاء لا يتحقق في العرفا عن زيد الاسد بل المعنى على تقدير اواة التشبيه مع انه يقال عن قال ايضا جعل زيدا اسدا قلنا ان شئت قولهم بذلك في الصور المذكورة وان المعنى على تقدير الاواة يكون المراد انه جعله تشبيها بالاسد فتامل قوله قد ذر النزاز زاده على القوم قد سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعانة لان التشبيه فيلتذكر قوله وبهذا يندفع آه اي بيان ان ايرادة ما نقله عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع آه ووجه الاندفاع ان الاحراز على وعوى الاحدية بمعنى الغير المتعارف ونصبا القرينة لا يشيع الا على ارادة المعنى المتعارف فلا ما فاة قوله ولما النهي عنه للنباء على تناهي التشبيه تفاصل حق المبالغة فيه بحيث لا زم محل المرة السابق تسليم الاوعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة النهي وكذا النهي عنه انما يترتب على نقل الاوعاء كما يشير اليه كلام القائل لا حاجة الى الاعتذار بانها مبنيان على تناهي التشبيه تفاصل حق المبالغة قوله والاستعارة بخارق الكذب اداء الكلام الذي فيه الاستعارة بناء الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة نوع والكذب نوع الكلم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله زعم صاحبه اراد بالدعوى الباطلة التي لا يطابق الواقع سواء يعتقد مطابقتها او لا يتصور من صاحبها يعتقد

فان قلت على التشبيه و فانما يتأتى الاوعاء المذكور بتقدير ما ذكر قلت لو كان الطابع على هذا الوجه لكان قوله ليتحقق هذا المعنى تقدير

لا يخفى ان المستدل لو كان على التشبيه لم يتحقق الاوعاء المذكور بتقدير ما ذكر وليس الاوعاء المذكور متحققا اجمالا في التشبيه والتخيل حتى يصح قوله ليتحقق هذا المعنى

تحرير

التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته
فانه ايضا لا ينصب فيه القرينة كما ان المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل المدعي في التبري عن قصد التأويل
لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه والمدعي مقصوده بهذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى هنا بالنفي
نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبري عن التأويل لانه اذا تبرى عن التأويل كان عن نصب القرينة اشد تبريا
فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده نفي مطلق الكذب
فقال ان في ذكر ... هنا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراده ما اشتهر من لفظ الكذب وقوله
انما اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه جعل قسيمه الكذب وهو ما لا يطابق الواقع مع الاعتقاد
المطابقة الدعوى الباطلة قوله ولا بد في الاستعارة من الاخفاء ... المراد ... الجنس ... قوله وكذا
ما ورد في المثل ... الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية ... فانه
باهل بن عامر بن صعصعة قيل ... الابل ... اسفل ... فقيل
... فقال ... من العرب ... فقيل ...
... فقال ...
انا ... سحبان وائل ... فقال ... واعلم
... التشبيه ...
... الاستعارة ...
... الاستعارة ...
... المشبه ...
مشهورة ...
ان يجعل ... الذات ...
الجنس ...
كان ... المشبه ...
... قوله قال تعالى ...
واصل ... قوله ...
... قوله ...
... السيوف قوله من خلل

الى فضل

الى الفضل سبقا للمدح ويحتمل ان يرجع الضمير المدوح والاضافة لادنى التلبس قوله على ان روس الاقران خصيب الاقران جمع
قرن بالكسر وهو الكفوء في الحرب وخص بجانب بكل ... الكفوء المذكور ... بنيف ... العدى
... الرجح والقواضب القواطع قوله
انامل الحسن ... وهي روس الاصابع ... مجازا ... المعنى الحقيقي مبالغة قوله والمراد
الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ... الكفاية في الحرب ... فلا يخفى
... قوله ... الجراة ... الابقاع ... الاستعارة ...
الحيوة ... الاستعارة ... الحداية والاحياء ...
فالمراد ... الاعتداء قوله ... من المرسن الطيران خصوص ...
والعدو ... المرسن ... الطيران ... الاستعارات ...
... المرسن ... الانف ...
استعارة ... الاطلاق ... قوله ... المرسن ... الانف ...
بالانسان وعدمه وحاصل ... الاستعارة ...
... قوله ... استعارة الطيران
... الطيران ... الاخفاء ...
عن قطع ... قوله ...
الخلق ... خلق ... الاصمعي ... يونس ... ابي عمرو ...
خلقه الواحد ... قوله ... الاسد ... الشجاعة ... قوله
الرجل ... المستعار له
قيد ... المعنى الحقيقي ... المعنى المجازي ...
فيه ... المعنى الحقيقي ... المعنى المجازي ... المعنى الحقيقي وقيد
المعنى المجازي ... المعنى الحقيقي ... الرجل الشجاع ...
... قوله واذا ... القربوس ... الراء ...
... منصرف للعلمية والعجمة ... بفتح الخاء ...
... قوله ... القربوس ...
... القربوس ... الراس ... جانب ...

قد يقطع التدبر استقبل الركبتين فيمتد ج الى جانبها مستقبلا فلك قوله وهو نظر الفاوى الذى هو مرجع النظر اذا استعمل للاستفتاء
نحو يعنى الانتظار والفاوى هو السابر من الصباح والرياح هو ما ساير من الظهر الى العزب قوله بسر احشيا ان سر حا قال
ولى حشيا اى مسرعا حوشيا قوله والشبه قطع الحاشية بسرعة ولين وسكينة قوله وبنى ارمانا الهوادى
جمع هادية وهى العنق يقال اقبلت هوادى الخيل اذا بدت اعناقها قوله كاة قوله اذ النفس قلت له ما تامر بصبابة تطلع النفس
فنابيك من ذكرى حبيب ومنزل سقط اللوى بين الدخول فحومل وقبل البيت المذكورة الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله
على بانواع الهموم ليبتلى ومعقل قوله قلت له لما تمطى قوله بصلبه المتعدية والارداف الاتباع والاليل يصح وما الاصباح
منكم بامثل السدول جمع سدل وهو ما سدل اى ارخى الهدوح والتمطى التمدد والباءة بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاليل
جمع عجز بضم العين وفتح الجيم وهو خلف الجيم ويذكر ويؤنث وهو للرجل والمراة جميعا والعجيزة للمراة خاصة ثم المعنوم من تعزز الشيء
ان تاء كلمة اصلية وزنة فعل يقال باء يبوء بوءا اى لصق بجلد وشتمل ويحتمل ان يكون منقلبا من يا اى يجيء بعد فوزة قلع كما وقع
بعد الثانية والكلكل والكلاكل الصدر يعنى جاءه الشوحشد وا قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه
الليل بالانسان المتمطى في الطول واثبت لوازم المشبه به وهى الصلب والتمطى والكلكل والاليل زوانا قال والظاهر اشارة
المعلقة شرح البيان من ان الجوزاء استعارة تخييلية وقول خالد للشمال اشارة الى ما ثبات من قول ابيه وعداه بع قد كشفت لفزة
قداصيحت بدا الشمال زماحا من حلى النبط الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الباء المشددة وجمع حلى بفتح الحاء وكون اللام
كندى وندى وقد يكسر حاء الجمع لمكان الباء مثل بعض والنبط اهل معرفة قوله فان كلامه المصرحة لانه ذكر ان ثم ما في قوله الكنية
التى هى قسم من المجاز كما دل عليه سوق الكلام منا وقوله الباب والاستعارة التى هى من افراد هما الى ان الاستعارة المرشحة فان الاستعارة
ليست من افراد المجاز عند لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل فى معناه الوضعى قوله بشد اط النار اقول لشد اط الذبابى الخبيث
الذى لا وخان فيه قوله وان مر تشبيها ان الشيء بالشيء بالشر بالشعال النار فيه كبث لان هذا الكلام من المتم لا يستقيم عليا فاعرفه
نفسه لكون قوله استعارة تخييلية وهى عند حنيفة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشرى
وغيره ولعل الزمخ لا يخلو عن الاشارة الى النحو المذكور قوله وهما حسبان فان قلت كل من الكسط والكشعا مر عقلى قلت كونهما
قالمرا والهيئة المحسوسة عندهما ومما يشير ان اليهما قوله اى حصول اعقب امر وايا او غالبا بهذا الترديد لاجل بيان معنى التزام
من حيث الا بالنظر الى خصوص المقام قوله ان المستعار لظهور النار لا يخفى ان الانسب اظهار النار قوله واجيب بحمل عبارته
على الغلبة الكلام لا يشترط الكثرة الغلبة بل بقلها مطلقا ولعل مذهب النحو ايضا ذهب ظليا فاعرف هذا الغلب بناء على
لزومها يقول عند المتم قوله وبانى الظاهر رهنا يعنى الزوال المعترض بان قوله المستعار من ظاهر المسلوخ من جلدته بانه لان المسلوخ
لا يزول مع ان استعمال ظاهر يعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى اندفاع الاشكال بقوله فافهم من مقام عن واما جواب
الاول فان يقال لا نم ان المسلوخ لا يزول من جلدته بل اذا زال الجلدة عنه فقد زال معه ايضا عن الجلدة قوله وذكر هما بالين

ربط

ربط ظ عجزت من منابات الحاشة صدره اعبر عنا البانا وطوحها وقبل اتنسى وفاى عنكرا ان انت مسلم وقد سال من ذل
الليل قراقر وسونكها الروع باوجه بجلن اما والالما حوايز الاستفهام للانكار وسلم على صيغة المعدول اى خلى عن
اسلمته اى حلسته بيسة وبانى من بريد النكاية به وقرا قراسم واوا اما اعتد سيل الزل نحو فساله عليك قراقر والروع الخوف
بجلن اى تظن بكل النفس لما كونها مكشوفات الوجوه والحال انهن حوازة نفس الامر والاستفهام انكرى ايضا للانكار الذى
تعبر بالبان الابل وطوحها حيان اقتنا الابل صاح والانتفاع بلحومها والبانها جايزة الدين والتعل وتوبيخها الحاجى
البانا احسان قوله وتكر عنكاة النكاة بفتح النون المجمة السكاة قوله وذكر العلامة انه كلام الكلاعة فانه كلام التاريخ وان
الظلمة بمعنى الاهل والظروفة والنور طارعليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا فقد
يطول الزمان والعاوقة شكاه قبل انى فانى بكلف بل بخفيفها اختاره من التاويل والحق بخلاف بلاغة الاستفهام
اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب مسامحا والمعدود مسمى الشروق والموافق بكسب اللغة تكون الفاء للتعقيب الحقيقى
نظرا الى انها النهار ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما فى اعتبار المفاجاة بالنظر
الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المعلوم من الآية عادة وجهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذى هو مجموع ما بين الطلوع
والغروب على ان الآية محرو اخراج النور من الظلمة واما قصد صيغة النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلان
ان لها وخلاف المقصود فتامل قوله لا يخفى انى اذا المفاجاة انما يتحقق اقول يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة
المقام فيقصد فى الآية المفاجاة عن الظلمة او المرتب على السكنة الحال اهل الظلام لا وجاهم واستمراره وفيه نظر لان الآية
المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة بلا ترقب كما ذكر الشريفة حواشى شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على
الدوام الابد تعسفا كما لا يخفى على المتامل قوله اقول تقوية لدعواه فيه بحث لان الآية على ما يناسب من نظم الآية سيغ النهار بغتة
الظلام ولا كان سلخ مجانبا طه التام بحيث لا يخفى منه اثر بل بتعدم الحال ويترتب عليه الظلام فتامل قوله ومنه بحث آه
قد يقال لما كان الرق وكثير الوقوع الحق وتكرر انما هو عند هم جعل عدم ظهور الفعل الذى هو لازمه كما لا شعر فيه وقد
يقال ما ذكر اتباعا لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكته يعتد بها فى اعتبار التشبيه المقلوب قوله وفيه نظر
لان البعث من الموت فيصلح كونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية فى البعث من الموت قوله
والمعنى ان الامر اباته لا تجرا اى افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتبس احدهما بالآخر كما لا يلتبس الرجاء المكسور قوله وجامع
الاحاطة او الزوم وهما غلطان قلت المعدود من الجامع العقلى هو الاحاطة المعنوية المحققة اذ له بالنسبة اليها كما انها
متحققة فى القبه بالنسبة الى الشخص فتحقق الاحاطة الحيثية فيها ولا يخفى انها غفلة قوله وهو ما دل على نفس الزمان آه مراده بالزمان
فى هذا المقام ما يستقل بالمفعولية فى تقسيم الجنس اشارة الى انه لا يرد ما ذكر ما اصطلح عليه النحاة لان ذكر تامل فى
المشتقة واسماء الزمان والمكان والالة وما ذكر تمثلا لا ينافيه قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اى من غير اعتبار

فان قلت كما ان فى قرن القيد بالشخص خروجه

فقبل لا يخفى ان المرجع الصعد
الى الشرق والغرب لا الشروق والغروب
فتامل

فتصحيح كلام المفتاح
وان خفى على الفاضل
فتامل

كذلك اصافة التشبيه

وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفعل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل على اعتبار الذات في الوصف
قوله وكذا ما يكون جنسا ولا يلزم الجنس بالحضر الذهني وكذا لابات ولا العلم الشخصي اذ ليس معناه ذات
صاحبة لان عبيدة كثيرين والا لكان كليا واذا تعين مفهوم نوع وصفي لم يصح كلما ايضا على الاشتراك واذا الشخص يوصف
خارج عن مدلوله كالشهار الاجناس باوصافها الخارجية عن مدلولات الاعلام لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعنى المصدر
المعتبر فيها داخل في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات والعامل اذا اسم الجنس بدل على
الموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون موجبا كما ذكرنا فكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف
لا يصلح للموصوفية وكذا الصفات المشتقة قوله والا فتبعية القدوم انما يتوضح الاستعارة التبعية المكنية في قولك
اراقة الضارب دم زيد ولعلهم يستوضحوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء قوله ولكونه مشاركا للشبه في وجه
الشبه اذ ذكر لفظ او اشارة اليه لافرق بين التغيرين في الدلالة على المقصود قوله وانما يصلح للموصوفية الحقايق الامور
الثابتة المتقررة اه هذا التغير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم
والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها مخترعة غير مستقرة لدخول الزمان في مفهوماتها وكالصفات فانها غير ثابتة
ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتبقى ان يقال فيكون توطئة للرد على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع
كما نقل عنه ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وتذكرة الشارح لتفسير شرحه
للمفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تغيير العلامة والحق ان الحقيقة على ما ذكرها غير خفية
وشيء مما ذكر من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا اخفاء في ان القيام والحركة كذلك بخلاف التباعد والتقارب واما ما ذكر الفاضل
المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال لذا وقع المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية
لا ما تدخله من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن مطلع النظر الاول على ان نفي الايضاح الذي
لم يفسر ان يريد الحقايق بما ذكر بهذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المنع على وجه لا يناسبه ما ذكر من نفي الايضاح الذي
هو محل النزاع لهذا الكتاب كلامه يناسبه كما لا يخفى على المتامل وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح المحقق في توجيه التغيير لا يفيد
فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارة تابعة لمعنى الاصلية والتبعية بحسب الظاهر الا ان يقال فيجب ان يكون الاستعارة
فيها حال كونها اصلية ايضا للتبعية فتدبر قوله فالتشبيه الاولى بمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت يجري في نسب
الافعال الاستعارة تبعا على ما يجيء في الحروف قلت الان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف
متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مخصوصة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس بمطلق
النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واحوال يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الخ مثلا والمعنى نسبة
نسبته اليه باعتبار التخريض نسبته اما من نسب اليه على جهة القيام وقت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يكفي الاستعارة في
نسب الافعال باعتبار نسبها باه بشبه ما يرجع نسبا اليه بنوع استلزام لمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسبتي ذكره

نقل المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة على الموصوف لفظا لا يدفع انضمام
يجوز الاستعارة الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافها بالمشاركة وان لم يقع لفظا ما للموصوف ووجه
الاندفاع ما ذكرنا من ان المعتبرة بهذا المقام مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صبيا عن آخر كان المستعار عنه القمر
تبعا لمفهوم العمر لا وانتهى فتبعية صحيحة موصوفيته وعدم اللفظ الدال عليها به بعد انه من المقايق ام من نائبات العقل
او عروضها الرافعة بحث لان العروض ان منع يجيء ان التشبيه ينبغي ان يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة القوم
الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على نسبة بخلاف مفهوم المصادر وهو لم يلاحظ نسبة الضرب مثلا الى الابرص لما ان
كلا لا يخفى على المتامل وبهذا عرض الزمان للصفات بخلاف المصادر او يقال المراد بعروض الزمان للصفات والتباعد ولا
بحسب العرف الطارئ على اصل الوضع اللغوي الجسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد قرر في الفاضل المحشي توجيه زيادة
اختصاص بهلا بالافعال تحقيق يرشد اليه ما ذكرنا فارجع اليه قوله ووقوع الحرف وحرف لانها روابط والان الملاحظ
فلا يكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشي عند بحث وهو ان معنى يحرف لا يصلح للاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز
المرسل ايضا اصالة فلم يعتبر واقيم التبعية مقامه اللهم الا ان يقال ما وجد الى نزعة الحرف بحيث لا يكون علاقة التشبيه فلذا
لم يكثروا الاتكاء والاكتفوا بالاستعارة التبعية كثيرا لكن هذا لا ينافي كثرة المجازات المرسلة فتامل قوله واما
الموصوفة نحو شجاع باسل اه الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والخبير العالم المتقن فالوصف الثاني
غير الاول ابلغ وازيد المعنى من الوصف الاول فلذلك شجع تقديمه عليه فحط هذان الثاني وصف الاول قوله ولهذا لم
يكن من الآيات لا يصلح للموصوفية ظهر ضعف ما ذكره القاضي في قوله تعالى بقرة الا ذلول تثير الارض ولا تسقي الحرث اذ ولولا
صفة لبقرة والفعلان صفتا ذلول لان ذلولا من صيغ الصفة وتاويل كلامه تمثيل ما قالوا بقولهم شجاع باسل ياباه سياق
كلامه فتامل قوله نحو مقام واسع ومجلس فسيح اه المراد بالنعت الذي سلب عنه غير الحقايق هو وصف المعنى لا النعت الذي
ذكرناه في قوله واما الموصوف نحو شجاع باسل اه بقضية الوصف المعنوي قوله فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية
فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان لعنى الاصلية والتبعية بحسب الاعتباريين القدم الا ان يريد فيجب ان الاستعارة
فيها حال كونها اصلية ايضا للتبعية فتدبر قوله فالتشبيه الاولى بمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت يجري في نسب
الافعال الاستعارة تبعا على ما يجيء في الحروف قلت الان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف
متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مخصوصة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس بمطلق
النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واحوال يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الخ مثلا والمعنى نسبة
نسبته اليه باعتبار التخريض نسبته اما من نسب اليه على جهة القيام وقت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يكفي الاستعارة في
نسب الافعال باعتبار نسبها باه بشبه ما يرجع نسبا اليه بنوع استلزام لمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسبتي ذكره

كمطلق الاتيه مثلا فيقال قتلني بالسوط او السيف فالتبعيضية في الافعال الخ تبعا بالعباس والصاوي على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر
فانه وفيق قوله قال صاحب المفتاح والمراد بمتعلقات معانيها عند تغير معانيها الخ قوله ما يعبر بها عليه الماء والثاني اكثر
ما عبارات عن المتعلقات في المعنى وفي عبارة راجع الى معانيها الى الحروف وقوله عند تغير معانيها وضع الظاهر موضع المضمر
اذ الظاهر عند تغيرها وليعلم ان لفظة ما غير موجودة في عبارات المفتاح بل عبارته هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها
فظاهره بيدان كل المتعلقات معبر عنها مع ان خلاف الواقع فكانه اشار عند ما بقي من لفظ ما الى توجيه عبارة المفتاح بان
العايد محذوف والتقدير يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لا ان في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة
عند التعبير كلفظة الابتداء واخواتها عبارة عن تلك المتعلقات نعم هذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الفاضل الحشي فترجم
للمفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضمير الها وما ويجعل المعبر به معبرا فيها لكن
لا يخفى انه تكلف ظاهر ومخالف لنسخ الرواية قوله مثل قولنا معناه ابتداء المراد بالغاية المسافة اطلاق لاسم الجزء على الكل او الغاية
هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قوله الخ لان الغاية كذا في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي
به وكل الشيء والشيء اما يشترى بعض نهاية الشيء ضرورة فكيف يكون جزءا منه بل انما يطلق على ما خرج عنه لمجاورة بينه وبين
النهاية وكان تعدل غاية ملاك الباب ان يكون الغاية في ذاك المرتبين ومثله غير عزيز قوله التوجيه الخ اعني مشابهة
الغصنان بحال الغاية مسئولة في معناه الحقيقي وهي جنس الابتداء والانتهاء فرضا له فكان اضافتها اليها اضافة النوع الى الجنس
ولا محذور فيه اذ لا يلزم منه انقسام الغاية فانا نلزم ان لو كان اضافتها اليه اضافة الاجزاء الى الكل قوله والا لما صلحت ورودا
بل اسما قال في شرح المفتاح وموضعيفا وربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بانظر الى وضع
لفظ ليعبر مستقلا بانظر الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بكم الوضع ودلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق لحلق اللفظ الآخر
مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وبهذا التضعيف بنى
على حذف المبتدا وقد ابطله وتحقيق معنى الحرف يوجب لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فليتنظر فيه قوله غير صحيح كما تشير اليه قوله
كلام المصنف بالجر الا خفض فالضاف ان كمتعلق الجرور نحو قولنا زيد نعمة وهو التلبس المخصوص والقيل المتعلق المطلق بالمتعلق القوي
وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان شبه
ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع الشبيه والمشبه به الظرفية المطلقة سره الى الظرف المخصوص الذي هو معنى مستقل بانفسه
الموضوع للحيز بالضمني وهو الظرفية المخصوصة الشايعة في تلبس مزيد فالتلبس مستعار له والظرف مستعار منه ولفظه مستعار فاظهر
فهذا الكلام بهذا ما قيل ولا يخفى وما ذا يلايم سياق كلام المتن فانما عبر التشبيه الخ نفس الجرور كما لا يخفى قوله باعتبار
ذكر الملزوم واراده اللازم فتدبر فانه اول هذا الفن الخ ان التلازم الخ او مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم
واراده اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها قوله للعدد اي بتقدير تشبيه المعدد

في نوع تعسف لان موجب كلام السابق ان يقدر تشبيه الوقوف في مجرورا ما وعلى هذا سياق شرح الخ تبعا لكاتب
في المجرور لا كان المجرور انا وعلى هذا سياق الآية كونه عدوا لنفس العدو والمشبه بها كونه حيا وانا لا نفس للحية والبيت
نعم هذا يرجع في المعنى الى العدو والبيت والحية لكن الاستعانة في المنطوق والتعرض به اولى خصوصا اذا كان الكلام جاريا
بخلاف ما هو المراد قوله كالحية والبيت وخوفه الترتب على الالفاظ اما بالحية نحو الملتقط وعدو مسلم او اما زانا والحية
الملتقط وعوال فرعون علة للالتقاط مستفاد منه قوله اذ شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغاية عليه الجامع
هو الحصول بعد طلب النفع والاتي اذ شهرة ترتب العلة الغاية عليه فاندفع ما قيل اذ غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع والابتداء
فما ذكر من التشبيه قوله ومدار قرينتها الاولين اما فالاولى لما سبق من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة قوله
قوله جمع الحق لنا في الجمع البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المعتز بالله ولقب
بالمرتضى واستوزر راشاده وكان واحد عصره في الكرم والفضل وتداولته حوقا الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته
الا ساعات من النهار قوله بقي قوله ما شرا النظر فاعلى فتعلق بشر والعشية ما بين المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق
الوقت على ما مضافة الى الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لما بتقدير قبلها فانتصابها على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين
على الوجه الثاني كونها غير منصرفة للتانيث والعلمية لا مع علة اخرى كما تقدم في الغوى والعادي فاعلم يجري على طريق بهما والجاري
والمراد بجريان الوادي فيها بالدم تكاثر الشر وكثرة القتلى قوله بعرعر ما قرب من الضيف قرى وقراه اذا اهنت اليه اذا كرمته
القاع قفرت واذا فتحت مدودة واجاع بمعنى قرى والطعن يقال البيتي الباطني كقول الحريري واقرى الماضي آه
البيت من قصيدة ذكرها الحريري في المقام التاسع والتلبيني مطلقا ليست كلها زمان البؤسا، ولا بيتشعر فيه بمعنى ويوسا
فتمدد المرواة اوبر الكلام، وبين الشعاب كهوسا، وطورا يدعظ أسبل الدموع، وطورا يكبو كما يثير الغبوه واقرى الماضي
البيت عرف الدهر هذا نه والتعي بفتح النون والقبر النعة واذا فتحت النون مدودت ولوسي بفتح الباء مصدر قولك لاس
الرجل ساس بوتا بيتا اي اشتد حاجته فهو لائس والمايع جمع مستع بكسر الميم الاول بمعنى الاذن والاذن شرطية وما
زايدة وجواب الشرط محذوف قل على الكلام السابق او هو ما بين تنبيها على اختلاف البحرية والكوفية والحرون الفرس
الذي تقف في اثناء الجري والشموس الذي يستصعب الركوب عليه قوله والجميع الخ تهنا بمعنى على كما يقتضيه السوق
ونظيره في محرر والمعنى على قوله عم من ترك حالا فلو رشته ومن ترك كلا او عبا لا قال قوله تقري الرياض الخ
مزيرة آه الخزن بلاد العرب وسمي به الاصل لاختلاط من الارض ومدرة حال من الرياض فيما لازهر النبت اذا ظهر يزوه
واذا سر نظر في ليتوى قوله وفيه صحيح للمجرور آه وقيل المراد بالجميع الاكثر وكم التابع والفاضل الخ في شرحهما
والاتي بعد وتقديره بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما
بواسطة حرف الجر كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاضافة مفعول به لتنوى فذكر الاعتبار ليس المراد الاضافة

فيه

الحيوان كانوهو ابلى المراد بها اخضاء الرياض وهى النهر الشبيه بها والا فهو فى الحقيقة الماء الراجع المار بالرياض وبريّاه
النوم فيها وقيل تمكن الزهر وانضمام اطراق النور بعضها الى بعض ويقرى الرياض الانتباط فتح تمكن الزهر ونشر اطرافه والطافه
النظارة والطراوة ايا ما فانه ما حصل الايعاز مفعولا ثانيا لبوّى والرياض مفعولا اوّل له والظاهر ان الانتباط لا يكون الا
للناس يعنى ان يراد بالاحضان السارية فيها النوم احضان الرياض فيكون ذكر احضان الرياض قرينة على ان يقرى استعارة بمعنى
يفتح انتهى كلام اليوجد وهذا ضعيف واضح الا ان العدوم فى البيت قرن الانتباط وقتا النوم واجتماعهما فى وقت واحد وان تباينا
عادة وكون النوم الآن بمعنى نزل تقارب الزمان فى منزل الاخبار اليها بالفتح للخب قوله مطلقه وهى حامل يقرى بصفة والاتباع
مثل الفاضل الحشى فى شرحه والمتتاع للاستعارة المطلقة بنفسه نسب اظفار المبتة وفيه نظر لان نسب ترشيح من نسب الشئ بالكسر شيئا
اى علق فيه فتدبر تأمل للمستعار فيه والاولى ان يقال اهلكت بدل نسبتا لهم الا ان يحمل نسب على ترشيح التخييلية على مذهب السكاكى و
الاطلاق الى المكنية بكذا قيل والحق ان نسب من تتمة القرينة او لوقوف العدمت اظفارها كما كان الامر فى الاستعارة واعلم ان السكاكى
ذكر فى تطابق يا ارض ابلعى الآية ان الخطاب فيها على ترشيح وليس الخطاب وصفا والتتميم كلام واعتبار الوصفية فى البلبة
يسعفها ايصار اليه وكان تخصيص الصفة والتتميم بالذكر بناء على الغلب لا الحصر فتامل قوله يعنى اذا نسبح علقت رقاب لعوالقه
ايدى الناس حاصل المعنى ان الناس يأخذون مال الممدوح من غير علم وتحسبون احضرته فيسع والا اخذ منهم فيملكونه
قوله كانه قيل فاصابا بلباس الجوع فان قلت فقد فاتت النكتة التى بنته من استلزام الذوق اللمس قلت يفوت بلوغه بكفى فيها كونه
كذلك بحسب الوضع الاقلى قوله والاخرى بكتبه وبنواته شبه آه فيه تكت فان الاستعارة بالكناية لا يدل لا بد ان يذكر فيها المشبه
وبشئ من لوازم المشبه به ونحو محققوه وههنا قائل ان ازاق هنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ
الحقيقى وهذا الآية وجه آخر لكون الوفود فى شرح القناع حيث قال ولو قيل ان المضاف مع كلمة قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان
ربه لم يبعد والاخفى بعده قوله من طعم الدجاج الطعم بالفتح ما يؤدوه الذوق يقال طعم مرّ والطعم ايضا ما يشتهى منه
يقال ليس له طعم وما فلان بذى طعم او اكان خطا والتطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر انه يكون فلا يكون
تجريدا الآن ساق الكلام على ان اذاق تجريد وليس بشئ فان ساق الكلام على ان يجرد للاستعارة المصرحة الاستعارة المكنية الخ وكرّ
وانما المتوجه ان يكون ترشيحا لما كونه ملائما للمستعار منه فى نفس الاستعارة وملوطم المرفوع بهذا التوجيه وانما لا يكون ترشيحا ان
قرينة الاستعارة بالكناية لا يسعى ترشيحا لان الترشيح انما يقع بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها قوله حاورت ايسع يجوز ان تقرا
مثل طاظم الامواج حاورت بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة لدوقرينة للاستعارة وجعلت القرينة حالية لكان حاورت يجرّدا
كان زنا قرا مثل طاظم الامواج ترشيح يقال خرز اخرز ان ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج مزيد بعضها بعضا قوله هذا بخرد لان
وصف كه مبنى على ان قرينة الاستعارة خالية او غالبة والا فالسلامة قرينة للاستعارة لا يؤيد قوله حتى لظلم الجور
الظاهر فى لظلم لام الابتداء وخلصنا الخ بتقدير قد ويروى لظلم وحقق هذا الظن بالجدل بدا الذى يخفى عليه حاله فيظن

ان حاجة السماء واما غيره فنوبعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متعلقا بجميع الحالات فلا حاجة له فى شئ اصلا وذكر الله
جرّ الايضاح حيث قال واذا جاز التشبيه مع الاعتراف بالشبه آه قوله ويدل عليه لفظ الفتح وهو قوله اه
او لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالشبه والا فحتى لم كان قوله لكفدلنا على
الشمس مكنية آه فان قلت الاستشهاد بما ذكر بالبيت لا يصح لجواز ان يجعل الفرد المنفصل الخاص بما عدا غير العقد قلت قوله
فغير العقد اوغيرا جميلا يدل على ان الغير راجع الى الجيد وايضا شرط غير العقد ان يكون ما بعد من النوع المذكور قبل
حتى يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل احد قوله اذا اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى يقال تاريه شره اتقيه
يعنى انه يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذى تقدم رجلا وتوخر اخرى بل وكذا الرجل الاولى ثم يخطو اخطوة الى خلف فيه
تحسانا ما ولا فلان المراد بالقدام قدم الشخص فيكون الخلف الواقع فى مقابلته الاولى ثم يخطو اخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا
فلان المراد بالقدام قدم الشخص فيكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه ايضا وفى البين ان هذا ليس حينئذ المتردد واما ثانيا
فلان اعتبار التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكلف ويجوز ان الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مقررة تقدم تارة وتوخر
اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل انما هو متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفى على ذوى انصاف وهى ما ذكر التابع لا يكون
واقعا بين شيئين واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتوخر تارة اخرى فحينئذ متعلق التقديم والتاخير
فحصر المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه تما ذكر عدول عن الصواب الحصر مستفاد من تعريف المبتدا باللام وقوله وانما كان المجاز
المركب آه اللفظ المستعمل آه وقد يعتذر بانهم انما يتعرضا للتقسيم الاخير الى المجاز المركب اعنى ما لا يبقى استعارة تمثيلية
لعلته وقله لطايفه قوله لان الاستعانة يجب ان يكون لفظ المشبه آه بنا اولا على تعليل صاحب الكشاف عدم التعرّض بالاستعارة
السايرة لا يكون الا قولا فيما ذهب من بعض الوجوه فقد قطع بتلك القرائن وحينئذ لا فرق بين التعبير وبين ان لا يتلفظ بشئ فلا
فرق بين ان يكون الشئ ضيعت اللبن لا عن غرانه كانت تحسن الكسر قوله بالصيف ضيعت اللبن الياء فى بالصيف بمعنى فى كما فى
جلست بالمسجد قال المبرد فى ويروى فى الصيف مكان بالصيف وكل من الباء فى قبول روايته ورايته قوله لان المثل قد ورد
فى الجرادة وهى وحشوس بنت لقيط بن زراره كانت تحت عمرو بن عدس كان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرا و
من عدس زراره وكان شابا بكرا فلما شتوا رسلت الى الشيخ تستيقه لبنا فقال ذهب الشتاء فلا رجع الرسول واخبرها
قال كذب فرتبيدها على منكب زوجها وقال هذا وتدة خير يعنى ان هذا الثوب الجبل مع اللبن القليل الممذوق كالمحذوة
بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص السيف لان سوالها الطلاق كان فى الصيف قوله واما الاستعانة الخ تسمية خالية
عن المناسبة قد يقال انما سميت استعارة بناء على شبه الاستعارة فى صفة وهى اعادة وحول المشبه الى جنس المشبه به قوله واذا
المشبه انشبت اظفارها اذ خرطبة وانشبت فعل لفعل مفرد وقل على اذا تقدير ما والفعل جزاء الشرط والمشبه
فى الاصل من مضى البنى اى قدم سمى الموت به لانه مقدر قوله يجعل معاوده المعاوذة والتعويذ والعوذ كلها بمعنى وهى شئ

عن عشق الصبا صونا لهم عن العيون او الجن على زعمهم قوله بتجليد بين الثامنين اريهم اه التجليد اظهار الجلادة والجودة والشمامة الفوح بسيلة العدو وريسا الدهر حوادثه والتعصعص الحركة والاضطراب قوله ولا بتياعا وفي نفيله البقيا اسم من الغيث على فلان او ارحمه قوله ان قلت فاذا تفعل اللهم اه يعني ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يتم الحكم بانهما يتلازمان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال لمخترع لم يصدر عن البلغاء وهذا المنع اشار اليه ظهروه احالة السكاكي بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية الشبهة بالسبع وجوز التخييلية بدون المكنية الى آخر الفصل حيث ذكر هناك وجوها بدون المكنية فقول اي تمام لا يسقى ماء الملازم فاتني حث قد استفدت ما يكفي وذلك لان المثال الذي مما كان من مخترعات السكاكي فلم يعتد به بخلاف ما وقع في الفصل من قول ابي تمام واندفع ايراد الفاضل الحشي بناء على حيث قال قد يحدث هذا الوجه ان وجد التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من تخيل انياب المنية الشبهة بالسبع فلا تابى ذلك الحوالة قوله شائع استعمال التبعيض في ابطال العهد حيث تسميهم العهد بالجمل ومنه قولهم ابن الثهلان في صيغة العقبة رسول الله اذا بيننا وبين القوم حبالا وفي فاطعوها فخشي ان الله اعز واظهر كي ان نرجع المؤمنك قوله ان يسكتوا عن ذكر الشيء استعارة ان يسكتوا له من هذا اي سكوتهم عن الشيء استعارة من امراء البلاغة قوله وهذا اقرب مما ذكر المحشي الخ وهذا اقرب مما ذكر المحشي للباب ان يكون قرينة الاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك ما ذكر المحشي الخ قوله وغداه ريح قد كشفت وقة اي البرد بمعنى رب الاستعارة للكثرة ومفعول كشفت محذوف اي اهالت ودفعت بردها عن الناس بالاطعام والكسوة وايفاء الزيان والثروة بكسر الثاء وتشديد الراء بمعنى البرد ومطوق بما عداه اوريح وقد يروى بفتح القاف فيكون يوم قر وليلة قرة اي بارة واذ طرق كشفت واجبت تامة فاعلها زمانها والتاء باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر فيها العايد الى الغزاة والجملة اعني بيد الشمال زمانها حال من الفاعل وقيل نائبة اسم الفعل المستتر فيه والجملة اعني بيد الشمال زمانها خبرها والشمال بالفتح ريح تقابل الجنوب مشهورة بشد البرد قوله اي سلما من السلو وهو زوال العشق والحزن قوله والاجود اليه لصحة ان يقال لما منع باطلاقه عنه وتركه بحاله فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان فيه شرطا وهو ان يكون فاعله قادرا واختيار فقال الصحاح اقترت عنه ان كففت ونحيت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل ليس بقادر واختيار هذا القدر يكفي للحمل على القلب اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع قوله وكذا الفيرة الوجيب لجواز ان يكون لما معاودة اي هو ايضا راجع الى ما كان يركبه قوله كذا في الصحاح بفتح اسم مفرد بمعنى الصحي يقال صحي الله قذوصحي وصحي بالفتح والجار على السنة الاكثرين بكسر الصاد مصنفه انه ساه الصحاح بالفتح لبعض الاوباش استعارة بهذا الكتاب مخاطبا لبعض المدرسا، حولاي ان وافيت بابك لا البا، حكم الصحاح فليس فوكل

بتكبر البحر انت بهل بلاغ فتى سمي للبحر كي يلقى صحاح الجوهر قوله وبر تحب كون الكلام قلقا اي مضطربا وقوع الفصل بين المتعلق وهو قول على اصح القولين والمتعلق وهو قوله لبيتي زبا لاجنبي الذي بنوع قيل النزل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو كعدو المعطوف وهو ولا يسمها حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكي بوجه يكون غالبيا عن الاضطراب وهو ان الاحراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضي سابقية الدخول فقد في الاستعارة اه اشارة الى ان الدخول متحقق فانه الاستعارة فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يبتني الاحراز عليه وعلى هذا الاعبارة كلامه خلل قوله فيجب ان يكون لازما بينا او يجعل على حذف اللام وهو كثير اي احرز ليلا يخرج او يقال الخارج بمعنى الحاصل يقال الخارج من الغسل كذا اي الحاصل منها فقوله احرازا ان لا يخرج الاستعارة اي عن ان لا يحصل الاستعانة من المجاز ويكون قسما منه فتامل قوله لفظ الغايط في فضلات الانسان الغايط الاصل المطمئن من الارض الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الاصل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته لان الغايط يكني به عن العذرة قوله وصاحب الوقت لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة الوقت مخصوص بالفرس والبغل قوله فلا بد منها من حدق مضافا اي احترازا عن خروج ما اذا انتفى فيجب او لا احتراز عن خروج ما اذا انتفى اه لا هذا القيد لان مثل لفظ الغايط اذا استعمل اللغوي في مفهم المتناول لا يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيقية الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بنياه قيدا آخر فيخرج ايضا ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى الاحتراز بهذا القيد عن دخوله مثل الغايط اذا استعمل اهل الوقت في المفهم المذكور والجواب ان المراد عدم اعتبار قيد الاطلاق في قولنا بغير ما هي موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال قوله لان تعيين اللفظ للاستعانة بازاء المعنى نفسه بحسب الاوضاع اه حاصله ان من يدعي ان الاستعانة يستعمل فيما وضع له بدعي كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على ان استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعانة كقرينة المشتركة بطريق الاوضاع انها لدفع خارجة المعنى الذي لا تحصل اصل الدلالة ومن ثم بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا فتكون الاستعانة ظاهرة اوضاعية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو كلمة استعمل فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واحد بعض الفيوض بحث الحقيقة وبعضها الحسي الاوضاعي نصف تامل قوله والخفي عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الكامل فلا تناول الواضع التاويلي والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بالشهرة اذ لو لم يوجد الدلالة لم يوجد الدلالة والاوضاعي المذكور بنصف هذا وقد جاوبه ان في مختصره بوجه آخر وهو ان الكلام بقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكر يتناول الوضع التاويلي بل يؤكده ان عرض للفظ الوضع اشتراكي بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل لحاجة الاستعانة فيه بالتحقيق ليكون

يكون على قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل
قوله لزم الدور اراد به توقف الشئ على نفسه سواء كان بواسطة ام لا وكان تقول لو قطعنا النظر عن عدم لزوم
الدور لامكن لقولنا المنوع حقيقة الان الكلمة المذكورة عين الحقيقة وجعل الاضافة بيانية اسند اليها للفظ الحقيقة
ومن هنا يظهر انه لو قيل بالنسبة المنوعها يقع من غير دور واسند اليها فتامل قوله بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف
قيد الحقيقة تعاريفا للامور الخ يختلف بالاضافة بنسبتها اليها الذهن وبين الارادة يجري فيه القواعد المنطقية ايضا
كما ذكروه في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما توهم من التقييد بالحيثية لانها تعود
اليه لانا لا نسلم انسباق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسباقه الذهن لا يفيد فيما نحن فيه لانا نقول انما حيثية
متعلق بالاستعمال واما معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع الخ فليس بشئ لان التقييد بالحيثية
وان اريد به كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء اذا استعمل في طلب يعرف الشرع فيه استعمالا فيما هو موضوع له
بوضع ما من حيثية انه موضوع له فلا اعتداد ايضا لان الى طلب يعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع فكل العرف استعمال
اللفظ فيما استعمل لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا يعرف الشرع ولو سلم انه في طلب يعرف الشرع فلا نسلم ان استعمالها
فيه من حيثية انه موضوع له قوله وهذا غلط لانا نشير الى ان حاصل كلام المجيب ان قوله بقرينة معناه مع نصب
المتكلم قرينة ولهذا قال ولا بنصبه الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط
الا الى نصب قرينة بدل على عدم ارادته معنى الوضع مع ثبوت قرينة ما وهو لا يستلزم ثبوتها في جميع المواقع للغلط لا يوجد
فيه قرينة واصلا نعم يتوجه المجاز وان اريد خل فيه افراده ايضا للفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لا نغير
العلاقة بل هما يوجدان ايضا نسلم ذلك لكن لا نسلم ايضا ان المراد بالغير ما هو الغير المتعلق والاضافة المعتبرين شرعا لما ذكر كثرة لفظ غير ما وضع له
الاطلاق فعلينا الدفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانيا انه لو ترك
آه فتامل قوله الراجع الى الكلمة المتضمنة للغايتين القبلية والبعدية الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى الحكم الكلمة
كما في قوله بكا وجار بك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام تعلق الجار بالمجرور واما الرفع فمجاز وصار زمان
يكتفى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها والاجل اثبات كلمة مستقى منها استغناء واغنى كالكاف في قوله ليس كمثله
شئ والقيد الثالث اعني المتضمن للغايتين احتراز عن استعمال المقيدة المطلق كالمرسن في انقلاب الناء قوله ثانيا انه لو ترك
وعنوان يكون له اطفا ولفظ كذلك حال من المستتر في سمي قوله وكلامه في مناسبة التسمية بما الذي ذكر في مفتتح الفصل
الثالث وفقا ورد الثاني بخلاصته بقوله والمشبه قدم زيد مع الاظفار آه ولا يخفى وجه استعارة باء المصاحبة
لمعنى الاظفار قوله وسيجئ من كلامه ما يأتي في جميع هو قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية او كما مر فان يذكر المشبه به الخ

علاقة كذلك بنصب قرينة بتعينها ولا يخفى ان الحال المستفاد من لفظ المشبه وسيجئ توضيح الكلام فيه يعني اقول الفاضل
المدرس قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور بوصف صورة اخرى فيه بحث
لان المستعار ابدا معنى للفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وضعا كما يدل عليه ظاهر البيان وان تاول فكما بان
المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكشف المعنى فلا يتاتى بهذا التاويل قوله لوصف الاخرى لان المستعار
له لكونه نفس المشبه لا لفظ المشبه الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى
لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى والاعلى الغرضية لاصل الاستعارة قوله ولا يلزم من تعميم المجاز
المزعوم حاصله ان تعميم الشئ قد يكون ناشئا منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان تعميم الشئ مطلقا فانك
اذا قلت الحيوان اما ابيض او اسود فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود وهذا واضح جدا لكن قد يكون التعميم
بان كون التعميم ناشئا من التعميم اما بوجه التعميم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور والتعميم الذي يذكر مشروطا بان
الكتب وفصولها يراد بها الاستغراق جملة الا ان فلا يكون من ذلك التعميم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس بشئ من المجاز
بالعقلي والمجاز الراجع الى الحكم الكلمة واضافة المجاز المفرد بالكلمة ليس دليلا على محض كلام السكاكي بل هو دليل قاطع
اخرج منه هذا كلامه وفيه بحث لانا اذا راينا بالحصر الذي اوجبه شارح ابرايا الكتب حصر التعميم الاقسام يعني
ان لا يوجد قسم لذلك التعميم الا وقد ذكر كما دل عليه قوله وبراده استيفاء جملة الاقسام فلا حاصل للمثال المذكور
وقد اخبر فيه واذا اراد به حصر التعميم المقصود منه ان لا يتحقق التعميم الا حيث يتحقق التعميم فلا وجه لذلك
المشروع كيف والكتب مشحونة بالتعميم الذي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي
وكل منهما اعم من التصديق قوله كما ان لا نسلم انا نتمثل بستلزم التركيب اه للتفاصيل عما كلام طويل اذ نظر لكن حاصله
انه آخر البحث عبارة الشارح نظره الكتاني وهي قوله فان معنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من
عن امور بوصف صورة اخرى باه لفظ الوصف مسندك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة
لا وصفها انا نعم اذ جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول
المعنى المصدري وباء الصفة المنتزعة التي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكر اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه
لو تبادر مثل هذا التشبيه آه يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم
المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا ينتفي حصره فيما ذكره غاية ما فيه انه يمثل التمثيل المراد في المراد التقسيم والمقسم
في المفرد اعنى قوله على الامثلة المذكورة فتصير التشبيهات جميعا من قبيل المفرد ولا يخفى انه يصح
للاستعارة بان يقال التشبيه اذا استعمل وتمثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب من تعميم ما حقه وابراز الكلام
بغير ذلك الباب فعلا لداع اقتضاه التمثيل بالمفرد قوله للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا آه قد نافى فيه

بيان هذا الكلام مستغل بالتردد بين الاقدام فالاجلاء والابوجد فيه تقديم الرجل وتاخيره حقيقة فالحق ان التجوز
كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه تشبيه او غلط الخاطر فالفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل
والتعبير الخاطر عنه تارة باخرى بالتاخير فاطلق اللفظ المشبه بها على الشبهات استعارة وهل المنافقة على تقدير خصوصها
مخصوصة بهذا المثال والاقوى العلمات اي باعتبار التشبيه فمفردات التخييل غير مستلزم قوله واما قوله اذا تمام
لا يستغني باللام اه تمام البيت لا يستغني ماء اللمام فانني صب قد اسعدت ماء بكابتي العاشقة الشوق وحرارة
يقال رجل صب اي عاشق نشأ واستصاب البيتي عنده عندنا ومعنى البيت لا تلمني ايها اللمام على كثرة بكائي فانك مستغن
عندي لا يؤثر فيه لومك ولا يسعني ايها اللمام ماء اللمام فانه رباه بماء الكاء لا انت اما ملك واعلم ان قوله انك
واحفض لها جناح جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطيبي فقد نقل ان بعض ظرفاء الصحابة
بعثه اليه فارورة وقال ابعث لنا من ماء اللمام فقال له جوابا ابعث لنا ريشا من جناح حتى يبعث لك من ماء اللمام
وذلك لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه عند اولاده يخفض جناحه ويلصقه على الارض وكذا عند تبه ووهنه والانسان
عند تواضعه يطاطئ راسه ويحفظ من يديه فشبه ذلة وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية
ويضاف الجناح اليه قرينة لها فافهم ما الامور الملائمة للحال المشبه عليها ان يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية قوله
ويكون قد شبه اللمام بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللمام يمكن عمارة الذمام كما ان الماء يمكن عليكما الاولم كذا في الايضاح
وفيه نظر لان ما ذكر ليس بمناسب للمقام فالاولى ان يقال ان الماء لا يمكن اصلا اما اللمام ولا ينبغي غيره
فكيف يجعل ما ذكر وجها للتشبيه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من قال ومن كيش از ملامت اي بار زشمار كابذر و
عاشقي بملامت فروني شود وقريب منه قوله فما احد للامة في هواك لذيذة حاذر كرر فليني اللوم على ان تكثير الملام
الاوام لا ابلام وصف المشبه بالمكروه قوله وفي الحاق تغيير التخييلية تغيير غيره لما اجيب بان الكلام في هذا القبيل خصوصا
في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه اي يعتبر تغيير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت
من غير حاجة وبدون فايدة يعتد بها فالاعتذار به قال الدين الشاسي في شرحه الايضاح يشكل على قولنا الكلام ما افاد
جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقدم اظفار المنية والسبع تشبث بفلان فاذا اظفار المنية
مجاز عن اظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قولهم وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان
الاظفار حقيقة وانما المجموع في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان الكلام اي تقدير في مثل اظفار
اخر بان يقول التقدير اظفار المنية واظفار السبع كما تقدم في نظائره قوله ولذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في
ان اليد مستعارة اراد به ان من جنس الخلاف الى الشمال بدليل قولهم انك لا تستطيع ان تزعم اه اراد بالبد نعم
البد لما ذكر الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ جرى عليه لان كون اللفظ مستعارا يتوقف على كونه تعدية قوله لانا نقول

ما ذكر

ما ذكر في معنى الاستعانة حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع جريان التنازع لفظا قوله وفي الترشيح بغير لفظ
المشبه اه ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقترن بلفظ المشبه كما في قولك في الحرب المنية الشبيهة
بالسبع فالحرب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر فلا يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الا ان قوله
وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به اه فيه بحث ومعان هذا الجواب منقوض بمثل بنت العنب
البقل فان المراد بالانبات المعنى الحقيقي كما اشار اليه الكاكي في اخر الفصل الخامس في اقتران لفظ
المشبه على انه حينئذ يجاب ان الترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هذا الحق فالام مستغل لاه
الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسه اللهم الا ان يقال التخييلية يكثر فيها
الاستجماع وفلا يحتاج الى اختراع صورة وملحة اخرى او يقال الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى التخييل
فتامل هذا وتدبر والجواب المذكور بان خاصة المشبه به لكن المراد بالمشبه عند الكاكي المشبه فلا يتاتى
الا التنوع وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة السبع الحقيقي فتنبه لا يضاف
اليه على انه يجوز ان القرائن اللازمة التخييلية للفظ لا يلزم في الترشيح للفظ عند ما كان بطريق تفريع كلام
على كلام قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا
وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا ينفر سافرانه لكن ما مر في قوله لكما اعتصموا الجبل الله للقطع بان
اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعبد لاطلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالجبل الحقيقي حتى يستعار هذا المفيد كما يشهد
به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتامل هذا وتدبر والفاضل الحيي الجواب المذكور بانه قد يكون ذلك
الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا اجنبيا عما تناسبه كالموشح
الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف بفعل الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف
من حيث انه موصوف ثم ان قول الشارح وايضا مع زيادته اه جواب سلبي حاصله انا لا نسلم الفرق بين الاستعارة
المفيد كما في المرشح واستعارة المجرد كما في التخييلية ولو سلم عدم الفرق لا يمكن نفي قوله الترشيح بان المراد
منه فرد ما بالنظر الى تمام اصل المفهوم بدونه ومعه او عما بالعينية الكائنة بالاستعانة المطلقة وان لم يكن كما في اصل
بالاستعانة المرشحة فتامل قوله فقد ذكر المشبه اي المنية اه فعلى هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو المنية
والمستعار لفظ المنية وهذا ما وعد ان يأتي فيما سبق بقوله وسيجيء ما في الجميع وكذا قوله ما يحصل بالتقصي
وجه التقصي اما ان يجعل مرادفا للسبع كما في استعمال الموت بطريق المجاز كاستعمال صرح لفظ السبع ووجه
الدفع ان ادعاء التراوف لا يوجب ذلك كما لا يخفى وادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد
حقيقة فيه قوله ولا اعتراف بخبيثة الخ اقول اعترافا مفعول فعل محذوف اي لا يجد اعترافا وقوله اقول مفعول

قال لقد له فحد ويجوز ان يكون اعترافا اسم لا ويكون النصب لتشبيهه بالمضاف كما في لا خير من زيد ويكون الكل حالا
قوله مراد في للفظ البيع فيه بحث لان المنية اسم للزوال الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والبيع الماهيا
المطلقة فما كروني وان ان فكيف يجتمع ادعاء التراوف مع انكاره وكما انا وبل اللهم الا ان يراد بالتراوف
التصادق فانه كاف في المقصود ولان المنية لما صدق عليها موضوعا البيع نهبا وعرى السبيعة للموت مع التفرج
بلفظة المنية قوله أم يذهب على سبيل التخييل اى على سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق وعلى هذا يندفع ما
فيه بحث وعلوان هذا القول عين ما يفهم من مقالة السكاكي فتصاعى اشكال المص فلا وجه لايراده مقابلا للكلام
السابق ويمكن ان يقال للفرق ان تقدير المفهوم هو المنية مراوف للبيع واستعمال البيع في الموت استعمال في الغير
بالتحقيق فكذا ما يرادفه فيفيد عدم الاعتراف بانه للغير ادعاء بخلاف ما قيل والكلام بعد قابل قوله غير ما وضع له ادعاء
فيه بحث وعلوان معنى وعرى تراوف في الاسم ويعرى المنية حقيقة حينئذ الجبان المتفرس الخصوص فاستعمال
استعمال في وضع له ادعى ايضا فلا يخرج الجواز بهذا الوجه فضلا عن التعيين قوله وفيه ما فيه وجهه ان ما نقل عنه
انما هو ذكر على تقدير تسليم لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على قيد الهيئة ولا يوجب كونه مجازا او لم يستعمل
في غير ما وضع له وهو المجاز في الجاز عندهم وبهذا يتبين بطلان الاعتراض بانه اللفظ المستعمل ان لم يكن حقيقة او كناية
يجب ان يكون مجازا او ذلك لان مراد الشارح تعريف المجاز الذي ذكروه لا يصدق عليه وهذا الكلام حق لا مرية فيه نعم لو
عرفا المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يرد فيه قوله وبهذا يندفع الاشكال
كذا افيده ان تجيء في الصحاح حذا فرا الشيء اعاله وبقال اعطاه الدنيا حذا فرا اى ياسرا والواو حذا فار قوله
وبالجملة ما جعلوا التفرع قرينة الاستعارة التبعية يجعله من مستعار بالكناية آه فيه بحث لان هذا الاتجاه مثل قوله تعالى
ننقوص لان التوبة ممتنعة استحالة الترجي عليه تعالى فلا يتصور فيه قلب وكذا في قوله تعالى ربما يود لان التوبة هناك مناسبة
حالهم لكثرة الوداوة قال الفاضل الحسني في شرح المفتاح توجيهها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية
في الايتين المذكورتين ويجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها ويجعل الوداوة الكثيرة استعارة
بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول ينقوص الاتقاء الخاص
اعني الخائف من حيث النبوة على ما حققه في بحث الاستعانة التبعية وهنا يشتغل بما توجيه السكاكي المرجو الخاص
فتعاند الاستعانة بالكناية لابد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي وفي التبعية من اليمين وكذا الكلام
في ربما يود الآية والاوجه ان يقال طريقة الترجي هنا ان يقال الخاطبون استعانوا بالكناية عن يبغي منع الاتقاء والتوبة
نشبيه المتقوى المرجو اليهم ذكر لعلوا ينقوص وبكذا الحال في ربما يود فتامل قوله وقد بانه آه الاوضح في تقرير
الترقي ان يقال قد رد التبعية استعارة معرضة فقد افرط في ما جهد والام يكون تخييلا فيشكل المكني عنها في التخييلية

واما

بقي قوله يكون استعارة لا مجازا مرسلا فروزه ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة غير الفصل وتغير يغاير بالام بدلان على ما هو
العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر اى السكاكي قد صرح بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها
نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس المشابهة كما هو بالفاضل الحشي
ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال يرد عليه ان يجوز ان يكون اللفظ الواحد
استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة هاهنا يرد
ايضا هذا المنع لان التخييلية هذه عبان عن ان يوخذ صورة وهيئة خصه شيئة بصوت وصحيحة او عللا استعار
لها اللفظ الدال على الصوت المحقق فالقول بتحقق استعارة التخييلية بهذا الصوت يستدعي القول بتحقق الشبيهة وهو
الخط قوله فما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليم لا ينبغي ان يعود النقاد المرور عنه باختيار مجازية الشبيهة وتعود
الاستعارة بالكناية بدون التخييلية قوله ولا مساس له بكلام السكاكي اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت
بل في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال اعني استعان بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به واراده حسا
او المحقق له حسا وعقلا وانتفاء شيء من نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر
شيئا فشيئا الاستعارة بالكناية وذكر اليتي من لوازم المشبه به والتزم في امثلة تلك اللوازم ان تكون على سبيل التخييلية
قال وتدل ظاهرا ان الاستعانة ولا ينفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه بساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان الكلمة
يستلزم التخييلية او قد صرح بما قيل بان التخييلية توجد بدون الكلمة كما قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع
واما ثالثا فلانه قد صرح بان نطقت الحال او نبتي عن اظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية عند وبالجملة جميع
ما ذكر بهذا القائل مخالف لصريح كلام المفتاح قوله فلا يقوم دليلا على ابطال كلامه رده جمال الدين في شرح الايضاح
بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي او ليس له فرق اجمالي كما بينه في الاصول والجواب ان التعدد
يحرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور النقدية معتبرة وهو كما اشار اليه الدماميني في اول شرح
المغني حيث رد على تمام نقل ابن خباز عن ان الالف المزوة الاستفهامية للمتوسط وان الدى للقريب بانه يأباه فيه
فوقا جاء في الخاتمة قوله واما ابشم رائحة لفظ اما قال لفظا ان المعنى على التشبيه قطعا والظاهر ان ذكر اشام رائحة المبني
عن العلة لا نورد عليه بان يبتي مثلا المشبه به المذكور بالمشبه الحاضر حالا بالدليل لدلالة البيان الاول عليه لم يبق هناك
استعارة اصلا بل يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها لا انه يكون استعانة عن حسنة وعلى هذا فمثال اشام رائحة التشبيه
قد رز ازاره على القمر فان فيه ذكر الاشام فلا يحسن الاستعانة فيه وان اخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه
ليس على وجه يشعر اشعارا يكون مشبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك واما يستفاد من ظ قولنا ان بانه رايت اسدا في الحجاجة تشبيه لا استعارة من انه مثال لاشام رائحة التشبيه فيفهم منه ان هذا القائل

من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاشهام شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها وانتقل به احد اللهم الا ان يقال
معنى قوله ولهذا قلنا اه ولاجل ان اشهام رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة عند هذا المثال بخلاف
عن قرينة اشهام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه لو يقال انتفاء حسن الاستعارة يقتضي انتفاء اصلها عند البلغاء لان
ما لم يحسن لا يقع عندهم فشرط حسنها شرط اصلها سماه لا فتامل منه ووجه كلامه ان اشهام رائحة التشبيه اياه لفظ ولكنه اشارة الى كون
اشهام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة لا لفظ المتبادر من كلامه ان اشهام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة
وقد نظر او بجزء الكلام ح من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة المقتضي ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان يصار
الى ما ذكرته الان من ان ما ليس بحسن ليس بجائز عند البلغاء او الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني اوالاعم
تفسير للغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار ما يكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه الثاني من الاقسام فتدبر
قوله لئلا يصير كل منهما الخ يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا والغرض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشع بالحسن
منه يصير كل من التحقيقية والتخييلية الغازا وتعمية واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه
ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل في اشتراط جلالة الاستعارة بناني ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء
مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قالوا الافضل في
استعارة المفتاح والناطق عدم التعرض بهذه الاستعارة التصريح بجنسه لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان
وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه واورث ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك
واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد منه واثبت له بعض من خواص المشبه به ولكن على تشبيه به
فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك كما هو وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه واورث ان المراد هو المشبه بالقرينة لا يظهر
وجه الشبه فانا اذا قلنا جاوزت الا لاما به لا يجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما فلا فرق بين الاستعارة المصرحة
والمكنية في ذلك اللهم الا ان خفاء وجه التشبيه يكسر سورة القرينة ويكاد يجعلها ماؤلة واما المكنية فقرينتها لا تزال تدل
على وجه الشبه فلا وجه للاكتفاء عليه فتامل قوله على النصب على الحال وكان ان تجعله صفة او لا لانه قد يقع في الابل اغابة بل الام
فيه للدور الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني قوله ان كان كل ما بناني فيه اه فيه بحث لان هذا التقرير مناف
لما يتصل به اللهم الا ان يأول ما تتصل به على ما سيأتيه البيان ولو اقتصر في بيان العروض على قوله وليس كل ما بناني اه لكان
اخف التكلف قوله حتى اتخذ الى حتى كانها اتخذا فالكلام محمول على المبالغة قوله وتعين الاستعارة لعله اراد انها تعين
او اقتصر تحسينا للكلام كما مر عليه بحسن لانه تعين لا يقبح التشبيه فلا منافاة بينه وبين قولنا لان يدعي فيها يسوغ
ان ان كل ما بناني اه قوله لانها لا يكون الا تابعة اه فيه بحث لان التخييلية عند القوم اثبات اللازم وهذه اللوازم وبرابتها كثيرة وقد
فلم لا يجوز ان يحسن بحسب قرب اللازم وقوة اختصاصه بلزومه وغيره ذلك اللهم الا ان يقال المراد حسنها بحسب التشبيه تابع يحسن

مشبوعا

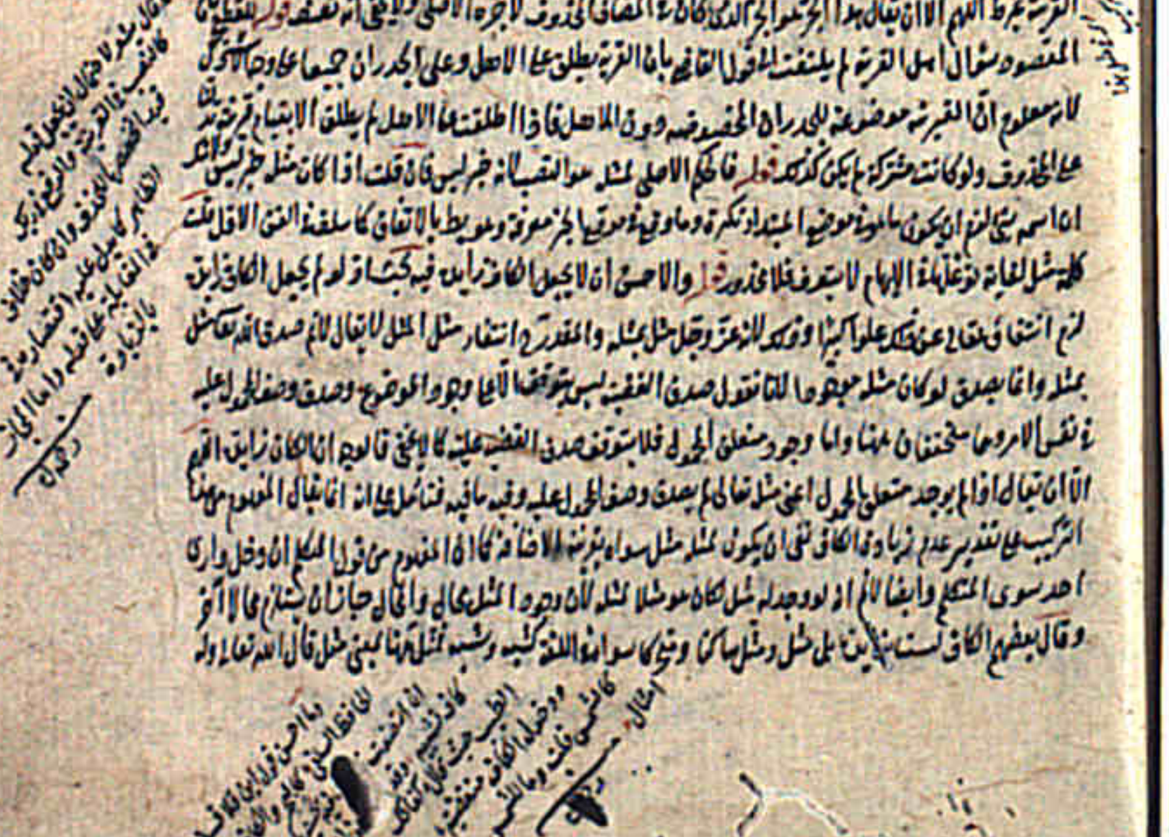

مشبوعا لا ان حسنها مطلقا تابع له فليتأمل قوله وقد يحسن والحسن البليغ غير تابعة لها حكما بالغلبة وفي السعي انها قد يحسن
الحسن البليغ على قلة اذا لم يكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسيف ونظائره وقال الفحصلة يحسن الاصل
حسنة حسنا كاملا وان لم يكن من الاصلة وارومة فلا هم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحاصله قوله ولقائل ان يقول
اه قد يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية بمعنى حال التشبيه فيها اعني انتزاع الصورة الوهمية على التشبيه
المعتبرة المكنية والا يلزم ان لا يكون لها حكم نفسها وان كان تابعا ولذا لم يقل الشارح بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن
التشبيه وان كانت التخييلية عند استعارة تبعية مبنية على التشبيه والاقرب في الجواب ان يقال لما تعاونت وجه التشبيه
في التخييليات كثيرة تعاونت يكون الجميع كتشبيه صورة السيلي المتخيلة بنفسها لم يعتبر فوقه الشرط قوله وظاهر عبارة المفتاح اه حيث
قال في قوله تعالى وجاء ربك فالحق الاصلي في الكلام بقوله ربك هو الجواب واما الرفع في زوجة ايضا بان النصب في الزوجة من قوله
تعالى واسكن انت وزوجتك محتمل مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تأويل المرفوع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا
الكلام في المنصوب والجواب ان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي الكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي والمجاز العقدي كان الجر حكم
اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك وعلى هذا لا حاجة الى تأويل سياق كلام السكاكي وسياقه كما ينظر على ينظر فيه فوقه شرحه ثم اعلم
ان قول الشارح وبهذا ظهر الخ يشعر بان وصفا للاوابد بالجازرة الخ مطلقا ولا شك وصفه بها مثل سؤالي
القرية غير ظاهر اللهم الا ان يقال بهذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف الى زوج لا جزء الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله بقطع بان
المقصود سؤال اهل القرية لم يلتفت الى قول القائل باني القرية يطلق على الاهل وعلى الجدران جميعا على ما وجدنا الكل
لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة ومن الماهل فاذا اطلقت على الاهل لم يطلق الا بتبادر قرينة تدل
على الخلاف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثل هو المقصود الخ فيه بحث اذ كان مثل خبر ليس فاذا قلت
ان اسم ليس يلزم ان يكون معلوما موصوفا بالجد او نكرة وما وقع في جزء موقع وموصوف بالاتفاق كما سلفه الفتى الاقل قلت
كلمة مثل للغاية فوقوعها في الابهام لا يستدعي فلا ضرورة قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة فيه بحث اذ لم يجعل الكاف زائدة
لزم انتفاء المثل عن ذلك علوا كبيرا وهو كذلك لان الله عز وجل مثل بمثله والمقدر اذا تعذر مثل المثل لا يقال لانم صدق الله تعالى مثل
بمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا للقائل صدق الغضب ليس بموصوف الا على وجه الموضوع وصدق وصف المحمول عليه
في نفس الامر وهما مختلفان هنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق الغضب عليه كما لا يخفى قال وجه ان الكاف زائدة اقيم
الا ان يقال انا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثل تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتأمل على انا نقول المقصود من هذا
التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سواء بقرينة الاضافة كما ان المقصود من قولنا المتكلم ان وحل وارى
احد سوى المتكلم وايضا لانم انه لو وجد له مثل لكان موصوفا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر
وقال بعضهم الكاف ليست بزائدة على مثل ومثل صلة وهي كما سواء اللغة كتبه وشبه تمثل قالها بمعنى مثل قال الله تعالى وله

واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوجه على طريقة المص واما على طريقة السكاكي فلا اشكال ويمكن ان يقرع عن طريقه المص ايضا
بان يراد بالملازم التابع والردف كطول الحي وفناء مثلا تابع طول القامة ولوازمه فتامل قوله والكناية ان تذكر من
الملازم بين الملازم عند متابعة اللزوم والمراد ان تذكر منهما اللزوم قوله اختصاص بموصوف معنى عارض المراد بالاختصاص
تابع الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كالاشتهار زيد بالفضائل مثلا وصار كالملازم بحيث لا يقيد بصفة فيخرج ما
وصف الاختصاص بالعروض كما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل
على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لامر خارج عن مفهومها فيكون عارضا قوله بكل بيض خذم الاولى بحذف
السيف والجمع بيض قوله ليحصل الاشتمال من العام الخاص يعني ان الكناية بين المذكور بين عامان بحسب المفهوم بين الكنى
عنه فلابد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الاشتمال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان اللازم لا يخلو
بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة قوله الى غير السبب مع انه نفي عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الدال والسبب
على المدلول بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا من ذاك ان
متعلق به نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه نقلوا الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة ابرازا ما الا ان الحسن شائع في
جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرفع بفعل واحد وما في معناه اسما
سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم ما اريد بياؤه اعني وضع الموصوف بالحسن اضيف الى الصفة فقيل زيد حسن الوجه
وقس على هذا زيد طويل اليدين اي اليد بالسبب ونظايره قوله قلت للقطع بانها على انها اضافت فالمسند اي المفهوم
طويل اليدين لا اليد وطويل كذا في شرح المفتاح فلا يخرج بناء حقيقة بل شائبة منه قوله وعظم الرأس بالاقراط عما يستدل
على بلاهة الرجل انما قال بالاقراط لان عظم الرأس وسواد ما لم يفرط وطول على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنات ملوك
البربر بانه كان يعظم الهامة فان قلت الاستدلال على عرض الفعا الى بلاهة الرجل بلا واسطة بل يتدلية الاطباء عليها بواسطة
انه يدل على كثرة رطوبة المستولية للبلاهة لانت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث على البرودة والنسيان فلا وجه
لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدفين لا بلا عطا هل العرف بل يشتغلون منه اولا الى تلك
البلاهة فلا محذور قوله والجواب انه لا امتناع اذ ربما يحال الدين في شرح الايضاح بان العرب والبعد بالنسبة الى
المط والواسطة ليست بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب ولا قائل به والجواب انه يكون
الشيء مطلوبا وغير مطلوب اعتبارين بالنسبة الى مقصدا المتكلم ويجوز ان يكون قصده الجعل عرضي الوساطة كناية عن عرضي
القفا وسئل هذا الايجاز الى السماع قوله لان التفريع باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع ذكر الموصوف فرع ثبوتي
فيمتنع الاستحالة كقولنا نفي كثير الرماد مجيرا عن مضافيه زيد عند سؤال سائل عنها بقولنا زيد كثير الرماد اي عوكثير الرماد
عدم ذكر الموصوف ليس بلازم عند التفريع باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف علم ذكر اللفظ وتقدير

ولا المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شيء وهو صحيح انتهى فتامل قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل
اني والوجه ان في المثال وكون كل منهما كناية لانباء كل عنهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد ان
الفاضل الخفي وانت خبير بانه ما ذكر ان التبيع والمتبوع يتوسل اعتراض الفاضل الخفي حيث قال ثم وقد يقال انه يجوز
ان يكون تعالى شيء ينفي لازمه فانكر وابنيا ناه يكون لمثل له مثل نفي مثله او لو كان له مثل لكان مثل مثله او التقدير
انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسما للكناية وقد مر وجه آخر وهو ان يساوي نفي شبه
المثل الفاضل من المثل فانه الحامل على ما بتنفيه كما نون التشبيه فضلا عن مثل وقيل المراد من الاية نفي من يشبه ذاته ومعناه
ليس كذاته شيء كذا فان امكنوا بمثل امتنع به ان بنفسه فتامل قوله احدهما انه اذا يمكن تقديره بوجهين احدهما ان المثل
ملزوم مثل لمثل فذكر مثل المثل واريد المثل كناية وثانيهما ان نفي مثل لمثل مثل ملزوم نفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم
والاول انسب بمذهب السكاكي لكونه كناية وهو ان الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم قوله اينعت لذانه وبلغ انا به
البناء ما ارتفع من الارض واتفع الغلام اذا يفع فهو يافع ولا يقال مدفع وهو من النوادر ولغاتا لرجل انا به
الشن جمع لثة والياء عوض عن الواو والتاء بنية مكاولة لاة من الولاوة بمالدات وقد يجمع على لدون والالاب جمع تربكسر
الشناه من فوق وقد ابشر المعناه قوله وكذلك يستعمل هذا نفي له مثل ولا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا المعنى ليس مثله
شيء فيهن له وهو موصوف لنفي المثل قلنا استعماله لنفي اعتلا وعارا لا بنائي نبوته حقيقة قوله اعني ذكر اللازم واراده الملزوم
والانسب لسياق كلام المص ان يقول اعني ذكر الملزوم واراده اللازم وما ذكر انما يوافق اصلا لسكاكي قوله لنظار يد به لان معناه
فيه بحسب ان القسم الثالث من الكناية كناية عن الاشتهار وهو كان الجاز في الاسناد وغير الجاز في اللغة فكذا ينبغي ان يكون الكناية
فيه غير الكناية في اللغة وان ثبت فتامل قوله ان الساحة والمرق والنوى في قبة ضربت على امرئ الخشرج هل تجد فيه لفظا
اريد به المعنى ومعنى المعنى قوله واراده المعنى جايزة لا واجبة المراد وجواز اراده المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية حيث
انها كناية لا ينافي وجد كان الباقي فيه كذلك قد يمتنع وكذا في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى
وقد ذكر ناه في مباحث افراد الكلام لكن مقتضى الانصاف فليتنظر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما يكون عن اراده المعنى الحقيقي وانما
اورد هذا التلويح مع انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي فهي ان يتوسل عنه الى المكنى عنه فيكون
الموضوع له منصورا اذ الكناية من حيث التصوير وهذا التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي
ليتوسل المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المعتبرة للاستعمال فيحتوي كون الموضوع له منصورا في الكناية دون المجاز فتامل قوله
ولا يخفى ان جعل الامر معه حاصلا ان لفظ مع لا يدخل الا على المتبوع وهذا مما يعتبر الخاب كما حققناه الا ان قوله ان المعنى
قوله من جهة المعنى من جهة جواز اراده المعنى الخ انما جعل الكلام مع ضعفه لقضاء الحاجة اليه لانه اذا كان الغارف
جهاز اراده المعنى كما في جهة الغارف مستفادة من اراده المعنى قوله وفيه ما فيه يعني كما بين عبارته بعيد لا يفهم من اللفظ

واعلم

وقد مر في بعض فوائد خطبته حيث قال فلا يخفى ان الموصوف قد يكون مذكورا لفظا او تقديرا اما الموصوف فما ذكر مثال ما ان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا او حكما وفيه نظر ووجهه ما سبق منه ان الوجه للاتباني الانتقال لجواز ان يكون بين النفس والمنفي علوم في وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه ان قال وستعلم ان بعض الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها قوله وان كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع التغيير للوضوح ولهذا قال الفاضل الحشي في شرح المفتاح وعرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان هذا يفيد قصور الجواز ان يجاء الكناية لاجل موصوف غير مذكور عن غيره بقصد به التعريض كما اذا قلت المعنى موجود الموقن وارث نفي الايمان عن الموقن مطلق من غير قصد تعريض بمزور معين ومن العارض في الكلام في المثل انه في المعاريض بمنفعة اي سفر عن الكذب قوله وهي التورية بالشيء عن الشيء وريتاله خبر تورية اي ستره واظهر شيء غيره كانه مأخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر قوله فيختص بالنقط المركب الدالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بقي ان يكون بالسياق فيظهر فكل الاختصاص قوله ان قلت الوسايط خفاء اللزوم كعرض الخفاء وعرض الوساوة ان قلت فلا الوسايط تدل على وجه ولو واسطة في الجملة فقد عد المثال الاول فيما سبق في الانتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تعقيب على كلامه فيه فلا فقد قلت لا لسكان الكناية الغير المرشحة انما العقد حتى فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم بسبب الاياء والاشارة فلم ار او بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة رأسا او بوجود واحد مع قلته وقد صرح ابو علي القسوي بان قد قد يستعمل في القلة العرف لكن ينبغي ان يحمل كلامنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك اذا ينبغي فستعرف وانت تريد انسانا ما مع الخاطب لم يعرفوك انه يكون كذلك قد يتارة بضمير الخاطب او ينبغي فسوف يعرف الخاطب وحده فيكون مجازا او يريد به اخرى الخاطب او الخاطب وغيره معا فيكون كناية او ليس بين الخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد اولا ان الكلام المذكور تعريض على تهديد الخاطب بسبب الايراد ولزمه لزوما عرفيا تهديد الخاطب مع تهديد مقصودا اخر كان كناية وان اريد به تهديد بغيره فقط كان مجازا مركبا قوله او لا يتصور فيه انتقال من اللازم الى الملزوم بما بينهما اذ ما من لازم الا ويمكن ان يتصور بين الخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المالغة في البلاغة وكانه مبني على ما نقل عن المبرد والاخفش من جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثة المزيد فيه كما تفعل وتستعمل وكونها قياسا والبتة في امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة قوله واعترض عليه بان الاستعارة اصلها التشبيه اه فان قلت لا وجه لهذا الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه او يكفي ان يقال ان التشبيه اصل الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فانه غير منشأ بالفعل والاصل في وجه الشبه لها اه فان قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما زيد الاسد والمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل فانا التشبيه اصلها فتكرره فضلة وليكن هذا اكثر ما ارد فيه

ثم تحقيق

في تحقيق مقاصد علم البيان فالله المستعان وعليه التكلان الفن الثالث في علم البديع قوله

اي بتصور معانيها اه فعلى هذا يراد بالبعد المدون او مطلقا وليغر الكامل في الباب وفي نبذ من المعاني المشهورة او حتى ما ذكر ان يراد بالوجوه الطرق فالمعنى بتعقيب طرق تحسين الكلام فان من علم هذا الفن ومارسه اقتدر على ان يراعي الصنايع البديعية المذكورة فيه عند ايراد تركيب قوله بتتبعها ووجوه اخر اه فالبعد الا غير احترازي بل لتتابع يذكر بعد قوله ورعاية وضوح الدلالة لا يخفى ان البعد عن هذا يستلزم البعد عن الامر الاول كما سبق من ان رعاية الوضوح بعد رعاية التطبيق وكانه قصد التفريع باعتبار بعض الوجوه بعد الامر الاول ثم ان تخصيص بعض القيدين بوضع ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون بعد رعاية عدم الغرابة والتنافر ونحو الضعف والتعقيد اللفظي وليس كذلك فالصواب ان يقال بعد رعاية البلاغة فتامل قوله لانه يدخل فيها اه يندفع بهذا ما لاحظه ان مرتبة العلمين بعد مرتبة سايرعلوم البلاغة فاعتبر بعدها مع ان البعد ليس الا الوجوه البديعة قوله ما يحسن به الكلام بعد رعاية المطابقة اه ما لاحظه المغني وبالنظر خلاف قوله المطابقة قال شارحه المطابقة ما توجد في طابق النعل بالنعل مكان يده وانا سمي الجمع المذكور مطابقة نافيه عما يقاع تناقض وتطابق بين النقاوين ثم كونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه قوله بين متقاوين بهذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوقها من المتقاوين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال في الحاجبية ما معناه ان الاية تدل على زيادة لطف من الله سبحانه وتعالى عباده يشبههم على الجزء كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعضال والغرف قوله تروى ثيابا بالدن البيت تروى اين جعفر اروا نفعه السندس ما رق من الديباج وخضر مرفوع جر بعد جر لا مجرور صفة سندس لانه منزوع خلاف الخضر فلا بطابقه والتاويل عما لا فرق فيه ولان البروي على النقيض فان ما قبله غدوة والخير نسيج بداية فلم ينصرف الا واكتفاء الاجر وما بعده كان بني تيمان بعد وفاة جفر سماه وثمني نبيها البدء والاقراء عب لا يركب بلا فرو قوله فكقول الحريري تذاغر العيش الاخضر وقع في المقامات هذا بعينه ازور الجبين الاصفر حفرة العيش كنايته عن نعومة وطيبه فان كل شيء طري يوصف بالخضرة والاصفرار والغور جانب الراس رحلي اي سق قليه والازرق في نعت العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاوايل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمي كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في الايضاح لجلال الشافعي والموت الاحمر الشديد يقال احمر البأس اي اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السيئة والمراد لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق للزوم داخل في حده لان منافي الاخص منافي الاعم فيمن الذكور بمنافي الجملة فيكون طباقا اجماليا وقد يجاب عنه بان معنى قولنا في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا اللازم ليس كذلك او التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما ولزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان

اذا ذكرة عن غيرك والحيا بالقصر المطر والمتقنة الرواية اخذا عن قول الراوي عن فلان عن فلان عن رسول الله صلى وفعله
على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين قوله بما يناسب ابتداءه المتكلم قال بناسب ما قبل كان
اولا لان قوله لا تدركه الابصار الذي بناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار
الذي يناسبه الخبر ليس ابتداء الكلام قوله فان اللطيف بناسب كونه غير مدرك للابصار فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطف
المشتق من اللطافة وهو ليس خبرا ولا مبتدأ واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة فلا
يظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابله الكثيف مما لا يدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وبهذا القدر
يكفي في المناسبة قوله فني ذكر الحوفي والنوري ابهام بلا فائدة وذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكناية قوله اي افسد حال المفسدين
اعترض عليه بان الفساد ان ابقه بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط الفقير بارها واجيب بان النحن قد يكون اصلاحا وقد يكون
افسادا والتعيين اليه المقام ومقابلته ههنا بقوله يرشي وهو بمعنى اصلح بدل على ان ههنا بمعنى افسد قوله فلان يطبع
الاسجاع يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطين جرة قوله اذا عرق الروي فعيل بمعنى مفعول
من الرويّة وهي الفكرة مع الحرف المخصوص به لان الشاعر يروي فيه وقال ابو علي من قولهم للرجل رَوِيٌّ اي منظر
حسن مع به لانه به عصمة الابيات وتماسكها ولولاه لتفرقت وما يقبل شعرا واحدا وقيم وجوه اخر سيذكرها
الشيخ قوله وهو الحرف الذي آه هذا البيان مما لا يفيد تعيين الروي لان بعض الحروف قد يكون ولا يصير رويا
فطنا كما سيتضح ولا يفهم من البناء مع مخصوص بالروي شيء بما ذكر من نقل ابن جني في تحقيق الروي قال الروي لا يخلو
ما قبله اما حرف الروي اي جميع حروف المعجم بان يكون رويا الالف والياء والواو والزوائد واخر الكلم غير مبنية فالبناء
الاصول نحو الف الجرعا وياء الاباي وواو الينابيع الثالث والاضمار اذا تحرك ما قبلها كقولك وقرنه
وكذا الهاء الذي يتبعها الحركة نحو لزيد ولقرنه وفيهم وهم وكذا التنوين اللاحق لآخر الكلم للصرف كان او للغير
نحو زيد وضح وغاق وبومئذ وقوله اقلي اللوم عاذل والعتاب وكذا الالف التي تبدل من هذه النون كما اذا
قيل والعتابا وكذا الهاء التي تبدلها قوم من الالف في الوقف نحو طابت رجلا وعهدي بسعدان يفرها
وكذا الالف والواو والياء اللواتي تلحق القوافي نحو رأيتها ومررت بهي وهذا غلامهو فاجاريتي فانظر ان
آخر حرف منه فان لم يكن من الحروف المستثناة فهو الروي وان كان منها فانظر الى ما قبله فان لم يكن منها فهو الروي
وان كان منها فانظر الى ما قبلها فانه لا يبالي ان يكون رويا فلا يكن ان يلحق بعد حرف الروي اكثر من حرفي والالف والياء
الوصل مثاله انا نظرنا الى قول الشاعر وقفنا الكماي حاوي الخرق فوجدنا الحرف الاخير منه كما الف من غير الحروف
المستثناة فرفضناه انه الروي ونظرنا الى قوله صحى القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى افراسها البيض ورواحله
فوجدنا آخر البيت من الحروف المستثناة الهاء انا ما اضمار متحرك ما قبلها فنظرنا الى ما قبلها فوجدناه من غير الحروف

الروي

هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المتقدمين اما عن المتأخرين فلا لانهم يعدون المقابلة في الجمع عن الاربعة فتأمل قوله
ومقابلة الاربعة بالاربعة آه فيه بحث فانه فاته الاباحة السابع لان لفظ فسيحة تكرر سبعة الابيات ولم تكن
فاتت مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسيحة في معنى فنحتره لانه اذا فسر تعتره
كان معتركا كثيرة غير صريح واما اعتبار المقابلة الدائمة بين نفس اليسرى والعسرى فبعيد فيه ما يستغنى عنه
في الايضاح ههنا وقد ذكرنا لواحدي من مقابلة الجمع بالجمع قوله المثنى ازوجهم وسواء الليل والنهار
والمثنى وبياض ليلى يكون بعض وفيه نظر لانها وان صلحا لشفع ويعقب كل منهما خلاف
الآخر وعلى قوله يقال لها حاكت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما
مقابلة الشيء بالشبه فنحو قول غيره على ما بي من عيد بأن عيدتا عتيق بذنبه وفي رجل جر قيد فحل بشيبه قال الصعيدي
في شرح الايضاح هذا ابلغ مما يمكن ان ينظم في هذا المعنى قوله وصدق بالحسنى الآية اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او
بالملة الحنيفية وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى فسيسره ان سهلنه من يسر الفرس اذا امر جريها والجمل وحمله
قولهم كل ميسر لما خلق له قوله جمع امورا متناسبة لا تناقض وقيل فيه نظر لانه ينفي الخلاف بالتوافق واخلاف
ان الجمع بين المتوافقين ليس من مراعاة النظير في شيء فلذلك قال السكاكي هي عبارة عن الجمع بين المتناسبات
والتمر والتمر حسبان اي حسبان معلوم لحمارها وعيرها ومسارحها قوله قولا ليّنا قوله قولا ليّنا وقيل
بصفح الدعاء حال اغنائها عند الطعن وحال استغاثتها بلا اختيار اصلا في حالتيها معا لان الوتر
بتعطف ثم يستقيم قوله كالقسي المعطفات القسي جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوسي النبع
واستقوس اي انحنى ورجل منقوس اي معه قوس قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع العينين
والواوين فنقلوا قلبت العين المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة فقلبت الواو ياء
وادغمت فيها كسرت القاف لتناسب الياء فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الفتحة الى الكسرة قلبوا فتحة القاف
كسرة للاتباع فحصل قسي فخففوه بقلبه قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه قلوب عنه من فعول
فتردها اليه وقال بعضهم قدمت الياء على العامة فصار قسيا من اجتماع الواوين ووقوع الفتحة على احدهما
الجمع لجمع قسي كما قوله سمعلي الدعد في بعض النسخ بوسمي العقد بدل الدعد روي عن ابن عباس
انا سمعلي عرعد صاحبه اذا شتمه ومكان فاظ نسمة وقوعدوه اباه ابا بهم عم بالقصر على النحو
ووفاده بذلك العدد معروف وحض شعيثاء بالتنوين لغة حكاية عنه وما نوفيني الا بالله واما حبة
خلق بنت عبد اللات فحبك فيه قولك والك لعلي خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وهي ابليسي الجود فعلي هذا
يكون من قبيل الجمع بين ضدين كقول ابن رشيق آه النذا العطايا والمأثور المروي من اثرت الحديث

افاذكرة

المستثناء الابدى انما واضمار متروك ما قبلها في جوزنا ما قبلها فوجدناه من غير الحروف المستثناة فجعلناه باباً الروى
ونظرنا الى قوله عرق الديار توهمي فاعنا وما من بعد ما شمل الى ابلادها فوجدنا الحرف الاخير من البيت من الحروف
المستثناة فحكمنا بان ما قبلها وهو الدال هو الروى والقصيدة دالية وسبل الطريقة اصح الطرق الى معرفة الروى
واجلاها واوضحها ولا شيء يقوم باستخراجه على مقامها انتهى كلامها بين جنى ملخصاً قوله فان لم يعرف ان القافية مثلاً
آه يتم من هذا ان معرفة حرف الروى قد لا يكفي في بعض الصور بل لابد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروى
مع لا يكفي ومعرفة ان القافية حرام الجواز ان يتوهم انه محرم قوله ومنه المشاكلة آه ان كان بين وكما ابتلى والغير علاقة مجوزة
للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبه لمزيد حسن كما بين السببية وجوازها وان لم يكن كما بين
الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه كذا قيل والتحقيق ان
عد الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال نعم العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال كما
تصح الاستعمال فيكون قبله كذا في فصول البدايع فان قيل كان ينبغي ان يذكر ان كلمة في القسم انما تتعلق باللفظ احياناً
انما صرحت مع المطابقة والمقابلة لنبي سواها ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى انا لله لاحي
الآية فيه نظر لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى اللغوي لا الاصطلاحي ونفيها المقابلة
اللغوية لا يستدعي ايراد ما ذكر نعم والاوضح ان يقال انما ذكرت هنا لان الملحوظ فيها اولا وبالذات جانب المعنى فروعي اعتبار
العلاقة قوله بلفظ لو قوعه في صحبته فصل على ما ذكر اتباع في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك لبسيط الشجاعة
انما يجعل عيني قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده ان المعنى والا فعلم الله قائم بذاته تعالى فتعبيره عن الذات
بما عن النفس تفعل ما في نفسي وانت تخبر بما لا اعلم ما في ذاتك وهذا يسبب بكلام مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلوم بما اعلم
ما في نفسك لوقوع التعبير بتعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف قوله فتعبيره عن الاضطباع بلفظ الزق اراد به الاضطباع
المأمور به الخاطب بقوله اعرس والغير الذي اعتبر هو مصاحبه لهذا التقدير موعرس الاشجار واما تعرس فلان قد وقع
في صحبة العرس الاول تحقيقاً لا تقديراً فليس هو موضع التمثيل كما لا يخفى قدير قوله اي بوقوع المزاوجة آه وكان تقارنا تنازع في
على لفظ الخطاب او يسند الفعل الى ما هو في على ما جوزه الاخفش قوله لئن لقد تقطع بينكم قوله حبل بين العير والنزوان اصل
المثل ان فحوا افاخت ضبعه ربيعة الاسدية الحرب بينه فرضي حولا ثم ملته امرأته وكان بكر حاضرها رجل فقال اي
اباع الكتل فقالت نعم على قليل فقال كيف مر بفيك فقالت لاحي يربي ولات ستراح منه وكان وكل بصدقة ضبي فقال اما
والله ان قدرت لاقدمنك ثم قال لها ناولني السيف فناولته فاخذه ثم لاعله فقال ايانا تعني ام تابر الخمر لو استطيعه
وقد حبل بين العير والنزوان من اصاخت الما الواشي قيل الصواب رواية ورواية اصاخ بالتذكير لان ما قبله كان الرنا
علقت به جسيمة وفي نحره الشرى وفي خده الغمر وفي شرح التبيان انه قول فيلة في المعنى وقوله فلج بها البحر قلبا لان الكلام
من العاشق

لا يجمع على فعيل وانما يجمع على افعلة وجوه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجرى مجرى المؤنث لكان الناسبين بما لا يعقل
وبين الاناث مما يعقل الانثى ناقصات العقل فكأنها اكثر انثى فجمع جمعها أو كذا في الاقليد قوله الملتقب المحدث التقلب
على وزن اكتسب بالفلانية كأنه يتقلب الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصانع الظنة الامور كأنه حدس بها او علم علما
اي يعلم ما علم على حذف المضاف ولا يجوز ان يكون ما مصدرية لان البيان يقوله من كيفية يتعلق بمحذوف اي يتعلق ان هذا التعليل لا بد فيه
ة متعلق الزرع واعتباره من المعلات لا بلام ضبطا ناجاء فوله شرع وكم الهم الا ان يجعل ذلك اشارة الى غير العظيم وشرع
ما يقضي التعليم قوله ولكنا تتفقى آه كان حاصلا الكمال السابق سواء ذكر معللا لا علة له وعلة المعلل لما في حل بدا الجواب ان
ذكر المعلل الاول تمهيدي ليس المقصود بالتعليل وانعدم ذكر علة ممنوع غاية انه اكتفى العلة بالذكر الضمني قوله ولذلك
قوله لتكملوا العدة آه الجواب لصاحب الكشف حيث قال قوله على الاجزاء العدة يعني ان الاوار والفضاء لا يفي ان هذا القول
بيان ان المعلل بدون علته له واما عدم المعلل الآخر مع وجود علته فباق بعد ولعل هذا القايل تنبه وفعه بما ذكر الشارح
يعني من الذكر الضمني قوله ولقايل ان يقول انا ذكرنا الاضافة معنى عن هذا القيد آه فان قلت قد عد صاحب المفتاح قوله
اوسيان في فتح الا يا كلان اذا صحبها الراء غير الكبد فهذا طويل كظلال الغداة وهذا قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم
المشتمل على اضافة ما لكل اليه فيرد ابن التعيين فيه مع ان اوسيان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين فلت من حيث
ان اصل اسم الاشارة حسبه معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يفده قصد التعيين كذا ذكر في شرح التلخيص
للمفتاح قوله ولو سلم فسوا جعلت هذا اشارة آه فيه بحث لان المقدم الظ من اضافه ما لكل اليه على التعيين ان يضاف
الى كل منهما ليرجع اليه ويكون من خواص النفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما او ولو سلم يجعل هذا
اشارة الى غير الحق وفوا الى الوند ولو تنزل عن هذا فان فرض احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية
الخ جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى من رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله اي فضله بقرينة ما رجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على كلا منهما اشارة الى
والاقرب على تقدير تسليم ان وحدة الاشارة بين الابصار الى ما تنظم من قرى المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يجاء به
الاشارة الحسية لهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكر البعض من ان تعيين المقصود يحصل الجزم وان لم يسلم اشارة
الاشارة بين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد مع اللف والنشر
ايضا كما تحققته تأمل قوله الدهر معتذر كان سيف الدولة الى آخره قد قرأ الروم كلهم عاوته فاتقوا بي وقتل
وما بقتلي بلدهم وقبل بل اخذ الدم عليه الدروب وظفر وما صبي به فقال المتنبي لقبيل اراد ان الدهر معتذر الي
حيث يسير كهمي في بلادهم بالخيلة والسيف منتظر كوكبك عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامته بالسيف عاريكم
قوله اي قوله اشارة التقدير الضافي والا فان الاستدراك مجازي لئلا يلزم ان يكون للدعاء معنى او لو ابقي على ظاهره

لزم وكل لان معنى اتيانه اليوم وجوده بمعنى يوم اتيانه اليوم يوم وجوده فيلزم وكل قوله والظرف منصوب باضمار اذكر لا يخفى
ان النصب اذا كان باذكر يصير الظرف باعتباره اذ من المأمور به ليس الذكر في وكل اليوم بل ايقاع الذبح فيه اذ
ذكر وكل اليوم لا الذكر فيه فيكون اليوم منصوبا به واطلاق الظرف عليه كذلك ظرفا على تقدير قوله وبهذا اندفع ما
يمكن ان يقال ان التلفيق التقي عام لكونه بكرة في سياق النفي والاستثناء فيشمل المذمي وقوله لا ينطقون فيه شان
الكافر قوله اي سموات الآخرة وارضها ويدل عليه قوله سبع بدل الارض غير الارض والسموات وان اطل الكره للبيع
من خطل وهفل ففيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ووجوده ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل عليه وهو الكعب
والعقاب فلا يجدي في التشبيه قوله حاقم تشبير التشبير اسم جبل عكه اشرح تبر كما يفيد قوله وكذا الاستثناء ان عشاه
آه فيه ان جعل الفاسقين داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الآية او قد فرق في
اهل الموقف بالشقاوة والسعادة واما اعتراض الفاضل الحسني بقوله ويرد عليهما فيمكن ان يدفع بان المراد
انهم لا يخلدون في الجنة من وقت اليوم فالمستثنى مشكوك فيه من مخرج اليوم في الجنة خالدا وبهذا الاعتبار الخلود
بعد دخول الجنة الا انا لكلام في تعيين مبدا من وقت اليوم او لا يتجه ان يعتبر المبدا اول اليوم والا لم يكن التخصيص
استثناء الفاسقين وجه لان اكثر فضلاء المؤمنين لا بد خلودهم من اول وقت اليوم بل بعد الحساب فتامل قوله
ساطلب حقي بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالقنى وهو المشاب لمشايخ قال الواحدي
اراد بالقنى نفسه وبمشايخ قومه والالتئام وضع اللثام على الفم والاضافة الحربية وكان وكر مختار بالعرب
للاتفاق العدو على انه غير شاب قوله كقوله يهب لمن يشاء الآية الظاهر ان مفعول يشاء هو ان يهب اناثا فقط
في الاول وان يهب ذكورا فقط في الثاني فلا يصح ما ذكر الفاضل الحسني العطف بالواو اللهم الا ان يقال مفعول يشاء
العطف بالواو وان يهب اناثا فقط او ذكرانا وانانا فكأنه قيل يهب لمن يشاء ان يهب اناثا فقط او ذكرانا
فقط او ذكرانا وانانا قلبنا طرقانه وقيس قوله وهو ان يشرع مخاصمه هذا الانتزاع امر وانيزع العرق بقال نزع العسكر
الفرجل وضع نفسه نفسيره الفويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو نفسه عشرة ابواب والمبالغة الخ ذكرت مأخوذة
من استقال البلغاء الامر لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله سبعة اسداد فيها جمع سدق وهو جانب النهر قوله علم الخ
انه حال من الجوز وبه ويجوز الابدال على مذهب الاخفش كما مر في المكين قوله او لا معنى للانتزاع فيه بحث لان الدب
وان كان اسما لكنه متضمن لوصف التربية فلم لا يجوز انتزاع المزاد والنزع كما لو كان الدب مثلا تربيته عم قوله اقول لها اذا
خشاء آه خشاء اي اضطربت وجاشت اذا خافت وفي العصا جاشت نفسي اي غثيت فان اردت ان تنفث
عن حزن او فزع قلت خشاءت مكانك يحذى بالشجاعة او تسترخي من الآلام الدنيا بالقتال قوله
وضع هريرة آه هريرة اسم امراة قوله ولهذا استدركه اي لكونه خير الكلام ما بولغ عاب النابغة على حسان

قوله اما ان تكفيني النوب لا شك في تكفيني النوب او التكفيني النوب

بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه بالجمع واللمعة بياض قبل فكان الواجب ان يقول بريق ونحوه قال
قدم ره ان صيغة فعلات غير عام اراد ابن الاثير فحسن كما يجب ان صيغة جمع القلة يستعار لجمع الكثرة وبالعكس وكذا يدفع الاستدراك
انا بقينا على حسبان جمع القلة موضعين قلت يكفي في الاستدراك ملحوظية صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة قوله
غير متناه فهو اي غير بالغ الى النهاية قوله طلق واحد اطلق بفتح العين الشوط وقيل هذا فرس طلق اوطلقين اي شوطا
ابو شوطين قوله فاطراق من فعلهم اغرق النازع في القوس اي استوفى مده قوله ونسبه الكرام حبذا لا قيل ليس هذا من
باب الحيالة لان المراد بالكرام الزوجة ويمكن ان يزوج الرجل جاريه كلما تزوجه المرة وهو شايع عند الاحياء واصحاب
المروة وما قيل ان الكرامة هي النزل ليس بشيء اذ النزل لما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان لفظ تنسبه مؤلد
يفيد الاغراق كما علم من تفريعات الشارح قوله وعليه بيت سقط شجاركن اه ضمير شجي ان اجرى راجع الى الرقة البيت
اي بقي قوله يسري برق للمرة بعد وهن فتناسبه لما يصف الطلا الا الوهن لما طابقته من الليل والمرة مرة النهار
وهي بلد بالشام وراحة موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل قوله عذرته اه سائكها جمع سنبك وهو طرف الحافر
والعير بكسر العين الحمار كاوكي ولا يفتح فيه العين وتبقى بجمل ان يكون على صيغة الخطاب والعنف قبل هو اليسير
قوله ومنها ما اخرجه مخرجها للزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا المطايبة والفكه وليس منه بالباطل
صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذار اي يفعل كل ما يريد وليس له مانع من عذر الصدق والصواب ما فوز
من قول الوالي عند البتري من الجنون خلعت عذاره اي خلي ثم اطلت اوله وكاه اراد به كماه بزيد وشبهه
قطعا قول الخليل صلوات الله عليه عما رأى اقول الم لا احب الافلين ان القمر افل ورنا ليس بافل والقمر ليس برنا
قوله فتنكر النعمان من وكن اي تغير فقال انكره فتكره اي غيره فتغير وفي المغرب شكر اي ساء خلقه قوله ومنجنع المنجع
المنزل الذي يطيب فيه الكلأ والنجعة بالفم طلب الكلأ وموضعه والمراد هنا طلب المنزل وقوله الاعادة اهون في الفعل
واسهل عليه من البدء لان المعدوم يستفاد بالوجود الاول الذي كان قد تصف به مكنه الاتصاف بالوجود اسرع
ثم ان نكد الابوبة بالنسبة الى القدرة اي وفاء الخ تفاوت مقدورا تها متيسر ايها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها
على السوية لا يتصور بينها تفاوت بالابوبة واليها الاشارة بقوله المثل الاعلى قال الزجاج ان قوله مواطون عليه
قدر به كم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء عليه الخالق وقيل امون بمعنى يسير قوله لعدم تعرف فيه كحك الخ
لا يلزم من مطابقة ماذ الواقع وعدم التعرف فيه جواز ان يشترع على خلاف الواقع فيباح تعرف محض والجواب ان المراد
بالواقع وماذ نفس الامر ما يقع الواقع بحسب نوع القدوم وربما يدفع ما اوردوه الشريف فيما سيأتي عن قريب قوله لم يحك كاكنك
السحاب لعدم ان لم يحك كتفكيك السحاب لكان اظهر فلكيلا يكون قوله وقد وجد بيتا فارسيا لهذا المعنى فترجمه وقد مر في
الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه قوله كه نبود وي غم جوزا حد منش كس ندريدي بر حيان او كمر قوله

وهو الذي سبد الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه
وله المثل الاعلى في السموات والارض

وفيه

194

وفيه ان المفهوم من الكلام آه اجيب عن ذكر باء الانطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة الوقوع او الجواز
ليس هنا بمنطوق بل بالنسبة الى الكواكب حولها بشبه الانطاق لاتصال مراداتها وبين الحالة المشبهة بالانطاق الواقعة
الانطاق لانا نقول لانم ذلك بل مراده الانطاق الحقيقي بالاوعاء كما مر عند قوله فاذا المنية انشبت
اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام ومما يمتنع وقوعه قلت يكفي قوله على لسقف ذكما الوصف للعلم به وايضا عند
النطاق دليل مشهور يستدل به في العرفيات بل عادية الحدة فلا يكون اعتبار الطيفا اذ لا وقعة مع الشهرة والظهور
قوله جمع جمع مد مع اريد الدمع بطريق ذكر الكل واراد الحال قوله وقوله رد شفعت آه الرنة جمع الربوة وهي
التل المرتفع من الارض شفعتان كانت الدعوة على صيغة المبني للمفعول فهو من التشفيع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني
للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والكرم بطلق على نقيض اللؤم وعلى صيغة المبني
هنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والغبرة جارية للزنة والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت
الاول بقرينة الوصف بالجمع قوله يعني ساقتا الخ آه بيان لحاصل المعنى لا بيان اللغة كما توهم شارح الايضاح قوله طلل
ان طال عليها الامد آه الطلل رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدروس الاخفاء والعلم العلامة والتضد بالضاد
الحجارة توضع بعضها فوق بعض والتضايف متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع
قوله بالحبيب تعقبه قيل ومن اللطائف على هذا التقدير ان اسم الناقة حبيب قوله الا اني صدري البيت الفلا القفر
والبلقعة الارض القفر الخالية شبه بها قوله وشبه التفريع بالعين المهملة ومعناه نفحه جعلها تنبع فرقا بعد فرق وقد روي بالغين
المعجمة وهو الاضاءة والصبغوجه تسميته بهذا القيد بذكر على من الرواية وعلى الكلام قد فرغ الحكم اي حسب ما تعلق
الاول الا الثالث في قوله وهو احتراز عن قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل لكان ضميرا جع المقول على وجه يشكل قوله
فالوجه ان يجر ما ذكر عن نحو غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار الواو الحكم الثبت
للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكر فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين المذكور والآخر الراجلية قوله احلاكم
سقام الجهل البيت السقام بفتح السين المرض وعاد كاد وما لكم زايدة لا بمنع الجار من العمل كما في قولهما فما رجتي
الله لنا لهم اي فرجه فيكون الدعاء ابتدائيا ورابا لكافي وما بعد اعني بشفي من الكلية موضع النصب على الحال
ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعد خبره قوله ولا دواء له الجمع من ترتيب وهم حكما ان انتفع او اكثر تأثيرا بقال
فيه الدواء اي دخل واثر قيل يشترط الاصبع من رجله اليسرى فيؤخذ قطرة على قرحة ويطلى بالمعضوض
فيجد الشفاء باذن الله تعالى قوله واساه كعلم الآسا جمع آس من الاسي بالفتح بالتعب وهو المداواة والعلاج
والعلم الجراحة والجمع كعلوم قوله فقد فرع على وضع بشفاء اعلاهم آه اراد بالتفريع التعقيب الصوري والا فالاعجاب
بالذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف لان شفاء الدواء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء اعلاهم لسقام الجهل

الشرير

السحاب

الشرير

الكلب

يغشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام قوله والاستدراك الذال عليه لفظا لكن آه فيه بحسب المعنى لانه مؤكد لما قبله وعلم فائدة
لكن المبالغة من الجهة الاولى وفاقا وتنافيا من الجهة الثانية ايضا كلام لابن مبنى الاولى على ان الاستثناء
لان الاصل في الاستثناء الاتصال وليس الاصل في الاستدراك الاخراج الا ان يقال ان الاستدراك يشبه الاستثناء
فيه ابهام ما فاعل فعل هو البيدا الا ان البحر زاخرا اى ممتلئا فخم الاسد الويل جمع وايل
وهو المطر الشديد قوله انه ذهب الاعراض عن الامثال والتقييص الذكرى وان لم يكن مستندا الى ما قبله
يتضح منه وجه الذوق السليم في كلام البلغاء قبل وفي البيت وجاء خبر المدح وسعادهم بجودها ذهب من الاعراض الى
الخبر الذي هو اعز الاشياء حتى يبقى في الدنيا فخرا وفيه دلالة على ان النبي عن ونهاية الجزاء تعالى الواحدي هذا
المدح احسن ما مدح به ملك قوله الماء وبرنا اه الاعراض فضاء حاجة الحياء وتعالى بضم النون والعصر بمعنى النعم وافتتح
النون حدوث وهو منصوب باضمار فعل يدل عليه انهاى انعم نعمان قوله قد سبق الى الكناية مصرحا وقد يجاب بان
مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير وتشبيهه بالوزلة فيهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدحة بالتعريض وفيه
تعسف قوله ولا بد لي من جعله صالة اه بيد ان وصاله لا يسر الابتر كالوقار وعداه بالى رقبايه وملازمة عتبته والرضاء
بالطرد والشيع وغيرها مما هو من افعال الجلاء والحل بالكسر الحليل وتعانا نساء حاد ونهى ومراد نهى والاسم النقل
قوله وعوا براء والكلام محتمل الوجهين تحتملني اى اعتنا لاعلى سداد وغلابتنا والارام قوله خاط لي عمرو وقبا ليست عينه
سواء المراع للبشار فاعه قلت شعر ليس بدرك امدح اهجاء وروى ان بشارا قال له خطئي فوبا لا يدرى كانه
جبة او قبا اقل فيكلا يدرى انه مدح ام هجاء فان قلت الظاء ما والشاعر المدح لا بانا خياطة وهو لا احسن
ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يسوا الاحسان فلا يسوغ عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر
الى نفس الكلام سواء تتبع الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تامل قوله ونفاره فيا راقبي معناه وبا عتبار آخر
ايضا وعواء المعنيين في المتشابهات ليسا متضادين بكون احدهما مدحا والآخر ذما وهو وجه التوجيه لابد ان يكون
متضادين قوله ومنه المثل الذي يراد به الجد حاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض الصحيح
بحسب الحقيقة قال في الايضاح وتوجيهه يغني عن تقريره قوله عدعن ذا اى جاوز عن الفاخرة قوله ومنه نحا هل العراق
فان قلت ذكر الكاكي تشكيك المستدل بان النحاة هل لاشعاله على نكتة بديعة والمعنى البلاغة وما لا فلا يكون من
البديع لانها من الواجب والا تفيد البلاغة قلت سموه بديعا من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما يهناك على ان المفيد
قوله اياشيء لي يورمكل مورفا البيت للبلى بيت طريف ترثى اطلالها وكان قد قتله بنو مورفا حال من الكاف في لكن
والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لكل حال كونك مورثا قوله وسعفا قال اصمعي اخال بكسر الهمزة على الفتح من يكسر
المضارعة اى اظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس قوله وهل يرجع النسيب اى

اذ لا تنوع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه قوله كما وما بعده بدل على ان المراد التنويع على عكس ما ذكر الشارح
اذ المشبه به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار التغليب على ان الكاف في مثله ليس للتشبيه بل للتوكيد والتسديد كما قيل
في قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم قوله في الاعم الاغلب والا فقد يكون اه فيه بحث لان هذا الكلام يدل على
ان لا عبرة بخصوص المدح والذم هنا وليس كذلك والا فلا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح قسما آخر من المعنوي
واقول ما ذكر من تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه في تاكيد الذم ان لم يلاحظ الخصوص فيما يظهر اللهم الا ان
يعتبر في الثالثة الخصوص ويعتبر ملاءمتها عموم لكن بحيث لا تناول حالة اعتبرت فيها فقط وانه ذكر بعد جدا مع ما ذكر في النوع
صحيح في المقتاد لان الكلام لم يذكر القسم اكن قوله وهو قرباي يريد ان اشهره قربان والا فقد ذكر ان فيه
قسما آخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس زيد جاهلا بل التعريف الا ان اعلم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم فقط لا
منتبه البديع قوله فتح باب الجملة سم الخياط اى حتى يدخل ما هو مثل غظ الجرم وهو البعير فيما هو مثل خيط السكر
وهو شقة الابرة من نوع خلابه وتاخيذ للقلوب الخلابة الخديعة بالثناء والتاخيذ من الاخذ بالفم ومن رقيته
كالسحر قوله ان بنت بشيء اصفة مدح آه ينبغي ان يفيد بعدم العموم حتى يتم علم المبالغة من الجهة الاولى والا فقد كان لفلان
جميع الاخلاق الكاملة الا انه مشاركة الجود فيه مما لفقاء والحق ان المقصود عدة الافضل قوله الشاعر فتى
كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا ثم نفى المبالغة الاولى اللهم الا ان يريد بالاثبات الجعل بطريق التقييد كما قيل
في قوله ويبيد بعني غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوب ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به الانقطاع
وكون بيدة الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لا جل وانشدوا بوعيده على بجيبه بهذا المعنى
قوله عدا فقلت ذاك بيداء احاف اه هلكت ان ترثني قوله لرثة من الرثاثة وهو الضعف قوله فيحتمل ان يكون
من القرب الاول وان يكون من القرب الثاني قال الفاضل الحشي الظاهر من القرب الاول فان قدر وخول الملام
في المفعول فقد اعتبر جهتا تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام يصرح بدليل على ان الاية من القرب
الاول على التقدير الذي وقعت فيه لانه اعتبر في تعريف القرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الاية منه على التقدير الثاني
وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من القرب الثاني ايضا لا يخفى تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات والاثبات فيما
اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين القربي بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن اكتفى بتقدير الكينونة
لم تقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف القرب الثاني فتامل قوله ولعل الجمع اغنياء وعن قوله الشاعر فتى
بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكد لفظ اغنياء وعن مطلق الدعاء او يستوجبون قربا في
الدرجات والمراتب ولا مكانهم يحتاجون الى ملك الدنيا وقوله الا قيلا سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدل كل قوله
لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما والمفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم

يغشون

العمى آه وفي بعض النسخ او يدفع البكاء يرجع من الرجع والتسليم عقد وتلك الاثاني وهي الصحراء التي يخرج ويوضع عليها القدر فاعله وكما تعرض في قوله كما وانا وايام تعلى بدعي اقد ضلال مبين قال الايضاح وفي هذا اللفظ شاهد (الا) فاعل وفي انه يبعث المشركين على الكفر وحال النفس وحال النبي عم والمؤمنين واذا فكروا فيما هم عليه من الغفلة ارتاعوا بعض على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقيل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقل وحسن ارتكاب الفواحش وفكروا في النبي والمؤمنون عليه من جملة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى وان النبي والمؤمنين على الهدى وانهم على الضلال فيبشرهم فذلك على الاسلام وبل فائن عظيمة قوله قلت نقلت آه ومن هذا الباب قول ابي

مسارعة القضاة

ذريد المؤدي ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فاتى القاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن شك يغني اليقين وقال قد وقعت فيصدق اما وقعت ولكن منه احسن موقع وما البؤس في هذا الا فعل من خال وما ان تولت القضايا وفاتي الجزم من كيف قضا خذت بغير سكيني واذ الاجوا الذبح بالسكين ايضا ومما قيل في القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا عوماذ القضايا لا خصوصا يريد وقد اللص اموال الناس كانهم طوائفا نصوصا وخفنا منهم كونوا صا فخونا اللصوصا من خوفنا النصوصا بخلاف تكلف السبكي آه المراد من التكلف السبكي ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير والكاتب كتفكك رايت زيدا الفاضل بجر عمرو بن بكر والتخذ زالتزول والانسجام من نسج الخط والدمع اي سال وتضعضعت حالهم اي اتضعت قوله او فوجرو الوزن لخوضرب وقيل فان قلت الشابه بينهما ليس في مجرو الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت الحرف المستفاد من لفظ مجرو اضافي بالنسبة الى الشابه المعتبر فيها فلا حاجة في دفع النظر قوله ويوم يقوم الساعة الايه اللام والالف زايدتان لا يبقى الا كذلك ايم في ساق تامل قوله وفي زمام آه الواو بمعنى رب والشابه واسناد الوفاء الى الذمة مجاز قوله وكفعل اي العلاء مطايا مطايا آه من تفصيل مطلوبا حتى كسرة نساء وتبع قوله ملك لربيعة الارضي تخبه اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا والاربع جميع ربع وهو المنزل والخطابة للحبيبة وحاصل المعنى ان حزنك عندي تقتضي ان اجتي ربعك بتجنبه الملوك والارضي بعفاء المجنون من تحيته ابرئ والطوا المتروانا القدر والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد عا الوجيني بمعنى الحق يقال اوجد بعد ضعفا اي تواجد واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن والوجد بمعنى الغضب ظاهر المعنى يظهر من كلام الفاضل الحشي وجعل الكون المعنى من المثال التي تدب وجدا الطايا معمور بهم تفق رسومها كان الجواد ان زلت عنا فلم تبرا وكن المعنى الذي زل عنا ليس ينطلع عني اي ان الجواد تا ابزال يصيبني قوله والاله عن تذكار وابكه البيت متصل مطلوبا لعرك ما يقضي المقام والا فني اذا سكن المشتري الشرى ونوى به الخدمن معراضي الله بالمال راضيا ما يعتني من اجره وثوابه وبادر به صرف الزمان فان تخليه الاشتي يفعل وثابه وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصاره

مسكن

مسكن الى صورة مستبشرا لها مستانا عن قبابه قوله فاما البعد ساءه سوء فعله وابدى التلاق قبل اغلاق بابه قوله كم تهتم والمغاني المنازل والمشترى صاحب المال الكثير والشرى التراب وثوى به اقام والحلب للاسد بمنزلة الظبي للانسان ويقول بعضي بكل وانا بك اعظم الاشاني وانا كلبي بتجيب وثلاثة الامر تداركه بتدبيره التوبة قبل اوانه بغلق باب التلاقي بعدم القدرة عليه نور كتفلهم البدعة شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصايد قوله واوثق عا مذهبا الاخفش حيث جوز زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور قوله من عصاه فرمه بالسيف وقيل من العصيان اي عاصيه لاعدائهم عاصمة لاصدقايهم قوله كلفظ نفر وكل آه اورد وثلثة احتمل تنبيها على ان الحق المتنوع اما في الاول او في الوسط او في الاخر قوله وعد ثلثة لان الحرف الاجنبي آه لا شك ان لفظ معوض كلا بالمقر راجع الى الحرف الذي في قوله في الحرف والاقدر اظهار اللفظ وظاهر كلام الشارح يدل على ان راجع الى المفتاح والاخفى فاء والمعنى في اللام الا ان يقال حرفا كاف كاف ومع هذا حاصل المعنى وان اختلف مرجع الغيرة الياء والحبيبي فلتكثر قوله بيني وبين كلي والدامس الشديد الظلام وحين يده ويده مس بالفم والكسر والطامس الدابر لا يشبهني فيه اثر يهتدى به قوله لان في عدم تقارب العاء والميم الشفويتين نظرا لذهاب بعضه بان المراد من تقارب الجزء منها فهم المقارب بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي القاف والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والقاف من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة فلتكثر قوله باقل خبا اي خفاعا قوله وكفعلهم عرش آه قيل بين الكلمات ما كتبه على كرم الله وجهه الى معاوية نفاحد فاجابه عا قدر على قدري فصار وكل اي نائبه وعلى لغة اكلوني البراغيث قوله كفعلهم مسعود ومنى بعوه امة كل من الاسمين للتصغير فان مسعودا مصغر مسعد ومنى مصغر منى بمعنى التمني والمعنى بعوه وان كانت منفصلة فيه فهو المستنصر بالله خمس سنات بعد الثلثمائة فالمسمى والمستنصر به تدرسة بيعدا وثنا المستنصر بالله من الخلفاء العبيدية وهو مستنصر ثلثة خمس سنات بعد الف فالف الاولى تصحيف واثنتا بتصحيف وكل من الثلثة الاخيرة تصحيف آخر قوله انا قلم آه الا الاخيرة فانا قلم وقوله به وضمن معنى الميل تعدى بالى والمعنى ملح الى الدنيا وشهواتها وكرخ من شاق السفر وحناعنه وقيل ملح لا الا فاحة مار ضكم وديار كم قوله وبهروى اذا ما قلبا الا الف فيه قلب للاشباع وقلب الهاء وهي النورة قيل وتحلم ان يهدي من اذا ما قلبا يجعل اللحية شابا عجيبا قوله اذ لا صدارة لحشو المعراء الثاني فتجاب بانه لو كان لحشو المعراء الاول صدارة بالنسبة اليه لكان لحشو المعراء الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل قوله كونه سريع الى ابن الهم آه وعدو حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما وبين بمضيع قوله اقول لصاحبي والعيس العيس بكسر العين والسين المهملة الابل البيض التي لطيبا فيها بياض منها الشقرة واحدة اعيس والانثى عيساء وسوى بالتشديد اي مضى متحدثا والمنيفة والضمار موضعان والجاراق الماساق قوله لو اخذ وفعل الفعل هنا على

لا حاجة اليه

مسكن

نقد يراى يكون سفانا بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الثانى المعجمة بمعنى المخافة فيكون
نصبا على المصدر اى ملاقة ومسافقا وعلى الحال قوله او بنفاث او نار المراد به قبيل المراد بالسباع العالى ما ينال بالكفاة
درينفى وعواقب قوله ملتهم ملتهم آه ومن هذا التفصيل قوله يا قوم قد طال مقامكم بكم من غير نفع الرعاء الرعاء قوله
ثوى ذو الثرة آه ثوى اى اقام والمراد الاول بمعنى الثرى والثانى بمعنى الكثير والنابل الغطاء وقوله فعل الحرى فلاح
يعنى الماحرى العصاة آه اى ظهر المثل بلوح على جرى العصاة الى الموضع فيه الهوى فتعدا له قوله ومصطلع تشليحى
المعلى آه المصطلع بالتشى القوى عليه الذاهب به مفتعل من الضلاعة وهى القوى وشل الاضلاع وثقل ظلع
لهذا الامر يعنى مضطلع به لكن الاطلاع من العلو فى قولهم اطلعت الثنية اى علوتها اى سموعال لتكلفا لامر
ما كله ولعل الحرى قصد تضمين القصد فلذكر كما استعمل باط وتلخص المعلى اقتصار الفاظها وكسين عبارتها
وتلخيص المعانى فكاك الاسير وبعد البيت المذكور ولم من قارى فيفا وقار افرادا بالخفة وبالخفاف فرقا راجع
الى البصرة وقارا اى مطمح للضعفاء وافرار الاول بالخفوق كثرة قرابه بالليل واصرارا كما بالخفاف لانه اطم ما فيها
وجعلها هالبة قوله كما مالكم لا ترجون لله وقارا اى ما لكم لا تاملون له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون على حالة
ما ملون تعظيم الله اياكم فى دار الثواب والله يباه للمؤمن قوله وقد جعلكم اطوارا قال ابن الانبارى الطور الحال
عصيانه وآثامه عن الاعتقاد بالرجاء والتابع لاذ النطق مبالغة قوله وقد جعلكم اطوارا قال ابن الانبارى الطور الحال
والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا قوله فرجيع قبيل هو ما خوذ من رضفتها لبقا فاجعلنا فاذ احد جانبه
مثل ما فى جانبه الآخر قوله فكذلك يكون ما فاذ احدا لفرشى او اكثر فيه نظرا لانه بنى قسم آخر يشمله قوله لكم والآثار
وعلوان يكون نصف ما فاذ احدى الترنيتين وما يقابله من ما فى ترنيته الاخرى مختلفين فى الوزن والقفو مثلا والالة المذكورة
من هذا القبيل للاختلاف فى الوزن والتقفية واما لفظ فيا فلا قابل لها شئ من القوة الاخرى
ولكان ما تفعل ما توكن اعنى قوله فوكلها بان يكون آه على سبيل التمثيل وانما يورد القسم الذى ذكرته لدلالة الاية
عليه الاكواب جمع الكوب وهو الكوز الذى لا عروة له قوله كتفعل الصابى لا يدر كما لا عينى اه صدر احد البيتين
الذى لا يدركه الاعين آه قوله كقوله تعالى فقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الاد والادة الداهية والامر المنكر
قوله سدره مخضود وطلح منضود والسدر ورق النبق ويقال له بالفارسية كنا والمخضود الذى لا شوك له كانه
خضد اى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعنى السدى شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى
من العسل والمنضود الذى ينضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة للعين وانضد متاعه بعضه
بالكسر وضع بعضه على بعض فطل ممدود اى ممتد للنبع الشمس قوله كتفعل تعالوا قاتلوا فى الله اى اذكروا الله
بمكنا واذا ازقنا الانسان مات رحمنا منه ليؤنس كفوره والنبى ازقناه فعاد بعد فراره مستانسا

وهب

ذهب السبات عنى انه ترع فجور قوله وانثرته اى صارت ذاثره وغنى قوله لما اقتعدت غارب الاغتراب آه
حكى المسعودى عن بعض اهل العلم اصعد الرابى قعوده اذا ركبه كل حاجة وابتذله والتقعد الكبر الذى
يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والاغتراب من الغربة وانا نبى ابعدتنى وانثرته القرو والاغتراب
الاقران جمع قرب والتطويح الرمى وطوالح الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيح على خلاف القياس وضعار مكة
اليمن مدينة كبيرة قوله افاطم آه الهمزة فى النداء وفاطم مرخم ومهلا منصوب على المصدرية اى امهل مهلا
والقدف بالدال المهملة الفتح والارتماع القصد قوله ولم يهتد الى بلد من نهد ينهد نهدا اى نهض قوله وموحيل البوض
آه قال الصغانى فيبنى التفريع لبقية العروض للضرب قافيته ووزنا واعلالا وعلى هذا فلا تفريع فى قول الحارث بن خلزة
اذ ضنا بها اسماء اب نا وعل منه الثوا بلان العروض مفعولن والضرب فاعلاتن بخلافه على التعريف الذى ذكر التابع
قوله معاطن الشعب آه المعاطن جمع المعطن وهو المنزل حيث يتبت بالماء اى اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه قوله فى
كان ثرياه الترب بالكسر الخطر من الملاء والعثاء جمع عاث وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعنا ماشيتنا اى
اكلت ما شاءت قبل بصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصف بالجواب والشهادة اللاحقة قوله فاخارجة
مما نحن فيه بيدم وجوا والسجع لعدم الموافقة بلها التفريع فيه بالفا الذى ذكر سابقا وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب
قوله بحارى مصفوفه وزرانبا جمع زرنباة الخارق جمع ثمرقة بالقم والفتح وهى الغاوية الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة
جمع زربية مبثوثة اى مبسوطة قوله واكرام جداول جمع جدول وهو النهر الصغير قوله فعل البحترى فاجع آه بتدبج
فتح بن فاخاى ويذكر جبارزته للاسد والضرغام اجم واقدم للاسد قوله والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك لان القافية
لا يكون الا آخر البيت من الشعر فيستلزم تحتمها استقامة الوزن والقافية واما اشعر بحسب المعنى ايضا لان الشعر كلام موزون
على قصد بوزن عرفا ما ليس له معنى جابر بلفظ الكلام كان ما ليس له وزن خابر بقوله وزن الا ان الاكتفاء بها
من الجوانب لان من اللوازم بها اذا طنى ومن البين ان اشعار القافية بصحة الوزن اجلى من اشعارها بصحة المعنى قوله
فهذه الابيات من كلا من الطويل بكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهو لان الطويل فعولن مفاعيلن ثمانى مرات وزن
البيتين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما فى اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات
وانه يسدس على الاصل تارة ويرتبع مخبونا اخرى وضربه الثانى هو سدسه الذى ذكره وضربه مقطوع
وقد يدخله الاضمار ايضا كما فى قوله واذا افتقرت الى الذخاير لم تجد فانها يكون كصاحب الاغانى والابيات الذكورة
على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثامن فهو ربعه الذى اجزوه الاربعة سالما والابيات على القافية
الاولى كذلك كما لا يخفى قوله جووى على السهر اه فلان مستهتر بالشراب اى مولع به لا يبالى ما قيل وانصب العاشق
والجوى هو الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن يقال منه جوى الرجل بالكسر فهو جوى مثل مرض فهو مريض وهو البيت على وزن فعل

ابيضا من الشيب وهو الحزن وبين الابيات على قوافي عديدة الاولى مائية والمذكر والثانية بالنون الصف
والقلب والثالثة بالتاء الجوى والشجى وعلى هذا القياس قوله والاعنان من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت
الرجل وغيره قوله وهو الحرف الذي يبنى عليها القصيد ونسب اليه بروعليها هذا التعريف دور من توقف
معرفة الروي على اخذه في تعريفه وسوغ به القصيد اليه وتوقفا لشيء على مرتبة السعي اذ الجلبا التعريف الى قوله
حتى يعرف انه حرف روي بها فالتخصيص في حرف الروي ما قدمناه نقلا عن ابن جني قوله او من الروي وفيه وجوه اخر
وكرر بها سبق قوله مكررا غاده قيل الابيات لجرير بن سعيد الكلابي بدع الاشوق عمرو بن سعيد وخل عليه فراق
قميصه متمزق من محنة فبعت اليه عشرة الاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله ان هي جنت للوصال اي اتفق و
ان كانت نكد النوع جليلة في نفس الامر قيل ويحتمل ان فيه حطوفة على ايا بنى اي ولم يكن جليلة عند غيره وان كانت كذلك في نفسها
قوله وجعل ايا وى بدل اشتمال من عمرو فيبنى اي تقدير الرابطة اي ايا وى له ولو جوبه بدلا البعض والاشمال وايا وى
في بدل الكل كقمع وجوبه في الجملة الخ هي نفس المبتدا، وقد جوز الفاضل الخبيصي في شرح المفتاح كون ايا وى مفعولا لاجله
ايضا وفيه نظر سبق في شرح الديباجة وهو انحراف لطيف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديتها الا لمفعول واحد
اللهم الا ان يبنى على اتساع قوله بقالة في الكناية عن نزول الشر اما الكلاح مبنى على تشبيه السقوط الترتبي الذي هو التغير
بالسقوط الحسي كما مر ملال القلب والكره الميال وقد تجيء لمعان يكون من قبيل اطلاق المشترك على شقه الانسان قوله
وارعد يقال عبث رعد ورعد اي واسعة طيبة وما استثنا العل من اخبار الكسل يقال شربا نعلا والشرب
اي اجتنبها والمشور عود يكون مع مشار العسل قوله قلت يحتمل ان يريد به قبل ان يستقر هذا العلم بينهم قوله
ما لا يلزم في السجع فانه بدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانتخير بان الشارح حمل قوله سابقا ما الزم
في السجع على الالتزام في حد هب السجع فاندفع بهذا التوهم قوله او لعدم رجوعه الى الكلام فيجب وهو ان عدم الرجوع
الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في البلاغة لا قسمه ولهذا جعلوا الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما
اشرنا في التحسين اصلا قسمين فلا يدخل في البلاغة ولا يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالجواب
في العبارة ان يقال لعدم الرجوع اه ويمكن ان يوجه بان لفظ او اشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التوضيح مثله
شايع في عبارة المفتاح قوله فتشتني فجنتني اه حيرتني اي صيرتني مجنونا وتجن اسم امراة والتجني ان يدعي عليك ذنبا
لم تفعله تعمى اي يتنوع غيث بتجن اي بعد تجن قوله من بلق يوما على علاته اه اي على كل حال والدرم بكسر الراء اسم رجل
هرم بن سنان بن ابي حارثة المري صاحب الزبير الذي يفعل فيه ما ان يجهل يلوم حيث كان وكن الجواد على علاته
بترو هو اما الدرم بفتح الراء فهو كثرة الشيء قوله ضراء لا ينزل الا خوان سا حتزا اه الظاهر انه يصف وبنا ولكن في بعض نسخ
ديوانه صهباء وهو بصدد فخر الكابل على البيتا كله وهو قوله وكفات قرة بتي وكرا لاحماة لوطي وربا قوله وشر

التعديد اه

التعديد اه قال العلامة في شرح المفتاح وقال رؤسنا وكل ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذكرها في الغاية الحسن كقولهم
وضعناه بدير زجام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والالف واليم
والبناء والمنع والاعطاء ومن نحو قول المتنبي فالجبل والخيل والبيداء يعرفني والحرب والضرب والقرطاس والقلم قوله
ومثل ما يبنى نسيج الصفات اه مثاله من القرآن المجيد قوله تعالى سلام الا الا اخوانكم الكفر وسلام المؤمنين الجهنمي الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي عليه السلام الا اخبركم باحبكم الي وادناكم مني مجالس يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطئون
اكنافا الذين يالفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني مجالس يوم القيمة اسوئكم اخلاقا الثرثارون المتشدقون
ومن النظم قول ابي بكر عبد المطلب وصحبي والنبي قوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه اه مثال التبايي عند المصنف قوله وعلم فكل
اي فالتبايي اه قد سبق معاني كل في المقدمة فليتنظر فيه قوله بالتهلل اي البشاشة والسرور قوله فرحل اي بالزاء المعجمة
والحاء المهملة قوله عار واستصام بمعنى استى اي كثر وبقال بمعنى حق وامتنع اذا ظلم وكسر عليه حقه قوله فانشد
قصيدته الخ اولها العمرك ما ادري وان كنت داريا اه انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدته شعرا فمفعوله الاول محذوف كما تقدم
واوجل من الوجل وهو الخوف وموضع عما اينا نصب لانه مفعول لا اوري وقوله ولا لاوجل اي عن اوجل وتعدية بالعين
المجمة اي يصيبني الموت واول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كان قبل وبعد اي قبل كل شيء وحاصل المعنى
وبقاء كم ما اعلم اينا يكون اقدر مني على الاخرة غدوا والموت عليه واذ خايفة مترقب قوله ودرع المكارم اه المكارم جمع مكرمة
بمعنى الكرامة والنعيم الحاجة قوله وقوفا باصحبي اه وقوفا جمع واقف بمعنى الوقوف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى السكوت
لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطرح وانتصابه على انه من فاعل بكيا اي قفا نبك في حال وقفنا اصحابي او مركبهم
على تأويل لانهملك اسى والاسى الحزن يقال اسيت على الميت آسى اسا اذا اخرنت عليه قال الكوفيون نصب اسى على المصدر
لان قوله لانهملك اسى في معنى اما سى اسا وقال البصريون نصبه لانه مصدر في موضع الحال والتقدير لانهملك اسا اي جوينا
وحزنا اي اجر جرا جميلا قال قلت الصبر جماعة وقوله وقوفا فعل متقدم لا خبر فيه فكان الواجب ان يقول واقف باصحبي كما يقول
مررت بدار كريم ساكنها فاجاب بان الاخبار عند سيبويه فيما كانت جملا مكسرا ان يقول فيه مررت برجل حسان
قومه قال زهير مكرت عليه غدوة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله وان كان مما يجمع جمع سلامة كان الاخبار ترك
التثنية والجمع فيقول مررت برجل صالح قومه على ان يجوز اه يكون قوله وقوفا منصوبا على المصدر من قفا والتقدير
وقوفا مثل قوف صبي ويجوز ان يكون مصدرا وقع موقع الوقت لاستيعابه ويكون التقدير وقت وقوف صبي قوله
الا نوفا اه جمع الاخ من الشيء وهو ارتفاع في قعيقعان الا نوفا جمع ابتداء اعلاه وهو ضعيف مدح بعض العرب والظاهر
والمراد بهما المجد والشرف كما مر في النمط الاول في المجد والشرف قوله وسمي اغارة ومنى الاغارة في اللغة نهب المال وقوله
تخويل الصفوف جمع التسميط قوله سمي القنا القنا جمع قناة وهي الرمح والسمر جمع اسمر من السمرة وهو لون الاسمر قوله

التي ابا نعرة احدى المرتين فيه محذوفة على نحو قولهم لغلا افترى على الله كذبا والاستفهام انكاري ويقبل من الثاني
وهي الاعطاء قوله قال الشيخ هو مما يقال المشكلة اه قد يجاب بان المراد بخل الزمان بمثله عدم تجويزه وجوده مثل فاذا لم يتصور
من الزمان تجويز وجود مثل له يكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثله لانه لا يجوز فضلا عن
ان يأتي وانت خير بان هذا يكفي في المنصور ما يستغنى عن ظهوره وعلى الجزم بعدم ظهور العلاقة والقرينة لا يخفى قوله الحدثان
الزمان سخاوه اه الاعداء ان يتجاوز الشيء صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى ان لا يعدي شيء شيئا
لان المنفي هنا الفتي والمراد لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار وحكاية
الحال الماضية كما تقرر سؤال قلت للام يتجعل الزمان بعد اعدا سني به اياه لم يكن حمل المضارع على الاستمرار والحكاية
قال تأمل قوله قال ابن جني اي تعلم الزمان اه فالبيت على ما وكل ابن جني من الغلو كقوله، وأخفت اهل الشرك حتى انه ليخافك
النطف التي لم تخلق قوله وقيل انا جمع لبان وهي البقية فاقصى مستفاد منه وتجمع على البوات ولهبان مثل عطيان مثل
قوله وكذا قول القاضي الارجاء اه كانت الرواية اشتر على صيغة المعلوم قوله وهي بكسر الباء لا غير فاعله واو وهو على صيغة المجهول
على انه مسند الى الجار والمجرور فهو مبني بفتح الباء على انه مصدر او اسم زمان اي وقت قوديني والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن
والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا مخرج العين قوله وقبائله اه اي رب جماعة قبائله وسطيني متوسطين حال من ضمير شطا والنحط
النحيط ما وام فيه الحزن والامر وسكن حشاها اي ملأها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صيغة المراجعة وهي السؤال والجواب
كقولك قال لي ما سليمان وبعضهم القول اشفع قال لصفه عندي عليا انها اتقى واوسع قلت اذا قلي ما فيكما بكون نخع نار
كلا قلت حملا قال قلت فاسمع قال لصفه قلت يعطي قال صفتي قلت يمنع واجيب بان كون المراجعة من الحسنات البديعية
محل نزاع ولنا ما يذكره المص ولو سلم فيجاب انا بعتبر في السؤال المكرر والجواب المعاد قوله ثم الثقل اي ان مقع الثقل وارد
بالثقل اي هو القلب والاماق جمع امنيه والقلق الاضطراب والجذوى العطاء قوله وقول ابي الطيب اذا عشكاه نفاد
لباغ وفناء الدار الحد الذي جوانبها يحبك اي انا يحبك في المجلس القاصر اي انا تملى قوله رحبا باع الرحب الواسع والباع
قدر مد اليدين قوله مدى جعفر اي الغاية التي بلغ اليها جعفر قوله وقول ابي تمام بعد اه فيه بحث لان بيت ابي تمام يشمل على
الاستعارة قطعا والكناية على الاستعارة التخييلية والكناية حيث شبه الدهر بالابيض والبسه شيئا من لوازم المشبه به اعني
الملبوسية وبين تسمية الجازم جازما وتلك يستلزم كونها جازمة حقيقة او الدهر حقيقة ما فرد كالازم ليستقل المطرز هو والبيت
الاول لا يشمل على احد النظائر فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله اي يكفه احد البيتين نسبا يقال
نسب الشاعر بالمرأة نسبا بالكسر نسيبا اي شبب بها قوله الى المعنى الخمس يقال جلست البيتي واخلسته اي استلبته
قوله سلبوا على صيغة المجهول قوله وهذا يشملهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ دعوى انه مما بلغ حد التواتر في كثرة افضال البرمكي وقوله احسانه زمانا غارت عليه غرة افضت الى تنكره والامر بيسير فكتب اليها ابو نواس بهذه الابيات،

قولا

قوله فصاحت السدس واولاه واغرباه وانشادات تقول، لوكل لواصحبة وارصعد، لما فيه سعد وموجار لاياك، ولكن اصحبة وارغبة من بعد وفيها الذيب بعد على شاه، والعقر قتل الابل والنحل وكل الابل لهدان اسكة من هدا يهدى والغرة الغفلة فاجارت عليه يعني على القتيل اى اسرعت قبله ونشب الشراى علق وتغلب وتكر قليلتان قوله كاذ ساور تنى اه المساورة المواثبة والصلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقش، وهى الحية التى فيها نقط سواد وبياض ناقع اى بالغ قوله اما النار المظل اه المظل المشرف من اظل عليه اى اشرف وغير قبيله ولهذا انث الضمير العابد اليها وابيع له البيتى اى فوروا نضبا بالنصب على النزع قوله تميم بطرق اللدم البيت وبعد ارى الليل يجلوه النهار ولا ارى، خلال الى زى عن تميم تجلت، ولهذا رفعوا على ظهر حمله، نكر على صفى تميم لوتلت، ولو جمعت عليا تميم جموعها، على ذرة معقولة لاستقلت، ولوان ام العنكبوت بنت لهم، مطلبها يوم الندى لاستظلت وكنا فسيحنا محل وبنجنا، وما ذجبت يوما تميم فسمت قوله نكش اى نفرت من الكسى وهو صوت الانثى من جلد لامن فمه ترنش تقلصه وترى من جرى الغم تخته قوله ترقيع وجلال الرقيع الدواب ونساء الاعراب وكذلك الرقوع وجلال جمع جل قوله فعال فكل اه اتى بثلثة اقوال احدها ان يكون خاطب رفيقين له والثانى ان يكون خاطب رفيقا واحدا ولنى لان الذى يخاطب الواحد يخاطبه لاثنين قال الله تعالى فمالك القيا فى جهنم والعلة فى هذا ان افل اعوان الرجل فى ماله وابله اثنان وافل رفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على ما قد الفى خطابه لصاحبيه والعرب قد تكون بهذا الاذا خاطب الواحد فى خاطبا الاثنين وقع الاشكال وفى هب المبرد قوله تعالى القيا فى جهنم انما هو للتوكيد اى القى القى وخالفه الزجاج وقال فى خاطبة المكنى وكذلك قفا نبك هو عنده فى خطبة صاحبيه والقول الثالث انه اراد قفن فزاد لا لاقحام النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا فى الوقف والسقط ما سقط من الرجل وفيه ثلث لغات سقط وسقط وسقط قوله كليني لهم اه اى وعنى واتركنى والهم الحزن ناصب اى ذى نصب والنصب ووصفا لهم بالنصب مجاز والشعب لصاحب الهم وبلى اقاسا اى اكابده واعالجه وبطء الكواكب فاكر كنايته عن طول الليل قوله فراق ومن فارقتنى بغير ذنب اه مطلع قصيد مدح بها كافورا الاخشيدى والى بمعنى جانى فارق سيف الدولة وانما مراده من الفارق سيف الدولة ومن المنع اى المقصود كافور قوله قواد وما بليته الداء اى لنا قواد وما بانه والداء الخ وقوله مثل عايب اللبا كناية عن قصر الهم قوله فنا الغزل اه معارضة التاء ما عنهن ومرادونهن وفى المثل اغزل من امرى القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء الظاهرة والمدح مدح الامور الباطنة قوله وجبان يحتشد المدح ما ينظر به يعنى انه لما بين المعتضد بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه واشتد اسحاق الموصلى بالوار غير البلى وحاكى بالبت شوى ما لذى ابلاك، فنظر المعتضد بالله فاستردها ووصلها بوناسين الفضل بن يحيى البرمكى واشد، اريع البلى ان المنيع بادى عليك والهم اخشى وداوى، فانزع الفضل ينظر ابدى وعاود

من الحدين والشعيق ورواه اى والعقى بالمجتبى الطرى والمراد خد الحبيب وروضه اسم مفعول اطلقنا والاس ورواخضر كذا فى شرح الاضداد لابن الانبارى والمراد به ههنا الشعر الثابت على وجه والهزة اهتزاز عرف يتاوى به الذيب ونقل ابن الخباز عن شيخه ان للتوسط وان الذى للذيب ياو موضوع لاجماعهم وعذار الرجل شعره الثابت على موضع العذار واراد والسارى بالنصب على انه صفة لعذاره الا اذا سكنه للضرورة وقرقفا ارض ترقرق ترقرق اصله ترقرقن قلبت النون الخفيفة الفا قوله كما اسى ذبوس بكابده اه اراد بالاسى الذى ان الذيب لا يحسه والذبوس الشدة والمكابدة المقاساة وفى لعينى الحبيب الذى ينبع حالها الوضع قوله مجرعوا لبا اه العوا على عالية الرمح وهى ما وخل عند السنان المثلثة والسوابق الخيل قوله اقول المعبر اه سوابق جلال اى ابن رجل وقهاره وانشهر وطلاع الثنايا اى راكب لصعاب الامور وهذه الكلمة تهكم به والثنايا جمع ثنية وهى طريق العقبة قوله التلى بالذى استوفت اه التلى اعطى والبادية بالذى للبدى الذى يستوفيه والعشر للجاعة وغير شاهده راجع الى الاستوفاء المدلول عليه باستوفيتا والها الذى ذهبت عنه اى ضعفت وقوله جملة معترضة بين اسم ان وخبرها قوله وانت المشبهات اسا وبالمشبهات بكفها الذيب المجيء وكل ايا، اكسياء الى يشبه الحلال ولا ينطلع كما بان شبت ثلثا قوله كقول بعض المقاربة المقاربة جمع حقرة والتاء فى الجمع عوض عن يا النسبة قوله على صاغه متعلق بالتوهم والضمير المجرور عايد الى الاناضى والاضافة الادنى التلبس والمراد باصاغه صم الذى يكون فى تحت بن محاجبى الروثى نعم المقول على اصاغه حال مما يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه من جنس التوهم كانه قال اصاغ التوهم فقدر كيت شيطانا قوله خلقنا باخرهم وقد حمز الهدى اه حوم الهدى قلوبا اى جعلها حايرة حول الحبيب ويطير القلوب جاء فى الخاطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اى والحال ان حال الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقى اوغاء والمراغ الذليل واصله الصوت الانف بالسغام وهو التراب وقوله الليل بجلى الشمس والخدر الهودج او بمعنى خلع والقبع النون والمراد بما نظواه الشهب المجتمع ضياء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النايم فى نومه قوله والنار عطف على العضباء او معطوف عليها وكان من المخضر فيكون فارق خبرها معترضا قوله وعمرو وسود حسان بن مرة فيه سبعة اقوال عمرو بن الحارث وحسان هو حسان بن مرة فليس احد من الآخر وقد ذكرنا ضربا من مجيء الامثال ان حسان ركب فرسه واخذ رمحه واتبع عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فوقف على صلبه وقف عليه فقال يا حسان اغثنى بشربة ماء فقال حسان تمرك الماء وراءك وانصرف فعند ذلك قال عمرو واغثنى بشربة ماء فنزل اليه واجهز عليه وهذا ضرع فيما قلته قوله وهى ان السدوس اه السدوس اسم امرة وهى سدوس بنت سعد بن ضبة وكليب اسم شخص والتعالبة حاذوق نجد الى ارض تهامة واما ما وراد مكة وهى الحجاز والنسبة حاذى وتعالبى والفضل الذى على غير قياس والمصابرة ان تدوم الحرب وفيها والاصهار اهل بيت المراة فاكرمنا اى لم يزل فعلنا هذا شيمة لنا

قوله

بكر رحمه الله ما بقا فلما انتهى الى قوله سلام على الدنيا اذا ما فقدتها بنى بهم مكى من حاضرى وناد اشتكى نظره
ونهض فدخل دار الحرم ولم يقم احد من المجلس الا وهو يتوقع فوت من اخبار ابى فراس وهو اول التحدى على ابى سعيد
المنقرى فانشد لكل الويل من ليل بطاء اواخره فقال لنا ابو سعيد بل الويل والحرب لكل الام لكل وعلمنا بقولنا ان
التجنيبه الشعرة المديح اساءة الادب فانه اذا احسن فى نظم واساءة اوجب غلظ الاساءة فى الاحسان و
وسخن الهوان روى ان ابا النجم العجلى دخل على هشام بن عبد الملك وكان اهول فانشد احورته الخ بقوله فى
الحمد لله العلى الاجلل الواحد الفرد الكريم المفضل فغضب هشام وامر بضربه وسجن فى
ذلك قول يعقوب وقد مدح رئيسة وهى تسمع ازبير ابنه جعفر طوابة لزابر كل الكتاب يعطاى مارجليك يا يطى
الاكف من الرغاب فهم الحزم واخذ بقوله فقالت دعوه فانه ابدء الاخير ولكنه اخطأ الصواب انه سمع فهم الشر
شمائلك الذى من يبتى غيرك وظهر كل حسن من وجه سعلك فظن ان الذى ذهب من هذا القبيل اعطوه ما قل وشتموه
على ما اهمل فيجب الناس من حلمها وضبط حسنها وفهمها قوله وكفعل ابى الغريب الساوى آه وما بعد ليست المذكورة
ولا يذركم حسن ابتدائى فقد مضى ذكره والفعل محبك بفتح الدولة اغتر وافاق اخذت الملك منه بسيف نكك وقد كان
استطال على ابريا وتظلم جميع رعيته بسكك ملك فلو شمس الضحى جاءته يوما فقال لها استحى او ضحك والدهر الخوض انت فضاه
تاظ ان يقول رضيت منك فاسى بعد ما قرع البرايا ابسر البغرة ضيق وفتك اقدرانه لوعاد يوما الى الدنانير
بك ثوب نسك فقال فرعت نوى اعلوتهم بالشرف او بالجمال والفتك الضيق قوله السيف اصدق انباء من الكتب الخ
بالكتب كتب النجوم وحد السيف جانبا الذى يباشر الفريسة والحد الكاف بمعنى الجارحة وقوله بيض الصفاح مبتدا وخبر جملة
من متون تهتز جلاد آه والصفاح جمع صحيفة وهى السيف العريض والمراد بسوده الصيقل بكتب التنجيم وبالكعب والريش
والشك قول المنجمين ان نحوسه لا يفتح فتحق عرض له شكاة غظيم لعمرى آه الشكاة المرض شكى منه وبعد البيت المذكور
وكتبهم اهل الحفائظ والضغن قوم تلمات الزمان خصوم فان بات منا تائهم وعكر علة فغيرها جراح صنعهم الحفائظ
جمع الحفيظة وهى الغضب والحمية وفلات الزمان مصايبه النازلة والوعكر شدائدها قوله نقد عمر والبيان آه البيان
الفاق والفصاحة الجنس والجمع لبيانق قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام الشعراء على اربع طبقات الجاهليون
كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان وكبيد والمتقدمون من اهل الاسلام
كفرزدق وجرير وذى الرمة ومولاد كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا ابد الصدر
الاول من المسلمين كالمحدثين وابى الطيب ولا استشهد بكلامهم الا ان يجعل بالقبول بمنزلة ما برد به والاوجه لمن الجعل
وان صدر عن صاحب مكاشفة الخ تقدير ذلك كلى اضاف لهم حشوانيه واذا انظم عليهم فاعوالا مبنى الدولة
على الدوق والضبط ومبنى القبول على الدراية والاحاطة والاتقان لا الاول لا يستلزم الاتقان والثانى والثالث يقول

تغرلته نقل

٢٥١

بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسبب بديل هو بعمل الراوى الخ وهو لا يوجب السماع قوله كقولهم لو راى الله ذا الشيب الخ آه
قد يقال لا يتعين كون هذا من الانقلاب لان اول كلامه ندم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد حسبه فيكون مناسبا لاول الكلام
واعترض على المصنف بان كلامه بدل على انه اذا قام من الخضوع مع انهم يعدونه من آداب الجلوس وهو ظاهر واجيب بان مراده اذا لم يقتضب بسبب
العرب والخضوع بين يديها لا يتاتى ان يسلكه الاسلاميون ويتبعونهم فى ذلك ولذا اورد بيتا بعده تمامه قوله يقتنيا غاده
الدهر آه ومسئلة الفارسى طول وعرض خواتم ابن نامه رأى مفصلة تمامه علمتنى خامدا واعلم ان المقام يقتضى
ذكر حسن المطلع وهو ايضا مما يبحث عنه بغاية الكلام البليغ وقسموه بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد التروية فى الكلام بتدريج وسلوك
موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه اسرع الى
التقرب لما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار قوله لانها اذا انظرت فواتح السور آه بيانه انها اذا انظرت الى مفاتح السور
جعلها وعرفوا انها رائعة من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة كالتجريدات المفتتح بها اوائل
السور وكالابتداء بالنداء نحو يا ايها الناس ويا ايها الذين امنوا فان مثل هذا الابتداء بوقظان مع الاصغاء اليه
وكذا الابتداء بحروف التهجى نحو الم وح فانه مما يعنف ويحرض على الاستماع اليه لانه قرع السمع بشئ غريب واما خواتم السور
ففى غاية الحسن الابرى الى الدعاء الذى ختم به سورة البقرة والوصايا التى اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض التى خاتمة
سورة النساء والتجليل والتعظيم الذى فى خاتمة المائدة والوعد والوعيد الذى فى خاتمة سورة الانعام وغير ذلك
قوله وقد ابرز مصاقع البلغاء الخ وفى شفاء الغليل المصقع كمعظم خطيب مصقع اى بليغ وخطبة مصقعة
من صقع الديك اذا صاح ولما كان الصقع بمعنى الجابر لانه يضرب كل جانب من الارض والماء شققه
اذا فرره وقطعه اى وسط اليه والشقاشق جمع شقشقة وهى رئة تخرج من الجوف عند سكره
بسبب تقطع الصقع بصوت الفحل فيقال بدر شقشقة وخطيب وشقشقة
قوله والتذكير للاحكام المذكورة فى على المعانى والبيان انما يتعرض
قول صحيح لبعد الوسط والوحكان للتبديع لكونه خارجا عن البلاغة والله اعلم بالصواب تم الكتاب
عن النسخ المقروء على مؤلفه الفاضل بعون الله الملك الوهاب على يد اضعف العباد على
قوله غير راض الخ وكان الفراغ من تسويده يوم الاحد ابن ابراهيم بن طهمان طاب ثراه ونور الله له ولوالديه
واحسن اليهما في الدنيا والاخرة
الفعل في تقضيه كونا بتة
في تاريخ سنة
٩٣٤